المياه في المنطقة العربية



بسم الله الرحمن الرحيم

صراع المياه فى الشرق الأوسط ١٩٩٦

المجلد الثانى

اعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣



مجلد رقم ٢ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٦ (المجلد الثانى)

العنوان			
المؤلف	**المصدر**	**رقم الصفحة**	**التاريخ**
"كله " إلا النيل يا كلينتون			
أحمد فكرى	الاحرار	٢٨٨	٩٦-٠٥-٠٧
يلماظ يصعد مع سوريى ويعلن خطة لتعزيز الجيش			
	الحياة	٢٩٣	٩٦-٠٥-٠٧
كمية المياه فى الارض ثابته .. ومقدرة تقدير حكيم لا تعارض بين حقيقة علمية .. وآية قرآنه			
ممدوح العشرى	عقيدتى	٢٩٤	٩٦-٠٥-٠٧
٣٦ مليار جنية لتنفيذ مشروعات ضخمة توفره ٥ مليارات متر مياه يومياً			
كريمة السروجى	الاخبار	٢٩٦	٩٦-٠٥-٠٨
عصمت عبد المجيد : المياه ستكون أداة ضغط على العرب !			
	صباح الخير	٢٩٩	٩٦-٠٥-٠٩
إعادة استخدام المياه المعالجة فى العالم العربى			
	الاهرام	٣٠٠	٩٦-٠٥-١١
تخطيط المستقبل			
	الاهرام	٣٠١	٩٦-٠٥-١١
المياه ستكون أداة ضغط على العرب			
	الشعب	٣٠٢	٩٦-٠٥-١٤
بلا اقنعة أمريكا بدأت حرب المياه			
حامد سليمان	اخرساعة	٣٠٣	٩٦-٠٥-١٥
ثلثل مياه إسرائيل مسروقة من المياه العربية			
	الوفد	٣٠٤	٩٦-٠٥-١٥
١٥ مليار متر مكعب .. إجمال العجز المائى العربى عام ٢٠٠٠			
	الاهرام	٣٠٥	٩٦-٠٥-١٦
فريق العمل "المتعدد" حول المياه يناقش فى تونس مشروع إعلان للتعاون الاقليمى			
	الحياة	٣٠٦	٩٦-٠٥-١٦
حروب المياه			
محمد سيد احمد	الاهرام	٣٠٧	٩٦-٠٥-١٦

مجلد رقم ٢ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٦ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
هموم مصريه			
عباس الطرابلى	الوفد	٣٠٩	٩٦-٠٥-١٧
مصر عام ٢٠٠٠ أمريكا تسعى لتجفيف النيل !!			
محمد على ابراهيم	المساء	٣١٠	٩٦-٠٥-١٨
أزمة المياه والأمن القومى العربى			
حسن بكر	الاهرام	٣١٣	٩٦-٠٥-١٨
أحواض الأنهار العربية			
	الاهرام	٣١٥	٩٦-٠٥-١٩
هموم مصرية			
عباس الطرابلى	الوفد	٣١٦	٩٦-٠٥-٢١
أزمة المياه فى المنطقة العربية			
	الاهرام المسائى	٣١٧	٩٦-٠٥-٢٢
بحث مشكلة المياه فى ندوة حول استصلاح الأراضى المالحة			
	القبس	٣٢٠	٩٦-٠٥-٢٣
اتجاهات اقتصادية ارتفاع منسوب المياه خلف سدود المغرب			
	الحياة	٣٢١	٩٦-٠٥-٢٦
سورية تصعد مع تركيا وديميريل يطالب بوقف "التهديدات"			
	الحياة	٣٢٣	٩٦-٠٥-٢٦
سورية تحمل على تركيا وتؤكد تمسكها بحقها فى مياه الفرات			
	الحياة	٣٢٤	٩٦-٠٥-٢٧
محادثات أردنية إسرائيلية حول المياه			
	الاهرام	٣٢٥	٩٦-٠٦-٠٣
راضى يؤكد : أمريكا لم تطالب من مصر توصيل مياه النيل إسرائيل			
	الاهرام	٣٢٦	٩٦-٠٦-١٣
أثيوبيا والنيل .. وحقوق مصر			
	الاهرام المسائى	٣٢٧	٩٦-٠٦-١٨
أزمة الماء فى القرن ٢١			
	الاهرام	٣٢٩	٩٦-٠٦-٢٣
نقطة الماء .. تشغل الباحثين فى مصر !			
	الاهرام	٣٣٠	٩٦-٠٦-٢٣
حل تحاول أثيوبيا وأوغندا حقاً المساس بحص تى مصر والسودان من المياه ؟!			
اشرف ابو الهول	عقيدتى	٣٣١	٩٦-٠٦-٢٥

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
"الأمر الواقع" فى حوص النيل ومدى قابلبته للاستمرار			
	الحياه	٣٣٣	٩٦-٠٦-٢٧
القاهرة تؤكد تعهد اديس ابابا عدم المساس بحصة مصر من النيل			
محمد علام	الحياة	٣٣٥	٩٦-٠٦-٢٨
الأمن الغذائى الاقليمى وأول تحد للواقع القائم			
	الحياة	٣٣٧	٩٦-٠٦-٢٨
هل تتحدى دول أعالى النيل الوضع القائم الحالى ؟			
	الحياة	٣٤٠	٩٦-٠٦-٢٩
اللجنة الفنية السورية - العراقية للمياه تبحث أزمة نهر الفرات مع تركيا			
	الاهرام	٣٤٤	٩٦-٠٦-٠١
لجنة المياه السورية العراقية تواجه التعديات على دجلة والفرات			
	الجمهورية	٣٤٥	٩٦-٠٧-٠١
اجتماع سورى - عراقى لبحث مشكلة مياه الفرات مع تركيا			
	الاهرام	٣٤٦	٩٦-٠٧-٠٣
محادثات عراقية - سورية فى بغداد عن المياه			
	الحياة	٣٤٧	٩٦-٠٦-٠٤
سوريا تنفى وجود أى خلافات مع العراق حول مياه نهر الفرات			
	الوفد	٣٤٨	٩٦-٠٧-٠٧
سوريا تنفى وجود خلافات مع العراق فى المحادثات المتعلقة بمياه الفرات			
	الاهرام	٣٤٩	٩٦-٠٧-٠٧
حصار العرب بـ"سلاح العطش"			
رضا شعبان	العربى	٣٥٠	٩٦-٠٧-٠٨
مياه الفرات والموقف التركى			
	الاهرام	٣٥٢	٩٦-٠٧-٠٨
القاهرة تدعو دول حوض النيل الى البحث فى وضع مياه النهر			
	الحياة	٣٥٣	٩٦-٠٧-١١
إثيوبيا تقرر إقامة سدين على النيل يهددان الحياة فى مصر والسودان			
	الشعب	٣٥٤	٩٦-٠٧-١٢
انتظروا حرباً بعد ٤ سنوات !			
	العربى	٣٥٥	٩٦-٠٧-١٥
المياه فى فرنسا			
	الاهرام	٣٥٦	٩٦-٠٧-١٦

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أزمة المياه			
احمد بهجت	الاهرام	٣٥٧	٩٦-٠٧-١٧
السفير التركى : القواعد والمياه لإسرائيل و "التعاون" للعرب !			
	العربى	٣٥٨	٩٦-٠٧-٢٢
أزمة المياه			
احمد بهجت	الاهرام	٣٥٩	٩٦-٠٧-١٨
أثيوبيا تشعل حرب مياه فى حوض النيل			
حسين شعلان	الوسط	٣٦٠	٩٦-٠٧-٢٢
حرب المياه قادمة .. لا محالة !!			
احمد بهجت	الشعب	٣٦٥	٩٦-٠٧-٢٣
باختصار قطرة المياه			
صالح زهر الدين	العالم اليوم	٣٦٦	٩٦-٠٧-٢٥
تحذير من بالشرق الأوسط تعوق التنمية			
	الاخبار	٣٦٧	٩٦-٠٧-٢٥
حروب الجفاف هدنات المياه			
	الحياة	٣٦٨	٩٦-٠٧-٢٩
ضرورة الحرص على موارد المياه فى الوطن العربى لندرتها			
احمد نصرالدين	الاهرام	٣٧٠	٩٦-٠٧-٢٩
مشروع "غاب"يهدد الأمن الغذائى ويعقل الخطط التنموية فى سورية			
	الحياة	٣٧١	٩٦-٠٧-٢٩
أحفاد أتاتورك يعتبرون الفرات نهراً تركيا عابراً للحدود وليس نهراً دولياً			
	الحياة	٣٧٥	٩٦-٠٧-٣٠
ترحيل الإزمات للجيران وحجز مياه الفرات لن يحل مشاكل أنقرة			
	الحياة	٣٧٩	٩٦-٠٧-٣١
قضية المياه : هل بدأت المواجهة فى أعالى النيل ؟			
عبدالملك عودة	الحياة	٣٨٤	٩٦-٠٨-٠١
المواجهات بين دول نهر النيل			
عصام نعمان	المصور	٣٨٨	٩٦-٠٨-٠٢
أزمة المياه تهدد بحرب عالمية جديدة !!			
ابراهيم عبدالكريم	الاذاعة والتليفزيون	٣٩٧	٩٦-٠٨-١٧
مصر : اتصالات عربية لبحث المعاهدات الدولية للأنهار			
	الوسط	٤٠٠	٩٦-٠٨-١٩

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
السيطرة على المياه خطة اسرائيلية قديمة لتأمين نجاح الاستيطان			
	الحياة	٤٠١	٩٦-٠٨-٢٥
استوكهولم اختتمت مهرجان الماء باحتجاج على إسرائيل			
	الحياة	٤٠٧	٩٦-٠٨-١٦
اسباب احتلال اسرائيل للجنوب اللبنانى لست أمنية بل لتلبية حاجتها للمياه			
	الحياة	٤٠٨	٩٦-٠٨-٢٦
اقتراحات اسرائيلية لاستثمار مياه الليطانى			
	الحياة	٤١٣	٩٦-٠٨-٢٧
المشروع العربى لاستغلال المياه احبطنه إسرائيل			
	الحياة	٤١٧	٩٦-٠٨-٢٨
قبل أن نجف ينابيع المياه !			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٤٢٠	٩٦-٠٧-٢٩
الصراع على المياه بين النيل والفرات			
	الاهرام	٤٢١	٩٦-٠٨-١٤
اللجنة السورية - الأردنية تبدأ اليوم بحث مياه اليرموك			
ابراهيم حميدي	الحياة	٤٢٣	٩٦-٠٨-٣٠
ضرورة التضامن العربى لمواجهة خطورة .. مشكلة المياه بالمنطقة			
جلال عيسى	اخرساعة	٤٢٤	٩٦-٠٨-١٤
القرن الـ٢١ .. صراع دم .. أم مياه ؟			
	الاهرام	٤٢٨	٩٦-٠٨-١٧
مياه النيل للبيع			
صلاح بسيونى	العالم اليوم	٤٢٩	٩٦-٠٨-١٨
العلاقات العربية التركية تنبع من الفرات			
	الاهرام	٤٣٠	٩٦-٠٨-٢٠
مشروع عالمى لحماية البيئة فى بحيرة فيكتوريا			
	الاهرام	٤٣٢	٩٦-٠٨-٢١
الأردن يعرض على سورية استكمال بناء سد الوحدة			
ابراهيم حميدي	الحياة	٤٣٣	٩٦-٠٨-٢١
توقيع محضر اجتماعات المياه بين الأردن وسوريا اليوم			
عاطف صقر	الاهرام	٤٣٤	٩٦-٠٨-٢٢
دمشق توافق على متابعة تنفيذ اتفاق سد الوحدة			
ابراهيم حميدي	الحياة	٤٣٥	٩٦-٠٨-٢٢

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اتفاق سورى - أردنى على "التنسيق الكامل" دولياً			
ابراهيم حميدي	الحياة	٤٣٦	٩٦-٠٨-٢٣
الغاء اجتماع اللجنة السورية - التركية للنقل			
	الحياة	٤٣٨	٩٦-٠٨-٢٧
مقبلون على أزمة مائية كبيرة			
جلال عيسى	اخرساعة	٤٣٩	٩٦-٠٨-٢٨
الموارد المائية بين الحقيقة والخيال			
ابراهيم ذكى قناوى	الاهرام	٤٤٥	٩٦-٠٨-٣١
أعياد النيل بين الماضى والمستقبليات			
	الاهرام	٤٤٧	٩٦-٠٩-٠١
ملف الفرات مازال متفجراً			
	الوسط	٤٤٨	٩٦-٠٩-٠٢
نحن والأمن المائى الجديد			
احمد يوسف القرعى	الاهرام	٤٥٣	٩٦-٠٩-٠٥
نافورة المياه الأفريقية تعانى من العطش			
ادريس القاضى	الحياة	٤٥٤	٩٦-٠٩-٠٥
نظام الخرطوم يعرض على إسرائيل بيع ٤ مليارات مكتر مكعب من مياه النيل سنوياً !!			
	الحياة المصرية	٤٥٨	٩٦-٠٩-٠٨
اثيوبيا تفتح ملف مياه النيل فى القرن ٢١			
	المجلة	٤٥٩	٩٦-٠٩-٠٨
لا خلافات مع سوريا ونسمح بمرور ٥٠٠ مترمكعب مياه كل ثانية			
حمدى الحسينى	روزاليوسف	٤٦٤	٩٦-٠٩-٠٩
مصر تنفى اتهامات اثيوبية بنقل مياه النيل الى أبعد من بيناء			
	الحياة	٤٦٥	٩٦-٠٩-١٨
كلمة اليوم مياه النيل والأمن القومى المصرى			
	الاخبار	٤٦٦	٩٦-٠٩-٢٠
"الأهرام المسائى" تنفرد بنشر ملامح "ميثاق إعلان مبادئ" القاهرة لحل أزمة المياه بالدول النامية			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٤٦٧	٩٦-٠٩-٢١
مصر تعتمد على النيل لسد ٩٧ فى المئة من حاجاتها والمستوطنون اليهود يستهلكون ٤ أضعاف است			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	٤٦٨	٩٦-٠٩-٢١
العالم يبحث عن "نقطة " على خريطة "المياه"			
اشرف بدر	الاهرام المسائى	٤٧١	٩٦-٠٩-٢٣

العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
إثيوبيا تحاول الوقيعة بين مصر ودول حوض النيل			
	الشعب	٤٧٦	٢٤-٠٩-٩٦
وزير الرى يهاجم البنك الدولى ويرفض حصول إسرائيل على مياه النيل			
جمال امبابى	الشعب	٤٧٧	٢٤-٠٩-٩٦
أزمة بين مصر وإثيوبيا بسبب سد على النيل تبنيه إثيوبيا وتموله إسرائيل			
محمد رمضان	الدستور	٤٧٨	٢٥-٠٩-٩٦
المناورات الإسرائيلية لسد حاجتها من المياه			
جلال عيسى	اخرساعة	٤٧٩	٢٥-٠٩-٩٦
البنك الدولى وإسرائيل ومياه الليطانى			
	الحياة	٤٨٥	٢٥-٠٩-٩٦
المياه فى الشرق الأوسط بين السيدة والتقسيم والتعاون			
احمد يوسف القرعى	الاهرام	٤٨٧	٢٦-٠٩-٩٦
خطة إسرائيلية لتدمير السد بقنبلة ذرية			
	العربى	٤٨٩	٣٠-٠٩-٩٦
البنك الدولى : فوز ليكود بالسلطة			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	٤٩٠	٢٨-٠٩-٩٦
اثيوبيا تصعد حرب المياه ضد مصر والسودان			
	الحقيقة	٤٩١	١٣-١٠-٩٦
اثيوبيا تعارض جر مياه النيل إلى سيناء !			
	الوسط	٤٩٣	١٤-١٠-٩٦
مصر : الحصة السنوية من مياه النيل لا تلبى حاجات التوسع الزراعى والصناعى			
	الحياة	٤٩٤	٢٣-١٠-٩٦
كيف نكسر الحلقة المفرغة فى معضلة مزمنة ..وشديدة الخطورة			
	القبس	٤٩٥	٢٣-١٠-٩٦
صراع المياه فى الشرق الأوسط			
سمية احمد	الجمهورية	٤٩٧	٢٤-١٠-٩٦
القحط المائى يهدد دول المنطقة العربية			
عنايات مرجان	الاهرام	٥٠١	٢٧-١٠-٩٦
حسام رضا : اسرائيل المصب النهائى للمياه العربية			
	العربى	٥٠٢	٢٨-١٠-٩٦
مصر قد تفقد بين ١٥ و ١٩ فى المئة من أراضيها			
بتسى لاون المعلوف	الحياة	٥٠٣	٢٩-١٠-٩٦

مجلد رقم ٢ صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٦ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الطماع الإسرائيليه فى المياه العربية			
عبدالغفار شكر	الاهالى	٥٠٧	٩٦-١١-٠٦
راضى ينفى وجود نعاون مصرى اسرائيلى فى حوض النيل			
زكى السعدنى	الوفد	٥٠٩	٩٦-١١-٠٨
اسرائيل تحاول اشعال حروب المياه بين مصر واثيوبيا والسودان			
عيسى عبد الباقى	الاحرار	٥١٠	٩٦-١١-٠٩
وزير مصرى برفض ابهام السودان بالتعاون مع اسرائيل			
	الحياة	٥١٢	٩٦-١١-٠٩
وزير تركى فى دمشق يؤكد تحسن العلاقات فى عهد اربكان ٤٥٥٠٨			
ابراهيم حميدي	الحياة	٥١٣	٩٦-١١-٠٩
دماء فى البحيرات			
صلاح بسيونى	العالم اليوم	٥١٤	٩٦-١١-١٠
دمشق ترفض أى مشروع اقليمى قبل تسوية الخلاف مع انقرة			
ابراهيم حميدي	الحياة	٥١٦	٩٦-١١-١٤
نركيا نعرض بيع مياه من دجلة والفرات			
	الحياة	٥١٧	٩٦-١١-١٤
الجنزورى يعلن التزام مصر بالاتفاقيات الدولية للمياه			
فتوح الشاذلى	الوفد	٥١٨	٩٦-١١-١٨
توتر فى العلاقات بين مصر واثيوبيا بسبب مياه النيل			
ربيع شاهين	الشعب	٥١٩	٩٦-١١-١٩
القاهرة : بدء اجتماعات اللجنة الفنية لدول حوض النيل			
	الخرطوم	٥٢٠	٩٦-١١-٢١
صر تواجه نقصا قدره ١٨ بليون متر من المياه فى سنة ٢٠٠٠			
	الحياة	٥٢١	٩٦-١١-٢٣
تركيا تريد تصنيف جودة التربة .. وسوريا ترى ذلك مماطلة			
عاطف صقر	الاهرام	٥٢٣	٩٦-١١-٢٤
دول حوض النيل تشارك فى مؤتمر اوروبى - متوسطى عن المياه			
	الحياة	٥٢٥	٩٦-١١-٢٤
حرب المياه على الأبواب			
نجلاء عبد العال	العالم اليوم	٥٢٦	٩٦-١١-٢٤
نظام مشترك لتبادل المعلومات وتكنولوجيا المياه بين أوروبا ودول البحر المتوسط			
سعيداللاوندى	الاهرام	٥٢٨	٩٦-١١-٢٧

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
فرنسا تستبعد من مؤتمر مرسيليا لشؤون المياه			
ارلين حورى	الحياة	٥٢٩	٩٦-١١-٢٧
فرنسا تتهم اسرائيل للسيطرة على منابع النيل !			
	الشعب	٥٣١	٩٦-١١-٢٩
هل بدات اسرائيل حصار منابع النيل ؟			
سعد الدين وهبة	الاهرام	٥٣٢	٩٦-١١-٣٠
علاقاتنا مع دول حوض النيل على قمة أولوياتنا الدبلوماسية			
محمد الرماح	الاحرار	٥٣٦	٩٦-١١-٣٠
سلاح وجواسيس ومؤامرات اسرائيلية فى أعالى النيل			
	الشعب	٥٣٧	٩٦-١٢-٠٣
مؤامرات اسرائيل على منابع النيل !			
	الوطن العربى	٥٤٠	٩٦-١٢-٠٣
هذا الزمان اسرائيل ومنابع النيل			
فاروق جويدة	العالم اليوم	٥٤٣	٩٦-١٢-٠٤
تفاصيل خطة الموساد لاختراق منابع النيل			
محمود معروف	الوطن العربى	٥٤٣	٩٦-١٢-٠٦
أزمة المياه فى المتوسط أزمة هدر أيضا			
هانى حمود	الوطن العربى	٥٥١	٩٦-١٢-٠٦
لقاءات سورية - تركية قرب الحدود			
ابراهيم حميدي	الحياة	٥٥٣	٩٦-١٢-٠٩
وثيقة مزيفة للموساد تثير دول حوض النيل ضد مصر			
صلاح بديوى	الشعب	٥٥٤	٩٦-١٢-١٠
مؤتمر دولى لوضع سياسات استدام الأراضى والمياه خلال المرحلة القادمة			
	الاهرام المسائى	٥٥٦	٩٦-١٢-١١
حملة دولية لتشجير هضبة الحبشة لزيادة فيضان نهر النيل			
شهيرة الملاخ	الاهرام	٥٥٧	٩٦-١٢-١٥
السلام جعلنا نتعرف على اسرائيل من الداخل			
	الجمهورية	٥٥٨	٩٦-١٢-١٧
استبعد نشوب حرب بين اسرائيل وسوريا			
ماجد على	العالم اليوم	٥٥٩	٩٦-١٢-١٧
تركيا تبنى السدود على "دجلة" و "الفرات" لمقايضة برميل بمثيلة من المياه !			
نصر زعلوك	الاهرام	٥٦٠	٩٦-١٢-٢٤

مجلد رقم ٢	صراع المياه فى الشرق الاوسط ١٩٩٦ (المجلد الثانى		
العنوان			
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
اسرائيل تلعب فى مياه النيل سيناريوهات الالتفاق على المياه من الجنوب			
عماد الغزالى	الوفد	٥٦١	٢٤-١٢-٩٦
٣٣ مشروعا اثيوبيا على منابع النيل يهدد أمن مصر			
صلاح بديوى	الشعب	٥٦٤	٢٤-١٢-٩٦
الشرق الأوسط وفصص المياه الخطيرة فيه			
	جريدة الجرائد العالمية	٥٦٥	٢٤-١٢-٩٦
اسرائيل واستراتيجيتها المائية			
مصطفى مرجان	الاهرام	٥٦٧	٢٥-١٢-٩٦
لا خوف .. من سداد اثيوبيا			
رضا سيف النصر	الجمهورية	٥٧٠	٢٧-١٢-٩٦
السدود الاثيوبية تحرم من ٢٠ مليار متر مكعب سنويا من مياه النيل			
	الشعب	٥٧٢	٢٧-١٢-٩٦
الباز : السدود الاثيوبية على النيل لا تقلق مصر			
	الاهرام	٥٧٣	٢٨-١٢-٩٦
الباز : كشف قضايا التورط الايرانى .. قريبا لا قلق من بناء اثيوبيا سدودا على النيل			
	الجمهورية	٥٧٤	٢٨-١٢-٩٦
ايران تتابع الوساطة بين دمشق وانقرة			
ابراهيم حميدي	الحياة	٥٧٥	٢٨-١٢-٩٦
نيتانياهو ومياه الجولان			
	الاهرام	٥٧٦	٢٩-١٢-٩٦
واشنطن تحذر مصر من مشاركة السودان فى اتمام مشروعات أعالى النيل			
صلاح بديوى	الشعب	٥٧٧	٣١-١٢-٩٦



«كله»

إلا النيل

ياكلينتون

بعد دخولنا خط الفقر المائى

العدو الأمريكى يقيم و«بالمجان» مشروعات لاثيوبيا تهدد حصة مصر من النيل

حتى السادات:

هدد بالحرب لو اقترب أحد من النيل!

السادات



المصدر : الأحرار

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ٢ مايو ١٩٩٦

نختلف... نتفق... نتحاور....
نتحارب.... كله يجوز إلا النيل
فليس مسموحا أبداً الاقتراب منه
فى محاولات دس الانف فيما لا
يخص سوى دول حوض النهرفقط
ولا يحتاج الامر لكثير من التفكير
لإدراك أم أى محاوله لحرمان مصر
من جزء من مياه النيل لا يمثل
فقط خرقاً للاتفاقيات وقوانين
دولية إنما هو فى الاساس حكم
بإعدام الشعب المصرى
والخطة المجانية التى قدمها مكتب
استصلاح الاراضى الأمريكى
التابع للحكومة الأمريكية
لحكومةاثيوبيا يسعى لإنشاء عدد
من المشروعات والسدود التى لو
نفذت سوف تعمل على انقاص اكثر
من سبعة مليارات متر مكعب من
حصة مصر فى مياه النيل بما
يؤثر تاثيراً ضاراً جداً على خطط
التنمية فى مصر

تقرير احمد فكرى

● وتـــاتـــى خـــطـــورة هـــده المشروعات الامريكية المقترحة من كـون هضبـة اتيـوبيـا المساهم الرئيسى فى ايراد نهـر النيل حـيث تسـهم بـ ٨٥ من ايراده ولكون هذه المشـــروعـــات فى مـضـمـوبها ليست محاولات للاصلاح والتنمية هناك بقدر ماهى محاولات لتطويق مصر وضربها فى العمق الاستراتيجى لها. وقدمت لجنة الاستصلاح الامريكية مع خبراء اسرائيليين المشروعات نفسها قبل ذلك وقصدت لتطوير الجزء الاثيوبى من النيل الازرق وروافـــــده واشتملت الخطة حينذاك على ٢٩ مشروعاً للرى وتوليد الكهرباء وبالفعل تم تنفيذ مشروع واحد لتـوليـد الكهرباء وتوقفت المشروعات الاخرى نظراً لظروف الحـرب الاهلية فى اتيـوبيـا وسقوط منجستو وكان يعنى تنفيذ المشروعات وقف امداد النيل الازرق والتى تصل الى ٥ر٨٪ من ايراد النهر

● وتتمثل خطورة ذلك فى أن مصر تعانى الان وفعليا من آزمة فى المياه تقدر بحوالى عشرة مليارات متر مكعب مياه سنوياً تحاول تعويضهابمشروعات اعادة تنقية مياه الصرف الصناعى والزراعى والصحى وهى مشروعات مكلفة للغاية إضافة لبعض التعويضات الاخرى من المياه الجوفية وتطوير الرى فى خمسه ملايين فدان وفق برنامج زمنى أخر

ورغم أن بعض الدراســات قد حددت خطر الفقر المالى فى مصر بنحو ١٥٠٠متر مكعب فى العام فإن نصيب الفرد قد تناقص حتى ١٠٠٠متر مكعب فى العام ويعنى ذلك أننا دخلنا فعلاً خط الفقر المائى وسوف يتناقص نصيب الفرد إذ! لم تدبر موارد جديدة لتصل فى عام ٢٠٢٠من٥٠٠متر مكعب فى العام

وتحصل مصر حسب اتفاقية نهر النيل الدى تشترك فيه عشر دول على ٥ر٥٥ مليار متر مكعب لا تكفى للاحتياجات التنموية وهو ما دفع الوفد المصرى فى مؤتمر وزراء حوض النيل "الاندوجو" فى فبراير ١٩٩٦ للتاكيد صراحة على الفجوة المائية فى مصر والتى تقدر بحوالى ٢٠ مليار متر مكعب مياه حتى سنة ٢٠٠٠ وتم تقديم الورقة المصرية مع مقترحات باقامة عدد من المشروعات لاستغلال فواقد النهر التى تقدر بـ٤٢مليار مترمكعب ونما يعادل ٥٠٪ من إيراد النهر المالى وذلك لتوفير بعض المياه لزيادة المقررات للدول الاعضاء.

والتدخلات الامريكية تتناقض مع القاعدة الاصلية للقانون الدولى التى ترى أنه لا يجوز وقف مياه الانهار أو تعديل مساراتها طالما تعلق الامر بدولة أو أكثر من الدول المشاركة فى مياه النهر، وعبر القانون الرومانى عن ذلك فى صيغ تساؤل عمن يجرؤ على منع تدفق المياه.

● ومصر لم توفر جهداً لضمان تدفق النيل اليها والذى تختلف اهميته من دولة لاخرى من دول حوض النيل وتزداد اهميته كلما اتجهنا شمالاً حتى تصل ذروة اهمية النهر وحتميته فى مصر!!

وكانت اتفاقية ابريل ١٩٨١بين بريطانيا ممثلة لمصر وايطاليا وممثلة لاثيوبيا والاتفاقية الثانية فى مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا ممثلة لمصر وإمبراطور اثيوبيا يتعهد فيها الامبراطور الاخير بعدم إقامة ايه مشروعات أو انشـــاءات على النيل الازرق وبحيرة تانا ونهر السوباط فى بلدة

● وابرمت اتفاقية١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا العظمى ممثلة للسودان وكينيا وتنجانيقا واوغنده وتنص الاتفاقية على تحريم إقامة أية مشروعات من اى نوع على نهر النيل او روافده أو البحيرات التى تغذيها كلها الا بموافقة مصر وبصفة خاصة إذا ما كانت لهذه المشروعات او المنشآت صلة بالرى او توليد الكهرباء واذا ما كانت تؤثر على كمية المياه التى تحصل عليها مصر أو على تواريخ وصول المياه، اوما اذا كانت تضر بمصالحها من أية ناحية كانت وتنص المعاهدة على أن لمصر الحق فى إقامة الرقابة على طول مجرى النهر من منبعه لمصبه.

ويقول "أوبنهايم" عمدة القانون الدولى ان من بين القـــواعـــد الهامه.. فى القانون الدولى أن الدولة لا يجوز لها ان تقوم بعمليات من شانها تغيير الظروف الطبيعية للدول المبادرة ومن هنا فإن عمليات تحويل مجارى الانهار وتغيير اسلوب استخدامها يعتبر محظورة لانها ستؤدى بالضرورة الى إحداث ذلك التغيير فى الدول المشاركة فى النهر.

وتوصلت جمعية القانون الدولى فى اجتماع هلسنكى فى عام ١٩٦٦ لقواعد هامة فى شأن الانهار الدولية تقضى بعدالة التوزيع بمعنى الاخذ فى الاعتبار العوامل الطبوغرافية لحوض النهر وبصفة خاصة حجم حوض المدد النهرى الواقع داخل أراضى الدول المنتفعة وكذلك الظروف المناخيـــة - المناخ المحـــرى



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢ مايو ١٩٩٦

صحراوي جداً - المحيطة بحوض النهر بصفة عامة - والسوابق فى استعمالات المياه والاستعمالات الحالية والاحتياطات الاقتصادية والاجتماعية لكل من دول الحوض والتركيز على الغنصر السكانى والتكاليف المقارنة للوسائل الأخرى.

البديلة لسد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دول الحوض ومدى وجود مصادر اخرى بديلة للمياه.

● وببساطة ما نعرضه مكتب استصلاح الاراضى الامريكى مخالف للقانون الدولى وما يقوم به هو نوع من "دس" الانف فيما لا يعنيهم وقد طالب تقرير أعده خبراء المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية بالحفاظ بكل السبل - ولاحظ عبارة كل السبل - على حقوق مصر الطبيعية والتاريخية فى مياه النيل حيث تقوم بعض الدول من خارج المنطقة بمعاونة بعض دول حوض النيل لاقامة مشروعات من شانها أن تؤدى للاضرار بمصالح مصروحقوقها.

● ويبقى ما قاله الرئيس الراحل انور السادات عقب توقيع اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية بان الماء هو السبب الوحيد الذى يمكن أن يدفع مصر لحرب أخرى وضد أى مصدر خطر مهما كان هذا المصدر وهى المرة الأولى التى لوحت مصر فيها بالحرب بسبب المياه.

وفى عام ١٩٩٠ قال وزير الدولة للشئون الخارجية أن الحرب القادمة فى المنطقة سوف تكون بسبب المياه - مياه النيل - وملاحظة أخرى أن على مصر الآن الاسراع فى جهود التسويات السلمية لكل دول الحوض لمواجهة مخاطر الاقتتال القبلى داخل دول الحوض أو الصراعات الدولية.

وأن تعود لمشروع قناة جونجلى الذى ومن المفترض أن يوفر لمصر ٢ مليار متر مكعب مياه سنويا ومشروع بحر الغزال ويوفر سبعة مليارات وقد توقفت كل هذه المشروعات بسبب الحرب السودانية بين الشمال والجنوب.

ومشروع قناة من نهر زائير لنهر النيل ويمكنها أن توفر كل احتياجات دول الحوض المتزايده للمياه ونهر زائير يصب فى المحيط الاطلسى سنويا أكثر من ٨٠٠ مليار متر مكعب مياه عذبه بما يقدر بعشرة اضعاف ايراد نهر النيل.

وعلى فكره تقرير منظمة الفاو الاخير حذر من أزمة مائية كبيرة فى شمال افريقيا وبخاصة مصر وليبيا وتونس قد تؤدى لاشعال الحروب مرة أخرى.

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٧ مايو ١٩٩٦

يلماظ يصعّد مع سورية ويعلن خطة لتعزيز الجيش

■ أنقرة - رويتر، فدا - [illegible]

رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ حملته على سورية امس، وأعلن في مؤتمر صحافي عقده في انقرة ان «تركيا لن تقبل في اي شكل المساومة بين الارهاب والمياه» في اشارة الى الخلاف مع سورية على تقاسم مياه الفرات.

وكرر اتهام دمشق وطهران بدعم حزب العمال الكردستاني بزعامة عبدالله اوجلان، مشدداً على خطة لتحديث الجيش التركي وتعزيزه ستبلغ نفقاتها ١٥٠ بليون دولار على مدى عشرين سنة.

وأعلن يلماظ في لهجة تحد للانتقادات السورية ان تركيا ستواصل كل مشاريعها لبناء سدود على نهري الفرات ودجلة، موضحاً انه سيضع قريباً حجر الاساس لسد على الفرات يبعد موقعه نحو ٣ كيلومترات عن الحدود التركية - السورية.

وحمل على «التاييد السوري للانفصاليين» الاكراد وقال ان دمشق امسكت بـ «الورقة الرابحة» بتاييد حزب العمال الكردستاني من أجل الضغط على تركيا كي تخصص كميات أكبر من المياه من خلال سدود اقامتها على نهر الفرات.

وزاد يلماظ: «ان انعدام الثقة في علاقاتنا مع سورية يستند الى تاييد هذا البلد المنظمة الارهابية حزب العمال الكردستاني، الذي يستهدف السلامة الاقليمية لبلادنا والشعب والتنمية الاقتصادية والمعايير الديموقراطية». ودعا «الحكومة السورية الى ان تفكر بجدية في اسرع ما يمكن في النتائج التي قد تترتب على تمسكها بسلوك يتنافى وعلاقات حسن الجوار».

وفي انقرة (أ ب) قالت مجموعة كردية عراقية امس ان القوات التركية تقصف منذ ثمانية أيام قرى كردية داخل أراضي العراق.

وقال سفين دزه ئي الناطق باسم الحزب الديموقراطي الكردستاني ان القوات التركية كانت في الماضي

تضرب قواعد حزب العمال الكردستاني ولا تتعرض للقرى.

وذكر ان القصف المدفعي والجوي طاول خمس قرى عراقية، ما ادى الى جرح مدني واحد والحاق الاضرار بعدد من المساكن، اضافة الى مدرسة ومسجد.

ونفى الناطق باسم الجيش التركي الكولونيل كمال اي تصريحات نزه في وقال ان الجيش «يحرص تماماً على تجنب الاهداف المدنية».

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر : عقيدتي
التاريخ : ٤ مايو ١٩٩٦

الصراع على الحياة قنبلة موقوتة .. لحروب مقبلة :

العلماء :

كمية المياه فى الارض ثابتة .. ومقدرة تقدير حكيم

لا تعارض بين حقيقة علمية .. وآية قرآنية

والمطلوب استراتيجية للأمن المائى على المستوى العربى

وترشيد سلوكيات البشر .. للحفاظ على كل قطرة ماء

"قالوا أن الحروب القادمة لن تكون بسبب الاراضى وانما ستكون بسبب المياه .. وقد بدأت بوادر الخلافات حول المياه تظهر فى منطقة الشرق الأوسط .. سرقات للمياه مثلما تفعل اسرائيل مع الاردن ولبنان مشاريع تركية لحرمان سوريا والعراق من نصيبهما فى مياه دجلة والفرات .. وتخوفات من مشاريع اسرائيلية فى اثيوبيا سوف تؤدى لحرمان مصر من جزء من نصيبها من مياه النيل .. وغيرها من المشاكل.

المدرسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر : عقيدتى
التاريخ : ٢١ مايو ١٩٩٦

تحقيق: ممدوح العشرى

حذرت إحدى الدراسات العلمية من أن مخزون العالم من المياه الصالحة للشرب قد لا يكون كافيا لتلبية احتياجات كوكب الأرض لفترة طويلة نظرا للنمو السكانى المطرد .. فضلا عن أن معظم المياه الصالحة للشرب لاتزال حبيسة الأنهار المتجمدة والقطبين المتجمدين .. وتؤكد الدراسة أن مياه الشرب أصبحت شحيحة فى العديد من بقاع العالم .. ويتوقع أن تتفاقم المشكلة على عواقب وخيمة مثل الحروب والمجاعات والاضطرابات الاجتماعية .

وأكدت إحدى الدراسات تدنى نصيب الفرد من ١٨٥٠م^3 سنويا عام ١٩٦٠ للفرد بمصر .. فى ظل تعداد سكانى ٣٠ مليون نسمة إلى حوالى ٩٢٥ م^3 حاليا .. أى تعدى الحد العالمى الحرج الذى يبلغ ١٣٠٠م^3 .

الحرب القادمة

د. بكرى هارون أستاذ ورئيس قسم النبات والميكروبيولوجى بكلية العلوم جامعة الأزهر الشريف يؤكد على أن مشكلة العصور القادمة فعلا هى مشكلة مياه .. وليست مشكلة أرض .. والاقبال على المياه يتزايد مع ثبات كمية المياه .. والمفروض أن يكون هناك زيادة فى الماء .. وهذا لانستطيعه .. وأن حسابات الدول المتقدمة أفضل لدقتها .. وبناء عليها فهم يخزنون الماء .. أما هذه المشكلة فهى فى أفريقيا أكبر .. لأننا لانحافظ على المصادر .. فمثلا نهر النيل أصبح مصرفا يستخدمه الانسان والحيوان .. فيجب أن نحافظ عليه ونمنع تلوثه .. ويجب أن تقام وزارة لنهر النيل .

أضاف ومشكلة المياه ستتسبب فى حروب خلال العصور القادمة .. وحاليا فإن هم اسرائيل الأكبر هو الماء .. فالماء حيوى بالنسبة لكوكب الأرض فى كل العصور القادمة .. والمفروض أن تتعاون كل الأجهزة من أجل المحافظة على مياه النيل .

استغلال سوء

د. أحمد فؤاد باشا أستاذ الفيزياء بكلية العلوم جامعة القاهرة يرى أن كمية المياه الموجودة فى الأرض ثابتة ومقدرة تقديرا حكيما .. لقوله تعالى : « إنا كل شيء خلقناه بقدر » .. ومن الناحية العلمية فإن الماء يمثل ¾ حجم الأرض .. وهذا يؤكد أن وجوده بهذا الكم ضرورى لاحداث عملية التوازن البيئى كما أرادها الله سبحانه وتعالى .. ولو زادت كميته أو قلت عن الكمية المقدرة له .. فإن هذا سيؤدى إلى زيادة كتلة الأرض كلها أو نقصانها .. ولو زادت أو قلت عن كتلتها الحالية التى قدرها الله لها فإن ذلك سيجعلها تتخذ مدارا غير الذى تسير فيه الان بعدا أو قربا من الشمس .. وبالتالى ستصبح ظروفها المناخية غير صالحة للحياة واستمرارها .

أضاف ويجب أن نعلم أن هذه الكمية المقدرة التى كانت تكفى عددا محدودا فى بدء الخليقة .. هى نفسها الكمية التى تكفى عدد البشر إلى ما شاء الله .. فهذه عوامل كونية لا دخل للانسان فيها .. والله تعالى حفظ هذا التوازن ولم يظهر الخلل فى هذا التوازن إلا بعد تدخل الانسان بثروته الصناعية .. وبدأ يستغل ثروات الأرض بطريقة عشوائية .. وعلى حساب ثروات أخرى .

وأشار إلى أن أسلافنا الأوائل فطنوا لهذه المشكلة واستخدموا طرقا علمية مبتكرة لاستخراج المياه .. وأسسوا علم استنباط المياه .. ومهروا فى إقامة السدود والخزانات ..

سوء توزيع

د. كارم غنيم أستاذ الحشرات بكلية العلوم جامعة الأزهر يقول .. الماء لن يختفى .. ولكن هناك سوء توزيع جغرافى .. وسوء توزيع زمنى .. والصراع على الماء قديم قدم الحياة نفسها .. فهناك صراع على الماء فى عالم النبات بين النباتات .. وهناك صراع بين عالم الحيوان .. وأيضا فى عالم الانسان .. وهو الصراع الذى جر على الانسان حروبا عديدة وخلافات كثيرة عند اقتسام حصص الماء فى الأنهار .. ومع التقدم الحضارى والتكنولوجى فإن استهلاك الفرد وصل إلى ١٦٠ لترا يوميا .

أضاف .. وكمية الماء العذب التى يستهلكها الناس حاليا تصل إلى ١٠٪ من المصادر الطبيعية المتجددة سنويا .. بينما يفقد ٦٥٪ منها فى البحار .. و١٢٪ منها فى مناطق غير مستعملة أو مستغلة .. ويتسرب جزء منها أيضا فى التربة .. ويتصاعد جزء آخر فى البخر .. وهذه من ضمن أسباب ظهور الصراع على الماء .. ثم غياب استراتيجية الأمن المائى على مستوى الوطن العربى .. وإذا كان الله تعالى قد قال « وما أنتم له بخازنين » فهذا الكلام ثابت لا محاله .. ولكن تدخل الانسان هو الذى يفسد دولاب الحياة .. مثل تخزين الماء وحجزها عن الآخرين .. وعندما يتدخل الانسان فى النظام البيئى فإنه يفسد حركته والتوازن الذى حدث فيه .. إذن فلا يوجد تعارض بين أى حقيقة علمية وآية قرآنية .

حلول مقترحة

وأشار إلى أن الحلول المقترحة تكمن فى إعادة تدوير المياه لاستخدامها فى الزراعة والصناعة والأغراض المنزلية .. والتقليل من الفاقد بالبخر عن طريق التوسع فى مد الأنابيب لنقل المياه من أماكن لأخرى بدلا من المفتوحة .. واستحداث طرق جديدة لرى الأرض الزراعية .. ثم عقد المعاهدات والاتفاقيات بين الدول من أجل الاستغلال السلمى للمياه المشتركة والمحافظة عليها .. واستحداث طرق لتحلية ماء البحر تكون قليلة التكاليف .. والأهم ترشيد سلوكيات البشر للحفاظ على كل قطرة ماء .. ويدخل ذلك الوازع الدينى وأجهزة الاعلام والتربية السلوكية .



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأخبار

التاريخ: ٨ مايو ١٩٩٦

استراتيجية مصرية لمواجهة حرب المياه

وزير الأشغال: ٢٦ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات ضخمة توفر ٥ مليارات متر مياه يوميا

وضعت مصر استراتيجية شاملة لمواجهة حرب المياه القادمة. حصة مصر السنوية من المياه تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب نستهلكها بالكامل هذا المورد المحدود تواجهه الاخطار.. التلوث، الزيادة السكانية، الاسراف، الاستنزاف ومخالفة قوانين الرى وعادات الرى القديمة المهلكة للمياه فما هى ملامح الاستراتيجية التى سنبدأ تنفيذها فى يوليو القادم وتتكلف ٢٦ مليار جنيه ؟

يقول لى د. عبدالهادى راضى وزير الاشغال ان حصتنا من مياه النيل محدودة بـ ٥٥,٥ مليار متر مكعب فى السنة. وذلك وفق اتفاقية النيل مع السودان لعام ١٩٥٩. وهذه الحصة من المياه هى المصدر الاساسى لكافة الاستخدامات وهى فى نفس الوقت المصدر الرئيسى لتغذية الخزان الجوفى. باعتبار مصر من البلاد شبه الجافة التى ينحصر سقوط المطر فيها على السواحل الشمالية بمعدل حوالى ١٥٠ ملليمترا فى السنة. معنى ذلك، يقول وزير الاشغال، أن التحدى الحقيقى هو ترشيد الاستهلاك.



المصدر: الأخبار

التاريخ: ٨ مايو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات



تحقيق:
كريمة السروجى

والترشيد اصبح ضرورة عندما نعلم آن مصر دخلت الآن وفق المعايير الدولية فى مجموعة الدول الشحيحة فى الموارد المائية

فوائد بالجملة

ومشروع تطوير الرى كما يقول وزير الاشغال مشروع قومى تبدأ الوزارة تنفيذه اول يوليه القادم ويتكلف ٢٦ مليار جنيه، وهو مبلغ ضخم سيتم توزيع إستثماراته على ثلاثين عاما من الآن لإتمام التغيير المنتظر فى مرافق الرى والذى سيوفر خمسة مليارات متر مكعب من المياه بما يعادل ١٠٪ من اجمالى حصة مصر من مياه النيل تضيع بسبب الاسراف وسوء الاستخدام وإتباع عادات رى بالية.

يكمل وزير الاشغال قائلا: أنه لهذه الاسباب فقد وضعت الوزارة فى اعتبارها تنفيذ استراتيجية جديدة لتحقيق المعادلة الصعبة فى مواجهة أزمة المياه.

استراتيجية للتطوير

وتضمنت هذه الاستراتيجية عددا من المحاور الهامة لتطوير اليات الرى.

● وأهمها أحكام تصرفات المياه الخارجة من السد العالى وفق برامج زمنية مخططة، تتفق والاحتياجات الفعلية اليومية فى حدود حصة مصر فقط

الاستفادة من مياه الصرف الزراعى التى تقيد الوزارة استخدامها للرى بعد خلطها بالمياه العزبة لتقليل نسبة الملوحة بها. والتى يبلغ مانستخدمه حاليا منها ٣,٨ مليار متر مكعب سنويا تزيد الى ٧,٥ مليار متر مكعب سنويا.

● زيادة استخدام المياه الجوفية فى الوادى والدلتا من ٤ مليارات متر مكعب سنويا.. الى ٧,٥ مليار متر مكعب ايضا خلال الخطة القادمة.

● وذلك بالاضافة الى ماسيتم استخدامه من خزان حجر الرملى النوبى فى الصحراء الغربية وسيناء والمقدر بحوالى ٤ مليارات متر مكعب سنويا.

● خفض المنصرف من المياه للبحر خلال فترة السدة الشتوية من (١١) مليار متر مكعب منذ سنوات الى ٢٨٩ مليون متر هذا العام .

● تنفيذ برنامج مكثف لمقاومة الحشائش وورد النيل فى الترع والمصارف للقضاء عليها تماما خلال عامين.

● خفض مساحة المحاصيل عالية الاستهلاك للمياه مثل قصب السكر والارز فتم تحديد مساحة هذا العام بـ ٩٠٠ الف فدان فقط تمهيدا للنزول بالمساحة الى ٧٠٠ الف فدان عام ٢٠٠٠ وذلك توفيرا لكميات المياد الهائلة التى يستهلكها هذا المحصول نتيجة الاقبال على زراعته بالمخالفة للقوانين والقرارات.

بالاضافة لما يحققه المشروع من رفع كفاءة أستخدام المياه فى مجال الزراعة وتحقيق الاستفادة القصوى من قطرة المياه وزيادة الانتاجية الزراعية.

بداية التطوير

ويقول وزير الاشغال: إن الوزارة بدأت مشروع تطوير الرى بعدد من المشروعات الرائدة فى ٧ محافظات هى اسوان واسيوط والمنيا وبنى سويف والفيوم والشرقية والغربية غطى المشروع مساحة ١٠٠ الف فدان بالتعاون مع هيئة المعونة الامريكية التى مولت المشروع بمنحة ١١٠ ملايين دولار وافق البنك الدولى على تمويل مشروعات فى مساحة ٢٥٠ الف فدان بمنحة قدرها ١٨٢ مليون دولار بمحافظة كفر الشيخ البحيرة وهذه المشروعات الرائدة حققت نجاحا ملموسا حيث يتم الانتهاء منها تماما فى سبتمبر القادم. وأولى نتائج نجاحها التوفير فى إنتاجية المحاصيل بالمساحة من ١٥ الى ٢٥٪ وتوفير فى تكاليف الرى يصل الى أكثر من ١٢٠ جنيها للفدان فى السنة. وتوفير الطاقة المستخدمة فى الرى وذلك باستخدام طلمبة واحدة أو اثنتين فى اول المسقى، بدلا من كميات الطلمبات المستخدمة حاليا بواسطة الفلاحين فى الاراضى التى لم يتم بها تطوير.

التطوير ضد البلهارسيا

كما وفرت فدانا فى كل متر طولى عن طريق استخدام المواسير بدلا من الترع المكشوفة مما أدى لزيادة المساحات الزراعية علاوة على الآثار البيئية للمشروع حيث أدى استخدام المواسير والمساقى المرفوعة المبطنة للقضاء على قواقع البلهارسيا المتواجدة فى المساقى الحالية التى لم يشملها بعد التطوير حيث لايوجد فى مساقى التطوير اى حشائش تنمو فيها البلهارسيا.



بوابات ميكانيكية

ومن المتوقع كما يؤكد وزير الاشغال، أن يحدث هذا المشروع تغيرات اساسية في نظام ري الاراضي بمصر والطريقة التي يدار بها بالاضافة الى استخدام التكنولوجيا الحديثة الذي من شانه احداث تحسين ملموس في البنية الاساسية لمنشات الري

ويضيف المهندس نبيل فوزي رئيس الادارة المركزية لتطوير الري بالوزارة أن مشروع تطويرالري يهدف الى تغيير نظام توزيع المياه، وذلك عن طريق تطوير الترع الرئيسية والفرعية باعادة تصميمها وتزويدها ببوابات اتوماتيكية تعمل طبقا لنظام سحب مياه الري ثم تقفل وحدها عند الاكتفاء. وهذا النظام يتيح وجود المياه بصفة دائمة وفي حالة سريان بدلا من نظام المناوبات الحالي.

بالاضافة الى إنشاء المساقي المبطنة المرتفعة أو المساقي ذات المواسير المدفونة تحت الارض حيث يتم رفع المياه من خلال نقطة واحدة عند أول الترعة.

مشاركة المزارعين

يهدف المشروع إشراك المزارعين في ادارة وتشغيل وصيانة منشآت الري . وذلك من خلال روابط مستخدمي المياه وقد تم حتى الآن انشاء ٤٦٠ رابطة.

وهناك أجهزة التوجيه المائي التي تقوم بتدريب المزارعين على ادارة وتشغيل المنشآت المطورة وبلغ عدد الاجهزة المنشأة حتي الآن ٢٠٠ جهاز.

وهناك ايضا نظام المشاركة في التكاليف بين الحكومة والمزارعين. فتقوم الحكومة بتنفيذ مشروعات التطوير. ثم بدء تحصيلها بعد السنة الاولى من تشغيل المساقي المطورة بدون فوائد في صورة اقساط على ٢٠ سنة

معوقات أدت الى التطوير

ويضيف المهندس نبيل فوزي هناك العديد من المعوقات التي عجلت بالرغبة في تطوير هذه الشبكة الهائلة من الترع والمصارف التي تتناثر في مساحة ٦,٧ مليون فدان بأطوال تزيد على ٢٨٠ الف كيلو متر وأهم هذه المعوقات تأثير الانتاج الزراعي على عملية توزيع المياه وسلوك المزارعين والتذبذب في كميات المياه بالترع في فترات الصباح والمساء، والصيف، والشتاء، ومشاكل نقص المياه في نهايات الترع.

وكان الحل في مشروعات تطوير الري الذي يمكن الوزارة من تبسيط نظم التشغيل والتقليل من العنصر البشري الذي يؤثر بطريقة أو بأخرى على انتظام هذه العملية. بالاضافة للتحكم في فاقد المياه عبر شبكة الري من خلال تنفيذ شبكة التليمتري الحديثة التي تمكن الوزارة من التحكم في التصرفات المائية من المنبع. والتي تتماثل في انشاء ٨٠٠ محطة رصد أتوماتيكي و٤ محطات انتقال رئيسية يمكن من خلالها التحكم في رصد المناسيب

تطوير المساقي

وتطوير المساقي البالغ اطوالها ٨٠ الف كيلو متر يحقق ضمان عدالة توزيع المياه في بدايات ونهايات الترع وذلك على مستوى الحقل فتكتمل بذلك المنظومة النهائية لمشروع التطوير القومي بأنحاء الجمهورية.

عصمت عبد المجيد:

المياه ستكون أداة ضغط على العرب!

كتب نبيل صديق:

حذر د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية من خطورة ازمة الماء والغذاء في الشرق الأوسط مشيراً إلى ان قضية الماء في منطقتنا قضية استراتيجية تشكل اهمية امنية واقتصادية قصوى. حيث تقع منابع المياه خارج الأراضى العربية مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية تستطيع ان تستخدم المياه كاداة ضغط سياسي او اقتصادى في الحاضر او المستقبل، وخاصة ان الدراسة التى اصدرها البنك الدولى مؤخراً تشير إلى ما ستعانيه المنطقة من نقص في المياه

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ١١ مايو ١٩٩٦

مؤتمر علمي بلندن يبحث:

إعادة استخدام المياه المعالجة في العالم العربي

تنظم غرفة التجارة العربية البريطانية يومي ١٧ و١٨ سبتمبر القادم مؤتمرا بالعاصمة البريطانية لندن حول موضوع اعادة استعمال المياه المعالجة في العالم العربي.

وصرح السيد محمود العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية وعضو الغرفة بأن المؤتمر يستهدف التعريف بأهمية نقل وتكييف التكنولوجيا الحديثة والمتطورة الى العالم العربي

وقال إن المؤتمر يأتي في اطار الحرص الدائم على التعاون بين المؤسسات البريطانية والاوروبية والعربية المختلفة وتبادل الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لاعادة استخدام مياه الصرف الصحي والتي تمثل ١٥٪ من موارد المياه العذبة لاغراض زراعية وصناعية وذلك بعد معالجتها وتنقيتها حيث الوسائل التكنولوجية التي تم التوصل اليها

وأوضح السيد محمود العربي رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية في تصريحه ان من بين المشاركين في المؤتمر كبرى الشركات الهندسية الاوروبية والعربية المتخصصة في مجال اعادة استخدام المياه المعالجة

كما تشارك فيه الجامعات ومراكز البحوث العلمية اضافة إلى الشركات والمؤسسات الاستثمارية والمصرفية

وكانت دراسة اعدها مؤخرا فريق من العلماء في مدينة عبد العزيز للعلوم والتكنولوجيا جاء فيها انه خلال عام ١٩٩٢ كان حجم مياه النفايات المعاد استعمالها للاغراض الزراعية والصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي ٤٢٧٦ مليون متر مكعب في اليوم.

وأوضح فريق العلماء ان هذا الحجم يمثل ١٥٪ من الاجمالي السنوي للمياه المستخدمة في الاغراض المنزلية والصناعية في دول مجلس التعاون الخليجي وحوالي ٢٨٪ من الحجم الاجمالي للمياه التي تمت تحليتها وازالة ملوحتها في نفس الفترة

ورغم هذه الارقام المشجعة الا ان الطريق مازال طويلا أمام استعمال كل الكميات الهائلة من مياه المعالجة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــــرام

التاريخ: ١١ مايو ١٩٩٦

تخطيط المستقبل

التخطيط هو تامين المستقبل.. وتامين استمرار تدفق الموارد يعني استمرار الامان والاستقرار. وتنمية الموارد تعنى بإشباع حاجات الغد من عناصر الأمان الحالية. وقضية تامين تدفق الموارد تعتبر اهتماما سياسيا ودبلوماسيا بالمقام الأول. ولكن موضوع تنمية الموارد له شقان: شق سياسى يعمل على زيادة تدفق هذه الموارد وشق أخر تتداخل فيه الجوانب العلمية والاجتماعية، ويعمل على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. وقد لايكون هناك مثال أوضح وأصدق من قضية الموارد المائية لتبسيط التعريفات المركبة السابقة.

إن مورد المياه الرئيسى فى مصر وهو نهر النيل، ويأتى من خارج الحدود وتأمين وزيادة هدا المورد مسئولية سياسية لكن تنمية هذا المورد تعد مسألة داخلية وتخضع لعوامل عديدة أهمها استغلال المياه وإهدارها وإمكانية الاستخدام مرة ثانية وقضية أسلوب استغلال المياه فى مصر معقدة وشائكة، فمصر تستهلك كل قطرة مياه ترد إليها ومعظم هذا الاستغلال يقع فى قطاع الزراعة وتستهلك الصناعة والبلديات جزءا صغيرا من مورد المياه وقد يكون هذا التوزيع مناسبا لاحتياجات التنمية لكن أسلوب الرى البدائى المتبع حاليا يلتهم من المياه أضعاف احتياجات الزراعة الفعلية والتنمية الزراعية الفعالة تعتمد إلى حد كبير على تغيير الأنماط التاريخية الجامدة السائدة منذ فجر الحضارة وحتى يومنا هذا فى مجال الرى، فتقنيات الرش والتنقيط منتشرة فى دول العالم الغنية فى الموارد المائية، ولكنها عزيزة المنال فى بلد فقير فى موارد المياه مثل مصر. وإهدار المياه سمة من سمات المجتمع المصرى، فمازالت المياه تعانى من المعاملة الجائرة شأنها شأن أى مورد مجانى أخر بغض النظر عن وفرته أو شحه قد تبدو الصورة قاتمة فيما يتعلق بمستقبل مصر المائى فى ظل زيادة السكان وزيادة الطلب على المياه. ولكن قتامة المشهد مرهونة باستمرار المعاملة الجائرة لمورد المياه ومن المؤكد أن الضغوط الناشئة عن نقص المياه الحالى قد أثمرت بالفعل وعلى الأقل فيما يختص بادراك وجود المشكلة. فالتعرف على المشكلة والإيمان بوجودها والاعتراف بخطرها لهي جميعا أولى ضمانات حلها .

د.م. مجدى زكى

جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية



عصمت عبد المجيد:

المياه ستكون أداة ضغط على العرب

حذر د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية من خطورة أزمة المياه والغذاء فى الشرق الاوسط مشيرا إلى أن قضية الماء فى منطقتنا قضية استراتيجية تشكل أهمية أمنية واقتصادية قصوى، حيث تقع منابع المياه خارج الاراضى العربية مما يجعلها خاضعة لسيطرة دول غير عربية تستطيع أن تستخدم المياه كأداة ضغط سياسى أو اقتصادى فى الحاضر أو المستقبل، وخصوصا أن الدراسة التى أصدرها البنك الدولى مؤخرا تشير إلى ما ستعانيه المنطقة من نقص فى المياه.

صباح الخير
٩ من مايو ١٩٩٦



بلا أقنعة

أمريكا بدأت حرب المياه

قلت فى مقال سابق .. أن هدف المخطط الامريكى الصهيونى فى النهاية .. (حصار مصر) بدول عربية (متفاهمة) مع اسرائيل .. ويؤكد هذا ما ذكره بيريز فى أمريكا انه يبقى الصلح مع سوريا .. ثم تأتينا باقى الدول العربية « زرافات ووحدانا » .. وبذلك ينتهى دور مصر السياسى ..

ويبدأ دور اسرائيل فى الهيمنة على المنطقة .. ونحن ـ هنا ـ نحاول كشف المخطط الجهنمى قبل وقوع المحظور ..

فالمخطط الأمريكى الصهيونى .. لا يكتفى بإنهاء دور مصر السياسى .. ولكن ضرب خطط التنمية بها .. ولان إعتماد مصر ـ فى خططها التنموية مازال يعتمد على الزراعة .. والتوسع الزراعى .. فقد ذهبت امريكا بعيدا إلى اثيوبيا ، ومن خلال (مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى) وهو مكتب يتبع (مباشرة) الحكومة الأمريكية .. وهناك عرضت خطة (مجانية) لإنشاء سدود وإصلاح أراض ، تنقص مياه النيل ٦ مليارات متر مربع ، وهو قدر مؤثر جدا فى خطة التنمية فى مصر والسودان وليس هذا الكلام من عندى .

وإنما هو كلام أعلنه « د . م محمد عبدالهادى وزير الاشغال العامة والموارد المائية .. خلال حوار اجراه مع مجلة « علوم المياه » التى تصدر عن مركز البحوث المائية .. وتشمل الخطة الامريكية إنشاء عدد من السدود لو تم تنفيذها فسوف يكون تأثيرها كبيرا على حتمية التوسع الزراعى فى مصر لمواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد السكان ..

وتأتى اهمية اثيوبيا .. فى إنها المصدر الرئيسى لـ ٨٥٪ من مياه رى مصر والسودان وبالطبع لها تطلعات كبيرة لتنمية مواردها (النيلية) لمواجهة جفاف مراعيها وصحاريها .

ثم أكد الوزير ان حصة مياه النيل محدودة ونستخدمها بالكامل فى الشرب والصناعة ورى ٧,٥ مليون فدان .. فإذا عرفنا أن نصيب الفرد المصرى من المياه يبلغ الآن ١٠٠٠ متر مكعب .. وإذا لم يتم تدبير مياه جديدة من قناة جونجلى ـ مثلا فسوف يصل نصيب الفرد عام ٢٠٣٠ إلى ٥٠٠ متر مكعب فقط .. فى الوقت الذى حددت فيه بعض الدراسات العالمية والمحلية خطة الفقر المائى المصرى بنحو ١٥٠٠ متر مكعب !!

وهذا يعنى .. أن رغم دخولنا خط الفقر المائى .. فإن صديقتنا أمريكا .. تعمل على المزيد من الافقار المائى لمصر .. مكافأة لها على جهودها لإحلال السلام فى المنطقة بينما تكافىء اسرائيل بتشجيعها على سرقة مياه نهر الليطانى من لبنان ، ونهر الأردن ، وعمل مواسير لتركيا .. للتحكم فى مياه تركيا الزائدة .. بفتحها أو إغلاقها على بعض بلاد العالم العربى مثل السعودية ودول الخليج .. !!

ومنذ عامين حددت دراسة قدمها ـ أيضا ـ د . محمد صفوت عبد الدايم مدير معهد بحوث الصرف .. بأن موارد مصر المائية قد وصلت فعلا إلى حد الخطر .. بعبورها خط الفقر المائى ،

ولعل هذا هو الذى دفع مجلس الوزراء يوم السبت الماضى الى مناقشة تقرير هام عن مواردنا المائية .. وأصدر على اثرها قرارات وقواعد تنظيم هذه الموارد بالنسبة لعدد من المحاصيل الزراعية .. وخاصة بالنسبة إلى ضرورة (تحديد) المناطق التى تزرع أرز وقصب السكر .. بما يحافظ على (ترشيد) استخدام المياه .. وناقش المجلس كذلك مستقبل استخدامات المياه بالنسبة للزراعات الجديدة طبقا لوسائل الرى الحديثة (بالرش وتغليف الترع .. والتنقيط) بما يتفق مع التوسع الزراعى والمشروعات القومية لتنمية سيناء وجنوب الصعيد والساحل الشمالى ..

وهكذا تثبت حكومة « الجنزورى » انها حكومة .. مختلفة .. فهى لا تبدأ العمل بعد وقوع المحظور .. ولكن قبلها بربع قرن .. « برافو » ..

حامد سليمان



المصدر : الـــوفـــد

التاريــخ : ١٥ مايو ١٩٩٦

ثلثا مياه إسرائيل مسروقة من المياه العربية

اكدت ندوة بالمركز الثقافى الامريكى بالاسكندرية عدم وجود مشكلة حول المياه فى منطقة الشرق الاوسط قالت الندوة : «ان ما يتردد عن وجود ازمة مياه هو من افتعال اسرائيل لانها وحدها التى تواجه هذه الازمة» . ووصفت الندوة التى تحدث فيها الدكتور محمد سعد ابوعامود الاستاذ بكلية التجارة ، اسرائيل بانها تستولى على ثلثى احتياجاتها من المياه من المنطقة العربية بما يعادل مليونا و٨٥٠ الف متر مكعب سنويا . اضافت الندوة ان اسرائيل تعانى من عجز مائى يصل الى ٣٠٠ مليون متر مكعب سنويا وتحتاج الى ٢٦٨ مليون م٣ بشكل عاجل لاستيعاب المهاجرين والمستوطنين الجدد . اكدت الندوة ان اسرائيل تحصل على ١٥٠ مليون م١٠ من مياه الضفة الغربية و٨٠ مليون م٣ سنويا من قطاع غزة بما يعادل ٩٥٪ من موارد المياه فى اراضى الحكم الذاتى . واوضحت ان اسرائيل تسحب من نهر الاردن وروافده ٤٠٠ مليون م٣ سنويا تستخدمها فى مشروعات التوسع الاستيطانى الزراعى والصناعى ، كما تسحب اسرائيل من الجولان المحتلة ٢٠٠ مليون م٣ سنويا واكثر من ٥٠ مليون م٣ من نهر الليطانى .

١٥٥ مليار متر مكعب .. إجمالي العجز المائى العربى عام ٢٠٠٠

دمشق - ق. ن. ا - طالبت دراسة إحصائية بتعاون عربى مشترك بانشاء مركز عربى للدراسات المائية على اعتماد أن الأمن المائى مشكلة ستواجه الدول العربية، وتؤدى الى نشوب صراعات بين هذه الدول ودول الجوار وهو تحد خطير يواجه العرب ويؤثر سلبا على حياتهم الاقتصادية والاجتماعية

وتوقعت الدراسة ان يصل العجز في عام ٢٠٠٠ الى ١٥٥ مليار متر مكعب والى ٢٢٠ مليار متر مكعب فى عام ٢٠٣٠ مع الأخذ فى الاعتبار التهديدات الإسرائيلية بالسيطرة على منابع الحياه في سوريا ولبنان بشكل خاص حيث تبلغ حاجة اسرائيل من المياه نحو ملياري متر مكعب

وذكرت الدراسة ان كمية المياه المتجددة فى الدول العربية تبلغ ٣١٥ مليار متر مكعب منها ١٦٠ مليار متر مكعب تأتى من خارج حدود الوطن العربى وتبلغ كمية المخزون الجوفى ٧٠٧ الاف مليار متر مكعب يبلغ المتجدد منها نحو ٤٤ مليار متر مكعب فقط وأشارت إلى ان إجمالى السحب السنوى للمياه فى الوطن العربى سيصل الى ٢٠٢ مليار متر مكعب يذهب من هذه الكمية نحو ٩٠٪ إلى الزراعة ويتوزع الباقى على الصناعات والاستخدامات المنزلية

افتتح دورته الثامنة رئيس الوفد الاميركي

فريق العمل "المتعدد" حول المياه يناقش في تونس مشروع اعلان للتعاون الاقليمي

□ تونس - «الحياة»:

■ افتتح رئيس الوفد الاميركي الى اجتماعات فريق العمل المتعدد حول المياه ريتشارد لوبارون امس الدورة الثامنة لاجتماعات الفريق في مدينة الحمامات (٦٠ كلم جنوب العاصمة تونس) في حضور وفود ٤١ بلداً ومنظمة دولية وغياب سورية ولبنان اللذين يقاطعان فرق العمل المتعددة بسبب تعثر مسار السلام على الصعيد الثنائي.

وشاركت في الاجتماعات التي تنتهي غداً الخميس وفود تمثل ١٢ بلداً عربياً هي السعودية والبحرين وعمان وقطر والامارات ومصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسلطة الفلسطينية، اضافة الى تركيا واسرائيل واليابان وكندا وبلدان الاتحاد الاوروبي. وقاد الوفد الاسرائيلي وزير المياه السابق ابراهام كتسوس فيما قاد الوفد الفلسطيني عضو اللجنة التنفيذية الجديد رياض الخضري.

ويناقش المشاركون المئة والخمسون مشروع اعلان يتوقع ان يصدر في اليوم الأخير اعده الوفد النروجي حول تكريس التعاون الاقليمي في مجال المياه. وقال احد المشاركين العرب في الاجتماع لـ «الحياة» ان فريق العمل سيضع تقويماً للمشاريع الاقليمية التي اعتمدها في الدورات السابقة ويعرض الخطوات التي قطعت في تنفيذها، وبخاصة مشروع اقامة مركز ابحاث في مسقط لدرس الوسائل الأقل كلفة لتحلية المياه، وتمول اقامة المركز الولايات المتحدة وعمان بثلاثة ملايين دولار من كل منهما، وتعهدت كوريا الجنوبية المساهمة في تمويل المشروع. الى ذلك يعكف المشاركون على وضع خطة لتحسيس بلدان المنطقة بضرورة المحافظة على مصادر المياه والامتناع عن اهدارها وتعهدت الولايات المتحدة تمويل الخطة.

وأوضح المصدر ان فريق العمل شدد في الاجتماعات السابقة على ضرورة مجابهة مخاطر ندرة المياه ونضوب المصادر الحالية تدريجاً في الشرق الأوسط وتوصل الى نتائج مفادها انه حتى في حال استخدام افضل الوسائل لاستثمار الثروات المائية المتوافرة سيتعين على بلدان المنطقة البحث عن مصادر اضافية للمياه. وترعى المانيا حالياً جهود مشتركة بين خبراء اردنيين واسرائيليين وفلسطينيين لوضع مشاريع تعاون ترمي لسد الفجوة القائمة بين العرض والطلب على المياه. ويعتزم الخبراء وضع خيارات مختلفة امام الحكومات المعنية لحل المشكلة بينها تحلية مياه البحر ومد قنوات لنقل المياه من منطقة الى اخرى وحتى استيرادها. كذلك يعمل خبراء اردنيون واسرائيليون وفلسطينيون على وضع اسس عامة للتعاون الاقليمي في مجال استثمار الموارد المائية في ضوء نتائج دراسة مولتها النروج حول القوانين الخاصة بمصادر المياه المعروفة في المنطقة.

ويتوقع ان تتطرق اجتماعات الحمامات لموضوع تطوير التعاون بين الاطراف الاقليمية في انشاء بنك معلومات متكامل عن مصادر المياه في المنطقة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ مايو ١٩٩٦

حروب المستقبل (٥)

حروب المياه

مقالات مصرية

محمد سيد أحمد

قال بطرس غالى، من موقعه كأمين عام للأمم المتحدة، أى من موقع يتعين فيه أن يكون ملما بالمعلومات الأساسية المتعلقة بحاضر ومستقبل كوكبنا.. قال الدكتور غالى، فى مؤتمر ادارة منتدى سى. إن. إن CNN FORUM منذ اسبوع، إن أبرز حروب المستقبل سوف تكون بسبب ندرة المياه.. وإن هذا خطر يتهدد الشرق الاوسط بوجه خاص..

وقد سبق، منذ عام، ان ألفت كتابا («سلام أم سراب») حول «إشكالية المياه» فى المنطقة، بصفتها ليست فقط مصدر حروب جديدة، ولكن ربما أيضا بصفتها «مفتاح» السلام.. ونظرا للوجوم الذى يحيط الآن بفكرة السلام، خاصة فى ضوء الاحداث المأسوية التى شهدتها لبنان مؤخرا.. قد يكون من الاهمية بمكان تخيل بدائل تؤذن بأن السلام ممكن.. حتى لو استندت هذه البدائل الى الخيال العلمى.. أكثر من إستنادها الى ماحققه العلم حتى الان..

وبإختصار، أريد أن اتخيل أن البحر الأبيض المتوسط وارد تبخيره!.. أى تحويل كميات مهولة من مياه البحر الى بخار مجرد تماما من كل ملوحة.. ثم ان يجرى اختزان هذا البخار بعد تبريده فى صورة مياه عذبة تكرس لتحويل الصحراء العربية الشاسعة الى ارض زراعية خصبة!..

قد يقال إن تحويل البحر الأبيض - عقب التبخير. الى ماهو أشبه بالبحر الميت الآن، أى الى بحر ذى نسبة ملوحة مرتفعة للغاية، سوف يمثل تهديدا بيئيا بالغ الخطورة، وقد يستدعى توسيع المنافذ التى تكفل تعويض إنخفاض منسوبه.. مثلا توسيع مدخل البحر الأبيض عند جبل طارق.. وربما ايضا عند قناة السويس..

ثم قد يسأل: من أين الطاقة الكفيلة بتسخين بحر بحجم البحر المتوسط الى حد التسبب فى تنشيط تبخير كميات كبيرة منه؟.. وفى هذا أزعم أن الطاقة الشمسية كفيلة بالنهوض بهذه المهمة.. وهى طاقة وارد توفيرها الان، بتكنولوجيا متوافرة الآن فعلا..

قلت الطاقة الشمسية، ولم أقل الطاقة النووية، التى قد تكون أكثر قدرة على النهوض بالمهمة، إن لم يكن الآن، ففى مستقبل منظور.. غير أننى لاأرى الاستعانة بها، للأخطار التى تتهدد بها مسيرة البشرية عموما.. ذلك ان درس تشيرنوبيل، فضلا عن دروس كوارث نووية أخرى مماثلة، إنما ينذرنا باخطار مميتة قد تلاحقنا لمئات الآلاف من السنوات مستقبلا.. ثم إن إستخدام الطاقة النووية فى مثل هذه المشروعات ييسر الاستعانة بها أيضا للاغراض العسكرية، وذلك ليس واردا فى حالة استخدام الطاقة الشمسية..

وتؤكد جهات علمية مطلعة أن الطاقة الشمسية المتاح «ترويضها» إذا ماخصص لإنتاجها شريط من أراضى الصحراء العربية يمتد من سيناء شرقا الى جبل طارق غربا، كفيلة ببلوغ أربعة أضعاف ماتستهلكه أوروبا الآن من طاقة!..

وذلك بالاستعانة بتكنولوجيات فى التقاط الطاقة الشمسية معمول بها

فعلا الان، او وارد استخدامها.. ومن المؤكد ان هذه طاقة كافية لتبخير كميات وفيرة من البحر المتوسط.

معنى ذلك، باختصار، أن طاقة بهذا الحجم من الممكن تخصيصها لتسخين مياه البحر بعد تحويل مجار لها الى منخفضات بالصحراء العربية، ورفع حرارتها الى حد الغليان والتبخير، ثم حجز البخار فى أوعية عملاقة توطئة لاستثمارها بشريا واستزراع الصحراء..

والفكرة المطروحة لاينبغى تصور أنها مستحيلة المنال.. ذلك أن المطلوب باختصار، هو فصل مياه البحر عن الملح، وإجراء نوع من التقطير لها، ربما بغير طرق تحلية مياه البحر المستخدمه الى الآن، والتى مازالت باهظة التكلفة، ذلك أن تحويل متر مكعب من المياه المالحة الى مياه عذبة مازال يكلف دولارا واحدا فى المتوسط، وهو السعر الذى توصلت إليه الدول البترولية بشبه الجزيرة العربية. بيد أنها تجربة يتعذر تكرارها لإرتكاز هذه الدول الى فوائضها البترولية الهائلة..

والحقيقة أن الذى نتطلع اليه، حتى يصبح المشروع فى متناول سائر الدول، هو الانخفاض بسعر عمليات التحلية بنسبة قد تصل الى عشرة الاف مرة، تماما كما هو الحال عند صنع نموذج أولى PROTOTYPE جديد لكومبيوتر مثلا، فيكون السعر أضعاف أضعاف سعر النموذج التجارى!.. أى أن نصل الى مايكفل تحلية عشرة أطنان من المياه المالحة، بسعر الكيلوجرام الواحد منها!.. ومن هنا فكرة المشروع العملاق الذى لاسابقة له. والساعى الى استخدام بحر بحجم البحر المتوسط كله لتعمير المناطق الصحراوية المطلة على شواطئه الجنوبية!..

لقد نجح العلم المعاصر فى إنجاز المعجزات فى مجال الهندسة الوراثية، وتخليق نوعيات جديدة من المخلوقات.. فليس هناك مايبرر القول بأن العلم محكوم عليه أن يكون اقل كفاءة فى ابتداع انجازات لاتقل خطورة فى مجال الهندسة البيئية (الإيكولوجية)، وفى تحويل الصحراء بفضل توفير المياه العذبة - الى أراض يجرى تعميرها لصالح ازدهار الحياة.. وأزعم أن الهندسة الإيكولوجية من المنجزات التى سوف يكون لها مستقبل عظيم على مشارف القرن القادم، ذلك انها قد تكون من أركان الالفية الجديدة فى النهوض بكوكبنا، تلبية لحاجات بشرية المستقبل المتعاظمة الشأن، كيفا وكما..

بل ازعم ان للهندسة الإيكولوجية هنا دورا كبيرا فى تحقيق نتائج حاسمة فى مجال الهندسة الاجتماعية.. بمعنى أن تكون لإنتصار الإنسان فى صراعه مع الطبيعة اثار ربما فاصلة فى انتصاره على دواعى صراع الإنسان مع الإنسان ذاته.. فإن الصراع العربى/ الإسرائيلى، مثلا، تحكمه الى حد بعيد فكرة «الندرة».. ندرة «الأرض» بوجه خاص التى تشجع اسرائيل على التوسع، وتقف عقبة فى وجه انسحابها من الأراضى العربية التى مازالت تحتلها.. فمن ضمن أسباب تمسكها بتوسعها فى الجولان وحتى لبنان، ماتعانيه من نقص فى المياه.. ثم هناك «ندرة» الأرض العربية رغم مساحاتها الشاسعة، ذلك أن أغلبها أرض صحراوية قاحلة، ولولا ماتبطنه من بترول، فإنها بمثابة شئ غير موجود لعدم صلاحيتها لحياة ملائمة فى غياب مياه عذبة.. وفى ظل «الندرة» و«الحاجة»، فإن «الآخر» (أى «الخصم») الذى تحركه «حاجة مماثلة»، لابد أن يكتسب صفة «المعتدى».. ولن يزول النظر اليه على انه معتد، إلا بزوال «الندرة»، وإحلال «الوفرة» محلها.. اى توفير كميات هائلة من المياه، من الممكن بفضل إنجازات الهندسة الوراثية - جعلها مصدرا للحياة.. فضلا عن إفساح المجال لتحويل البترول الى بتروكيماويات، بدلا من بيعه كوقود فقط..

والجدير بالملاحظة ان إسرائيل قد انجزت الكثير فى تطوير تكنولوجيا التقاط وتخزين واستثمار الطاقة الشمسية، بالذات فى المرحلة التى سبقت مؤتمر مدريد، وأرادت فيها «تحييد» إمتلاك العرب «ورقة البترول»، كسلاح بوسعهم إشهاره للضغط على المجتمعات الصناعية فى الغرب، بصفة البترول مصدرا رئيسيا للطاقة على الصعيد العالمى.. والجدير أيضا بالملاحظة ان «تفوق» إسرائيل - «كيفا» فى هذه التكنولوجيات منعدم الاثر فى غياب السلام، وفى غياب قدرتها على الاستعانة بـ «الكم» الذى لايكاد ينفد من الصحراء العربية المترامية الأطراف.. وهذا نموذج لتكامل بين «الكيف» الإسرائيلى و «الكم» العربى، بدلا من ان تكون هذه الخاصية، خاصية أن المناظر «للكيف» الإسرائيلى هو «كم» عربى، مصدر مواجهة متجددة بين الطرفين، ومصدر حروب لانهاية لها.. ذلك ان لا الكيف الإسرائيلى كفيل باستنفاد الكم العربى، ولاالعكس.

واضيف: ان العرب ليسوا بحاجة الى طلب «المن». من إسرائيل، ولا إلى التوسل كى تمنحهم ماتملكه من تكنولوجيا متقدمة فى مجال «ترويض» الطاقة الشمسية.. بل يملكون فى هذا الصدد «أوراق تفاوض» قوية.. فثمة مجتمعات كفيلة بالنهوض بالمهمة ذاتها، اى مهمة ابتداع سبل إزالة الصحراء بفضل تحلية مياه البحر، خاصه إذا ماخصصت الأطراف العربية جزءا من فوائضها البترولية لخدمة هذا الغرض.. وفى ذهنى فى هذه الصدد دولة عظمى تعانى هى الاخرى من نقص خطير يزداد تفاقهما - فى المياه هى الصين.. ودولة عظمى اخرى يتوقف صرحها الصناعى، الى حد بعيد، على البترول العربى هى اليابان.. وكلاهما متحرر، خلافا للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى، من تحكم «اللوبيهات اليهودية» فى قراراتهما «المصيرية».. ومؤكد ان العواصم الغربية فى أوروبا وأمريكا - يوم أن تكتشف ان العرب قد ابرموا اتفاقات فى هذا الصدد مع دول اسيوية عظمى، لن تدخر جهدا للحاق بالركب.. وهكذا يصبح بوسع الأطراف العربية مفاوضة الاسرائيليين من مركز قوة.. وذلك بقولها لهم: إن تحلية مياه البحر للنهوض بصحرائنا بوسعنا تحقيقة، سواء أسهمتم فى المشروع او اغفلتموه.. وفقط اسهامكم فيه كفيل بإزالة صورة المعتدين عنكم، وبروزهم كطرف لايطرح إزدهاره فى تعارض، مع ازدهار المنطقة.. فهل تتحركون، قبل فوات الأوان؟

ثم هناك سؤال يتعين توجيهه لعواصم الغرب، وعلى رأسها واشنطن: لقد عقدتم على وجه العجلة مؤتمر شرم الشيخ لانتشال «عملية السلام» وإخراج الحكومة الإسرائيلية من ورطتها.. لماذا لاتفكرون فى مؤتمر عالمى من اجل عملية السلام تربح الأطراف جميعا، لاطرف بعينه تحديدا، وذلك بحشد جميع الإمكانات العلمية العالمية المتاحة من اجل تحاشى حرب المياه المنتظر إندلاعها فى مستقبل منظور، وإرساء أسس مشروع سلامى بديل يقوم على وفرة المياه وإزدهار الحياة، وإزالة الحرب بسقوط الإحساس بان الاستحواذ على الأرض العربية هو بالضرورة «عدوان»؟



هموم مصرية

تناولت هنا قضية سرقة مياه مصر في الصحراء الغربية بمناسبة بدء تنفيذ مرحلة جديدة من النهر الليبي العظيم وهي مرحلة تتكلف ١٠ آلاف مليون دولار.. وجاءني الرد التالي من الدكتور محمد عبد الهادي راضي وزير الأشغال العامة والموارد المائية يقول الرد:

●● طالعت باهتمام مقال سيادتكم في عمودكم اليومي «هموم مصرية» والمنشور بصحيفة «الوفد» بتاريخ ١٠/٥/١٩٩٦ عن الخزان الجوفي العميق بشرق افريقيا والأعمال التي تقوم بها ليبيا في شأن الافادة بمياه هذا الخزان.. وتساؤل سيادتكم عن موقف مصر من الاعمال التي تنفذها ليبيا وتأثيرها على المخزون بالاراضي المصرية.

●● وفي هذا الصدد ارجو ان اضع امام نظر سيادتكم الحقائق الآتية:

اولا: الخزان الجوفي المشار اليه هو خزان الحجر الرملي العميق الذي تمت تغذيته في العصر الرابع المطير.. وهو عبارة عن عدة خزانات تقع في مساحات من اراضي مصر وليبيا والسودان وتشاد.

ثانيا: اتضح من الدراسات التي قام بها خبراء من مصر والسودان وليبيا والامم المتحدة وكذلك الدراسات التي قامت بها جامعة برلين والشركة العامة للبترول ومعهد بحوث المياه الجوفية بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية مايلي:

١- ان هذا الخزان يتكون من عدة خزانات منفصلة ناتجة عن التراكيب والنتوءات والحواجز بصخور القاعدة.

٢- وبسبب ذلك فان حركة مياه الخزان بطيئة للغاية وتكاد تكون ساكنة ولذلك اعتبرت مياه متحجرة(Fossil Water)

٣- ان أي ادارة او استخدام غير رشيد لهذه الخزانات يؤثر في المقام الاول على الموقع المستخدم فيه ولايمتد اثره الى الخزانات الاخرى.. وهو الشيء الذي بدأت تظهر آثاره في الخزان المستخدم حاليا بليبيا في منطقة الكفرة.

٤- انه بسبب انفصال وتعدد الخزانات فان ليبيا تقوم بتنفيذ مشروعات الاستغلال على مراحل لكل خزان على حدة وهي خزانات الكفرة والسرير وتازربو وسبها وغيرها.

ثالثا: ان مصر ليست غافلة عن اهمية هذا الخزان مهما كان عمق المياه به وتكاليف التنمية والاستخدام واعمال الحفر وتكاليف طاقة الاستخدام.. الا ان امر استخدام هذه المياه باقتصاديات معقولة ولفترة زمنية تشمل التواصل والاستمرارية واستقرار المجتمعات هي من العناصر الاساسية في سياسة استخدام وادارة هذه المياه..

وفي هذا الصدد فانه يتم حاليا زراعة اكثر من ٥٠ الف فدان بالوادي الجديد وبعض الواحات على مياه هذه الخزانات ويقدر الاستهلاك المائي منها حاليا بما لايقل عن ٥٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

●● كما يجري حاليا في اطار المشروع القومي لتنمية جنوب مصر العمل على سرعة استصلاح واستزراع مساحة حوالي نصف مليون فدان على التصرفات الآمنة والاقتصادية وعدم التأثير على نوعية المياه والهبوط الحاد في المناسيب بالاضافة الي مايمكن اتاحته من المياه السطحية من وادي النيل ودلتاه.. ويقدر اقصي مايمكن استخدامه من المخزون الجوفي في اطار هذه السياسات بحوالي ٤ مليارات بالاضافة الى المستخدم حاليا.. وهو الشيء الذي يجري بالفعل العمل على تحقيقه من خلال تنشيط عمليات حفر وتنمية وتطوير شبكات الآبار والعيون وتنفيذ وتطوير شبكات الري والصرف وعمليات التوسع اللازمة لتحقيق هذه الاهداف.. وهذه التصرفات تفوق اضعاف التصرفات التي تستخدمها ليبيا حاليا من هذه الخزانات.. ومن ذلك تجدون سيادتكم ان وضع هذه الخزانات لايمثل مخاطر الا على الخزانات المحلية والموقعية وان مصر ماضية في سياسة الاستخدام الاقتصادي والآمن وهو الحل الاجدى والافضل في ادارة مثل هذه الخزانات.

●● وقد رأيت ان اضع حقائق وكفاءة وطبيعة هذه الخزانات في ايجاز شديد امام نظر سيادتكم ولعلي اكون قد اوضحت لسيادتكم الرد على استفسار سيادتكم في نهاية المقال.

وزير الاشغال العامة

د. مهندس محمد عبد الهادي راضي

●● ونحن نشكر للوزير اهتمامه بهذه القضية الحيوية وتوضيحه للرأي العلمي الذي يحفظ لمصر حقها في مياهها الجوفية.. وان كانت القضية مازالت مفتوحة للبحث والحوار

عباس الطرابيلي

مصر عام ٢٠٠٠

بقلم: محمد على إبراهيم

بعد تحالفها الاستراتيجى مع اسرائيل

أمريكا تسعى لتجفيف النيل !!

واشنطن الدولة الصديقة ، الشريك الرئيسى فى عملية السلام تقدم على تصرفات لايمكن أن نصفها ابداً بحسن النية ، ولا نستطيع أن ندعها تمضى كما شاء لها الهوى لمجرد انها تمنحنا سنوياً أكثر من ٢ مليار دولار مساعدات ، وكلنا نعلم أن هذه المساعدات تستفيد منها أمريكا اكثر مما تستفيد مصر ، فهى تكفل لهم تشغيل مصانعهم وشركاتهم وترحم عمالهم من البطالة وتحسن ميزان المدفوعات وتخفض التضخم واشياء أخرى كثيرة ..

.... أقول ان التصرفات المريبة التى تقدم عليها واشنطن احياناً هى التى تدفع المرء إلى الجنون ، وتجعلنا نردد دائماً المثل الشعبى القائل « اسمع كلامك اصدقك ، اشوف أمورك استعجب !! » ..

من هذه التصرفات ابرام التحالف الاستراتيجى والدفاعى مع اسرائيل ، ومباركة التحالف الاستراتيجى بين اسرائيل وتركيا .. وعدم الوقوف أمام تل أبيب فى غزوها الوحشى للبنان .. والاصرار على « تركيع » شعب العراق رغم أنهم ينفذون كل مافى وسعهم لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ..

... الا أن أخطر ماقرأته أخيراً عن تصرفات واشنطن المريبة هى انها قررت أخيراً محاصرة منابع النيل وانقاص نصيب الفرد فى مصر من المياه إلى ٥٠٠ متر مكعب فقط (!!)... كيف ؟!

... أولاً أنا لست متخصصاً فى الرى كى أدلى بدلوى ، ولكن المتخصص هو د . م . عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية الذى ادلى بحديث خطير لمجلة « علوم المياه » كشف فيه أن مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى وهو مكتب يتبع الحكومة الفيدرالية الأمريكية مباشرة ، اتفق مع اثيوبيا على انشاء سدود واصلاح أراض تنقص مياه النيل ٦ مليارات متر مربع .. والغريب أن مكتب استصلاح الاراضى الأمريكية عرض اقامة كل هذه السدود ومشاريع الاستصلاح (مجاناً) !!

.... اختارت امريكا اثيوبيا – فى رأيى – ولم تختر أوغندا لأن اثيوبيا هى



مصدر ٨٥٪ من مياه رى مصر والسودان ، وهى تعانى من مشكلات مالية تمنعها من انقاذ أراضيها ومراعيها من الجفاف الذى يهدد اثيوبيا دائماً ، وهى لذلك لم تفكر كثيراً فى العرض الأمريكى السخى الذى جاء لها فى توقيت مناسب !! ودون أن يكلفها مليماً واحداً ..

.. قبل أن نسترسل فى تحليل السبب الذى من أجله أقدمت الولايات المتحدة على هذا العرض السخى ! يهمنى أن أقول أن الخطة الأمريكية تستهدف اقامة عدد من السدود لو تم تنفيذها سيكون تأثيرها مدمراً على التنمية الزراعية فى مصر وايضاً على التنمية الزراعية فى السودان ..

.. السدود الجديدة ستجعل حصة المياه التى تحصل عليها مصر تتراجع ، فنصيبنا الآن من المياه يكفى بالكاد لزراعة ٧,٥ مليون فدان والشرب ، أما بعد اقامة السدود فسيخفض نصيبنا أو بالأحرى نصيب الفرد بعد ٣٣ عاماً أى فى عام ٢٠٣٠ إلى ٥٠٠ متر مكعب سنوياً رغم انه الآن يبلغ ١٠٠٠ متر مكعب ، ونلاحظ هنا أن بعض المؤسسات العالمية لا يعجبها نصيب الفرد من المياه فى مصر وتقول انه يقترب من خط الفقر المائى الذى تحدده هذه المنظمات بـ ١٥٠٠ متر مكعب فى العام ..

... لو افترضت حسن النية هنا ، وقلت أن الولايات المتحدة انتابتها فجأة الرحمة على دول أفريقيا التى عانت من الجفاف طويلًا ، وانخفض الانتاج الزراعى فيها إلى معدلات خطيرة فقررت أن تهب لنجدتها ، فلماذا لم تفعل ذلك عام ١٩٥٦ ورفضت تمويل السد العالى وأوعزت إلى البنك الدولى برفض المشروع جملة وتفصيلًا !!..

.. سؤال آخر وهو اذا كان اختيار اثيوبيا وقع بحسن نية وانها فعلًا تعانى من مشاكل الجفاف ، فلماذا لا تفعل الشيء نفسه مع الصومال التى لا يكاد الفرد أن يجد فيها مايقتات به .. ولماذا لم تبادر باقامة سدود فى أريتريا التى تحتاج إلى نهضة شاملة فى التنمية الزراعية ، وبدلًا من ذلك أقنعت أريتريا بأهمية اجراء مناورات بحرية معها أمام باب المندب ، وبالتعاون مع اسرائيل عسكرياً ، لأن أريتريا دورها فى المخطط الأمريكى مرسوم على « باب المندب » وتعيينها وكيلة لواشنطن وتل أبيب فى البحر الأحمر حتى لا يتحول إلى بحيرة عربية ..

.. المقصود إذن أن لكل دولة دوراً محدداً مرسوماً بعناية وانتقاء ، وتختار الدولة على اساس معطيات كثيرة وخلفيات أكثر .. وأيضاً تقديم (الطعم) الذى يجعل التفكير غائباً ، والبصر مصاباً بالعمى ، والارادة مسلوبة .. وفن تقديم (الطعم) يحتاج لاخراج وتقديم وتغليف ، اعتقد انه ليس هناك من هو أبرع من واشنطن فى هذا ..

... قد أكون متشائماً وقد اكون مسرفاً فى سوء الظن لكنى ما اكاد أصرف عن ظنى الوساوس وأطرد الشياطين ، حتى تعود وتلح على فأجد أن هناك مخططاً أمريكياً اسرائيلياً لتهديد الأمن المائى العربى عموماً وليس المصرى فقط ، فهاهى اسرائيل تصر على سرقة مياه نهر الليطانى بلبنان ونهر الأردن ، ربما لأنها تدرك أن مواردها المائية الذاتية ستتضاءل بعد السلام ، فهى تحصل الآن على ٦٠٪ من احتياجاتها المائية من هضبة الجولان المحتلة والضفة الغربية .. وهاهى اسرائيل أيضاً توقع اتفاقاً مع تركيا لعمل مواسير تنقل بها المياه الزائدة عن حاجتها إلى الدولة العبرية ..

... ومن ناحية أخرى تشجع أمريكا تركيا على اقامة سدود



ضخمة للتحكم فى مياه نهر الفرات بالنسبة لسوريا والعراق ومنعها عنهما .. واستخدام ورقة الماء التركية للضغط على سوريا فى مفاوضات السلام ..

... عزيزى القارىء المخطط واضح .. سواء فى تركيا أو فى اثيوبيا أو فى لبنان أو أى مكان آخر ، فالدولة الصديقة تسعى لتبديد ثروات العرب المائية ، بعد أن بددت ثرواتهم البترولية وزرعت الفرقة بينهم فبددت ثرواتهم السياسية أيضاً ..

.. لا استطيع منع سوء الظن من الالحاح على ذهنى – خصوصاً وأن الدلائل أصبحت اكثر من أن تهمل – بأن هناك مخططا لمحاصرة مصر مائياً وعسكرياً واستراتيجياً ، والحمد لله أن الحكومة متنبهة لهذه الأخطار .. فهاهو مجلس الوزراء يسعى لاعتماد طرق حديثة للرى (مثل التنقيط والرش ..) توفيراً لمواردنا المائية .. وكذلك تحديد المساحات المزروعة أرزاً وقصباً – لأنهما من المحاصيل التى تحتاج غمرا مائيا –..

.. لقد/شاء قدرنا أن نواجه التحديات منذ بداية التاريخ ، ونخرج سالمين لأن الله يريد لهذه البلاد أن تبقى كنانته ففيها خير أجناد الأرض .. وعلينا الآن أن نأخذ بالوسائل الحديثة فى ازالة ملوحة البحر وتغليف الترع وتكثيف وتمطير السحب .. فلاأحد يعلم ماذا يخبئه لنا الاصدقاء غداً ؟!..

أزمة المياه والأمن القومى العربى

د . حسن بكر
قسم العلوم السياسية - جامعة اسيوط

تتجه المنطقة العربية نحو ازمة حقيقية في الحصول على المياه اللازمة لكل شئ مع نهاية القرن. وتدل الشواهد الصحيحة وغير الصحيحة منذ عقد مضى على أن منطقة الشرق الأوسط برمتها تندفع نحو أزمة مائية لا محالة واقعة، ما لم تتضافر الجهود المحلية والاقليمية والدولية لايجاد معادلة مقبولة لتقاسم المياه وترشيدها، وايجاد بدائل متعددة لمصادر المياه المتجددة. ففى منطقة تنمو باعلى معدل لزيادة السكان وتنضب مواردها المائية لاسباب بشرية وبيئية مقابل ازدياد معدل الخطط التنموية الطموحة العربية والاستيطانية الاسرائيلية،وتكاثر اسباب الصراعات الاجتماعية والقومية الممتدة وحروب الاقليات، فإنه توجد دلائل موضوعية راسخة عن حتمية اللجوء إلى العنف للحصول على هذه المادة النادرة التى تمثل حاجة إنسانية ملزمة غير قابلة للتفاوض. فهل هناك ازمة حقيقية ..؟ وكيف يمكن حلها إذا وقعت..؟

■ دواعي الخطر : في الخطاب الافتتاحى لرئيس قمة عمان الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا حذر الملك حسين من عدم التوصل إلى صيغة توفيقية حول موارد المياه واكد ضرورة الوصول إلى اتفاق بشانها . ومنذ منتصف الثمانينات وحتى قمة عمان جرت مياه كثيرة فى انهار الشرق الاوسط وفيما وصلت اليه من تطورات مأساوية.

ففى شهر أبريل عام ١٩٨٩ أقرخبراء المياه فى جامعة الدول العربية من احدى عشرة دولة عربية فى عمان بان «أمن المياه في العالم العربى لا يقل أهمية عن الأمن القومى أو العسكرى !!» وخلال العقد الماضى اصبح الأمن المائى هو هاجس المنطقة الجديد على مستوى الحكومات والشعوب على السواء إذ شعر الجميع بان هناك اخطاراً تتهدد وصول المياه عبر الأنهار الحيوية الثلاثة الكبرى فى العالم العربى وهى النيل والأردن ودجلة والفرات. والمشكلة الاخطر أن هذه الانهار تنبع من بلاد غير عربية مستقلة وذات سيادة وكلها - دون نهر النيل لا تربطها اية اتفاقيات دولية بدول المصب. هذه الدول دول المنبع - هى دول الجوار الاستراتيجى المعروفة بالضلع الثالث فى الصراع العربى - الاسرائيلى. ولا يمكن فهم دواعى الخطر الحقيقية إلا اذ علمنا ان اكثر من ٧٥٪ من المياه العربية تأتى من هذه الدول (اثيوبيا وتركيا بالذات) وإلا اذا علمنا عمق الاتصالات الاسرائيلية بهذه الدول طبقا لوصية نبى اسرائيل المسلح «بن جوريون» لضرب الأمن العربى فى مقتل الأمن المائى.

لقد حاولت اسرائيل وتحاول استبدال مبدأ الارض مقابل السلام بالارض مقابل الماء كما جاء على لسان وزير خارجيتها شيمون بيريز عام ١٩٩٣ بالقاهرة لقد أصبحت المياه هى الأولوية رقم واحد فى اجندة المفاوض الاسرائيلى مع دول الطوق العربى : مصر والاردن وسوريا ولبنان .

يضاف إلى ذلك سرقة اسرائيل الدائمة والمستمرة للمياه العربية فى الضفة والقطاع بعد استنزاف مياه الانهار المتجددة القادمة اليها او تلوثها . وفى تقريرها عن ازمة المياه كتبت مجلة «تايم» فى نوفمبر ١٩٩٠ على لسان «عرفون سوفير » والبروفيسور الاسرائيلى بجامعة حيفا «ان حرب المياه قد تنفجر فى الشرق الأوسط فى التسعينات ذلك ان كل دولة ستحاول الاستيلاء على ما تملكه الدول الاخرى من حصص» وقد ترددت نفس النغمة فى تقرير مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطون عام ١٩٨٧ والندوات السرية التى اعقبته وشاركت فيه أطراف عربية - فى حالة حرب مع اسرائيل - جنباً إلى جنب مع الوفد الاسرائيلى الرسمى الذى كان يرأسه أنذاك «مائير بن مائير» المدير العام لمصلحة المياه الاسرائيلية. وقد ادار هذه الندوات واشرف عليها أنذاك البروفيسور الصهيونية المعروفة «جويس ستار» من جامعة جورج واشنطون .

وخلال هذا العام صدر تقريران خطيران وعلى درجة عالية من الاهمية فيما يتعلق بمياه الشرق الأوسط. أولهما تقرير البنك الدولى الذى حذر من ان حرب القرن القادم فى الشرق الاوسط ستكون بسبب المياه. وثانيهما تقرير الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية الذى حذر من كارثة مائية مقبلة فى بعض الدول العربية. وقد تناولنا فى مقال سابق تقرير البنك الدولى؛ اما التقرير العربى فهو - اكثر مرعاة للقلق.

ومن الآن وحتى العام ٢٠٢٥ - حسبما يذكر التقرير - سيكون العجز العربى بنحو ٣٠٠ مليار متر مكعب وسيتضاعف هذا العجز ليصل إلى ٢٠٨٣ مليار متر مكعب خلال العام ٢٠٤٠ يقدر التقرير - ايضاً - ان اجمالى الطلب على المياه فى الدول العربية عام ٢٠٠٠ يقدر بنحو ٥ ٣٦ مليار متر مكعب ونحو ٦٢٥ مليارا عام ٢٠٢٥. وتبلغ نسبة المياه المطلوبة لاغراض الزراعة وتحقيق الأمن المائى العربى بنحو ٩٢٪ من اجمالى الطلب على المياه. ان حجم الموارد العربية المائية المتجددة فى كل البلدان العربية يقدر بنحو ٣٤٠ مليار متر مكعب فى العام وتقدر كمية المياه المطلوبة لاستخدامها فى الزراعة وخطط التنمية الاقتصادية بنحو ١٥٨ مليار متر مكعب وتستهلك مصر والسودان منها نحو ٥٨٪.

■ وضع الأزمة: :تؤكد النظرة إلى خريطة الأنهار العربية الكبرى دخول المياه العربية وضع الأزمة. وهى - أى الأزمة - تعنى فى التحليل الأخير موقفا مفاجئا يهدد بتحول جذرى فى الوضع القائم يتسم بضيق الوقت وكثافه الاحداث وحدة الأخطار التى تهدد الأمن القومى. ووضع المياه العربية اليوم فى ظل الاحتياجات



الداخلية والاخطار الاقليمية والدولية يتطابق ووضع الأزمة الذى لابد من ايجاد سيناريوهات تعاونية وعنيفة للخروج منها.

أما حوض نهر الاردن فقد أصبح مضرب الامثلة فى استنزاف المياه منذ الستينات. ان حوض نهر الاردن مواجه بازمة حقيقية من الآن وحتى عام ٢٠٠٠ فحاجة إسرائيل من المياه سوف تزيد على ٣٠٪ مما هو موجود حاليا مع اتجاه اسرائيل للتهجير لكى تصل إلى ١٠ ملايين حتى العام ٢٠٠٠ كما وعد «شامير» سابقا. بينما يعانى الاردن نقصا يصل إلى ٢٠٪ ويتفق الخبراء فى الشئون المائية (الهيدروبولتيكا) على ان الاردن واسرائيل سوف يكونان قد استنفدا كل المياه المتجددة بحلول هذا العام الحالى ومالم يصلا إلى اتفاق فقد يكونان فى وضع الأزمة. وتعانى إسرائيل من ازمة خانقة مع زيادة الاستيطان وزيادة تلوث وملوحة ماء النهر بالمخلفات الصناعية. وتعد بحيرة طبرية التى انخفض فيها المياه إلى ادنى مستوياته بارومتر ازمة المياه فى اسرائيل.

ان ادارة الازمة فى المياه العربية تستلزم النظر الى منهجين لاثالث لهما فى المستقبل اولهما: صراعى. ويقوم على تكاملية مفهوم الامن القومى العربى وهو يشمل استخدام الامة العربية لقواتها العسكرية لوقف استغلال الدول الاخرى للحاجات الاساسية للمواطن العربى فى لعبة المساومة الاقليمية والدولية او خرق الاتفاقات الموقعة على النهر بين دولها. هذا البديل أقل احتمالا فى التنفيذ وغير مرغوب فيه ويصعب تطبيقه فى إطار التوازنات الدولية القائمة فى عالم اليوم. ثانيهما تعاونى ويقوم على مبدا المنفعة المتبادلة مع دول الجوار الاستراتيجى أو بين دول الحوض الواحد من منطلق الايمان بوجود المصلحة المشتركة والمتبادلة دون مغالاة أو تجاوز مع معرفة حقيقية لحاجات دول الحوض من الماء واستخدام امثل لها: وهذا البديل اكثر احتمالا للتنفيذ لما فيه من تبادل للمنافع وتوازن للمصالح وتلبية لاشباع الحاجات الاساسية للانسان فى دول حوض النهر.

وفى كل الاحوال لابد من تطوير استراتجية عربية موحدة تخدم المصالح العربية العليا لمنع الآخرين من سرقة المياه وانتهاك المواثيق والاعراف الدولية وانشاء هيئة مائية عربية على غرار «الاوابك» يكون دورها تنفيذ هذه الاستراتيجية ذلك ان نقطة الماء سوف تصبح اغلى من نقطة البترول فى العقد القادم.





أحواض الأنهار العــــربية

يكتنف المنطقة العربية عدد محدود من احواض الانهار «النيل ودجلة والفرات واليرموك» بالاضافة الى الانهار الصغيرة فى لبنان والمغرب والجزائر وتونس، وتقيم السعودية وليبيا مشروعات ضخمة لاستغلال موارد المياه الجوفية.

مساحة المنطقة العربية ١٣,٨ مليون كيلو متر مربع منها ٣,٤٪ اراض زراعية، ١٨٪ مزارع، ١٠٪غابات، واراضى انتاج حيوان ٤٪ والباقى اراض صحراوية.

والارض الزراعية محدودة ففى سوريا ٣١,٩٪ من المساحة الكلية، ٣٠,٤٪ لبنان. وتنخفض فى مصر والجزائر والسودان ٣٪ وتصل إلى أدنى نسبة فى العسودية وعمان وموريتانيا ٠,٥٪ من مساحات كل الاراض المزروعة! فالجفاف وقصور موارد المياه هما السمة البارزة فى المنطقة.

المصدر ـ د.عبدالفتاح القصاص



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الوفد

التاريخ: ٢١ مايو ١٩٩٦



غريبة أمور بلدنا.. ففى الوقت الذى تنفق فيه ليبيا ٢٧ ألف مليون دولار على سحب المياه من الخزان الجوفى النوبى فى الصحراء الغربية نفكر فى شق ترعة لتوصيل مياه النيل إلى الوادى الجديد.. أى بالقرب من هذا الخزان الجوفى!! ولنا ان نتساءل: أين هى الاحلام التي بشرتنا بها حكومات الثورة منذ عام ١٩٦٠ عندما قالوا لنا - فى كل وسائل الاعلام - أن هناك نهرا مائيا جوفيا تحت الوادى الجديد وبشرونا بقرب استصلاح ملايين الافدنة وزراعتها هناك.. وكان ان عشنا على هذا الحلم الكبير وانشأنا محافظة الوادى الجديد.. ومن حقنا بعد ان انفقنا الملايين هناك ان نسأل عن النتيجة.. وكم فدانا اضفناها بعد أن استصلحناها هناك..

●● وأنا أحب ان اشاغب الوزراء المجتهدين والجيدين وبلاشك الدكتور عبدالهادى راضى من هؤلاء.. ولكننى أخشى على كل قطرة مياه فى بلدنا مع تنامى حجم الاستهلاك.. وثبات حجم المتاح من المياه..

وآخر ما لفت انتباهى ما نشر عن مشروع لانشاء ترعة توصيل مياه النيل إلى الوادى الجديد.. فأين هى إذن اسطورة النهر الجوفى هناك وهل فقدنا الكثير من هذا الخزان.. أم لأنه خزان لا تتجدد مياهه نخشى على نفادها ومن هنا نفكر فى توصيل مياه النيل إلى هناك.. أم ان الهدف هو تقديم خلطة من مياه النيل مع المياه الجوفية ذات الملوحة العالية لتخفيفها بعد ان أضرت المياه الجوفية بالارض التى اصابتها مشكلة التمليح..

●● وأضيف: ألم يكن الاجدر بنا الاسراع بتركيب مرشحات على الابار لتخفيف حدة الملوحة حماية للارض مادامت المياه الجوفية غنية هناك.. نقول هذا لاننى أعلم ان صعوبات مالية اعترضت تركيب هذه المرشحات اكثر من مرة.. كما ان مشروع شق هذه الترعة سيتكلف ٢٠٠ مليون جنيه اقرها مجلس الوزراء بالفعل..

●● ولقد فوجئت بقرار حفر هذه الترعة التى تقرر العمل بها.. وفوجئت اكثر ان القرار يفاضل بين ٥ مسارات مختلفة للترعة. وان لجنة خاصة سوف تجتمع غدا الاربعاء لاختيار أفضل مسار للترعة وهل تخرج من اسيوط أو من اسنا أو من دراو للخارجة أو من ارمنت للعوينات.. أو من قنا إلى ابو طرطور.. وربما يلفت النظر أن هناك تفكيرا فى توصيل مياه النيل إلى العوينات.. فهل هذه نكتة أم حقيقة.. أقول هذا لاننى أعلم علم اليقين حجم الخزان الجوفى فى منطقة شرق العوينات وان هذا الخزان يحمل آمالا كبارا للتنمية الزراعية والبشرية هناك.. فهل هذا كلام صحيح.. أم اننا فعلا نفكر فى مد ترعة من النيل إلى العوينات.

●● والكلام الذى يعلنه رجال وزارة الاشغال ان الهدف من هذه الترعة هو تنمية المنطقة باستصلاح ٥٠٠ ألف فدان.. فأين ذهبت احلام جيلنا كله فى الوادى الجديد حتى نفكر فى شق ترعة يتراوح طولها بين ٢٤٠ و٣٠٠ كيلومتر تعبر الصحراء وكيف سنحمى مياه الترعة من التسرب إلى باطن الارض مرة.. ومن التبخر مرات اخرى وهل توصلنا إلى طريقة لتبطين الترع تحمى مياه مصر المارة فيها..

كل هذه قضايا خطيرة تنتظر الرد.

عباس الطرابيلى



كتاب هام:

أزمة المياه فى المنطقة العربية

المياه هى التى سوف تحدد شكل الصراع فى السنوات القادمة، فهى عصب الحياة ومنطقتنا العربية تعيش حاليا، فوق برميل من البارود الذى يمكن ان ينفجر فى اى وقت، ومما زاد الصراع فى منطقتنا ما يمكن ان نسبة ازمة المياه ولاهمية هذا الموضوع، صدر اخيرا فى سلسلة «عالم المعرفة» لكتاب ازمة المياه فى المنطقة العربية الحقائق والبدائل الممكنة، تاليف د. سامى مخيمر والدكتور خالد حجازى.

ويقول المؤلفان فى مقدمة الكتاب: الماء هو احد الموارد الطبيعية المتجددة على كوكب الارض، واهم ما يميزه كمركب كيميائى هو ثباته، فالكميات الموجودة منه على ظهر الارض هى نفسها منذ مئات السنين. ويقدر الحجم الكلى للماء بحوالى ١٣٦٠ مليار متر مكعب، ٩٧٪ من هذا الحجم موجود فى البحار والمحيطات، و٢٪ مجمد فى الطبقات الجليدية. والمياه المالحة تمثل المصدر الرئيسى للمياه العذبة، وذلك عن طريق الدورة الهيدرولوجية للماء. فيوميا يتبخر من السطوح المائية ٨٧٥ مليار متر مكعب من الماء بفعل الطاقة الحرارية التى تصل الى الارض مع اشعة الشمس، وتحرك الرياح الهواء الرطب المعبأ بالبخار الى اماكن اخرى ذات حرارة منخفضة حيث يتكثف مرة اخرى، ويسقط على شكل امطار وثلوج، ويعوض بذلك الجزء الذى يستهلكه الانسان.

وتعانى اغلب مناطق الوطن العربى من ندرة المياه، ويرجع ذلك الى وقوعها فى المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الارضية. ومع نمو السكان فى الوطن العربى فان مشكلة الندرة تتفاقم كنتيجة منطقية لتزايد الطلب على المياه لتلبية الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية.

ولاتقتصر مشكلة المياه فى الوطن العربى على الندرة، وانما تمتد الى نوعية المياه التى تتدنى وتتحول الى مياه غير صالحة للاستخدام لاسباب متعددة. وتسرى مشكلة المياه على كل المصادر المائية فى الوطن العربى، فالأنهار العربية الكبرى مثل النيل والفرات تنبع من دول غير عربية (دول الجوار الجغرافى)، وتجرى وتصب فى بلدان عربية، مما يجعل لدول المنبع ميزة جيوبوليتيكية استراتيجية فى مواجهة البلدان العربية.

كما يتطلب الاستغلال الامثل للمياه الجوفية ومياه الامطار استثمارات ضخمة لاقامة التجهيزات والمشروعات اللازمة لهذا الاستغلال، كما ان مشروعات تحلية المياه تحتاج بالاضافة الى الاستثمارات الضخمة، تكنولوجيا متقدمة هكذا يصبح لكل مورد مشكلاته وتصبح المشكلة المائية مشكلة متعددة الابعاد، تحتاج للتعامل الناضج معها الى اليات مؤسسية متقدمة قد لاتكون متوافرة حتى الآن.

ويتعامل هذا الكتاب مع تلك المشكلة المائية متعددة الابعاد من منظور متعدد ايضا. يبدا من الحقائق الجغرافية والتاريخية فضلا عن الاعتبارات النابعة من القانون الدولى، لينطلق عبر عملية تجسيد متتال الى الاحاطة بسائر جوانب واعتبارات الموضوع السياسية والاقتصادية والفنية، وينتهى الى استشراف المستقبل المائى.

وقد صممت بنية هذا الكتاب لتحقق ذلك الهدف، لذا فقد جاءت على النحو التالى:

الفصل الاول: يغطى الجوانب التاريخية والجغرافية والهيدرولوجية، كما يفرد مساحة خاصة للتعامل مع المياه من منظور القانون الدولى.

الفصل الثانى: يبين الموارد المائية والاحتياجات المقابلة لها، وذلك فى الحاضر والمستقبل. والغرض من تلك المقابلة بين الموارد والاحتياجات هو تحديد فجوة الموارد المائية الحالية والمستقبلية. وهذا من شأنه لفت انظار المهتمين بهذا المورد وكذا صناع القرار لتلك الفجوة بغية مواجهتها.

الفصل الثالث: ويتناول العلاقات الدولية من المنظور المائى، ويرصد تاريخ التفاعلات الدولية المتعلقة بالمياه سواء الصراعية منها او التعاونية فى اطار الاحواض النهرية الكبرى.

الفصل الرابع: يبحث في تلك البدائل الفنية التي يمكن من خلالها تجاوز المشكلة - الازمة المائية عبر توفير كميات ونوعيات مناسبة من المياه. ويطرح كل بديل من خلال محدداته المختلفة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الفصل الخامس: يتوج هذا الفصل العمل في الفصول السابقة عليه وذلك بتقديم تصور لمستقبل المتغير المائي عبر مدخلات متعددة، ولا يزعم هذا الفصل تقديم تصور تفصيلي للمستقبل وانما يرمي الى وضع خطوط عريضة واضاءات تعين على قراءة واستشراف المستقبل المائي. اذ ان التصور التفصيلي للمستقبل يفوق حدود مثل هذه الدراسة، حيث يتطلب توافر خبرات متعددة وامكانات ترتكز على قاعدة معلومات عريضة. وهذا لا يتأتى الا لمركز بحثي راق ومتقدم نأمل ان نراه قائما في الاجل القريب.

الفصل السادس: يأتي هذا الفصل ليحقق غرضين: الاول هو اعادة توليف مجمل المعطيات والنتائج التي شملتها الفصول السابقة في سياق تحليلي يسمح بسد اى فجوات تكون قد فشأت في اطار الطرح السابق. والثاني هو طرح تصور لبديل عربي يرتكز على الصورة التركيبية الكلية لمسألة المياه، ويصب في مجرى عملية التنمية المستقلة والشاملة.

عالم المعرفة ٢٠٩

أزمة المياه في المنطقة العربية

الحقائق والبدائل الممكنة

تأليف: د. سامر مخيمر
خالد حجازي

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



بحث مشكلة المياه في ندوة حول استصلاح الاراضي المالحة

دمشق - اف ب - اعتبر خبراء مشاركون في «الندوة الدولية حول استصلاح الاراضي المالحة وادارتها» ان هذه المسألة تطرح مشكلة «حادة» في حوض البحر الابيض المتوسط بشكل عام وفي الشرق الاوسط بشكل خاص الا وهي مشكلة استخدام المياه وترشيد استهلاكها من قبل المزارعين.

وقد بدأت الندوة الدولية اعمالها الاحد وانتهت امس الاول في دمشق بالتعاون بين وزارة التعليم العالي السورية ووزارة الخارجية الفرنسية وشارك فيها حوالي ١٥٠ باحثا من فرنسا وسوريا ومصر ولبنان والاردن والسعودية وليبيا وتونس والمنظمة العربية للتنمية الزراعية والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة والمركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (ايكاردا). ورأى البروفيسور رينيه بروست (فرنسا) خلال الندوة ان «التجارب التي اجريت في محطة السابع من (ابريل) التي اقامتها وزارة الري السورية بالتعاون مع المؤسسة الفرنسية شبه الرسمية «غرسار» المتخصصة في مجال الري اثبتت ان ٦٠٠٠ متر مكعب من المياه كافية لمعالجة ملوحة الارض ضمن مساحة هكتار (١٠ الاف متر مربع) بينما كان السائد علميا وفنيا هو ان هذه المساحة بحاجة الى ما لا يقل عن ١٢ الف متر مكعب من المياه.

واضاف بروست ان «ترشيد استخدام المياه والاقتصاد في الكمية المستخدمة في الزراعة عبر قنوات الري من جهة والصرف من جهة ثانية يشكلان ضرورة حيوية لحسن استخدام الاراضي الزراعية ولزيادة مساحتها وبالتالي انتاجيتها».

واشار الى ان سوريا بحاجة الى كل قطرة مياه لاسيما وانها تعتمد وفي ما يختص بحوض الفرات على ما يردها من منسوب هذا النهر (٥٠٠ متر مكعب في الثانية وفق الاتفاق السوري التركي الموقع عام ٨٧).

يشار الى ان المساحة المروية في سوريا وفق المجموعة الاحصائية لعام ٩٥ التي تصدرها رئاسة مجلس الوزراء تبلغ مليون هكتار.

تعاون فني

ويقول الخبير ميشال ان حوالي مائة الف هكتار من الاراضي المالحة بدرجة متفاوتة بحاجة الى استصلاح في سوريا.

وقال وكيل في لقاء معه ان الندوة تشكل مناسبة لتبادل الخبرات مع الباحثين الاجانب والعرب وانها «تعكس التعاون الفني المتبادل بين مختلف الاختصاصات» وانه جرى خلال الندوة «عرض نتائج الدراسات التي قام بها الفريق السوري الفرنسي على المستوى الاقليمي».

وتفيد الدراسات التي اعدها معهد الموارد الدولية الفرنسي ان الاراضي المصابة بالملوحة في حوض المتوسط تبلغ حوالي ٨٠ مليون هكتار. واشار المعهد الى ان تزايد حجم المدن والنمو السكاني وعمليات التصنيع كلها تضاعف الحاجة الى المياه في الوقت الذي يتضاءل فيه حجم هذا المورد.

ورأى المعهد ان دول المتوسط ستعاني في المستقبل من نقص في المياه الصالحة لان الموارد المائية محدودة ولان الكميات الموجودة قد حددت واستغلت تقريبا بالكامل.

ويقول البروفيسور بروست ان المطلوب هو اعادة استخدام المياه المستعملة والحفاظ على المياه الصالحة حتى الان من التلوث الذي يتزايد باستمرار بفعل المشاريع الصناعية واستخدام المياه في الزراعة ولحاجات السكان.

ويشير الى ان منطقة الشرق الاوسط برمتها تعتمد على موردين اساسيين للمياه يقعان الاول في جبال تركيا والثاني في جبال لبنان.

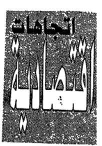
ملك عام

ويقول الخبير جيان بوربيه من جامعة رين في فرنسا ان على الدول المعنية ان «تحسن ادارة المياه» فالمياه على حد قوله «ملك عام ولا يجوز ان يتحكم الافراد بمصيرها بمعزل عن المصلحة العامة».

ويؤكد بوربيه ان «علينا الاقتصاد في استخدام المياه وان نعيد استخدامها بحيث تتم الافادة من كل قطرة مياه معتمدين في ذلك على ترشيد نظامي الري والصرف بحيث لا تذهب المياه هدرا ولا تزيد بالتالي من نسبة التلوث التي تعرقل عملية استصلاح الاراضي المالحة».

وقالت صحيفة «البعث» امس الاول ان «ما يزيد مشكلة المياه تعقيدا في الوطن العربي وقوع منابع اهم الانهار التي تمر فيه خارج اراضيه كما هو الحال بالنسبة لنهر النيل ولنهري دجلة والفرات».

واشار الى اقامة تركيا مجموعة من السدود على نهري دجلة والفرات (مشروع الغاب) الامر الذي ادى حسب قول الصحيفة الى «حرمان سوريا والعراق من حصتيهما» مؤكدة حصول تلوث كبير في المياه التي تتلقاها سوريا «بفعل تحويل تركيا بعض المجاري على بعض الروافد».



ارتفاع منسوب المياه خلف سدود المغرب

● الرباط - رويتر - قالت وكالة أنباء المغرب العربي الرسمية ان منسوب المياه خلف سدود المغرب الستين ارتفع الى ٨,٩ بليون متر مكعب هذه السنة من ثلاثة بلايين متر مكعب العام الماضي عندما تعرضت البلاد لأسوأ جفاف في تاريخها.

ونقلت الوكالة عن خبراء في وزارة الأشغال العامة قولهم انه بعد الأمطار الأخيرة تحسنت مخزونات المياه في البلاد تحسناً ملحوظاً.

وأضافت الوكالة ان خزانات المياه امتلأت بنسبة ٩٠ في المئة من طاقاتها الاستيعابية بالمقارنة مع ٣٠,٦ في المئة في العام الماضي.

وفي العام الماضي أدى الجفاف الى تراجع المحاصيل الزراعية الى ١,٦ مليون طن أي ما يقرب من ربع متوسط الانتاج السنوي وأقل بكثير من مستوى محاصيل العام السابق القياسي الذي بلغ ٩,٤ مليون طن.

وقال خبير غربي ان المغرب يتوقع محصولاً طيباً من الحبوب هذه السنة يبلغ نحو ثمانية ملايين طن بسبب موسم أمطار وفيرة.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٦ مايو ١٩٩٦

السفير الاسرائيلي في انقرة يواصل جولته على الاسكندرون

سورية تصعّد مع تركيا وديميريل يطالب بوقف «التهديدات»

□ انقره، دمشق - «الحياة»:

■ صعّدت سورية امس لهجة انتقاداتها لتركيا فيما دعاها الرئيس سليمان ديميريل الى حوار «لتسوية النزاع على مياه نهر الفرات». وقال في كلمة القاها امس، في احتفال بوضع حجر الأساس لسد خامس على الفرات في قره قاميش في محافظة غازي عنتب على الحدود مع سورية، وحضره رئيس الوزراء التركي مسعود يلماظ، ان استغلال تركيا مياه نهري دجله والفرات لن يؤدي الى «حرمان جيرانها وتعريضهم الى الجفاف».

لكنه حذر من توقع ان تترك تركيا ببساطة النهرين اللذين ينبعان من اراضيها من دون استغلالهما لزيادة

ثروتها وسد الفجوات التي تعاني منها في مجال الطاقة. واضاف ان على سورية والعراق اللذين يتدفق نهرا دجلة والفرات الى اراضيهما الدخول في حوار مع تركيا من اجل الاستغلال المشترك للموارد الطبيعية للنهرين «بدلا من توجيه التهديدات» الى انقره.

ويدخل تشييد السد الخامس في اطار مشروع تركي للري وانتاج الطاقة الكهربائية في جنوب شرقي الاناضول (مشروع الاناضول الكبير «غاب») تعارضه سورية والعراق. وينتظر ان ينتهي العمل في «غاب»، الذي تبلغ نفقاته ٣٠ بليون دولار، في عام ٢٠٠٥، وهو يهدف الى ري منطقة مساحتها ١.٨ بليون هكتار وادخال تقنيات زراعية حديثة الى المنطقة التي يشكل الأكراد غالبية سكانها.

في غضون ذلك صعدت دمشق حملتها على الاتفاق العسكري التركي - الاسرائيلي الموقع في شباط (فبراير) الماضي، واعتبرت انه «زاد حدة التوتر» في الشرق الاوسط. ونددت بـ «التحالفات المشبوهة» في المنطقة في حين واصل السفير الاسرائيلي في انقرة زفي ايلبيليغ امس جولته على محافظة حتاي (الاسكندرون).

وكتبت صحيفة «الثورة» الرسمية السورية ان توقيع الاتفاق العسكري «شجع اسرائيل على شن عدوانها التدميري الأخير على لبنان وعدم تجاوبها مع الجهود الدولية لدفع عملية السلام في الشرق الاوسط» الى امام. واضافت ان «السبيل الوحيد كي يسود الاستقرار والهدوء في المنطقة، ان تكفّ الولايات المتحدة - باعتبارها ترعى عملية السلام - عن محاباة اسرائيل بوضع حد لعدوانيتها وعرقلتها لعملية السلام».

ودعت الصحيفة الولايات المتحدة الى «التجاوب فوراً مع دعوة سورية الى استئناف مؤتمر مدريد وفق الاسس التي قام عليها لأنه الاطار المناسب لانقاذ عملية السلام من المازق الذي وصلت اليه بفعل مواقف اسرائيل المتعنتة وايغالها في سياسة المحاور وعقد التحالفات المشبوهة، وما يمكن ان ينجم عنها من نتائج وخيمة (نعكس) على المنطقة كلها والسلم العالمي».

وفي الاسكندرون التقى ايلبيليغ الذي رافقه مسؤولون في السفارة الاسرائيلية شخصيات محلية بارزة. وقال: «نحن هنا للبحث في احتمال زيادة النشاط التجاري» بين تركيا واسرائيل. وتحكم تركيا الاسكندرون منذ العام ١٩٣٩ عندما ضمت فرنسا خلال انتدابها على سورية، هذه المنطقة الى الاراضي التركية. ولا تزال هذه المحافظة، التي يغلب الطابع العربي على سكانها، تظهر في الخرائط السورية جزءاً من اراضي سورية.

سورية تحمل على تركيا وتؤكد تمسكها بحقها في مياه الفرات

□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ حملت سورية على تركيا لوضعها حجر الأساس لسد خامس على نهر الفرات من دون اي تنسيق مع دمشق، واكدت حرصها على «حق السوريين في مياه الفرات» الذي يتشاطا عليه العراق ايضاً.

وانتقد خبراء في اللجنة الفنية السورية - العراقية - التركية «تدشين تركيا العمل في بناء سد جديد من دون التنسيق مع دولتي المجرى الادنى»، واعتبروا في تصريحات الى «الحياة» ان ذلك «يتعارض مع مبادئ القانون الدولي وعلاقات حسن الجوار» بين سورية وتركيا.

وكان الرئيس التركي سليمان ديميريل ورئيس الوزراء مسعود يلماظ وضعا حجر الأساس لبناء سد قره قاميش قرب الحدود مع سورية اول من أمس. ونشرت الصحف السورية الخبر في صدر صفحاتها من دون تعليق، الى جانب خبر تحت عنوان: «الأزمة الحكومية التركية: (حزب) «الرفاه» في الطريق الى السلطة». وافادت الصحف ان السد يضاف الى أربعة سدود اخرى ثلاثة منها انتهى تشييدها هي: كيبان وقارقايا واتاتورك ورابع قيد التنفيذ هو سد بيرجيك.

واوضحت مذكرة بعثت بها وزارة الخارجية السورية الى انقرة اخيراً، ان «قيام الحكومة التركية ببناء مجموعة من السدود على مجرى الفرات (...) يلحق ضرراً جسيماً بحقوق سورية في هذه المياه». واضافت ان الحكومة السورية «وانطلاقاً من حرصها على تعزيز العلاقات الودية بين البلدين وتطويرها لما فيه مصلحة الشعبين واستلهاماً لمبادئ القانون الدولي ومبادئ حسن الجوار، وكون الاعمال التركية تؤدي الى حرمان سورية من حقوقها في مياه الفرات، تطالب الحكومة التركية بوقف تلك الانشاءات والدخول في محادثات جدية وعاجلة للاتفاق على التوزيع النهائي لمياه الفرات وعلى شروط الاستثمار».

وقال عضو في اللجنة الفنية لـ «الحياة» امس، ان «حل الموضوع سهل اذا توافرت الرغبة»، واضاف ان الاتفاق المرحلي للعام ١٩٨٧ «سجل في الامم المتحدة وجامعة الدول العربية، كي يحفظ الحد الأدنى للحقوق العربية من المياه».

يذكر ان الاتفاق نص على تصريف تركيا ما يزيد على ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية الى الاراضي السورية، ويعتقد السوريون ان تركيا تماطل في التوصل الى اتفاق كي تضع المشاريع لدى الانتهاء منها، على طاولة المفاوضات كامر واقع. وتطالب سورية والعراق بالتوصل الى «قسمة عادلة واتفاق نهائي» على مياه الفرات.

واشار عضو اللجنة الفنية الى ان أسساً عدة تحدد قسمة المياه هي: «العوامل الجغرافية، والهيدرولوجية، والمناخية، والحاجات الاجتماعية والاقتصادية للدول المعنية، وآثار استخدام المياه من دول المجرى على الدول الاخرى في المجرى ذاته، اضافة الى الاستخدامات القائمة والمحتملة للمجرى، وصون الموارد المائية للمجرى وحمايتها وتنميتها، ومدى توافر البدائل ذات القيمة المماثلة في الدول». وزاد ان «الأرقام وحصة كل بلد تحدد على هذه الاسس ثم ننتقل الى مرحلة التفاوض أو التفاهمات»، مؤكداً ان قسمة المياه «ليست عملية رياضية شديدة الصرامة، لأن عوامل سياسية واستراتيجية و اجتماعية تلعب دوراً فيها والمهم التوصل الى افضل الحلول الممكنة او اقلها سوءاً لكل الاطراف».



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: [illegible]

التاريخ: ٣ يونيو ١٩٩٦

محادثات أردنية ـ إسرائيلية حـــول المـــياه

بيروت ـ أ.ش.أ : يصل إلى إسرائيل غدا وفد أردني لإجراء محادثات حول المياه وذكر راديو إسرائيل أن الموضوع الرئيسي في هذه المحادثات التي ستجرى في مدينة طبرية سيكون تحديد مكان السد الجديد على نهر اليرموك والذي يستهدف تحويل مجرى النهر وتخزين ٤ ملايين متر مكعب من المياه سنويا. ونقل الراديو عن مفوض المياه الإسرائيلي جدعون صور قوله إنه سيتم خلال المفاوضات طرح قضية تحويل ٥٠ مليون مترمكعب من مياه الشرب إلى الأردن.



المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ١٣ يونيو ١٩٩٦

راضى يؤكد:

أمريكا لم تطلب من مصر توصيل مياه النيل لإسرائيل

أكد الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تطلب من مصر توصيل المياه إلى اسرائيل لانها تعلم تماما ان الاتفاقيات الدولية الخاصة بنهر النيل تمنع خروج مياهه خارج الحوض

المصدر: الأنباء الدولية
التاريخ: ١٨ - ١ - ١٩٩٧

أثيوبيا والنيل.. وحقوق مصر

هناك شبه اجماع في العالم باسره على ان قطرة المياه ستصبح اغلى من البترول، وان الحروب العسكرية التي يمكن أن تندلع في القرن الواحد والعشرين ستكون المياه احدأهم اسبابها مثلما كان البترول ومصادر الطاقة اسبابا قوية لحروب شرسة شهدها القرن العشرون وأخرها كانت حرب الخليج بمرحلتيها الاولى والثانية.

والتوقعات الدولية في هذا الشأن تعتمد اساسا على حساب التغيرات البيئية والمناخية والسكانية التي تشهدها الكرة الأرضية منذ سنوات عديدة، فهذه التغيرات اثرت سلبا على حجم المياه الموجودة على سطح الأرض، كما انها قلصت من نصيب الافراد من هذا العنصر الحيوي واللازم للكائن الحي نتيجة الزيادة السكانية الضخمة، فموارد المياه كما هي ان لم تقل، بينما السكان في ازدياد مطرد لايتوقف ايضا.

ولأن معظم دول العالم خاصة تلك التي تعبر اراضيها الانهار تنبهت منذ عدة عقود الى أهمية الحفاظ على ثرواتها من المياه وتقنين ما تحصل عليه من مياه تلك الانهار، فقد تم توقيع اتفاقيات مشتركة بين كل مجموعة من الدول التي تطل على نهر واحد لتحديد حصص كل دولة من المياه، ولضمان الاتتصرف اية دولة في المجرى المائي للنهر على نحو يضير بحقوق الدول الاعضاء في حوض هذا النهر.

ومعنى ذلك ان مثل تلك الاتفاقيات تضع خطوطا عريضة تنص على الحد الاقصى المسموح لكل دولة من مياه النهر، وعلى عدم تنفيذ مشروعات على المجرى المائي قد تحد من المياه المتدفقة الى بقية الدول المطلة عليه. وتحديدا مشروعات السدود وما شابه، من نوع تلك الاتفاقيات التي وقعتها مصر مع اثيوبيا والسودان وبقية الدول المطلة على نهر النيل، وهناك اتفاق ضمني بين تلك الدول جميعا على قدسية حقوق كل طرف في مياه نهر النيل وهو امر يفوق الالتزام القانوني في ضوء التجربة التاريخية العريقة لمجموعة الدول التي يعبر نهر النيل اراضيها.

ولكن للاسف تتردد على استحياء في الآونة الأخيرة تقارير نتمنى الا تكون صحيحة في مضمونها ان اثيوبيا تعتزم انشاء سدين على النيل الازرق وفي اعالي نهر عطبرة، وقيل ان البرلمان الاثيوبي وافق على ذلك، ولو صحت هذه التقارير، فانها تعني ان ثمة انتهاكا خطيرا لحقوق بقية دول حوض نهر النيل كما انها ايضا خطوة تتناقض مع الاتفاقيات الموقعة بين هذه الدول.

إن المفترض ان تقوم اثيوبيا اولا باخطار كل من مصر والسودان باعتبارهما دولتي المصب لمناقشة وبحث المشروع الاثيوبي قبل تنفيذه على الاقل اثباتا لحسن النوايا والتأكد مما اذا كان سيضر بحصص الدولتين من المياه ام لا، والمرجح انه قد يسبب بالفعل ضررا بالغا.

والمعروف ان اثيوبيا تربطها بمصر - وحتى اليوم - علاقات تاريخية طيبة للغاية، وكان يفترض ان مثل هذه العلاقات بصرف النظر عن التعاقدات القانونية الدولية - يتعين وضعها في الاعتبار قبل ان تقدم اديس أبابا على خطوة من هذا النوع.

وما يثير القلق والريبة ان هناك تصريحات رسمية منسوبة لوزير المالية الاثيوبي يقول فيها ان بلاده غير ملتزمة بالحصول على موافقة مصر والسودان.

وما يثير الشكوك أكثر ان البنك الدولي وشركة ايطالية وافقا على تمويل المشروع الاثيوبي برغم انه كان يفترض ايضا تأكدهما مسبقا من موافقة مصر والسودان.

ان مصر حريصة على العلاقات الطيبة التي تربطها باثيوبيا، لكنها أكثر حرصا على حقوقها المقدسة في مياه نهر النيل ولا يمكن ان تقبل ابدا بان تتعرض تلك الحقوق للمساس من أي طرف كان.

وفضلا عن ذلك، فان مصر هي اكبر دولة على نهر النيل وفي افريقيا باسرها من حيث حجم السكان، اي ان احتياجاتها تفوق احتياجات بقية الدول، كما ان النهضة العمرانية والصناعية الشاملة التي تشهدها الآن تحتاج إلى كل قطرة مياه ممكنة. فالماء هو اغلى ما تملكه «هبة النيل» وهو ثروتها وينبوع الحضارة الذي منح مصر كل شيء وكان بالنسبة لها سبب الحياة ومن ثم فانها لن تلتزم ابدا بالصمت اذا ما كانت تلك التقارير صحيحة وينبغي على بقية الأطراف مراجعة نفسها بهذا الشأن!

وربما تثير هذه القضية تساؤلا هاما مضمونه.. الى متى تبقى دول الهامش حول الوطن العربي (ايران - اثيوبيا - تركيا - اسرائيل) شوكة في خاصرة العرب؟!

والتساؤل قد يكون من بين اهتمامات القمة العربية القادمة!

« المحرر »



المصدر: الأهـــــــرام

التاريــخ: ٢٢ يونيو ١٩٩٦

أزمة الماء فى القرن ٢١

يعقد مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط ندوة عن «أزمة المياه فى القرن الحادى والعشرين» يتحدث فيها الدكتور/ عبد الهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية. تشمل محاور الندوة الاخطار المحدقة بالنيل فى القرن القادم واحتمالات الصراع حول توزيع حصص المياه فى المستقبل وامكانيات تطوير التعاون بين دول اتفاقية حوض النيل لتعظيم الموارد المشتركة لدول الحوض وتجنب الصراعات المختلفة على المياه وتأثير السياسة الخارجية المصرية الناجحة فى افريقية فى تنمية مظاهر التعاون وتجنب الصراعات المحتملة. يحضر الندوة الدكتور/ محمد رجائى الطحلاوى محافظ أسيوط والدكتور/ محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط ويديرها الدكتور/ محمد ابراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل

المدروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الأهرام
التاريخ: ٢٣ يونيو ١٩٩٦

نقطة الماء.. تشغل الباحثين فى مصر!

قضية المياه.. هى مشكلة العصر القادم. أى الألفية الثالثة التى تبدأ فى عام ٢٠٠٠ حيث إن الظواهر تنبئ بذلك، فالجفاف الذى يعم غرب افريقيا ثم اتجه إلى الوسط وأمتد إلى مصر. والصراع على المياه الذى بدأت ملامحه تظهر فى منطقة الشرق الأوسط وأسيا الصغرى، نتيجة قلة الأمطار، ويحذر د. محمد عبدالغنى سعودى أستاذ الجغرافيا بمعهد البحوث والدراسات الافريقية من أن المناخ يتغير فى جميع أنحاء العالم، حيث تسقط أمطار بغزارة على المسطحات المائية، وأمطار قليلة تسقط على اليابسة نتيجة تغيير فى اتجاهات الرياح. وهو مايقلق العالم. لأن هذا يعنى التأثير السلبى على التنمية، والتى تحتاج النهوض وإلى زيادة فى كميات المياه العذبة. حتى تواكب الزيادة السكانية التى طرأت على العالم فى الأونة الأخيرة. خصوصا إفريقيا والشرق الأوسط.

من هذا المنطلق بدأت الاجتماعيات والمؤتمرات والندوات العلمية. لمناقشة قضية المياه، وزيادة الموارد المائية، فى تلك المناطق. ولم تكن مصر فى منأى عن ذلك، كما يقول د. مفيد شهاب رئيس جامعة القاهرة، فى افتتاحه لندوة المياه، فنحن دولة افريقية. وشرق أوسطية وعربية فإذا كان النيل يجرى فى أراضينا منذ زمن بعيد فهو يعطينا بمقدار. ونشترك مع دول إفريقية أخرى فى هذا العطاء، بجانب أننا محتاجون إلى تنمية زراعية وصناعية، تتناسب مع الزيادة السكانية، ولهذا لابد أن تشغل قضية المياه علماء مصر. وتحدث د. عبدالهادى راضى، وزير الأشغال والموارد المائية فى مصر. وقد أعلن هذا القرار فى اجتماع وزراء الموارد المائية لدول اوروبا. والشرق الأوسط. الذى عقد فى باريس.

كما تحدث الوزير عن ضرورة تقنين استعمالات المياه العذبة وعدم إهدارها بغرض التنمية فى مصر، فمواردنا من المياه قابلة لتنظيفها وإعادة استعمالها، وهى ليست موردا جديدا، وأشار إلى ضرورة تطبيق التكنولوجيا الحديثة، ويعنى تطوير نظم الرى، على أن تتحمل الدولة هذا التحول والتطوير من الرى بالغمر إلى الرى بالتنقيط وبذلك نستطيع أن نوفر ٧ مليارات متر مكعب مياها عذبة من الزراعة فقط. بجانب زراعة محاصيل لا تستهلك مياها كثيرة. وأن توقع غرامة على من يخالف ذلك.

فالمقنن مثلا لزراعة الأرز لايتعدى ٧٠٠ ألف فدان. ولكن وجد أنه تمت زراعة ٣,٣ مليون فدان. وهو محصول يستهلك مياها كثيرة. وكذلك قصب السكر.

وتطرق الحديث إلى قضية تلوث المياه. والتى تحتاج لمعالجتها ٣ مليارات جنيه. ولهذا يجب أن نحافظ عليها من المنبع.

وإستعرضت د. منى القاضى. نائب رئيس المركز القومى لبحوث الرى. الزيادات المتوقعة فى استخدامات المياه حتى سنة ٢٠٠٠ - ففى الزراعة تصل إلى ٥٤,٥ مليار متر مكعب ستزيد فى عام ٢٠٠٠ إلى ٥٩,٥ مليار متر مكعب وفى الصناعة سيرتفع الاستهلاك من ٤,٦ إلى ٦ مليارات متر مكعب، وفى البلديات سيقفز الاستهلاك من ٤ إلى ٤,٥ مليار متر مكعب ونبهت إلى أنه لايوجد حاليا نقص فى المياه ولكن الخطورة تكمن فى السنوات القادمة حيث يتقلص نصيب الفرد المصرى سنويا إلى أقل من ١٠٠٠ متر مكعب سنويا وهو ما إصطلح عالميا على تسميته بخط الفقر فى المياه. ويترتب على ذلك غياب بيئة نظيفة للانسان. وعلينا أن نواجه هذا الأمر بكل المصداقية والصراحة وان نضع الحلول الجذرية لاعادة التوازن بين الموارد والاستهلاك.

ومن هذا المنطلق أوضحت د. فاطمة عبدالرحمن مدير معهد المياه الجوفية أن الحلول تكمن فى ترشيد المياه الجوفية والالتزام بعدم حفر آبار كثيرة فى منطقة محددة لعدم الاستنزاف بالخزانات الجوفية - وضربت المثل على ذلك بما يجرى حاليا فى تنمية وتعمير منطقة وادى الفارغ - جنوب وادى النطرون حيث راعت الشركة المنفذة عدم حفر آبار كثيرة بجوار بعضها البعض. بل حدث تقنين دقيق لكميات المياه المستخرجة من باطن الارض بما يفى بحاجة الزراع دون أن تجور مزرعة على الأخرى والالتزام بموافقة وزارة الموارد المائية على حفر أى بئر جديدة. وقد تمت مراقبة تصرفات الأفراد بإقامة نقطة شرطة خاصة لهذا الغرض.

وفى مجال بيئة نظيفة وتكنولوجيا المياه. تمت مناقشة أربعين بحثا فى المؤتمر الدولى الذى عقد مؤخرا بالاسكندرية والذى رأسه د. مجدى الريان. وأمين المؤتمر د. سيد عبدالرسول. حيث تعرض الباحثون لمعالجة مخلفات الصرف الصحى باستخدام احدث التكنولوجيات التى تساعد على استخلاص أقصى مايمكن من مياه الصرف لاعادة استعمالها فى اغراض الزراعة والصناعة بعد المعالجة.

عنايات مرجان



المصدر: الأسبوع المصرى (؟) [illegible]

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢٥ يونيو ١٩٩٦

هل تحاول أثيوبيا وأوغندا حقاً المساس بحصتى مصر والسودان من المياه ؟!

«قطـرة المـاء تسـاوى قطـرة دم» لـو كانت الإجابة بـ نعم

ذكرت الصحف السودانية خلال الايام القليلة الماضية ان اثيوبيا اتفقت مع رجل اعمال اسرائيلى يدعى «وازيمان عمور» على اقامة سد على النيل علاوة على اتفاقها مؤخرا مع البنك الدولى ومنظمات تمويل امريكية على انشاء سدين اخرين على فرعين للنهر يمران فى اراضيها مما سيؤثر على حصتى مصر والسودان من المياه .

واشارت الصحف السودانية الى ان اوغندا ايضا تدرس حاليا فكرة مطالبة مصر والسودان بدفع رسوم لها مقابل السماح لهما بالاستفادة بمياه النيل النابعة من اراضيها .

أشرف أبو الهول

واذا صدقت رواية الصحف السودانية فما علينا الا ان نذكر الاثيوبيين والاوغنديين بأن الموقف الرسمى المصرى فى مسألة مياه النيل واضح وهو ان قطرة الماء بقطرة دم.. وبأن مصر شعبا وحكومة لن تسمح لاية قوة فى العالم بالتحكم فى حياتها .

ونتمنى فى ذات الوقت ان تكون رواية الصحف السودانية كاذبة او مبنية على معلومات مضللة لان مصر الحريصة على صداقة اثيوبيا واوغندا والتى تربطها بالفعل علاقات طيبة بزعيمى البلدين «ملس زيناوى» و«يورس موسيفنى» ستشعر بالصدمة اذا كان ماذكرته الصحف السودانية صحيحا .

ويجب ان يعى جميع زعماء الدول المطلة على النيل ان مياه هذا النهر الخالد ليست قصرا على احد ولايملك اى بلد ان يتصرف الا فى نصيبه من تلك المياه وهو نصيب محدد ومكفول طبقا لمعاهدات دولية بعضها يعود الى فترة ماقبل تأسيس عدد من البلدان المطلة على النهر .

ومصر نفسها ليست حرة فى التصرف فى مياه النهر بالرغم من انها دولة مصب وليست دولة منبع وهو ما اوضحته بجلاء عندما حاولت اسرائيل اقناعها بالحصول على حصة من مياه النيل اثناء توقيع اتفاقيات «كامب ديفيد» .

والشىء الغريب الذى نلاحظه فى الرواية الاخيرة للصحف السودانية ان الاسرائيليين مازالوا طرفا فى مسألة حصة مصر من مياه النيل بعد ان اعتقدنا انهم كفوا عن الخوض فى هذه المسألة العميقة عندما انهارت حكومة الديكتاتور الاثيوبى السابق «منجستو هيلى مريام» بعد ان حاولوا معها ايضا انشاء سدود على النيل تحد من حصة مصر والسودان منه .

ويبدو ان الاسرائيليين (لو صحت الرواية السودانية) مازالوا يحلمون بتجويع مصر حتى يستطيعوا التحكم فيها وبالتالى تقليص دورها العربى والافريقى والعالمى الذى يظهر دائما فى الشدائد مثلما حدث فى القمة العربية الاخيرة.. وبالطبع فأن بقية البلدان العربية والافريقية لن تجرؤ على قول «لا» لاسرائيل لو تخلت مصر عن دورها فى قيادة تلك البلدان .

ومن حسن الحظ ان البوادر تشير الى ان الهوة التى كانت بين مصر والسودان ستأخذ فى الضيق بعد حضور الفريق عمر حسن البشير القمة العربية بالقاهرة ولقائهما على هامشها لان ذلك من شأنه ان يدفع اديس ابابا وكمبالا للتخلى فورا عن اى محاولات كانتا ستقومان بها فيما يتعلق بمياه النيل لانهما كانتا بلاشك لو صحت الرواية تقومان بذلك استغلالا للخلاف الذى كان بين القاهرة والخرطوم .

واخيرا فأننا نتمنى ان يبادر رئيس الوزراء الاثيوبى «ملس زيناوى» الى تركيز جهوده على حل المشاكل الداخلية لبلاده وتدعيم وحدتها الهشة وازالة الفوارق بين قومياتها وخاصة الامهرية والتيجرية وأن يقوم الرئيس الاوغندى يورى موسيفنى بالشىء نفسه ويركز جهوده على التصدى لجيش الرب للمقاومة الانفصالى فى شمال البلاد وانصار الرئيس الاسبق عيدى أمين فى المناطق الاخرى بدلا من اللعب فى المياه المغرقة مع مصر والسودان .

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٧ يونيو ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

ملف المياه في الشرق الأوسط: نهر النيل (١ من ٣)

«الامر الواقع» فى حوض النيل ومدى قابليته للاستمرار

جون واتربري *

■ ليس هناك من رابط بين الدول العشر التي تتشارك في حوض النيل سوى مصلحتها في مياهه. وليس هناك، عدا الاتفاق بين مصر والسودان الموقع في ١٩٥٩، اي تفاهمات شاملة على استعمال هذه المياه. من هنا فان اتفاق ١٩٥٩ هو الوحيد الذي يحدد «الامر الواقع» في الحوض. وعلى رغم ان الدول الاخرى لم توقع على الاتفاق، بل ان بعضها يهاجمه في شكل متواصل، فانه لا يزال الترتيب السائد، ويحظى منذ اربعة عقود تقريبا بقبول المجتمع الدولي.

قبل مدة قصيرة نسبيا، في السبعينات تحديداً، بدا ان مصر والسودان لوحدهما تطالبان بحصص من النهر لا يمكن تلبيتها من خلال الكميات المتاحة والحصص كما يحددها اتفاق ١٩٥٩. وحذرتُ من هذا الوضع وقتها، لكنني اشرت ايضا الى ان تراجعا اقتصاديا في اي من البلدين، او فيهما معا، يمكن ان يحبط خططهما لتطوير الزراعة. وفعلاً بدات الازمة في السودان في نهاية السبعينات، وكان السبب الجزئي لذلك ارتفاع اسعار النفط وايضا توقف الاستثمارات من الدول النفطية، التي اغضبها تاييد السودان لاتفاق كامب ديفيد. لكن السبب الرئيسي كان سوء ادارة الاقتصاد، وهو وضع يستمر الى الان. واضطر السودان الى الغاء برامج التنمية الزراعية، ولم تحدث الازمة المائية التي كانت متوقعة.

مصدر الماء الرئيسي في حوض النيل هو الروافد النابعة في اثيوبيا، التي تجتمع لتشكل النيل الازرق ونهر عطبرة. وعلى رغم موسمية هذه المياه فانها تشكل نحو ٨٥ في المئة من مجموع مياه النيل التي تصل الى اسوان. وعندما اتفقت مصر والاتحاد السوفياتي في ذروة الحرب الباردة على اقامة السد العالي، اتفقت اثيوبيا (اثناء حكم هيلا سيلاسي وقتها) مع «مكتب الاستصلاح» التابع للولايات المتحدة على اجراء دراسات على مشاريع للري وتوليد الطاقة من مياه النيل الازرق، في تحذير واضح الى مصر والاتحاد السوفياتي. وكانت الرسالة ان مصر قد تحصل على السد، لكن الماء يبقى بحوزة اثيوبيا.

اكمل «مكتب الاستصلاح» دراساته التي تقع في ١٧ مجلدا في ١٩٦٤، وحدد ٢٦ مشروعا لتوليد الكهرباء ولري خمسة ملايين فدان. وبلغت كمية المياه التي تستهلكها المشاريع ٥,٥ بليون متر مكعب، اي نحو ٦ في المئة من مجموع المياه المتدفقة سنويا على مصر. لكن الولايات المتحدة لم تكن مستعدة لمساعدة اتيوبيا على تمويل حتى اي من هذه المشاريع، فيما لم يكن لاثيوبيا ما يكفي من المال لمشروع واحد. وفي النهاية تم تمويل مشروع واحد من قبل البنك الدولي، بمساعدة ضئيلة من الولايات المتحدة، وهو سد فنشا على واحد من روافد النيل الازرق في مرتفعات اثيوبيا. رغم ذلك فقد تفاعلت مصر، ذات المخاوف التقليدية من سيطرة على منابع النيل، كما كان متوقعا. واقتنع المصريون، في ظروف الصراع في الشرق الاوسط والحرب الباردة، بان مرتفعات اثيوبا تعج بمئات خبراء السدود الاسرائيليين المتواطئين مع الامبراطور ومسانديه الاميركيين.

لكن مصر نجت من الازمة مع اثيوبيا، كما نجت لاحقا من الازمة التي كان يمكن ان يهددها بها السودان. وفي ١٩٧٤ انهار حكم هيلا سيلاسي وتسلم السلطة الكولونيل منغستو هايلي مريام الذي ادخل اثيوبيا في المعسكر السوفياتي، وفي الوقت الذي كان الرئيس الراحل انور السادات يدخل فيه مصر الى المعسكر الاميركي. هكذا انقلبت التحالفات، ووجدت اثيوبيا نفسها محرومة من التمويل الغربي في الوقت الذي حافظت فيه على طموحاتها لاستغلال مياه النيل الازرق. كما حرمتها الحرب مع الصومال على واحة اوغادين، كذلك الثورة ضدها من قبل اريتريا وتيغراي، من الموارد الضئيلة التي كان يمكنها استعمالها لاغراء السوفيات بالمشاركة في اقامة السدود. هكذا استفادت مصر خلال السبعينات من التطورين الطارئين: الازمة الاقتصادية في السودان وعزلة اثيوبيا وحروبها. ولم تجد ما يحد من استهلاكها للماء سوى اسرافها في استعمال هذا المورد في نظامها الزراعي وطموحها الى توسيع شبكة الري لتشمل نحو مليوني فدان من اراضي الصحراء.

العناصر الرئيسية للوضع القائم

بعد ثلاث سنوات من التفاوض، وتغيير في السلطة في السودان، توصلت الدولتان الى «اتفاق على الاستعمال الكامل لمياه النيل»، تقاسمتا فيه تلك المياه من دون اخذ اي من الدول المتشاطئة الاخرى بالاعتبار. الا انهما وضعتا في الحسبان امكان مطالبة الدول تلك بحصصها مستقبلا، ونص الاتفاق على ان تتخذ مصر والسودان موقفا موحدا من ذلك. جوهر الموضوع ان الدولتين اعلنتا

ملكيتهما الكاملة للمياه، او ان ذلك ما حصل حسب واحد من التفسيرات الممكنة للاتفاق، وهو في اي حال ما تدعيه عادة الدول في اسفل مجاري الانهر الدولية.

من المهم معرفة الصيغة المتفق عليها لتقاسم المياه، ليس لانها تجسد الامر الواقع بل لانها تنطوي على اعتبارات مستمدة من القانون الدولي، ما يمكن من النظر اليها كسابقة في التعامل بين البلدين من جهة، وبينهما وبلدان الحوض الاخرى من الجهة الثانية. وعلينا قبل تناول تلك المبادئ ان ننظر الى كميات المياه قيد البحث.

اتفقت الحكومتان السودانية والمصرية، في شكل اعتباطي الى حد ما، على ان معدل كمية المياه سنويا حسب قياسها في اسوان تصل الى ٨٤ بليون متر مكعب، وتم احتساب المعدل على اساس الفترة ما بين ١٩٠٠ و١٩٥٠، وهي فترة قصيرة نسبة الى الحسابات الهيدرولوجية المعتادة. والواقع ان الابحاث بيّنت ان معدل كمية المياه السنوية بين ١٨٨٠ و١٩٨٠ كانت ٨٩.٧ بليون متراً مكعباً، اي بزيادة نحو ٧ في المئة على ما افترضه المتفاوضون.

بعد ذلك تم توزيع الكمية بنسبة ٥٥.٥ في المئة الى مصر و١٨.٥ في المئة الى السودان، مع تقدير ضياع عشرة بلايين متر مكعب سنويا بفعل التبخر والتسرب من مياه بحيرة السد العالي. الا ان الكثيرين من المصريين والسودانيين اقتنعوا منذ ذلك الحين بان بلدهم ضحى باكثر مما يجب تجاه البلد الاخر. واذ يمكن اعتبار هذا مؤشرا على ان الاتفاق كان «منصفا» فان البحث في سبب تضايق الكثيرين من الاتفاق يقودنا الى جوهر مبادئ القانون الدولي المذكورة اعلاه.

كانت مصر في بداية القرن البلد الوحيد في حوض النيل الذي يستعمل الري الارضي للزراعة في شكل واسع - وهو ما كانت تعمله منذ العصر الفرعوني. ومع مجيء السيطرة البريطانية في ١٨٨٢ اقيمت مشاريع كبيرة لخزن وتوزيع المياه موسميا لكي تتمكن مصر من توسيع محصولها الرئيسي، اي القطن. وكان موسم القطن يمتد من اذار (مارس) الى تشرين الاول (اكتوبر)، اي خارج موسم فيضان النيل. من هنا كان يجري تخزين قسم من مياه الفيضان خلف سد اسوان الاول (الذي اكمل في ١٩٠٢) لكي تطلق خلال موسم الجفاف، فيما كان القسم الاكبر من تلك المياه يبقى من دون استعمال - ويصب في البحر الابيض. ولم تطالب السودان بحصة من مياه النيل الا في العشرينات، كما لم تطالب الدول النهرية الاخرى باية حصة.

الا ان دوائر صناعة النسيج البريطانية في لانكشاير ومانشستر التي سعت في سبيل زراعة القطن في مصر عادت بعد الحرب الاولى الى حث بريطانيا على القيام بالمثل في السودان. ورأت تلك الدوائر ان الحركة الوطنية المتصاعدة في مصر تجعل من السودان، ذلك البلد «المتاخر»، مصدرا بديلا اضمن للقطن. وكانت النتيجة اقامة مشروع الجزيرة الكبير لزراعة القطن. وللحصول على ما يكفي من الماء له اقيم سد «سدار» على النيل الازرق، الذي اكمل انشاؤه في ١٩٢٥. الا ان موافقة مصر كانت ضرورية لاي تحويل مهم للمياه الى مخزن سدار. وبدات المفاوضات بين الطرفين، وتوصلت في ١٩٢٩ الى اتفاق على تقاسم المياه.

ولما كان سدّ اسوان القديم وسد سنار موسميين فقط لم يمكن استعمال الا قسم من المياه. وقدر ان الكمية المستعملة لم تتجاوز ٥٢ بليون متر مكعب. واعطى اتفاق ١٩٢٩ الى مصر ٤٨ بليون متراً مكعباً مقابل ٤ بلايين الى السودان، اي نسبة ١٢ إلى ١.

يمكن النظر الى الاتفاق في شكلين مختلفين تماما. فقد اعطى مصر من جهة حق استعمال ١٢ ضعف كمية المياه المخصصة للسودان. لكنه من الجهة الأخرى اثبت للسودان حقا باربعة بلايين مترا مكعبا بعد ان كان من دون حقوق في المياه. وارست مصر حقها على الممارسات السابقة، وهي ما تسمى في القانون الاميركي والغربي عموما «الحق المتقدم»، وما يسميه القانون الدولي «الحق المكتسب». ويتلازم هذان مع مفهوم «الضرر الملموس»، الذي يحظر على دولة نهرية استعمال مصدرها المائي في شكل يسبب «ضررا ملموسا» لاي من الدول النهرية الاخرى. ويوفر هذا المبدا عموما الحماية لذوي «الحقوق المتقدمة» او «المكتسبة»، لانها بطبيعتها السابقة الى استغلال المورد النهري وتحمل تكاليف مختلف المشاريع المائية.

يمكن القول ان السودان تمكن من الحصول على اربعة بلايين مترا مكعباً بناء على مبدا الانصاف، اي ان مصر كانت ستخالف ذلك المبدا اذا حاولت منع السودان من تطوير زراعته السيلية، مهددة بذلك مستقبله التنموي. الا ان هذه الحجة تتعارض مع الواقع البسيط، وهو ان مطلب السودان، وتمكنه من تحقيقه، تاسس على مصالح صناعة النسيج البريطانية كذلك تراجع اهتمام بريطانيا بضمان امدادات الماء لمصر.

خلال السنوات الثلاثين التالية، اي عشية اتفاق ١٩٥٩، كان لمصر و السودان حقان مكتسبان في ماء النيل يعتمدان على الاستعمال الفعلي، هما ٤٨ بليون متراً مكعباً سنويا للاولى و٤ بلايين للثانية. ويمكننا تقويم اتفاق ١٩٥٩ على اساس هذين الحقين. وكان العنصر الجديد الحاسم ان السد العالي في اسوان كان سيسمح لمصر بتخزين ما يعادل فيضانين سنويين «عاديين»، وان لا تفرط بسوى بضعة بلايين من الامتار المكعبة التي تسيل الى المتوسط. اي ان مصر امتلكت القدرة على الاستعمال الكامل للمياه. وعنى ذلك توفير ٣٢ بليون متر مكعب من المياه حسب اتفاق ١٩٢٩ (٨٤ بليون متراً مكعباً معدل الجريان ناقصا ٥٢ بليون متراً مكعباً من المياه التي جرى تقاسمها حسب اتفاق ١٩٢٩). من هذه الـ ٣٢ بليون يضيع عشرة بلايين متر مكعب بفعل التبخر والتسرب، ما يترك ٢٢ بليون متراً مكعباً اضافي للتقاسم بين مصر والسودان. وتمكنت مصر، بعد مفاوضات معقدة من زيارة حصتها من ٤٨ بليون متراً مكعباً الى ٥٥.٥ بليوناً فيما زادت حصة السودان من اربعة بلايين الى ١٨.٥ بليون متراً مكعباً. اي ان الـ ٢٢ بليونا قسمت الى ١٤.٥ بليون متراً مكعباً الى السودان و٧.٥ لمصر. واذ نظر بعض السودانيين الى الكميات كما هي اعتبر ان السودان يستمر في التضحية بمستقبله التنموي لمصر، في حين نظر بعض المصريين الى نسبة التوزيع، التي كانت ١:١٢ لصالح مصر واصبحت ١:٢ لصالح السودان، واستنكروا هذا الانقلاب.



هذا الانقلاب، كما اعتقد، يستحق التفحص. وليس هناك من تفسير ممكن له سوى اعتراف مصر بمبدأ «الانصاف»، اي ان السودان كان منصفا في مطالبته بفتح افاق التنمية الزراعية امامه. وكان بامكان مصر الاصرار على «الحق المكتسب» القديم وهو اساس نسبة الـ١٢:١ التي تمتعت بها حسب اتفاق ١٩٢٩. لكن المهم انها تراجعت عن ذلك المبدأ وقطعت شوطا كبيرا في التحرك نحو مبدأ الانصاف. ولم يتخذ هذا المبدأ اهمية كبيرة في القانون الدولي الا عند تدوين «قواعد هلسنكي» من قبل هيئة القانون الدولي في ١٩٦٦، اي ان مصر والسودان عندما تفاوضا في ١٩٥٩ كانا يستبقان الى حد ما هذا التطور القانوني. وحسب علمي لم تستعمل اية من الدول المتشاطئة هذه السابقة المهمة. والواقع ان اكثرها ركز على الحصة التي حصلت عليها مصر كبرهان على تمسكها بحقها المكتسب. وربما ان بعض صانعي السياسية المصريين اليوم نسي المنطق الذي حدد مسار المفاوضات نحو اتفاق ١٩٥٩.

لكن هذا التفسير الايجابي للتنازلات المصرية سرعان ما يصطدم بتناقض: فاذا حاولت دول الحوض في اعالي النهر التحجج بمبدأ الانصاف الذي تشتمل عليه صيغة التقاسم في شكلها الصافي فان الطريق الوحيد لذلك هو تحديد الكميات المحددة في الاتفاق نفسه. وقد حدد اتفاق ١٩٥٩ وضعا قائما عبر عنه بالحسيات، ضمن وصفة «حصيلة الصفر»، اي ان اية كمية من الماء تطالب بها دول اعالي النهر تستقطع من حصتي مصر والسودان. من هنا يبدو الاتفاق وكانه يعرض شيئا بيد ليسترجعه باليد الاخرى. وليس هناك سوى ثلاثة طرق لتجنب هذا الوضع: الاول ان تقنع دول اعالي النهر بالامر الواقع القائم ولا تقدم مطالب ضده، والثاني ان تستعمل مصر والسودان مياههما في شكل اكثر كفاءة ما يمكنهما من الاستغناء عن قسم من حصتيهما، والثالث اقامة مشاريع مائية جديدة في اعالي النهر من شانها زيادة معدل كمية الجريان السنوية.

---

* بروفسور ومدير مركز الدراسات الدولية في جامعة برنستون الاميركية.



القاهرة تؤكد تعهد اديس ابابا عدم المساس بحصة مصر من النيل

□ القاهرة - من محمد علام:

■ اكد مصدر رسمي في وزارة الخارجية المصرية لـ «الحياة» ان اي دولة من دول حوض النيل لا يمكنها التحكم وحدها في مياه النهر او الاضرار بحصة دول الحوض بسبب الاتفاقات الثنائية والجماعية التي اكتسبت الصفة الدولية.

وقال تعقيباً على قرار الحكومة الاثيوبية اخيراً انشاء خزانين على النيل الازرق احد روافد نهر النيل ان بلاده تجري اتصالات مع الحكومة الاثيوبية في شأن مشاريع إنشاء خزانات أو سدود على نهر النيل، لجهة عدم المساس بحصة مصر من مياه النهر (٥ ٥٥ بليون متر مكعب سنويا توفر ٨٦ في المئة من حاجة مصر من المياه).

واوضح ان الحكومة الاثيوبية اكدت في ايضاحاتها ان اي مشاريع ستنفذها لا تمس حصص اي دولة من دول حوض النهر، معرباً عن ثقة بلاده في ان «اثيوبيا لا تقدم على فعل شيء يمس مصر». لكنه لفت في الوقت نفسه إلى أن بلاده «تتابع بحرص وبجدية شديدين كل التطورات على نهر النيل وروافده».

وعن تورط اسرائيل او الولايات المتحدة في دعم المشاريع الاثيوبية لجهة انقاص حصة مصر من مياه النيل، استبعد المصدر تورط اثيوبيا في اي محاولة تستهدف الاضرار بمصر، مشيراً إلى العلاقات التاريخية والروابط التي تجمع البلدين. لكن «الحياة» اطلعت على ملفات لوزارة الخارجية المصرية تشير إلى اطماع الحركة الصهيونية في مياه النيل منذ عام ١٩٠٣ حينما حاول زعيم الحركة تيودور هيرتزل وقتها مفاوضة اللورد كرومر المفوض السامي البريطاني في مصر على ري صحراء النقب وسيناء بمياه النيل. ورفضت الحكومة البريطانية وقتها المحاولة.

وحديثاً تشير الملفات إلى مشروع وضعه مهندس يدعى إليشع كيلي بناء على طلب حكومة اسرائيل عام ١٩٧٤ لنقل مياه النيل إلى اسرائيل وكان هذا المهندس ضمن الطواقم الفنية الإسرائيلية خلال المفاوضات المصرية - الإسرائيلية في كمب دفيد. ويعتبر اليشع مشروعه حلا نهائيا لأزمة المياه في اسرائيل عبر ايصال المياه الى وسط اسرائيل وشمالها لاحقا.

يذكر ان الولايات المتحدة كانت قدمت إلى حكومة اثيوبيا في الستينات مشاريع لإنشاء ٢٦ سداً على النيل الازرق لتخزين ٥٠ بليون متر مكعب من مياه النهر. وترى الملفات المصرية انه في حالة انشاء اثيوبيا خزانات للمياه سيحدث ارتباك في كمية المياه التي تصل إلى السودان ثم مصر. ويدعو تقرير مصري عن المياه اعدته وزارة الخارجية الى انشاء مؤسسة تقوم بدراسة حوض النهر لتنميته لمصلحة جميع الاطراف. ويشير التقرير الى الاتفاقات التي تضمن حقوق مصر في مياه النيل وهي:

- بروتوكول روما في ١٥ نيسان (ابريل) ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا في شأن تقسيم الحدود بين اريتريا والسودان الذي تعهدت فيه الحكومة الايطالية الامتناع عن اقامة اي اعمال تؤثر في كمية مياه نهر عطبرة باعتباره احد روافد النيل.

- اتفاقية اديس ابابا في ١٥ ايار (مايو) ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا وتعهدت بموجبها اثيوبيا عدم اقامة اي مشاريع تؤثر على مياه النهر.

- معاهدة لندن ٩ ايار (مايو) ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا نيابة عن الكونغو ونصت على تعهد حكومة الكونغو عدم اقامة اي إنشاءات على نهر السمليكي احد روافد النيل.

- اتفاقية ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا التي تعهدت المحافظة على وحدة اثيوبيا ومصالح بريطانيا ومصر في حوض النيل.

- اتفاقية ١٩٢٥ بين بريطانيا وايطاليا التي اكدت ايطاليا بموجبها الامتناع عن القيام باي عمل من شأنه تعديل حجم المياه في نهر النيل.

- اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ممثلة عن السودان من جهة، وبين اوغندا وكينيا وتنزانيا من جهة اخرى، وتنص على الا تقام، بغير اتفاق مسبق اي اعمال او اجراءات على النيل او فروعه تمس مصر. كما اعترفت الاتفاقية بحقوق مصر التاريخية والمكتسبة في مياه النيل وتحديد حصة مصر بـ ٤٨ بليون متر مكعب سنوياً في مقابل اربعة بلايين متر مكعب سنويا للسودان.

وكانت تنزانيا طالبت عام ١٩٨٩ باعادة النظر في هذه الاتفاقية باعتبارها معاهدة استعمارية وطلبت البحث في صيغ جديدة تراعي مصالح الشعوب واحتياجاتها.

- اتفاقية ١٩٣٢ بين مصر وبريطانيا بصفتها إحدى دولتي الادارة الثنائية على السودان وتتضمن اقامة مشروع خزان جبل الاولياء.

واكتسبت هذه الاتفاقات الاستمرارية والقوة طبقا لاتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ في شأن التوارث الدولي للمعاهدات.

- الاتفاقية المصرية - السودانية لعام ١٩٥٩ في شأن تقاسم مياه النيل التي حددت حصة مصر بنحو ٥٥،٥ بليون متر مكعب سنويا توفر ٨٦ في المئة من حاجة مصر من المياه. وتحصل عليها من المياه الواردة من اثيوبيا من النيل الازرق.

- اتفاقية ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والاوغندية وتنص على موافقة مصر على انشاء سد وخزان على شلالات اووين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد الكهرباء في اوغندا وتخزين المياه في البحيرة لمصلحة السودان ومصر، على ان يكون التخزين في حدود ٣ امتار، وتدفع مصر بمقتضى الاتفاقية تعويضا عن العجز في توليد الكهرباء، وهو الامر الذي لم يحدث كون المتولد من الكهرباء يفيض عن حاجة اوغندا الفعلية ويصدر إلى كينيا.

ورشحت هذه الاتفاقية حق مصر في ايجاد مكتب تفتيش ري في منبع النيل في منطقة جنجا الاوغندية، كان وضعه القانوني قبل الاتفاقية يستند إلى اتفاقية مصرية - بريطانية وقعت

عام ١٩٤٨.

- اتفاقية انشاء منظمة دول حوض النيل (اندوجو) عام ١٩٨٣ التي نصت على التزام الدول الاعضاء (مصر والسودان واوغندا وكينيا وزائير واثيوبيا ورواندا وبوروندي وتنزانيا وافريقيا الوسطى) بالتنسيق والتشاور في شأن اي مشاريع مائية واحترام المعاهدات الدوليه والثنائية في شأن تقاسم مياه النهر والتعهد عدم المساس بها.

ومن المعروف ان في مصر لجاناً لمتابعة موضوع مياه النيل وتامينها تابعة لمجلس الوزراء ووزارتي الخارجية والاشغال والموارد المائية.

من ناحية اخرى استبعد تقرير للجامعة العربية ان تتحول مشكلة مياه النيل، حتى في حال تازمها، الى صراع بين اثيوبيا او اية دولة من دول الحوض الافريقية من جهة، وبين مصر والسودان من جهة اخرى.

لكن التقرير اشار إلى خطر اخر على علاقة مصر والسودان بالنيل، مصدره «محاولات اسرائيل لاختراق امن الدولتين العربيتين بمحاصرة مياه النيل في حوضه الاعلى طبقاً لاستراتيجيتها الافريقية، خصوصاً مع دول الحوض الافريقية، سعياً وراء اجبار مصر على قبول تزويد اسرائيل قناة من مياه النيل».

ولفت التقرير الصادر عن الادارة العسكرية في الجامعة الى ان اسرائيل خططت لمساعدة اثيوبيا على بناء مشروعات سدود على النيل الازرق، تؤدي الى انقاص حصة كل من السودان ومصر، كما خططت في الوقت نفسه، لدعم حركات التمرد في جنوب السودان، من اجل بث الاضطراب في حوض النيل، مثل ما فعلت بدعمها قوات زعيم «الحركة الشعبية لتحرير السودان» العقيد جون قرنق، وهو ما عطل استكمال مشروع قناة جونقلي الذي كان يستهدف الحفاظ على مياه النيل من الهدر والضياع، وهو مشروع مصري - سوداني مشترك.

ملف المياه في الشرق الأوسط: نهر النيل (٢ من ٣)

الأمن الغذائي الاقليمي وأول تحد للواقع القائم

جون واتربري *

■ نشأ اول تحد رئيسي لاتفاق ١٩٥٩ بسبب مواقف الطرفين بالذات، واخذا في الاعتبار اصطفافات الحرب الباردة التي بدأت تبرز في مطلع السبعينات. كان عليهما ان يسعيا الى التوافق بدل المواجهة. الى ذلك، كان المزاج في كلا البلدين يميل الى التفاؤل وبدا، بالنسبة الى السودان على الاقل، بانه طموح اقتصادي مبالغ فيه. ومع هذا، اعتقد كلا البلدين انه يملك القدرة على تغيير سياق الاتفاق من «حصيلة الصفر» الى حصيلة متغيرة تضمن لكل طرف تلبية حاجته المتوقعة لمزيد من المياه. ومن المفيد مراجعة السياق بشيء من التفصيل.

في اعقاب حرب رمضان في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، سعت مصر والسودان بنشاط الى تحسين علاقاتهما مع الولايات المتحدة والغرب في صورة عامة. وكان الرئيسان المصري انور السادات والسوداني جعفر النميري ابعدا العناصر الماركسية واليسارية من نظاميهما. وبدأ البلدان بالابتعاد اقتصادياً وعسكرياً عن الاتحاد السوفياتي والسعي للحصول على اسواق وتمويل للتنمية من مصادر غربية ومن حلفائهما في المنطقة.

ولقيت عملية اعادة الاصطفاف هذه الترحيب من جانب الدول الخليجية ودول أخرى مصدرة للنفط كانت تشعر لوقت طويل بالقلق من التوجهات المتطرفة الاشتراكية لجاريها الكبيرين في الجنوب. وتخلت مصر والسودان بهدوء عن التزامهما الفكر الاشتراكي الثوري العربي، وسعيا الى اجتذاب الاستثمارات السعودية والكويتية في اقتصاد البلدين الذي شهد انفتاحاً بطيئاً. ان سياسات «الانفتاح» التي اعلنتها مصر في ١٩٧٤ معروفة في صورة جيدة، لكن غالباً ما ننسى الخطوات التي اتخذها السودان في الفترة ذاتها. ابرم النميري في ١٩٧٢ اتفاقات اديس ابابا مع قوات حركة «انانيا» المتمردة في السودان ومنح الاقاليم الجنوبية في البلاد حكماً ذاتياً. واخرج السودان من «اتحاد الجمهوريات العربية» الذي ضم مصر وليبيا والسودان (بقيادة معمر القذافي منذ ١٩٦٩)، وتأسس عندما كان الرئيس المصري الراحل جمال عبدالناصر لا يزال على قيد الحياة.

باختصار، قبلت مصر والسودان بدور اقليمي اصبحتا فيه الى حد ما الزبونين الماليين لمصدري النفط المحافظين في المنطقة. كان هذا الوضع مناسباً تماماً لهؤلاء. وابدت دول الخليج وآخرون استعدادهم للاستثمار في صناعة السلاح في مصر لتحويلها الى مجهِّز للمنطقة كلها، وموّلوا بناء انبوب النفط بين قناة السويس والبحر الابيض المتوسط لنقل نفط الخليج من البحر الاحمر الى المتوسط عندما كانت قناة السويس لا تزال مغلقة في وجه حركة الملاحة البحرية.

لكن الأكثر اهمية في ما يتعلق بالموضوع هو الخطط التي وضعت لتطوير الزراعة في مصر والسودان. وكان الحدث المهم على هذا الصعيد هو صفقة القمح الاولى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في ١٩٧٢ التي تزامنت مع خطوات نيكسون - بريجنيف نحو الوفاق في ١٩٧٣. وادت هذه الصفقة الى ارتفاع الاسعار العالمية للقمح واثرت سلباً على المستوردين التقليديين للمواد الغذائية في الشرق الاوسط الذين كانت مصر الاكثر اهمية بينهم. وتزامنت هذه الخطوة الاولى التي تمت باسم الانفراج الدولي مع الزيادة في اسعار النفط التي اقدمت عليها «اوبك» خلال فترة حرب اكتوبر ١٩٧٣.

وحذر هنري كيسنجر وزير الخارجية آنذاك في ادارة نيكسون من ان كارتل النفط قد يواجه بتكتل اسواق القمح العالمية في كارتل عبر تواطؤ المصدرين الغربيين الرئيسيين. هكذا، على رغم عملية اعادة الاصطفاف الموالية للغرب التي كانت تجري في المنطقة انتاب كل البلدان العربية، سواء كانت متحالفة مع واشنطن او مع موسكو، قلق عميق في شأن الامن الغذائي الاقليمي. وعبر هذا القلق عن نفسه في شكلين رئيسيين:

اولاً، عزمت مصر على توسيع المساحات المروية لديها بنسبة الثلث، اي بحوالي مليوني اكر، بحلول نهاية القرن ان لم يكن قبل ذلك. وتمثلت اهدافها في زيادة الانتاج الغذائي وجعل مناطقها المقفرة اهلة بالسكان، خصوصاً شمال سيناء الواقعة بين منطقة الدلتا المصرية واسرائيل، والمنطقة الساحلية الغربية التي تفصل المراكز السكانية في مصر عن ليبيا.

ثانياً، نظرت المملكة العربية السعودية والكويت الى السودان باعتباره منتجاً محتملاً لفائض زراعي كبير يمكن ان يُصدَّر الى اسواق في الخليج. وعلى رغم ان تعبير «سلة الخبز» صار يطبق بهذا المعنى على السودان، كانت الاهداف الحقيقية انتاج العلف الحيواني (السَّرغوم) والبذور الزيتية والزيوت الصالحة للاكل والماشية ومنتجات الالبان والسكر. ويمكن لقسم من هذا الانتاج ان يتم في مناطق تعتمد على سقوط الامطار في السودان، لكن بدا ان الناتج الرئيسي سيتطلب توسيع المساحات المروية. وركز الكويتيون اهتمامهم، بالتعاون مع شركة «لونرو» العائدة لتوني رولاند التي اصبحت لهم فيها حصة مؤثرة، على انشاء مشاريع كبيرة عدة لانتاج السكر لم ينجز منها الى الآن سوى مشروع



للبحوث والتدريب والمعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٨ يونيو ١٩٩٦

«كنانة». ويذكر أن قصب السكر محصول شديد الحاجة الى المياه، وكان الهدف في هذه الخطة ان يزرع في ظروف صحراوية.

واظهرت حسابات اولية بسيطة انه لا يمكن لمصر والسودان ان ينفذا في صورة متزامنة خططهما ضمن الحصص التي حددت لهما في اتفاق ١٩٥٩. كما ادركا انهما لا يستطيعان الدخول في مواجهة بسبب ازمة مياه محتملة لانهما كانا يسعيان الى الحصول على دعم مالي من مجموعة الداعمين الاقليميين ذاتها. وباستثناء اللجوء الى الحد من خططهما الطموحة لم يكن امامهما سوى مخرج واحد: البحث عن مياه اضافية.

واقترحا تحقيق ذلك باعادة احياء مشروع بريطاني قديم لحفر قناة (٣٦٠ كم مربع) عبر مستنقعات السدود في جنوب السودان. فكل سنة عندما يفيض نهر البرت، الذي يصرّف المياه من بحيرتي فكتوريا والبرت، تتدفق بلايين الامتار المكعبة الى المستنقعات مكوّنة بركة مياه ضحلة هائلة بحجم سويسرا. وحالما تنتهي الفيضانات والامطار كانت كميات ضخمة من مياه المستنقعات تتبخر وتضيع من دون الاستفادة منها في مواقع اخرى في اتجاه مجرى النهر. وكان مهندسون بريطانيون ومصريون فكروا في مطلع القرن الجاري في اقامة قناة توجه مياه الفيضان في امتداد خط يمتد من جونغلي في الجنوب الى مالكال في الشمال، لتخفض بذلك التسرب الى المستنقعات بمعدل يراوح من ٥ الى ١٠ بلايين متر مربع في الثانية تبعا لحجم القناة.

وخلال الفترة بين ١٩٤٧ و ١٩٥٤ اوفدت السلطات البريطانية، التي كانت لا تزال تسيطر على السودان، بعثة تقصي كبيرة الى المستنقعات، عرفت بـ «فريق جونغلي للتقصي»، هدفها تقرير امكان تنفيذ المشروع المقترح وتاثيره على السكان المحليين من الرعاة وعلى الحياة البرية واماكن صيد السمك. وبعد القيام بدراسة ربما كانت الاولى من نوعها لتقويم التاثيرات على البيئة، اقترح الفريق تبني مشروع يترك اقل تاثير على نمط تربية الحيوانات وصيد الاسماك الذي كان يمارسه السكان المحليون من قبائل الدنكا والنوير والشيلوك والانواك.

وفي استباق لجدال برز مجددا في السبعينات ومن المؤكد انه سيثار في المستقبل، وجه إي. اتش. هرست، ابرز خبير في هايدرولوجيا النيل والمستشار في وزارة الري المصرية، انتقادات قاسية الى النتائج التي توصل اليها «فريق جونغلي» بوصفها ساذجة وتحكم، في جوهرها، على سكان الجنوب «البدائيين» بالعيش خارج العالم الحديث. في النهاية لم ينجز وقتها شيء من المشروع اذ كانت بريطانيا تستعد للرحيل عن السودان الذي حصل على استقلاله في ١٩٥٦. ولم تعد مصر، في الوقت نفسه، مهتمة بالقناة لان نظام جمال عبد الناصر اولى كل اهتمامه لبناء السد العالي في اسوان.

وفي نيسان (ابريل) ١٩٧٤، وقع النميري والسادات على اتفاق للتعاون في بناء «قناة جونغلي» بكلفة تبلغ حوالي ٢٠٠ مليون دولار. ومع اعادة السلام الى جنوب السودان والحاجة المتزايدة الى مياه اضافية في القطاعات المروية في مصر والسودان، أطلق المشروع وتولت «شركة الانشاءات العالمية» الفرنسية تنفيذ اعمال الحفر. والناتج الصافي المتوقع للمشروع هو ٤.٧ بليون متر مكعب، حسب قياسه في مالكال، ويتقاسمه البلدان بالتساوي. وستكون حصة مصر، عندما تصل الى خزان السد العالي، قد تقلصت الى ٩ ١ بليون متر مكعب بسبب تسرب المياه.

كان في استطاعة البلدين ان يزعم ان السودانيين الجنوبيين قبلوا المشروع وادركوا المنافع التي سيحققها لهم: طريق عبر المستنقعات صالحة للاستعمال على امتداد السنة، واستخدام القناة للنقل بواسطة المراكب، وتوفير مصدر مأمون لمياه الشرب للانسان والحيوان. وجرت تظاهرات ضد المشروع في العاصمة الجنوبية جوبا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، غذتها شائعات بانه سيجري استقدام الفلاحين المصريين للزراعة في اجزاء من المستنقعات التي يتم تجفيفها. واعلن رئيس المنطقة الجنوبية ابيل الير، مرددا المشاعر ذاتها التي كان عبر عنها الخبير البريطاني هرست، انه سيقود شعبه الى الجنة حتى اذا اضطر الى ضربهم بالعصي.

وخلال الفترة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٣ تواصل العمل في بناء القناة وكان ثلثي المشروع قد انجز عندما تفجرت الحرب الاهلية مرة اخرى في الجنوب. بدا ان النميري نسي براغماتيته والبراعة التي اظهرها في العقد السابق من حكمه، فلجأ الى فرض «قوانين سبتمبر» على الجنوب المسيحي والوثني اساساً. وكان النائب العام حينها هو حسن الترابي. وادت هذه الخطوة، التي اقترنت بقرار الخرطوم تقسيم الجنوب الى اقاليم فرعية واقامة منشاة في الشمال لتصفية النفط الذي اكتشف وقتها في بنتيو في الجنوب، الى اشعال جولة جديدة من القتال. ولا يزال القتال مستمرا منذاك، وجرى التخلي عن مشروع قناة جونغلي.

كان هذا التطور سيكون كارثيا لو ان مصر والسودان حققا تقدما كبيرا في مشاريعهما الزراعية. يشار الى ان مصر وحدها احرزت تقدما وان يكن بوتيرة اقل بالمقارنة مع ذلك واجه السودان تدني الاسعار العالمية للسكر وارتفاع اكلاف الواردات النفطية والحاجة الى اعادة تاهيل مشاريعه القديمة (مشاريع الجزيرة المناقل)، واخيراً كلفة الحرب الدائرة في الجنوب وعندما ايد النميري توقيع مصر على اتفاقات كامب ديفيد مع اسرائيل في ١٩٧٩ تضاءل حماس ممولية العرب لدعم الاقتصاد السوداني

وبحلول منتصف الثمانينات اصبح واضحا ان التدهور في اقتصاد السودان وبنيته التحتية الزراعية قاد الى سوء وضع اصبحت تستخدم فيه حصة من المياه اقل كثيرا من الحصة المخصصة لها في اتفاق ١٩٥٩. لم تكشف الحكومة هذه الحقيقة. لذا نجهل المدى الكامل لتدني استهلاك المياه. كان معدل الاستهلاك حينها، وربما لا يزال كذلك حتى الآن، يقدر بحوالي ١٥ بليون متراً مكعباً، أي أقل من حصة السودان بما يزيد على ٣ بلايين متر مكعب. ويعتبر الباقي بمثابة هدية سوية لمصر. كما هو الحال بالنسبة الى السودان، اي زيادة طبيعية في كمية جريان المياه في النيل فوق المعدل المفترض الذي يبلغ ٨٤ بليون متراً مكعباً. ومن المحتمل ان تكون مصر استخدمت خلال العقد الاخير كميات من المياه تفوق كثيرا حصتها التي تبلغ ٥ ٥٥ بليون متر مكعب. ويلمح بعض المراقبين الى ان تدني استهلاك مياه النيل في السودان وارتفاعه في مصر بالمقارنة مع الحصص المحددة ربما يشكل «أمراً واقعاً» جديداً ضمنياً ستبذل مصر جهودا كبيرة للحفاظ عليه.

أولويات تنمية الموارد المائية في مصر والسودان

يرتبط التركيز على انتزاع مزيد من المياه من النيل الابيض الى حد كبير بأولويات مصر وليس السودان. لكن السودان بسبب موقعه بالنسبة الى مصر، الذي يشبه الى حد ما موقع المكسيك بالنسبة الى الولايات المتحدة، يُخضع دائماً أولوياته، على مضض، لأولويات جارته الشمالية.

وكان النيل الابيض، الى الخمسينات، مؤهلا بشكل فريد لتلبية واحد من المطالب الرئيسية لمصر،



وهو ما يسمى بمياه الصيف. فخلال الفترة من ايار (مايو) الى ايلول (سبتمبر) لا تقدم منظومة النيل الازرق اي مياه تذكر، بينما يحافظ النيل الابيض الذي تضبط مياهه المستنقعات على جريان منتظم.

ويشار الى ان محاصيل التصدير الرئيسية في مصر - القطن والرز - تنضج خلال اشهر الصيف، ولا يؤمن الأ تدفق النيل الابيض وحده مياه الري الضرورية ونص اتفاق ١٩٢٩، على سبيل المثال، على ان تخصص مياه مجرى النيل الرئيسي بالكامل خلال فصل الصيف لاستخدامها من قبل مصر وحدها. وأضطر السودان الى الامتناع عن أي استخدام لمياه النيل لاغراض الري خلال اشهر الصيف، ولو انها تتزامن مع اعلى معدل لسقوط الامطار.

ومع انشاء السد العالي الذي يوفر القدرة على خزن المياه على مدار السنة لم يعد مصدر حصة المياه وتوقيتها مهماً بالنسبة الى مصر. واصبح في الامكان ضبط كمية المياه الموسمية الضرورية عند السد العالي ذاته. مع هذا، بقيت اولويات مصر متركزة على النيل الابيض. وفي حال اجراء أي زيادة في معدل الجريان السنوي يفضل المصريين الى حد كبير الحصول عليها من النيل الابيض بدل ان يكون مصدرها النيل الازرق. وبدل الهموم الزراعية التي كانت تشغل مصر في مرحلة ما قبل ١٩٥٩ اصبحت الهموم الجيو - استراتيجية هي التي تحركها في صورة اساسية في الوقت الحاضر. وسيتطلب تحقيق اي زيادة في جريان المياه في منظومة النيل الازرق التعاون مع اثيوبيا، وهو بلد فقير لكن ذو كثافة سكانية عالية وقدرة عسكرية كبيرة. وادرك المصريون من تجربتهم في اليمن في الستينات ان القيام بعمليات عسكرية في تضاريس جبلية وعرة لا تناسب القدرات العسكرية المصرية. إلى ذلك، على امتداد الفترة من ١٩٥٢ عند تاسيس الجمهورية المصرية الى ١٩٩١، عندما اطاح مليس زيناوي و «الجبهة الديموقراطية الثورية لشعوب اثيوبيا» حكم منغستو هايلي ميريام، لم يات الى السلطة ابدا في اديس ابابا نظام يمكن ان يعتبره المصريون صديقا لهم.

بالمقارنة مع ذلك، لم يواجه المصريون سوى الاوغنديين والسودانيين بقدر ما يتعلق الامر بالنيل الابيض. فاوغندا تشاطر المصريين اهتمامهم بزيادة جريان المياه من نيل فيكتوريا عند سد شلالات اوين الى اقصى ما يمكن، وذلك لتوليد الحد الاقصى من الطاقة الكهرومائية. ولا تزال اوغندا غير مكترثة ببناء قناة جونغلي. واضطر السودانيون، بسبب افتقارهم الى القوة المالية النى تمكنهم تقديم بدائل معقولة، الى مسايرة الموقف المصري تجاه قناة جونغلي.

ويرجح بان أولويات السودان تركز «بشكل طبيعي» على النيل الازرق/ نهر عطبرة. كان حلم «سلة الخبز» القديم للسودانيين يستند الى تطوير ملايين الاكرات من الاراضي الواقعة بين النيل الازرق والنيل الابيض. وهده منطقة شاسعة ذات تربة غرينية عميقة معدة للزراعة المؤللة والمعتمدة على الامطار، او تغطيها شجيرات. وكان مشروع الجزيرة - المناقل الخطوة الاولى في اتجاه استثمار هذه الاراضي. وأعقبه في الستينات مشروع خشم القربة على نهر عطبرة لإعادة اسكان النوبيين الذين شردوا بسبب انشاء خزان السد العالي ومشروع كنانة لانتاج السكر في السبعينات.

وتكمن الفائدة الكبيرة التي يقدمها النيل الازرق للسودانيين في انه يقع على مستوى اعلى من النيل الابيض، على الاقل الى ان يلتقي النهران في الخرطوم وهذا يعني انه يمكن ايصال المياه المخزونة في النيل الازرق، في سنار والرصيرص، الى الاراضي الخصبة الواقعة بين النهرين بالاستفادة من تاثير الجاذبية. الى ذلك، يعني هذا الفارق في الارتفاع ان المياه في الاراضي المروية ستصرف في صورة طبيعية على امتداد الانحدار ذاته. ومعنى ذلك انه يمكن للسودان ان يتجنب عمليات الضخ المكلفة لرفع المياه الى الحقول. لكن اذا كان تعزيز الموارد المائية مقصوراً على النيل الابيض سيكون السودان مجبراً على تحمل اكلاف الضخ، على نحو ما يقوم به بالفعل في مشروع كنانة. وينطبق الحال نفسه على الروافد الرئيسية الاخرى: عطبرة والرهد والدندر.

وسيكون الوضع المثالي بالنسبة الى السودانيين ان يجري تحسين جريان المياه في النيل الازرق/ نهر عطبرة بالتنسيق مع الاثيوبيين. وسيتضمن جزء من اتفاق تعاون بين الطرفين اصلاح الروافد الاثيوبية للحد من تاكل التربة والكميات الكبيرة من الرواسب التي تتدفق من المرتفعات الاثيوبية كل سنة. ويمكن القيام بضبط جريان المياه وتطوير الطاقة الكهرومائية في اثيوبيا، بما يكفل ادامة السدود القائمة في السودان والسماح بتصدير الطاقة الكهرومائية الاثيوبية الى مناطق النمو في شرق السودان بين النيلين. وستتمكن اثيوبيا بدورها من ارواء بعض اراضيها المنخفضة بمحاذاة حدودها مع السودان.

لكن الانظمة الاثيوبية لم تكن اكثر وداً تجاه السودان مما كانت تجاه مصر. وربما تغير هذا الوضع بعد ١٩٩١، لأن السودان احتضن مليس زيناوي و «الجبهة الثورية الديموقراطية لشعوب اثيوبيا» وساعدهما على اطاحة منغيستو هايلي مريام الذي كان يدعم «الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان» بقيادة جون قرنق. ولم يبد النظام السوداني بقيادة الجبهة القومية الاسلامية، الذي اقامه في ١٩٨٩ اللواء عمر البشير وحسن الترابي، ما يكفي من بعد النظر في استثمار هذا الأرث من النوايا الحسنة، وسعى بدل ذلك الى نشر منظوره بين مسلمي اثيوبيا (واريتريا التي نالت استقلالها في ١٩٩٣). وتحملت الجبهة الحاكمة في اثيوبيا هذه «الاستفزازات» لفترة من الوقت، لكن عندما حاولت جهات، قيل إنها مرتبطة بالسودان، في حزيران (يونيو) ١٩٩٥ ان تغتال الرئيس المصري حسني مبارك في شوارع اديس ابابا اعلنت اثيوبيا تعليق علاقاتها مع السودان. وجمدت بذلك اتفاق تفاهم للتعاون على صعيد قضايا المياه وقعه البلدان في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩١ وكان يمكن ان يوفر اساسا لاتفاقات تعاون ذات طابع رسمي اكثر.

---

* بروفسور ومدير مركز الدراسات الدولية في جامعة برنستون الاميركية.

ملف المياه في الشرق الاوسط: نهر النيل (٣ من ٣)

هل تتحدى دول اعالي النيل الوضع القائم الحالي؟

جون واتربري *

■ تسببت محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا، والقطيعة التي ادت اليها بين اثيوبيا والسودان، بعد اتهام الاخيرة بدعم المجموعة المصرية التي قامت بالمحاولة، في تجميد تفاهم ١٩٩٣ بين الخرطوم واديس ابابا على التعاون في استعمال مياه النيل. وكان لهذه الوثيقة لو وضعت موضع التنفيذ ان تشكل تهديدا كبيرا لاتفاق ١٩٥٩ بين مصر والسودان على تقاسم مياه النيل. من هنا توافقت نجاة الرئيس المصري من رصاص المتشددين مع نجاة مصالح مصر المائية من ذلك التهديد الآخر. وهناك ما يشبه الاجماع بين خبراء سياسات ادارة المياه في دول اعالي النهر ان مصر لا تكتفي عادة باتخاذ موقف المتفرج تجاه التهديد المحتمل لمصالحها في النيل. ذلك ان القلق الاقتصادي والسياسي في دول اعالي النهر يصب في مصلحة مصر، بمعنى انه يمنع تلك الدول من القيام بمشاريعها الخاصة، كما يمنعها من الاتفاق فيما بينها على موقف مشترك ازاء مصر والسودان فيما يخص استعمال المياه.

ولما جاءت النتيجة هذه لمصلحة مصر افترض هؤلاء الخبراء، بتسرع ملحوظ، ان مصر خططت لتلك النتيجة. وسمعت مرارا ان لمصر مصلحة عميقة في اقلاق وضع دول اعالي النهر، مثل الصومال. ولمصر، من هذا المنظور، مصلحة في بقاء السودان دولة «خارجة على القانون» ومحرومة بالتالي من القروض الدولية اللازمة للقيام بمشاريع مائية. ويذكر ان السودان يمول بناء سد «رصيرص» من موارده الضئيلة.

الديبلوماسيون المصريون بالتبسيط المفرط، ويشيرون الى ان عدم الاستقرار والضعف الاقتصادي لدول اعالي النهر يضران على المدى البعيد بمصالح مصر لانها تمنع من قيام اسواق هناك للبضائع المصرية. كما يلاحظون ان مصر قدمت، منذ ان كان بطرس غالي وزيرا لخارجيتها، وبالتالي مسؤولا عن الملف الافريقي، ملايين الدولارات سنويا من المساعدات الى دول اعالي النهر، وهو ما لا تعلنه تلك الدول. مع ذلك من الواضح ان مصر تريد، من جهة، الاستقرار في حوض النيل، ومن الجهة الثانية ادامة الوضع القائم هناك فيما يخص استعمال مياه النهر.

لكن «نظرية المؤامرة» هذه قد لا تكون مبنية تماما على الوهم. ويبدي مراقبون في دول اعالي النهر، كذلك مراقبون محايدون في وكالات الامم المتحدة ودوائر الاغاثة الدولية، دهشتهم من قدرة مصر على ايصال ممثلين عنها دوما الى مراكز استراتيجية في الهيئات الدولية — منهم نائبين لرئيس البنك الدولي، والرئيس السابق لبرنامج الامم المتحدة للبيئة، وعدد من كبار المسؤولين في مختلف وكالات الامم المتحدة، وشخصيات مهمة في منظمات دولية للمساعدات، واخيرا وليس اخرا، الامين العام للامم المتحدة بطرس غالي نفسه. واذا كان من الصعب علي ان اتصور ان هؤلاء المسؤولين، خصوصا مع معرفتي الشخصية بعدد منهم، يشكلون جزءا من استراتيجية شاملة للدفاع عن مصالح مصر في نهر النيل، فالنتيجة تبقى نفسها.

وسمعت مرارا كثيرة من اطراف محايدة ان ليس من امل في تمويل دولي لأي مشروع مائي على النيل من دون موافقة مصر او البرهان القاطع على انه لا يضر بمصالحها. ويبدي المسؤولون في اريتريا اقتناعا بأنهم لن يجدوا تمويلا من الخارج لاية مشاريع مائية سوى ما تخص المياه التي لا خلاف على سيادة اريتريا عليها. وكان الاوغنديون اضطروا الى طلب موافقة مصر على مشروع محلي صغير لمياه الشرب لأن كل اوغندا تقع على حوض النيل. بينما انتظر الاثيوبيون سنتين لتسلم اعتراضات مصر على اقامة مشاريع ري صغيرة في المرتفعات الاتيوبية يمولها البنك الدولي. وتستعمل اثيوبيا مواردها الخاصة المتواضعة لتمويل مشاريع ري متكاملة في احواض الانهر الرئيسية، من ضمنها نهري بارو - اكوبو الذي يرفد النيل الازرق، وتيكازي الذي يصب في نهر عطبرة.

برز في العقود الاربعة تفاوت كبير في تعريف دول حوض النيل، اي مصر، وشريكها المتردد احيانا السودان، ودول اعالي النهر، لاهدافها، وللاساليب المناسبة لتحقيق تلك الاهداف. واعتبرت مصر هدفها الرئيسي الحفاظ على الوضع القائم كما يحدده اتفاق ١٩٥٩ وتابعت هذا الهدف بقوة وثبات. وتحافظ مصر على استمرارية مؤسساتية فيما يخص النيل، ولصانعي سياستها المائية ذاكرة تاريخية طويلة. كما انها، مثلما ذكرنا، تحرص دوما على تقوية موقعها على الصعيد الدولي ولدى الجهات المانحة.

مقابل ذلك لم تتمكن دول اعالي النهر من مجاراة مصر في هذا المضمار. ولم يكن لهذه الدول اهداف ثابتة، بينما استمرت في تغيير مؤسساتها المائية في سياق الهزات السياسية المتواصلة، ما حال دون توفر الخبرات التاريخية او المؤسساتية اللازمة. كما لم تتمكن هذه الدول من وضع خبرائها، وهم قليلون في اية حال، في مواقع استراتيجية على الصعيد الدولي للدفاع عن مصالحها. انها باختصار دول لا تملك قائمة واضحة من الاولويات، ومن هنا لا يمكنها الحصول على دعم دولي لمصالحها. وليس امامها سوى ان تقف مكتوفة الايدي.



ولا يريد النظام الحالي ان يشهد كوارثا كهذه ويرى ان مشاريع الري يمكن ان تكفل للبلاد قسطا كبيرا من الإمن الغذائي. الى ذلك تساعد المشاريع المائية الكهربائية في حوض النيل الارزق تساعد على تسريع وتيرة التصنيع في اتيوبيا وتساهم في دعم صادراتها الى الاسواق المجاورة، خصوصا السودان واريتريا.

من الممكن ان قادة اثيوبيا يبالغون في تقديراتهم لما يمكنهم ان يعملوا على المدى الوسيط. ذلك ان اثيوبيا لا تزال تنافس موزمبيق على موقع البلد الافقر فى العالم. وكانت تركيا بدأت مسيرتها نحو التنمية في ثلاثينات القرن، بينما لم تبدأها اثيوبيا بعد. الى ذلك يعطي السودان، الذي عانى من المجاعة في ١٩٨٤ - ١٩٨٥، مثالا واضحا على ان مشاريع الري الكبيرة يمكن ان لا توفر امنا غذائيا يذكر. مع ذلك علينا ان لا نستخف بما يمكن ان تعمله اثيوبيا خلال العقد المقبل.

علينا ايضا ان نضع في الاعتبار دوما سياسة الولايات المتحدة تجاه حوض النيل - تلك السياسية التي تظهر فيها الان تناقضات مهمة. فهناك من جهة التحالف الاستراتيجي الصلب مع مصر، التي تعتبرها واشنطن ضرورية لمسيرة السلام في الشرق الاوسط، ولتقوية الاستقرار الاقليمي وحماية امدادات النفط، والعمل كسد فى وجه انتشار «الاصولية» الاسلامية وقد تصبح توقعات قادة اثيوبيا عن تعرض التحالف الى ضغوط فى المستقبل القريب. لكن من المستبعد ان تتخلى واشنطن تماما عن مصر. لان الانهيار له اثار سلبية خطيرة على نفوذ الولايات المتحدة في الشرق الاوسط وأمن اسرائيل

من جهة اخرى هناك قلق واشنطن المعروف حول الامن الاقليمي في القرن الافريقي. وتضافرت عناصر كثيرة، مثل التدخل الاميركي الفاشل في الصومال وحروب الابادة في رواندا (وربما ايضا بوروندي) والحرب الاهلية في جنوب السودان التي يرجح انها تسببت في موت نحو مليون شخص، في المعارك ومن خلال المجاعة، ونظام ضعيف لكن مثير للمشاكل في الخرطوم، وجموع اللاجئين المتنقلة في انحاء شرق افريقيا، لدفع صانعي السياسة الاميركية الى صوغ استراتيجيات للاستقرار الاقليمي. وتندمج هذه الاستراتيجيات في «مبادرة القرن الافريقي» التي صاغها برايان اتوود رئيس دائرة المساعدات والتنمية الاميركية، التي تتناول ثلاثة محاور: مساندة الحكومات الساعية الى التحول نحو السوق الحرة والمسالة السياسية (اي في الدرجة الاولى اثيوبيا واريتريا واوغندا)، وانشاء الاليات اللازمة لمعالجة الاوضاع في السودان والصومال ورواندا وبوروندي، والاستثمار في خطط لتقوية الانتاج الزراعي وتجنب المجاعة. ويمكن لاثيوبيا ان تدعي، استنادا الى النقطة الاخيرة، ان استثمارها لمواردها المائية يتماشى مع اولويات السياسة الاميركية.

رغم التقويمات المتشائمة من اثيوبيا فليس هناك تناقض ضروري بين مصالح الولايات المتحدة في استقرار مصر من جهة، وهدفها في خلق وضع مستقر وامن في القرن الافريقي من الجهة الثانية. او ان هذا هو الواقع الا اذا اصرت مصر على وضع اتفاق ١٩٥٩ على صدر اولويات سياستها الخارجية، اذ لا يمكن وقتها حماية الوضع القائم على النيل من جهة، والسماح لاثيوبيا، من الجهة الثانية، باخذ مقادير مهمة من مياه النيل الازرق ونهر عطبرة.

لكن مصر ليست بحاجة الى وضع خطوط حمر فيما يخص مياه النيل لان هناك هامشا كبيرا للمناورة فيما يخص حصتها الحالية من الماء، ولو ان اعترافها بذلك سينال من اساس موقفها المطالب بحق مطلق فيه. فبامكان مصر التحول من زراعة المحاصيل التى تتطلب الري الكثيف الى المحاصيل التي تتطلب اقل، واعادة استعمال ما لا يقل عن نصف ماء التصريف، وخفض التسرب من اقنية الري الرئيسية والثانوية، وايضا (وهو الامر الاكثر اثارة للجدل) خفض منسوب مياه بحيرة السد الى حد اقل من الذي يعتبر حاليا الافضل، يمكن ان يؤدي الى توفير سنوي كميته من ستة الى ثمانية بلايين متر مكعب، وهو ما يزيد بكثير على ما يمكن ان توفره قناة جونغلي. ويمكن لمصر ان تستعمل كمية اقل من المياه لمواجهة ما يزيد على متطلباتها الحالية، أو على الاقل على مستوى هذه المتطلبات، وهي بدات بذلك.

على ان هناك تناقضاً فى موقف مصر عندما تقول انها تريد الحفاظ على حصتها الحالية من الماء لاعاشة الاعداد المتزايدة من السكان واعادة اسكان الكثير منهم في مناطق مستصلحة جديدة، ذلك لانها تحاول بذلك الحصول على قدر اكبر من الامن الغذائي عن طريق رعاية مشاريع مائية جديدة فى دول اعالي النيل، ما يشكل تقليصا لامنها المائي. ويتجسد هذا التناقض في مشروع قناة جونغلي الذي اكتمل ثلثاه ودفع ثمنه بالكامل تقريبا لكنه لا يزال غير قابل للاستعمال. ان في امكان مصر



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : ... ١٨ اللندنية

التاريخ : يونيو ١٩٩٦

كانت اثيوبيا في ١٩٥٦ و١٩٥٧ اعلنت حقها في تطوير مشاريع مائية على مجرى النيل الازرق داخل اراضيها، وحذرت من انها لن تضمن الماء للدول اسفل المجرى اذا كان ذلك يتعارض مع متطلبات سكانها. وبعد اتفاق مصر والسودان في ١٩٥٩ طالبت مستعمرات بريطانيا الافريقية الواقعة على حوض النيل، اي تنجانيقا وكينيا واوغندا، بخمسة بلايين متر مكعب من الماء سنوياً لمواجهة احتياجاتها التنموية. وشكل ذلك تحذيرا لمصر والاتحاد السوفياتي من اقامة السد العالي موازيا للتحذير الذي وجهته اليهما اثيوبيا واميركا عن طريق الدراسات التي اعدها «مكتب الاستصلاح» الاميركي بين ١٩٥٨ و١٩٦٤ لمشاريع مائية ممكنة في اثيوبيا. لكن لم يكن لهذه الخطوة المسرحية من بريطانيا اثر يذكر لانها كانت على وشك مغادرة تلك المستعمرات. واجتمعت مصر والسودان في ١٩٦١ الى تلك الدول وقدمتا ما اعتبرتاه «تنازلا» لها. ويجسد هذا التنازل تعريف الخرطوم والقاهرة لمبدأ «التقاسم المنصف». فقد اعترفت القاهرة والخرطوم بحق دول شرق افريقيا تلك بحصص في مياه النيل التي تنبع ضمن اراضيها او تمر بتلك الاراضي، لكن فقط بالكمية التي تزيد على احتياجات الدولتين اسفل النهر - اي لا شيء. ورفضت مصر لاحقا مطالبة دول شرق افريقيا بخمسة بلايين متر مكعب سنويا معتبرة ان الطلب لم يكن مدعوما بما يكفي من المعلومات.

ويبيّن هذا المبدأ الرئيسي والتكتيك الرئيسي لمصر في مفاوضاتها حول النيل. وهو ان المياه المطروحة على التقاسم هي تلك التي تزيد على حصص مصر والسودان كما نص عليها اتفاق ١٩٥٩، وليس من مجال للتوصل الى اتفاق ما دامت دول اعالي النهر لا تملك معلومات دقيقة عن كميات الامطار ومناسيب التدفق والتسرب. ويتلخص موقف مصر الدائم بان في الامكان بحث اية قضية، ما دامت لا تطرح على التساؤل الحصص التي قررها اتفاق ١٩٥٩، لكن لا يمكن للتباحث ان يثمر اذا لم تقدم دول اعالي النهر احصاءات موثوقة تدعم بها مطالبها. وتبيّن نظرة الى اوضاع الدول المعنية - اي اثيوبيا واريتريا ورواندا بوروندي واوغندا وزائير - انها لن تستطيع تلبية المطلب المصري في المدى المنظور.

اللاعب الرئيسي بين دول اعالي النهر هو اثيوبيا، وذلك لاسباب كثيرة، وهو ما يدركه المسؤولون الاثيوبيون بوضوح. واذا كانت غالبية دول اعالي النهر لا توصل انزعاجها من الوافع القائم الى درجة تحديه، فان اثيوبيا هي الوحيدة التي تفعل ذلك. ولا تعطى هده الدول اولوية حاسمة لحقوقها في مياه النيل، بل ان قضايا مثل شرعية انظمتها واستقرارها السياسي والاقتصادي هي اهم ما يشغلها. ولا ترى اكثر هذه الدول ان من الحكمة خوض معركة مع جارتها القوية مصر، ولا تستطيع ضمان تاييد دولي لموقفها بسبب اهمية مصر السياسة والاقتصادية على الصعيد العالمي، ونجاحها في توضيح موقفها المدافع عن الوضع القائم. واثيوبيا هي الدولة الوحيدة، على المدى المتوسط، الراغبة في بذل الجهود الديبلوماسية والسياسية اللازمة لتوضيح الموقف المغاير.

خطة اثيوبية

يقدم كبار مسؤولي الري الاثيوبيين تصورا لمواجهة مع مصر في نهاية القرن، ويقولون ان القاهرة كان بمقدورها تجنب ذلك لو ابدت نوعا من بعد النظر في السابق. ويعتبر هؤلاء ان مهمتهم تصور اسوأ الاحتمالات والتهيئة لها. وهم يرجحون في هذا السياق ان عملية السلام في الشرق الاوسط ستكلل بالنجاح، وان ذلك سيعنى خسارة مصر لدورها في العالم العربي كوسيط في عملية السلام مع اسرائيل، وتفقد بالتالي اهميتها بالنسبة للولايات المتحدة. ولا يشكون ان هذا سينعكس في تقلص المساعدات الخارجية اليها من اميركا والغرب عموما.

اضافة الى فقدان مصر لمركزها المتميز هناك ما يعتبره المسؤولون الاثيوبيون «حقيقة» فشل الطاقم السياسي في اخراج الاقتصاد من ربقة القطاع العام المتضخم وطبقة المستفيدين من المحاسيب. ويرجحون ان الاقتصاد سيبقى على وضعه الضعيف، مع بطالة واسعة في صفوف الشبيبة والفئات نصف المتعلمة، ما يوفر تربة خصبة للتطرف. من هنا يحتمل ان يلجأ النظام، في اوضاع التهميش الاقليمي المتوقع والخمول الاقتصادي المستمر، الى اتباع سياسة خارجية متشددة توفر له ما امكن من التاييد الشعبي. وليس هناك قضية تثير مشاعر المصريين اكثر من قضية النيل. وعندما حذر الرئيس الاثيوبي السابق منغستو هايلي مريام مصر في ١٩٧٦ من تحويل مياه النيل من مجراها الطبيعي الى سيناء حذر الرئيس الراحل انور السادات بالمقابل من ان مصر ستشن الحرب على كل من يحاول العبث بامدادات مصر المائية. ويخشى قادة اثيوبيا الحاليون من ان هذا، او ما هو اقسى منه، سيكون موقف مصر من الان فصاعدا فيما يخص النيل.

ويرى هؤلاء المسؤولون ان مصر فوتت فرصة للاتفاق مع اثيوبيا في المراحل الاولى من النظام الجديد هناك في ١٩٩١. اذ كانت القاهرة وقتها، بعد مشاركتها مع الجانب المنتصر في حرب الخليج واعفائها من نصف ديونها الخارجية، في وضع قوي، ازاء نظام جديد تنقصه الخبرة في اديس ابابا. والواقع ان مصر واثيوبيا وقعتا بالحروف الاولى في ١٩٩٣ على تفاهم على التعاون في حوض النيل. والمثير للاهتمام ان الاتفاق لم يذكر اتفاق ١٩٥٩، لكنه في الوقت نفسه لم يتحدث عن مبدأ الانصاف في تقاسم المياه. واقتصر التفاهم على تبادل المعلومات واجتماعات دورية للخبراء. وقال احد اعضاء الوفد الاثيوبي الى تلك المحادثات: «فكرنا وقتها ان مصر كانت ستقدم بعض التنازلات البسيطة. لكن كنا سذجا. ووجدنا انفسنا امام جدار من الصخر». ولو كان للاثيوبيين ذاكرة مؤسساتية لكانوا وضعوا في الاعتبار النتيجة السلبية التي توصلت اليها دول شرق افريقيا عندما تحادثت مع مصر في ١٩٦١.

العنصر الاخير في سيناريو الاحتمال الاسوأ يعتمد على قدرة اثيوبيا على انماء اقتصادها، لكي يصبح لديها مطلع القرن المقبل القدرة على تمويل مشاريع مائية على النيل الازرق من دون الحاجة الى قروض دولية. وتطمح اثيوبيا الى اقامة شبكة من المشاريع شبيهة لتلك التي تقيمها تركيا على الفرات. لكنها اذا تحركت في هذا الاتجاه قد تجد رفضا تاما له من مصر، وعلى اثيوبيا في تلك الحال ان تكون مستعدة لمواجهة معها.

اهمية تنمية الموارد المائية بالنسبة للقيادة الاثيوبية تتجاوز ولع دول العالم الثالث المعتاد بالمشاريع الكبيرة. ذلك ان البلاد تعرضت لجفاف هائل ١٩٧٢ ساهم في اسقاط نظام هيلا سيلاسي، كما سرّع جفاف ١٩٨٤ - ١٩٨٥ في نهاية النظام العسكري الذي قاده منغستو.



زيادة امنها المائي والغذائي عن طريق سياسات داخلية ضمن حدودها. وهي قد تكون اقل كلفة من مشاريع شق الاقنية وانشاء مخازن المياه في جنوب السودان، وفي اوغندا مستقبلا.

الاثيوبيون محقون عندما يقولون ان المبادرة لاجبار الاطراف على اعادة التفاوض على الوضع القائم الذي خلقه ١٩٥٩ يجب ان تاتي منهم ولهم موقف متين تشاركهم فيه كل دول اعالي الحوض، التي لا ترغب حتى الآن في طرحه بالقوة نفسها. وسيأتي يوم يخرج فيه السودان من عزلته الدولية ويعود لتنمية اراضيه الشاسعة على النيل، وربما لاسباب موضوعية قد يندفع الى الوقوف في صف اثيوبيا. ومن المهم ايضا ان ندرك ان من الصعب احياء مشاريع صرف المياه من المستنقعات في جنوب السودان من دون استشارة الشعوب هناك والحصول على موافقتها، وذلك مهما كانت نتيجة الحرب الدائرة هناك، اي سواء انتهت باستقلال الجنوب او في الاتحاد الكونفديرالي او قيام حكم علماني في الخرطوم او حتى هزيمة تامة للجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان.

المجتمع الدولي اعتاد على الوضع القائم في حوض النيل ليس لان الوضع منصف لكل الاطراف بل لان الاطراف المتضررة منه اكثر من غيرها لم تطرحه على التساؤل في شكل منظم. لكن اثيوبيا قد تغير هذا الوضع خلال السنوات المقبلة. وعندما تعمل ذلك على القوى والجهات المانحة الناشطة في المنطقة ان تحاول مساعدة الاطراف في البحث عن طرق لتحويل صيغة «حصيلة الصفر» السائدة منذ اتفاق ١٩٥٩ الى صيغة جديدة تكون مربحة لكل الاطراف.

---

* بروفسور، ومدير مركز الدراسات الدولية في جامعة برنستون الاميركية.

المصدر: الأهــــرام

التاريـخ: ٩ يوليو ١٩٩٦

اللجنة الفنية السورية ـ العراقية للمياه تبحث أزمة نهر الفرات مع تركيا

دمشق ـ عاطف صقر. تعقد اللجنة الفنية السورية ـ العراقية للمياه الاقليمية اجتماعا بعد غد فى بغداد، لبحث مشاكل المياه بين البلدين وبين تركيا. وهى المشاكل التى شهدت تصعيدا مع وضع تركيا حجر الأساس لبناء سد قراقميش على نهر الفرات الذى سيؤثر على حصتى سوريا والعراق من المياه. كما تناقش اللجنة تلويث تركيا لمياه الفرات والمشروعات التركية فى حوض النهر.

وعلم مراسل الأهرام أن تركيا لم توافق حتى الآن على عقد اجتماع ثلاثى لوزراء الخارجية فى كل من تركيا وسوريا والعراق لإقرار المبدأ النهائى للقسمة العادلة لمياه نهر الفرات وكانت سوريا قد إعترضت فى مذكرات وجهتها إلى جميع الشركات الاستشارية والتنفيذية والبنوك المشاركة فى عملية بناء سد قراقميش.



المصدر: الجمهورية السورية

التاريخ: ٤ يونيو ١٩٩٦

لجنة المياه السورية العراقية تواجه التعديات على دجلة والفرات

ا . ش . ا ـ اكدت مصادر مطلعة ان لجنة المياة السورية العراقية المشتركة ستعقد اجتماعا بعد غد الثلاثاء فى بغداد يستمر خمسة ايام لبحث سبل تنسيق المواقف بين البلدين ولوضع خطة موحدة للتحرك على مختلف الاصعدة لمواجهة التعديات على نهرى دجلة والفرات ورفض تركيا اقتسام المياه مع البلدين.

واضافت المصادر ان هذه اللجنة تضم خبراء من وزارتى الرى السورية والعراقية ستناقش ايضا موضوع التلوث الذى حدث فى رافدين اساسيين من روافد الفرات بالاضافة الى الخطوات اللازمة تجاه قيام تركيا ببناء سدود على نهر الفرات.

برأس الجانب السورى فى هذه الاجتماعات الدكتور منيب الرفاعى رئيس الدائرة القانونية بوزارة الخارجية السورية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٣ يوليو ١٩٩٦

اجتماع سوري - عراقي لبحث مشكلة مياه الفرات مع تركيا

دمشق - وكالات الانباء - توجه إلى بغداد أمس وفد فني سوري برئاسة منيب الرفاعي رئيس الدائرة القانونية بوزارة الخارجية السورية، وذلك عبر الطريق البري الذي يربط بين العاصمتين السورية والعراقية والذي كان قد اغلق منذ عام ١٩٨٠.

وذكرت مصادر دبلوماسية عليمة أن الوفد الفني السوري الذي يضم خبراء وفنيين من وزارة الري ومستشارين قانونيين سيجري سلسلة محادثات مع الجانب العراقي في اللجنة السورية - العراقية المشتركة تتركز حول موضوع اقتسام مياه الفرات مع تركيا، وذلك في محاولة للوصول إلى موقف موحد في اجتماعات اللجنة الثلاثية بين الدول الثلاث التي لايزال الجانب التركي يرفض المشاركة في اجتماعاتها رغم دعوة كل من سوريا والعراق للجانب التركي للمشاركة في هذه الاجتماعات.

وأشارت هذه المصادر إلى انه سيتم خلال اجتماعات اللجنة السورية - العراقية بحث السبل الكفيلة بالتوصل إلى اتفاقية دائمة لتقاسم المياه بين الدول الثلاث وفق النسب الجديدة، حيث تطالب سوريا والعراق بزيادة حصتهما التي كانت اتفاقية عام ١٩٥٨ قد حددتها بـ ٧٠٠ متر مكعب في الثانية لكل من البلدين إلا أن إقامة تركيا المزيد من السدود على نهر الفرات قد أدى إلى زيادة حدة التوتر بين الدول الثلاث وأثار قلق سوريا والعراق من أن يؤدي بناء هذه السدود إلى الإضرار بهما وتخفيض النسب المائية المقررة إلى جانب تعريض مياه النهر للتلوث نتيجة إقامة تركيا منشآت صناعية في محاذاة النهر.



تركيا تدافع عن اتفاقها العسكري مع اسرائيل

محادثات عراقية-سورية في بغداد عن المياه

■ بغداد، أنقرة - أ ف ب، رويتر - أجرى العراق وسورية محادثات في بغداد امس الاربعاء في شان اقتسام مياه نهر الفرات على رغم غياب تركيا دولة المنبع. واعتبرت أنقرة امس ان دوافع سياسية تقف وراء معارضي اتفاق التعاون العسكري الاسرائيلي - التركي الذي وقع اخيراً.

وفي بغداد، قال محمد منيب الرافعي وهو مسؤول رفيع المستوى في وزارة الخارجية السورية يزور العراق حالياً، ان تركيا ترفض حضور الاجتماعات الدورية للجنة منذ عام ١٩٩٤ على رغم دعوة سورية لها.

وتتهم بغداد ودمشق كلتاهما تركيا بتهديد جودة مياه نهر الفرات وتدفقه عن طريق بناء سدود لحجز المياه من اجل توفير مياه الري وتوليد الكهرباء.

وقال الرافعي ان أنقرة تجاهلت مراراً مطالب دمشق بحضور اجتماعات لجنة الخبراء الثلاثية من أجل التوصل الى اتفاق دائم للمشاركة في المياه.

واضاف ان اللجنة دخلت عامها الرابع عشر منذ تشكيلها ولم تتوصل الى الهدف منها بسبب العقبات التي يضعها الجانب التركي.

وقال ان سورية والعراق يجريان اجتماعات دورية من اجل تنسيق مواقفهما في شان قضية المياه مع تركيا في الاجتماعات الدولية واجتماعات جامعة الدول العربية.

واضاف انه ليس هناك خلاف مع العراق في شان هذه المسالة وان الجانبين يحرصان على إقامة علاقة ودية مع تركيا. ولا توجد علاقات ديبلوماسية بين العراق وسورية ولكن البلدين يعملان على تنسيق مواقفهما إزاء قضية المياه. وينبع نهرا دجلة والفرات من تركيا. ويمر الفرات بسورية قبل دخوله العراق اما دجلة فيمر عبر العراق وحده.

وتنامت احتجاجات سورية منذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي عندما اعلنت تركيا عن خطة لتمويل سد رابع على الفرات تبلغ نفقاته ١,٦٢ بليون دولار لتوليد الطاقة لامداد القطاع الجنوبي الشرقي من البلاد.

واتهم الرافعي انقرة بانتهاك القانون الدولي عن طريق بناء العديد من السدود على نهر الفرات من دون التشاور مع دمشق وبغداد.

وقال ان تركيا غير ملتزمة كذلك باتفاق وقعته مع سورية عام ١٩٨٧ يسمح بتدفق المياه من نهر الفرات بسرعة ٥٠٠ متر مكعب في الثانية.

واضاف ان الاتفاق كان موقتاً طلبته تركيا من أجل ملء خزان سد اتاتورك على ان يتم اعادة النظر فيه في ما بعد.

وقال ان معدل التدفق الراهن اقل من احتياجات سورية والعراق اللذين يعتمدان بدرجة كبيرة على الفرات في مياه الشرب والري وتوليد الكهرباء.

واضاف الرافعي ان بلاده ستواصل اثارة قضية المياه في الجامعة العربية والامم المتحدة واذا لم تحل فإنها ستحيلها الى محكمة العدل الدولية.

الاتفاق التركي - الاسرائيلي

من جهة اخرى، ذكرت صحيفة «توركيش ديلي نيوز» امس الاربعاء ان رئاسة اركان الجيوش التركية تعتبر ان اتفاق التعاون العسكري الذي ابرم اخيراً بين تركيا واسرائيل يعود بمنافع عدة على تركيا وان دوافع سياسية تقف وراء معارضيه.

ونقلت الصحيفة الناطقة بالانكليزية عن مسؤولين في رئاسة الاركان قولهم: «كنا نريد بهذا الاتفاق ان يعطي هذان البلدان الديموقراطيان في الشرق الاوسط المثال للدول الاخرى في المنطقة. لكن تم استغلال مضمون الاتفاق وتحويره».

واضافت الصحيفة نقلاً عن المصادر ذاتها ان «طيارينا سيزورون اسرائيل للحصول على خبرة هذا البلد في مجال الحرب الالكترونية. ستكون هذه الخطوة بمثابة نقل للتكنولوجيا. وفي المقابل سيتمكن الطيارون الاسرائيليون في المجال التركي من اجراء تدريبات فوق الارض تختلف تماماً عن التدريبات فوق البحر، التي اضطروا الى القيام بها حتى الآن نظراً الى طبيعة بلادهم الضيقة.

وكانت تركيا واسرائيل وقعتا في ٢٣ شباط (فبراير) الماضي اتفاق تعاون عسكري يسمح خصوصاً لكل من البلدين باستخدام المجال الجوي للبلد الآخر لاجراء تدريبات عسكرية.

وتاتي هذه التصريحات بعد أيام على تعيين زعيم حزب «الرفاه» الاسلامي نجم الدين اربكان رئيساً للوزراء في تركيا. وكان اربكان وجه وحزبه انتقادات شديدة اللهجة في شان الاتفاق التركي - الاسرائيلي.

سوريا تنفى وجود أى خلافات مع العراق حول مياه نهر الفرات

دمشق تتهم أنقرة بعرقلة جهود تسوية قضية المياه الاقليمية

بغداد ـ وكالات الانباء: اكد محمد منيب الرفاعى السفير بالخارجية السورية ورئيس لجنة خبراء المياه العراقية ـ السورية المشتركة عدم وجود أى خلاف بين دمشق وبغداد فيما يتعلق بموضوع مياه الفرات.

اعلن الرفاعى الذى يزور بغداد حاليا ضمن وفد من وزارة الرى السورية اتفاق البلدين على قسمة مياه نهر الفرات بنسبة ٥٨٪ للعراق و٤٢٪ لسوريا وذلك من كمية المياه الواردة من تركيا على الحدود السورية ـ التركية، وأشار إلى ان هذا الاتفاق مؤقت لحين التوصل إلى اتفاق نهائى مع تركيا. اوضح «الرفاعى» أن زيارة الوفد السورى تهدف إلى تنسيق المواقف السورية ـ العراقية حول تقسيم مياه نهرى دجلة والفرات بين البلدان الثلاثة ـ تركيا وسوريا والعراق ـ وطالب السلطات التركية بانهاء أعمال اللجنة الفنية طبقا للقانون الدولى فى اسرع وقت ممكن نظرا لحساسية القضية.

أضاف المسئول السورى ان الاتفاقات الفنية السورية ـ العراقية التى تجرى حاليا فى بغداد تأتى تنفيذا للاتفاق الموقع بين العراق وتركيا عام ١٩٨٠ والذى انضمت إليه سوريا عام ١٩٨٢ مشيرا إلى ان هدفها هو وضع الاسس الفنية والقانونية لتحديد المياه الدولية المشتركة وأعرب عن اسفه لعدم توصل هذه اللجنة حتى الآن إلى الاهداف المرجوة بسبب مماطلة تركيا التى تقوم ببناء مشروعات على مجرى نهر الفرات ووصف هذا الاجراء بأنه مخالف للقانون الدولى والاعراف والحقوق المكتسبة.

الأسد — صدام — ديميريل

سوريا تنفى وجود خلافات مع العراق في المحادثات المتعلقة بمياه الفرات

بغداد أ.ش.أ. أكد محمد منيب الرفاعي السفير بالخارجية السورية ورئيس لجنة خبراء المياه العراقية السورية المشتركة، عدم وجود أى خلاف بين دمشق وبغداد، فيما يتعلق بموضوع مياه الفرات

وقال الرفاعى الذى يزور بغداد حاليا، ضمن وفد من وزارة الرى السورية فى تصريحات لصحيفة «الجمهورية» العراقية أن البلدين متفقان على قسمة مياه نهر الفرات بنسبة ٥٨ بالمائة للعراق و ٤٢ بالمائة لسوريا. وذلك من كمية المياه الواردة من تركيا على الحدود السورية - التركية - غير أنه اشار إلى أن هذا الاتفاق مؤقت لحين التوصل إلى اتفاق نهائى مع تركيا

وأوضح أن زيارة الوفد السورى الحالية للعراق، برئاسة السيد ابراهيم مخول المدير العام بوزارة الرى السورية، تهدف إلى تنسيق المواقف السورية - العراقية حول تقسيم مياه نهرى دجلة والفرات بين البلدين الثلاثة تركيا وسوريا والعراق، مطالبا الجهات التركية المعنية بمراعاة هذا الموضوع الحساس والاسراع بانهاء أعمال اللجنة الفنية المسئولة عن قسمة المياه طبقا للقانون الدولي.

وقال المسئول السورى ان الاجتماعات الفنية السورية العراقية التى تجرى حاليا بالعراق، تأتى تنفيذا للاتفاق الموقع بين العراق وتركيا فى عام ١٩٨٠، والذى انضمت إليه سوريا عام ١٩٨٢، موضحا أن الهدف من هذه الاجتماعات هو وضع الأسس الفنية والقانونية، لتحديد المياه الدولية المشتركة دجلة والفرات.

واعرب المسئول السورى عن أسفه لعدم توصل هذه اللجنة حتى الآن إلى الأهداف المرجوة، بسبب مماطلة تركيا، التى تقوم ببناء مشاريع على مجرى نهر الفرات والرغبة فى انهائيها، قبل التوصل إلى اتفاق لتضع بذلك سوريا والعراق أمام الأمر الواقع. ووصف هذا الأمر بأنه مخالف للقانون الدولى والاعراف والحقوق المكتسبة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العربي

التاريخ: ٨ يوليو ١٩٩٦

مثلث تل أبيب - أنقرة - أديس أبابا

حصار العرب بـ «سلاح العطش»

سرقة المياه العربية وعنجهية اسرائيل.. وكيفية المواجهة.. تلك هي المحاور التي تصدرت اجتماعات الدورة الثالثة عشرة للجان التضامن العربية التي عقدت قبل اسبوع في العاصمة اللبنانية بيروت.

«العربي» حصلت على نص مناقشات لجان التضامن والاوراق البحثية المقدمة والتوصيات الختامية.. والآن الى التفاصيل..

في البداية تحدث الدكتور مراد غالب رئيس منظمة التضامن الأفريقية الآسيوية فقال: إن الانتخابات الاسرائيلية الأخيرة بينت بوضوح الانقسام العميق في المجتمع الاسرائيلي.

ورغم ذلك لايجب أن نخدع أنفسنا بأن هذا الانقسام يتناول المساس بأمن اسرائيل فكل الاحزاب تتفق عليه ولكن الخلاف حول كيفية تحقيقه ففريق يحلم بالامبراطورية الصهيونية المزعومة معتنقا أشد الأفكار أصولية وتطرفا وارهابا وفريق يرى تحقيق هذا الأمن في اطار من التقدم العلمي التكنولوجي والتطبيع والانفتاح مع العرب مع الاحتفاظ بالهيمنة النووية والعسكرية.. يدعم ذلك دور امريكي منحاز يلعب دور الضامن والممول لكل مشروعات إسرائيل العسكرية والاستيطانية والاقتصادية، وقال الدكتور هشام صادق أستاذ القانون الدولي وعميد حقوق الاسكندرية السابق وعضو المنظمة ان مجرد اجتماع القيادات العربية وتهميش الخلافات البينية وتجاوزها يعد نجاحا حقيقيا وان كان يحتاج الى كثير من التفصيل وتقريب وجهات النظر والعمل على سرعة اجراء المصالحات العربية واستعادة «مصر» لدورها القيادي والتاريخي في المنظمة العربية..

أما المحور الثاني للاجتماع فقد تناول قضية المياه في الشرق الأوسط من منظور الأمن القومي والذي قدم فيه الدكتور عبدالوهاب عامر رئيس قسم الري والهيدروليكا بهندسة القاهرة دراسة شاملة عن قضية المياه قال فيها أن معظم أراضي الوطن العربي تقع في المناطق الجافة أو شبه الجافة وتأثرت غالبيتها بعوامل التصحر وتدهور الغطاء النباتي وانجراف التربة السطحية وسرعة تجميع مياه الامطار بشكل سيول جارفة وشهدت هذه الاراضي العربية في السنوات الأخيرة تدهورا ملحوظا في مواردها المائية وذلك نتيجة العديد من العوامل المتداخلة بعضها اجتماعي واقتصادي والبعض الآخر بيئي وطبيعي لذلك فالمنطقة مقبلة على أزمة مائية كبيرة سوف تزداد حدة في المستقبل القريب مما ينبئ بحدوث صراعات بالغة التعقيد الا اذا تحركت الدول المعنية بصورة جماعية لمواجهة هذه الازمة قبل انفجارها.. وقد ظهرت بوادر في السنوات الاخيرة واحداث تشير الى ان المياه العذبة ستصبح مع بداية القرن الحادي والعشرين سلعة استراتيجية تتجاوز في أهميتها «النفط» ومن بين هذه الاحداث قيام تركيا بحجز مياه الفرات في بحيرة سد أتاتورك ووقف سريان مياه النهر نحو سوريا والعراق لمدة شهر كامل خلال يناير ١٩٩٠



د. هشام صادق

كما أن هناك اقوالا تشير الى ان بعض الخبراء الاسرائيليين يقومون باجراء دراسة في أثيوبيا للبحث عن امكانية اقامة مشروعات على روافد النيل الازرق كما اقترح حاييم بن شهار رئيس جامعة تل ابيب الاسبق ان تقدم مصر لاسرائيل حصة من مياه النيل هذه الاحداث الثلاثة مرتبطة ببعضها فيما يمكن تسميته صراع المياه في الشرق الاوسط وهو ليس بجديد على المنطقة حيث بدأ ذلك خلال العقود الثلاثة الماضية للحصول على مياه نهر الليطاني الى اهم المشاريع والاطماع الاسرائيلية لاستغلال المياه العربية وأولها مشروع تحويل نهر الاردن عام ١٩٥٣ حيث بدأ العمل بتحويل مياه النهر عند نقطة جسر بنات يعقوب شمال بحيرة طبرية ثم تحويلها الى نقطة تقع ضمن الاراضي المحتلة عام ١٩٥٦م وفي عام ١٩٦٤م تم الاعلان عن تحويل مياه الاردن الى نقطة النقب.. والثاني تركيب مضخات على نهار الليطاني على مسافة، الف متر جنوب الخردلي ثم وصل المضخات بأنابيب ضخمة في مطلع الخمسينيات بعدها السيطرة على المياه

تقرير: رضا شعبان

العربية السورية في الجولان المحتل وعلى جزء من نهر اليرموك . وأيضا في عام ١٩٧١ قامت شركة مكورث الاسرائيلية بفتح آبار كثيرة في الجولان لتامين استهلاك المياه للمستوطنات القامة في هذا القطاع وأقامت محطة ضخ للري كما قامت اسرائيل باستخدام نهر اللدان الغربي لارواء شمال غور الحولة والعديد من الامثلة الاخرى التي توضح اتجاه الكيان الصهيوني الى السطو على المياه العربية. وفي نهاية ورقته أكد الدكتور عبدالوهاب عامر على حتمية تنمية الموارد المائية في الوطن العربي والتخلص من الاسباب التي تؤدي الى اهدار المياه وضرورة الحد من ظاهرة الازدياد السكاني ورفع كفاءة استثمارات المياه وترشيد استخدامها والحفاظ عليها من التلوث والعمل على تنمية الموارد المائية المتاحة بمزيد من المشروعات المائية المشتركة بين الاقطار العربية واستكشاف موارد مائية جديدة سطحية وجوفية وقال ان تنمية الموارد المائية لا تشكل فقط مطلبا بل ضرورة حتمية ومصيرا تتوقف عليه اوضاع التنمية الشاملة بكافة أوجهها..واوضح رفيق درويش رئيس لجنة التضامن السورية ان عملية ايجاد حل لمشكلة المياه في الوطن العربي تبرز اهميته القصوى اذا اطلعنا على الإحصائية التي تقول ان نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه في عام ٢٠٠٠ اقل من نصيب الفرد في شتى مناطق العالم



ويزداد القلق عندما نعلم ان ١٦١ مليار متر مكعب من المياه العذبة التي يعتمد عليها الوطن العربي تأتيه من انهار دولية تقع منابعها خارج الوطن العربي الأمر الذى يمكن أن يهدد هذه المصادر في حالات التوتر السياسي والدول المجاورة اضافة الى تلك المخاطر فان هناك توقعات تشير الى احتمال ان يواجه معظم العرب الذين ستنخفض حصته الفردية من المياه اقل من ٦٠٠ متر مكعب من المياه سنويا عام ٢٠٢٥م وهذا مايعد مؤشرا خطيرا للغاية وفق تقرير اعدته منظمة الاغذية والزراعة بالامم المتحدة والبنك الدولي والمنظمات العربية. وجامعة الدول العربية وذلك بتكليف لجنة القانون الدولي بالأمم المتحدة باعداد قوانين ومعاهدات متعددة الاطراف تعالج جوانب تنظيمات استخدام المياه في المنطقة وحذرت هذه المنظمات من حدوث صراع قريب على المياه في الشرق الاوسط والتي من المتوقع ان تواجه ازمة في المياه تفوق كل الازمات خطورة واضاف ان هذا كله يلقى عبئا على الدول العربية للاعداد لمواجهة هذه الازمات.وركز الباحث الدكتور فخرى لبيب عضو لجنة التضامن العربية على مصالح بلدان حوض النيل ووصفها بانها تكاملية وليست متعارضة وهو مايجب الاقرار به ولاسبيل أمام دول الحوض سوى التعاون والتكامل والتفاوض السلمي ولن يتأتى ذلك الا بالتخطيط العلمي المشترك والتعاون الوثيق بين دول المنبع والمصب.

مياه الفرات والموقف التركى

فى خطوة تعد دليلا جديدا وجادا على تغليب المصالح الحيوية مهما كانت
درجة الخلافات السياسية زار وفد من وزارة الرى السورية بغداد للتباحث مع
نظرائهم العراقيين حول تقاسم مياه الفرات في ظل الغياب التقليدى لممثلى
الجانب التركي. والواقع أن هذه الخطوة تمضى فى طريق تعزيز الموقف
العربى ازاء الموقف التركى المتعنت. ففى السابق أقدم البلدان العربيان على
توقيع اتفاق لتقاسم مياه الفرات الواصلة اليهما بنسبة ٥٢٪ للعراق و ٤٨٪
لسوريا وهدما بذلك حجة تركية أساسية مفادها أن البلدين لم يتفقا أساسا
على كيفية توزيع مياه الفرات بينهما مهما كان حجم هذه الكمية. بينما الخلاف
يتركز فى الواقع الآن حول عدم موافقة تركيا على تحديد كمية المياه التى تخص
البلدين فى مياه النهر. وتستخدم تركيا فى ذلك حججا شتى. فقد حاولت فى
الواقع تحويل نزاعها مع سوريا عبر تأليب الرأى العام الدولى بعد اتهاماتها
المتكررة لسوريا بأنها تدعم عمليات حزب العمال الكردستانى فى داخل
الاراضى التركية. ويبعد هذا بالموضوع فى حقيقة عن طبيعة النزاع اذ مازالت
تركيا تصر على أن مياه دجلة والفرات مياه تركية خالصة وأن النهرين ليسا
نهرين دوليين، وانما مجرد نهرين عابرين للحدود، ولذا فإن من حق انقرة
المضى قدما فى تنفيذ خططها التى تشمل بناء ١٧ سدا على مياه النهرين،
وهو ما سيؤثر بالضرورة على كمية ونوعية المياه التى تذهب لكل من سوريا
والعراق ويتنافى هذا الطرح مع كافة الاعراف والقوانين الدولية حتى فى
حالتها البدائية الراهنة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ١١ يوليو ١٩٩٦

القاهرة تدعو دول حوض النيل الى البحث في وضع مياه النهر

☐ القاهرة - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» ان اتصالات تجرى بين القاهرة وعواصم الدول الاعضاء في منظمة دول حوض نهر النيل «الاندوجو» لعقد اجتماع على مستوى وزراء الري والموارد المائية، تحضيراً لاجتماع آخر على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة للبحث في مشاريع التعاون بين هذه الدول في مجال الحفاظ على مياه النيل وزيادة الموارد المائية لمصلحة شعوب دول حوض النهر.

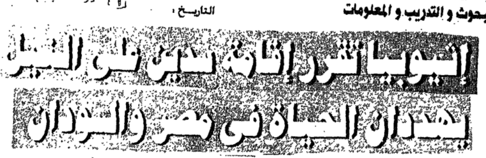
وتضم «اندوجو» التي تأسست عام ١٩٨٣، ثماني دول هي مصر والسودان واوغندا وتنزانيا وزائير وبوروندي ورواندا وكينيا، اضافة الى اثيوبيا، كعضو مراقب.

ويأتي اقتراح عقد الاجتماعات في اعقاب إعلان اثيوبيا مشروع انشاء سدين على نهري النيل الازرق (وهو مصدر ٨٦ في المئة من حصة مصر من مياه النيل البالغة ٥٥ بليون متر مكعب سنوياً) وعطبرة، الأمر الذي اثار مخاوف مصرية من إحداث المشروع ارتباكاً في حصتها من المياه.

ونقل وزير الخارجية المصري عمرو موسى امس رسالة الى الرئيس حسني مبارك من رئيس الوزراء الاثيوبي ملس زيناوي رداً على الرسالة التي تسلمها من موسى خلال لقائهما الاحد الماضي على هامش اجتماعات القمة الافريقية في ياوندي. وتتعلق الرسالتان بالعلاقات الثنائية. وذكرت مصادر ديبلوماسية مصرية لـ«الحياة» ان مسألة إعلان اثيوبيا مشروع إنشاء سدين على نهري النيل الازرق وعطبرة وهما من روافد نهر النيل، ستأخذ طريقها الى التفاهم بين البلدين في إطار الحرص على دعم العلاقات الثنائية، وتجنب إثارة المشكلات. واعتبر أن اثيوبيا كدولة جوار للمنطقة العربية حريصة على العلاقات مع الدول العربية ومصر.

كما اعتبر أن التفاهم المصري - الاثيوبي يؤكد فشل الجهات التي تراهن على تفجير مشكلات في المنطقة بسبب المياه.

وكانت مصر طلبت من اثيوبيا ايضاحات عن المشروع. وأكدت الاخيرة أن أية مشاريع ستنفذها لن تؤثر على حصة اي من دول المصب (السودان ومصر).



تسعى إثيوبيا خلال الأيام الحالية إلى قتل الحياة فى كل من مصر والسودان حيث تخطط لإقامة سدين على نهرى النيل الأزرق وعطبرة.. وجرت خلال الأيام الماضية سلسلة من الاتصالات بين المهندس عبد الهادى راضى –وزير الرى– ونظيره السودانى يعقوب أبو شورة وذلك للتنسيق على عمل حملة موحدة لدفع إثيوبيا إلى التراجع عن جريمتها.. كما تتضمن اتصالات الوزيرين الوقوف على مدى تأثير القرار الإثيوبى فى حصة مصر والسودان من مياه النيل.

وقالت جريدة «الشرق الأوسط» فى تقرير لها إن القاهرة طلبت ايضاحات من الحكومة الإثيوبية استناداً إلى معاهدة ١٩٠٢ التى تلزم إثيوبيا التشاور مع دول حوض النيل عند إقامة اية سدود على النيل.

ومن جانب آخر، فإن وزير الرى الإثيوبى اعلن أن حكومته ظلت لمدة ٥ سنوات فى انتظار موافقة البنك الدولى والشركة الإيطالية لتنفيذ المشروع وهى غير مستعدة أو ملزمة بموافقة الدول الأخرى، كما أنها حرة فى كيفية استغلال المياه العابرة لأراضيها وأنها استطاعات إقناع البنك الدولى والشركات الأخرى للبدء فوراً فى الأعمال اللازمة، وكشف المسئول الإثيوبى أن السدود ستوفر طاقة كهربائية قدرها ١٢٠ ميجاوات وتخلف وراءها مياها تقدر بـ١٩ مليار متر مكعب.

ويذكر أن البرلمان الإثيوبى أجاز أخيراً مشروع قانون يقضى بالموافقة على اتفاقية موقعة مع البنك الدولى وأخرى مع شركة إيطالية–أمريكية لإنشاء السد الأول على النيل الأزرق والسد الثانى على نهر دايوس.

ويفسر مراقبون بأن القرار الإثيوبى الأخير بإنشاء سدين على روافد النيل الأزرق هو بمنزلة امتداد لمواقفها السابقة حيث رفضت أديس أبابا الاعتراف باتفاقية مياه النيل بين السودان ومصر فى نوفمبر ١٩٥٩، وقال الإمبراطور هيلاسلاسى أنذاك إن الذين وقعوا اتفاقية مياه النيل المشتركة تجاهلوا أن مياه النيل تأتيهم من الهضبة الإثيوبية وإن لإثيوبيا مشروعاتها الخاصة باستغلال مياه النيل، وفى عهد الجنرال منجستو هايلى ميريام فى الثمانينيات استعان بخبراء من إسرائيل للمعاونة على وضع دراسات فنية خاصة بإقامة سدود وتوفير الطاقة الكهربائية وقد أبدى الخبراء الإسرائيليون اهتماما بالغا فى إعداد هذه الدراسات والمعلومات الخاصة بمقادير المياه فى حوض النيل ومقادير الانسياب والتبخر، وأيضا متوسط الأمطار فى موسم الخريف ومقادير المياه فى المواسم الأخرى.

كما أن إثيوبيا جددت إعلانها فى اجتماعات دول حوض النيل بأنها لاتعتبر نفسها طرفا فى اتفاقية مياه النيل التى وقعت بين السودان ومصر، وتحفظاتها تجاه إنشاء السد العالى وأن

• وان البلدين لم يأخذا فى الاعتبار المشروعات الإثيوبية والخاصة بالاستفادة من مياه النيل. وفى مطلع التسعينيات تم الاتفاق بين السودان وإثيوبيا على تكوين لجنة فنية مشتركة وبحث المشروعات المائية والتعاون الثنائى الخاص بمكافحة الغطاء النباتى فى حوض النيل الأزرق ولتبادل المعلومات والرصد فى بعض المحطات على مجرى النيل لمتابعة منسوبه على مدار العام، وانعقدت اللجنة الفنية السودانية الإثيوبية فى أبريل ١٩٩٥ فى الخرطوم وتناولت مشكلة الغطاء النباتى والبحوث المائية وتبادل المعلومات بشأن منسوب النيل خلال الفصول، وفى تلك الفترة لم تخف إثيوبيا اهتمامها بالمشروعات السودانية والخاصة بتعلية خزان الروصيرص الذى يسهم فى توفير الرى لمساحات زراعية تبلغ مليونا ونصف المليون فدان وأيضا يؤمن الطاقة الكهربائية فى فترة الصيف حيث تكون كميات الطمى أقل مما هى عليه الآن. وحددت اللجنة الفنية السودانية–الإثيوبية المشتركة انعقادها فى أكتوبر ١٩٩٠ فى اديس أبابا ولكن تداعيات محاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك فى صيف ١٩٩٥ أدت إلى توتر العلاقات بين البلدين وبالتالى توقف الاجتماعات المشتركة.

ومن جانب آخر، اعتبر المراقبون أن الخطوة الإثيوبية الأخيرة والخاصة بإقامة سدين على روافد نهر النيل (نهر عطبرة ونهر دايوس) الذى يغذى النيل، هو بمنزلة تصعيد لموقفها إزاء اتفاقية مياه النيل وعدم الاعتراف بها.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: العربي

التاريخ: ١٥ يوليو ١٩٩٦

تقرير أمريكي عن

أزمة المياه في المنطقة

انتظروا حربا بعد ٤ سنوات!

بوضوح يؤكد تقرير لمشروع بحثي أمريكي اعده مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن ان حرب المياه بين العرب ودول الجوار لإسرائيل وتركيا واثيوبيا قادمة لامحالة في غضون سنوات قليلة.

التقرير الذي شاركت فيه دوائرحكومية امريكية وأخرى من المنطقة والصادر مؤخراً عن مؤسسة للدراسات والبحوث الإنمائية يرصد الصورة العامة للمنطقة في احتياجاتها المائية مع حول عام ٢٠٠٠، من ظروف قاسية حيث ستتجاوز حاجة إسرائيل من المياه المتاح لديها بمقدار ٣٠٪، بينما سيعاني الأردن من عجز يصل إلى ٢٠٪، ويتوقع التقرير أن الأردن وإسرائيل سيصلان إلى نقطة حرجة في استغلالهما للمياه بعد الوصول إلى أقصى حد في تطوير كل مصادر المياه القابلة للتجديد.

ويؤكد التقرير أن حدة الصراع سوف تكون اكثر لهيبا مع استمرار سوريا في تنفيذ برامج تطوير أعالي اليرموك، حيث يؤدي تنفيذها إلى زيادة مستويات الملوحة في مياه الحوض الأدنى لنهري اليرموك والأردن وانخفاض منسوب المياه في البحر الميت، ونقص مياه الري التي يحتاجها مشروع تطوير الغور الشرقي في الأردن، بالاضافة إلى الحد من الاستفادة في ري وادي الأردن، كما تؤثر هذه البرامج على كميات المياه التي تحصل عليها إسرائيل من الحوض الأدنى للنهر، ووفقا لهذه الصورة فإن تصاعد التوتر والنزاع العسكري بين أطراف دول نهر الأردن أمر وارد مع نهايات هذا القرن.

وعن الضفة الغربية وغزة، يكشف التقرير عن ان الامكانيات المائية [illegible] يتم استغلالها بأقصى حدود [illegible] إلى ان الحكومة الإسرائيلية تخطط مع نهاية القرن إلى تخصيص ١٣٧ مليون متر مكعب سنويا للسكان العرب فيها والمتوقع أن يصل عددهم إلى مليون نسمة، وذلك في مقابل ١٠٠ مليون متر مكعب لليهود (١٠٠ ألف نسمة)، أما الوضع في غزة فيوصف بانه قنبلة موقوتة في طريقها إلى الانفجار، والسبب الافراط في ضخ مياه الخزان الجوفي الكبير الذي يوفر كل الاحتياجات المائية للمنطقة والذي أدى إلى تلوث جزئي له نتيجة تسرب مياه البحر إليه.

ويكشف التقريرعن أن المشاريع الانمائية التركية الطموح، خاصة مشروع جنوب شرق الاناضول ويشمل ١٣ مشروعاً للري والكهرباء سوف تؤدي إلى تقليص إيراد سوريا والعراق من مياه الفرات والمتوقع عند اكتماله.

نقص إيراد العراق السنوي من ٣٠ مليار متر مكعب إلى ١١ مليار متر، هذا في الوقت الذي يبلغ فيه الحد الأدنى من الاحتياجات العراقية عن مياه الفرات ١٣ مليار متر مكعب

وعن دول حوض النيل يرى التقرير أن أثيوبيا ستظل هي المجهول الأكيد في حوض النيل وستقوم بدور أكثر هيمنة في المستقبل نظراً لانها المنبع الأكيد الذي يتحكم في ٨٢٪ من مياه النيل، كما أن مركزها المتميز ومشروعات التطوير التي تنوي تنفيذها مثل برامج الري في حوض النيل الأزرق وحوض نهر البارو سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة بالنسبة لمصر والسودان، ويشير التقرير إلى ان اى اقتطاع من المياه في أعالي النيل يؤدي إلى تقليص المتاح من المياه لمواجهة الطلب الداخلي المتزايد في مصر والاضرار بعملية توليد الكهرباء من السد العالي، ويرصد التقرير ان مصر ادركت منذ فترة طويلة أهمية متابعة برامج التطوير في دول أعالي النيل لكنها لم تمارس أي تأثير تقريباً على التخطيط الفعلي لهذه البرامج وتنفيذها، ويشير إلى أن البيانات التي يمكن التعويل عليها حول استغلال مصر للمياه بيانات متناثرة، هذا بخلاف صعوبة تقدير التدفقات الموسمية للنيل، ورغم قيام الحكومة بعمل دراسة شاملة حول الموارد المائية في مصر بدعم من البنك الدولي، إلا أن هناك قيوداً على إظهار الاحصاءات المتعلقة بالطلب المتوقع والعرض المتاح مستقبلاً بالنسبة للمياه.



المياه فى فرنسا

● باريس - أعرب ٤ أشخاص من بين كل ١٠ فرنسيين عن اعتقادهم بأن مياه الشرب عن طريق الصنابير تضر بالصحة وهو مايفسر الاقبال الكبير على المياه المعبأة فى الزجاجات. وقد تعالت التحذيرات فى كثير من المناطق الفرنسية من جراء زيادة نسبة «النترات» فى المياه عن المعدل المصرح به ووجود مبيدات بكميات كبيرة بالاضافة الى التلوث الميكروبى فى المياه مما يؤدى الى الاصابة بالاسهال والإلتهاب المعوى.



أزمة المياه

«أزمة المياه فى المنطقة العربية» .. هذا اسم الكتاب.. اشترك فى تأليفه د.سامر مخيمر وخالد حجازى، وصدر الكتاب عن «عالم المعرفة» وهى سلسلة كتب ثقافيةيصدرها «المجلس الوطنى للثقافة والآداب فى الكويت».

يناقش الكتاب مشكلة من أخطر مشكلات الحاضر والمستقبل ،وهى مشكلة المياه فى المنطقة العربية.

ان أغلب مناطق العالم العربى تعانى من ندرة المياه، ومع نمو السكان فى الوطن العربى تتفاقم مشكلة الندرة نتيجة لتزايد الطلب على المياه، وتمتد المشكلة الى نوعية المياه التى تتدنى وتتحول الى مياه غير صالحة للاستخدام لأسباب متعددة، وتسرى هذه المشكلة على كل مصادر المياه فى المنطقة العربية، فالانهار العربية الكبرى مثل النيل والفرات تنبع من دول غير عربيةوتجرى وتصب فى بلدان عربية ، مما جعل لدول المنبع ميزة جيوبولوتيكية استراتيجية فى مواجهة البلدان العربية.

ويتعامل الكتاب مع المشكلة المائية بابعادها المتعددة من منظور متعدد. أيضا يبدأ من الحقائق التاريخية والجغرافية، فضلا عن الاعتبارات النابعة من القانون الدولى وينتهى الى استشراف المستقبل المائي ويضع الكتاب مجموعة من الاعتبارات تحت الضوء.

الاعتبار الأول هو التناقض القائم بين الحدود السياسية للدول واتجاهات تدفق الموارد المائية .. وان الدراسات المستقبلية تقدر نسبة التحكم الحالية لبلدان غير عربية فى شرايين المياه العربية، وتشير الى أن الافراط فى ضخ المياه فى نقطة معينة يؤثر سلبيا فى كم ونوع المياه فى الحوض كله.. الاعتبار الثانى: هو النظام الدولى واقطابه الفاعلة التى كان لها دور مهم فى المجال المائي، وذلك فى اطار من مصالحها .

- الاعتبار الثالث : ينبع من وجود أسرائيل فى قلب المنطقة العربية، ويتضمن المشروع الصهيونى استمرار حبس مائى يرتبط بالطموح التوسعى الاستيطانى من جهة، والرغبة فى الهيمنة من جهة أخرى .

الاعتبار الرابع: افتراض يتمثل فى امكان تدمير المشروعات المائية فى أوقات الحروب.

الاعتبار الخامس: ينبع من حاجةالمشروعات المائية الى استثمارات ضخمة وامكانيات تكنولوجية عالية.

من هنا تبرز أهمية الدعوة لتأسيس هيئة اقليمية لدول حوض النيل «للحديث بقية»

أحمد بهجت



السفير التركى لـ «العربى»
القواعد والمياه لإسرائيل و«التعاون» للعرب !

كتب هشام فؤاد:

قال السفير التركى بالقاهرة إن علاقتنا مع البلدان العربية والإسلامية ستتجه نحو التعمق فى المرحلة المقبلة ولكنها لن تشهد تحولا جذريا فى نفس الوقت فإن الاتفاق العسكرى بين انقرة وتل ابيب سوف يستمر لأنه فى مصلحة الطرفين!

وأضاف السفير ياشار ياكيش فى حوار خاص مع «العربى» تنشره العدد القادم إن مشاعر العداء ضد قوات التحالف الدولى فى جنوب شرق تركيا تتزايد فى الشارع التركى.. الأمر الذى دفع نجم الدين أربكان رئيس الوزراء إلى جعل جلسة تصويت البرلمان على تمديد بقاء هذه القوات سرية خلافا لما ادعته المندوبة الأمريكية فى الأمم المتحدة بان انقرة موافقة على التمديد.. وزعم السفير التركى وجود مصانع كيماوية سرية فى مدينة حلب على بعد ٤٠ كم من الحدود التركية. مشيرا إلى إن شركات تركية خاصة فى طريقها إلى بيع المياه لإسرائيل.



أزمة المياه

يحدثنا كتاب «أزمة المياه فى المنطقة العربية» للدكتور سامى مخيمر وخالد حجازى أن التقرير النهائى للدراسات المستقبلية قد خلص إلى النتيجة التالية: إن مقابلة النمو السكانى فى الغذاء، والاستخدام العائلى للمياه، واحتياجات النمو الصناعى تواجه ازمات حقيقية على مستوى أقاليم الوطن العربى.. وغاية الخلاصة هى تنبيه صناع القرار فى الوطن العربى لهذا التحدى المستقبلى بغية التخطيط لمواجهته.. وقد اشارت دراسة امريكية إلى أن استمرار انماط الاستهلاك الحالية مع نقص كمية المياه وتغير نوعيتها نحو الأسوأ يقود إلى احتدام المنافسة حول المياه ومن ثم يؤدى إلى الصراع.

والمشاهد الاحتمالية لمستقبل المياه تتشكل من ثلاثة مشروعات:
١ - المشروع العربى ٢ - المشروع التركى ٣ - المشروع الإسرائيلى، وتتوقف درجة الهيمنة لأى من هذه المشروعات على نوع ودرجة التفاعل فى إطار الجدلية العربية - الشرق أوسطية.

كلما زاد ثقل النظام العربى فى مواجهة النظام الشرق أوسطى زادت هيمنة المشروع العربى، بينما فى حالة زيادة ثقل النظام الشرق أوسطى فى مواجهة النظام العربى فإن المشروعين التركى والإسرائيلى تزداد درجة هيمنتهما.

المشروع التركى يشمل مشروعا نفذ فعلا هو مشروع جنوب شرق الاناضول، والثانى انابيب السلام التركية التى تصل إلى إسرائيل.

المشروع الإسرائيلى تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية، ويطرح النيل أو اليرموك أو الليطانى أو يطرحها جميعا كمصدر رئيسى خارجى.. نقل مياه النيل إلى شمال النقب - مشروع اردنى إسرائيلى لاستغلال مياه نهر اليرموك.. نقل مياه الليطانى إلى إسرائيل واستغلاله كهربائيا.

أما عن احتمالات الحرب فإن الجبهات المحتملة تتوقف على من يبدأ الحرب إذا كانت إسرائيل فالجبهة المنتظرة هى حوض الاردن وروافده مما يعنى مواجهة مباشرة بين الاطراف العربية بالحوض وإسرائيل، وإذا كانت تركيا فالجبهة المحتملة هى جبهة سورية عراقية فى مواجهة تركيا.. أما إذا كانت اثيوبيا فالجبهة هى جبهة مصرية سودانية فى مواجهة اثيوبيا.

يضع الكتاب كثيراً من حقائق المياه واحتمالات الصراع تحت الضوء، ويقدم جهداً دراسيا له قيمته.

أحمد بهجت



السياسة تحركها والتمويل يؤجلها والأمن الاقليمي يحاصرها

أثيوبيا تشعل حرب مياه في حوض النيل

القاهرة – حسين شعلان
ومحمد علام

أعلنت اثيوبيا عن عزمها بناء سدين على النيل الأزرق ونهر أتبرة وهما من أهم روافد النيل، في وقت لا تزال تتفاعل مشكلة مياه الفرات التي أثارتها تركيا مع سورية والعراق، وأعاد ذلك قضية المياه لتحتل مكانا في صدارة الاهتمامات العربية. غير ان تزامن المشكلتين يكتسب هذه المرة، بعدا اضافيا مهما من زاوية حضور اسرائيل سواء عبر اتفاقها العسكري مع تركيا أو عبر مشاركة خبرائها في خطط أثيوبيا.

والأرجح ان اعلان اثيوبيا عن عزمها بناء سدين على مجرى نهري النيل الأزرق واتبرة، لن يبلغ مرحلة الانفجار في المدى القريب على الأقل. صحيح ان الاعلان فاجأ القاهرة عبر وكالات الأنباء قبل أسبوعين من دون مفاتحة ثنائية كانت مفترضة، الا أن الباب المفتوح لتنامي العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر واثيوبيا يشكل عنصرا كابحا لتفجر المشكلة. وصحيح ايضا ان البنك الدولي أعلن موافقته على تمويل السدين اللذين ستنفذهما شركة ايطالية، كما ان وزير المال الاثيوبي اعلن قبل أيام ان بلاده غير ملزمة بالحصول على موافقة دول حوض مصب النيل، الا ان الحفاظ على الاستقرار والأمن الاقليمي يشكل عنصراً يدفع الى التأجيل والبحث عن حلول اخرى.

ديبلوماسية المياه

للنيل في مصر اهمية استثنائية، شدّ عليها وجود كل منابعه خارج حدودها. لهذا حفر النيل بصمة لا تمحى في السياسة الخارجية المصرية في كل العهود. ولعب دوراً مركزياً في صياغة ما يمكن تسميته «ديبلوماسية المياه»، وما تفرضه من ضرورات المرونة والمهادنة – بكيفية ما – في القرار المصري وتعاملاته مع الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية في منطقة حوض النيل وتخومها أيا كانت الاتجاهات السياسية لدولها. وكل خروج على هذه الصياغة، استثناء يؤكد القاعدة واذا كان النيل مصدراً للنعم على مصر، فهو أيضا مصدر القلق والحرج والخطر معا. وذلك ان كل تحرك في الجنوب قد يغير من طبيعة مجرى النهر أو حركة وحجم تدفق المياه فيه، يسبب حالة عصبية في الشمال بمصر. لأنه يذكرها بنقطة الضعف في جغرافيتها السياسية، ويهدد حاجتها المتصاعدة للمياه لتلبية مشاريع التنمية ولمواجهة حاجتها الغذائية امام النمو السكاني.

والواقع ان الاعلان عن خطط اقامة سدود على النيل في اثيوبيا دائماً وثيق الصلة بتطورات سياسية مصرية غالبا أو سودانية احيانا، لا يرتاح اليها حلفاء اثيوبيا الغربيون – خصوصاً واشنطن. حدث ذلك العام ١٩٥٩ رداً على اتجاه مصر لبناء السد العالي بتمويل سوفياتي بعد العدوان الثلاثي اثر تاميمها شركة قناة السويس. وقد اعدت بيوت الخبرة الأميركية والألمانية (الغربية) خطة أعلنت عنها آنذاك حكومة الامبراطور هيلا سلاسي العام ١٩٦٤ باسم «مشاريع بحيرة تانا ومنطقة بيليز العليا» واقترحت الخطة التي طورت مراراً بعد ذلك بناء نحو ٣٤ سداً يقع بعضها على حوض انهار النيل الأزرق وأتبرة والسوباط لتحويل ٤٠٠ الف هكتار الى أراض مروية رياً دائماً ولتوليد الطاقة الكهربائية.

وتكرر الاعلان عن عزم اثيوبيا بناء خزانين للمياه على النيل الأزرق مقروناً بموافقة البنك الدولي على التمويل، العام ١٩٨١ في اثر اعلان الرئيس المصري الراحل انور السادات عن احتمال مد اسرائيل بجزء من مياه النيل. وتجدد

ذلك في نهاية ١٩٨٩ مع عودة العلاقات المصرية - العربية ثم بروز تحالف مصري - عراقي - أردني - يمني، ومع وقوع انقلاب الفريق عمر البشير في السودان الذي بدا وكأنه مرتبط بمصر. وأخيرا تجدد الأمر في النصف الثاني من حزيران (يونيو) الماضي مع انعقاد القمة العربية في القاهرة، ومع بدء اتصالات مصرية - سودانية لتنقية العلاقات الثنائية والتي بلغت ذروة تأزمها بمحاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس أبابا وسط شكوك قوية في تواطؤ حكومي سوداني مع المتهمين بالمحاولة.

في كل هذه المرات، انطلاقا من حرص السياسة المصرية على دعم العلاقة مع النظام الحاكم في اثيوبيا، ايا كانت توجهاته، وانتهاجها ديبلوماسية لا تهتم بالاعلام بقدر اهتمامها بقنوات الاتصال المباشرة مع اديس ابابا من جهة والبنك الدولي من جهة أخرى ودوائر التأثير الدولي والافريقي، امكن تجميد المشاريع الاثيوبية عند اثارتها في كل مرة.

وليس سرا أن تجدد الاعلان هذه المرة قبل اسبوعين، في وقت لا تزال تتفاعل مشكلة مياه الفرات التي أثارتها تركيا مع سورية والعراق، اعاد قضية المياه لتحتل مكانا في صدارة الاهتمامات العربية بل ان تزامن المشكلتين يكتسب هذه المرة، بعدا اضافيا مهما من زاوية حضور اسرائيل سواء من خلال اتفاقها العسكري مع تركيا او من خلال مشاركة خبرائها في خطط اثيوبيا.

وعلى الأثر بدأت ديبلوماسية المياه المصرية التحرك على ثلاث جبهات: جبهة العلاقات مع اديس ابابا، وجبهة العلاقات مع البنك الدولي في واشنطن، وجبهة عواصم دول حوض النيل، خصوصاً الخرطوم للتشاور بحكم الاتفاقات الثنائية والجماعية التي تحدد حصة كل دولة من مياه النهر. وهكذا كفت جهات الاهتمام السياسية المصرية الأخرى عن الحديث، وكمنت في حالة من الترقب والحذر والانتظار.

وبرغم إثارة إعلان اثيوبيا عن إنشاء السدين مخاوف من تأثير المشروع على حصة مصر من مياه النهر (٥٥ مليون متر مكعب سنويا ٨٥ في المئة منها من مياه النيل الازرق)، إلا أن الهدوء والتريث والحرص على عدم إثارة المشاكل يميز التحرك المصري. فقد طلبت القاهرة من أديس أبابا إيضاحات حول المشروع إلا أن اثيوبيا لم تطلع مصر بعد على كل التفاصيل. واكتفت بالتأكيد على أن المشروع لن يؤثر على حصة مصر من مياه النهر.

ورغم الايضاحات، أكد مصدر مصري في وزارة الخارجية لـ «الوسط» أن القاهرة ستظل تتابع التطورات لاتخاذ الموقف المناسب، وستتعاطى مع الايضاحات الاثيوبية بكل حسن نية. لكنه لفت في الوقت نفسه إلى «أن ما أعلنته اثيوبيا يعد مخالفة صريحة لاتفاقية ١٩٠٢ التي تعهدت فيها دولتا المنبع (اثيوبيا) والمصب (مصر) عدم تنفيذ اي مشاريع إلا بعد التشاور مع البلدين حول كل الجوانب الفنية المتعلقة بهذه المشاريع، كما يعد مخالفة لاتفاقية ١٩٢٥ بين بريطانيا ممثلة لمصر وايطاليا ممثلة لأثيوبيا، والتي تعهدت الأخيرة فيها عدم القيام باي عمل من شانه تعديل حجم المياه في نهر النيل».

وقال المسؤول المصري لـ «الوسط»، إن ما قاله وزير المال الاثيوبي خلال إحدى جلسات البرلمان عن ان بلاده غير ملزمة الحصول على موافقة دول حوض النهر والمصب بدعوى أن المعاهدات السالفة وضعت زمن الاستعمار باطل قانونا بسبب مخالفته ميثاق منظمة الوحدة الافريقية الذي اكد احترام المعاهدات التي ابرمت قبل الاستقلال، وتعارضه مع معاهدة فيينا لعام ١٩٧٨ في شأن التوارث الدولي للمعاهدات، ما اكسب اتفاقيتي ١٩٠٢ و١٩٢٥ الثقة والاستمرارية».

وتابع أن الموقف المصري يتأسس على ان المشروع مخالف لأحاكم معاهدة هلسنكي لعام ١٩٦٩ التي تنص على عدالة توزيع المياه بين الدول المشتركة في انهار دولية وعلى التعاون والتشاور في شان اي مشاريع على هذه الانهار، وامتناع أي من الدول المنتفعة من إنشاء اي خزانات او سدود من شانها الاضرار بحصص الدول الأخرى.



وزاد «المشروع الاثيوبي يخالف ايضا الاتفاقية الوحيدة التي وقعت عليها اثيوبيا وتتعلق بالمياه مع كل من مصر والسودان وباقي دول حوض النهر ودول القارة. وهي اتفاقية الجزائر لعام ١٩٦٨ والمعروفة باسم «الاتفاقية الافريقية للمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية». واوضح ان هذا المشروع يخالف المادة (١٤) من هذه الاتفاقية التي تنص على التشاور بين الدول المشتركة في أحواض الانهار، والمادة (١٦) التي تدعو هذه الدول الى التشاور في أي مشاريع. وقال: إن مصر لديها نقطة مراقبة ومراجعة لحصتها من مياه النهار في اوغندا وتراقب كل نقطة ماء من حصتها في مياه النهر.

وحول الدفع الاثيوبي بأن مصر انشأت السد العالي من دون تشاور مع اثيوبيا، قال المسؤول المصري «السد العالي تم باتفاق بين مصر والسودان استناداً الى اتفاقية مياه النيل لسنة ١٩٥٩ المبرمة بين الدولتين، ولا دخل لاثيوبيا به، لأن السد شيّد على أحد أفرع النيل بعد تجاوز المياه حدود اثيوبيا». واضاف: «أن كل جوانب الموقف المصري ابلغت لحكومة اثيوبيا والبنك الدولي الذي قرر تمويل المشروع».

ويمكن ارجاع الحذر المصري في التعاطي مع ايضاحات اثيوبيا الى سوابق الاخيرة منذ استقلالها ورفضها الدخول في اتفاقات مع اي من دولتي المصب (مصر والسودان) او الإعلان الرسمي منذ ذلك الوقت وحتى الآن عن إلتزام المعاهدات السابقة للاستقلال او الانضمام الى منظمة اندوجو (تجمع دول حوض نهر النيل) التي أسست العام ١٩٨٣. والحصول فقط على وضع المراقبة بسبب عدم الارتباط بأي اتفاقات ملزمة.

ولفت المسؤول المصري الى ان بلاده تقدمت العام ١٩٩٠ إلى كل من اثيوبيا والسودان بمشروع انشاء خزان في بداية بحيرة تانا لاستغلال تجمعات الامطار المهدرة وتخزينها قبل أن تصل إلى البحيرة. وتقسيم مياه الخزان المقترح بين الدول الثلاث. وحمل المواقف السياسية وقتها مسؤولية عدم الاهتمام بالمشروع. ودعا حكومتي اثيوبيا والسودان مجددا الى بحث المشروع وإنشاء مؤسسة مشتركة تدرس حوض النهر لتنمية موارد المياه لصالح جميع الأطراف ومن دون الاضرار بأي منها.

وعلى رغم عدم حصول مصر على الايضاحات الكافية، إلا ان خبراء مصريين اعدوا تقريرا للقيادة السياسية حول المشاريع الاثيوبية ذكر ان اثيوبيا تسعى من خلال انشاء السدين، كنواة لمشاريع انشاء خزانات اخرى مستقبلا، الى توليد الكهرباء بقدرة ٣٠ مليون كيلو واط/ ساعة (٤ اضعاف قدرة السد العالي) وزيادة الاراضي القابلة للزراعة بحوالي مليون فدان منها ١٢٧ الف فدان صنفت باعتبارها الدرجة الأولى و٣٢٠ الف فدان في الدرجة ثانية، وتخزين ستة بلايين متر مكعب من المياه حول بحيرة تانا ورواق ننشا والرهد والدندر وبليس ودابوس ويدسا.

ويقدر الخبراء ايراد اتيوبيا من المياه بعد انشاء السدين بنحو نصف بليون متر مكعب من المياه من النيل الازرق ومئة الف متر مكعب مياه من نهر أتبرة وستؤدي هذه الاستقطاعات - إن حدثت - الى ارتباك في كمية المياه الواصلة الى السودان ومصر.

وجدير بالذكر أن «الوسط» اتصلت بسفير اتيوبيا في القاهرة لاستطلاع وجهة نظر بلاده. غير أنه اعتذر عن الادلاء بأي حديث أو تصريحات أو الاجابة على أية اسئلة، قائلا إنه يفضل معالجة مثل هذه المسائل بعيدا عن الاعلام.

جبهة البنك الدولي

على صعيد البنك الدولي، جرت اتصالات ابلغت خلالها مصر البنك باتفاقية ١٩٠٢ وزودته نسخة منها لتجنب التورط مستقبلا في اي مشاريع قد تنشأ عنها خلافات يصبح معها البنك بحكم تمويله طرفاً فيها.

اشار المسؤول المصري الى ان هناك سوابق تراجع فيها البنك عن التمويل منها توقفه اخيرا عن اقراض أنقرة لتنفيذ مشاريع مائية في شرق تركيا، بعدما ثبت للبنك ان ما ستقوم تركيا بتنفيذه على نهر الفرات يتعارض مع انظمة وقوانين دولية خاصة بالمياه الجارية اقرت في هلسنكي.

وتعد رسالة الاحتجاج المصرية الى البنك الدولي الحادث الثالث من نوعه خلال الـ ١٥ سنة الاخيرة. ففي ١٩٨١ تقدمت حكومة الرئيس السادات بمذكرة احتجاج الى البنك الدولي على قراره تمويل مشروع انشاء خزانين على النيل الازرق. ثم تقدمت حكومة الدكتور عاطف صدقي العام ١٩٨٩ بمذكرة احتجاج شديدة اللهجة الى البنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية بسبب موافقتهما على تمويل مشروع اثيوبي لانشاء خزان على النيل الازرق بحجة توفير ٧٨ مليون متر مكعب من المياه سنويا (تمثل ١,٥ في المئة من مجمل مياه فيضان النيل الازرق) لتاثير المشروع على حصة مصر ولمخالفته اتفاقية ١٩٠٢. وادى الاحتجاج المصري في الحالتين الى التراجع عن التمويل.

وتحفظ المسؤول المصري عن دعوة البنك الى عقد مؤتمر دولي عن المياه في الشرق الاوسط وشمال افريقيا. وقال ان موضوع المياه تبحثه عادة لجنة المياه المنبثقة عن المفاوضات متعددة الاطراف. وشدد على «أنه حتى في ظل هذا الوضع فنهر النيل خارج أي مؤتمرات او مفاوضات دولية او ذات طابع دولي لأن هناك اتفاقات ثنائية وجماعية اكتسبت الصفة الدولية تنظم حقوق دول حوض النهر».

وقال مسؤول في البنك الدولي لـ «الوسط» إن موافقة البنك المبدئية على تمويل مشروع انشاء سدين في اثيوبيا تأتي ضمن دعوة البنك دول مصاب ومنابع الانهار الى تبني استراتيجيات لاستخدام الموارد المائية بشكل افضل، والعمل المشترك في حل المشاكل المرتبطة بالمياه، والى عقد مؤتمر دولي حول المياه يعقد مطلع عام ١٩٩٧، ودعوة الدول المانحة الى تقديم المساعدات المباشرة. وتقديم البنك الدولي التمويل اللازم ولانشاء مشاريع تحل المشاكل الناجمة عن التنازع على المياه.

واشار المسؤول الى ان دعوة البنك الى عقد المؤتمر كانت بندا في المحادثات التي اجراها رئيس البنك جيمس وولفنسون خلال زيارته عددا من دول المنطقة، منها مصر، في اذار (مارس) الماضي. لكن المسؤول اشار الى ان الدعوة واجهت اعتراضات وتحفظات عربية ومصرية استنادا الى ان موضوع المياه مطروح ضمن المفاوضات متعددة الاطراف في لجنة المياه المنبثقة عن مؤتمر موسكو في ايار (مايو) ١٩٩٢.

ولم يخف المسؤول الدولي ان دعوة البنك تعد احياءً لدعوة الرئيس التركي الراحل تورغوت اوزال العام ١٩٩١ لعقد مؤتمر قمة حول المياه في الشرق الاوسط – مع بعض التطوير – وهي الدعوة التي لم تحقق لرفض غالبية الدول العربية مشاركة اسرائيل في مثل هذه القمة قبل تحقيق السلام العادل والشامل. واوضح ان البنك لا يتدخل في الخلافات السياسية بين الدول المشتركة في انهار دولية. ويتجنب الدخول في الصراعات حول اقتسام المياه، بل تقتصر دراسته لأي مشروع يتلقاه في شأن المياه على النواحي الفنية وبالتعاون مع الخبراء المحليين.

وحول احتمالات ان يسحب البنك موافقته على تمويل مشروع انشاء السدين في اثيوبيا على غرار ما حدث مع تركيا، ذكر المسؤول ان البنك سيدرس اي مقترحات او دراسات فنية تتعلق بالمشروع نفسه تَردُ إليه مؤكدا ان البنك الدولي «حريص على عدم التدخل باي شكل من الاشكال في الصراعات او الخلافات حول اقتسام موارد المياه».

من ناحية اخرى اكد تقرير بعثة تقصي حقائق اوفدها برنامج الامم المتحدة للتنمية الى دول حوض النيل، اطلعت «الوسط» على نسخة منه، أن هناك فائضاً من مياه النهر غير مستغل بسبب ضعف الامكانات الفنية، وعدم توافر السيولة النقدية لدى حكومات معظم هذه الدول – ومنها اثيوبيا – لتنفيذ مشاريع تستغل هذا الفائض.

كما اكد التقرير وجود «محاولات لاقامة مشاريع محددة تحقق عائدا ضعيفا ولأجل غير طويل». لكنه نبه الى ان أي مشاريع للاستخدام الامثل للمياه تتحقق من خلال «تعاون جماعي بين دول حوض النيل»، مشيرا الى ان برنامج الامم المتحدة على استعداد لدراسة أي مشاريع تقترحها دول حوض نهر النيل وتمويلها ودعوة الدول المتقدمة الى المساهمة في تنفيذها.

جبهة التشاور العربي

بحكم اتفاقات ١٩٢٩ و١٩٣٢ بين مصر والسودان وبريطانيا، ومعاهدة ١٩٥٩ بين مصر والسودان في شأن اقتسام مياه النيل، جرت اتصالات بين الجهات المعنية في البلدين للتنسيق في التعاطي في شأن المشروع الاثيوبي في اطار الشراكة في حوض نهر النيل، ولمطالبة حكومة اثيوبيا باحترام الاتفاقات المبرمة. وتعد وزارتا الخارجية والموارد المائية والري في مصر والسودان لاجتماعات مشتركة قريباً.

وعلى صعيد الجامعة العربية يتضمن جدول اعمال مجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية الذي سيعقد في ١٦ ايلول (سبتمبر) المقبل بندا حول المياه ضمن تقرير مقدم من لجنة الموارد المائية التي شكلها مجلس الجامعة عام ١٩٩٢، يوصي بانشاء لجنة عربية على مستوى وزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالموارد المائية في الدول الاعضاء لوضع استراتيجية مياه عربية وانشاء مركز عربي للدراسات المائية.

وعلمت «الوسط» ان الامين العام للجامعة الدكتور عصمت عبدالمجيد سيدعو مجددا الى عقد قمة عربية استثنائية تعقد خصيصا لبحث موضوع المياه والتهديدات التي تتعرض لها بعض البلدان العربية في هذا الشأن.



وفي الوقت الذي لم يرد فيه ذكر اسرائيل في مواقف رد الفعل المصرية او السودانية تجاه المشاريع الاثيوبية، الا ان تقريرا للادارة العسكرية في الجامعة العربية اشار الى «المخاطر التي قد تتعرض لها مصر والسودان من جراء قيام اثيوبيا بتنفيذ مشاريع على مجرى النهر». وقال ان مصدرها «محاولات اسرائيلية لاختراق امن البلدين طبقا لاستراتيجيتها الافريقية سعيا وراء اجبار مصر على قبول مشروعها بتزويد اسرائيل بقناة من مياه النيل».

واتهم التقرير اسرائيل بـ «التخطيط لمساعدة اثيوبيا على بناء سدود على النيل الازرق لانقاص ايراد مصر والسودان، ودعم حركة التمرد في جنوب السودان لبث الاضطرابات في حوض نهر النيل، مما عطل استكمال مشروع قناة جونقلي» ■

حرب المياه قادمة.. لامحالة!!

يحدثنا كتاب «أزمة المياه فى المنطقة العربية» للدكتور سامى مخيمر وخالد حجازى: عن أن التقرير النهائى للدراسات المستقبلية قد خلص إلى النتيجة التالية: إن مقابلة النمو السكانى فى الغذاء والاستخدام العائلى للمياه، واحتياجات النمو الصناعى تواجه أزمات حقيقة على مستوى أقاليم الوطن العربى.. وغاية الخلاصة هى تنبيه صناع القرار فى الوطن العربى لهذا التحدى المستقبلى بغية التخطيط لمواجهته.. وقد أشارت دراسة امريكية إلى أن استمرار أنماط الاستهلاك الحالية مع نقص كمية المياه وتغير نوعيتها نحو الاسوأ يقود إلى احتدام المنافسة حول المياه ومن ثم يؤدى إلى الصراع.

والمشاهد الاحتمالية لمستقبل المياه تتشكل من ثلاثة مشروعات:

١- المشروع العربى

٢- المشروع التركى

٣- المشروع الإسرائيلى

وتتوقف درجة الهيمنة لأى من هذه المشروعات على نوع التفاعل ودرجته فى إطار الجدلية العربية-الشرق أوسطية.

كلما زاد النظام العربى فى مواجهة النظام الشرق أوسطى زادت هيمنة المشروع العربى، بينما فى حالة زيادة ثقل النظام الشرق أوسطى فى مواجهة النظام العربى فإن المشروعين التركى والإسرائيلى تزداد درجة هيمنتهما.

المشروع التركي يشمل مشروعا نفذ فعلا هو مشروع جنوب شرق الاناضول، والآخر أنابيب السلام التركية التى تصل إلى إسرائيل.

المشروع الإسرائيلى تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية، ويطرح النيل أو اليرموك أو الليطانى أو يطرحها جميعاً كمصدر رئيسى خارجى.. نقل مياه النيل إلى شمال النقب.. مشروع أردني-إسرائيلى لاستغلال مياه نهر اليرموك.. نقل مياه الليطاني إلى إسرائيل واستغلاله كهربائيا.

أما عن احتمالات الحرب فإن الجبهات المحتملة تتوقف على من يدير الحرب إذا كانت إسرائيل فالجبهة المنتظرة هى حوض الاردن وروافده مما يعنى مواجهة مباشرة بين الأطراف العربية بالحوض وإسرائيل، وإذا كانت تركيا فالجبهة المحتملة هى جبهة سورية عراقية فى مواجهة تركيا.. أما إذا كانت إثيوبيا فالجبهة هى جبهة مصرية سودانية فى مواجهة إثيوبيا.

يضع الكتاب كثيراً من حقائق المياه واحتمالات الصراع تحت الضوء، ويقدم جهداً دراسيا له قيمته.

أحمد بهجت

الأهرام

١٨ من يوليو ١٩٩٦



المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢٥ يوليو ١٩٩٦

باختصار



قطرة المياه

هل سيأتى اليوم الذى ستعتمد فيه مصر هبة النيل على مياه البحر المتوسط «المالحة»؟

وهل سترصد الحكومة المصرية من الآن ميزانيات سنوية لمواجهة هذا الأمر الحتمى؟

وهل ستباع المياه المحلاة بواسطة المحطات التى ستقام لهذا الغرض بالأسعار التجارية أم بأسعار مدعومة؟

الواقع هو أن مصر مقبلة على أزمة فى المياه خاصة أن عدد السكان فى ازدياد مطرد مع استمرار الاستهلاك غير الرشيد، والذى نراه يوميا، خاصة فى محطات غسيل السيارات وأيضا فى رش الشوارع والحدائق بالمياه بأسلوب بدائى.

ولقد كانت مصر فى عام 1955 من الدول التى تتمتع بوفرة مائية كبيرة، حيث بلغت حصة الفرد من المياه 2560 مترا مكعبا سنويا بينما الحد الأدنى العالمى للاستقرار المائى هو 1000 متر مكعب.

وتناقص هذا الرقم فى عام 1990 ليصل إلى 1123 مترا مكعبا وتحولت مصر بذلك لدولة ذات ضغوط مائية.

ومع زيادة السكان بدأت هذه الحصه فى التناقص حيث ستواجه مصر مع مطلع القرن المقبل نقصا فى المياه وستنخفض حصة الفرد إلى 681 مترا مكعبا للفرد ومعنى هذا أن مصر ستصنف ضمن الدول ذات الندرة المائية فى الوقت نفسه فإن العراق والسودان سيكون لديهما فوائض تصل إلى ضعف الحد الأدنى العالمى للاستقرار المائى.

ومع أن احتياجات مصر من المياه العذبة تقدر بحوالى 57كم مكعب فى السنة إلا أنها تحصل من ماء النيل على 55.5كم مكعب، ومن مصادرها الداخلية على 2.6كم مكعب سنويا وإجمالى هذه الأرقام يصل إلى 58.1كم مكعب فى الوقت الحالى..

وبالطبع فإن هذه الأرقام سترتفع مع زيادة عدد السكان الأمر الذى سيجعلها ستحتاج إلى المزيد من المياه لسد احتياجات الاستهلاك الزراعى والصناعى والمنزلى وعلى ذلك فإن توافر المصادر الجديدة سيكون صعبا، الأمر الذى يتطلب ضرورة أن تكون هناك خطة واضحة لاستهلاك المياه التى ستصبح القطرة منها عزيزة فى الغد القريب.

على عمر

تحذير من البنك الدولى :

أزمة المياه بالشرق الاوسط تعوق التنمية

اكد تقرير اصدره البنك الدولى حول ازمة المياه فى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا ان المنطقة ستشهد أزمة متفاقمة فى المياه تؤثر سلبيا على معدلات النمو الاقتصادى . وان المنطقة تعتبر اكثر مناطق العالم جفافا حيث تحتوى على أقل من ١٪ من المياه العذبة المتجددة سنويا بينما يقطنها ٥٪ من سكان العالم

وذكر التقرير أنه من المتوقع أن يتضاعف عدد سكان المنطقة خلال ٣٠ سنة ويتصاعد الطلب على المياه للاستخدامات المنزلية والصناعية. وان حوالى ٤٥ مليون نسمة يمثلون ١٦٪ من السكان يفتقرون الى امدادات المياه المأمونة. ولايحصل إكثر من ٨٠ مليون نسمة على خدمات الصرف الصحى

وقال التقرير الذى نشر تحت عنوان ازمة المياه فى منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا - من الشحة الى الامن - ان نصيب الفرد من المياه العذبة سنويا انخفض من ٣٣٠٠ متر مكعب عام ١٩٦٠ ليصل الى ١٢٥٠ مترا مكعبا حاليا. ومن المتوقع ان ينخفض بنسبة ٥٠٪ بحلول عام ٢٠٢٥ ليصل الى ٦٥٠ مترا مكعبا

وحذر التقرير من ان بعض بلدان المنطقة تستغل المياه الجوفية استغلالا مفرضا مما يلحق الضرر باحتياطات المياه الجوفية عن طريق تسرب مياه البحر المالحة او الملوثات اليها. كما حذر التقرير من تدهور نوعية المياه بسبب التلوث الناتج عن استخدام الاسمدة ومبيدات الآفات وتصريف مياه الصرف الصناعى فى الانهار والبحيرات مما يسبب اضرارا صحية وخيمة للاطفال الذين يمثلون الضحايا الرئيسيين للامراض التى تحملها المياه.

واعلن التقرير ان الزراعة تستخدم ٨٧٪ من حجم المياه وان عمليات الرى بالغمر تؤدى الى اهدار كميات كبيرة من المياه. كما ان سوء شبكات المياه فى المدن تتسبب فى ضياع ٥٠٪ من الامدادات المتاحة بسبب سوء الصيانة وعدم ملاءمة التقنيات المستخدمة. وضعف القدرات الفنية الادارية.

وطالب التقرير بضرورة معاملة المياه باعتبارها سلعة اقتصادية وزيادة كفاءة استخدام المياه وتخفيض التلوث وتحديد اسعار المياه بحيث تغطى تكاليف التشغيل والصيانة.. والادارة المتكاملة للموارد المائية وقيام شركات خاصة لتوفير مياه الشرب وصيانة الشبكات

كما طالب التقرير بضرورة تنفيذ حملات توعية جماهيرية لتغيير سلوك المواطنين فى هذه الدول نحو استخدام المياه.. ومشاركة المجتمعات المحلية فى اتخاذ القرارات المتعلقة بقطاع المياه من خلال المجالس الاستشارية الوطنية التى تجمع بين ممثلى الحكومة ومستخدمى المياه وحشد جهود القطاع الخاص والحكومى لتحسين كفاءة استخدام المياه بطريقة افضل وايجاد مصادر بديلة للمياه مثل تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف لاستخدامها مرة اخرى

واكد التقرير انه لابد من وضع خطة عمل لقطاع المياه بكل دولة لتحقيق اكبر نسبة من الاكتفاء الذاتى من المياه خلال ١٠ سنوات ويمكن ان تهدف هذه الخطة الى تخفيض استخدام مياه الرى بحوالى ١٠٪ وفى نفس الوقت زيادة القيمة المضافة الزراعية وتخفيض الفاقد من المياه على صعيد المنطقة بحوالى ٤٠٪ وزيادة المياه المتاحة للاستخدامين المنزلى والصناعى بنسبة ٥٠٪ عما هو متاح . وتسهيل حصول ٩٠٪ من السكان على مياه الشرب و٨٠٪ منهم على مرافق الصرف الصحى المأمون وهذه الخطة تعتمد على مشاركة مستخدمى المياه والحكومات والجهات المانحة مشاركة كاملة. واذا تحققت هذه الخطة ستكون المنطقة قد قطعت شوطا طويلا لتفادى وقوع ازمة المياه وتحقيق الامن المائى.

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٦

حروب الجفاف، هدنات المياه

سليم بركات

■ المساحات المعشبة في حدائق البيوت، والمنتزهات، يقضمها - بتمهل - نوع من الفطر يجفف عروق العشب. الاسترالي منه - كما يسمونه - هو الأكثر تضرراً. عرق واحد منه يتشعب ألفاً، زاحفاً بتكاثره الهندسي على أقواس المكان، لذلك هو أثير لدى مزيّني الحدائق بفسحات خضراء كثيفة، قوية الورق، منسوجة كـزرابيـات. ومكمن الرغبـة في هذا الصنف الاسترالي الكريم ثقة يسبغها على أيدي زارعيه، محترفين وهواة، سواء أخلط مع تراب تغطى به الفسحات المرام إبرام عقدها مع الجمال المزين، أم نُثرَ باهمال فوق الأرض المتصلة بمدد من مغذيات صناعية أو عضوية: تنبت البذرة الواحدة ثلاث ورقات أولاً، نافرة رشيقة، ثم تتقوس وتعرض، ثم يصير لكل ورقة سويق يثخن بدوره، ويثقل فيلامس الأرض. إذ ذاك تنبثق من جسم السويق شعيرات نهمة تغور في الأرض، فيما يتنامى ورق جديد يكرر دورة التوليد المتتالية بين سويق، وجذور، وورق، ويداهم النبت العشب، الاسترالي هذا، كل نبت آخر يغرّقه في كثافته. وإذا لم يلجم زحفه المثابر بحواجز معترضة من اللدائن تغرز غرزاً عميقاً في حدوده، فانما يصير الى ما حوله من شجر، وزهر، وورد، يقتنص من مواضع جذورها غذاءه فيهزل الشجر، والنبت، بعافيته هو. غير أنه أول ضحايا الفطر يضرب جذوره فتستحيل الحدائق المزهوة ببطشه الى مرابع جرباء، يتداعى لحمها رقعة رقعة، وتتهرأ زينتها.

درجات الحرارة، في تموز، جاورت الثالثة بعد الأربعين، في فضاء مشهود له بجفافه، منذ كُتب لرقعة العاصمة القبرصية ثبات على خط قاري. لكن اختلاط الأفلاك، وتداخل موجباتها، على نسق «دمج الأنواع الأدبية» في صحائفنا، أدرجا هذه العاصمة القارية، فجاءة، في مسالك حواضر البحار، باسراف يليق بتحذير المحذرين من تهلهل الغلاف الأرضي، وتآكله بجذام خمائر ساكنيها الآدميين، فإذا نيقوسيا بيدر للرطوبة، تفيق شمسها المشهود لها، من قبل، بحظوظ الصحـراء الطاهرة اللفح، في وهن، تطقطق مفاصل لهبها الأرمل من تسلل الأبخرة المائية الى شهواته، شمس تتجرجر ناعسة في الغشاء الصباحي، الذي يطرد عنها - ربما - بعوض النهاية وبراغيثها.

كنا نسمع بالرطوبة الجارفة في صحارى القيظ، يجتمع بهما على المرء ماء مغلي، لا تغلب في خلائطه النار الماء ليحترق المرء فينجو من الحياة، ولا يغلب الماء النار ليغرق المرء فينجو من الحياة، بل هو في برزخ بحد منه الى الحريق وحد الى الغرق وما سمعنا به يتعين محسوساً في مطاوي جلودنا ومنبسطها، ويتغلغل بخفة شعاع الليزر الى سطور الادمغة يبدل مواقعها، وسياقاتها، فلا يؤخذ المرء، بعد ذلك، بجريرة سلوك فانه لا يؤخذ المختبل. ولا يؤاخذ المرء نفسه على شيء لانعدام ملكة التحكيم.

الطبيعة تؤول الى خواص ما ثم درجت عليها. وبهذه الخصيصة المستحدثة في الطبيعة يؤول الآدمي الى ما لم يكن فيه، باستحداث «ملكات» آلية هي امتداده العضوي في الهيئة، أي حجمه، وحيزه. وما هو العشب الاسترالي، المتآكل الرقعة، تأويل للحالين الطبيعة، والآدمي: تآكله بالرغم من الماء السخي، وانحلال زينته التي أريد لها تسويد نزعة الهندسة اللونية، كبرهان على ممكنات الترويض لدى الكائن الناطق بين أشقائه الاعجميين.

نظام السقاية المسائي، المتواتر في علوم البستانيين الغلاة، ينقلب الى نظام جفاف بسببه الماء نفسه. ففي العادة ان يسقى العشب، بتشعيب النوافير المطاطية الرقيقة الثقوب، مساء، في أصياف الرقعة القارية، حتى يحفظ الليل البلل للتراب ينعش به الجذور ويرويها، في تأن لا يستطيع النهار توفيره في لجاجة الشمس، التي تجفف الرطب، وتبد البلل. لكن غوم الرطوبة، في «هذه السنة البحرية على الأرض القارية»، وانزياحها عن الشواطئ الى الدواخل، كأنما تتبادل الجهات ثيابها، قوّض أسس السقاية المسائية، فبات الماء، الذي يبلل ويرطب، مصدر فطر يغلف الجذور فلا تتنفس أو تمتص غذاء، فتهلك عطشاً واختناقاً. هذا ما أعلنه خبير مدني ضد علوم البستانيين.

الرطوبة تضاعفت حتى زادت عن حد كونها رطوبة. ولما كان التبخر على أقل قواه ليلاً، فقد ختم البلل على الجذور بعفنه يتراكم حتى تصير الخمائر، في العتم، أحياء وخلائق وحيدة الخلية، بسيطة الخواص، رخوية مائية، يتحصل

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ٢٩ يوليو ١٩٩٦



لها فيض من خيال النار هو اجتماع الحرارة واليبوسة في الجرم الواحد. والصور التي تولدت عن هذا الخيال الناري تراءت ظاهرة في صفحة العشب على أشكال: مستطيلات، مثلثات، مربعات، دوائر، أنصاف دوائر، خيوط، نقاط، لا تلبث أن تتصل وتتداخل فينقلب الحوض العشبي، أو القاطع، أو الفناء، الى مخطوط ذهبي مدوّن بحبر الجفاف الآسر.

*

الجنديان المتقابلان في مرصديهما لم يعودا يصرخان قبرصي يوناني، وقبرصي تركي، حجز بينهما الغشاء الرطب، المسدل من جهة «حبل الاصابع الخمس» تستطيع، إذا حدّقت بتمعن، أن ترى الغشاء يتحرك فيصير ستارة متماوجة. غمامات ساخنة تصعد من الأرض الخلاء، ومن العمارات، ومن البيوت القرميد السطوح، الى أعلى. انها لهاث الأعمال في انقلابها من قارية الى بحرية.

محنة العشب الاسترالي المعرّش - الذي لن يتاح له عبور أنفاس الكُنفر عليه، في ارض هذه الجزيرة المنفصلة عن قارات الشمال - تتسع، وتتباضع، وتحبل، وتلد. الحمضيات، برتقالاً، ومندرين، وليموناً، وأفندياً، وتانجرين، وكريب فروت، تتخاطب عبر ورق معتوه، ينبثق متلاصق الأخاديد بصمغ أبيض، متعرّج، كأنما مشت به دويبة على غير هدى.

وباء رطب، صاعق، مترعرع على كبد الصيف. وباء الصيف في انحلاله عبر الموشور الكوني، عائداً حزماً شعاعات عليها لعاب البحر. ربما، لهذا تحديداً، نستطيع ان نعاين، في شبكة الأخاديد البيضاء على سطوح الأوراق المرتعدة، ما يشبه سلطعونات، وأخطبوطات، وسبيدجاً، وحباراً، وقريدساً، وزعانف قرش وورنك.

نفس بحري يرطب عظام هذه العاصمة. نفخ بحري يسري في عروق الأوراق، التي لم يسر فيها، من قبل، غير نفخ التعاقب الصارم لليل بارد ونهار قائظ، وصيف ملتهب وشتاء جاف مرعد، ودونهما خريف وربيع مهشمان، منتهبان بالتساوي بين الفصلين المشعوذين ورياحهما المحرّضة بعزيفها على القتل.

نَفَس بحريٌ رطب يبشّر بالجفاف.

(تنبيه - فائدة ناقصة):

الواقع، في الزعم العلماني التركي، يجري في رتوب صيرورته، ونعمتها، بعيداً بأشبار عن «دنس» العرق، والمذهبية، واللون. لهذا ينبغي على الكردي قبول «تناغمه»، وانسجامه في النسيج الطوراني الأعم، لأن القانون «ينصفه»، بالضرورة، في وجوده المشمول بعدل مطلق، ما دامت الفروق بينه وبين الآخر هي «أهواء» ينفيها ثبوت الواقع على عمد معدنها الانسان مطلقاً.

والواقع، في زعم الاريكانيين الأتراك الأكيد، هو انشاء المرتبة الوجودية على نية الغيب. والفروقات لا تعلن، ولا تجوز، إلا بمقدار هدى العقل في الدين، أو ضلاله عنه. والانسان - كل انسان - متحقق في بسطة القانون الواحد، الالهي، غير المعترف بمجاوزات يبتدعها العرق، واللون، والمذهبية. والكردي، هنا، «خصيصة» في السياق الأشمل لوعد الغيب بالفردوس، يتساوى هو، والآخر، في الحظوة المطلقة بمقدار يقينه أنه «يتحقق» سماوياً بطاعة الله في سريرته وعلنه، وطاعة أوليائه. أما تحققه الأرضي فأمر عارض.

الكردي، إذاً، قاسم مشترك بين العلمانيين، والاريكانيين، على ترفع العدالة عن النظر الى «أهواء» القائلين بالفروق.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــــرام

التاريخ: ٦ / يوليو ١٩٩٦

وزير الأشغال فى ندوة بدمشق:

ضرورة الحرص على موارد المياه فى الوطن العربى لندرتها

نصيب الفرد فى مصر من المياه يقل ٣٠٠ متر مكعب سنويا عام ٢٠٢٥

كتب ـ أحمد نصر الدين:

اكد الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الاشغال العامة والموارد المائية، ان الاحصاءات تشير إلى ان نصيب الفرد فى مصر من المياه فى العام الحالى يقدر بنحو ٩٤٥ متراً مكعباً، ستقل فى عام ٢٠٢٥ إلى نحو ٦٤٥ متراً مكعباً، أى انه سوف يصل بما مقداره ٣٠٠ متر مكعب مقابل ٤٠٠ متر مكعب للفرد فى العام الحالى بسوريا، وتتناقص هذه الكمية إلى ١٦٠ متراً مكعباً فى عام ٢٠٢٥، وان ما يصل للبلدين من خارج حدودهما من الانهار الدولية المشتركة يقدر بحوالى ٧٣ مليار مترمكعب سنويا.

عبدالهادى راضى

واكد الوزير فى كلمته التى قالها فى افتتاح الندوة المصرية السورية التى عقدت فى دمشق بالاشتراك مع المهندس عبدالرحمن المدنى وزير الرى فى سوريا ان المياه المتاحة للفرد فى الكرة الارضية لا تمثل سوى ٠.٠٤٪ من المياه الكلية بها، أى ٤١ ألف مليار متر مكعب، يبلغ المتاح منها لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا حوالى ٣٢.٠ ملياراً منها ١٥٢ مليارا تصلها من دول أخرى.. وهو الأمر الذى يؤكد ندرة وقلة المياه المتاحة للوطن العربى مما يتطلب الحرص عليها وحتمية العمل على تغطية الاستفادة منها والحفاظ على الحقوق المكتسبة وفق الاعراف والقواعد الدولية الخاصة بمياه الانهار الدولية، مع التأكيد على التخطيط الكفء للتنمية المتواصلة للمياه والاستخدام الرشيد لها لتحقيق امال وطموحات الغد.

واشار الوزير إلى التكلفة العالية للوسائل البديلة المطروحة لتوفير المياه ومنها تكلفة معالجة مياه الصرف الصحى للمتر/ المكعب وهى تعادل ٣٠ سنتا و٤٠ سنتا للمتر المكعب من تحلية المياه عالية الملوحة، و٧٠ سنتا لتحلية المتر/ المكعب من مياه البحر و٢٥ سنتا للتحكم فى تسرب المتر/ المكعب فى الشبكات وهى تكاليف كبيرة ولا تماثل حتى بعد المعالجة نوعية الماء العذب. وتستمر الندوة حتى بعد غد ويشارك فيها نحو ٣٠ من خبراء ومهندسى الموارد المائية فى البلدين وسوف يصدر عنها بيان ختامى بالتوصيات.

وفى بداية افتتاح الندوة اعلن الوزيران شكرهما وتقديرهما العميق للرئيسين مبارك والأسد لقيادتهما الشعبين المصرى والسورى بحكمة واقتدار وللمهندس محمود الزعبى رئيس مجلس الوزراء السورى لرعاية الندوة.



ملف المياه في الشرق الأوسط : نهر الفرات (١ من ٣)

مشروع "غاب" يهدد الأمن الغذائي ويعرقل الخطط التنموية في سورية

□ لندن - من محمد وردة:

■ دابت مراكز الابحاث والدراسات الاستراتيجية الدولية منذ مطلع الثمانينات على التحذير من تفاقم ازمة المياه في منطقة الشرق الاوسط، ومن التلكؤ في وضعها داخل اطار الاهتمام الدولي، لإيجاد الحلول المناسبة لها والحؤول من دون اندلاع حروب اقليمية شاملة قد تقوض استقرار المنطقة وتهدد السلام العالمي لكونها تختزن نحو ثلثي مصادر الطاقة العالمية الأمر الذي يجعلها من اكثر بقاع الأرض حيوية وأهمية للدول الصناعية المتقدمة سواء في الغرب او الشرق.

ويعود الاهتمام الدولي بمسألة المياه في منطقة الشرق الأوسط الى التزايد المطرد في النمو السكاني لهذه المنطقة اذ يبلغ نسبة ٣،٤ في المئة وهو من أعلى المعدلات في العالم ما يضاعف حاجاتها المائية على المستويين الصناعي والزراعي خلال فترات زمنية قياسية. ويتوقع ان يقارب عدد سكان الوطن العربي نحو ٣٠٠ مليون نسمة في العام ٢٠٢٥ - وفق احدث دراسات منظمة السكان الدولية التابعة للأمم المتحدة - مقابل الانخفاض المتواصل في منسوب المياه في الأحواض الجارية والجوفية على السواء، الى احتمال حصول تغييرات مناخية وبيئية. ويتوقع الباحثون ان تشهد المنطقة خلال العقود الثلاثة المقبلة موجات جفاف وتصحّر ستستمر لأعوام وستكون لها نتائج كارثية ان لم تؤخذ بالحسبان، وإن لم توضع لها الخطط المناسبة على صعيد المحافظة على مخزون المياه الجوفية وترشيد الانفاق في المجالات الزراعية والتقليل من الكميات المهدورة التي تصب في الغالب في البحار وتضيع جدواها.

واحدث دراسة في هذا الصدد اعدتها جمعية العمل السكانية الدولية الاميركية «بو بيليشن اكشن - انترناشيونال» حين اكدت «ان ما بين ٢،٨ و٣،٣ بليون انسان - اي ثلث العدد المتوقع لسكان الأرض في العام ٢٠٢٥ - سيعانون من نقص حاد في المياه في نحو ٥٠ بلداً معظمها في الشرق الأوسط وافريقيا».

وقالت الجمعية «ان عدد الاشخاص الذين سيعانون من شح المصادر المتجددة للمياه العذبة والذين قدر عددهم بحوالى ٣٣٥ مليون انسان في العام ١٩٩٠ سيتضاعف نحو ثماني مرات خلال الـ ٣٥ سنة المقبلة».

وتعتبر الدراسة ان البلدان المعنية بهذه المشكلة هي تلك الدول التي لديها اقل من ١٧٠٠ متر مكعب من المياه للفرد سنوياً وقدرت عددها بـ ٢٨ بلداً يقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا. ومن ضم هذه البلدان مصر وسورية والعراق والأردن ولبنان والكويت والجزائر وتونس والسودان والصومال وجيبوتي واسرائيل وإيران وكينيا ونيجيريا وهاييتي والبيرو.

وأكدت الدراسة ان الدول المعرضة لأزمات المياه اكثر من غيرها هي سورية والعراق ومصر والسودان وهولندا وكمبوديا، ذلك لأن اكثر من ثلثي موارد هذه الدول المائية تاتي من مصادر تقع خارج حدودها الجغرافية.

ويلاحظ ان دراسة «بو بيليشن أكشن - انترناشيونال» اغفلت حاجة اسرائيل للمياه واعتبرت ضمناً ان الـ ١،٢ بليون متر مكعب من المياه التي تسرقها سنوياً من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ هي ضمن حدودها الطبيعية.

سيناريو الحروب المائية

لم تقتصر التحذيرات من اندلاع حروب مائية في منطقة الشرق الأوسط على مراكز الابحاث والدراسات الدولية وإنما ساهمت بها أيضاً الاستخبارات الاميركية. فتقاريرها السنوية التي ترفعها للكونغرس منذ عقد ونصف العقد لا تخلو من التاكيد على هذه الأزمة ومن احتمال وقوع حروب من جرائها ان لم



تعالج على مستوى دولي يحول دون تفاقمها. لا بل ان تقاريرها اثارت لدى المراقبين القلق والتساؤل حين حددت عشر مناطق مرشحة لان تشهد مواجهات محتملة من اجل المياه، وحددت كذلك «سيناريوهات» زمنية لهذه الحروب، معتبرة ان دولاً مثل الأردن واسرائيل وقبرص ومالطا «ستدخل في حروب دامية في ما بينها خلال فترة قريبة جداً».

اما بلدان حوضي دجلة والفرات (سورية والعراق وتركيا) فاعتبرتها «مناطق محفوفة بالخطر وقد تدخل دائرة الصراع الفعلي حالما تستنفذ مصادر مياهها السطحية والجوفية التي تستهلك بمعدلات قياسية وبعيدة عن الترشيد».

اما المستوى الثالث من الخطر فيقع في دائرته بلدان حوض النيل (مصر والسودان وكينيا واثيوبيا وتنزانيا) معتبرة إياها «مناطق قابلة للدخول في دائرة الخطر خلال فترة تتراوح بين عشر سنوات وعشرين سنة» على ابعد تقدير.

يلاحظ ان تقرير الاستخبارات الاميركية صنفت دول حوض النيل في المستوى الثالث من الخطر واعتبرتها مرشحة لان تشهد مواجهات مائية خلال فترة اقصاها ٢٠ سنة. وإذا اعتبرنا ان تحذيرات المخابرات الاميركية بدات في الثمانينات يتبين ان دول دجلة والفرات باتت مرشحة لدخول دائرة الخطر في نهاية التسعينات، وان دول حوض نهر الاردن التي اعتبرت في المستوى الأول من الخطر ستدخل دائرة الصراع على المياه قبل ذلك التاريخ.

وإذا كان بدء مفاوضات السلام العربية - الاسرائيلية والمفاوضات المتعددة الاطراف الموازية لها واتفاقات اوسلو وواشنطن وطابا بين الفلسطينيين واسرائيل واتفاقية العقبة بين الأردن واسرائيل تبرر الغاء احتمال نشوب مواجهات بين دول حوض نهر الأردن او تؤجلها على اقل تقدير فإن الخطر ما زال محدقاً بدول حوضي دجلة والفرات، لا بل يمكن القول ان العراق وسورية وتركيا باتوا على عتبة المواجهة والانفجار الشامل اذا لم يتدخل المجتمع الدولي لتسوية الخلافات المائية بين هذه الدول وإيجاد حلول عادلة تحفظ حقوق جميع الاطراف بالتساوي ووفقاً لمعايير وأحكام القانون الدولي، ذلك لان بوادر النزاع اخذت تطفو على السطح منذ شروع انقرة في بناء سد أتاتورك على الفرات في العام ١٩٨٩ الذي يعتبر ثاني اكبر سد في العالم وتقدر سعته الخزنية بنحو ٤٨ بليون متر مكعب من المياه اذ بدأت السلطات التركية منذ ذلك الحين تعتبر الفرات نهراً تركياً عابراً للحدود وليس نهراً دولياً، وبالتالي يحق لها التصرف بمياهه كما تشاء، متجاهلة حقوق كل من العراق وسورية. وأخذت تطرح افكاراً لتسويق مياهه حيناً، وحيناً آخر للضغط السياسي على جيرانها من خلال ترحيل مشاكلها الداخلية الى داخل حدودهم لجهة تصفية حساباتها مع حزب العمال الكردستاني التركي الذي يقود حرباً انفصالية شعواء ضد حكام انقرة منذ ١٥ عاماً كذلك للضغط على سورية وقطع الطريق عليها في ما لو فكرت بعد انجاز عملية السلام مع اسرائيل بالاتجاه شمالاً للمطالبة باقليمي الاسكندرون وكيليكيا السوريين اللذين ضمتهما تركيا لاراضيها عقب الحرب العالمية الأولى بموافقة بريطانية وفرنسية في اطار تصفية إرث السلطنة العثمانية.

تشكيل الحوضين

قبل الدخول في تفاصيل النزاع الذي اخذ يتفاقم في ما بين دول حوضي دجلة والفرات ومدى الاخطار التي تنطوي عليها المواجهة بين سورية والعراق من جهة وتركيا من جهة اخرى التي يتوقع انها ستهدد امن واستقرار منطقة الشرق الأوسط بانفجار واسع النطاق، كذلك قبل تناول الدواعي التي تحتم ضرورة نزع فتيل «القنبلة المائية» قبل اشتعالها لصرف جهود هذه البلدان على مشاكل التنمية المستعصية لديها. لا بد من الاحاطة بكيفية تشكل الحوضين ونوعية علاقة الدول المتشاطئة، ومدى حقوق كل طرف في الحوضين وفقاً لاحكام القانون الدولي، وأين تكمن جذور المشكلة بين مختلف الاطراف؟

تبلغ مساحة حوضي دجلة والفرات مجتمعين ٧٨٤,٥ الف كيلومتر مربع، يشكل الفرات منها ٤٤٤ الف كيلومتر مربع ودجلة ٣٤٠,٥ الف كيلومتر مربع. ومن اصل مساحة الحوضين يقع ما مجموعه ٣٥٩,٣ الف كيلومتر مربع داخل حدود العراق وهذه النسبة تساوي ٤٥,٨ في المئة من مجموع مساحة الحوضين («فيضانات بغداد في التاريخ» للدكتور احمد سوسة، و«الموقع الجغرافي للعراق» للدكتور ابراهيم شريف، الجزء الأول، و«جغرافية العراق» للدكتور جاسم الخلف).

يتكون نهر الفرات من أربعة روافد تركية رئيسية تستمد مياهها من منخفض يبلغ تساقط الامطار فيه ما بين ٤١٥ و٦٢٥ ميلليمتر في السنة، وحينما تلتقي هذه الروافد في منطقتي حلفين وكيبان تتجه جنوباً الى منطقة حران فيعبر سهل حران الى الحدود السورية. ويكون النهر قد قطع في الأراضي التركية مسافة ١٢٠٠ كيلومتر من طوله الاجمالي البالغ ٢٧٨٠ كيلومتراً.

الفرات التركي

تعتبر منطقة حوض الفرات الواقعة ضمن الأراضي التركية من المناطق الزراعية التي تتميز بتذبذب مستوى انتاجها الزراعي نظراً لشيوع ما يسمى بالزراعة الديمية (أي الجافة) وما لذلك من تأثير على مستوى معيشة السكان ونشاطهم الاقتصادي الذي يرتبط بتقلبات المناخ.

ويذكر ان منطقة جنوب شرق الأناضول التي يبلغ تعداد سكانها نحو ٥,٢ مليون نسمة تخلو من المراكز التجارية القابلة لجذب رؤوس الاموال وكذلك تفتقر الى المشاريع الصناعية لذلك فمن البديهي ان يعاني سكانها من الفقر والتخلف.

في ظل هذا الواقع شرعت السلطات التركية باقامة مشاريع في المنطقة لاستغلال مياه الفرات عن طريق بناء السدود والخزانات لتوفير المياه اللازمة لتحويل الزراعة الجافة الى زراعة مروية والتوسع باستصلاح الاراضي والحصول على الطاقة الكهربائية الضرورية في محاولة لتحسين الاوضاع المعيشية لسكان المنطقة ودفعهم للبقاء فيها وعدم الهجرة باتجاه المدن الصناعية للحؤول من دون الاختناقات السكانية التي تشهدها المدن التركية الكبيرة مثل اسطنبول وأزمير وانقرة التي تلفها ما يسمى بـ «احزمة البؤس» المشيدة بالصفيح والزينك ويعيش فيها فقراء الريف بظروف سيئة اذ تنتشر فيها الأوبئة والأمراض المعدية وتقدم صورة سيئة وغير مشجعة على السياحة التي تحرص الحكومة التركية كثيراً على مواردها من العملات الصعبة. هذا فضلاً عن تشويه السمعة التركية لجهة حقوق الانسان وعرقلة مساعيها بالانتساب الى النادي الأوروبي. فاقامت انقرة سد كيبان في العام ١٩٦٧ وسد قره قاي في العام ١٩٨٦. ومع ذلك لم يتأثر منسوب مياه الفرات، اذ ان نسبة المياه المتدفقة الى كل من سورية والعراق كانت آنذاك تتجاوز الـ ٤٠ بليون متر مكعب في السنة.

الا ان الحكومة التركية قررت

في العام ١٩٨٩ وضمن خطة شاملة لانعاش المنطقة انشاء مشروع «غاب» الذي يتضمن بناء مجموعة سدود يبلغ عددها ٢١ سداً وسعتها الخزنية نحو ١٨٦ بليون متر مكعب، واكبر هذه السلسلة هو سد أتاتورك الضخم الذي يتسع وحده لـ ٤٨ بليون متر مكعب. وأنجز خلال عشرين شهراً، وأصبح جاهزاً لاستقبال المياه لتخزينها منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٩١. ويروي مشروع «غاب» نحو ١,٧ مليون هكتار من «الأراضي الزراعية. كذلك يتضمن المشروع اقامة ١٩ محطة لتوليد الطاقة الكهربائية تبلغ قوتها الانتاجية عند الانجاز نحو ٢٦ بليون كيلوواط ساعة - اي ما يعادل انتاج تركيا بالكامل عام ١٩٨١.

وسيوفر المشروع - وفق تقديرات البنك الدولي - عند انجازه نحو ٣ ملايين فرصة عمل، وترى فيه انقرة فرصة لاستيعاب جزء كبير من اليد العاملة التركية في المهجر الأوروبي التي تشكل نسبة ٣٠ في المئة من مجموع اليد العاملة التركية.

والكلفة النهائية للمشروع عند انجازه في العقد الأول من القرن المقبل - كما هو مخطط له - ستبلغ نحو ٣٢ بليون دولار.

وتعتمد تركيا - وفق مخططها - على التمويل الاجنبي لإنجاز المشروع. ولغاية الآن امتنع البنك الدولي ومجموعة كبيرة من البنوك والمؤسسات التجارية الدولية وفي طليعتها شركة «فيليب هولزمان» كذلك وكالة قروض التصدير الألمانية «هيرمس» عن تقديم دعم مباشر للمشروع بسبب الخلافات التركية - السورية - العراقية حول قسمة المياه. لا سيما ان تركيا تتبع في تنفيذ المشروع اسلوباً معقداً وغير مجرب بعد، ويطلق عليه اصطلاح «ابن وشغل ثم انقل». وبموجب هذه المعادلة يمتلك المقاول المنفذ المشروع الذي يلتزمه ويتولى تمويله وتشغيله ليتسنى له استعادة امواله المستثمرة في المشروع عبر بيع منتوجه (وهو في هذه الحالة الكهرباء ليس اكثر) الى مرافق الخدمات العامة، وبعد ذلك يبدأ بجني الأرباح (عن طريق النسبة) لفترة زمنية يحددها الاتفاق مسبقاً.

ويعتقد المستثمرون ان مثل هذا الاسلوب يعتبر خاسراً من الناحية المادية ان لم يكن الاستقرار مضموناً في المنطقة على المدى الطويل. وهذا الامر لن يحصل اذا لم تعالج الخلافات على تقاسم المياه مع كل من سورية والعراق. وتدرك انقرة ايضاً انه من دون المساعدة والتمويل الدوليين لن يكون بمقدورها انجاز المشروع لأنها عاجزة عن توفير معدات باهظة الثمن وضرورية للحفاظ على المياه ونوعيتها وتقليل المهدور منها. ولغاية الآن بلغت نفقات مشروع «غاب» نحو ١١ بليون دولار تم تامين معظمها من الموازنة التركية ما ارهق خزينتها

وساهم في التضخم الحاد الذي شهدته تركيا في الاعوام الثلاثة الاخيرة. والمؤكد ان الحلول لمشكلة التمويل غير ميسّرة في المدى القريب طالما ان السلطات التركية عازمة على مواصلة سياسة «البلطجة» تجاه سورية والعراق ما يهدد بوقوع كوارث بيئية لن تقتصر اضرارها على تركيا وحدها وإنما ستطال جيرانها جراء خزن كميات كبيرة من المياه لفترات طويلة من دون استخدامها او تجديدها.

الفرات السوري

تبلغ مساحة حوض الفرات السوري نحو ٦٤٠ الف هكتار ما زال جزء منها غير مستصلح ويقدر بنحو ١٤٠ الف هكتار في الجهة الشرقية من الحوض، وخطط اصلاحه كانت قررتها الحكومة السورية منذ مطلع التسعينات الا ان بناء سد أتاتورك أجلها وما زالت قيد التأجيل بانتظار الحلول لمسألة تقاسم المياه بشكل عادل مع تركيا والعراق.

وتعبر مياه نهر الفرات الحدود السورية في المنطقة الواقعة ما بين بلدتي عفرين وجرابلس، ثم ينحدر النهر باتجاه مدينة الرقة اذ تتزايد سرعة تدفقه وجريانه بشكل ملحوظ مما يزيد من صعوبة اقامة مشاريع مائية في تلك المنطقة. ويواصل النهر جريانه الى المنبسط السهلي الكبير الذي يقع شرق مدينة حلب (الشهباء) او ما عرف لاحقاً باسم مدينة الطبقة او مدينة الأسد حين شرعت سورية باقامة اول مشروع على نهر الفرات في مطلع السبعينات وهو سد الفرات الذي انجزه السوفيات في عام ١٩٧٤، واحتاج الى عامين لملئه بسعة خزنية تبلغ ١١,٦٦٠ بليون متر مكعب. واقيمت على السد محطة لانتاج الطاقة الكهربائية بقوة



٨٨٠ كيلوواط ساعة فقط ولم تضاعفها الحكومة السورية كذلك «لم تفكر باقامة محطة ثانية مع ان السد يحتمل لاقامة اكثر من ثلاث محطات لانها سخرت المياه لاستخدامات الري في اطار مواجهة النقص في انتاج المواد الغذائية الذي كانت تعاني منه سورية لسنوات طويلة.

ويروي السد نحو ٥٠٠ الف هكتار من الأراضي الزراعية. كذلك اقامت سورية «سد البعث» وهو سد صغير لا تتجاوز سعته الخزنية البليون متر مكعب وينتج من الطاقة الكهربائية ٧٥ الف كيلوواط ساعة فقط.

من «بحيرة الأسد» يواصل نهر الفرات جريانه باتجاه مدينة دير الزور، ومن هناك يتجاوز الأراضي السورية ليعبر الحدود العراقي. ويكون النهر قد عبر نحو ٣٧٧ كيلومتراً داخل الاراضي السورية من اصل ٢٧٨٠ كيلومتراً التي تشكل طوله الاجمالي.

ولا شك في أن شروع تركيا بمشروع «غاب» وانجاز سد أتاتورك قلص اكثر من ثلث المياه المتدفقة الى سورية عبر نهر الفرات اذ انخفض التصريف من ٨٠٠ متر مكعب في الثانية الى ٥٠٠ متر مكعب في الثانية. ووفق «البروتوكول الموقت» الموقع بين انقرة ودمشق - في ظل غياب العراق لانشغاله في الحرب مع ايران - في عام ١٩٨٧ تحتفظ سورية بنسبة ٤٨ في المئة من المياه وتسمح بمرور ٥٢ في المئة من اراضيها الى العراق وهذا ما أرغم الحكومة السورية على إلغاء مشروع «سد تشرين» - موقتاً - الذي كان مقرراً له ان يخصص لانتاج الطاقة الكهربائية بشكل رئيسي على عكس سد الفرات الذي رصدت مياهه لاستخدامات الري، الأمر الذي عرقل الخطط التنموية السورية والحق بها اضراراً فادحة على مستويين:

الأول: ساهم في مضاعفة ازمة الطاقة التي بدأت تعاني منها سورية منذ نحو خمس سنوات اذ وصل معدل التقنين في الكهرباء الى نحو عشرين ساعة يومياً في بعض المناطق ذلك لأن الحكومة السورية كانت قد قررت اقامة محطة لتوليد الطاقة بقوة ٦٦٠ ميغاواط على سد تشرين المؤجل موقتاً. وهذا ما اكده رئيس الوزراء السوري محمود الزعبي في تقرير قدمه لمجلس الشعب (البرلمان السوري) في تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٩٣ حول ازمة الكهرباء حينما قال: «ان سورية كانت قد قررت بناء سد تشرين على نهر الفرات لانتاج ٦٣٠ ميغاواط وكان مقرراً لهذا السد ان يبدأ العمل مطلع السنة الجارية - اي مطلع عام ١٩٩٣ - الا ان اقتطاع اكثر من ثلث المياه المتدفقة عبر نهر الفرات لصالح سد أتاتورك حال دون ذلك، ذلك لأن ما يصلنا من مياه لا يكفي الاحتياجات الضرورية سواء لنا او للأخوة العراقيين». واضاف «ان الحكومة تعاقدت اخيراً لشراء ست محطات لتوليد الطاقة قوة كل منها ١٠٥ ميغاواط بكلفة اجمالية بلغت ١٣٥ مليون دولار لتكون بديلاً للمحطة التي كنا ننوي اقامتها على سد تشرين الملغى حالياً وبشكل موقت».

- المستوى الثاني: من الاضرار التي الحقتها تركيا من خلال اقامة سد أتاتورك بسورية يتمثل في عرقلة خطة الأمن الغذائي التي وضعتها الحكومة السورية وقررت انجازها في مطلع التسعينات حتى تستطيع تأمين حاجاتها الكاملة من الحبوب من خلال مواصلة استصلاح مجمل الأراضي الواقعة ضمن حوض الفرات التي تقدر بنحو ١٤٠ الف هكتار فيما لو تسنى لها اقامة سد تشرين.

ويذكر ان سورية ما زالت تغطي النقص في الحبوب من خلال الاستيراد لا سيما ان حاجاتها للحبوب في تزايد مستمر وفقاً لتزايد نموها السكاني الذي يبلغ معدله ٣,٤ في المئة كذلك الحال بالنسبة للطاقة الكهربائية.

وإذا اعتبرنا - وفقاً لتقديرات الخبراء الزراعيين - ان الهكتار الواحد من الأراضي المروية ينتج نحو ٣,٥ طن من القمح يتبين لنا حجم الخسائر التي لحقت بسورية وما زالت تلحق بها. هذا علاوة عن الاضرار البيئية والايكولوجية الناتجة عن انخفاض منسوب المياه في مجاري النهر بالاضافة الى ازدياد نسبة الاملاح في المياه المصرفة بعد تخزينها لفترات طويلة في سد أتاتورك.



ملف المياه في الشرق الأوسط : نهر الفرات (٢ من ٣)

أحفاد أتاتورك يعتبرون الفرات نهراً تركياً عابراً للحدود وليس نهراً دولياً

□ لندن - من محمد وردة:

■ تعتبر حضارة وادي الرافدين - المعروف في التاريخ باسم بلاد ما بين النهرين - من الحضارات الأولى التي قامت على وفرة المياه في نهري دجلة والفرات وعذوبتها وما ينجم عن ذلك من توازن بيئي ومناخ معتدل يشجعان على الاستقرار وعلى مزاولة النشاطات الصناعية والزراعية والرعوية وغيرها. وفي الوقت ذاته يؤكد الخبراء الجيولوجيون ان طبيعة التربة في العراق والجزيرة السورية فيما لو انقطعت عنها المياه لفترة طويلة ستصبح سبخة، او متصحرة مما يهدد بوقوع كوارث على مستوى الأمن الغذائي، فضلاً عن الاخطار البيئية واحتمال التصدعات الخطرة في قشرة الأرض.

وبسبب هذه الظروف مجتمعة - المورفولوجية والهيدرولوجية والطبوغرافية - اهتدى سكان العراق منذ الألف السابعة قبل الميلاد إلى اهمية السيطرة على المياه عن طريق اقامة المنشآت ومد القنوات سواء لتصريف المياه اثناء الفيضانات أو لنقلها لاستخدامات الري من اجل تامين الاستقرار الدائم للسكان وانتاج حاجاتهم الغذائية والمعيشية.

الفرات العراقي

يقطع الفرات الأراضي العراقية من الشمال إلى الجنوب بطول ١٢١٣ كيلومتراً، يعبر خلالها مع فروعه وروافده المدن الرئيسية الآتية: الرمادي وكربلاء والحلة والديوانية والسماوة والناصرية. تتجاوز مياه الفرات الحدود السورية - العراقية من منطقة حديثة، حيث اقامت الحكومة العرقية في السبعينات سداً حمل اسم المنطقة، ويعتبر من اكبر السدود في العراق - معروف ان هذا السد أغرق مدينة عانة - ومن حديثة تواصل مياه النهر جريانها باتجاه مدينة الرمادي حيث يتغذى الفرات من مياه نهر دجلة عبر وادي الثرثار ايام الشح او انخفاض منسوب المياه في مجراه.

واستحدث في عهد الانتداب البريطاني مصرف للتحكم بالمياه وللحؤول دون اغراق مناطق وسط العراق في مواسم الفيضانات بتحويل المياه الزائدة إلى منخفض الحبانية الذي عرف لاحقاً باسم «بحيرة الحبانية». ومن الرمادي تنحدر مياه النهر باتجاه مدينتي كربلاء والحلة حيث تنقسم إلى قسمين:

الأول، يجري شرق مدينة الحلة ولا يستوعب اكثر من ٢٠ في المئة من مجموع المياه الكلي التي تنحدر إلى مدينة الديوانية لتروي الأراضي الزراعية في تلك المنطقة

اما القسم الآخر فبعد انفصاله بنحو ١٠ كيلومترات اقيم عليه سد الهندية (في عهد الانتداب البريطاني).

وفي الواقع ان سد الهندية لا يحتجز المياه بالمفهوم المعروف لوظيفة السدود، وإنما يعمل على رفع مستوى المياه بحيث يمكن تحويلها إلى الأراضي الزراعية حيث أن مجرى النهر في تلك المنطقة يصبح عميقاً مما يجعل سحب المياه منه صعباً.

ومن سد الهندية تواصل مياه الفرات جريانها باتجاه مدينة السماوة ومنها إلى مدينة الناصرية، فشط العرب حيث مصبه النهائي.

ويعرف نهر الفرات في اراضي العراق بتذبذب تصريفه خلال شهور السنة، فهو يصل إلى اقصى منسوب له في نيسان (ابريل) من كل عام، وتأتي بعد ذلك ثمانية أشهر من الانخفاض الشديد. وسجل أعلى معدل للتصريف في أيار (مايو) من عام ١٩٤٤ حين بلغ نحو ٦٦٠٠ متر مكعب في الثانية. ولغاية السبعينات كان يتدفق إلى العراق نحو ٤٤ في المئة من مياه النهر الاجمالية أي ما يوازي ٢٨ بليون متر مكعب في العام، بينما معدل التصريف في المرحلة الحالية لا

المحروسة للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٣٠ يوليو ١٩٩٦

يتجاوز ٩ مليارات متر مكعب في العام.

وترتبط اهوار العراق ارتباطاً وثيقاً بمجرى النهر، وهي من اهم الخصائص البيئية والمناخية والهيدرولوجية في العراق وتشغل آلاف الكيلومترات من المساحة، ويقطنها نحو مليوني مواطن ويتراوح عمق المياه فيها بين مترين وخمسة أمتار وتتميز بكثرة النباتات والكائنات البيولوجية المعقدة القائمة على اساس التوازن في المناخ الذي يحدثه الفرات مع توأمه نهر دجلة

حوض دجلة

يتكون نهر دجلة من ثلاثة روافد تنبع من السلسلة الشرقية لجبال الأناضول. اقامت عليهما السلطات التركية ثلاثة سدود صغيرة لم تؤثر على كمية المياه المتدفقة إلى العراق. وتلتقي هذه الروافد قبل وصولها إلى منطقة ديار بكر ليتشكل منها نهر دجلة الأساسي – او المجرى الرئيسي للنهر – حيث يتغذى من رافد ينبع من منطقة ديار بكر. ومن هناك يواصل النهر مجراه إلى منطقة ماردين حيث يتغذى من رافد آخر ينبع من المنطقة ذاتها.

دجلة السوري

يعبر نهر دجلة الحدود التركية من منطقة ماردين، ويتجه إلى بلدة المالكية، فمحاذاة قرية عين ديوار، ويشكل الحد الفاصل بين سورية من جهة وتركيا والعراق من جهة اخرى، غير أن عبور دجلة في الأراضي السورية يبقى المسافة قصيرة لا تتجاوز الـ ٤٥ كيلومتر ويجري في واد ارتفاعه عن سطح البحر نحو ٣٦٠ م. اما الضفة الغربية للنهر الواقعة في الأراضي السورية فيبلغ ارتفاعها حوالى ٧٨٠ م عن سطح البحر، وهي على شكل هضبة يتجه انحدارها إلى الجنوب والجنوب الغربي، الأمر الذي يجعل الاستفادة السورية من مياه النهر محدودة للغاية سواء لجهة قصر مجراه او لجهة صعوبة سحب مياهه على هذا الارتفاع الشاهق.

وتقدر الواردات السطحية السنوية لمياه نهر دجلة عند عبوره الحدود التركية الى الاراضي السورية بحوالى ٢٣ بليون متر مكعب سنوياً طوال فصول العام، لا بل تتزايد هذه النسبة قليلاً في فصل الربيع بتاثير سقوط الأمطار وذوبان الثلوج في سلسلة جبال الاناضول الشرقية.

المستفيد الاكبر من مياه نهر دجلة هو العراق وذلك لصعوبة الاستفادة التركية والسورية منه بفعل العوامل الجغرافية حيث يطلق عليه اسم «السهم» لسرعة انحداره وغزارة جريانه، غير ان الحكومة السورية اقامت على النهر مشروع للري يتألف من الأقسام التالية.

١ – محطة الضخ رقم (١)، وتقع على مقربة من الحدود التركية وتضخ المياه الى قناة عين ديوار بغزارة قصوى مقدارها ٤٨ متراً مكعباً في الثانية

٢ – قناة عين ديوار، وهي عبارة عن مجر صغير يتفرع طبيعياً من النهر بطول ٢٥ كيلومتراً وتصريف ٤٨ متراً مكعباً في الثانية وتروي حوالى ١٥ هكتاراً تتوزع على ضفتيها.

٣ – محطة ضخ المالكية، وتقع بالقرب من بلدة المالكية في نهاية قناة عن ديوار وتعمل على ضخ المياه الى سد المالكية بغزارة قصوى ٤٥ متراً مكعباً في الثانية، وتسحبها من ارتفاع ٥٢ متراً.

وتتجمع هذه المياه في وادي السفان حيث اقامت الحكومة السورية سد المالكية الصغير ويرتفع ٧٨ متراً، وطول جسم السد نحو ٣ كيلومترات ويختزن ٧١٨ مليون متر مكعب من المياه يتم سحبها بواسطة ثلاثة اقنية لدى جنوب هضبة كراتشوك ومنطقتي الجوادية واليعربية. وتروي نحو ١٣٧ هكتاراً.

دجلة العراقي

يجتاز نهر دجلة الأراضي السورية ليعبر الحدود العراقية من منطقة فش خابور، ويتحدر منها باتجاه مدينة الموصل حيث اقامت الحكومة العراقية في السبعينات سد الموصل – او بحيرة صدام – لري الأراضي الزراعية في المنطقة ولانتاج الطاقة الكهربائية ومن الموصل يواصل النهر جريانه الى مدينتي تكريت وسامراء. وفي مدينة سامراء اقامت الحكومة العراقية كذلك سداً آخر في مطلع السبعينات ويعرف باسم «سد سامراء» وهذا السد يغذي وادي الثرثار. وفي الوادي المذكور يتم تخزين اكبر كمية من المياه في العراق ومن سامراء يواصل النهر مجراه الى مدينتي بغداد فالكوت. وفي الكوت اقامت الحكومة العراقية (أيام الانتداب البريطاني) سد الكوت، ووظيفة هذا السد مشابهة لوظيفة سد الهندية على الفرات إذ تقتصر مهمته على رفع المياه الى مستوى الأراضي الزراعية في المنطقة.

وفي منطقة الكوت ينقسم النهر الى قسمين، بحيث تنتشر مياهه على مساحات واسعة لتتشكل منها منطقة الأهوار التي تقع ضمنها مدينة العمارة، ومن ثم تجمع مياه النهر من جديد بالقرب من منطقة البصرة لتصب في شط العرب.

ويتغذى نهر دجلة من أربعة روافد رئيسية جميعها تنبع من داخل الأراضي العراقية وهي: ديالى، العظيم، الزاب الكبير (الأعلى)، الزاب الصغير (الأسفل).

اقامت الحكومة العراقية على هذه الروافد أربعة سدود هي: دوكان (على الزاب الصغير) ودربندخان وحمرين (على ديالى) وسد باخمة (على الزاب الكبير).

وتقدر بعض المصادر العراقية السعة الخزنية لمجمل السدود في العراق بنحو ١٣٦ بليون متر مكعب وتروي نحو ٤,٣ مليون هكتار من الأراضي.

كما اسلفنا لا توجد مشاكل مائية بالنسبة لحوض نهر دجلة، إذ ان تركيا تحجز حاجتها او ما يمكنها احتجازه، ومثلها تفعل

سورية غير ان حكام انقرة يطالبون باجراء لم يسبقهم عليه أحد في التاريخ الحديث، حيث يطالبون بجمع مياه دجلة مع الفرات ومن ثم اقتسامها مثالثة لأنها تعجز عن التحكم في مياه دجلة، لا بل لانها مرغمة على التخلي عن بعض مستحقاتها من مياه النهر قسراً وهذا ما يرفضه القانون الدولي لأنه لا يوجد أي رابط بين الحوضين سواء لجهة الجريان او لجهة التعدية. حتى جوفياً لم تكتشف الدراسات اي ارتباط بين الحوضين ومع ذلك فالانكشارية التركية الجديدة تسعى لتسويق أفكارها «الهمايونية» بالابتزاز والضغط الأمني حيناً والسياسي احياناً من خلال استغلال الظروف الصعبة التي تواجهها دمشق في مفاوضاتها العسيرة مع الكيان العبري وراعيه الولايات المتحدة لاسترجاع الجولان، وكذلك ابتزاز بغداد من خلال الحصار والنبذ الدوليين المضروبين عليها نتيجة حماقات صدام حسين المهووس بجنون العظمة. وإذا رفضت سورية التوجهات التركية والتقت معها بغداد في الرفض تدعي انقرة زوراً وبهتاناً بان الفرات هو نهر تركي عابر للحدود وليس دولياً.

جدور الخلافات

عندما قررت الحكومة التركية في عام ١٩٧٤ بناء سد كيبان في الجنوب التركي في محاولة لتحسين أوضاع سكان منطقتي أضنه والاناضول الذين يعانون من اوضاع معيشية غير ملائمة ضربت بالقوانين الدولية عرض الحائط، وتجاهلت انه يتحتم عليها التشاور مع الدول المتشاطئة كيلا تلحق بسورية والعراق أضراراً، فاتخذت قرار بناء السد ونفذته من دون أدنى اعتبار للحقوق المشروعة للجيران الذين يشاركونها مياه الفرات.

ولما كان منسوب المياه التي تجتاز الحدود التركية حينذاك يتجاوز الـ ٤٠ مليار متر مكعب سوياً لم تتوقف كل من دمشق وبغداد عند الخطوة التركية واعتبرتا ضمناً ان القرار يساهم مستقبلاً في الحد من أخطار فيضان النهر مع ان نهر الفرات منذ بداية السبعينات وحتى الثمانينات تميز باستقرار منسوبه، لا بل كان يميل الى الانخفاض وان كان بنسب ضئيلة.

واستمر الوضع على حاله - اي من دون خلافات - الى ان جاء القرار التركي الثاني باقامة سد قره قايا عام ١٩٨٦ معتمداً على الاسلوب الاحادي عينه ومستفيداً من انشغال العراق في حربه مع ايران وانهماك سورية بالأزمة اللبنانية وتداعيات الحرب العراقية - الايرانية. وكذلك لم تتوقف كل من دمشق وبغداد عند الخطوة التركية بحيث انجز السد من دون خلافات تذكر. غير ان الحكومة التركية لم تكتف بذلك. اذ انها ما ان انجزت بناء سد قره قايا حتى وضعت مشروع «غاب» الذي سبقت الاشارة اليه ضمن خطة شاملة لانعاش جنوب البلاد، واخذت القيادة التركية تسوق المشروع وتبحث عن مستثمرين اجانب لتمويله وتناقلت الأنباء تفاصيل المشروع وتوقيت البدء بالتنفيذ الذي تحدد في مطلع العام ١٩٨٩. وتقرر انجاز الجزء المتمثل بسد أتاتورك في عام ١٩٩١. اما سورية والعراق فعرفا بالمشروع من خلال وسائل الاعلام ذلك لأن انقرة واصلت اسلوبها القديم ولم تكلف نفسها عناء العلم والخبر وليس التفاوض أو التشاور مع بغداد او دمشق لاخذ الاحتياطات اللازمة بالتعاون بين مختلف الاطراف لتقليل الأضرار المترتبة على اقتطاع كميات كبيرة من المياه.

واجمع المراقبون في حينه على ان المشروع من «بنات أفكار» الرئيس التركي سليمان ديميريل الذي كان يشغل منصب رئيس الوزراء انذاك، وان أحد أبرز اهدافه ايجاد حل للقضية الكردية المستعصية من منطلق اقتصادي. اذ اعتقد ديميريل ان انعاش الاناضول قد يسحب البساط من تحت أقدام حزب العمال الكردي الذي يستغل فقر الأكراد في تلك المنطقة ومعاناتهم المعيشية في تأليبهم على الحكومة ودفعهم للتجنيد في صفوفه وحمل السلاح للعمل من اجل الانفصال بالقوة.

وكان حزب العمال بزعامة عبدالله أوجلان في ذلك الوقت قد صعد من عملياته العسكرية ونقلها الى العمق التركي ووجه ضربات شديدة في كل من أنقرة وازمير راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى بالاضافة الى الأضرار الاقتصادية الجسيمة التي الحقت بالمنشآت الحكومية والرسمية. هذا فضلاً عن الحاجز النفسي الذي أقامته بوجه السائحين والمصطافين من أوروبا والاميركيتين.

وتأكدت حقيقة ان المشروع من افكار ديميريل عندما ظهرت خلافاته مع الرئيس التركي السابق تورغوت أوزال للعلن حول حل القضية الكردية حيث أصر الأخير على ان حل قضية الأكراد لا يمكن ان يكون الا عسكرياً، مما دفع ديميريل الى الاستقالة ومن ثم قيادة المعارضة الى ان عاد رئيساً للبلاد في عام ١٩٩٢ فدخلت قضية مياه الفرات منعطفاً جديداً من خلال استغلالها سياسياً لمواجهة مشاكل تركية داخلية في الدرجة الاولى والأخيرة.

في ضوء الاعلان عن مشروع «غاب» في ظل التوجهات التركية الجديدة، تحركت دمشق بمفردها ولوحت باثارة القضية في المحافل الدولية «ان لم تلتزم أنقرة بالقوانين والاعراف الدولية المرعية بهذا الخصوص». ولوحظ حينها ان تركيا استجابت للمطالب السورية بعد مماطلة، خشية من احجام المستثمرين الاجانب عن المساهمة في المشروع الذي يقوم في الاساس على رؤوس الاموال الأجنبية. وخضعت للتفاوض مع دمشق وتوصل الجانبان الى توقيع



«بروتوكول موقت» في العام ١٩٨٧ يقضي بخفض مسوب المياه المتدفقة الى كل من سورية والعراق الى حدود ٥٠٠ متر مكعب في الثانية لغاية الانتهاء من ملء سد أتاتورك على ان يعاد النظر في الحصة على اساس المثالثة بعد ملء خزان السد.

واعتقدت القيادة السورية ان الاستجابة التركية هي دلالة على حسن النية المفترضة بين الجيران الذين يجمعهم مع بعضهم اكثر من جامع، وليس استجابة موقتة لئلا تثار قضية الخلاف على نطاق واسع وتتسبب في المحظور التمويلي.

التصعيد التركي

الا ان القيادة التركية بعد ان وقع ما كانت تخشاه وارغمها على توقيع البروتوكول الموقت كشفت عن نواياها واعلنت فجاة ومن دون اي تشاور مع دمشق، او بغداد عن مشروع «انابيب المياه التركية للسلام»، ويقضي المشروع ببيع مياه ما سمته انقرة نهري سيحون وجيحون ولم تقل الفرات الى بلدان الخليج العربي والأردن واسرائيل واخذت تروج للمشروع على انه مبادرة تركية تدخل في اطار الدعم للمبادرات والمساعي الاميركية والأوروبية السلمية لتسوية النزاع العربي - الاسرائيلي وتنقية اجواء الشرق الأوسط من خلال حل احدى ازماته المستعصية وهي مشكلة النقص في المياه التي يتوقع ان يعاني منها مستقبلاً اسرائيل والأردن والفلسطينيين بالاضافة الى بلدان مجلس التعاون الخليجي، واعتبرت انقرة من جانب واحد ان «البروتوكول الموقت هو اتفاق دائم حيث اعلن ديميريل م اثناء زيارته لمنطقة الأناضول في اطار حملته الانتخابية عام ١٩٩٠ «ان مياه الفرات تعود للشعب التركي ولا توجد هنا اية مشكلة دولية (...) تركيا لا يمكن ان تستقطع من نصيبها من المياه لا لشيء الا لان هذين البلدين - اي سورية والعراق - يريدان ذلك (..) اذا كان هذان البلدان يريدان خلق مشكلة دولية فهما يستطيعان خلق تلك المشكلة من اية قضية اخرى (...) الفرات ينبع من تركيا وهذا لا يمكن ان يناقش على اساس انه قضية دولية» (TURKISH DAILY NEWS 805. 1990)

وإثر اعلان ديميريل لهذا الموقف من نهر الفرات عادت المخاوف السورية والعراقية على حقوقهما في مياه النهر واعتبرت العاصمتان الاعلان بمثابة تصعيد تركي لمشكلة المياه لدفع بغداد ودمشق باتجاه التنازلات السياسية وعقب فوز ديميريل في الانتخابات الرئاسية ارتفعت وتيرة التصعيد التركي والتهويل لغمط الحقوق العربية وأخذت القيادات التركية على مختلف مستوياتها تعلن صراحة ان الفرات «نهر تركي عابر للحدود وليس نهراً دولياً يمر عبر اراضي ثلاث دول». وذهب بعضهم الى حد ربط المياه بالموارد الطبيعية الاخرى مثل النفط والغاز. ففي تصريح لوزير الخارجية التركي السابق حكمت تشيتين قال فيه اذا كانت لدى القادة في كل من العراق وسورية النية في مقاسمتنا على النفط والغاز الذي ينبع في اراضيهم نحن على استعداد لتقاسم مياه الفرات. حتى الشخصيات المعتدلة في القيادة التركية كانت تدعو الى دمج مياه نهر دجلة مع الفرات وإعادة قسمتها بالتساوي». وفي سياق الترويج والتصعيد كانت القيادة التركية «تحرص» دائماً على التركيز على «مبدأ حسن الجوار» في الوقت الذي تحاول فيه بصفاقة ووقاحة لم يسبقها عليها احد ان تبتلع حقوق الجوار بما يشبه القنص في الغابات والاحراش المهجورة من الانسان. اما تحركها على مستوى القنوات الأوروبية والاميركية والاسرائيلية فكان لا يهدأ لتسييس مشكلة المياه التى افتعلتها بدعوة اسرائيل للتعاون في ما اسمته «مكافحة الارهاب الذي ترعاه وتموله سورية في الشرق الأوسط» كذلك دعوة الادارة الاميركية لـ «عدم شطب اسم سورية من قائمة الدول المتهمة بمساندة الارهاب» ومطالبة اوروبا بالاحجام عن التعاون الاقتصادي مع دمشق «قبل التزامها بمعايير مكافحة الارهاب واعتقال عبدالله اوجلان وتسليمه لمحاكمته في تركيا».

ولم تتوقف المساعي التركية للضغط على سورية فوقعت في الأونة الاخيرة اتفاقاً للتعاون العسكري مع اسرائيل يسمح لطيران تل ابيب الحربي باستخدام الاجواء التركية للتجسس على العمق السوري الشمالي حيث تروج بعض المزاعم في الاعلام الغربي بان سورية تصنع اسلحة بيولوجية وكيماوية في تلك المناطق. وعلاوة على ذلك اخذت انقرة تستعرض عضلاتها من خلال تنفيذ مناورات عسكرية ضخمة هي الأولى التي تجري قبالة شاطئ اقليم اسكندرون السوري الذي تحتله منذ الحرب العالمية الاولى بمشاركة لقوات البحرية الإسرائيلية.

ملف المياه في الشرق الأوسط : نهر الفرات (٣ من ٣)

ترحيل الازمات للجيران وحجز مياه الفرات لن يحل مشاكل أنقرة

□ لندن - من محمد وردة:

■ لم يسبق لدولة في العالم ان قالت عن نهر ينبع في اراضيها ويتجاوز حدودها الى اراضي الدول الأخرى انه نهر وطني عابر للحدود وليس دولياً باستثناء الهند التي اتخذت موقفاً مشابهاً بشأن نهر الغانج الذي يعبر اراضيها الى دولة باكستان التي استقلت عن الهند في نهاية الاربعينات. غير ان نيودلهي تراجعت عن موقفها هذا في العام ١٩٧٧ والتزمت بقواعد «معاهدة هلسكي» التي اعتمدتها «رابطة القانون الدولي» عام ١٩٦٦، التي تؤكد على ان مياه الانهار عندما تتجاوز حدود دول المنابع تصبح مياهاً دولية ويتحتم على دول المنابع ان تعمل بالتشاور والتنسيق الكاملين مع الدول المتشاطئة في حال اجراء اي تعديل في مجرى النهر او حجم مياهه. وفي حال عدم التوافق يتوجب عليها التوقف الفوري عن تنفيذ اية خطوة من شأنها ان تحدث تغييراً في مجرى النهر او كمية المياه المتدفقة عبره.

ومع ان الهند عندما ادعت ان الغانج (نهر هندي) اعتبر معظم المراقبين ان مزاعمها هذه تصب في اطار التضييق او الضغط السياسي على باكستان لمعاقبتها على قرار الانفصال، الا ان نيودلهي استندت في دعواها هذه على حقيقة ان ٩١ في المئة من مساحة حوض الغانج ومجراه يقع داخل حدودها الوطنية بينما الأمر على عكس ذلك بالنسبة الى حوضي دجلة والفرات فمن اصل مساحة الحوضين الاجمالية التي تبلغ ٧٨٤,٥ الف كيلومتر مربع يقع داخل الأراضي العراقية نحو ٣٥٩,٣ الف كيلومتر اي ما يوازي ٤٥,٨ في المئة من مساحة الحوضين، ويقع داخل الأراضي السورية حوالى ٨٠٠ الف هكتار (لم نعثر على مساحة دجلة والفرات السوريين في الكيلومتر المربع من خلال المراجع التي تسنى لنا الاطلاع عليها). وهذا يعني ان نحو ٦٠ في المئة من مساحة الحوضين تقع داخل الأراضي السورية والعراقية على أقل تقدير. كذلك الأمر بالنسبة لطول المجرى، ذلك ان الفرات يجري في الأراضي التركية لمسافة ١٢٠٠ كيلومتراً بينما يجري في الأراضي السورية والعراقية نحو ٢٥٨٠ كيلومتراً. اما بالنسبة لنهر دجلة فيجري في الأراضي السورية والعراقية نحو ٧٠ في المئة من طوله الاجمالي.

ويذكر ان مياه الفرات منذ الاف السنين كانت تتدفق الى كل من سورية والعراق من دون عقبات أو حواجز. وكان النهر يفيض سنوياً ويصل اقصى منسوب له في شهر نيسان (ابريل) تاتي بعد ذلك ثمانية أشهر من الانخفاض الشديد في منسوبه وخلال فيضانه كان يسبب كوارث كبرى ويلحق اضراراً واسعة في دول المجرى السفلى اذ ان التجمعات السكانية العراقية والسورية كانت تتركز على ضفتيه تاريخياً.

وآخر فيضان للفرات الحق اضراراً كبيرة في سورية والعراق كان في أيار (مايو) عام ١٩٤٤ حين وصل منسوب المياه التي عبرت الحدود التركية الى نحو ٩ الاف متر مكعب في الثانية ولنا ان نتخيل حجم الخراب والدمار الذي الحقه هذا الكم الهائل من المياه. ولو صحت المزاعم التركية بأن الفرات نهر تركي عابر للحدود وليس نهراً دولياً لكان يفترض ان تدفع تعويضات للمنكوبين السوريين والعراقيين من جراء فيضان الفرات غير ان التاريخ لم يسجل في يوم من الأيام سابقة تحركت فيها الحكومات التركية المتعاقبة على الحكم منذ قيام تركيا الحديثة لبحث مثل هذه الكوارث مع الحكومات الوطنية في بغداد ودمشق او مع الفرنسيين والانكليز الدولتين المنتدبتين على البلدين حينذاك، لا سيما ان تركيا كانت على الدوام في الموقع الأقل ضرراً من هذه الفيضانات، اذ ان الفرات - كما اشرنا سابقاً - يتكون من اربعة روافد تلتقي في جنوب البلاد، حيث لا يوجد تجمعات سكانية كبيرة كما هو الحال في وادي الرافدين او الجزيرة السورية.

اما بالنسبة لمحاولة انقرة ربط حوضي دجلة والفرات والنظر اليهما كحوض واحد يقسم في شكل موحد، فلا توجد سابقة دولية بهذا الخصوص كما ان القوانين الدولية لم تلحظ هذه المسألة في مختلف التشريعات المائية الصادرة عن الهيئات الدولية. وعندما تقوم تركيا بتلك المساعي فهي تحرص على تسويق مصالحها الخاصة بطرق غير شرعية ومخالفة للاعراف والقوانين الدولية، ذلك لانها تقيم نحو ٩٠ في المئة من مشاريعها المائية على الفرات على عكس ما

تتبع لها الطبيعة الجغرافية في حوض دجلة، وعليه ترى مقايضة ما لا يمكن الاستفادة منه بما هو بمتناول يدها على رغم ان الحوضين منفصلين انفصالا كاملاً سواء لجهة التغذية او لجهة المجرى.

وبخصوص الربط التركي بين المصادر الطبيعية (المياه، الغاز، النفط) فان المراقبين الدوليين لم يتقبلوا مثل هذه الطروحات وأثارت لديهم تعليقات شتى من قبيل امكان ممارسة «البلطجة» السياسية او فرض «الخوات» في خواتيم القرن العشرين. فليست العبرة في كون الغاز او النفط سائلين لكي يقاربا بالمياه لأن العنصر الأساسي في المياه يكمن في كونه متحركاً ومتنقلاً بعيداً عن الرغبات الشخصية والمادة ١٢ من ميثاق اوروبا للمياه تلحظ موضوع المياه فقط وتقول «ان الماء لا يعرف الحدود وهو لذلك مورد مشترك يقتضي تعاوناً دولياً». ولا يشير الميثاق بتاتاً الى الموارد الأخرى، وينفي وجود أي تعارض بين تحديد الدول المتشاطئة لحصصها في المياه وحق سيادة الدول على مواردها الأخرى اذ ان السيادة على الموارد لا تعني الموارد المشتركة بينها وبين دول اخرى كما هو الحال مع المياه العابرة لحدودها.

ومع ذلك لا بد من الاقرار بان لكل دولة الحق في المحافظة على مصادر المياه التي تتوفر لديها والعمل على تطويرها وإستغلالها بمختلف الوسائل لمصلحة شعبها وبهدف تحسين اوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، غير ان هذا ليس مطلقاً، ويتحدد بالقدر الذي لا يسبب الضرر للشعوب الاخرى التي تعيش على الحوض نفسه.

تلحظ القوانين الدولية الصادرة بهذا الخصوص هذا الامر بدءاً من معاهدة مدريد عام ١٩١١ وصولاً الى معاهدة هلسنكي لعام ١٩٦٦. ويذكر ان «رابطة القانون الدولي» توصلت الى سلسلة من القواعد القانونية تؤكد ما سبق ان توصل اليه ايضاً «معهد القانون الدولي» عام ١٩٦١ بخصوص قواعد تحكم الانهار الدولية. وقد تم الاتفاق في مؤتمر هلسنكي لرابطة القانون الدولي على القواعد التي تحكم استعمال الانهار الدولية وذلك في حالة غياب السوابق أو الاتفاقات المحددة بين الدول المتشاطئة وفيما يلي أهم احكام مؤتمر هلسنكي لتنظيم استعمال الانهار الدولية:

١ - أهم معيار هو عدالة التوزيع ما بين الدول المستفيدة من نهر دولي.

٢ - عدالة التوزيع لا تعني بالضرورة تحديد حصص متساوية وانما تحديد حصص عادلة تقوم على المقاييس الآتية:

أ - طبوغرافية حوض النهر وحجم المنطقة التي يمر بها النهر الدولي في اقليم الدولة المعنية.

ب - الظروف المناخية في حوض النهر بصفة عامة وفي اقليم الدولة المعنية بصفة خاصة

ج - سوابق استغلال وتوزيع حصص المياه في حوض النهر منذ الماضي البعيد الى الزمن الحالي.

د - مدى احتياج كل دولة في حوض النهر (من النواحي المائية والاقتصادية والاجتماعية).

هـ - حجم السكان واحتياجاتهم

و - تكاليف الوسائل البديلة المتاحة لسد الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة من دول حوض النهر.

ز - مدى توفر مصادر اخرى للمياه بخلاف ذلك النهر الدولي مثل الامطار او الآبار أو الأنهار الأخرى.

ح - تفادي الاسراف والاضرار بالدول الأخرى المستفيدة كلما أمكن ذلك (المصدر معارك المياه المقبلة في الشرق الأوسط للدكتور محمود سمير أحمد ص ٣١ و٣٢).

منذ العام ١٩٦٦ استمر رجال القانون الدولي داخل نطاق الامم المتحدة في بحثهم واضافاتهم لمبادئ هلسنكي التي لم تنلها بعد ذلك الكثير من التغيير او التطوير.

واتفقت آراء رجال الفقه في القانون الدولي مع احكام المحاكم الدولية والفيدرالية، كذلك المبادئ العامة المتضمنة في الوثائق والمعاهدات الدولية مثل معاهدات فرنسا وسالزبورغ وقرارات هيئة القانونين الدوليين وجمعية القانون الدولي الاميركي ويمكن تلخيصها بالآتي:

١ - عدالة التوزيع وفقاً لما سبق شرحه في مبادئ هلسنكي (من دون تعديل او تحوير)

ب - ان تمتنع الدول المستفيدة من النهر الدولي عن تغيير مجرى النهر او إقامة خزانات وسدود عليه من شأنها تخفيض او المساس بحصة او حصص الدول الأخرى المستفيدة من المياه إلا بالتنسيق والاتفاق المسبق فيما بينها جميعاً.

جـ - من الواجب قيام التعاون بين الدول المستفيدة في ما يختص بتحسين موارد وايراد النهر واستقلاله كوحدة متماسكة

د - وجوب الاحترام الكافي للحقوق المكتسبة للدول المستفيدة مع مراعاة احتياجات كل منها ومدى اعتماد كل منها على مياه ذلك النهر الدولي.

هـ - وجوب سداد التعويضات المناسبة في حالة الاضرار بحقوق الدول الأخرى المستفيدة من مياه النهر الدولي (المرجع السابق)

وكانت لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة، بضغط التوتر والتصعيد التركيين في منطقة حوضي دجلة والفرات أعدت في تموز (يوليو) عام ١٩٩٣ مسودة قانون «ينظم استخدام المجاري المائية الدولية للاغراض غير الملاحية» وهو بمثابة مرجعية قانونية واضحة - المسودة لخصت الخبرة الدولية وأخذت بعين الاعتبار مختلف القوانين الدولية الصادرة بهذا الخصوص.

- المفاوضات تقاسم مياه نهري دجلة والفرات

وتنص مسودة القانون بشكلها النهائي بعد ادخال التعديلات التي اقترحتها كل من سورية والاردن وكندا وبولندا وتشاد على الآتي:

١ - تعريف المجرى المائي الدولي بانه «أي مجرى يقع جزء منه في أكثر من دولة» لم تعترض تركيا على هذا التعريف اثناء مداولات لجنة القانون الدولي.

٢ - حق جميع الدول المتشاطئة في الاستفادة والمشاركة

في مياه هذا المجرى بشكل عادل ومنصف كلمة مشاركة تشير الى تقاسم المياه وإن لم تلحظ التساوي في التقاسم

٣ - عدم جواز الحاق الضرر بالغير

٤ - الالتزام بواجب الاخطار بحسب القانون الدولي عند الرغبة في بناء مشاريع على المجرى المائي معاهدة سالزبورغ لحظت هذه المسألة وحددت الاخطار بفترة لا تقل عن ستة اشهر قبل البدء بالمشاريع على مجرى النهر الدولي وفي حال عدم التوافق يتحتم وقف التنفيذ

٥ - الالتزام بواجب التفاوض اذا لم تحل المراسلات اي خلاف بين الدول المتشاطئة

٦ - الالتزام بحماية النظم الحيوانية والبيئية.

كان يفترض باللجنة بعد ان انجزت صيغة المسودة النهائية ان تقدمها للجمعية العامة للامم المتحدة لتسجلها في امانة الهيئة ولتعتمدها كاطار لاتفاق شامل او كاتفاقية عامة وفي الحالين - حسب الخبراء القانونيين - ستكون ملزمة لجميع الدول الاعضاء وليس فقط للدول التي توافق عليها، على خلاف قرارات الجمعية العامة الملزمة للدول التي توافق عليها فقط التي لا ترقى الى قوة القانون او قوة قرارات مجلس الامن

وتاتي هذه الالزامية من المادة ١٠٢ من ميثاق الامم المتحدة التي تنص فقراتها الأولى على ان «كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الامم المتحدة يجب ان يسجل في امانة الهيئة» والفقرة الثانية تقطع بانه «ليس لأي طرف في معاهدة او اتفاق دولي لم يسجل وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة ان يتمسك بتلك المعاهدة او ذلك الاتفاق امام اي فرع من فروع الامم المتحدة». اي انه بعد تسجيل الاتفاق لا يمكن لأي دولة التراجع عنه.

ويرى الخبراء ان عدم تسجيل القانون في امانة هيئة الامم المتحدة يعود الى ان القانون تنقصه فقرة اساسية تتعلق بحل النزاعات في حال فشل التفاوض وحق كل طرف بالاحتكام لجهة ثالثة مثل الامم المتحدة او مجلس الامن او محكمة العدل الدولية.

وهذا ما يفسر عدم اعتراض تركيا على اي بند من بنود المسودة على رغم مواقفها وممارساتها التي تنفي جميع فقرات المسودة.

وهكذا توضح جميع الاتفاقات والمعاهدات الدولية مواصفات النهر الدولي ومدى حقوق وواجبات الدول المتشاطئة ومع ذلك تتجاهلها السلطات التركية جملة وتفصيلاً، حتى انها رفضت على الدوام مبدأ التشاور والاتفاق مع جيرانها قبل الشروع بتنفيذ مشاريعها على نهر الفرات ولم تاخذ في الاعتبار الاضرار التي الحقتها بها وتواصل رفضها لمبدأ التفاوض والوصول الى اتفاقات محددة بشأن قسمة المياه. وعندما ارغمت على التفاوض مع سورية وتوصلت معها لعقد «البروتوكول الموقت» عام ١٩٩١ اعتبرته بمثابة اتفاق دائم في الوقت الذي تظهر بجلاء لا لبس فيه او غموض حقوق كل من سورية والعراق في مياه الفرات كذلك مدى حاجة البلدين اليها سواء لجهة التنمية الزراعية والاقتصادية او لدرء الاخطار البيئية لا سيما اذ عرفنا ان «امكانات تركيا المائية السنوية، في المتوسط ١٨٦ بليون متر مكعب من المياه السطحية ونحو عشرة بلايين متر مكعب من المياه الجوفية» واذا كان تعداد سكان تركيا ٦٠ مليون نسمة فان نصيب الفرد الواحد لا يقل عن ٤ آلاف متر مكعب في السنة بينما العراق وسورية هما من الدول المصنفة (حسب دراسة جمعية العمل السكانية الدولية الاميركية) في خانة الدول المهددة بازمات مائية التي يقل نصيب الفرد فيها عن ١٧٠٠ متر مكعب في العام.

كذلك تلحظ القوانين الدولية الخاصة باستخدام المجاري المائية مسالة الأسبقية في استخدام المياه وتأخذ ذلك في عين الاعتبار لدى تقسيم المياه، ويذكر ان سكان العراق هم أول الشعوب الذين بدأوا في استغلال مياه الفرات ويعود ذلك لآلاف السنين (كما اشرنا آنفاً).

اما بخصوص الاضرار التي تترتب على قطع المياه في مجاري الانهار وعلى النظم البيولوجية والاحيائية في حوض النهر فيقول الباحث العراقي الدكتور حسن الجنابي في دراسة نشرتها مجلة «الثقافة الجديدة» في عدد نيسان عام ١٩٩١، ان اقامة السدود على الانهر هي عملية صناعية يقوم بها الانسان لحجز المياه في منطقة ما في اعالي النهر لفترة محددة ولأسباب عدة اهمها درء الفيضانات وتوفير المياه أسفل السد في أوقات الشح بالكميات المطلوبة للمحافظة على النشاط الاقتصادي (الزراعي والصناعي خصوصاً) وللمحافظة على الحياة البيولوجية في النهر وما يعنيه ذلك من توازن بيئي كذلك لتوفير الطاقة الكهربائية الضرورية لتدوير عجلة المياه في المنطقة المعنية وهذا يعني من الناحية العملية ان هذه المياه عائدة - أي تعود الى مجرى النهر ولكن في فترة اخرى لاحقة - اذن فان اقامة السد على مجرى النهر لا تقلل نظرياً من كمية المياه التي تجري في النهر ولكن تؤثر على نظام جريان الماء في النهر او ما يسمى بـ «النظام المائي» اي انه يحدد كمية المياه المارة في النهر وقت مرورها ان هذا يمثل السدود التي لا يرافقها توسع في الأراضي المستصلحة وهي حالة نادرة ان لم تكن معدومة، حيث ان زيادة مساحة الأراضي المزروعة الواقعة أسفل السد وحواليه عملية مكملة وجزء لا يتجزأ من التطوير الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة وبطبيعة الحال فان هذه الأراضي المزروعة تحتاج الى المياه اللازمة للري والتي سوف تستقطع من المياه المخزونة، وبالتالي لا تعتبر هذه المياه عائدة للنهر. لانها سوف تستهلك مباشرة من قبل النبات وعلى شكل تبخر من سطوح القنوات والحقول المروية وعن طريق الترشح في اعماق التربة وخاصة في طرق الري التقليدية حيث ترافق الارواء عموماً عمليات غسل التربة التي تتطلب كمياه اضافية من المياه غير المستغلة من قبل النبات. ان هذه المياه يتم تجميعها والتحكم بها عن طريق شبكة البزل - الصرف - التي تشكل جزءاً ضرورياً من تأسيسات انظمة الري. ويتم في غالب الاحيان ارجاع هذه المياه الى مجاري الانهار.

ويرى الجنابي ان المشاكل

التي تتطلب النقاش والدراسة بغرض الوصول الى حلول ترضي جميع الأطراف في ما يتعلق باقامة السدود على مجرى نهر مشترك تتلخص في الآتي.

- قضية ملء الخزان التي ستؤدي بالضرورة الى تقليل - او قطع - المياه كمياً بالنسبة للدول التي تقع أسفل السد. فاذا افترضنا ان هذه الكمية المستقطعة سوف تتم اعادتها بعد ملء الخزان تبقى مشكلة طول فترة الملء تلك واحتياجات الدول في اسفل النهر لتلك المياه خلال هذه الفترة لتدوير عجلة الحياة الاقتصادية التي تعتمد مباشرة على المياه.

- المشكلة التي لا تقل خطورة عن الأولى هي مشكلة نوعية المياه العائدة الى مجرى النهر. فمن جهة ان نوعية المياه المخزونة نتيجة لارتفاع درجات الحرارة التي تؤدي الى تبخر المياه تسوء مع طول مدة احتجازها وتصبح اكثر ملوحة، ومن جهة اخرى فان المياه المالحة المتجمعة نتيجة عمل شبكة البزل والتي تقذف مرة أخرى الى النهر. بالاضافة الى المياه المستخدمة للأغراض الصناعية في المعامل التي تقام في الغالب على ضوء بناء السد، تساهم في رداءة نوعية المياه وتسبب اضراراً كبيرة للمناطق الواقعة اسفل السد على طول النهر. وهذا بدوره يحتاج الى كميات اضافية من المياه لغسل التربة من الاملاح التي تتجمع فيها والناتجة عن استعمال مياه ذات ملوحة نسبية عالية لاغراض الري بما يجعل من كمية المياه اسفل السد مشكلة اكثر خطورة.

- ان كمية ونوعية المياه الجارية في النهر بعد اقامة السد تخلقان مشكلة اكثر تعقيداً واكبر ضرراً على التقدم الحضاري للبلد وهي مشكلة البيئة، اذ ان نقص المياه بالكمية والنوعية المطلوبتين للزراعة (مثلاً) لا يوقف الزيادة في المساحات المزروعة فقط بل في كثير من الاحيان يؤدي الى تقليل المساحات التي كانت تزرع سابقاً خاصة اذا اتبعت طرق الزراعة الكثيفة، ومن المعلوم ان التربة التي لا تستثمر في العراق والجزيرة السورية عموماً تصبح اراضي متصحرة او سبخة نتيجة للحرارة العالية وقلة الامطار.

- ان المشكلات المذكورة اعلاه تترافق مع مشكلات اخرى تتعلق ببقاء او توزع السكان في المناطق التي يجري فيها النهر وظروف حياتهم ونشاطهم الاقتصادي اذ تتوقف الصناعات الكيماوية التي تحتاج نوعية مياه جيدة ويتوقف انتاج الطاقة الكهربائية وتتهدد الحياة البيولوجية واقتصاد الاسماك في مجرى النهر.

والمشكلة الاخيرة قد ينفرد فيها العراق عن سورية، حيث ان شح المياه في الفرات يظهر مباشرة على شكل شح في مياه شط العرب مما يعني اضافة عدة مشكلات اخرى كما ان توقف الملاحة في شط العرب يعني اغلاق المنفذ الوحيد للعراق على الخليج، ومعروف ان بغداد خاضت حرباً استمرت نحو عشرة سنوات مع ايران تحت شعار «استعادة شط العرب».

في ظل الوقائع والحقائق المسندة بقوة القانون الدولي والأعراف السائدة، كيف يمكن تفسير الاصرار التركي على منطق «البلطجة» السياسية في خواتيم القرن العشرين؟ وهل سيقود التعامي التركي عن الشرائع الدولية الى دفع العراق وسورية الى المواجهة والانفجار الشامل؟ وهل لدى قادة انقرة النية بدفع الأمور الى الحائط المسدود، الأمر الذي يحتم المواجهة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة التي ينزع معظم المراقبون الى تصنيفها مرحلة التنمية وترشيد الاستهلاك العالمي لطاقات الارض للابقاء على الحياة البشرية وديمومتها بعيداً عن الكوارث الفاجعة بعد ان انتفى - او تقلص - خطر الفناء النووي؟

وبكل الحالات ما هي الوسائل الفعالة التي يمكن اللجوء اليها عربياً لدفع القادة الاتراك الى التفاوض والاتفاق لنزع فتيل الخلاف سياسياً ولوضع ضوابط قانونية تحول دون قيام اي توتر مستقبلي خاصة ان انقرة عازمة على تنفيذ مشروع «غاب» الذي يتضمن بناء ١٩ سداً اخرين خلال الاعوام الـ ١٤ المقبلة؟

في البداية لا بد من التأكيد على ان منطق القوة والقسر لم يعد من الوسائل الناجعة في العلم السياسي لا بل اصبح هذا المفهوم متخلفاً ويعود الى الماضي المنبوذ دولياً على كل المستويات، وذلك ليس لأن العالم مقبل على مرحلة ستسودها المعايير الاخلاقية او المثالية الرفيعة المستوى ولكن لأن مفهومي الامن والاستقرار في اي منطقة في العالم لم يعد شأناً اقليمياً بحتاً يعني الدول المعنية في محيط بؤر النزاع بقدر ما اصبح النزاع دولياً حتى ولو كان نزاعاً داخلياً او وطنياً، لأن تقاطع المصالح الاقتصادية بين مختلف دول العالم خصوصاً منها الدول الصناعية والغنية بات يحتم عليها التدخل وبحسم لصالح قمع الجناة والمعتدين مهما كانت المبررات والدواعي، ولعل تجربة التحالف الدولي ضد العراق عام ١٩٩١ هو بداية هذه مؤشرات هذه المرحلة على رغم ما رافقها من ملاحظات في اطار ازدواجية المعايير ذلك لأن المنطقة العربية تختزن نحو ثلثي مصادر الطاقة العالمية وتجمع الدول الصناعية القوية على انها تقع في دائرة مصالحها الحيوية. ولا ريب ان التجربة ستتكرر في حال وقوع اي انفجار آخر في المنطقة رغم التمايزات بين الحرب العراقية - الكويتية وبين الحرب العربية (السورية والعراقية) - التركية. فالانفجار بهذا المستوى لا شك بانه سيقوض الاستقرار والسلام العالمين على كل المستويات.

اما لماذا تصر تركيا على تجاهل القوانين والاعراف الدولية وتقرع طبول الحرب وتطلق خطابات التهديد والوعيد واستعراض العضلات - أجرت قبل شهر مناورات حاشدة وضخمة في اقليم اسكندرون السوري الذي ضم الى تركيا في اطار تصفية تركة الامبراطورية العثمانية بعد الحرب الكونية الاولى بموافقة فرنسية وبريطانية - وعقد الاتفاقات

العسكرية مع تل ابيب وغيرها؟ فالمؤكد ان هذه الممارسات هي احد ابرز سمات المازق التي تواجها تركيا في المرحلة الحالية، وخصوصاً لجهة رسم هويتها المستقبلية ودورها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة بعد ان انتفت الحاجة اليها كدرع متقدم للحلف الاطلسي بمواجهة غول الاتحاد السوفياتي السابق. فانقرة بعد سبعين عاماً من الاتاتوركية العلمانية الحريصة على «الازياء الغربية الايديولوجية والدولتية» لم تتمكن من خلع توبها الآسيوي وفي الوقت عينه لم يتسن لها ارتداء المعطف العربي للدخول بعضوية كاملة الى النادي الاوروبي، مما جعلها تبدو عرجاء وهي سليمة، على طريقة البوم الذي جاء يقلد الحجل فنسي مشيته ولم يتعلم كرج الحجل. وهكذا برز حزب العمال الكردستاني التركي ليشن حرباً انفصالية بلا هوادة منذ نحو ١٥ عاماً، وساعده في ذلك الاخفاق الاقتصادي وسوء الحالة المعيشية التي يعيش فيها اكثر من ١٢ مليون كردي ضمن المعاناة التركية العامة ولغاية اليوم فشلت القيادة التركية في ايجاد تسوية لهذا الصراع المدمر على مستوى التخريب الاقتصادي المباشر كذلك على مستوى «تطفيش» رؤوس الاموال الوطنية من جنوب البلاد و«تنفير» رؤوس الاموال الاجنبية التي يتوقف عليها تنفيذ مشروع «غاب» من دون الوقوع في عجز بالموازنة الوطنية كما حصل عندما ارغمت على تمويل سد اتاتورك.

في ضوء الاخفاق التنموي والفشل السياسي لتسوية النزاع الكردي التركي في الجنوب برز حزب الرفاه الاسلامي كقوة سياسية احتلت المرتبة الاولى في الانتخابات البرلمانية الاخيرة وساهم ذلك الى جانب الفشل السياسي الداخلي بعدم ثقة المستثمرين الاجانب بجدوى السوق التركية وكان لا بد من الاندفاع وراء قضية الامن وتاجيل المسالة الاقتصادية وعوض ان تتجه سلطات انقرة الى ايجاد مخرج سياسي للنزاع مع حزب العمال الكردستاني التركى الذي هو بجوهره وتفاصيله نزاع داخلي ومحله لا يمكن ان يكون الا في الداخل التركي، سعت لترحيل مشكلتها الى الخارج ورميها على الجيران، وبدات بالابتزاز من خلال مياه حوضي الفرات ودجلة لتجنيد سورية في ملاحقة حزب العمال والقضاء عليه، وعندما رفضت سورية القيام بالمهمة اتجهت الى اسرائيل لممارسة الضغط على سورية.

وتل ابيب وفق منظورها الاستراتيجي المنسجم مع التوجهات الاميركية والغربية عموماً ادركت مدى التحولات السياسية في داخل تركيا وباتت على قناعة من ان وصول حزب الرفاه الى السلطة سيهدد مشاريعها في المنطقة حتى ولو انجزت عمليات السلام بالشروط التي تريدها، او على الاقل ستكون مشاغبة ومزعجة للمشروع الاسرائيلي - الاميركي اما اذا لم تنجز عملية السلام فلا شك ان حزب الرفاه على راس السلطة في تركيا سيغير ميزان القوى بشكل جذري مما يخلخل مشروع تل ابيب برمته لذلك كان لا بد من خرق المؤسسة العسكرية التركية لانها بكل الاحوال ستبقى ورقة رابحة سواء للضغط على سورية والعراق او لضمانة الانقلاب على اي تغيير محتمل في تركيا لصالح حزب الرفاه الاسلامي.

فالترغيب لاغراء الجنرالات بالسلطة والترهيب الذي يخيف هؤلاء الجنرالات من خلال البعبع الاسلامي الاصولي يشكلان وسيلتان مضمونتان لمستقبل السيناريو الاسرائيلي الذي لا شك بان جهاز «الموساد» يتقن ادائه وتنفيذه، وما يؤكد هذه التوجهات ان تركيا كانت تسعى لنشر مجمل تفاصيل الاتفاقات التي تم التوصل اليها لانها تريد استثمارها في الضغط على سورية والعراق، بينما تل ابيب كانت تحرص على التكتم لإمكان القيام بالدور المطلوب خصوصاً اذا اضطرت لخيار الانقلاب العسكري لقطع الطريق على حزب الرفاه لئلا تستثير المشاعر القومية التركية من خلال التدخل المكشوف اذا وقع.

غير ان التخبط التركي لن يقود الا لاستعصاء مازق انقرة، فسورية لن تقوم بدور الشرطي الذي يحمي الداخل التركي ويلاحق اخصامها خارج الحدود، كما ان دمشق لا يمكن استدراجها للوقوع في مطبات غير محسوبة العواقب.

والأهم من ذلك ان بيد العرب الكثير من الاوراق التي تشكل عوامل ضغط قوية يمكن رفعها بوجه انقرة. فالصادرات التركية يذهب منها نحو ٢٠ في المئة باتجاه البلدان العربية وهو ما يوازي نحو ٤ بلايين دولار كذلك خط النفط العراقي يعود على انقرة سنوياً - قبل الحصار - بمثل هذا المبلغ وهذه الارقام ليست قليلة، وتركيا بامس الحاجة اليها فمجرد التلويح الجاد بان من يقطع قطرة الماء عنا سنغلق اسواقنا بوجهه، سيكون للمسالة وجه آخر غير وجه العربدة.

وهذا بطبيعة الحال لا ينفي متابعة إثارة البلطجة التركية في المحافل الدولية.



قضية المياه: هل بدأت المواجهة في اعالي النيل؟

تشهد المنطقة دخول سياسات أجنبية اخرى تبحث لها عن دور في الاسواق والعواصم. فالمنطقة تعرف التنافس الفرنسي الاميركي في هضبة البحيرات والقرن الافريقي

☐ فتحت «الحياة» قضية السياسات المائية في حوض نهر النيل، ونشرت دراسة لجون واتر بري مدير مركز الدراسات الدولية في جامعة برنستون الاميركية حول هذه القضية، في ٢٧ و٢٨ و٢٩ حزيران (يونيو) الماضي وننشر اليوم رؤية مصرية في القضية نفسها.

عبدالملك عودة *

■ الإعلان الاثيوبي عن برنامج انشاء خزانين على النيل الازرق ونهر عطبرة لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربية هو اعلان رسمي عن بدء المرحلة الاولى من المواجهة بين السياسة المائية الاثيوبية والسياسة المائية المصرية. وفي هذه المرحلة لايعد الاعلان تهديدا او مدخلا لاستعمال ادوات العنف المسلح، وإنما هو اعلان عن طلب المفاوضات السياسية الجادة بين الطرفين، وعن طلب المواقف الواضحة من الاطراف الاخرى في حوض النيل (٨ دول).

سبق ان وقع الطرفان المصري والاثيوبي في تموز (يوليو) ١٩٩٣ إطارا للتعاون وللاتفاق بشان استخدام مياه النيل على اساس قواعد ومبادىء القانون الدولي، مع الإمتناع عن اي نشاط يؤدي الى احداث ضرر بمصالح الطرف الآخر في ما يختص بمياه النيل، وان يلتزما بالتشاور والتعاون في المشاريع ذات الفائدة المشتركة لزيادة حجم التدفق وتقليل الفاقد من المياه، من خلال انشاء آلية مشتركة ملائمة للمشاورات بينهما. ومنذ التوقيع انعقدت اللجنة المشتركة بين الدولتين مرتين فقط في ثلاث سنوات.

يستند الموقف الاثيوبي الرسمي على موافقة البرلمان الفيديرالي على برنامج انشاء الخزانين، وعلى قبول البنك الدولي ومؤسسات دولية اخرى دراسات الجدوى والتمويل، من دون اشتراط القبول المسبق من دول حوض النيل الاخرى وفي مقدمها دولة المصب. وبدأ تسابق شركات ايطالية واميركية للتفاوض بشأن اجراءات الانشاء والتنفيذ. ومن ناحية اخرى تكمن في اعماق الموقف الاثيوبي الرسمي احتمالات سياسة السودان المراوغة في ظل حكومة الرئيس عمر البشير منذ عام ١٩٨٩. اذ ناصبت السياسة السودانية مصر العداء استغلالا لأسباب افتعلها النظام او لتعقيدات موروثة في داخل العلاقات المتبادلة بين البلدين. وفي هذه الاثناء اندفعت السياسة السودانية تجاه اثيوبيا وتعاهدت معها في اتفاقيات عدة، من اهمها ما يتعلق بمياه النيل والتعاون المائي في اعوام ٩١ و٩٢ و١٩٩٣. وتشير الانباء المتداولة حول هذا التعاون انه كان قد وصل الى مستوى من التحالف المائي نظرا للاهتمام السوداني بتدفق وضبط مياه النيل الازرق ونهر عطبرة، ولو كان هذا التعاون استمر بينهما، لأدى الى تهديد للسياسة المائية المصرية. لكن اخطاء واوهام السياسة السودانية ادت بها الى تهديد الكيانين الاثيوبي والاريتري بالاختراق ودعم النزاعات الاثنية والدينية في داخل الدولتين، الى موقفها تجاه محاولة الاعتداء على الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا. وتراهن اثيوبيا على استمرار السياسة السودانية تجاه مصر مهما حدث من اجراءات تكتيكية مرحلية، كما تراهن على ان السودان لديه مصالح في الانضمام الى الموقف الاثيوبي الراهن في قضية مياه النيل بعد ان انكسر التحالف السياسي المائي الذي كان قائما بين مصر والسودان.

يلاحظ ان توقيت الاعلان الاثيوبي الرسمي عن انشاء الخزانين يرتبط بالمناقشة المقبلة في الجمعية العامة للامم المتحدة حول القانون الدولي للانهار في ايلول (سبتمبر) المقبل، تمهيدا لإعلان معاهدة دولية تُدعى الدول للتوقيع عليها. وفي هذا المجال القى وزير الموارد المائية المصري محاضرة في مركز دراسات المستقبل في جامعة اسيوط، اشار فيها الى عدد من التعديلات المقدمة على الصياغة المطروحة امام الجمعية العامة، من بينها اقتراح حذف عبارة الحقوق التاريخية لمياه الانهار الدولية. وفي حدود ما علم فإن اثيوبيا هي احدى الدول المساندة للاقتراح.

واستطرادا في هذا المقام نشير الى



المصدر :

التاريخ :

للبحوث و التدريب و المعلومات

الوضع القانوني الساري حاليا في حوض النيل. فالقسم الاكبر من الاتفاقيات المنظمة لتدفق وسريان مياه النهر تم توقيعها بين الدول الاستعمارية التي حكمت المنطقة في الفترة من عام ١٨٩١ حتى الحرب العالمية الثانية. وان دولا عديدة في اعالي النيل اعلنت عدم التزامها وقبولها بهذه الاتفاقيات وطلبت إعادة التفاوض بشانها، ومن بينها السودان واثيوبيا. وهذا الموضوع فيه اكثر من راي وتفسير بين المتخصصين في القانون الدولي وقواعد هلسنكي عام ١٩٦٦. وإذا اختلفت الأطراف على هذا الموضوع فإنه يحتاج إلى تحكيم أو عرضه على المحكمة الدولية المختصة بموجب المقترحات المعروضة للقانون الدولي للأنهار، لكن الثابت هو صحة وقانونية الاتفاق المصري - السوداني عام ١٩٥٩ والاتفاق المصري- الاوغندي عام ١٩٥٣، على رغم ان السودان يطلب الآن إعادة التفاوض من جديد لأن معاهدة ١٩٥٩ في نظره غير عادلة.

هذا يؤكد انه من الخطا اعتبار السياسة المائية خطاً منفصلاً عن مجمل العلاقات المتبادلة بين دول حوض النيل. فالعلاقات المتبادلة بين هذه الدول هي حزمة تشمل مواريث وحقائق الجغرافيا والتاريخ والاديان والثقافة والسياسة والاقتصاد. وهي ليست علاقات ثنائية خالصة، إذ تتداخل فيها نتائج العلاقات وموازين القوى الاقليمية والعالمية، ونفوذ الدول الكبرى والصراعات الدولية منذ السيطرة الاستعمارية الاوروبية على كل دول حوض النيل وتصفية الامبراطورية المصرية، وما تلى هذا خلال فترة الحرب الباردة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ونحن نشهد الآن المنافسات الدولية الحادة بين دول اوروبية واميركية في فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، خصوصاً انها الفترة التي شهدت تغييرات في نظم الحكم وفي ظهور النخب الحاكمة الجديدة في دول أعالي النيل.

تعبر النخبة الحاكمة في اثيوبيا الآن عن تركيبة اجتماعية ومرجعية فكرية ورؤى سياسية تختلف عما سبق، اذ وصلت الى الحكم عام ١٩٩١ وقبلت بالتسوية السياسية وحق تقرير المصير في اريتريا، واقرت مبادىء التحول الديموقراطي والتعددية السياسية والاثنية والفيديرالية وفصل الدين عن الدولة في اثيوبيا. وعلى الجانب الاقتصادي من الصورة أعطت الأولوية لمجالات التنمية الزراعية والامن الغذائي والاستقرار البشري ومكافحة المجاعة والتصحر، وهذه الاولوية تعني الحاجة الشديدة لمزيد من المياه للري الزراعي ولتوليد الطاقة الكهربية.

فتح هذا التوجه الحديث عن خطط ومشاريع السدود والخزانات التي سبق اعدادها ودراستها في الستينات وما بعدها في فترة التحالف مع السياسة الاميركية ثم التحالف مع السياسة السوفياتية قبل انتهاء الحرب الباردة، كما فتح الحديث عن إعادة التفاوض في شان الحصص المائية المقررة لكل من مصر والسودان ومطالبة اثيوبيا بتحديد حصة مائية لها تخصم من الحصة الخاصة بكل من هاتين الدولتين. وفي الحديث تفاصيل فنية كثيرة ومواقف سياسية متعددة.

شهدت الفترة منذ ١٩٩١ محاولات سودانية لقيادة تجمع لدول القرن الافريقي، لكن السياسة الاميركية دعمت السياسة الاثيوبية لتصعد في اطار هذا التجمع وتاخذ موقع القيادة والتاثير. وتم هذا على مستويين: اولهما ادخال تجمع القرن الافريقي في اطار منظمة «ايغاد» التي كانت تمثل بداية متواضعة في مجال مكافحة الجفاف والتصحر. وفي اطار هذه المنظمة دعت السياسة الاثيوبية الى اهداف جديدة لتكثيف التنمية واستغلال الموارد الطبيعية والمائية وتوسيع نطاق نشاط المنظمة الى جميع اوجه التعاون الاقتصادي والسياسي والامن الغذائي والتعاون البيئي. كما اصبحت اوغندا عضواً فاعلاً في هذه المنظمة التي سعت الى دعوة تنزانيا لعضويتها وان لم تستجب للدعوة بعد ومعنى هذا ان الخطة هي تجميع لدول أعالي النيل الفاعلة في اطار تنظيمي واحد ينشئ موقفاً تفاوضياً قوياً تجاه السياسة المائية المصرية.

اما المستوى الثاني فهو المبادرة الاميركية المعروفة باسم مبادرة القرن الافريقي، وهي ترجمة لمبادئ وقواعد المشروطية الدولية في الربط بين التحول الديموقراطي والمعونات والمساعدات المالية. وقامت المبادرة على ثلاثة مبادىء هي مساعدة التحول الديموقراطي بالمعنى السياسي وبالمعنى الاقتصادي للسوق الحرة، وانشاء آلية اقليمية لمعالجة وتهدئة النزاعات المسلحة والحروب الاهلية، وتوجيه الاستثمار وتدفقه في خطط التنمية الزراعية وتاكد هذا التوجه الاميركي في زيارة الرئيس الاريتري الى الولايات المتحدة في شباط (فبراير) ١٩٩٥ واتفاقه مع الرئيس بيل كلينتون على عقد مؤتمر اقليمي لتنمية دول القرن الافريقي والحل السياسي السلمي للمنازعات واتخاذ مبادرة القرن الافريقي اساساً للحل الوقائي المستقبلي في المنطقة.

وتعطي الصورة السابقة للتحركات والتصورات الانطباع بكمال الترتيب والتنسيق. لكنه في تقديري انطباع خاطئ لان المتابعة على المستوى التطبيقي وعلى مستوى: قياس النتائج المترتبة على المقدمات في الساحة الاقليمية جنوب الحدود المصرية، توضح عددا من المعوقات والخروق والثقوب، الى احتمالات المتغيرات الاقليمية والدولية المؤثرة، الامر الذي يصيب المواقف التفاوضية بالضعف او الهزال، ليس بالنسبة لاثيوبيا فقط، وانما يمكن القول على مستويات نسبية متنوعة ان هذا هو حال جميع دول حوض النيل من دون استثناء

ويرجع ذلك الى ثلاث مجموعات من العوامل هي:

اولا. المناخ التخاصمي السائد بشدة في العلاقات المتبادلة بين دول الجوار الافريقي في حوض النيل، والشكوى من عدم الاستقرار ونقص الاحساس بالأمن والتدخلات والاختراقات الحقيقية والوهمية التي تهدد وجود الدول ووحدة ترابها الوطني. ويطرح هذا المناخ المعقد نتائجه على خطط وسياسات التنمية وأولويات برامج البنية التحتية كما انه يوجه الموازنات والانفاق الى اجراءات الامن بمعناها البوليسي والعسكري. ومن الخطا الفادح الظن أن السياسة المصرية هي التي تصنع الصراعات الاثنية المسلحة، او تصنع اسباب ومحركات عدم الاستقرار والخلافات الحدودية والاختراقات الارهابية التي تملأ حياة هذه الدول، علماً بان مصر ذاتها تشكو وتواجه موجات من الارهاب والاختراقات المسلحة لمحاولة هز استقرارها.

ثانيا: الاهتمام بالسياسة المائية والتعاون المائي متعدد الاطراف لا يزال متنوع المستويات في داخل الدول المشاطئة لاسباب زراعية وجغرافية وداخلية عموماً. وترتب على هذا ظهور عدد من المواقف والسياسات المائية المتنوعة في دول الحوض أولها عدم اعطاء اولوية متقدمة لموضوع السياسة المائية، وثانيها الاهتمام بالمشاريع

الداخلية على روافد النهر او في اطار فرعي بين الدول المتجاورة، وثالثها وهو الاهم يرتبط بالمشاريع المتعددة الاطراف عبر الحدود السياسية خصوصاً بين الدول ذات التاثير في تدفق مياه النهر ويترتب على هذا ان البحث عن منطلق جماعي او عن مركز موحد يضم كل الدول العشر في حوض النيل لا يزال مستقبلياً يحتاج الى جهد ومثابرة لتنسيق المواقف والسياسات وعلماً بان الاختلافات تمتد الى ترتيب أولويات المشاريع الخاصة بتخزين المياه للري والمشاريع الخاصة بتوليد الطاقة الكهرومائية والمشاريع التي تجمع بين الاستعمالين، وعلى رغم ما سبق يبقى احتمال التجمع والموقف الموحد وارداً.

ثالثاً. واقع ومستقبل التنافس الدولي في المنطقة بين سياسات الدول الاوروبية والولايات المتحدة، ومدى صلابة او هشاشة التحالفات التي تقوم بين هذه السياسات الاجنبية وسياسات الدول الافريقية الواقعة في حوض النهر او على تخومه، خصوصاً وان المناخ الدولي والاقليمي لا يزال يحتمل مزيداً من التغير. ولم تستقر مناطق الاهتمام والنفوذ ودوائر المصالح الاجنبية بعد في صورتها النهائية او الدائمة. كما ان المنطقة تشهد دخول سياسات اجنبية اخرى تبحث لها عن دور في الاسواق والعواصم. فالمنطقة تعرف التنافس الفرنسي الاميركي في هضبة البحيرات والقرن الافريقي، وشهدت عودة السياسة الايطالية ونشاطها المتنوع ويمكن ان يقال هذا عن السياسات الاسرائيلية والايرانية والصينية واليابانية والجنوب افريقية. يضاف الى هذا توجهات وسياسات الدول الكبرى في شأن الدعوة للتفاوض والحل السياسي السلمي والوساطة والتحكيم في مشاكل ونزاعات المنطقة. والخلاصة هي وجود الفاعل الدولي وتاثيراته في المنطقة، وموازنات مصالحه وسياساته في منطقة نهر النيل مع مصالحه وسياساته في مناطق اخرى مثل الشرق الاوسط.

ربما يكون مفيداً إبداء بعض الملاحظات حول تطور السياسة المائية المصرية تجاه دول حوض النيل، وتبدأ بتسجيل الاهتمام المبكر من جانب وزارة الاشغال المصرية خصوصاً بعد توقيع اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا في شأن توزيع حصص المياه بين مصر والسودان. فقد ناقشت اللجان المختصة مواضيع التخزين الدائم في هضبة البحيرات الاستوائية ومقترحات مشاريع منطقة السدود وقناة جونغلي وسد اوني وانشاء خزان بحيرة تانا، واخيرا توصلت اللجان الى برنامج للسياسة المائية المصرية لتغطية الاحتياجات حتى عام ١٩٧٥ وصادق عليه مجلس الوزراء المصري بتاريخ ١٩٤٩/١٢/٢٨.

استمرت مفاوضات انشاء سد اوين في اوغندا لتوليد الكهرباء حتى عام ١٩٥٣ حين عقدت الاتفاقية بين مصر واوغندا واخيرا طلبت اوغندا من البنك الدولي تمويل تكلفة السد فطلب موافقة السياسة المصرية، وتم هذا. ويجري تنفيذ المشروع حاليا واستطراداً نشير الى ان اوغندا تنشىء سدا جديدا على احدى الجزر الواقعة في داخل بحيرة فكتوريا ويمثل اضافة في مجال توليد الطاقة الكهربائية التي تبيعها لدول شرق افريقيا.

وعندما قامت ثورة ١٩٥٢ في مصر، ونظرا لاعتبارات المتغيرات الدولية والاقليمية في فترة الحرب الباردة ومرحلة تصفية الاستعمار في آسيا وافريقيا، جرى تعديل في السياسة المائية المصرية بإنشاء السد العالي في اطار سياسة التخزين الدائم لسد الاحتياجات المصرية، وتم عقد اتفاقية ١٩٥٩ مع دولة السودان المستقلة ونصت الاتفاقية الثنائية على مبدأ التوزيع العادل والمنصف بينهما وإقرار الحقوق المكتسبة لكل منهما، وعلى إنشاء اللجنة الفنية المشتركة الدائمة. ومن اختصاصاتها بحث مطالب الاطراف الاخرى في حوض النيل في شأن الحصص المائية التي تطالب بها هذه الدول، وان على مصر والسودان الاتفاق على موقف مشترك تجاه هذه المطالب واذا وافقا عليها فإنها تخصم مناصفة من الحصة المائية لكل من مصر والسودان.

واعتبرت اثيوبيا الاتفاقية ثنائية واحتجت عليها وطالبت بتقرير حصة لها في اطار اتفاقية ثلاثية او اتفاقية عامة لكل دول حوض النيل، كذلك اعلنت كل من تنزانيا وكينيا واوغندا عدم اعترافها بالمعاهدات والاتفاقات المعقودة ايام الاستعمار البريطاني وطالبت كل منها بتقرير حصة مائية لها. ولهذا اعدت اللجنة الفنية الدائمة مشروعاً بإنشاء هيئة عامة مائية لدول حوض النيل تبحث كل مواضيع المياه عموماً في نهاية السبعينات، ولم تصل الاتصالات الى نتيجة، اذ اعتبر تنفيذ هذا المشروع هدفاً سياسياً يجب ان يحصل على قرار من اعلى المستويات السياسية في دول حوض النيل الاخرى.

وخلال هذه المرحلة تم الاتفاق بين مصر والسودان على شق قناة جونغلي (١) وجونغلي (٢) وبدأ التنفيذ لكنه توقف نتيجة نشوب الحرب الأهلية في السودان عام ١٩٨٣ وانسحبت الشركة الفرنسية القائمة على تنفيذ المشروع وتحطم الحفار الضخم الذي كانت تستعمله، وطالبت الشركة بالنفقات والتعويضات.

بعد ذلك تحولت السياسة المصرية الى فكرة تجمع الاندوغو، بين دول حوض النيل اضافة الى جمهورية افريقيا الوسطى والاصل في هذا التجمع انه ذو بعد رسمي لوزراء الخارجية ولأهداف اقتصادية اجتماعية وليس منها اهداف مائية نيلية. اعترضت اثيوبيا على المشاركة ثم انضمت بصفة مراقب بينما انضمت باقي الدول كاعضاء. وعلى رغم عدم تحقيق اي نتائج ايجابية تطرقت اجتماعات الاندوغو الى مواضيع التعاون المائي في احواض الانهار الدولية بمعاونة من منظمات الامم المتحدة. وفي هذا الاطار نشأ مشروع الاتفاق بين زائير ومصر لربط خطوط الاتصال الكهربائي بين سد انجا (زائير) وسد اسوان (مصر)، وقد تمت الدراسة المبدئية (قبل الجدوى) للربط عبر جمهورية افريقيا الوسطى والسودان، ويجري حاليا بواسطة مكاتب استشارية اوروبية دراسة الجدوى للمشروع وتكاليفه.

ويواجه هذا المشروع حاليا تحديين اولهما مشروع جنوب افريقيا للربط بين سد انجا وشبكة الخطوط الكهربائية الموحدة في مجمل دول الجنوب الافريقي عبر انغولا، وثانيهما مشروع اثيوبيا الخاص بسد النيل الازرق لتوليد الطاقة الكهرومائية واستخدامها داخلياً وبيعها لدول القرن الافريقي.

ويشار الى تبني الامم المتحدة لمشروع الدراسات الهيدروميترولوجية (تكونيل) في هضبة البحيرات الاستوائية وحوض النيل، وانضمام دول الحوض تباعاً الى هذا المشروع العلمي المهم ثم انضمام اثيوبيا بصفة مراقب منذ عام ١٩٧٢، وترتب على هذا الجهد العلمي مجموعة كبيرة من المعلومات الخاصة بالمياه والبيئة والبنية الاساسية لادارة الموارد المائية وتنمية التدريب والموارد البشرية. واخيرا عقدت مصر واثيوبيا اطار التعاون بينهما في مجال مياه النيل على اساس قواعد ومبادئ القانون الدولي عام ١٩٩٣.

وهنا لا بد من الاشارة الى توجه في

السياسة المائية المصرية خلال التسعينات الجارية، يتعلق بالجانب الداخلي من هذه السياسة الا انه يصب في النهاية في مجال دعم المركز التفاوضي المصري وتقويته والانفراج النسبي في ازمة المياه عموماً فقد اهتمت وزارة الاشغال والموارد المائية بتنفيذ سياسة استخدام اساليب الري الحديثة وزيادة استعمال المياه الجوفية ومعالجة مياه الصرف الزراعي والصحي، وتحديد مساحات زراعة المحاصيل التي تستهلك مياه الري بغزارة. ويقدر وزير الموارد المائية ان هذا التوجه يحقق حاليا اضافة الى الحصة المائية المصرية بكميات تقدر من ٩ الى ١١ بليون متر مكعب سنويا، وهذا رقم مهم لأن احتياجات مصر في مطلع القرن المقبل سوف تصل الى ٢٠ بليون متر مكعب، الى الحصة المقررة حاليا بموجب اتفاقية السد العالي (٥٥,٥ بليون) ويذكر ان السياسة المائية المصرية لا تعترض على السياسات الانشائية في مجال المياه للدول الاخرى في حوض النيل ما دامت لا تؤثر بالضرر او بالنقص على التدفق والايراد الحالي للنهر، وبالتالي على الحصة المائية المصرية. ونشير ايضاً الى انشاء اثيوبيا لستة سدود صغيرة بتمويل دولي واوروبي على روافد النيل الداخلية بها، والى رغبة السودان التي لم تتحقق حتى الان في انشاء ثلاثة سدود، والى اقامة عدد من السدود فعلاً في اطار منطقة نهر كاغيرا، التي تضم تنزانيا وبوروندي ورواندا، والى تعاون السياسة المصرية مع كينيا في حفر ابار المياه الجوفية في شرق كينيا لامداد التوسع الزراعي بالمياه اللازمة.

ان القيام بالتفاوض متعدد الاطراف مطلوب بشدة وبصفة عاجلة مع اثيوبيا واوغندا وباقي دول الحوض لسببين اولهما، ان توالي انشاء المشاريع الصغيرة سوف تتراكم عنه نتائج واسعة في المستقبل، وثانيهما ان انشاء المشاريع الكبيرة، وبالذات المشاريع الاثيوبية، سوف يؤدي الى نتائج اخطر في المستقبل ويرجح ان السياسة المائية المصرية لا يمكن ان تنتظر الى ان يتمكن السودان من حل مشاكله الداخلية والحرب الاهلية، ومن ثم تتوافر الفرصة للتفاهم على مطالب دول النيل الاخرى. ان في هذا مخاطرة بسبب احتمال ان تسير اثيوبيا قدماً في تنفيذ مشاريعها المعلنة بدعم من المؤسسات التمويلية الدولية والسياسات الاوروبية الاميركية التي سوف تنصح بالتفاوض والحل السلمي للخلافات المائية لذلك اقترح ان تقوم كل من مصر واثيوبيا بتعيين مفاوض خاص رفيع المقام ومتفرغ من بين الدبلوماسيين المحترفين، وتساعده لجنة تمثل الخبراء والفنيين في المجالات والقضايا المتعلقة بمياه النيل والسدود والتنمية الزراعية، وان يمنح المفاوض الخاص سلطات كافية وهذا المقترح بديل من الاساليب والطرق السارية حالياً في الاتصالات بين البلدين، ويمكن تكرار المقترح بالنسبة لباقي دول النيل.

ان القراءة السياسية لتاريخ السياسة المائية المصرية وتطوراتها تدل على انها فضلت باستمرار اعطاء النيل الابيض والمسار المائي السوداني الاولوية امام التخزين الدائم خارج الحدود المصرية في الهضبة الاستوائية، على رغم طرح مقترحات التخزين الدائم على النيل الازرق وبحيرة تانا منذ الثلاثينات والاربعينات في مناقشات السياسة المائية المصرية. وربما أزال التقدم التكنولوجي في مجال إنشاء السدود كثيرا من العقبات والمشاكل الفنية التي طرحت انذاك. كما ان السودان يمثل في ظل الحكومة الحالية تهديداً لكل دول حوض النيل التي تشكو منه علانية على المستوى الاقليمي والدولي، لذلك ينبغي ان تقوم السياسة المصرية بإعادة النظر والمراجعة والتقييم لمشاريعها ورؤيتها السابقة في مجال السياسة المائية. وربما تكون الفترة الحالية مناسبة، والوقت الافضل لبدء المفاوضات الهادفة في مجال السياسات المائية، خصوصاً أن السياسات الاوروبية والاميركية تجاه دول منطقة النيل لا تزال في مواقف المراوحة والتنافس الثنائي ولم تصل الى مرحلة تقسيم النفوذ في ما بينها.

---

* أستاذ العلوم السياسية، العميد السابق لكلية الإعلام في جامعة القاهرة

المواجهات بين دول نهـــر النيـــل!

الاخطـــار فــى المنـــابع والآثــار عنـــد المصـــب

●● طوال فترة الحرب الباردة ساد المناخ التخاصمى داخل شبكة العلاقات المتبادلة بين دول الجوار فى حوض النيل، وتوالت الشكاوى بالصوت المرتفع من الجيران بشأن قضايا عدم الاستقرار وتناقص الاحساس بالأمن، وقضايا التدخلات والاختراقات الحقيقية والوهمية، والنزاعات المسلحة التي تهدد وجود الدول وتؤدى إلى التشقق فى وحدتها الوطنية .

ولكن بعد انتهاء الحرب الباردة فى النصف الثانى من الأعوام الثمانينيات - تعلقت الآمال بنمو مناخ تصالحى يضبط النزاعات بين دول الجوار ويهدىء من تناقض وصراع الشعوب والاثنيات فى داخل الحدود السياسية لهذه الدول، الأمر الذى يؤدى إلى انتقال معايير وممارسات العلاقات المتبادلة من توازن القوى الى توازن المصالح وتوازن المنافع المتبادلة، ولكن الآمال تبددت فى النصف الأول من الأعوام التسعينيات ، إذ بلغت التعقيدات فى العلاقات المتبادلة إلى الذروة، وصارت لغة الخطاب المتبادل هى التهديد وليست الشكوى ●●

والجذور العميقة للتعقيدات الراهنة لا تعود فقط لصعوبة القضايا والمشكلات المعلنة بين دول الجوار، وانما ترجع اساسا الى أن العلاقات المتبادلة بين الدول والنخب الحاكمة تمثل حزمة ترابط وتشابك، تتفاعل فيها المصالح الحالية للنظم الحاكمة ومواريث الجوار الجغرافى والتاريخى ، وتتفاعل أيضا فيها مصالح القوى الأجنبية ذات الاهتمام السابق والراهن بالمنطقة ونتائج التنافس الحالى غير المحدود وغير المقيد بين الدول الأوربية والامريكية على مختلف المستويات، كما أن ساحة المنافسات تشهد دخول أطراف اقليمية افريقية واسيوية، ومن مؤشرات حدة وتنوع التنافس استعمال أدوات الاختراق وتأييد الجماعات المنشقة وانتشار تهريب وتجارة السلاح الصغير والمتوسط، وادخال قضايا الدين واللغة والاثنية فى ساحة تهديد الاستقرار والأمن فى دول الجوار، وتزايد الضغوط على ميزانيات وبرامج التنمية وأولوياتها، الأمر الذى يترتب عليه التحول الى زيادة وتعاظم الانفاق على مؤسسات الأمن الداخلى والخارجى .

ويهدف هذا المقال الى معالجة قضايا المواجهة المنتشرة فى المنطقة فى ثلاث مجموعات هى : مياه النيل - وعلاقات الجوار والحدود السياسية - والنزاعات الاثنية فى هضبة البحيرات .

قضايا مياه النيل

صادق البرلمان الفيدرالى الاثيوبى على اعلان الحكومة الاثيوبية بشأن انشاء سدين للمياه على النيل الازرق ونهر عطبرة، وأن البنك الدولى وبعض المؤسسات المالية الدولية وافقت على التمويل بدون اشتراط الموافقة المسبقة من جانب دول حوض النيل الأخرى وخاصة مصر دولة المصب .

وفى تقديرى أن هذا الاعلان هو بداية تنفيذية لتصور إثيوبى طويل المدى يهدف الى انشاء ودعم مركز تفاوضى قوى تجاه السياسة المائية المصرية، والى دفع الدول الاخرى فى حوض النيل لإعلان حقائق مواقفها وسياساتها المائية، ويقوم هذا التصور الاثيوبى اعتمادا على عدد من الوقائع والأبعاد

تأكيد الرفض الاثيوبى المستمر للاعتراف بالاتفاقية المصرية السودانية بشأن انشاء السد العالى والموقعة عام ١٩٥٩، والموقف الاثيوبى منشور فى عدد من الدراسات المتخصصة حول قضايا المياه ويتمثل فى مجموعتين من الاسباب، الاولى رؤية اثيوبيا أن لها حقا فى حصة مائية محددة، يجب أن تخصص وتحدد من خلال اتفاقية ثلاثية تضم مصر والسودان واثيوبيا، والمجموعة الثانية تقوم بعدم الاعتراف بالاتفاقيات والمعاهدات التى عقدتها الدول الاستعمارية بشأن مياه النيل، ومع طلب اعادة التفاوض وعقد اتفاقيات جديدة بين الدول العشر المستقلة فى حوض النهر ، وفى هذا المقام يوجد فى القانون الدولى العام وقانون الانهار الدولية آراء ومدارس متباينة حول هذا الموضوع ، واشير والقياس مع الفارق إلى حالة نهر الفرات والآراء والقضايا المطروحة بين تركيا وسوريا والعراق واختلاف التفسيرات والرؤى بين المتخصصين على المستوى القانونى والسياسى والفنى المائى ، وكل هذه المنقولات منشورة فى الكتب والدراسات المتخصصة .

استقطاب دعم سياسى داخلى لخطط التنمية التى تتبناها الحكومة الأثيوبية الحالية منذ وصولها إلى الحكم عام ١٩٩١ ، وهى

تقوم على أولوية أولى للتنمية الزراعية والاستقرار البشرى وعدم تكرار المجاعات وانتشار التصحر فى داخل الدولة ، وترتيبا على هذا فان الاسلوب الأفضل هو التحول إلى سياسة الرى الدائم بدلا من الرى المطرى والزراعة المتنقلة ، وتبدو هذه السياسة الأثيوبية واضحة فى توجهات منظمة ايجاد التى تضم أثيوبيا والسودان وأرتريا وجيبوتى وأوغندا والصومال وكينيا ، وحاليا تستهدف المنظمة توسيع نطاق التعاون إلى ميادين الأقتصاد والأمن الغذائى واستغلال الموارد الطبيعية والمائية فى المنطقة ، ولعل هذا يفسر دعوة المنظمة إلى تنزانيا للانضمام إلى العضوية ، وهذا فى تقديرى يعنى محاولة انشاء تضامن وموقف موحد بين دول أعالى النيل من أجل بناء موقف تفاوضى لإعادة توزيع حصص المياه فى حوض النيل ومن ناحية ثانية تتفق هذه التوجهات مع المبادرة الأمريكية المعروفة باسم مبادرة القرن الافريقى ، والتى تقوم على أسس ثلاثة هى مساعدة التحول الديموقراطى بالمعنى السياسى التعددى وبالمعنى الاقتصادى بدعم التخصيصية والسوق الحرة، وهى انشاء آلية اقليمية لمعالجة وتهدئة النزاعات المسلحة والحروب الأهلية فى دول المنطقة ، وهى توجيه الاستثمارات والمعونات إلى خطط التنمية الزراعية .

الاستفادة من انهيار التحالف السياسى المائى بين مصر والسودان ، وهو التحالف الذى رسمته اتفاقية ١٩٥٩ وتقوم على تنفيذه اللجنة الفنية الدائمة المشتركة لمياه النيل ، فمنذ حدوث الانقلاب العسكرى المدنى عام ١٩٨٩ فى السودان اختط النظام السودانى

دكتور عبد الملك عودة

الحاكم مناصبة مصر العداء استغلالا لأسباب افتعلها ، أو استغلالا لتعقيدات متراكمة فى داخل العلاقات المصرية السودانية منذ استقلال السودان عام ١٩٥٦ ، وفى اطار تصعيد هذا العداء اندفع النظام السودانى تجاه أثيوبيا وأريتريا وعقد مع كل منهما عديدا من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية ، ولكن أخطر هذه الاتفاقيات ماعقده مع أثيوبيا فى أعوام ٩١ و٩٢ و١٩٩٣ بشأن مياه النيل والتعاون المائى بين البلدين ، وفى تقديرى أن هذا التعاون يرقى إلى مستوى التحالف ، حيث أن السياسة المائية السودانية لها مصالح فى ضبط وتنظيم التدفق المائى فى النيل الأزرق ونهر عطبرة حيث أن للسودان مشروعات استصلاح ورى أراضى زراعية فى شرق السودان ، وحيث أن الحرب الأهلية فى جنوب السودان منذ عام ١٩٥٥ قد عطلت المشروعات المشتركة المصرية السودانية فى منطقة السدود واتفاقيتى جونجلى (١) و(٢) ، ومن ثم يرى النظام السودانى الحاكم مصالحه فى التحول عن مساندة الرؤية المصرية الخاصة بمشروعات النيل الأبيض ومناطق جنوب السودان حتى هضبة البحيرات الاستوائية .

وعلى الرغم من أخطاء السياسة السودانية التى ترتب عليها العداء الأثيوبى - الأريترى تجاه النظام السودانى الحاكم حاليا إلا أن تقديرات السياسة الأثيوبية ترى أن الخلاف المصرى - السودانى مستمر ، وأن مايقال عن مصالحة سودانية مصرية هو مجرد اجراءات ومناورات تكتيكية مرحلية من جانب النظام

السوداني للإفلات من احتمالات تشديد العقوبات الدولية أو استمرارها ، ومن جانب أخر فإن السياسة المائية السودانية لن تعترض ولن تقف ضد السياسة الأثيوبية المائية الجديدة ، خاصة أن في السودان تيارا ينادي بإعادة التفاوض مع مصر حول توزيع حصص المياه بموجب اتفاقية ١٩٥٩ .

وتفسير التوقيت هو تحريك جو دولي واكتساب مؤيدين بوجهة النظر الأثيوبية في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر سبتمبر القادم ، حول مشروع القانون الدولي للأنهار الدولية، وهو خلاصة جهد كبير قام به المتخصصون في دراسات القانون الدولي ودراسات المياه النهرية وحقوق وواجبات الدول المشاطئة في احواض الانهار الدولية الموجودة في جميع قارات العالم المعاصر، والمفترض أن المناقشات سوف تنتهي باقرار صياغة لمعاهدة دولية تدعى الدول للتوقيع عليها كما حدث في حالات سابقة مثل قانون البحار، وقبل اقرار الصياغة النهائية سوف تناقش التعديلات والصياغات المقترح ادخالها على المشروع المعروض، ومن بينها تعديل الصياغة الخاصة بعبارة الحقوق التاريخية في مياه الأنهار الدولية، وهذا الموضوع قد اشار اليه وزير الموارد المائية المصري في محاضرته بمركز دراسات المستقبل بجامعة اسيوط يوم ١١/يونيو الماضي وأثيوبيا هي احدى الدول المتقدمة بالتعديل المقترح والذى سوف يسرى في حالة اقراره على اوضاع جميع الانهار الدولية ومن بينها نهر النيل .

قبل اختتام الحديث عن المواجهة المائية اطرح استفسارا لاتتوفر لدى اجابة عنه ، ما الذى حدث بين مصر واثيوبيا ؟ انني أعرف أن الدولتين وقعتا اطارا للتعاون والاتفاق بشأن استخدام مياه النيل على اساس قواعد ومبادىء القانون الدولي في يوليو ١٩٩٣، والتزاما بالامتناع عن أي نشاط يؤدي الى الاضرار بمصالح اى من الطرفين فيما يختص بمياه النيل، واتفقا على انشاء آلية مشتركة للمشاورات بينهما، كما أعرف أن اثيوبيا وقفت موقفا حاسما تجاه محاولة الاعتداء الأثم على الرئيس محمد حسني مبارك في اديس ابابا في العام الماضي، وانها اتخذت اجراءات قانونية لمطاردة ومحاكمة المتهمين، كما أن مصر واثيوبيا اتفقتا على عرض الموضوع على الجهاز المركزي لآلية فض المنازعات الافريقية والذى أدان السودان إدانة صريحة، ثم سارا معا لعرض الموضوع على مجلس الأمن الذى وقف موقفا قويا ضد محاولة الاعتداء على حياة الرئيس المصري، وأدان مساندة النظام السوداني الحاكم للارهاب ضد مصر وضد دول الجوار الأخرى، وبعد ذلك ظهر الخلاف في وجهات النظر المصرية والاثيوبية حول مستوى وأنواع العقوبات الدولية التي تفرض ضد السودان في شهر مايو الماضي، وفي الشهر الحالي في مناسبة اعادة النظر والتجديد للعقوبات .

والذى يدعوني الى طرح الاستفسار والتفكير في جوانبه هو ماسبقت الاشارة اليه في مقدمة هذا المقال بشأن العلاقات المتبادلة بين دول حوض النيل وأنها تمثل وتعبر عن حزمة ترابط وتشابك، ولذلك فإنه من الخطأ اعتبار السياسة المائية خطا منفصلا عن مجمل العلاقات المتبادلة بين دول حوض النيل عامة ومصر واثيوبيا خاصة .

علاقات الجوار والحدود

يتطلب الحديث في هذا الموضوع الاشارة إلى ثلاث حقائق : الأولى هي أن جميع المواثيق الدولية والاقليمية منذ اصدار ميثاق

الأمم المتحدة تنص على مبادىء حسن الجوار وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها ونظم الحكم القائمة بها، وبالاضافة لهذا أقرت منظمة الوحدة الافريقية منذ عام ١٩٦٤ مبدأ احترام المعاهدات والحدود الموروثة وعدم تغييرها بالقوة . والحقيقة الثانية هى أن الخريطة الجغرافية والبشرية لمنطقة نهر النيل تشهد بدون استثناء الامتدادات القبلية واللغوية والدينية والاثنية فى داخل جميع هذه الدول، وهذا لأن الحدود السياسية المرسومة أو التى لم يتم تثبيتها بعد - تتقاطع مع الحقائق البشرية والانثروبولوجية، ويترتب على هذا اشكاليات اقتصادية وسياسية واجتماعية يتم استغلالها وتسببها فى غمار الصراع والنزاع بين الدول وفى داخل هذه الدول، ويضاف الى هذا السياسات الاجنبية التى تدخلت باساليب سياسية وعقائدية سرية وعلنية فى اذكاء هذه الخلافات وصب الزيت على النار. أما الحقيقة الثالثة ، فهى أن الدراسات المنشورة عن المنظمات الدولية ومراكز الابحاث تحفل بمتابعة وحصر النزاعات المسلحة والاختراقات الحدودية وأوضاع اللاجئين وعدم احترام حقوق الانسان والاقليات وتجارة السلاح وتهريب المخدرات، ومن خلال هذه الدراسات والتقارير نكتشف أن عدد اللاجئين فى العالم قد وصل فى مطلع عام ١٩٩٦ الى ٢٢ مليونا من بينهم يوجد فى القارة الافريقية حوالى ٨ ملايين وأن منطقة القرن الافريقى والنيل منفردة بها حوالى ٣ ملايين لاجىء من اجمالى عدد اللاجئين الموجودين فى افريقيا، وأيضا اشارت منظمات الأمم المتحدة فى مناسبة الاحتفال باليوم العالمى لحقوق الانسان فى العام الماضى (١٠ ديسمبر ١٩٩٥) الى ترتيب الدول التى تشكو من مشكلات اللاجئين فى جدول يبين أن الدول العشر الأولى فى مجموع اللاجئين من بينها خمس دول تقع فى منطقة حوض نهر النيل .

لقد بدأ ظهور الدول المستقلة فى منطقة النيل فى الفترة من عام ١٩٥٦ حتى عام ١٩٦٣ بالاضافة الى الوضع الاستقلالى السابق على هذا التاريخ لكل من مصر واثيوبيا . ومنذ تلك الفترة الزمنية حتى منتصف الاعوام التسعينيات نجد أن قضايا ومستويات المواجهة بين هذه الدول تتراوح من الشكوى والاتهامات السياسية الى حد استعمال القوات المسلحة إما فى صورة غزو وحرب تقليدية وإما فى صورة استعمال المنظمات المعارضة والجماعات المسلحة ضد بعضها البعض ، واضافة الى هذا يجرى استغلال معسكرات اللاجئين فى السماح للمعارضة الخارجية لتجنيد الكوادر وتدريبها واستعمالها ، والامثلة معروفة من اوغندا ضد رواندا، ومن السودان ضد اريتريا، ومن تنزانيا ضد اوغندا ، ومن اثيوبيا ضد السودان، ومن ارتيريا ضد السودان.. الخ وعلما بأن هذه الامثلة ظهرت طوال التاريخ الاستقلالى وتقطعت أو توقف طبقا لظروف كل حالة، ونقدم شرحا مختصرا لتعقيدات ومشكلات هذه المواجهة :

● **السودان** : منذ اندلاع التمرد العسكرى عام ١٩٥٥ حتى التسوية السياسية عام ١٩٧٢ ، وبعد عودة الحرب الاهلية عام ١٩٨٣ حتى اليوم - يشكو من تدخلات ومعونات واسلحة وتدريب تقدمها اثيوبيا واوغندا وتنزانيا واريتريا الى جيش تحرر السودان بقيادة جرانج فى الجنوب .

● **أوغندا** : منذ الانقلاب العسكرى بقيادة عيدى أمين عام ١٩٧١، والشكاوى والاتهامات المتبادلة بين اوغندا وتنزانيا ، حيث لجأت المقاومة المسلحة للمعارضة الاوغندية الى تنزانيا وحدثت اختراقات متبادلة بالسلاح بين البلدين واخيرا أقدمت تنزانيا على مساندة جيش المقاومة الاوغندية بقوات من الجيش التنزانى وتم غزو اوغندا او اسقاط نظام الحكم عام ١٩٧٩ ، ولكن بعد ذلك دخلت العلاقات الاوغندية المتبادلة مع دول الجوار فى سلسلة جديدة من الشكاوى والاتهامات والاختراقات الحدودية، فقد اشتكت من زائير حيث تجمع اعضاء الرئيس المخلوع، ومن كينيا حيث تجمعت المعارضة، ومن السودان



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: المصــــور

التاريخ: ٢ اغسطس ١٩٩٦

الذى دعم وساعد جيش الرب للمقاومة (حركة مسيحية) وجيش غرب النيل (حركة اسلامية) وهما يعارضان نظام الحكم الحالى فى اوغندا لاسباب خاصة بكل منهما .

● **اثيوبيا** : ساءت العلاقات مع السودان بسبب قضية اريتريا واتهمت السودان بالمساعدة وايواء اللاجئين وانصار المقاومة المسلحة للفصائل الاريترية المختلفة ، واتخذت اجراءات مضادة منها المصادمات العسكرية النظامية فى بعض مناطق الحدود التى لم ترسم بصورة نهائية على الارض ، ومنها الدعم المادى والمعنوى باشكاله المختلفة لتنظيمات التمرد فى جنوب السودان ومن ناحية ثانية ساءت العلاقات مع الصومال بعد عام ١٩٦٠ بسبب مطالب الصومال الخاصة بتوحيد الصومالات الخمسة المقسمة والموجودة فى اراضى دولة اثيوبيا وكينيا وجيبوتى، وتصاعدت مستويات الخلاف الى الغزو العسكرى الاثيوبى لشمال الصومال ، والغزو العسكرى الصومالى عام ١٩٧٧ لمنطقة الاوجادين الاثيوبية، واخيرا فى ظل نظام الحكم الاثيوبى الحالى ساءت العلاقات نتيجة الاختراقات السودانية وتأييد منظمات اسلامية معارضة للحكم الفيدرالى الاثيوبى ، وتهريب اسلحة وتجنيد معارضين للعمل مع الاقليات والشعوب الاثيوبية مثل الأورومو والعفر والامهرا ... الخ ..



● رغم الخلافات الحالية .. السودان لن يعترض على الخطط الأثيوبية المائية

● المطلوب الآن مـــفـــاوضـــات عـــاجلة مع أثيـــوبيـــا

● **اريتـــريا** : لقد ساندت الحكومات السودانية المتعاقبة فى العهود المدنية والعسكرية قضية تحرير ارتريا واستقلالها، ولكن بعد اعلان الاستقلال تدهورت العلاقات المتبادلة واتهمت اريتريا السودان بايواء ودعم حركات الجهاد الاسلامى الاريترى وبعض فصائل المعارضة من بقايا فصائل جبهة التحرير الاريترية، واعلنت اريتريا عن محاولات اختراق مسلح لحدودها المشتركة مع السودان، ولكن الاهم هو التطور الاخير الخاص بالعلاقات بين الحكومة الاريترية والمعارضة السودانية المدنية والمسلحة، فقد قدمت اريتريا كل التسهيلات المطلوبة للمعارضة «التجمع الوطنى الديموقراطى» التى تتخذ من اسمرا مقرا لقيادتها السياسية والعسكرية، كما قدمت اريتريا مبنى السفارة السودانية الى المعارضة مقرا لمكاتبها وادارتها ، وهذا يذكرنا بالنموذج التنزانى الاوغندى الذى اشرنا اليه ضد الرئيس الاسبق الجنزال عيدى أمين دادا، وقد تصاعدت حدة الخلاف الى مستوى التهديد بالحرب بين البلدين وان كانت اريتريا تؤكد انها لن تستعمل قواتها المسلحة ضد السودان، وانما سوف تسمح للمعارضة بالعمل السياسى والعسكرى وتوحيد الصفوف بين الفصائل فى شرق السودان وفى جنوب السودان .

● **تنزانيا** : اشرنا إلى تعقيدات علاقاتها مع أوغندا فى السبعينات من هذا القرن ، وحاليا تشكو من تدفق اللاجئين الرواندين والبورونديين إلى أراضيها ، وتهريب السلاح إلى معسكرات اللاجئين مع المخاوف من استعمالهم كجيوش ضد نظم الحكم القائمة فى كلا البلدين ، ويضاف إلى هذا شكاوى متنوعة ومتفرقة من معونات مالية ودعم سياسى يقدم إلى المعارضة فى زنزبار وإلى جمعيات ومنظمات اسلامية فى تنزانيا بوجه عام ، وتشير الأنباء إلى اتهامات ضد السودان وايران .

● **كينيا** : منذ اعلان الاستقلال عام ١٩٦٣ والمشاكل والخلافات محتدمة مع أوغندا وتنزانيا حول الجماعة الاقتصادية لشرق افريقيا التى توقفت عن العمل اعتبارا من ١٩٧٧ ، وحاليا توجد اتهامات أوغندية بايواء المعارضين الأوغنديين فى أراضيها ، واحيانا يشير السودان إلى اتخاذ حركات التمرد من نيروبى مقرا للمكاتب والنشاط بجوار التجنيد فى معسكرات اللاجئين السودانيين ولكن كينيا تتخذ موقفا حياديا تجاه الحرب الأهلية فى جنوب السودان ولهذا يؤيد السودان باستمرار تدخل الرئيس الكينى ووساطته فى الحل السياسى ويضاف إلى هذا مشكلات وتعقيدات العلاقات الكينية الصومالية منذ استقلال الصومال عام ١٩٦٠ ورغبته فى ضم المقاطعة الشمالية الحدودية من كينيا إلى الصومال ، ولكن حاليا نظرا لأوضاع التفكك والتدهور السياسى الصومالى فان مايشغل كينيا هو مراقبة حركات تهريب السلاح وتجنيد المقاتلين من الأقلية الصومالية أو من معسكرات اللاجئين، إليها لحساب الأطراف المتقاتلة فى الصومال .

● **زائير ورواندا وبوروندى** :

على الرغم من أن كــلا من هذه الدول لهـــا

مشكلاتها الخاصة الداخلية ، إلا أن علاقات الجوار تعقدت وتوترت لاسباب الفرانكوفونية واللاجئين ، وبسبب مساندة أوغندا للمقاومة الرواندية حتى استيلائها على الحكم في بلادها وهذا أغضب زائير ، وبالنسبة لزائير فان مشكلاتها مع أوغندا وغيرها من الدول الافريقية تعود إلى قضايا السبعينيات والثمانينيات الخاصة بثورة شابا ضد نظام الحكم الزائيرى ، وبسبب مخاوفها من ازدياد تهريب السلاح وتدفق اللاجئين وتشكيل جيوش ومنظمات للمقاومة في دول الجوار ، وما قد ينعكس على أوضاع زائير ذاتها .

المواجهة في هضبة البحيرات

المواجهة الأثنية بين شعبي الهوتو والتوتسي في دولتي رواندا وبوروندى لها تاريخ طويل قبل السيطرة الاستعمارية وبعد اعلان استقلال الدولتين في أوائل الستينيات ، والجذور العميقة لهذه المواجهة الوحشية والفظيعة التي تصل إلى مستوى حرب الإبادة - موجودة في ميادين الاقتصاد التقليدى والحديث وفي الصراع حول سلطات الحكم ومؤسساته المدنية والعسكرية ، وفي تدخلات السياسات والمؤسسات الأجنبية التي ترسم مواقفها المتنوعة طبقا لرؤية مصالحها ونفوذها وتحالفاتها الدولية والاقليمية . ويضاف إلى هذا تدخلات دول الجوار الأفريقي على مستويات متنوعة في ساحة التنافس وموضوعات المواجهة ، وقد سبقت الاشارة إلى قضايا الاختراقات والمنازعات الداخلية والحدودية وقضايا اللاجئين وتهريب السلاح ... الخ ، ويلاحظ بعد انتهاء الحرب الباردة ازدياد حدة التنافس الأنجلوفوني بقيادة السياسة الأمريكية والفرانكوفوني بقيادة السياسة الفرنسية وحلفاء كل منهما في المنطقة . وفي هذا المقام أشير إلى دراسة منشورة بالمصور بتاريخ ١٠ / ٦ / ١٩٩٤ حول هذه الموضوعات .

في رواندا تسيطر على أدوات الحكم الجبهة الرواندية التي سيطرت على البلاد بقيادة من التوتسي وهزيمة الحكومة السابقة بقيادة الهوتو ، ولكن المعارضة المسلحة حاليا من الهوتو تعمل ضد الحكومة من داخل البلاد ومن خارجها حيث تنتشر معسكرات اللاجئين في زائير وفي بوروندى وتنزانيا ، ومع استمرار الدعم الأوغندى الأمريكي لنظام الحكم الحالي إلا ان الاختلافات بدأت تظهر في داخل جماعة التوتسي خاصة بين أنصار النظام الجمهورى الحالي وأنصار النظام الملكي الأسبق في رواندا ، إذ أن الثقافة والتقاليد والتراكم التاريخي ترى دورا رئيسيا لوجود مؤسسة الحكم الملكي في التوازن الاجتماعي بوجه عام.

وفي بوروندى تعرض النظام الديموقراطي المنتخب لضعف شديد عقب مقتل رئيسين متتالين للجمهورية من الهوتو ، ويقوم نظام الحكم الحالي على اساس ائتلاف بين الهوتو والتوتسي ، ولكن المؤسسة العسكرية التي يسيطر عليها التوتسي تساند جماعات مسلحة من التوتسي تقوم بعمليات تطهير عرقي للهوتو في الدولة ، سواء أكانت جماعات الهوتو من المواطنين أصلا أم كانت من الهوتو اللاجئين من رواندا .

وقد تدخلت دول الجوار الأفريقي لتطويق الفوضى والحرب الأهلية والمذابح التي تهدد بالانتشار إلى أراضي دول الجوار حيث يعيش اللاجئون من كل من رواندا وبوروندى ، وآخر الخطط التي اقرها رؤساء دول الجوار بناء على دعوة من تنزانيا كانت تقوم على ارسال قوات حفظ السلام الأفريقية ودعم نظام الحكم الديموقراطي ، وقد أقرت القمة الأفريقية المنعقدة في الكاميرون في أوائل شهر يوليو الحالي - الخطة وطالبت الأمم المتحدة بالتمويل ، وقد أعلنت السياسة الأمريكية مساندتها للخطة وأرسلت مبعوثين للإسهام في الترتيب والاجراءات وأعلنت السياسة البلجيكية مساندتها أيضا لخطة حفظ السلام الأفريقية ، ولكن في داخل بوروندى تحالفت الأحزاب الممثلة للتوتسي والمؤسسة العسكرية والرأى العام في جماعة التوتسي على رفض خطة التدخل الأفريقي أو العالمي ، وجرت مصادمات دموية أدت إلى لجوء رئيس الجمهورية (هوتو) إلى منزل السفير الأمريكي في بوروندى خشية على حياته من الاغتيال ، وتلا هذا اعلان القوات المسلحة سيطرتها على الحكم وعينت الرئيس الأسبق بويويا رئيسا للجمهورية ، وهو ضابط سابق من التوتسي قاد انقلابا عسكريا وحكم البلاد من عام ١٩٨٧ حتى ١٩٩٣ :

ويبدو أن الاجراء العسكرى يمثل حسما في الموقف الداخلي إذ بموجبه سيطر التوتسي على



المصدر: المصور

التاريخ: ٢٠ أغسطس ١٩٩٦

كل المؤسسات المدنية والعسكرية فى الدولة ، ولكن رد الفعل الغاضب ضد الانقلاب العسكرى صدر عن السياسة الأمريكية والأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ، كذلك نددت دول الجوار الأنجلوفونى بالانقلاب على أساس تعطيل الديموقراطية وخطط قوات حفظ السلام الأفريقى ، لكن مازال هناك علامة استفهام حول موقف زائير وفرنسا خاصة انه حدث انقسام فى داخل آراء دول الاتحاد الأوربى بشأن وقف تدفق المعونات إلى بوروندى ، واشارت الأنباء إلى أن بلجيكا عارضت الموقف وهذا معناه تغيير فى موقفها السابق . ومن ناحية ثانية فالملاحظ هو صمت الدول الأفريقية الفرانكوفونية وخاصة الكاميرون التى يتولى رئيسها رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية لهذا العام . وعلى الرغم من التطورات الحالية والاحتمالات القادمة فان الموقف فى هضبة البحيرات يتطلب المتابعة قبل اصدار الأحكام والرأى والتعرف بدقة على عملية التنافس بين الأنجلوفون والفرانكوفون فى المنطقة .

التسوية بالتفاوض

واعتقد أن استعمال العنف والعنف المضاد لم يفلح طوال السنوات الثلاثين الماضية فى التوصل إلى حل جذرى ودائم لأنواع هذه المنازعات على مستوى الأوضاع الداخلية للدول وعلى مستوى العلاقات المتبادلة عبر الحدود السياسية بين دول حوض النيل . ولم يترتب على هذه السياسات أي استقرار أو أمن وضاعت ميزانيات هذه الدول وما تدفق عليها من معونات وقروض هائلة فى الإنفاق العسكرى واستعمال أساليب القمع والردع ، ودعم منظمات الاختراق والارهاب وترويع المواطنين الأبرياء وقتلهم وتشريدهم فى معسكرات اللاجئين

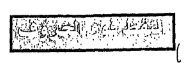
، وان التوغل والاصرار على التمسك بهذه الرؤية والأساليب لن يؤتى ثمارا مختلفة عما سبق أن شاهدته وعاشته المنطقة دولا وحكومات وشعوبا وجوارا . وترتيبا على هذا وأعتقد أن التمسك بمبادىء حسن الجوار وقواعد تنظيم العلاقات الدولية فى نصوص المواثيق الدولية والاقليمية هو الأفضل ، مع الدعوة المستمرة إلى استعمال أساليب وصيغ ومستويات التفاوض السياسى بين الدول وبين الشعوب والأقليات والجماعات فى داخل الدول ، ان نبذ العنف وأدواته واجب على الحكومات وعلى الشعوب والأحزاب والمنظمات .

أما بالنسبة للمواجهات حول قضايا مياه النيل أعتقد أن التفاوض السياسى متعدد الأطراف بين دول النيل مطلوب بسرعة ، وأن الاقتراح الذى أدعو إليه هو انشاء منظمة جماعية أو سلطة عامة لإدارة المياه وتوزيعها وحسن استخدامها واستثمارها ، وأن قبول المبدأ على أعلى مستويات السلطة فى هذه الدول يستتبعه دعوة وزراء الخارجية وغيرهم من المختصين فى مسائل المياه والنواحى الفنية لحضور مؤتمر يتم فيه بحث واقرار التفاصيل فى معاهدة دولية تضم هذه الدول .

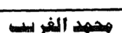
وفى الوقت نفسه أدعو إلى مفاوضات عاجلة مع أثيوبيا لسببين أولهما عام وهو أن انشاء المشروعات الصغيرة فى أثيوبيا وفى غيرها من الدول سوف تتراكم عنه نتائج تؤثر على تدفق المياه فى المستقبل ، وثانيهما خاص بالحالة الأثيوبية وهو أن انشاء المشروعات الكبيرة كطريق يؤدى إلى تعميق الخلافات والمواجهات ويفتح الباب امام تدخلات خارجية من الدول الكبرى والاقليمية المتنوعة ، وأعتقد أن السياسة المصرية لايمكن أن تنتظر أملا فى أن يتمكن نظام الحكم الحالى فى السودان من حل مشكلات الحرب الأهلية ، ومن ثم تتوفر الفرصة للحديث المشترك حول مطالب ومشروعات الدول الأخرى طبقا لنص معاهدة ١٩٥٩ ، وان الاحتمال الظاهر هو أن أثيوبيا سوف تسير قدما فى مشروعاتها المعلنة بدعم مالى وسياسى من السياسات الأوربية والأمريكية والمؤسسات التمويلية الدولية ، وبدلا من انتظار النصائح من الدول الأوربية والأمريكية بالتفاوض والحل السلمى للخلافات المائية ، فاننى اقترح أن تقوم كل من مصر وأثيوبيا بتعيين مفاوض خاص رفيع المقام ومتفرغ من الدبلوماسيين الأكفاء وتساعده لجنة تمثل الخبراء والفنيين فى مجالات وقضايا مياه النيل والسدود والتنمية الزراعية ، وأن يمنح المفاوض الخاص سلطات كافية للتوصل إلى نتائج إيجابية ، واعتقد أن هذا المقترح سوف يتوصل إلى نتائج تفوق نتائج الأساليب المستخدمة حاليا فى الاتصالات بين البلدين وخاصة أن الاتفاق الموقع بين مصر وأثيوبيا فى يوليو ٩٣ ينص على انشاء آلية مشتركة ملائمة لتنفيذ المبادىء الواردة به بشأن استخدام مياه النيل على أساس قواعد ومبادىء القانون الدولى .

والكلمة الأخيرة هى القول بأن نقطة البدء والختام فى تفكيرى هى البحث عن حماية وتنمية المصالح الدائمة للدولة المصرية والأمن القومى فى منطقة نهر النيل .

د. عبد الملك عودة





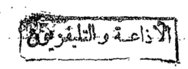


محمد الغريب

أزمة المياه تهدد بحرب عالمية جديدة ؟!

بالرغم مما حققته التقنية الحديثة من تطور وقدرة على تطويع العالم المادى وتسخيره.. إلا أننا لم نسمع أن العلم بكل منجزاته المذهلة نجح فى اختراع غلاف جوى فوق سطح القمر أو وصل بالمياه إلى أحد الكواكب السيارة ليجعل الحياة فيها ممكنة.. أو تمكن من أن يزرع نباتا فى الهواء ينمو ويزدهر.. كل ما استطاع أن يقدمه العلم فى عناصر الحياة الثلاثة هو مجرد الرفاهية.. فالهواء لا دخل فيه لبشر لأن الحق تبارك وتعالى أخضعه لعدالته، فجعله مباحا متساويا الناس.. ولن نسمع أن إنسانا حجب الهواء عن أخيه الإنسان، أو قامت حروب بين الدول بسبب الهواء.. بعكس المياه أنزلته يد القدرة من المُزْن «السحاب» وتُرك لتدبير البشر حسب ظروف دنياهم.. وبسبب الأطماع ، ونتيجة لظلم الانسان لأخيه الإنسان أصبحت القدرة على منع المياه والتحكم فيها ممكنة.. فتفجرت المشاكل، وشاعت الأزمات وأصبحت مشكلة المياه تعانى منها مناطق عديدة فوق كوكب الأرض لدرجة تنذر بانفجار يهدد اليابس والأخضر فى حرب عالمية جديدة ما لم يعد الانسان لرشده ويقدم الحلول الممكنة والعادلة لـ ٤ فى المائة من سكان العالم يعانون فى ثمانى دول عجزا فى مصادر المياه.. واستمرار انخفاض منسوب



المصدر : 

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٦

المياه كما ورد في أحد تقارير البنك الدولي من الممكن أن يؤدي إلى وفاة عشرة ملايين نسمة كل عام.. ورغم ما حققه العلم من تقدم مذهل.. وبالرغم من المخترعات الحديثة الهائلة.. إلا أن ضمان مستقبل مائي لأجزاء كبيرة في العالم أمر بات مشكوكا فيه.. ومازال الوضع المتوقع أن تواجهه دول كثيرة بسبب نقص المياه أمرا يثير القلق والفزع معا.. وليس من المستبعد ما ورد في تقرير البنك الدولي من توقع انتشار حروب المياه في العالم خلال القرن القادم.. كل هذه المخاوف قد ترفع فاتورة الاستثمارات الدولية في مشروعات تطوير المياه خلال العشر سنوات القادمة إلى ٦٠٠ مليار دولار.. وما جاء في تقرير البنك الدولي يتفق تماما مع آخر دراسة علمية أمريكية تحذر هي الأخرى من أن مخزون العالم من المياه الصالحة للشرب قد لا يكون كافيا لسد

احتياجات كوكب الأرض لفترة طويلة والسبب أن العالم استهلك ما يزيد على نصف المياه السطحية.. وبحلول سنة ٢٠٢٥ سوف يستخدم الإنسان نحو ٧٠ في المائة من إجمالي المياه السطحية المتوافرة إذا استمر استهلاك المياه والطلب عليه بنفس معدلات السنوات الماضية..

وأزمة المياه في المنطقة العربية التي اصطلح على تسميتها «بالشرق الأوسط» - أحد القنابل الموقوتة التي تتحكم فيها الآن قوى دولية كبرى تسعى لتحقيق مآربها وفقا لمصالحها.. وهذا ما يجعل من قضية مستقبل المياه في الوطن العربي قضية ساخنة في حاجة لصياغة استراتيجية جديدة لاستخدام أمثل لما يطلق عليه أحواض المياه المشتركة سواء أكانت مياها سطحية أم جوفية.. فالصراع على المياه في وطننا العربي صراع حياة أو موت.. وبحلول سنة ٢٠٠٠ ستكون المياه هي قضية المصادر الطبيعية وليس النفط كما كان يعتقد البعض.. والمؤكد أن إسرائيل لها أطماع مائية في المنطقة والدليل ما جاء على لسان «بن جوريون» سنة ١٩٥٦ «أن اليهود يخوضون ضد العرب معركة مياه وعلى نتيجتها سوف يتوقف مصير دولتنا».. تصريح خطير يعطينا المبرر لرفض أي تعاون مائي مع اسرائيل قبل استعادة الحقوق العربية كاملة.. ولعلنا نتذكر قضية نهر الأردن في أوائل الستينات أحد القضايا الساخنة في الصراع العربي الإسرائيلي آنذاك.. وعودة للتاريخ تكشف لنا مخططات إسرائيل المائية منذ الهجرة اليهودية المنظمة وكانت المياه أحد العوامل الرئيسية لاختيارهم فلسطين مقرا للاستيطان.تمهيدا لاقامة امبراطوريتهم المزعومة من النيل إلى الفرات التي فضحها مؤخرا الأب الفرنسي «بيتر» على صفحات جريدة «لوماتان»

السويسرية بقوله. إن الحركة الصهيونية المتمركزة فى الولايات المتحدة، وفروعها المنتشرة فى كل دول العالم تستند فى مشروعها الامبراطورى إلى جملة وردت فى سفر التكوين فى التوراة جاء فيها ـ إن الله قال لإبراهيم أعطيك الأرض من نهر النيل إلى نهر الفرات الأكبر، والحركة الصهيونية العالمية بكل دسائسها على مستوى العالم لا يهمها إلا الأمبراطورية التى وعد بها إبراهيم» ـ والتصريح ليس بجديد.. وإنما هو تحذير جديد يجعل من قضية المياه أحد المناحر الرئيسية في الأمن القومي العربي.. ومحدودية مصادر المياه وعجزها عن سد حاجة الوطن العربى تبين لنا إلى أى مدى هى مطمع للآخرين. إما للسيطرة أو للتحكم فى منابعها خاصة لو علمنا أن ٨٠ فى المائة من المياه المستخدمة أو المتاحة فى الدول العربية تأتى من مصادر خارجية «فدجلة والفرات» ينبعان على سبيل المثال من تركيا.. ونهر النيل من أثيوبيا.. والزعم بأن مياه ما بين النهرين تركية محاولة لالغاء تاريخ «دجلة والفرات» ـ ومخالفة صريحة لكل المواثيق الدولية.. ولن تفلح سوريا حتى الآن فى حل مشكلة «دجلة والفرات».. والسبب أن تركيا اختارت طريق المماطلة كسبا للوقت حتى تستكمل مشاريعها المائية ليقوى موقفها التفاوضى مع سوريا وفى نفس الوقت تتمكن من القيام بدور عملية السلام عبر المياه..

قالوا..

● في ساعات الأزمات يكون الخيال أهم من المعرفة!!

«اينشتاين»

● لقد علمتك كيف تطير.. ولكن ليس من واجبي أن أعلمك كيف تواصل الطيران.. أغنية يرددها الرعاة في مروج الأرجنتين..



مصر: اتصالات عربية لبحث المعاهدة الدولية للأنهار

القاهرة – «الوسط»

تجري مصر اتصالات مع حكومات الدول العربية لعقد اجتماع طارئ لوزراء الموارد المائية للبحث في الموقف العربي من التعديلات المقترحة على مشروع القانون الدولي الخاص بالانهار الدولية الذي سيعرض على اجتماعات الدورة المقبلة للجمعية العامة للامم المتحدة التي ستبدأ في الاسبوع الاخير من ايلول (سبتمبر) المقبل، خصوصا ان التعديلات المقترحة تتضمن مساسا بالحقوق التاريخية لدول مصاب الانهار. وتنفي حقوقها المكتسبة في هذا المجال.

ويتوقع ان يعقد الاجتماع على هامش اعمال المؤتمر الـ ١٦ للجنة الدولية للري والصرف الذي يعقد في مصر للمرة الاولى في الفترة من ١٤ الى ٢٢ ايلول (سبتمبر) المقبل بمشاركة ٨٠ دولة عربية واجنبية لمناقشة قضايا تتعلق بالري واستخدام مصادر المياه.

ويهدف الاجتماع الاستثنائي الى توحيد الموقف العربي تجاه التعديلات المقترحة على البنود الخاصة باستخدامات الانهار قبل احالتها الى الجمعية العامة للامم المتحدة. وكان وزير الموارد المائية والاشغال المصري الدكتور عبدالهادي راضي اتفق خلال زيارته لدمشق اخيراً مع نظيره السوري عبدالرحمن مدني على تشكيل لجنة مشتركة على مستوى الخبراء من البلدين لتنسيق المواقف.

يذكر ان مشروع تعديلات القانون (تشمل ٣٣ بنداً) اعدته لجنة من خبراء الامم المتحدة لتحديد قواعد استخدام المياه في الانهار الدولية. وشكلت اللجنة بقرار من الجمعية العامة العام ١٩٧٠.

وقالت مصادر قانونية في وزارة الخارجية المصرية لـ «الوسط» ان بعض بنود المشروع يتعارض مع احكام معاهدة هلسنكي للعام ١٩٦٦ التي تنص على عدالة توزيع المياه بين الدول المشتركة في انهار دولية، وضرورة التشاور في شأن اي من الدول المنتفعة من انشاء خزانات او سدود من شأنها الاضرار بحصص الدول الاخرى. ويتعارض بعض البنود مع معاهدة فيينا للعام ١٩٧٨ في شأن التوارث الدولي للمعاهدات.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة

التاريخ: ٢٠٠٢/٨/٢٠

ملف المياه في الشرق الأوسط: الليطاني وروافد الأردن (١ من ٤)

السيطرة على المياه خطة اسرائيلية قديمة لتأمين نجاح الاستيطان

رياض ابو ملحم *

■ إذا كانت مشكلة المصادر المائية تبدو مشكلة عالمية عامة، إذ تقدر نسبة المياه العذبة بـ ٢,٥ في المئة فقط من الحجم الاجمالي للمياه في الكرة الأرضية، بيد انها تعتبر شديدة الخطورة في الوطن العربي وترتفع الى مستوى الامن القومي لاسباب عديدة تتداخل فيها العوامل الطبيعية بالعوامل الجغرافية والسياسية، وذلك تحت تاثير ضغوط متزايدة من جهتين: اسرائيل من قلب الوطن العربي، وتركيا من خارجه. هذا إذا استثنينا مصر التي لا تواجه، في المرحلة الراهنة على الأقل، مشاكل حقيقية مع الدول التي ينبع نهر النيل من اراضيها او يمر فيها، مع ان مثل هذا الاحتمال يبقى قائماً.

تقع المنطقة العربية في الحزام الجاف وشبه الجاف من العالم ما يقلل من مصادر التغذية المائية، وبالتالي من الموارد المائية الجوفية. وتوضح الدراسات الفنية ان الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي تشكل ٠,٧٤ في المئة من المياه المتجددة في العالم. وفي حين ان المصادر المائية تبقى على حالها او تتقلص بسبب عوامل التبخر والتصحر والتلوث والتسرب، فإن استهلاك ما يتوافر منها يزداد باستمرار مع ازدياد النمو الاقتصادي واتساع نطاق مشاريع الري المرتبطة به، الى جانب ارتفاع معدلات النمو السكاني، وهي من أعلى المعدلات في العالم، على رغم التباين المحدود للأرقام بين دولة عربية وأخرى (المعدل الوسطي ٣ في المئة). وتبيّن الأرقام ان تعداد سكان الوطن العربي كان في عام ١٩٥٠ في حدود ٧٦ مليون نسمة، وبلغ في عام ١٩٨٥ نحو ٢٠٥ ملايين نسمة، ومن المقدر ان يصل الى نحو ٣١٠ ملايين نسمة في العام ٢٠٠٠، والى نحو ٧٣٢ مليون نسمة في العام ٢٠٣٠. ومن جانب اخر، تبلغ المساحة الاجمالية للوطن العربي ١٣٩٤ مليون هكتار، صحارى قاحلة، اي ما نسبته ٤٣ في المئة، وتبلغ نسبة المساحات المروية مطرياً ٧٩ في المئة من المساحة الاجمالية للوطن العربي، الامر الذي يظهر مدى تحكم العوامل الطبيعية في النمو الاقتصادي، خصوصاً عندما يترافق هذا العامل الأساسي مع ضعف المبادرات الحكومية لتخزين الأمطار الهاطلة التي تفيض عن الحاجة الآنية، سواء في ما يتعلق بمشاريع الري، او بالمشاريع الصناعية، او بمياه الشرب. وبذلك يزداد الاعتماد على المياه الجوفية التي تتعرض للنضوب بسرعة بسبب الافراط في الاستهلاك.

وتشير ارقام البنك الدولي الى ان الزراعة تستخدم ٩٠ في المئة من الماء كله المستخدم في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، في حين ان الزراعة لا تساهم إلا بما يتراوح بين ١٥ و٢٠ في المئة من الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة كلها.

وانطلاقاً من هذه المعطيات فإن الدول العربية ستستهلك مواردها المائية السنوية بالكامل في العام ٢٠٠٠، وأن الوطن العربي سيدخل مرحلة العجز المائي بمقدار ٦٢ بليون متر مكعب من المياه على الاقل في العام ٢٠١٠. وسيرتفع هذا العجز الى ٢٨٠ بليون متر مكعب في العام ٢٠٢٠ تحت ضغط مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنفذة.

يتراوح نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه حالياً بين ١٥٠٠ متر مكعب في دول المشرق العربي، واقل من ٥٠٠ متر في دول الجزيرة العربية، فيما يصل الى ٨٠ متراً مكعباً في بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تعوض هذا النقص الفادح بتحلية مياه البحر بكميات تصل الى اربعة بلايين متر

مكعب. (المعدل العالمي لحصة الفرد هو ١٢٩٠٠ متر مكعب). ونظراً للعجز العام المتوقع حصوله في مصادر المياه سينخفض نصيب الفرد من المياه الى حوالى ٤٧٥ متراً مكعباً عام ٢٠٣٠ عندما يصل عدد السكان الى ما يزيد عن ٧٠٠ مليون نسمة. (من تقرير لجامعة الدول العربية).

ويبدو البنك الدولي اكثر تشاؤماً عندما يؤكد ان مستوى الحصص الحالي من المياه، الذي يبلغ معدله الوسطي ٥٠٠ متر مكعب للفرد، يعتبر عقبة في سبيل النمو الاقتصادي، او حائلاً دون هذا النمو. فكيف سيكون الحال عندما تتراجع الحصص الفردية الى ما دون هذا المستوى؟ او الى مستوى حصة الفرد في قطاع غزة، مثلاً، حيث تقل حالياً عن مئة متر مكعب؟

من الطبيعي القول ان العجز في الموارد المائية سيقود حتماً الى مشكلة اخرى متلازمة معه وهي العجز الغذائي. ان معدل النمو السكاني ٣ في المئة يستتبع زيادة في الاستهلاك الغذائي بمعدل ٥ في المئة، في حين ان الانتاج الغذائي في الدول العربية لا يزداد إلا بمعدل ٢ في المئة. وهذا ما يجعل الوطن العربي يعتمد اكثر فاكثر في تامين حاجاته الغذائية على الاستيراد. وتقدر الاحصاءات المستقبلية ان ما سينفقه الوطن العربي على المستورد من غذائه سيجاوز حتى العام ٢٠٠٠ ما قيمته ٢٠٠ بليون دولار (مجلة «الوحدة» - العدد ٧٦). غير ان تقلص المشاريع الانتاجية نتيجة للعجز المتوقع في موارد المياه سيضاعف مشكلة العجز الغذائي الذي تنبني ارقامه الحالية على معطيات الواقع الراهن. وهذا ما يحذر منه البنك الدولي، كذلك جامعة الدول العربية التي تدعو الى دراسة المشكلة من مختلف نواحيها واتخاذ اجراءات مبكرة لمواجهة مضاعفاتها الخطيرة.

على ان هذه المشكلة تصبح اكثر خطورة عندما تتداخل معها بعض عوامل التفجير الاقليمية وتصبح جزءاً منها، وفي مقدمها الصراع العربي - الاسرائيلي، ثم حديثاً الخلاف بين تركيا وسورية. ونظراً للاختلاف الجوهري في طبيعة كل من هذين العاملين الاقليميين وتباين تاثيرهما على المشكلة الاساسية (مشكلة الموارد المائية في الوطن العربي)، كان لا بد من معالجة كل منهما على حدة، وإن كنا سنكتفي بمعالجة الجانب الأول في هذه الدراسة لاعتبارات فنية صرفة. بيد ان هذا التمييز لا يمنع من تسجيل ان العاملين المذكورين التقيا في نهاية المطاف على قاعدة مشتركة هي تهديد الأمن القومي العربي، بعد ان ظل ارتباطهما يتم طوال العقود الماضية عبر أطراف دولية متعددة، ومن خلال وسائط ووسائل ربما سيكشف النقاب عنها في وقت من الأوقات تماماً، كما حدث في مراحل تاريخية سابقة.

التاريخ يعيد نفسه

ينبغي القول أولاً ان التجاذب الحاد الذي تشهده منطقة الشرق الأوسط حالياً، في ما يتعلق بتحقيق التسوية السلمية بين الدول العربية واسرائيل يشبه الى حد كبير ملابسات المرحلة التي سبقت قيام الدولة العبرية، سواء بالنسبة للمحاولات الاسرائيلية الرامية الى الاستيلاء على أوسع مساحة ممكنة من الاراضي في التسوية المطروحة، كذلك ممارسة الضغوط المختلفة لجعل الحدود المائية مطابقة للحدود السياسية «للوطن القومي اليهودي»، او بالنسبة للأدوار التي تلعبها بعض الأطراف الخارجية، وعلى راسها الولايات المتحدة (في مرحلة تاسيس الدولة اليهودية كان الدور الرئيسي لبريطانيا)، في تمرير المشروع الصهيوني وايصاله الى محطته الأخيرة، او بالنسبة للوضع العربي الذي يعاني من الضغط والتفكك والتخاذل، حيث تفتقد معه الدول العربية القدرة على اي شكل من اشكال المواجهة. فالقيادة الاسرائيلية، بصرف النظر عن اشخاصها وانتماءاتهم الحزبية الداخلية، متضامنة حول ضرورة تنفيذ بعض ما عجز الزعماء الصهاينة المؤسسون عن تحقيقه، بالقوة او بالخديعة، لا سيما ما يتعلق بالاستيلاء على مصادر المياه في اراضي الدول العربية المحيطة بفلسطين او اقتسامها مع أصحابها إذا تعذرت عملية الاستيلاء الكلي. ومن هنا فإن موضوع اقتسام المياه ياتي بنداً رئيسياً، بل وشرطاً لازماً، في مختلف المشاريع والاقتراحات الاسرائيلية المقدمة، الى جانب ما جرى الاستيلاء عليه، كلياً او جزئياً.

كان هدف الآباء المؤسسين للدولة العبرية توسيع حدود الدولة التي ينوون تاسيسها لتشمل الجزء الاكبر من جنوب لبنان ومرتفعات الجولان السورية، وهي المناطق الغنية بالمصادر المائية. كما أبدوا حرصاً شديداً على تثبيت الاستيطان اليهودي في المراحل الاولى التمهيدية من تنفيذ مشروعهم بانشاء وطن قومي لليهود، بالقرب من مصادر المياه الرئيسية في فلسطين، لا سيما بحيرة طبريا ومنابع نهر الأردن.



ومن الوثائق التاريخية المهمة التي تكشف حقيقة الاطماع الاسرائيلية بالمياه العربية، عندما كانت الدولة العبرية لا تزال وعداً بريطانياً، تلك الرسالة التي وجهها الزعيم الصهيوني حاييم وايزمن الى لويد جورج، رئيس وزراء بريطانيا في عام ١٩١٩، لعرضها على مؤتمر السلام الذي عقد في باريس. وجاء في هذه الرسالة «ان اقتطاع اي جزء حيوي لحياة فلسطين الاقتصادية من الارض في الشمال، سيؤدي الى شعور دائم بالمرارة العميقة في قلوب اليهود. ان مستقبل فلسطين الاقتصادي كله يعتمد على ما يتيسر لهذا البلد من المياه الضرورية للري وللطاقة الكهربائية. واهم مصادر هذه المياه هي منحدرات جبل حرمون (الشيخ) ومنابع نهر الاردن ونهر الليطاني في لبنان. لهذه الاسباب نرى من الضروري ان تضم حدود فلسطين الشمالية وادي الليطاني الى عمق ٢٥ ميلاً فوق منعطفه، ومنحدرات جبل حرمون الغربية والجنوبية، لضمان السيطرة على منابع الاردن، وإتاحة اعادة تحريج هذه المنطقة...».

إن الترابط وثيق بين ثلاثة محاور في المشروع الصهيوني الاساسي لانشاء دولة اسرائيل: الاول، الهجرة اليهودية الجماعية من مختلف دول العالم الى فلسطين، خصوصاً من الاتحاد السوفياتي (سابقاً) ودول اوروبا الشرقية. والثاني، التوسع الاستيطاني في الاراضي الفلسطينية واراضي الدول العربية المجاورة، بعد طرد سكانها الاصليين منها. والثالث، الاستيلاء على المصادر المائية التي تؤمن حاجات المستوطنين وتمكن من تنفيذ المشاريع الزراعية والصناعية المقررة، وكذلك سد حاجات الدولة المتوسعة باستمرار من الطاقة الكهربائية.

واذا كانت الحركة الصهيونية قد فشلت، منذ مطلع القرن وحتى قيام الدولة اليهودية بموافقة الامم المتحدة في عام ١٩٤٨، في حمل الدول النافذة (آنذاك) على تبني خريطتها لهذه الدولة التي تشمل جنوب لبنان ومرتفعات الجولان السورية وبعض اجزاء من الضفة الغربية لنهر الاردن وصولاً الى خليج العقبة «مشروع قدمته الحركة الصهيونية الى مؤتمر السلام في باريس، شباط (فبراير) عام ١٩١٩»، إلا ان اسرائيل استطاعت ان تستولي على هذه المناطق كلها في الحروب التي شنتها ضد الدول العربية لاحقاً: حزيران ١٩٦٧، وعام ١٩٧٨ وعام ١٩٨٢، وعبر اجراءات التمدد التي لجأت اليها في اوقات مختلفة. وكانت اسرائيل قد منعت الدول العربية المعنية، قبل ذلك، وبالقوة، من تنفيذ بعض المشروعات المائية المشتركة، لا سيما ما يتعلق بتحويل بعض منابع نهر الاردن وانشاء سدود عليها، لأن ذلك سيحرمها من جزء رئيسي من الموارد المائية التي تحتاجها. غير ان هذه المصادر المائية اصبحت كلها بعد ذلك تحت سيطرتها وهو ما تساوم عليه حالياً وتجعله عنصراً رئيسياً من عناصر التسوية المطروحة. وبذلك تكون الدولة العبرية قد حققت هدفاً رئيسياً من اهدافها، المعلنة والمضمرة، وان يكن قد فاتها - حتى الآن - تحقيق دولتها الكبرى «من الفرات الى النيل» كما ظل يقودها الحلم الصهيوني منذ ما يقرب من مئة عام.

الاستراتيجية المائية الاسرائيلية

بعد قيامها رسمياً في عام ١٩٤٨، اعتمدت الدولة العبرية استراتيجية مائية تقوم على الأسس الآتية:

١- إكمال الاستغلال المائي: وهذا يعني تطوير أساليب استثمار الموارد المائية وفق أحدث النظريات العلمية في الاستخدام المنزلي والزراعي والصناعي.

٢- استنزاف موارد المياه في الأراضي العربية المحتلة، وذلك بنهب المصادر المائية عن طريق التضييق على المواطنين العرب واطلاق يد سكان المستعمرات الاستيطانية في الأراضي المحتلة، وحفر الآبار العميقة في المناطق الحدودية لنهب المياه الجوفية وضمها الى الأراضي المحتلة.

٣- التخطيط المستمر لسرقة المزيد من مياه الدول العربية المجاورة، ومن الطبيعي ان هذا الخطر يتفاقم مع تزايد تدفق هجرة يهود الخارج (لا سيما يهود روسيا ودول الكومنولث المستقلة الى اسرائيل).

ويذكر ان اسرائيل تنفق اموالاً طائلة على الأبحاث والاستقصاءات عن أي مشروع من شأنه ان يؤثر مائياً عليها. ووفقاً لما ذكرته مجلة «الاكسبريس» الفرنسية انشات اسرائيل مديرية لنهر الليطاني رديفة للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني اللبنانية.

٤- منع الدول العربية المجاورة ولو بالقوة من القيام باي خطوة فردية أو موحدة للحد من استيلاء اسرائيل على المياه العربية أو التخفيف من نسبة هذا الاستيلاء. ولقد حصل ذلك فعلاً عندما اقدمت القوات الاسرائيلية على قصف معدات مشروع لتحويل مياه نهري الحاصباني وبانياس وبناء سد لاحتواء مياه النهرين وتحويلها الى نهر اليرموك في عام ١٩٦٥.

٥- التنسيق مع الدوائر الغربية - لا سيما الاميركية - لاطلاق مشاريع عديدة تؤمن



لاسرائيل ما تريده من مصادر مائية وكهربائية.

٦- قيامها بإطلاق بعض المبادرات (بشكل غير مباشر في (غلب الاحيان) كبالونات اختبار او محاولة للعب على بعض التناقضات العربية، وذلك للحؤول دون اتفاق الدول العربية على استراتيجية مائية موحدة، أو على تنفيذ مشاريع مشتركة.

أوجه الخلاف

ان تعدد الافرقاء العرب في الخلاف مع سرائيل حول المياه، واختلاف الطبيعة القانونية والسياسية والجغرافية لمصادر هذه المياه، يفرض التمييز بين نوعين:

- الأول: له طبيعة قانونية لكونه نزاعاً على الحقوق أو على نسبة الانتفاع التي تحق لكل طرف من الأطراف المشاركة في المجرى أو الحوض المائي، ويدرج في هذا الاطار نهر الاردن وروافده.

لكن يجب الاشارة في هذا الصدد الى دراسة أعدتها «لجنة الموارد المائية في الوطن العربي» (المشكلة بقرار مجلس الجامعة العربية رقم ٥٢٢٣ تاريخ ١٩٩٢/٩/١٣) حيث تعتبر ان نهر اليرموك (الذي هو احد روافد نهر الأردن، بل اهمها واغزرها) نهر عربي مئة في المئة، لأنه لا يمر في الأراضي المحتلة التي هي ضمن دولة اسرائيل بل في ارض اغتصبت بعد اعلان قيامها.

- النوع الثاني: له طابع قانوني - سياسي، لأنه يتعلق أيضاً بمبدأ السيادة الوطنية. فالنزاع هنا ليس خلافاً على الحقوق في مياه مشتركة، بل سطو على مياه دولة اخرى من دون أي حق قانوني او مسوغ شرعي. ويدرج في هذا الاطار نهر اليرموك استناداً الى الدراسة المشار اليها سابقاً. ثم نهر الليطاني بنوع اخص، باعتباره نهراً لبنانياً وطنياً مئة في المئة. ومع ذلك فإن اسرائيل تصر على المشاركة في مياهه، عن طريق القوة او الخديعة، أو الاغراءات المادية.

■ نهر الأردن: يبلغ طول نهر الأردن حوالى ٢٥٠كلم، ويشكل في قسم كبير منه الحد الفاصل بين الأردن و«إسرائيل». ومصادر مياهه، في معظمها، تقع خارج الأراضي التي تتشكل منها الدولة العبرية. إذ يتكون في الشمال من الأنهار الثلاثة الآتية:

■ «الحاصباني» الذي ينبع من لبنان (عند سفوح جبل الشيخ قرب بلدة حاصبيا) ويجري في الأراضي اللبنانية مسافة ٢١كلم، وقبل خروجه من الأراضي اللبنانية تصب فيه مياه نبع «الوزاني». ويعتبر من اكبر روافد نهر الأردن ويبلغ معدل تصريفه السنوي حوالى ٥٧ مليون متر مكعب.

■ نهر «بانياس» الذي ينبع ايضاً من سفوح جبل الشيخ في الأراضي السورية (قرب مدينة بانياس)، ويبلغ معدل تصريفه السنوي حوالى ١٥٧ مليون متر مكعب.

■ نهر «الدان»، وهو رافد غزير المياه ينبع من الأراضي المحتلة قريباً جداً من الأراضي اللبنانية، ويبلغ معدل تصريفه السنوي حوالى ٢٥٨ مليون متر مكعب.

وتلتقي هذه الانهر الثلاثة، بالاضافة إلى روافد اخرى صغيرة ينبع معظمها من هضبة الجولان السورية، قبل بحيرة الحولة (التي تم تجفيفها من قبل إسرائيل) مؤلفة نهر الأردن الأعلى أو نهر «الشريعة».

يدخل نهر الأردن بعد ذلك بحيرة طبريا ذات المياه العذبة وهو بطاقة ٦٤٠ مليون متر مكعب، ويخرج منها بطاقة ٥٤٠ مليون متر مكعب متابعاً سيره الدائم نحو الجنوب، حيث يلتقي بعد عشرة كيلومترات بنهر اليرموك الذي يعتبر الرافد الرئيسي لنهر الأردن. وفي هذه النقطة تزداد غزارة نهر الأردن فيتابع جريانه جنوباً بقوة حيث ينضم إليه نهر الزرقاء (الذي ينبع ويجري في الأراضي الأردنية)، بالاضافة إلى بعض الروافد من انهر صغيرة وينابيع تنبع كلها من الأردن، ليدخل البحر الميت بطاقة ١٣١٧ مليون متر مكعب. اما معدل كمية المياه الذي يتدفق فيه طوال العام فهو ١٨٨٠ مليون متر مكعب.

■ نهر اليرموك: ينبع في الأراضي السورية قرب مدينة القنيطرة، ثم يسير غرباً مشكلاً الحد الطبيعي بين سورية والأردن لمسافة ٤٠ كلم، وبعدها يلتقي نهر الأردن على بعد عشرة كيلومترات جنوب بحيرة طبريا (حين تلتقي حدود سورية والأردن وفلسطين المحتلة). ويبلغ معدل تصريفه السنوي حوالى ٤٥٠ مليون متر مكعب.

وقعت سورية والأردن اتفاقية في شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٨٧ لاقامة «سد الوحدة» لتخزين مياه النهر واستغلاله في ميدان الري والطاقة. وأدت مطالبة إسرائيل بحصة في النهر المذكور إلى عرقلة المشروع حتى الآن، إذ تتردد مراكز التمويل الدولية في اقراض الأردن لتمويل عملية بناء السد.

وتقول دراسة أعدتها «لجنة الموارد المائية في الوطن العربي»، ان مطالبة إسرائيل بحصة في مياه اليرموك «لا تستند إلى اي حق، فالكيان الصهيوني ليس دولة مشاطئة بالنسبة لنهر اليرموك، لأن ضفته الشمالية الممتدة من (الحمة) حتى مصبه في نهر الأردن

تقع ضمن الاراضي الفلسطينية. ذلك ان الاراضي التي تعرف بمثلث اليرموك والتي تمتد من (الحمة) حتى التقاء نهر الاردن بنهر اليرموك وشمالاً من نقطة خروج نهر الاردن إلى نقطة تقع على منتصف الشاطئ الشرقي لبحريه طبريا هي أراض فلسطينية، وقد اعتبرت منزوعة السلاح في عام ١٩٤٩، ثم استولت عليها إسرائيل في حربها العدوانية عام ١٩٦٧، ويجب عليها أن تنسحب منها وفق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢».

وتضيف الدراسة: «وعليه فإن فلسطين هي الدولة الثالثة المشاطئة لنهر اليرموك وهي صاحبة الحق في جزء من مياهه اضافة إلى سورية والأردن...».

■ بحيرة طبريا: مياهها عذبة، تكثر فيها الأسماك ومساحتها ١٦٥ كلم مربع. وهي منخفضة عن مستوى سطح البحر ٢١٢ متراً، وتستعمله كخزان طبيعي للمياه. ويزود نهر الأردن الأعلى بحيرة طبريا بحوالى ٦٦٠ مليون متر مكعب سنوياً، إلى مياه الامطار والينابيع المالحة، وقد قامت إسرائيل بتحويل مياه الينابيع المالحة إلى مجرى نهر الاردن الأسفل. وتفقد البحيرة سنوياً حوالى ٢٧٠ مليون متر مكعب بسبب التبخر، وحوالى ٥٤٠ مليون متر مكعب من المخرج الجنوبي للبحيرة (وهي الطاقة المائية لنهر الأردن عند خروجه من البحيرة).

■ مياه الأودية: وهي أنهر صغيرة معظمها ينبع من الضفة الغربية. بعضها يتجه شرقاً ويصب في نهر الأردن وبعضها الآخر، وهو الأغزر، يتجه غرباً نحو البحر المتوسط. وأهم هذه المصادر نهر «العوجاء» الذي يصب في البحر قرب مدينة تل أبيب، ونهر «المقطع» الذي يسقي مرج ابن عامر ويصب قرب حيفا. وقد قدرت «لجنة الموارد المائية في الوطن العربي» كمية المياه السطحية في هذه الأودية بحوالى ٥٠ مليون متر مكعب سنوياً.

■ المياه الجوفية: وهي التي في باطن الأرض. وبدأت إسرائيل استنزافها منذ بداية احتلالها للضفة الغربية في عدوان حزيران ١٩٦٧.

■ هضبة الجولان: الى الاهمية العسكرية لهضبة الجولان السورية (تشرف على الأراضي المحتلة) فان لها اهمية استراتيجية اخرى اذ تختزن ثروة مائية لا تنضب. فالهضبة تشرف على بحيرة طبريا ووادي اليرموك ووادي الرقاد وسهل الحولة. كما انها تعتبر من اغنى المناطق في الشرق الاوسط بالامطار. اذ «يقدر ما يهطل فيها من امطار بنحو بليون وربع بليون متر مكعب سنوياً» (حسب الدراسة التي اعدها الوفد السوري الى الدورة السادسة والاربعين لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في شهر كانون الاول/ ديسمبر ١٩٩١). وبذلك يزيد المعدل السنوي للامطار عن ٥٠٠ ملم. «اما على مرتفعات جبل الشيخ، فيتراوح المعدل السنوي لما يهطل من امطار وثلوج ما بين ١٥٠٠ و١٧٠٠ ملم»، يغور معظمها في الارض مشكلاً ينابيع عديدة وغزيرة يتدفق بعضها عبر الانفاق ليشكل منابع نهر الأردن الثلاثة: بانياس، والحاصباني، والدان. وهناك ينابيع اخرى مثل «نبع الرب» و«الفوار» و«الحمة» و«البرجيات» و«البالوع» و«الدردارة»... الخ.

ويقدر عدد الينابيع في هضبة الجولان بحوالى ١٥٥ نبعاً تنتج ما بين ٥٠ الى ٦٠ مليون متر مكعب سنوياً. كما اقيمت فيها خزانات مياه تجمع نحو ثلاثة ملايين متر مكعب سنوياً.

هذه الغزارة في المصادر المائية جعلت من هضبة الجولان محط اطماع اسرائيل لتامين حاجاتها المائية. ويؤكد عالم الجغرافية الاسرائيلي اليشع افرات، في حديث لصحيفة «دافار» الاسرائيلية، «ان وجود اكبر مصدرين لمياه نهر الأردن تحت السيطرة السورية، من دون تسوية معقولة قد يشكل الخطر الرئيسي الذي ستتعرض له اسرائيل».

■ الليطاني: مصدره الاساسي نبع «العليق»، جنوب غربي مدينة بعلبك (شرقي لبنان). وتغذيه عدة روافد تنبع من جبال لبنان اهمها: «عنجر»، و«البردوني»، و«الغزال». ثم يجري جنوباً بمنحنى بطيء حتى بلدة «القرعون»، حيث يدخل بخانوق عميق، ثم يتجه غرباً بانحدار قوي عند جسر الخردلي على اقدام قلعة الشقيف، ويصب في البحر على بعد ٧ كلم شمال مدينة صور بعد ان يقطع مسافة ١٦٠ كلم.

يتضح من ذلك ان نهر الليطاني هو نهر وطني مئة في المئة، اذ ينبع ويصب وينحصر مروره ضمن الاراضي اللبنانية.

ولا شك ان مياه نهر الليطاني هي أهم موارد لبنان المائية، واعظم موارده الطبيعية التي يمكن ان يستفيد منها على صعيد التنمية الزراعية والصناعية وتوليد الطاقة الكهربائية، لان المعدل الوسطي لتصريفها عند خانق القرعون يبلغ ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً. (منها ٣٠٠ مليون متر مكعب خلال فصل الامطار و١٠٠ مليون متر مكعب في فترة الجفاف والحاجة الى مياه الري).



اما معدل التصريف السنوي الاجمالي لنهر الليطاني فيبلغ حوالى ٧٣٠ مليون متر مكعب.

ومنذ مطلع الخمسينات بدات الحكومة اللبنانية تنفيذ مشروع مؤلف من عدة مراحل لاستثمار مياه الليطاني في ري مساحات من الاراضي الزراعية في عدة مناطق لبنانية، وانشاء معامل حرارية لتوليد الطاقة الكهربائية، وتم انجاز مرحلتين من المشروع شملت انشاء سد القرعون في منطقة البقاع الغربي الذي يحجز وراءه ٢٢٠ مليون متر مكعب من المياه، وانشاء ثلاثة معامل كهربائية: الاول (معمل مركبا) وقدرته ٣٤ الف كيلواط ساعة في السنة. والثاني (معمل الاولي) وقدرته ٧٢ الف كيلواط ساعة في السنة. والثالث (معمل جون) وقدرته ٤٨ الف كيلواط ساعة في السنة. وقد تم جر مياه الليطاني الى المناطق البعيدة عبر انفاق طويلة وتشكلت من خلال ذلك بركات اصطناعية تستخدم مياهها في مشاريع الري.

وجرى تنفيذ جزء من هذه المشاريع حتى الآن، الا ان الجزء الرئيسي المقدر له ان يروي ٣٣ الف هكتار موزعة بين الجنوب والبقاع الغربي فقد تعذر استكمال تنفيذه بسبب الاحتلال الاسرائيلي. كذلك فقد تاخر تنفيذ مشروع سد الخردلي (للاسباب نفسها ايضاً)، وهو يقضي بانشاء سد على نهر الليطاني عند جسر الخردلي تنقل مياهه بواسطة نفق الى بلدة «الزرارية» في الجنوب حيث سينشا معمل لتوليد الطاقة الكهربائية قدرته ١٢ الف كيلواط ساعة في السنة.

---

* كاتب وصحافي لبناني مقيم في فرنسا.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ١٦ اغسطس ١٩٩٦

استوكهولم اختتمت مهرجان الماء باحتجاج على اسرائيل

□ استوكهولم - من محمد خليفة:

■ اختتمت استوكهولم مهرجانها السنوي للماء في نهاية الاسبوع الماضي باحتفال شعبي امتد الى الفجر شارك فيه مئات الالوف من المواطنين والسياح الأجانب، تخللته مسابقة للعروض بالمفرقعات الملونة في سماء المدينة شارك فيها الفائزون بجوائز المسابقة في المهرجانات السابقة.

اعتادت العاصمة السويدية تنظيم المهرجان سنوياً في الاسبوعين الأولين من شهر آب (اغسطس) لتسليط الضوء على اهمية المياه بالنسبة الى الانسان وسائر الكائنات الحية.

ومع ان السويد تُعدّ من اغنى بلاد العالم من هذه النعمة الحيوية (١٠ في المئة من مساحتها الكلية ٤٧٠ الف كيلومتر مياه) والدولة تقدمها لمواطنيها مع خدماتها المنزلية مجاناً، ومع أن استوكهولم التي تنظم المهرجان ذاته تقع على ارخبيل مائي ضخم، ولا احد فيها يتوقع حدوث ازمة مياه، فإن فكرة المهرجان انبثقت في مطلع التسعينات اعراباً عن رغبة في الانضمام الى الجهود الدولية المبذولة لتكثيف الاهتمام بمشاكل البيئة عموماً والمياه خصوصاً.

ويتضمن المهرجان الذي أمّه هذا العام نحو مليون ونصف المليون زائر سويدي واوروبي فقرات وبرامج كثيرة ومتنوعة، فنية ورياضية وموسيقية وفانتازية جميلة تملأ ايامه الخمسة عشر.

والى جانب البرامج الشعبية هناك ندوات تنظم في اطاره اهمها الندوة الدولية للماء التي اعتاد المنظمون اقامتها بحضور عدد كبير من العلماء والباحثين الاجانب والمسؤولين عن مشروعات او منظمات تعنى بقضايا البيئة والمياه في كل بلاد العالم، حيث تنتهي الندوة بنهاية المهرجان بتقديم «جائزة مهرجان استوكهولم للمياه» التي اضيفت بدورها الى قائمة الجوائز ذات الشهرة العالمية التي تقدمها بلاد «نوبل».

ويشترط ان يستحق الجائزة صاحب احسن بحث علمي او خطة مبتكرة تساهم في معالجة المشاكل المتعلقة بالمياه في المناطق الجافة. ويقدم الجائزة التي تبلغ مليون كرونة سويدية (١٥٠ الف دولار) الملك السويدي شخصياً، وفاز بها هذا العام الباحث الاسترالي يورغ اندنبرغ.

جدير بالذكر ان ادارة المهرجان احتجت على اسرائيل لمنعها الباحث الفلسطيني جاد اسحق من السفر للالتحاق بالندوة حيث كان مقرراً ان يشارك ببحثه «السلام الجاف في الشرق الاوسط» بحجة عدم تقديم نسخة منه مسبقاً الى السلطات الاسرائيلية. وقيل انه يحتوي على وثائق مهمة عن مشكلة المياه في فلسطين واسرائيل والدول العربية.

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٦ آغسطس ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

ملف المياه في الشرق الأوسط: الليطاني وروافد الأردن (٢ من ٤)

اسباب احتلال اسرائيل للجنوب اللبناني ليست أمنية بل لتلبية حاجتها للمياه

رياض ابو ملحم *

انطلاقا من جدلية الربط بين الهجرة اليهودية الى «ارض الميعاد»... والاستيطان، اي زرع المهاجرين الجدد في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، كان لا بد للدولة العبرية من توفير المياه اللازمة لعملية التمدد الاستيطاني المبرمج. وهنا تبرز المشاريع والمخططات الاسرائيلية للاستيلاء على المياه العربية.

تحصل اسرائيل حالياً على حوالى ١٨٠٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً من المصادر الاتية:

١ - ٦٠٠ مليون م.م. من مياه نهر الأردن وروافده.

٢ - ٦٠٠ مليون م م. من المياه الجوفية في الضفة الغربية، ما يؤدي الى استنزاف احتياطي المياه الجوفية فيها.

٣ - ٢١٠ مليون م.م. من نهر العوجا وبعض الينابيع الاخرى.

٤ - ٤٠٠ مليون م.م. (من نهر اليرموك ونهر الليطاني)، وذلك حسب الدراسة التي اعدها الوفد السوري لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدورة ٤٦ التي عقدت في تونس عام ١٩٩١

وعلى رغم ان هذه الكمية تفوق بشكل كبير الحق الشرعي لاسرائيل، فانها لا تكفي مستقبلاً الاستهلاك الزراعي والصناعي والمنزلي في الدولة العبرية. ان نهب المياه العربية يجري حالياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي هضبة الجولان السورية المحتلة، وفي نهر اليرموك، وفي جنوب لبنان. وتشير الأرقام الرسمية الى ان الاحتياجات الاسرائيلية من المياه لعام ١٩٩٥ بلغت ١٨٨٠ مليون م.م، اي بعجز ٨٠ مليون م.م. وسيزداد هذا العجز مستقبلاً مع توسع الحركة الاستيطانية، لا سيما في اتجاه الضفة الغربية التي تخطط اسرائيل لرفع عدد المستوطنين فيها من ١٢٢ الف مستوطن حالياً الى ٢٥٠ الفاً حتى نهاية القرن الجاري. وهكذا، كلما اتسع نطاق الهجرة الى اسرائيل كلما ازدادت حاجة الدولة العبرية الى الماء، والى استنزاف الثروات المائية العربية.

١ - في الاراضي الفلسطينية المحتلة. يرتبط في هذه الاراضي مصدران للمياه: الاول، يشمل كل المياه التي تنشأ بكاملها داخل حدود الضفة الغربية وقطاع غزة. والثاني، يشمل مياه حوض نهر الأردن، وكذلك مياه الاودية لقطاع غزة.

١ - مشاريع اسرائيل في نهر الأردن: يعتبر حوض نهر الأردن اهم الموارد للمياه السطحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتسيطر اسرائيل على الجزء الاكبر من هذه الموارد. ومنذ قيامها بدأت بتنفيذ مشاريع تحويل مياه نهر الأردن ونقلها الى النقب. ومن اهم المشاريع التي انجزتها:

اولاً، تحويل مجرى نهر الأردن بين بحيرة الحوله وطبريا بتجفيف المستنقعات وتصريف مياه بحيرة الحولة بقناة، وبذلك ضمنت اسرائيل حوالى ١٠٠ مليون م.م. من الماء سنوياً. وقد باشرت هذا المشروع عام ١٩٥٣ وانجزته عام ١٩٥٦.

ثانياً، تحويل المياه من بحيرة طبريا بواسطة قناة كينرت - بيسان، التي تنقل ٧٠ مليون م.م. سنوياً، لري الاراضي التي تحتلها اسرائيل في وادي الأردن الى الجنوب الغربي من البحيرة.

ثالثاً، تحويل نهر الأردن الى النقب بواسطة انبوب يعرف بـ «خط المياه القطري». وهذا المشروع يعتبر خلاصة عدد من المشاريع المائية الاقليمية التي ظهرت في الاربعينات والخمسينات. وبدأ العمل في المشروع عام ١٩٥٣ من نقطة تقع في المنطقة المجردة من السلاح قرب الحدود السورية. وتقدمت سورية بشكوى الى مجلس الأمن الذي اصدر قراراً بوقف اعمال التحويل. وبسبب تعرض المشروع لنيران المدفعية السورية، آنذاك، نقلت اسرائيل نقطة التحويل الى «الطابقة» على شاطئ بحيرة طبريا. وفي عام ١٩٦٤ تم تنفيذ المشروع.

ويعتبر «الناقل القطري» الاسرائيلي الدعامة الأساسية والرئيسية لجميع مشاريع المياه في اسرائيل، وهو ينقل حوالى ٢٥٠ مليون م.م. سنوياً الى صحراء النقب.

رابعاً: تحويل مياه الينابيع المالحة من بحيرة طبريا الى مجرى نهر الاردن الأسفل، وادى ذلك الى زيادة ملوحة المياه ما جعلها عديمة النفع لاغراض الزراعة. علماً ان الفلسطينيين كانوا يستغلون هذه المياه في ري الأراضي الزراعية في الضفة العربية قبل احتلال عام ١٩٦٧.

نتيجة لهذه المشاريع حصلت اسرائيل على ٦٥٠ مليون م.م. سنوياً من مياه الأردن الاعلى، اي اكثر من ثلث ما تحتاجه سنوياً من دون اي اعتبار لحقوق الدول المشاطئة، علماً ان كمية المياه التي تصب في نهر الأردن من جداول تنبع من مناطق تحتلها اسرائيل تبلغ ٢٢ في المئة فقط من مياه النهر (كل هذه الاحصاءات مستمدة من الدراسة التي اعدتها «لجنة الموارد المائية في الوطن العربي» عام ١٩٩٣).

٢ - في الضفة الغربية: بعد احتلال اسرائيل للضفة العربية قررت السيطرة على مصادر المياه فيها، لتامين قيام مستعمرات استيطانية جديدة، متحدية بذلك قرارات الامم المتحدة التي نصت على حق الشعب الفلسطيني في السيادة على موارده الطبيعية وفي مقدمتها المياه. (من قرارات الامم المتحدة: القرار رقم ٣٠٠، القرار رقم ٣٣٣٦، القرار رقم ٣٢/١٦١، وقرار مؤتمر الامم المتحدة حول المياه الذي عقد في الارجنتين آذار / مارس ١٩٧٧). وقد قامت السلطات الاسرائيلية بفرض اجراءات وقيود على استخدام المياه الجوفية، لا سيما الآبار، ما ادى الى تقليص كمية المياه المسموح للعرب باستعمالها حتى لا تتجاوز ١٢٠ مليون م.م.، مع ان عددهم يبلغ حوالى مليون ونصف المليون نسمة. وهكذا تم سلب ٨٠ في المئة من المياه الجوفية، كما «منع استصلاح كل الأراضي القابلة للزراعة في الضفة والقطاع. ولو تم ذلك، حسب الحقوق الطبيعية للسكان الاصليين، لارتفع معدل استهلاك العرب لاغراض الزراعة الى ٦٠٠ مليون م.م. سنوياً». (حسب الدراسة التي اعدها الوفد السوري الى مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في تونس عام ١٩٩١).

٣ - في قطاع غزة: تعتبر المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه في القطاع. وقدر الخبير جوزيف فايتس مخزون المياه الجوفية في قطاع غزة بحوالى ٧٠ - ٨٠ مليون م.م. ونظراً لازدياد عدد المستعمرات الاسرائيلية واستنزاف المياه الجوفية زادت ملوحة المياه اذ اصبح ٥٥ في المئة من آبار غزة غير صالحة للري، ما ادى الى تدهور الاوضاع الزراعية، وتزايد الهجرة الى خارج القطاع بحثاً عن العمل. وانعكست سرقة مياه القطاع ايضا على ندرة مياه الشرب التي لا تصل الى ٤٠ في المئة من مجموع سكان المخيمات والى ١١ في المئة من المنازل العربية في مدينة غزة.

ومن اجل تبرير استمرار اسرائيل في نهب الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اقترح رئيس مجلس ادارة مؤسسة «تاهل» المسؤولة عن تطوير المصادر المائية في اسرائيل، تزويد الضفة والقطاع بمصادر مياه من الخارج.

ب - في هضبة الجولان: وهي كما ورد سابقاً، منطقة غنية جداً بالمياه، تنبع منها اهم روافد نهر الاردن الشمالية. ويعتبر جبل الشيخ، الذي يبلغ ارتفاعه ٢٨١٤ متراً، المصدر الرئيسي للمياه، اذ يتراوح المعدل السنوي لما يهطل عليه من امطار وثلوج ما بين ١٥٠٠ و ١٧٠٠ ملم، يغور معظمها في الأرض ثم يتفجر ينابيع عديدة وغزيرة.

ووفقاً للدراسة التي اعدها الوفد السوري الى مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين، وضعت اسرائيل خططاً اتاحت لها استغلال:

- ٣١,٣٠ مليون م.م. من المياه في جنوب الهضبة.
- ٦ ملايين م م. في المنطقة الوسطى.
- ٨,٧٠ مليون م.م. في المنطقة الشمالية.

ج - في نهر اليرموك: يعتبر هذا النهر من الانهار الغزيرة في المنطقة. فهو اقوى روافد نهر الأردن، ويبلغ معدل تدفقه السنوي - كما ورد سابقاً - حوالى ٤٥٠ مليون م.م.

والاطماع الصهيونية في هذا النهر قديمة، وبرزت في المذكرة التي قدمها قادة الحركة الصهيونية الى مؤتمر السلام بباريس عام ١٩١٩، حين طالبوا بضم حوض نهر اليرموك وروافده الى فلسطين (التي كانوا يخططون لاغتصابها). وبعد تأسيس اسرائيل عملت كل ما في وسعها لتعطيل افادة العرب الكاملة من هذا النهر، وكانت تصرّ دائماً على المشاركة في توزيع مياهه وعلى الشكل الذي تراه «منصفاً».

وقد عملت اسرائيل على تعطيل تنفيذ مشروع «سد الوحدة»، الذي كانت كل من سورية والأردن قد اتفقتا على تنفيذه من خلال التدخل لدى الولايات المتحدة ولدى البنك الدولي لوقف تمويل هذا السد. وقد حذّر «توماس مان» الخبير الاميركي في شؤون الموارد المائية في الشرق الأوسط من «نشوب حرب بين الأردن وسورية من جهة واسرائيل من جهة اخرى بسبب الخلاف على اقامة سد الوحدة»، ودعا الولايات المتحدة الى القيام بدور الوسيط لمنع نشوب مثل هذه الحرب. وقال: «ان اسرائيل تطالب الأردن بمئة مليون متر مكعب من مياه النهر، وترفض اي دور للامم المتحدة في النزاع حول اليرموك». (صحيفة السفير اللبنانية ١٩٩٠/٧/١٠).

د... في المياه اللبنانية: كانت فكرة السيطرة على المياه في جنوب لبنان حلماً دغدغ افكار الحركة الصهيونية منذ مطلع القرن. ففي المذكرة التي قدمتها الى مؤتمر السلام الذي عقد في باريس عام ١٩١٩، حاولت مد حدود فلسطين (التي كانت قد تلقت وعداً بريطانيا بها) شمالاً، اذ «تبدأ من نقطة على البحر الأبيض المتوسط بالقرب من مدينة صيدا وتستمر الى منابع المياه التي تنبع من سفوح سلسلة جبال لبنان حتى جسر القرعون». وبعد ان تقرر وضع لبنان تحت الانتداب الفرنسي وفلسطين تحت الانتداب البريطاني بموجب القسمة الفرنسية - البريطانية «لتركة الرجل المريض»: الدولة العثمانية، جدّد حاييم وايزمن محاولاته مع السلطات الفرنسية وحاول اقناع الجنرال غورو بالموافقة على مدّ حدود فلسطين الى الضفة الجنوبية لنهر الليطاني لكنه لم يوفق الى ذلك.

ثم اصدرت الحركة الصهيونية مذكرة جديدة في ١٩١٩/١٢/٦ جاء فيها: «ان الحقيقة الاساسية في ما يتعلق بحدود فلسطين هي انه لا بد من ادخال المياه الضرورية للري والقوة الكهربائية ضمن هذه الحدود، وذلك يشمل «طبعاً» نهر الليطاني ومنابع مياه نهر الأردن وثلوج جبل الشيخ».

وفي ١٩٥١/٥/١٢ صرح «ابا ايبان» لصحيفة «الجيروزاليم بوست» الاسرائيلية بقوله «لا نفكر بجدية بالنيل والفرات لكننا نكرّس كل اهتمامنا لنهر الأردن ومنابعه في الشمال».

وصرح القائد العام الاسرائيلي في حرب ١٩٤٨ ييغال اكون رداً على رئيس الحكومة الاسرائيلية ديفيد بن غوريون: «لو لم يصدر بن غوريون امراً بوقف اطلاق النار لكانت جيوشنا قد احتلت نهر الليطاني في الشمال وصحراء سيناء في الجنوب وأيضاً حررت كل وطننا».

وفي عام ١٩٦٤، نشرت «جمعية اصدقاء الشرق الأوسط» الاميركية في واشنطن تقريراً عن مشكلة مياه نهر الأردن قالت فيه «ان الحكومة الاسرائيلية، عندما اعلن عام ١٩٥٤ عن مشروع المهندس الاميركي جون كوتون ضمن مشاريعها الانمائية، لحظت جر مياه الليطاني الذي ينبع ويجري ويصب في الأراضي اللبنانية...» (عن دراسة للمحامي طارق شهاب، السفير اللبنانية - ١٩٩٣/٦/١٥).

وعلى اثر حرب حزيران ١٩٦٧، صرح رئيس الحكومة الاسرائيلية، آنذاك، ليفي اشكول لصحيفة «لوموند» الفرنسية (١٩٦٧/٩/٨) بقوله: «لا يمكننا ونحن في امسّ الحاجة الى المياه ان نرى مياه الليطاني تذهب هدراً في البحر، لقد اصبحت القنوات جاهزة في اسرائيل لاستقبال هذه المياه واستعمالها».

ويقول المحامي شهاب، في دراسته المشار اليها سابقاً، «ليس من الصدفة ان يطلق العدو الاسرائيلي على العدوان الواسع، الذي شنه ضد الجنوب خلال شهر آذار ١٩٧٨ تسميه «عملية الليطاني». وكذلك ليس صدفة ان تمتد خطوط الحزام الامني بعد غزو ١٩٨٢ ثلاثة كيلومترات ما وراء منابع الحاصباني شرقاً والى كفرفالوس المشرفة على نهر الأولي غرباً. فاذا ما تمعنّا في خريطة ما يسمى «الحزام الامني»، نرى انها تشبه طيراً كاسراً يفرد جناحيه على المنطقة الحدودية من جهة، وعلى المنابع المتفجرة من السفوح الغربية لجبل الشيخ وعلى مجرى نهر الليطاني من جهة اخرى، ليطلّ برأسه فوق مرج بسري ونهر الأولي... ان هذه الخريطة تؤكد ان الهدف الرئيسي للاحتلال الاسرائيلي هو المياه...».

١ - نهر الحاصباني ونبع الوزاني: ينبع نهر الحاصباني على بعد ثلاثة كيلومترات الى الغرب من بلدة حاصبيا، ويجري مسافة ٢١ كلم حتى خراج قرية الماري اللبنانية، وتصب في مجراه مياه نبع الوزاني التي تنبع في الأراضي اللبنانية القريبة من الحدود مع اسرائيل. وتستعمل معظم مياه الحاصباني في ري البساتين المحيطة بمجرى النهر، خلال فصل الصيف، اما في فصل الشتاء تتدفق مياه النهرين معاً جنوباً لتلتقي بنهري بانياس والدان.

وكان مشروع «جونستون» الذي اطلق عام ١٩٥٣ (سنتحدث عنه وعن مشاريع اخرى لاحقاً) قد لحظ اقامة معمل لانتاج الطاقة على الحاصباني قدرته ٢٧ الف كيلواط ساعة، وآخر على نهر اليرموك قدرته ٣٨ الف كيلواط ساعة، الا انه بسبب تعنت اسرائيل واطلاقها لمشروع آخر هو مشروع «كوتون» وإصرارها على ري السهول الساحلية وصحراء النقب من مياه نهر الأردن فشل مشروع جونستون. وفي مواجهة هذا الوضع اتخذت الجامعة العربية قراراً بتحويل مياه نهري الحاصباني وبانياس وبناء سد لاحتواء مياه هذين النهرين وتحويلها الى نهر اليرموك. وجرى الاتفاق والتنسيق بين الحكومتين اللبنانية والسورية على تنفيذ المشروع، ولم تكد اعمال التنفيذ تبدأ قرب قرية «المجيدية» عام ١٩٦٥ حتى عمدت اسرائيل الى قصف المعدات فتوقف المشروع.

وتقوم اسرائيل حالياً بنهب مياه الحاصباني متذرعة بانها تستخدمها لري قرى الشريط الحدودي وبان هذا النهر دولي باعتباره رافداً من روافد الأردن. وحسب الدراسة التي اعدها الوفد السوري لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين الذي عقد في تونس عام ١٩٩١، فان «من المياه اللبنانية التي نهبتها اسرائيل ايضاً نبع الوزاني (١٠ ملايين م.م.) ونبع الدردارة».

وكانت قوات الاحتلال الاسرائيلي قامت بتسييج نبع الوزاني بالاسلاك الشائكة، وحذّرت المواطنين من الاقتراب منه واستخدام مياهه. واشارت معلومات متعددة المصادر الى

ان اسرائيل حفرت نفقاً تحت الارض بعمق ثلاثة امتار تقريبا لربط نبع الوزاني بمنطقة الجليل الاعلى في شمال فلسطين المحتلة.

٢ - سفوح جبل الشيخ: وفقاً لما ورد سابقاً فان تراكم الثلوج وارتفاع معدل هطول الامطار فوق هذا الجبل، جعل سفوحه غنية بالينابيع. واسرائيل تسيطر حالياً على هذه الينابيع وتستغلها بحجة تزويد القرى الحدودية بالمياه.

٣ - نهر الليطاني: وهو اطول الانهار اللبنانية واكبرها، اذ تبلغ طاقة تصريفه زهاء ٧٣٠ مليون متر مكعب سنوياً. ويبلغ طوله حوالى ١٦٠ كلم. وهو ينبع ويجري ويصب في البحر ضمن الأراضي اللبنانية. وبالتالي فهو نهر وطني مئة في المئة. غير انه لم يسلم من الاطماع الاسرائيلية، التي برزت واضحة من خلال الخطط والدراسات والمشاريع والتصريحات.

يدّعي المسؤولون الاسرائيليون بان مياه الليطاني تذهب هدراً الى البحر، إما لانها تفيض عن حاجة لبنان، وإما لأن السلطات اللبنانية لا تحسن استغلالها.

وهذه الاطماع، دعت الحكومة اللبنانية (١٩٩٠/٣/١٠) الى توجيه مذكرة الى الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، عرضت فيها المطامع الاسرائيلية في المياه اللبنانية.

وكانت اسرائيل قد انذرت الحكومة اللبنانية، عبر الولايات المتحدة بعدم تنفيذ اي مشروع لري الجنوب اللبناني، وإقامة سدود على نهر الليطاني، بعد ان حصل رئيس الوزراء اللبناني السابق المرحوم تقي الدين الصلح على تعهد عربي بتمويل المشروع» (حسب التقرير الذي اعدته «لجنة الموارد المائية في الوطن العربي» خلال اجتماعها في تونس، آذار ١٩٩٣).

اما على صعيد التنفيذ العملي للمشاريع الاسرائيلية الخاصة بالليطاني فقد اختلفت الاقوال والمعلومات. ومن خلال الاطلاع على المصادر المختلفة يمكن الوصول الى بعض الاستنتاجات:

- ذكر تقرير «لجنة الموارد المائية في الوطن العربي» لعام ١٩٩٢ ان رئيس شركة المياه في اسرائيل (ميكوروت) قال في تموز (يوليو) ١٩٩٠ ان اسرائيل ضخت حوالى ٢٣ مليون متر مكعب من مياه الليطاني في عام ١٩٨٩.

- اوردت عدة صحف لبنانية معلومات (١٩٨٣ و١٩٨٤) تتحدث عن حفر انفاق باتجاه الأراضي اللبنانية، وعن حفر انفاق مماثلة في الجنوب اللبناني بهدف جر مياه الليطاني الى اسرائيل. وقد اكد هذه المعلومات البروفسور الاميركي توماس ناف (الاستاذ في جامعة [illegible]فانيا)، عندما استدعته لجنة العلاقات [illegible]ية في مجلس الشيوخ الاميركي [illegible] (١٩٩١/٦/٢٦) للاستماع الى شهادته حول هذه المسالة

- نشرت صحيفة «الهيرالد تربيون» (تاريخ ١٩٨٣/٦/١٠) وفي صفحتها الأولى، تقريراً للصحافي جون كولي قال فيه انه استقى معلومات من المخابرات الاميركية المركزية تفيد بان اسرائيل تقيم نفقاً للوصول الى مياه الليطاني عند جسر الخردلي، «فجئت الى المنطقة وأمضيت خمسة اسابيع بين بيروت وجنوب لبنان واسرائيل، فتأكد لي ان المشروع قائم على قدم وساق، وانه يقوم على حفر نفق طوله عشرة كيلومترات من منخفض وادي البراغيت في فلسطين الى نقطة منحدرة تحت جسر الخردلي. ومن شان هذا النفق ان يحول مياه الليطاني الى الأرض التي تسيطر عليها اسرائيل» (مجلة الوحدة - العدد ٧٦).

- اكد خبير الموارد المائية في الشرق الاوسط توماس ناف ان اسرائيل تنقل مياه الليطاني بواسطة الصهاريج. واعترف مدير شركة المياه الإسرائيلية «مكوروت» بان «اسرائيل نقلت بواسطة الصهاريج كميات كبيرة من مياه الليطاني الى بعض المستعمرات الاسرائيلية». (من دراسة طارق شهاب في السفير اللبنانية، ١٩٩٣/٦/١٥).

- جاء في التقرير السنوي لبنك اسرائيل ان ٣٧ في المئة من موارد اسرائيل المائية تاتي من نهر الأردن وبحيرة طبريا و٢٥ في المئة من المياه الجوفية في الضفة الغربية، «اضافة الى ما تضخه من مياه اليرموك والليطاني والتي تقدر بزهاء ٢٥٠ مليون م.م. سنوياً». (لجنة الموارد المائية في الوطن العربي - ١٩٩٣).

- اكدت الدراسة التي اعدها الوفد السوري الى الدورة السادسة والأربعين لمؤتمر «المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة» في تونس ١٩٩١، ان اسرائيل «باتت تضخ حوالى ١٥٠ مليون م.م. من مياه الليطاني تكفي لري ٢٥ الف هكتار».

- في ندوة نظمها المكتب الثقافي في المجلس الاسلامي الشيعي الأعلى في لبنان (١٩٩٣/١٢/١١) في نادي متخرجي الجامعة الاميركية - بيروت، حول «المياه اللبنانية ومشاريع السلام»، ذكر الدكتور موسى نعمة (من الجامعة الاميركية) في مداخلته انه خلال وجوده في اميركا اكد له بروفسور اسرائيلي «ان اسرائيل تستغل قسماً من مياه الليطاني».

- اكد السيد هوتر، معاون الأمين العام المساعد في الأمم المتحدة لشؤون حفظ السلام «كوفي انان» خلال اجتماعه مع مندوب لبنان الدائم لدى الأمم المتحدة (شباط/ ١٩٩٣) ان «محطة الضخ القائمة عند جسر الخردلي انشئت في السابق بمساعدة من منظمة اليونيسيف لري حوالى اربعين قرية لبنانية في الجنوب. اما تقدير كمية المياه التي تضخ الى القرى المشار اليها ومقارنتها مع



الحاجات الفعلية فمسالة تحتاج الى تدقيق كبير يستغرق وقتا ويتطلب خبرات تقنية. وفي مطلق الاحوال فان الامر يحتاج الى موافقة وتعاون السلطات الاسرائيلية في المنطقة» (ورد ذلك في برقية مرسلة من البعثة اللبنانية في نيويورك بتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٦).

اما قيادة قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان فقد اعتذرت للحكومة اللبنانية عن تقديم اية معلومات عن موضوع سرقة اسرائيل لمياه الليطاني بحجة انها لا تملك الخبرات الفنية للحكم في هذه المسالة.

يتبين مما سبق عرضه حول الضخ الاسرائيلي لمياه الليطاني، ان المعلومات متضاربة حول هذا الموضوع. لكن بما ان منطقة الشريط الحدودي، التي تحتلها اسرائيل، تسير بمحاذاة قسم من مجرى نهر الليطاني، فان استيلاء اسرائيل على كمية من مياهه ليس بالأمر الصعب.

ومع ان الجانب الاسرائيلي يرفض كل مقولة حول قيامه بنهب قسم من مياه الليطاني، فان المعلومات التي وردت سابقاً تعزز احتمالات ان يكون العكس هو الصحيح.

ان الوقائع الموجودة توضح ثلاثة امور:

اولاً - وجود نفق يمتد من اصبع الجليل حتى نهر الليطاني. لكن ليس من المؤكد حتى الآن ان اسرائيل قد نفذت «الوصلة» التي تسمح بتدفق المياه باتجاه فلسطين المحتلة. وهذا الامر اصبح متاحاً من الناحية الفنية لكن تنفيذه يتصل، ربما باعتبارات سياسية، اي بمستقبل التسوية السلمية في المنطقة.

وفي هذه النقطة بالذات يقول السياسي اللبناني المعروف ريمون اده (في لقاء خاص) ان السلطات اللبنانية مقصّرة بالنسبة لعملية التثبّت، ليس من وجود النفق، لانه موجود فعلاً حسب المعلومات المتوفرة لديه، لكن مما اذا كانت اسرائيل قد بدات عملياً جر مياه الليطاني عبر هذا النفق. ويضيف: «الى جانب الوسائل المخابراتية المعروفة، التي تستطيع السلطات اللبنانية اللجوء اليها للتثبت من هذه الحقيقة، فانه كان بامكانها، بوسائلها الفنية العادية، ان تتحقق مما اذا كانت نسبة المياه المتدفقة في النهر بعد جسر الخردلي هي نفسها في النقطة التي تسبق الجسر، او انها اقل، وبذلك تقطع الشك باليقين حول عملية السحب المحتملة».

ثانياً - وجود محطة ضخ عند جسر الخردلي تقوم بعملها في سحب كميات من المياه لتوفير حاجات عدد من القرى الحدودية. ولكن لا احد يعرف مقدار الكميات التي يجري سحبها بواسطة هذه المحطة باستثناء سلطات الاحتلال الاسرائيلية التي تشرف على هذه العملية. وهنا لا يستبعد ان تقوم السلطات الاسرائيلية بسحب كميات تفيض عن حاجة القرى اللبنانية وتحول الباقي الى المستعمرات الاسرائيلية.

ثالثاً: ان هناك كميات من مياه الليطاني تنقل بواسطة الصهاريج الى داخل اسرائيل. وهذه عملية سهلة وممكنة في مختلف الاحوال. وحسب ما هو معروف عن سلوك السلطات الاسرائيلية وأطماعها المعروفة بمياه الليطاني، فهي لا تضيّع فرصة احتلالها للاراضي اللبنانية، ولمناطق واسعة محاذية لنهر الليطاني تحديداً، دون ان تحاول الاستيلاء على اية كميات تستطيع الوصول اليها من مياه هذا النهر.

---

* جاء في كتاب «السياسة المائية لاسرائيل» لمؤلفيه اوري ديفيس، انطونيا ماكس وجون ريتشاردسون (ص٢٤)، انه «منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية لم تستلم اية قرية عربية او اي مواطن فلسطيني عربي ترخيصاً بحفر بئر جديدة، ولم يصدر الا سبعة تراخيص منذ ١٩٦٧ لحفر آبار لتوفير المياه للاستهلاك المنزلي». وفي هذا المجال تقول جويس ستار، الخبيرة الاسرائيلية في شؤون المياه: «اذا اعطت اسرائيل للفلسطينيين حق حفر الآبار، ستكون اول دولة في التاريخ تتخلى طوعاً عن السيطرة على ما يضمن بقاءها حية فاعلة. فمسألة الماء هي مسألة حياة او موت» («الحياة» ١٩٩٥/٨/١٩)

ملف المياه في الشرق الأوسط: الليطاني وروافد الأردن (٣ من ٤)

اقتراحات اسرائيلية لاستثمار مياه الليطاني

رياض أبو ملحم *

يتضح من كل ما ورد ان الامر الواقع الذي فرضته اسرائيل، سواء بعد قيام دولتها او في مراحل التوسع اللاحقة باتجاه الأجزاء الأخرى من فلسطين والأردن وسورية ولبنان، تحاول ان تجعل منه وضعاً مستمراً وراسخاً، على رغم موافقتها المبدئية على بعض خطوات التسوية السلمية التي تمت مع عدة أطراف عربية حتى الآن، والتي تحاول التراجع عن بعضها حالياً. ذلك ان انسحابها من الأراضي العربية المحتلة: الضفة الغربية وقطاع غزة، ومرتفعات الجولان السورية، وجنوب لبنان، يعني تخليها عن معظم مصادر المياه التي وضعت يدها عليها واستثمرتها استثماراً كاملاً على مدى العقود الماضية. ويعني ايضاً تراجعها عن اطماعها في مصادر مياه اخرى ما زالت غير قادرة على التصرف بها في حرية كاملة، كنهر الليطاني مثلاً. لذلك تبدو مسيرة التسوية متعثرة في مفاصلها الرئيسية. واذا كان جزء منها قد حقق نجاحاً نسبياً حتى الآن فلأنه لا يهدد مصالح اسرائيل الحقيقية، لا في الأرض ولا في الموارد المائية. فاسرائيل تريد الأرض والمياه، ومعهما الأمن والسلام، وكذلك اعتراف الأطراف المتضررة بعدالة هذه القسمة والتسليم بنتائجها مقدماً.

هكذا يبدو الموقف الراهن عموماً، فالأردن لم يعد معنياً بالمشاكل المطروحة، وهو يعلن بعد الاتفاق الأردني - الاسرائيلي ان حقوقه من المياه قد وصلته. اما السلطة الوطنية الفلسطينية، وبصرف النظر عن التغيير الذي حدث في هرم السلطة الاسرائيلية، فلن تستطيع الحصول على شيء يتعلق بمصادر المياه، حتى وان وافقت الحكومة الاسرائيلية الجديدة على تنفيذ الاتفاقات التي ابرمتها مع الحكومة السابقة. فمصادر المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة ستبقى تحت مسؤولية السلطات الاسرائيلية، اشرافاً وتنفيذاً. وستظل القواعد التمييزية المطبقة في مجال توزيع المياه على السكان والمشاريع والمستوطنات، سارية المفعول، ومعنى ذلك استمرار حرمان السكان الفلسطينيين من المياه، بينما تغدق على المستوطنين الاسرائيليين من دون حساب، وباسعار أقل. وتتجلى خطورة هذه المسألة عندما يتبين ان ٤٠ في المئة من مياه اسرائيل تاتي من الضفة الغربية المحتلة، والبقية من الاحواض الجوفية في الساحل، ومن ثم من طبريا التي تتجمع مياهها من الجولان ومنابع نهر الأردن (البنك الدولي ١٩٩٦/٣/٢٠).

وفي مرتفعات الجولان السورية تبدو المشكلة أكثر تعقيداً. فبالاضافة الى الجانب الامني الذي تتذرع به اسرائيل لرفض الانسحاب من هذه الهضبة الاستراتيجية، يبرز موضوع المصادر المائية كعامل يوازي العامل الامني، وربما يفوقه اهمية. ذلك ان في الامكان الوصول الى صيغة امنية تلغي الاعتراضات والتخوفات القائمة، خصوصاً اذا كانت الضمانات الدولية جزءاً من اي تفاهم يتم الوصول اليه، غير ان هذا يصعب تحقيقه بالنسبة لمصادر المياه التي اصبحت اسرائيل تعتبرها ملكاً لها وعنصراً رئيسياً من عناصر تقدمها وتطورها وتوسعها الاستيطاني. فكيف تنسحب اسرائيل من مرتفعات الجولان وتترك خلفها هذه الثروة المائية الهائلة التي كانت دائماً جزءاً من حلم «الأرض الموعودة». هناك تكمن المشكلة الحقيقية.

اما الوضع في جنوب لبنان فإنه يشبه، الى حد بعيد، وضع مرتفعات الجولان. فاسرائيل التي احتلت الجزء الاكبر من الجنوب اللبناني تحت ذرائع امنية تضع يدها حالياً على مصدرين من مصادر المياه هما: نهر الحاصباني ونبع الوزاني، حيث تستغلهما بالطريقة التي تجدها مناسبة لمصالحها. كما ان قواتها ترابط أو تراقب اجزاء طويلة من نهر الليطاني. وفضلاً عن وجود شكوك قوية حول احتمال ان تكون قد تمكنت من جر قسم من مياه هذا النهر اللبناني الوطني، فهي لا تخفي اطماعها فيه، وتريد ان يتخلى لبنان لها عن كمية من مياهه تقدر بحوالي ٤٠٠ مليون متر مكعب.

ونظراً لغياب الحجة القانونية لاسرائيل في ما يتعلق باقتسام مياه الليطاني، لجات الى نوعين من المحاولات الرامية الى زحزحة لبنان عن موقفه الرافض للتنازل عن ثروته المائية الرئيسية: الأول، الترويج لبعض الادعاءات الفنية التي يراد منها الربط الجوفي بين الليطاني والحاصباني تمهيداً لاعتبار الأول، كما الثاني، نهراً دولياً، وبالتالي رافداً من روافد نهر الأردن. والنوع الثاني، للتلويح بعروض لبيع كميات من المياه، أو للمشاركة في مشاريع مستقبلية بين لبنان واسرائيل. ومن الطبيعي الاستنتاج ان

اللجان الدولية المتعددة الأطراف تهدف الوصول الى تحقيق مثل هذا التعاون المبكر، وهو ما يرفضه لبنان بقوة. وهذا الجانب يستحق وقفة طويلة.

أولاً: تروج اسرائيل لقيام مشاريع كهربائية مشتركة مع لبنان تحقق للأخير فوائد جمة على صعيد الطاقة والاقتصاد، وتؤمن له مبالغ لا بأس بها من العملة الصعبة. ويركز الخبير الاسرائيلي المائي اليشاع كالي، الذي كان مسؤولاً في شركة المياه الاسرائيلية، على «الفوائد» التي سيحصل عليها لبنان واسرائيل من جراء إقامة مشاريع انتاج الكهرباء بالطاقة المائية على نهر الحاصباني (سد في لبنان ومحطة كهربائية في اسرائيل)، وعلى نهر الليطاني بعد تحويل، ما يسميه الاسرائيليون «الفائض منه» (أي ٤٠٠ مليون متر مكعب من أصل ٧٠٠ مليون متر مكعب، حسب تقدير الخبير الاسرائيلي)، إما في اتجاه الحاصباني أو منطقة جسر الخردلي باتجاه «وادي الحلوة» مما يسمح بإقامة محطتين كهرمائيتين.

ففي الحالة الأولى، سيكون هناك ٢٠٠ مليون م.م. من المياه (١٠٠ مليون م.م. من الحاصباني و١٠٠ مليون م.م. من الليطاني) تنتج طاقة كهربائية كبيرة. وستقترح اسرائيل تزويد لبنان نصف كمية الكهرباء هذه، وربما أكثر. وفي الحال الثانية، فإن ارتفاع منطقة الخردلي عن سطح البحر حوالي ٢٣٠ متراً وانخفاض وادي طبريا عن سطح البحر حوالي ١٩٢ متراً يرفع الفارق الى أكثر من ٤٠٠ متر ويضاعف الطاقة الكهربائية.

واسرائيل ستستغل حاجة لبنان الى الطاقة الكهربائية والى العملات الصعبة التي سيدفعها ثمن الفيول في المعامل الحرارية لتوليد الكهرباء (حسب العروض المعلنة). كما ان لبنان سيبدو محرجاً إزاء هذه العروض خصوصاً أمام الادارة الاميركية، فانه يرفض دعماً اقتصادياً ومالياً هو في أمس الحاجة اليه.

أما اسرائيل فيهمها من المياه ليس انتاج الكهرباء فقط، بل ما ستفعله بهذه المياه بعد ذلك وهو كبير وكثير ومتنوع ولا يقاس بثمن. والاغراء الاسرائيلي الآخر هو دفع ثمن هذه المياه. ويتضمن الاقتراح مبلغ عشرة سنتات للمتر المكعب الواحد، بحيث يمكن ان يتقاضى لبنان ثمن ٤٠٠ مليون م.م. من مياه الليطاني محولة باتجاه اسرائيل حوالي أربعين مليون دولار اميركي سنوياً.

ثانياً: اللعب على التناقضات العربية، وخصوصاً على العلاقات اللبنانية - الأردنية واللبنانية - الفلسطينية، من خلال مسالة المياه. فاسرائيل تستغل حاجة الأردن الماسة الى المياه وتمنع اقامة «سد الوحدة» (المشروع الأردني - السوري) على نهر اليرموك، وتقترح بدلاً من ذلك:

- إما ان «تتنازل» اسرائيل عن قسم من مياهها (...) في اليرموك لصالح الأردن على ان تاخذ في المقابل قسماً من مياه نهر الليطاني. وهكذا يكون لبنان قد قام بواجبه العربي تجاه دولة شقيقة (الاردن) هي في حالة عطش.

- وإما ان يزود لبنان الأردن «فائض» مياهه، (والمقصود دائماً نهر الليطاني وكمية الـ ٤٠٠ مليون م.م.)، وتحوّل هذه المياه - حسب الاقتراح الاسرائيلي - الى نهر الأردن، ثم تقوم اسرائيل بتحويل قسم منها الى الأردن عبر بحيرة طبريا.

ثالثاً: من الواضح ان لبنان يتعرض لضغوط جديدة من اجل تليين موقفه، خصوصاً عندما يدخل البنك الدولي طرفاً في هذا الموضوع. ونجد أمامنا الآن نسخة جديدة معدّله للاقتراح السابق.

فقد أصدر مدير وحدة الزراعة وادارة الموارد المائية لمنطقة الشرق الأوسط في البنك الدولي جون هيوارد تقريراً (١٩٩٦/٣/٢٠) دعا فيه لبنان الى بيع قسم من مياه نهر الليطاني الى «جيرانه الفقراء مائياً، وخصوصاً غزة». واضاف: «ثمة أسباب سياسية قد تمنع لبنان من بيع مياهه الى اسرائيل، إلا انه ليس ما يمنع بيعها الى غزة مثلاً، أو الأردن».

وشرح هيوارد اقتراحه بقوله: «استناداً الى أرقام فريق الهندسة الاميركي (U.S Cor of Engineer) يتدفق ٥٠٠ مليون متر مكعب من مياه الليطاني الى البحر (...) فإذا باع لبنان غزة مثلاً نصف هذه الكمية، فإن ذلك سيدر عليه ٢٥٠ مليون دولار سنوياً، اذا اعتبرنا ان كلفة المتر المكعب من المياه المحلاة دولار واحد».

ثم كشف مسؤول البنك الدولي عن خلفية اقتراحه - الذي اعتبره مجرد «لفتة» - بقوله: «الآن يذهب الكثير من مياه الليطاني جنوباً، ليس الى اسرائيل فحسب، وانما الى منطقة حوض الاردن برمتها، ويمكن استخدامها للاردن والأراضي المحتلة». واكد هيوارد انه «وضعت سيناريوهات ونماذج، وطبعاً اسرائيل وضعت هذه النماذج بعناية فائقة كما فعلنا نحن، لكن هذه السيناريوهات لا يمكن النظر فيها في الوقت الحاضر بسبب الوضع السياسي» (جريدة النهار اللبنانية ١٩٩٦/٣/٢١).

وبسبب الضجة التي احدثها التقرير فقد نقلت جريدة «النهار» في عدد آخر (١٩٩٦/٣/٢٦) عن مسؤول في البنك الدولي (رفض نشر اسمه) قوله: «إن ما أعلنه جون هيوارد كان بإيعاز من رئيس مجلس ادارة البنك الاميركي، الاسترالي الأصل، جيمس ولفنسون، وهو يهودي ويقيم علاقات وثيقة باسرائيل».

هذا ورد مسؤول لبناني في المصلحة الوطنية لنهر الليطاني على تقرير البنك الدولي مؤكداً ان لبنان يحتاج الى كل مياهه، وهناك خطة عشرية يجري تنفيذها تدريجياً للاستفادة من

كامل ثروته ...ية، وخصوصاً مياه الليطاني. واوضح المسؤول اللبناني ان ما نشر (يقصد تقرير هيوارد) «يدخل في صميم الاستراتيجية المائية لاسرائيل». (الحياة - ١٠/٤/١٩٩٦).

وتنبغي الاشارة هنا الى ان تقرير مسؤول البنك الدولي وكلام هيوارد عن «الوصلات القصيرة» التي يحتاجها تنفيذ «السيناريوهات والنماذج» التي وضعتها اسرائيل بعناية يؤكد الاستنتاجات السابقة الخاصة بالنفق الذي شقته اسرائيل لجر مياه الليطاني. اي ان الامر يحتاج الى وصلة قصيرة فيرتبط طرفا النفق وتتدفق المياه باتجاه فلسطين المحتلة.

رابعاً: محاولة خلق مبررات علمية هيدروليجية. وابرز هذه الاطروحات واخطرها نظرية «الاوعية المتصلة تحت الارض» التي روج لها الخبير الاميركي بشؤون المياه جون كولارز. وقد تطرق في محاضرته التي القاها في غرفة التجارة والصناعة في المنامة (البحرين) خلال شباط (فبراير) ١٩٩٢، الى مياه نهر الليطاني بشكل يثير الشكوك.

وخلاصة نظرية كولارز ان القسم الأسفل من الليطاني (بين القرعون والخردلي) يغذي خزاناً جيولوجياً مقعراً، حيث يختفي مئة مليون متر مكعب من المياه يمكن ان تغذي نهر الحاصباني ونبع الدان في اصبع الجليل، وبالتالي تشكل رافداً اساسياً تحت الارض من روافد نهر الاردن.

رد عدد من المهندسين اللبنانيين والعرب على هذه الاطروحة، «الموجهة»، مؤكدين عدم وجود اي اتصال جوفي بين حوض الليطاني وحوض الحاصباني بسبب طبيعة الطبقة الارضية التي تفصل بين الحوضين.

ويتبين من ذلك ان هذه النظرية باطلة من الناحية الواقعية والفنية وذات خلفية اسرائيلية او منحازة لاسرائيل. والهدف من اللجوء اليها محاولة خلق حق مكتسب لاسرائيل في مياه الليطاني عن طريق تصنيفه بانه نهر دولي. وهذا الامر صعب على صعيد القانون الدولي طالما ان الليطاني نهر وطني مئة في المئة، وطالما ان الطروحات الأخرى (كالاغراء الاقتصادي والمالي واللعب على التناقضات العربية)، لا ترتب اي حق مكتسب لاحد في مياه الليطاني، من هنا كان لا بد من ايجاد تبرير علمي هيدرولوجي يؤكد الربط بين نهري الليطاني والحاصباني (الاردن) من خلال الربط بين مياه النهرين تحت الأرض طالما انهما غير مرتبطين فوق الارض.

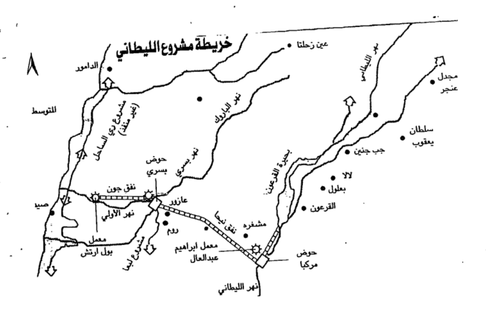
---

* كاتب وصحافي لبناني مقيم في فرنسا.



المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٢ اكتوبر ١٩٩٦





ملف المياه في الشرق الأوسط : الليطاني وروافد الأردن (٤ من ٤)

المشروع العربي لاستغلال المياه احبطته اسرائيل

رياض أبو ملحم *

■ بعد قيام الدولة العبرية في عام ١٩٤٨ شهدت المنطقة العربية دفقاً من المشاريع الاميركية تهدف في معظمها الى تحقيق تعاون سلمي بين دول المنطقة واسرائيل من خلال إلغاء الحدود السياسية واقتسام ثروات المنطقة، وعلى رأسها الثروة المائية. وبما ان هذه المشاريع، التي طويت في حينه بسبب الرفض العربي لها، يعاد أخراجها من الادراج بين الحين والاخر، في موازاة مع تقدم التسوية السلمية بين الأطراف المعنية، سيكون من المفيد استعراض ابرزها لتبين مدى ارتباط او تماثل المراحل التاريخية للصراع العربي - الاسرائيلي على رغم التغييرات التي حدثت. في الرجال، وفي الاحداث، وفي الوقائع. فالشبه يبدو كبيراً بين ما حدث قبل نصف قرن من الزمن وبين ما يحدث الآن

أ- مشروع السير مردوخ ماكدونالد:

وضع هذا المشروع في شهر كانون الأولى (ديسمبر) ١٩٥٠، بناء على طلب الحكومة الأردنية، وهو يرمي الى استغلال مياه الأردن ورافده اليرموك ليقوم النهران - بالاضافة الى ما يمكن جمعه من بعض الأودية والينابيع والآبار - بري المساحات الصالحة للزراعة والتي تبلغ ٦٥٩ الف دونم: منها ٥٥٥ الف دونم في الاراضي الاردنية، و١٠٤ آلاف دونم في «الأراضي الاسرائيلية» ولحظ المشروع شق ترعة طولها حوالي ٩٦ كلم من نهر اليرموك جنوباً في الأراضي الأردنية. وقد اقترح صاحب المشروع ثلاثة خيارات لتخزين مياه نهر اليرموك.

١- تحويل مياه اليرموك الى بحيرة طبريا حيث يجري تخزينها.

٢- انشاء خزان على نهر الأردن جنوبي اتصال نهر اليرموك به بتجاه وادي صالح. لكنه اعتبر الخيار الأول هو الأفضل والاقل كلفة.

ب - المشروع السوري - الاردني، او مشروع «بنجر»:

سمي هذا المشروع باسم واضعه المهندس الاميركي بنجر الذي كلفته سورية والأردن وضع المشروع لاستغلال مياه نهر اليرموك لاغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية على اساس الاتفاقية المعقودة بين الأردن وسورية في ١٩٥٣/٣/٤ وتتلخص الخطوط الرئيسية للمشروع بما يلي:

١- انشاء سد تخزين على نهر اليرموك عند المقارن يسمى بـ «سد المقارن».

٢- انشاء محطة لتوليد الطاقة عند سد المقارن المقترح.

٣- انشاء ترعة تشق من امام سد المقارن وتتجه غرباً الى «عداسية» حيث يتم انشاء محطة توليد طاقة اخرى، وحيث تنساب منها المياه الى قناة الري لمنطقة الغور الشرقي في الأردن.

٤- ري الأراضي الأردنية بالغور الغربي بالرفع من نهر الأردن بواسطة مضخات.

ج - مشروع «جونستون» ١٩٥٣:

وهو اشهر مشاريع تلك المرحلة واهمها. وقد قامت بوضع المشروع شركة (شاس ماين) الاميركية تحت اشراف «سلطة وادي التينسي»، بناء على طلب وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (Unrwa). وقد حمل هذا المشروع الى الدول العربية مبعوث الرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور اريك جونستون وذلك عند زيارته للمنطقة العربية في شهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٣. وصرح لدى وصوله بان «الرئيس الاميركي يقر هذا المشروع ويؤيده هو وحكومته».

أشارت «سلطة وادي التينسي» في تقديمها لهذا المشروع انه قد «اعد من دون أي اعتبار للحدود السياسية بين الدول، وانما روعي في وضعه بحث أنجح الوسائل لاستثمار موارد المياه لصالح المنطقة بكاملها لاغراض الري ولأعراض توليد الطاقة». ومن بنود هذا المشروع الآتي:

١- إنشاء سد على نهر الحاصباني (داخل الأراضي اللبنانية) لتخزين فائض الايراد الشتوي.

٢ تحويل مياه أنهر بانياس والدان والحاصباني في ترعة يصل طولها الى ١٢٠ كلم الى منطقة تلال الجليل.

٣- تحويل مياد نهر اليرموك الى ترعة الغور الشرقية والى بحيرة طبريا.

٤- انشاء ترعة رئيسية في شرق نهر الأردن، وترعة رئيسية اخرى في غرب نهر الاردن.

٥- تجفيف مستنقعات الحولة لزراعتها والاستفادة من المياه التي تضيع فيها بالتبخر والتسرب، وذلك بتوجيهها الى بحيرة طبريا لتخزينها (وقد نفذت اسرائيل هذا الاقتراح في ما بعد).

٦- انشاء قناة تستمد مياهها من أمام سد الحاصباني وتقام عليها محطة لتوليد الطاقة الكهربائية بالقرب من تل حي في اسرائيل.

٧- توليد الطاقة الكهربائية من

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢ اغسطس ١٩٩٦

نهر اليرموك بانشاء سد المقارن، حيث تقام محطة توليد الكهرباء بالقرب من عداسية.

وقد قامت «اللجنة الفنية العربية» التي شكلتها جامعة الدول العربية (بموجب قرار مجلس الجامعة، بتاريخ ١٩٥٤/٤/٥)، بدراسة هذا المشروع، مثلما درست المشروعين السابقين وبعد ان قامت بزيارة مناطق نهر الاردن وروافده في كل من الأردن وسورية ولبنان، وعاينت المعالم على الطبيعة، واطلعت على بعض الدراسات المحلية، وضعت مجموعة من الملاحظات ابرزها:

١- لن يستفيد لبنان من هذا المشروع بأي شيء مع ان نهر الحاصباني يقع في اراضيه. فقد لحظ المشروع «انشاء سد على هذا النهر في الأراضي اللبنانية، بينما جعل المياه تخزن أمامه لصالح اسرائيل، في الوقت الذي يوجد للبنان، في حوض النهر نفسه، مساحة تصل الى نحو ٣٥ ألف دونم صالحة للزراعة ولا ينقصها إلا إعداد مياه الري لها من نهر الحاصباني». كما شمل المشروع انشاء محطة لتوليد الطاقة في الأراضي الاسرائيلية بينما السد وقناة هذه المحطة في الأراضي اللبنانية.

٢- معظم المياه التي قدرها المشروع للاردن ستخزن في بحيرة طبريا. وهذا سيجعل الأردن تحت رحمة اسرائيل في ما يتعلق بخزن المياه التي يحتاج اليها، كذلك مع تحويلها الى ترعتي الغور الشرقية والغربية.

٣- وضع المشروع على اساس «إهمال الحدود السياسية بين البلاد في حوض الأردن وروافده، وذلك مع ما هو معلوم من أهمية هذه الحدود».

٤- حسب المشروع فإن كميات المياه و المساحات التي تروى منها غير موزعة بشكل عادل مع ان معظم ينابيع الأردن وروافده (لا سيما اليرموك) تنبع من الأراضي العربية.

د- حرص المشروع على جمع مياه نهر بانياس والدان والحاصباني ونقلها في ترعة طويلة (١٢٠ كلم) الى منطقة تلال الجليلي، مع ما في ذلك من حرمان الأراضي الصالحة للزراعة باحواض هذه الانهار من مياهها ومع ما هو معروف من كثرة الينابيع والمياه الجوفية بمنطقة تلال الجليلي، فإن شق هكذا ترعة غير مبرر ويعتبر عملاً غير اقتصادي، إلا اذا كان الغرض من انشاء هذه الترعة ايصال المياه الى منخفض الباطوف وتخزينها فيه ليتسنى لاسرائيل ري منطقة النقب وهذا الأمر اشارت اليه بعض الدراسات التي وضعتها اسرائيل، علماً ان منخفض الباطوف، المذكور اعلاه، وكذلك منطقة النقب يقعان خارج حوض نهر الاردن، في الوقت الذي يحرم فيه هذا المشروع أراضي حوض النهر نفسه من مياه هذا النهر.

٦- ان تحويل مياه الأنهر المذكورة سيقلل من عزارة مياه نهر الاردن الاعلى (العذبة) الداخلة الى بحيرة طبريا. وبالتالي ستزداد ملوحة المياه الخارجة من هذه البحيرة. هذه «المياه التي يعتمد عليها في غسل وري أراضي الغور الشرقي والغربي التي تحتاج طبيعتها الملحية الى مياه عذبة تقلل من درجة ملوحتها».

٧- يلحظ المشروع تخزين مياه اليرموك اللازمة للاردن في بحيرة طبريا. وينتج عن هذا الأمر زيادة ملوحة المياه التي يستعملها الأردن (ترده من البحيرة بدلاً من جرها مباشرة من نهر اليرموك)، فضلاً عن وضعه تحت رحمة اسرائيل التي تسيطر على البحيرة.

٨- ان تخزين مياه اليرموك في بحيرة طبريا سيزيد من كمية المياه الضائعة بسبب التبخر، كما انه سيرفع منسوب مياه البحيرة بمقدار مترين ما يؤثر سلبياً على معالم الأماكن المسيحية المقدسة المنتشرة على شواطئ البحيرة. ونهر الأردن سيحصل له عكس ما سيحصل للبحيرة... اذ سينخفض منسوبه وتزداد نسبة الملوحة في مياهه، هذه الملوحة التي كان نهر اليرموك يخفف من نسبتها بشكل ملحوظ (نظراً لغزارة مياهه ولانه يصب في نهر الأردن بعد خروج هذا النهر من بحيرة طبريا بعشرة كيلومترات».

٩- ان الطبيعة وهبت نهر اليرموك انحداراً كبيراً مما يمكن استخدامه في توليد طاقة كهربائية لا تقل عن ٣٨ الف كيلواط ساعة، بينما تضمن المشروع توليد طاقة لا تزيد عن ٢٣ الف كيلواط.

١٠- ان واضعي تكاليف المشروع يكيلون في تقديراتهم بمكيالين. فهم عند تقدير تكاليف تخزين مياه نهر اليرموك في حوضه عند المقارن يضعون أرقاماً عالية بهدف عدم الاخذ بهذا المشروع. في الوقت الذي يقللون فيه من تكاليف انشاء ترعة تحويل مياه أنهار بانياس والدان والحاصباني الى منطقة تلال الجليلي. (التي يبلغ طولها حوالي ١٢٠ كلم)، حتى يكون في قلة التكاليف مدعاة للأخذ بهذا المشروع.

١١- ان هذا المشروع يضمن استفادة كبيرة ونفعاً مبكراً لاسرائيل قبل غيرها. فالمرحلة الأولى التي قدّر لها مدة ثلاث سنوات، تضمن لاسرائيل الاستفادة من كامل مياه نهر بانياس والدان ومياه صرف الحولة، بينما لا تحقق هذه المرحلة للاردن أي فائدة إلا بعد تنفيذ ما يليها من أعمال المرحلة الثانية فالثالثة.

بل ان محطة توليد الطاقة التي لحظها المشروع عند «تل حي» لصالح اسرائيل جعلت ضمن أعمال المرحلة الثانية، بينما أجلت أعمال توليد الطاقة من سد المقارن لصالح الاردن وسورية الى المرحلة الرابعة.

وهكذا صرف النظر عن هذا المشروع الذي لا يستبعد ان يعاد طرحه (مع بعض التعديلات) في المستقبل القريب عند إثارة موضوع المياه في المفاوضات المتعددة الاطراف، أو في المفاوضات الثنائية عندما تتحرك عجلتها من جديد. غير ان الجديد في هذا الموضوع ان اسرائيل تسيطر الآن على مصادر المياه كافة، لا كما كان الحال عندما تم وضع المشروع.

د- مشروع كوتون ١٩٥٤:

سمّي المشروع باسم واضعه

المهندس الاميركي جون كوتون. وقد أطلقته اسرائيل كمشروع معاكس لمشروع جونستون الذي رغم انه الحق الغبن بالعرب لم يرض أطماعها. وقد ضخم مشروع كوتون تقديراته لايرادات المياه فرفعها الى ٢٣٤٥ مليون متر مكعب، بدلاً من ١٤٥٠ مليون متر مكعب المقدرة في مشروع جونستون. وطلبت اسرائيل بناء لذلك ان يخصص لها منها ما لا يقل عن ١٢٩٠ مليون متر مكعب. ويتجاوز هذا المشروع حوض نهر الأردن مدخلاً نهر الليطاني في حساب التقاسم حيث يلحظ لاسرائيل نصيباً في مياهه لا يقل عن ٤٠٠ مليون متر مكعب، مقابل للبنان كمية لا تزيد عن ٢٠٠ مليون متر مكعب.

وقدر المشروع المساحات التي ستروى على الشكل الآتي: ٣٠ ألف دونم في سورية، ٣٥٠ ألف دونم في لبنان، ٤٣٠ ألف دونم في الاردن، مليون و٧٩٠ ألف دونم في اسرائيل. اي اكثر من ضعفي مجموع المساحات في الدول العربية الثلاث التي ستروى ارضها من مياهها الذاتية.

من جهة اخرى احرج مشروع تحويل مياه الأردن الى النقب، الذي تحاشته المشاريع المقدمة سابقاً بما فيها مشروع [illegible] مشروع كوتون الى النور [illegible] اسرائيل تتحدث عنه [illegible] منه معتبرة قبوله شرطاً اساسياً لاي تعاون يطلب منها. وكان طبيعياً ان ترفض الدول العربية قطعياً هذا المشروع.

هـ - المشروع العربي لاستغلال نهر الاردن وروافده.

هذا المشروع وضعته اللجنة الفنية العربية [illegible] المشار اليها سابقاً، في شهر آذار (مارس) ١٩٥٤، بعد اطلاعها على المشاريع السابقة وغيرها، اضافة الى بعض التقارير التي اعدها خبراء مثل: ايونيدس، [illegible] جيبحسن [illegible] الى جانب مشاريع قدمتها وزارة الزراعة الاسرائيلية [illegible] [illegible] العربي بالاردن.

أولاً: تخزين مياه اليرموك في [illegible] لاغراض الري وتوليد [illegible] الطاقة الكهربائية [illegible] وسورية [illegible] الاتفاقية [illegible] [illegible] في ٤ / ٦ / ١٩٥٣ [illegible] الا [illegible]

الأول [illegible] او وادي خالد.

- الثاني بالقرب من [illegible] لضمان سحب التصرف المتوسط بين موقع الخزان الاول (عند المقارن او وادي خالد) وعدا [illegible]

ثانيا: [illegible] مياه نهر الاردن [illegible] [illegible] لاغراض الري والكهرباء وراي اللجنة

١ - في ما يتعلق بلبنان [illegible] [illegible] داخل الاراضي اللبنانية [illegible] [illegible] الاراضي [illegible] [illegible] ٣٥ الف دونم [illegible] الى ٣٥ مليون متر مكعب [illegible] الطاقة الكهربائية [illegible] المياه من قناة الري المذكورة الى نهر [illegible] عند قرية [illegible]

٢ - في ما يتعلق بسورية [illegible] نهر بانياس [illegible] الاراضي [illegible] [illegible] الى ٢٠ [illegible] سنوياً [illegible] [illegible] [illegible] ٤٢ مليون متر مكعب سنوياً.

٣ - في ما يتعلق باسرائيل [illegible] التصرفات الباقية في [illegible] بانياس والحاصباني، بالاضافة الى نهر [illegible] [illegible] [illegible] الاردن [illegible] على ٦١ مليون متر مكعب لري اراضيها في الحولة ٦٦ مليون متر مكعب وفي [illegible] [illegible] ٢٠ مليون متر مكعب.

ثالثاً: [illegible] نهر الاردن [illegible] [illegible] الذي [illegible] [illegible] طبريا [illegible] [illegible] الحصص المذكورة سابقاً من [illegible] الاراضي الزراعية في كل من لبنان وسورية واسرائيل، يتم تخزين باقي تصريف نهر الاردن و[illegible] الشمالية (بانياس والحاصباني والدان) في بحيرة طبريا [illegible] [illegible] الاراضي الزراعية في الغور الشرقي (الاردن) والغور الغربي (في الاردن واسرائيل) وفي مثلث اليرموك [illegible]

[illegible] والاردن.

[illegible] اللجنة ان [illegible] [illegible] [illegible] الدول العربية واسرائيل [illegible] [illegible] ما جرت عليه العادة في [illegible] الدول من [illegible] النهر [illegible] طبيعياً بينها فالوضع الطبيعي ان يجعل محور نهر الاردن ومحور بحيرتي الحولة وطبريا حداً فاصلاً بين البلاد العربية شرقاً واسرائيل غرباً. [illegible] كل بلد على [illegible] من النهر او البحيرة ووسائل [illegible] في [illegible]

[illegible] اسرائيل [illegible] على [illegible] الحولة [illegible] وعلى [illegible] نهر الاردن [illegible] كبير من [illegible]

وطبعاً رفضت اسرائيل [illegible] المشروع، وتعذر تنفيذه

[illegible] لبناني [illegible] في [illegible]



الندوة المصرية ـ السورية تدق ناقوس الخطر :

قبل أن تجف ينابيع المياه !


د.عبد الهادى راضى

قضية المياه واساليب تنميتها والحد من تلوثها هى الشغل الشاغل للجميع من الدول والمسئولين وحتى لرجل الشارع لأنها ببساطة قضية تتعلق بحياة البشر جميعا وستظل كذلك لسنوات قادمة

وبالأمس بدأت فاعليات الندوة المصرية ـ السورية المشتركة بالعاصمة السورية «دمشق» بمناقشة كيفية مكافحة التلوث والحفاظ على نوعية المياه.

وأكد د.عبد الهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية انه لن تكون هناك تنمية حقيقية دون المياه كما ونوعا كما لن تكون هناك تنمية حقيقية اجتماعية واقتصادية بالمعدلات التى نطمح اليها دون مراعاة للجوانب والتأثيرات البيئية لأية مشروعات حالية أو مستقبلية.

وقال فى كلمته فى افتتاح الندوة التى تستمر ٤ ايام ان اجمالى المياه المتجددة والمتاحة للاستخدام فى العالم تقدر وفقا لآخر احصاءات ـ بحوالى ٤١ الف مليار متر مكعب يبلغ المتاح منها لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا حوالى ٣٢٠ مليار متر مكعب منها ١٥٣ مليارا تصلها من دول أخرى ، مما يوضح شحة وندرة المياه المتاحة لوطننا العربى ، ومدى أهمية العمل على تنظيم الاستفادة بما لدينا من مياه وعدم الاسراف حتى لاندخل دائرة الخطر

وقال د.راضى ان الاحصائيات تشير إلى ان نصيب الفرد من المياه المتجددة فى مصر العام الحالى بلغ نحو ٩٤٥ مترا مكعبا مشيرا إلى ان هذا النصيب سينخفض عام ٢٠٢٥ إلى ٦٤٥ مترا فقط وهى بالطبع لايكفى ولتلبية احتياجاته بل لاتلبى استحمامه بصفة شهرية.

كما أن نصيب الفرد من المياه المتجددة فى سوريا فى عام ٩٦ حوالى ٤٠٠ متر مكعب سنويا ، وسيخفض عام ٢٠٢٥ إلى حوالى ١٦٠ مترا سنويا ، موضحا ان مايصل الى مصر وسوريا من خارج حدودهما من الأنهار الدولية المشتركة يقدر بحوالى ٧٣ مليار متر مكعب. واستعرض د.راضى التجربة المصرية فى مجال مكافحة تلوث مياه نهر النيل ـ حيث اشار الى مشروعات الصيانة وعمليات التطهير السنوية لمجرى النهر ، وجميع القنوات المائية بمصر ، إلى جانب مشروع تطوير جوانب النهر الذى يجرى تنفيذه على مراحل بالتعاون مع الصندوق الاجتماعى للتنمية ، مشيرا إلى انه تم الاتفاق مع مسئولى المصانع التى تلقى بمخلفاتها على النيل بضرورة تركيب فلاتر لتنقية مياه الصرف قبل صرفها فى المجرى ، وانه تم اعطاؤهم مهلة لمدة عام، وبعدها يتم اغلاق المصنع نهائيا فى حالة عدم التزامه.

وأكد المهندس عبد الرحمن مدنى وزير الرى السورى ان تنامى الطلب على المياه ادى إلى استنزاف الخزانات المائية الجوفية ، كما أن طرح كميات متزايدة من المخلفات والملوثات تتعدى قدرة استيعاب البيئة كل ذلك ادى إلى انتشار التلوث،وظهور بوادر العجز المائى ، وطغيان المياه المالحة وتدهور نوعيات المياه.

وقال : ان ظهور والحد من هذه الآثار السلبية فى الحوض المائى يتوقف على عدة عوامل بعضها يتعلق بحالة التوازن فى معادلة السكان والموارد أو ما بين التلوث والتدابير المتخذة لمكافحته ، والبعض الآخر يرتبط بتحسين الادارة للموارد المتاحة ، والاجراءات المنطقية للحد من الاسراف ورفع كفاءة استخدامات المياه.

وقال : ان مصر وسوريا بذلتا جهودا لدراسة وحصر مواردها على المستوى القطرى الا ان مشكلة المياه ستبقى من أهم المشكلات التى سنواجهها مستقبلا ولابد من التعامل مع هذه القضية بحكمة ، لأنها تتعلق بمصير الشعبين الشقيقين.

وقال : إن الندوة الحالية والتى تقام تحت رعاية الدكتور محمود الزغبى رئيس وزراء سوريا سيعلن من خلالها مجموعة من التوصيات المهمة الخاصة بمواجهة مشكلات التلوث ، والعمل على تدبير كميات اضافية من المياه لمواجهة الازمة المرتقبة ، إلى جانب دعم التدريب وتبادل الخبرات بين الجانبين فى مجالات الرى والصرف وكذلك العمل على تحليل المياه بشكل مستمر للحفاظ على صحة مواطنى الشعبين على ان ترفع هذه التوصيات الى اجتماع اللجنة المصرية السورية العليا برئاسة كل من د.كمال الجنزورى ونظيره د.محمود الزغبى

أشرف بدر



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهـــرام

التاريخ: ١٤ اغطس ١٩٩٦

الصراع على المياه بين النيل والفرات

سفير سابق
رياض حبشي

عندما يجرى النهر الدولى فى عدة دول متجاورة يصبح هذا النهر وحدة قائمة بداتها ، كما تصبح مياهه ملكية مشتركة بين الدول التى يخترقها، ومن ثم فلا يجوز لدولة واحدة ان تنفرد باستثمار هذه المياه فى مشروعات الرى أو توليد الطاقة الكهربائية، وبذلك تختلف السيادة الاقليمية على المياه عن السيادة الاقليمية المرتبطة بالحدود السياسية، فتصبح سيادة الدولة مقيدة بمبدأ الاستخدام التكامل لمياه النهر القائم على اساس عدالة التوزيع والاستخدام وفق المصلحة المعقولة لكل دولة وطبقا لمبدأ لا ضرر ولا ضرار، وهو المبدأ الذى انتهت اليه اتفاقية هلسنكى فى عام ١٩٦٦ التى قضت احكامها بوجوب تحديد الحصة العادلة والمعقولة من مياه النهر الدولى اللازمة لأرض كل دولة دون إلحاق الضرر بالدول الاخرى المجاورة.

ان اكثر المشاكل القابلة للانفجار المفاجىء، والتى قد تؤدى إلى نشوب الحروب والمترتبة على حرص كل دولة على عدالة توزيع مياه الانهار الدولية فيما بينها تنعكس بشكل خاص فى مشاكل مياه كل من نهر النيل ونهر الفرات، لأن الاول يجرى فى تسع دول افريقية حتى يصل إلى مصر، والثانى يجرى فى ثلاث دول تنتهى فى سوريا، وجميع هذه المشاكل ترجع إلى محاولات بعض الدول التى يوجد بها منابع هذه الأنهار إلى اقامة سدود وخزانات على هذه الانهار سواء لحاجتها الفعلية او المستقبلية لهذه المياه ولرغبتها فى استخدام هذه السدود والخزانات كوسيلة للضغط السياسى على الدول الأخرى المجاورة غير أنه لما كان استمرار حياة الشعوب واستقرارها مرتبطا بتوافر المياه فان المساس بالمياه هو مساس بالحياة ذاتها ومن ثم فإن الاعتداء عليها هو اعتداء على حياة الشعوب وقد يؤدى بطبيعة الحال الى نشوب الحروب وعلى ضوء هذه الحقيقة يمكن تفسير دواعى القلق والشك والتوتر من اقامة بعض السدود والخزانات على هذين النهرين مثل سد نهر فينشا (احد روافد النيل الازرق الذى يحجز حوالى نصف مليار متر مكعب سنويا) ومثل مشروع خزان بحيرة تانا ، ومشروع نهر البارو المتفرع من نهر السباط ، وبعض المشاريع السودانية وسد خزان اتاتورك على نهر الفرات.

من المشروعات المطروح اقامتها فى الأراضى؟ مشروع خزان عند مدخل بحيرة تانا ومشروع نهر البارو والمرحلة الثانية لمشروع نهر فينشا ونهر امارتى ، اما المشروعات المقترح انشاؤها فى جنوب السودان وفى المنطقة الاستوائية فتشمل مشروع تقليل الفاقد فى حوض نهر الغزال وفروعه السبعة (بحر العرب ولول والجور ومريدى وباى وجل والنعام، ومشروع الخزان على مدخل بحيرة البرت وقناة جونجلى ومشروع شارة، ورغم طرح هذه المشروعات للدراسة والتمويل إلا ان مصر لم تتخذ الاجراءات لضمان حصتها فيها.

لقد بدأت وتمركزت الهجرات الاولى ليهود دولة اسرائيل حول مناطق المياه فى شمال فلسطين ثم ارتبطت عملية التوسع الاستيطانى الاسرائيلى وتشجيع موجات الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفيتى، ومن بعض دول افريقيا بمراكز توافر تدفق المياه ، وكانت عناية اسرائيل بتخزين المياه وتوافرها عنصرا اساسيا فى اهتماماتها.

ان المشاكل التى تثار من حين لآخر بشأن اقتسام حق الانتفاع وعدالة توزيع مياه الانهار الدولية ترجع اساسا إلى عدم وجود اتفاقية دولية موقعة من جميع دول النهر وتنظيم حصص اطرافه، كما ترجع إلى أن منابع هذه الانهار توجد فى دول كانت فى الماضى مستعمرة وان حكومات بعض هذه الدول تدعى انها لا تتقيد بالاتفاقيات الدولية التى ابرمت فى ظل الاستعمار ، كذلك ترجع احيانا الى تجاهلها لاحكام القانون الدولى الذى ينظم وسائل الانتفاع بالأنهار الدولية بمصادر المياه والى عدم اكتراثها او رغبتها فى الاضرار بمصالح بعض الدول المجاورة والى قيام بعض دول النهر ببعض المشروعات دون التنسيق مع الدول المجاورة دون ان يكون القيام بهده المشروعات رد فعل اقليميا ودوليا قويا والى عدم عناية دول النهر بالتنسيق فيما بينها بمشروعات ضبط المياه وتجميع الفاقد وكذلك ايضا الى اعمال التخريب التى شاهدتها منطقة جونجلى بجنوب السودان.

اما بالنسبة لمياه الفرات فان السدود المقامة عليه فى الأراضى التركية تستهدف استعادة تركيا لدورها القديم بالتأثير فى مسرح سياسة الشرق الأوسط وضمان عدم منازعة سوريا بشأن اقليم الاسكندرونة ومنع زعماء الاكراد والأرمن من اللجوء إلى اراضى سوريا والى تقليص التأييد السورى لحزب الله فى لبنان والى تنفيذ مشروع انابيب الماء حتى الخليج

ان لبعض الدول مثل مصر حقوقا مكتسبة وثابتة فى مياه النيل وذلك بمقتضى بروتوكول ١٨٩١ واتفاقيات عام ١٩٢٨ وعام ١٩٥٩ وتشكل موجات الجفاف المتلاحقة وزيادة مساحات التصحر والزيادة السكانية المطردة طلبا متزايدا على مياه النيل سواء لاستخدامها للشرب او للزراعة ولتوليد الطاقة الكهربائية ، ولذلك فان العبث بمياه النيل قد تشكل سببا من اسباب تفجير الصراعات المستقبلية خاصة إن الزراعة بوصفها المسئولة عن انتاج المواد الغذائية وعلى رأسها القمح الذى أصبح الان سلعة استراتيجية ووسيلة للضغط السياسى والاقتصادى على بعض الدول هى المسئولة عن الحياة والحضارة واستمرارها فى دول نهر النيل.

ونظرا لعدم وجود اتفاقية مائية دولية مبرمة مع الدول التسع لنهر النيل ، ونظرا لعدم ضمان استقرارها على رأى واحد فانه قد يكون من المفيد بالنسبة لمصر دراسة ما يلى ١ - قيام مصر بإبرام اتفاقيات ثنائية مع كل من الدول التسع كل على حده وبشكل خاص مع اثيوبيا وكينيا وزائير، وذلك ريثما يتم التوصل إلى ابرام اتفاقية جماعية ٢ - ان يكون رد الفعل المصرى قويا على المستوى الاقليمى والدولى ازاء اية مشروعات مائية قد تقيمها أى من الدول التسع بدون التنسيق مع مصر، ٣ - العمل على حشد التأييد الدولى لتمويل مشاريع قناة جونجلى ومشروع ضبط ومنع الفاقد من مياه النيل، ٤ - تحسب اخطار الفجوات المائية الفجائية بالقيام بحملة توعية قومية تستهدف ترشيد الاستهلاك المائى وبتقليل التصرف من اسوان وتقليل الصرف فى المصارف ومنها إلى البحر واستخدام وسائل الرى المتطورة مثل الرى بالتنقيط واعادة استخدام مياه الصرف الصحى بعد معالجتها فى الزراعة وتحديد مساحات المحاصيل الزراعية مثل الأرز وقصب السكر التى تستهلك كميات كبيرة من المياه.

الحياة اللندنية

المصدر :

٢ اغسطس ١٩٩٦

التاريخ :



مستشار اربكان الى دمشق غداً؟

اللجنة السورية - الأردنية تبدأ اليوم بحث مياه اليرموك

□ دمشق - من ابراهيم حميدي:

■ تجتمع اليوم في دمشق اللجنة السورية - الاردنية الخاصة بملف مياه نهر اليرموك، وذلك في اطار تحسن العلاقات بين الجانبين بعد اجتماعات الرئيس حافظ الأسد والعاهل الأردني الملك حسين، بعدما تبادل البلدان الانتقادات حول حصة كل منهما في مياه اليرموك الذي تتشاطأ عليه اسرائيل ايضاً، ويبلغ تصريفه ٤٧٥ مليون متر مكعب سنوياً.

من جهة أخرى، وفي اطار ملف المياه السوري - التركي، قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان اتصالات بين دمشق وانقرة تجرى لترتيب زيارة عبدالله غول مستشار رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان الى العاصمة السورية. ورجحت المصادر ان تجري الزيارة يوم غد الأربعاء بهدف «بحث العلاقات بين البلدين وترتيب زيارة اربكان للبحث في الملفات العالقة بين البلدين».

ورحبت المصادر السورية امس بتصريحات وزير الدولة التركي للموارد المائية داومان غوينير، وقوله ان بلاده «ستحل كل مشاكلها المائية مع دمشق»، وانها «مستعدة لكل انواع الحوار المباشر مع سورية ولا تفكر باستخدام ورقة المياه

للضغط على السوريين». وأملت المصادر السورية في حل موضوع المياه بين الجانبين، علماً بان الجانب السوري ينوي توجيه دعوة الى الجانب التركي للانضمام الى اجتماعات اللجنة السورية - التركية - العراقية الخاصة بمياه الفرات التي لم تجتمع منذ العام ١٩٩٣.

الى ذلك علمت «الحياة» ان الوفد الأردني الى اجتماعات اللجنة السورية - الاردنية وصل مساء امس الى دمشق عبر الحدود البرية. ويرأس الوفد الأمين العام لسلطة وادي الأردن الدكتور دريد محاسنة ويضم خبيرين فنيين، فيما يرأس الجانب السوري معاون وزير الري المهندس بركات حديد ويشارك في المحادثات رئيس ادارة المعاهدات في وزارة الخارجية السفير منيب الرفاعي ومدير الري في الوزارة السيد عزيز غضبان ومدير حوض اليرموك السيد عبدالحميد ابو دحلوش.

وتستمر الاجتماعات يومين، وهي الأولى منذ العام ١٩٩٣ بعد دخول العلاقات بين دمشق وعمان في برود بسبب توقيع الأخيرة اتفاق سلام مع اسرائيل، واتهامها سورية بالحصول على أكثر من حصتها في مياه نهر اليرموك، كذلك ترويجها ان الاسرائيليين وافقوا على اعطاء الأردنيين اكثر من ٥٠ مليون متر مكعب.

وقالت المصادر السورية ان المحادثات السورية - الأردنية ستتناول «مواضيع تتعلق باستثمار مياه النهر حسب اتفاق سد الوحدة» الذي وقع في العام ١٩٨٧ بين البلدين.

ويختلف البلدان حول مرجعية القسمة التي يجب اتباعها، فيعتبر الاردنيون ان «خطة مين - جونستون» هي الأساس ويشير السوريون الى اتفاق سد الوحدة الذي اوقفت اسرائيل بناءه. ويتهم الأردن سورية بانها تستغل اكثر من ٢٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، أي اكثر من ضعفي الكمية المخصصة لها من مياه اليرموك في خطط سابقة لتقاسم المياه بما فيها خطة جونستون في العام ١٩٥٥، والمقدرة بـ ٩٠ مليون متر مكعب «كحد اقصى»، في حين تعتبر المصادر السورية انه «لا يمكن الاستناد في تحديد الموقف الى مشروع مين - جونستون» الذي بدأ بحثه في العام ١٩٥٣ واستمر الى العام ١٩٥٥ من دون الاتفاق عليه بين الدول على رغم الموافقة المبدئية من جانب الخبراء الفنيين.

واكدت المصادر السورية ان المستند الأساسي هو اتفاق العام ١٩٨٧ الذي نص على «تصريف كامل مياه الينابيع الواقعة على ارتفاع فوق ٢٥٠ متراً الى سورية، مقابل استغلال ينابيع مياه القاع وتحت منسوب ٢٥٠ متراً اضافة الى المياه المخزنة في سد الوحدة مع استهلاك ٢٥ في المئة من الطاقة المولدة من السد».

وزادت المصادر ان «من غير المنطقي ان يتم الاستناد الى وثيقة لم يتم الاتفاق عليها، واهمال وثيقة ملزمة لطرفين واسقاطها من الحسابات». وقال خبراء فنيون لـ «الحياة» ان مشروع مين - جونستون الاولي في العام ١٩٥٣ خصص نحو ٤٥ مليوناً سنوياً للسوريين و٧٧٤ للاردن والضفة الغربية و٣٩٤ لاسرائيل من دون اي شيء للبنانيين، وان حصة سورية زادت بعد مناقشات استمرت سنتين الى ١١٣ مليوناً وخصص ٣٥ مليوناً للبنان مقابل حفاظ الأردن والضفة على الحصة السابقة وارتفاع حصة اسرائيل الى ٥٢٥ مليون متر مكعب. واشاروا الى ان المشروع النهائي رفع مرة ثانية كمية المياه المخصصة لاسرائيل الى ٥٦٥ مليوناً ولسورية الى ١٣٢ مليوناً مقابل خفض مياه الأردن والضفة الى ٧٢٠ مليوناً وحفاظ لبنان على حصته.



ضرورة التضامن العربى لمواجهة خطورة.. مشكلة المياه بالمنطقة



رسالة بيروت يكتبها:

جلال عيسى

كثيرة هي المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العربي وتحتاج إلى حل سريع وخطط استراتيجية شاملة وخاصة مشكلة المياه التي أخذت تبرز بشكل واضح في الآونة الأخيرة وخاصة أن نقص المياه يفاقم مشكلة نقص الأغذية التي تعاني منها بالأساس غالبية الدول العربية. ومن أجل هذا التقت في بيروت لجان التضامن العربية لاستعراض موضوع المياه والبحث عن امكانية مواجهة الخطر المحدق بالبلاد العربية نتيجة لذلك.. وتبرز أهمية إيجاد حل لمشكلة المياه في الوطن العربي إذا اطلعنا على الاحصائية التي تقول أن نصيب الفرد في الوطن العربي من المياه سيكون في عام ٢٠٠٠ أقل من نصيب الفرد في أي منطقة من مناطق العالم. مع العلم أن كمية المياه العذبة الموجودة في أنحاء الوطن العربي

تعادل ٠,٧١٪ من الموارد المائية المتاحة في العالم ونصيب الفرد لا يزيد على ١٦٠٠ متر مكعب في السنة في الوقت الحاضر مع العلم أن مساحة الوطن العربي تقدر بنحو ١٤ مليون كيلو متر مربع أي ما يعادل ٩٪ من مساحة العالم.

وتتألف المياه العذبة في الوطن العربي من الموارد المائية السطحية والجوفية والموارد غير التقليدية. والأهم من ذلك أن جزءا من هذه الموارد وهو الأنهار يقع خارج الوطن العربي وهنا لابد من طرح مسألة هامة تتعلق بالأوضاع السياسية القائمة والمؤثرة في نسبة هامة من مياه الوطن العربي إذ أن ١٦١ مليار متر مكعب من المياه تأتي من خارج حدود الوطن العربي من أنهار دولية كالنيل والفرات ودجلة وهذه منابعها تقع خارج الأراضي العربية مما يمكن أن يهدد هذه المصادر في حالات التوتر السياسي بين الوطن العربي والدول المجاورة.

اضافة إلى ذلك فإن هناك توقعا يشير إلى احتمال أن يواجه معظم العرب الذين ستنخفض حصتهم الفردية من المياه إلى أقل من ٦٠٠ متر مكعب من المياه سنويا في عام ٢٠٢٥ وضعا خطيرا وفق تقرير أعدته منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو). وقد قدمت لجنة التضامن السورية دراسة طالبت فيها بضرورة ايجاد خطة مائية عربية شاملة ترجع إلى الدول العربية الواقعة في المنطقة الجافة وشبه الجافة. وجاء في الدراسة السورية:

نظرا للأهمية الكبيرة للمياه والتي يمكن أن تؤدي إلى حروب ومنازعات حادة في المنطقة وخاصة وجود أطماع إسرائيلية تركية في مياهنا.

لهذا كان اهتمام المنظمات الدولية ـ هيئة الأمم المتحدة ـ البنك الدولي ـ والمنظمات العربية ـ الجامعة العربية. وقد كلفت الأمم المتحدة لجنة القانون الدولي باعداد قوانين أي معاهدات متعددة الأطراف تعالج مختلف جوانب تنظيمات استخدام المياه وجعلها أساسا لعلاقات تعاون بين الدول وليس علاقات خلاف وتنازع، ومعروف أن جميع المنظمات الدولية معنية ببحث مشكلات المياه في جميع أنحاء العالم وحذرت هذه المنظمات من حدوث صراع في المستقبل على المياه في الشرق الأوسط والتي من المتوقع أن تواجه أزمة مياه حادة تفوق خطورتها أي أزمة مشابهة تواجهها أي منطقة أخرى في العالم وهذا يلقي بدوره عبئا على الدول العربية في الاعداد لهذه الأزمات في المستقبل ومناطق الصراع على المياه في الوطن العربي هي:

اسرائيل والدول العربية المجاورة

ان مطامع إسرائيل بالمياه العربية قديمة وهي ترتكز على مزاعم ومعتقدات لازمت البداية المشئومة لقيامها فكانت مسالة المياه عنصرا أساسيا في اقامة وطن يجمع شمل اليهود في دولة كبرى واعتبر هذا العنصر الدافع الأول للسياسة الإسرائيلية العدوانية في منطقة الشرق الأوسط ويزعم الإسرائيليون حسب توراتهم الذي يمنحهم من نهر النيل إلى نهر الفرات كضرورة حياتية وأمنية وعليه قامت الايديولوجية الصهيونية أن الأرض ما بين النيل والفرات هي ملك للشعب اليهودي وحده.

ان اهتمام قادة الحركة الصهيونية منذ بدايات هذا القرن قد تركز على أهمية المياه لقيام إسرائيل.

يؤكد بن غوريون **«ان اليهود يخوضون اليوم مع العرب معركة المياه وعلى مصير هذه المعركة يتوقف مصير إسرائيل وإذا لم ننجح في المعركة فإننا لن نكون في فلسطين».**

جاء هذا الكلام عشية الاعلان عن قيام اسرائيل ١٩٤٨ وقبله خطة المليونير اليهودي روتشيلد عام ١٩١٠ لتجفيف بحيرة الحولة وفي عام ١٩٢٢ تمكنت شركة كهرباء فلسطين التي كان يملكها يهودي اسمه اسحق روتنبرغ من الحصول على امتياز من حكومة الانتداب لاستغلال نهر الأردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية.

ولابد من الاشارة إلى المذكرة التي قدمها قادة الحركة الصهيونية إلى مؤتمر السلام الدولي المنعقد في باريس عام ١٩١٩ وجاء فيها:

ان حياة فلسطين كحياة أي بلد شبه صحراوية تعتمد على توفير الموارد المائية التي تغذي البلاد بل يجب الحفاظ والسيطرة عليها وأشارت إلى ضرورة تلازم حدود الدولة العبرية مستقبلا مع مصادر المياه. وهذا يطابق تصريح شمعون بيريز عندما كان وزيرا للخارجية الذي أكد غير مرة قائلا: «انه لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه فقد نكتشف انه ليس لدينا اتفاق حقيقي».

وجميعنا يعرف ماذا فعلت إسرائيل في استغلال مصادر المياه العربية منها في منطقة جبل الشيخ حيث المنابع الرئيسية لنهر الأردن وفي بحيرة طبرية حيث يوجد خزان المياه الطبيعي لمياه نهر الأردن. وفي وادي اليرموك حيث



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٦

توجد منشآت الرى الإسرائيلية وأخضعت الموارد المائية للضفة والقطاع منذ عدوان ١٩٦٧ فنظم قانون المياه الإسرائيلى القاضى بالاستنزاف الكامل لمياه الأراضى المحتلة وحفر الآبار ومنعها عن المواطنين العرب.

أما أطماعها فى الليطانى واليرموك ظهرت منذ عام ١٩٠٥ حيث ظهرت المطالبة الصهيونية بتحويل نهر الليطانى إلى نهر الحاصبانى أحد منابع نهر الأردن.

وقد أكد بن غوريون عام ١٩٤١ على ضرورة وجود الليطانى ضمن حدود إسرائيل.

ومنذ عام ١٩٧٨ وعقب استيلاء اسرائيل على الشريط الحدودى جنوب لبنان، شرعت فى تنفيذ مطامعها تجاه نهر الليطانى وقامت بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الحزولى ثم مدت أنابيب ضخمة لنقل المياه وتوزيعها على الجليل.

وقد استغلت إسرائيل غزو لبنان عام ١٩٨٢ لتحقيق أطماعها القديمة فى مياه الليطانى.

وكلنا يعرف فكرة مشروع قناة البحرين (المتوسط والميت) وقد أشار بن غوريون فى وثيقة خاصة إلى نهر الأردن والليطانى باعتبارهما أبرز الدعائم فى استمرار وجود الكيان الصهيونى قائلا:

«ان ربط البحر الأبيض بالبحر الميت والبحر الأحمر بالمحيط الهندى حلم صهيونى كبير».

بين منابع النيل ومصر والسودان

حيث تحاول دول المنابع زيادة حصصها واقامة مشاريع مائية فى أراضيها تقلل من حصص المياه المحددة لدول المصب وهى مصر والسودان، فمثلا قبل سقوط حكم مانجيستو هيلا ماريم فى اثيوبيا وقع تحت ضغط إسرائيل فاصبح أداة للضغط على مصر وأراد بناء عدد من السدود على روافد النيل الواقعة فى المرتفعات الاثيوبية وهذا بدوره سيؤدى إلى قلة كمية المياه المتدفقة إلى مصر والسودان وخاصة أن المرتفعات الاثيوبية هى أهم شريان يغذى نهر النيل وهذا ما يتعارض مع الأعراف والقوانين الدولية، ولعله من المفيد أن نتذكر التفاوض الذى تم بين الصهيونى تيودور هرتزل مع اللورد البريطانى كرومل عام ١٩٠٣ فى مشروع فحواه تحويل مياه النيل إلى صحراء سيناء حيث يمكن أن تتوافر امكانية قدوم المهاجرين اليهود للاستيطان هناك وهذا يتطلب اقناع حكومة خديوى مصر لتأجير سيناء لمدة ٩٩ عاما ومدها بمياه النيل. وأكدت الدراسة السورية أن حكومة خديوى مصر رفضت العرضين «والمعروف أن خديوى مصر كان فى ذلك الوقت الخديوى عباس حلمى الثانى». وفى عام ١٩٧٤ طرحت اسرائيل مشروعا لنقل مياه النيل إلى فلسطين المحتلة وفى تشرين الثانى عام ١٩٧٧ طالب مدير هيئة تخطيط المياه الاقليمية فى إسرائيل تنفيذ مشروع «يور» المعروف بالنيل الأزرق والأبيض لتغذية المستوطنات ورى المشروعات فى النقب وقطاع غزة.

(سوريا ـ العراق) مع تركيا

يبلغ طول الفرات ٢٧٢٦كم منها ٩٠٠كم داخل الأراضى التركية وأكثر من ١٠٠٠كم داخل الأراضى السورية و٨٠٠كم فى الأراضى العراقية ـ مساحة حوضه ٦٤٠٠٠٠كم وتصريفه يقارب ٣٢ مليار متر مكعب ـ لكن السدود التى أقامتها تركيا على مجرى النهر قلصت التصريف إلى ٢٣ مليار متر مكعب ولاتزال ماضية فى اقامة مشاريع جديدة تستنفد المياه وكذلك تقوم بتحويل المياه من روافد الفرات. أما مساحة حوض التغذية لنهر الفرات فتبلغ ٤٤٤ الف كيلو متر مربع منها ٢٨٪ فى تركيا و١٧٪ فى سورية و٤٠٪ فى العراق.

وآخر مشروع تركى على الفرات قرب الحدود السورية مشروع غابة الأناضول (الغاب) والذى يضم عددا كبيرا من محطات توليد الطاقة أو اقامة شبكات الرى الضخمة التى تخفض إلى حد كبير منسوب الفرات فيصبح صبيب النهر فى سوريا ١٣ مليار متر مكعب عوضا عن ٢٨ مليار متر مكعب فى الأحوال الطبيعية، ومشروع الغاب التركى يترتب عليه ٢١ سدا منها ١٧ على الفرات و٤ على دجلة بالاضافة إلى ١٩ محطة كهرمائية كما يروى مساحة زراعية مقدارها مليار وستمائة مليون هكتار وناتج من الطاقة الكهربائية تقدر بأكثر من ٢٧ مليار كيلو وات / ساعة.

إن سوريا اعتمادا على العرف الدولى الثابت على التوازع العادل لمياه الأنهار الدولية مابين الدول المتشاطئة تطالب بان تعين الحصص بميزان من حاجات كل بلد للماء تقدر على يد لجان فنية مشتركة تضع جدولا لحاجات كل الدول المتشاطئة الثلاث وإن كان صبيب الفرات البالغ ٣٢ مليار متر مكعب لن يكفى لسد كل هذه الحاجات فإن على كل بلد أن يضحى بقسم من



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٤ أغسطس ١٩٩٦

حصته المثلى من أجل الوصول إلى معادلة فيها انصاف للجميع قائمة على التعاون وحسن الجوار ومبدأ التعاقد المشترك الذى به تنازلات مشتركة بغية الوصول لتوزيع منصف بين الأطراف الثلاثة.

وإن كانت تركيا قد اعترفت سابقا بحقوق البلدين المتشاطئين وعقدت بروتوكلا مع سورية يسمح بتصريف ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية عند الاراضى السورية إلا أن هذا الموقف جنح فيما بعد وأصبح الفرات يوصف لدى القادة الأتراك بالنهر العابر للحدود لا بالنهر الدولى وهذا يعنى أن مياه الفرات تقع حصرا ضمن السيادة التركية إلى أن يصل إلى الحدود السورية وبموجب هذا الرأى تعتبر تركيا أن النهر الدولى هو النهر الذى يرسم حدودا بين دولتين متشاطئتين. وبموجب هذا الاعتبار فإن الفرات يعتبر نهرا دوليا فقط عندما ينضم إلى دجلة فى الاراضى العراقية ليشكل شط العرب الذى يحدد الحدود العراقية الايرانية وبهذا تنقل النظرية التركية قضية اقتسام المياه من حقوق الدول المتشاطئة إلى إمكانية نظر دول المنبع بمنح حصة من المياه يعود تقديرها إليها هى فى ضوء ماترى من مصلحة لها دون اعتبار لمصالح الدول المتشاطئة الأخرى.

المسارات المائية الدولية

وفى هذا الصدد ونتيجة التفسير التركى فإننا نعرض النتيجة التى أقرتها لجنة القانون الدولى التابعة للأمم المتحدة بعد دراسة عدة سنوات فقد تبنت هذه اللجنة فى عام ١٩٩١ مشاريع عدد من المواد فى قانون المسارات المائية الدولية واستعمالاتها غير الملاحية فعرفت المسار المائى الدولى بأنه مسار الماء الذى تقع أجزاء منه فى دول مختلفة ولاترى اللجنة فارقا بين وصف المسار بالمسار الدولى أو العابر للحدود وينطبق تعريفها هذا على الفرات ودجلة وكان توقيع البروتوكول ١٩٨٧ بمثابة اقرار بدولية الفرات وبوجود نوع من السيادة المشتركة على مياهه، لكن تركيا عادت لتصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق مؤقت وليس اتفاقا ملزما.

أن مؤسسة القانون الدولى فى دورتها المنعقدة فى سالزبورغ ١٩٩١ قد قننت القواعد الدولية التى تحكم التصرف بالأنهار الدولية وذلك على شكل توصيات فاقرت: أن لكل دولة الحق باستخدام مياه الانهار الدولية التى تجرى فى أراضيها ضمن القيود التى يفرضها القانون الدولى فلايحق لأى دولة أن تقيم منشآت هندسية أو تستثمر مياه المجرى المائى أو الحوض المائى حيث تحدث تأثيرا ضارا على استعمال المياه نفسها فى دول الحوض إلا بناء على اتفاق سابق أو تعويض عادل كذلك لايحق لأى دولة إقامة منشآت على النهر أو استخدام مياهه دون إبلاغ مسبق لدول الحوض. هكذا قننت مؤسسة القانون الدولى القواعد التى تحكم التصرف بالأنهار الدولية أما الأكثر تفصيلا ماكان قد وضعه مؤتمر هلسنكى المنبثق عن مؤتمر جمعية القانون الدولى وكان ذلك عام ١٩٦٦ عندما وضع القواعد التالية :

القرن الـ٢١.. صراع دم.. أم مياه؟

لا شك ان قضية الموارد المائية أصبحت تشكل واحدة من أخطر القضايا التى يواجهها الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين القادم.

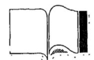
ووفقا لتقديرات أعدها خبراء البنك الدولى بان حصة الفرد من المياه المتجددة فى المنطقة سوف تتراجع الى ٧٠٠ متر مكعب فى السنة بحلول عام ٢٠٢٥ وهى نصف الكمية التى توافرت فى عام ١٩٩٠، وتمثل ٢٠ فى المائة من الكمية التى كانت متوافرة فى عام ١٩٦٠ بالاضافة الى ان المياه التى ستتوفر ستكون أقل نظافة وأكثر تلوثا. وحسب نفس التقديرات فان اسرائيل ستكون من أكثر الدول المهدده بازمة المياه اذ انه من المتوقع ان تتراجع حصة الفرد منها فى عام ٢٠٢٥ الى ٢٣٧ مترا مكعبا فى السنة وبحلول سنة ٢٠٠٠ سيصل العجز المائى فى جميع الدول العربية باستثناء السودان الى ١٢٧ مليار متر مكعب ليرتفع الى ١٧١ مليار متر مكعب عام ٢٠١٨. وتبدو أطماع اسرائيل فى المياه العربية واضحة وهى لا تضيع الوقت ولا الفرصة ولذا فقد دخلت اسرائيل محادثات السلام مع الدول العربية وهى تعتمد فى جزء اساسى فيها على مبادلة المياه بالسلام. وهى تسعى للحصول على مزيد من المياه العربية فى ظل اختلال موازين القوى فى العالم وزوال القطبية الثنائية، فان كثير من المشروعات المائية لاسرائيل وتركيا واثيوبيا تحولت من مجرد طموحات الى مشروعات تاخذ طريقها للتنفيذ وقد حسمت اسرائيل موضوع المياه مع الاردن بالتفاهم معها على مستوى الحصص فى توزيع مياه نهر الأردن وكذلك حصتها فى مشاريع اليرموك.

وتصر اسرائيل على التاكيد بان الدفاع عن مصادر المياه هى ضرورة استراتيجية وان اى اتفاقيات ستتضمن حتما مصادر المياه بشكل نهائى وعليه فانها تهدف الى تعديل حدود منطقة طبرية فى سوريا بما يناسب حاجتها الى خزان المياه المهم الموجود بها. وهذا يبدو واضحا فى جلسات المفاوضات التى اجرتها اسرائيل مع سوريا، لان الجولان جغرافيا لم تعد تشكل تلك القيمة الاستراتيجية التى كانت عليها وقت الاستيلاء مع توافر الاسلحة المتطورة والصواريخ قصيرة ومتوسطة المدى انما تبقى أهمية الجولان فيما يختزنه من موارد مائية لسد الجزء الاكبر من احتياجات اسرائيل حيث تحصل منها وحدها على ١٣٧ مليون متر مكعب سنويا والجولان فى الواقع يفتقر المصادر المائية ولكن أهميته تكمن فى انه يتحكم فى بحيرة طبرية - وهو سبب الصراع الدائم مع سوريا التى تحاول ان تمنع اسرائيل من تحويل مياهها نحو صحراء النقب، وجنوب الجولان يقع فوق اليرموك الذى تاتى اليه المياه من نهر الأردن. واسرائيل تعلم ان وجودها فى جنوب لبنان يعنى التحكم العقلى فى الاراضى التى تعلو الخزان المائى الكبير الذى يشكل منه بحيرة بحيرية طبريه والوافد الرئيسى لنهر الأردن. هذه الاستراتيجية تطبق ايضا على الجنوب اللبنانى حيث تضغط اسرائيل بخصوص تقاسم نهر الحاصبانى وتستثمر بالفعل مياه نهر الليطانى وهو ما يفسر بالطبع إصرار اسرائيل على الوجود المستمر فى الجنوب اللبنانى كقوة احتلال.

وفى الضفة الغربية حيث الموارد المائية توفر حوالى ٦٥ مليون متر مكعب سنويا وان الفلسطينيين لا يستهلكون منها سوى ١٣ مليون متر مكعب فقط وهو ما يفسر عدم تخلى اسرائيل عن كل الضفة لان المورد المائى المعروف باسم بركون يقع على المنحدر الغربى لمرتفعات الضفة.

ولان المياه اليوم أصبحت تشكل عنصرا مهما من عناصر قوة الدول مماصرا ببعض السياسيين الى القول بان من يسيطر على المياه يسيطر على الأرض، فان اسرائيل تجعل من المياه طريقها لممارسة هيمنتها على الدول العربية.

حرية أحمد حسين



مفكرة العالم اليوم

مياه النيل للبيع

■ سفير صلاح بسيونى ■



منذ توقيع مصر لاتفاقيات مياه النيل مع بريطانيا «نيابة عن السودان» فى 1929 ومع السودان فى 1959، تقف اثيوبيا رافضة لاى من الالتزامات التى يفرضها القانون الدولى على دولة المنبع وأولها بالطبع عدم المساس بحقوق الارتفاق على المياه لدول المصب خاصة إذا كانت مياه النهر هى مصدرها الوحيد للحياة، والموقف الاثيوبى لا يكتفى بعدم الاعتراف بحقوق مصر وانما يزيد على ذلك بعدم التعاون القائم بين دول حوض هذا النهر «تسع دول» والاكتفاء بموقف المراقب فى مجموعة هذه الدول المعروفة باسم «أندوجو» حتى لاتلتزم بأى من المشاريع المقررة والتى تدعمها الأمم المتحدة، وازاء الموقف الاثيوبى لم تقف مصر ساكنة بل سعت إلى فتح باب للحوار مع اثيوبيا ومن اجل الوصول إلى تفاهم يرضى الطرفين خاصة أن ما يقرب من 85٪ من المياه الوافدة إلى مصر تأتى من روافد النيل الازرق ونهر العطبرة، وبالفعل حدث هذا اللقاء فى العام الماضى ولكن اثيوبيا ــ دون تشاور مسبق مع مصر والسودان ــ اعلنت عن مشروعين لتخزين مياه النيل الازرق وتنفيذهما ـ إذا توافرت الأموال اللازمة ـ لابد أن يؤثر على حصة مصر بصورة أو بأخرى وأخطر من ذلك المبدأ فى حد ذاته وما قد يستتبعه من ادعاء بالحق فى تنفيذ هذه المشاريع وغيرها دون اعتبار لمصالح مصر الحيوية، والسؤال الذى يطرح نفسه هو لماذا تقف اثيوبيا هذا الموقف، رغم أنها لا تحتاج إلى قطرة مياه من النيل الازرق أوالعطبرة؟؟ إذا كان مطلب اثيوبيا هو الطاقة فان مصر على استعداد للتعاون معها بحيث لا تضر هذه المشاريع بحصتها ولذلك فإن السعى إلى فرض هذا الامر الواقع مرفوض مصريا وغير قابل للتفاوض، ان احد مطالب اثيوبيا ان تقرر لها حصة من مياه النيل رغم عدم حاجتها وهى تصر على ذلك تحت دعوى أنها قد تبيع هذه الحصة إلى الدولة التى تشتريها ودون حاجة إلى بحث فإن هذه

الدول هى إسرائيل التى تعرض على اثيوبيا شراء 5 مليارات متر مكعب مقابل بضعة ملايين من الدولارات، ثم تاتى إسرائيل لمصر لتطلب مشروع خط انابيب ينقل هذه الحصة إليها،

ويرى البعض فى اثيوبيا أنه إذا رفضت مصر فإن عليها ان تشترى هذه الحصة من اثيوبيا.. القضية إذن ليست فى حاجة اثيوبيا إلى المياه بقدر الحصول على ايراد سنوى بالدولار مقابل صفقة المياه، ويبدو أن سياسة بيع المياه والتى ابتدعتها تركيا من قبل، من الامور التى تتطلب الانتباه والحذر خاصة أن موضوع المياه يشكل احد محاور عملية السلام فى الشرق الأوسط ولذلك تتحرك إسرائيل للوقيعة بين مصر واثيوبيا وبقية دول حوض النيل من جهة ثم فرض سياسة بيع حصة من مياه النيل تحت دعوى حل قضية المياه بينها وبين الاردن وفلسطين وسوريا ولبنان وبالتالى دفع عملية السلام ولاشك أن الامر خطير ولكن مصر على احاطة كاملة بكل ابعاده ولن تقبل فى النهاية أى مساس بهذا النهر العظيم.



العلاقات العربية التركية تنبع من الفرات

تكتسب العلاقات العربية التركية اهمية خاصة فى ظل التطورات الأخيرة والتحذيرات الأمريكية لها بفرض عقوبات فى حالة تعاقدها مع إيران لشراء الغاز الطبيعى الايرانى بمبلغ ٢٠ مليار دولار سنويا على مدى ٢٢ عاماً.

ولإلقاء مزيد من الضوء على طبيعة العلاقة بين العرب وتركيا يوضح اللواء اركان حرب ابراهيم رشاد محجوب خبير الدراسات الاستراتيجية وحاكم غزة السابق أن تركيا تقدم نفسها إلى العالم كدولة إسلامية ديمقراطية علمانية حضارية فى منطقة الشرق الأوسط من ناحية.. ومن ناحية أخرى ومن حيث الواقع فهى دولة المنبع لنهر الفرات إذ ينبع منها ما يقدر بـ ٨٨٪ من ماء النهر الذى يمد كلا من سوريا والعراق بحاجتها من حصص المياه المقررة.

ومن هاتين الوجهتين فلقد بدأت تركيا تلعب بورقة المياه كأداة ترغيب وترهيب سياسة ليكون لها دورها المهم فى ترتيبات الأمن عن المنطقة . وكانت البداية الإعلان الذى أطلقته تركيا أثناء عقد مؤتمر دمشق (١٩٩٢) بحضور الخبراء الأتراك والسوريين والعراقيين برغبتها من خفض حصة المياه التى يتحصل عليها كل من سوريا والعراق من ٩٠٠ متر مكعب فى الثانية إلى ٥٠٠ متر مكعب حتى يمكنها تنفيذ مشروعاتها التنموية التى تم من أجلها بناء سد «أتاتورك» الذى يشتمل على ١٥ سدا فرعيا و١٨ محطة طاقة تعمل بالمياه والتى تقوم بتغطية ٢٢٪ من احتياجات تركيا وإستزراع ١,٧ مليون هكتار (الهكتار ٢,٤ فدان) وإيجاد فرص عمل جديدة لثلاثة ملايين فرد.. ثم تلت ذلك بعرض مشروعها الذى سبق أن تقدمت به إلى كل من سوريا والأردن عام ١٩٨٦ والخاص ببيع فائض من المياه تقدر بحوالى ١٥ مليون متر مكعب من المياه يوميا عبر أنابيب السلام من نهرى سيجون وجيجون فى جنوب الأناضول بواسطة خطى أنابيب أحدهما بطول ٤٠٠٠ كيلو متر لدفع المياه إلى دول الخليج والآخر بطول ٢٥٠٠ كيلو متر إلى سوريا والأردن والسعودية والتى ستفيد منه إسرائيل على أن يكون بالثمن لدول الخليج وبالمجان لإسرائيل لحثها على دفع عملية السلام وإنهاء الصراع العربى الإسرائيلى.

كما زار العراق يوم ١٩٩٦/٨/١١ وفد على مستوى عال برئاسة وزير العدل لإجراء مباحثات مع المسئولين العراقيين حول تحسين العلاقات بين البلدين والاعتراف بسيادةالعراق على اراضيها مقابل إدانة بغداد لحزب العمال الكردستانى الانفصالى المحظور فى تركيا.. واقتراح عقد مؤتمر قمة رباعية تضم تركيا وسوريا وإيران والعراق للتنسيق فى مجال مكافحة الارهاب والتعاون الاقليمى فى جميع المجالات بشموليتها

لكل هذه الأسباب يستوجب الأمر أن تسعى تركيا وجميع الدول العربية إلى حل جميع الأزمات والاشكاليات القائمة بعقد الاجتماعات والاتفاقات التى تؤدى إلى اتخاذ القرارات الاقليمية الحاسمة التى من شأنها حل جميع القضايا العربية - التركية على أساس وحدة المصالح وليست سيطرة القوى.. كذا التعاون فى إقامة التجمع الاقتصادى الإسلامى الذى يقف ندا ومنافسا لباقى التجمعات الاقتصادية الدولية.



مشروع عالمى لحماية البيئة فى بحيرة فيكتوريا

نيروبى - ا ش ا - اعلن فى نيروبى امس عن بدء تنفيذ مشروع عالمى لحماية البيئة فى بحيرة فيكتوريا بتكلفة ٧٧.٦ مليون دولار. وذكرت انباء صحفية ان البنك الدولى وافق على تقديم منحة قيمتها ٣٥ مليون دولار للمساهمة فى تنفيذ المشروع كما وافق صندوق البيئة العالمى على تقديم ٣٥ مليون دولار اخرى بينما توفر كينيا وأوغندا وتنزانيا ٧.٦ مليون دولار.

وذكر خبراء فى البنك الدولى ان المشروع يأتى فى اعقاب تقارير محلية ودولية حذرت من استمرار تدهور البيئة فى البحيرة واستنزاف موارد الثروة السمكية ونقص الاكسجين مما يهدد بانقراض حوالى ٢٠٠ سلالة من الأحياء البحرية وانهيار الثروة السمكية التى تقدر قيمتها بحوالى ٣٢٠ مليون دولار سنويا. ويذكر أن بحيرة فيكتوريا هى المنبع الرئيسى لنهر النيل.

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ٢٣ آب ١٩٩٦

بعدما عارضته اسرائيل

الأردن يعرض على سورية استكمال بناء سد الوحدة

□ دمشق -
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان الجانب الأردني، في اجتماعات اللجنة الخاصة بنهر اليرموك، عرض على نظيره السوري «استئناف بناء سد الوحدة» الذي كان مقرراً أن يقيمه البلدان في العام ١٩٨٧ وأوقف بسبب ممارسة اسرائيل نفوذها لدى البنك الدولي. وأضافت المصادر ان الوفد السوري «لم يبد معارضة للاقتراح المفاجئ الذي قدمه الأردنيون».

وكانت اجتماعات اللجنة السورية - الأردنية الخاصة بنهر اليرموك بدأت أمس برئاسة الأمين العام لسلطة وادي الأردن الدكتور دريد محاسنة ومعاون وزير الري السوري المهندس بركات حديد في حضور خبراء فنيين وسياسيين.

ونص اتفاق السد على حصول سورية على مياه الينابيع الواقعة على ارتفاع فوق ٢٥٠ متراً مقابل حصول الأردنيين على مياه القاع وتحت منسوب ٢٥٠ متراً وعلى المياه المخزنة في سد الوحدة مع استهلاك ٢٥ في المئة من الطاقة المولدة من السد. وقدر الخبراء ان تبلغ كلفة المشروع نحو ٤٥٠ مليون دولار اميركي.

وعقد الوفدان جلستين أمس في مبنى وزارة الري. وقالت مصادر المجتمعين ان المحادثات «بدأت بعرض الأردنيين واقع العجز المائي في الأردن والامكانات المتاحة، ثم اقترحوا الاستمرار في تنفيذ اتفاق سد الوحدة على نهر اليرموك بحيث يقام نصف السد في الأراضي السورية والنصف الآخر في الأراضي الأردنية». وأشارت الى انهم «اوضحوا كل ذلك بخرائط عرضت على طاولة الاجتماعات». يذكر أن الرئيس حافظ الأسد والعاهل الأردني الملك حسين اقرا اتفاق سد الوحدة قبل سنوات، وعقدا اخيراً سلسلة اجتماعات أدت الى ازالة البرود في العلاقات الذي بدأ بعد توقيع الأردن اتفاق سلام مع اسرائيل من دون تنسيق مع سورية. وأدت لقاءات الأسد - حسين الى ارسال توجيه الى الخبراء لاستئناف اجتماعاتهم المتوقفة منذ العام ١٩٩٣.

وقالت مصادر سورية لـ «الحياة» ان دمشق «متمسكة» باتفاق اقامة السد، فيما تساءلت مصادر ديبلوماسية إذا كان طرح الأردنيين استكمال بناء السد على اليرموك (يبلغ تدفقه ٤٧٥ مليون متر مكعب سنوياً) يعني عدم معارضة الاسرائيليين لذلك، خصوصاً أنهم منعوا البنك الدولي من تمويله سابقاً.



توقيع محضر اجتماعات المياه بين الأردن وسوريا اليوم

بحـــث استكمال تنفيذ اتفـاقية السـدود وحصـص الميـاه

دمشق - عاطف صقر :

صرح الدكتور دريد محاسنة رئيس الوفد الأردني في مباحثات المياه مع الجـانب السـوري لـ «الأهرام» بأن الجانبين سيوقعان اليوم في دمشق محضر اجتماع يتضمن مادار خلال مباحثات المياه بين الدولتين خلال اليومين الماضيين وتناولت المباحثات استكمال تنفيذ اتفاقية ١٩٨٧ الخاصة بمياه نهر اليرموك والسدود الخاصة بالنهر وقال مصدر سوري لـ «الأهرام» أن الوفد السوري برئاسة معاون وزير الري المهندس بركات حديد قد رافق الوفد الأردني أمس في جولة تفقدية للسدود التي اقامتها سوريا على نهر اليرموك النابع من اراضيها والذي تشارك الاردن في مياهه

وأضـاف مصـدر سـوري اخـر لـ «الأهرام» أن المباحثات تناولت اقتسام مياه نهر اليرموك وفق اتفاق ١٩٨٧ الذي وقعه الرئيس السوري حافظ الأسد والعاهل الاردني الملك حسين. ويتضمن الاتفاق أن تقيم سوريا ٢٨ سداً على النهر لتخزين حوالي ١٦٤ مليون متر مكعب، في حين تشيد الأردن «سد الوحدة» فوق النهر لتخزين حوالي ٢٠٠ مليون متر مكعب، على أن تستفيد الأردن من المياه وتستفيد سوريا من ٧٥٪ من الطاقة الكهربائية التي يولدها السد مقابل ٢٥٪ للأردن.

وأشارت مصادر أردنية إلى ان الأردن يسعى إلى الحصول على حصة من المياه تتماشى مع خطة جونستون لعام ١٩٥٥، وهي الخطة التي توزع مياه النهر البالغ قدرها ٤٧٥ مليون متر مكعب على أساس ٩٠ مليونا لسوريا لكن مصدرا سوريا أوضح لـ «الأهرام» أن خطة جونستون، وهو وسيط أمريكي قام بمهمته في الخمسينات، لم تحظ بأية موافقة رسمية من أية دولة بالمنطقة، وانها إحدى عشرات الخطط التي طرحت في هذا الشأن واستهدفت مصلحة إسرائيل التي تستفيد من مياه اليرموك.

٢٣ اغسطس ١٩٩٦

اختتام اجتماعات اللجنة السورية ـ الأردنية

دمشق توافق على متابعة تنفيذ اتفاق سد الوحدة

☐ دمشق - من إبراهيم حميدي:

■ انتهت اجتماعات اللجنة السورية - الأردنية في دمشق بموافقة الوفد السوري على الاستمرار في تنفيذ اتفاق سد الوحدة للعام ١٩٨٧. وأكدت مصادر الجانبين لـ «الحياة» أن المحادثات كانت «ناجحة»، وستستأنف نهاية السنة في عمّان. ولفتت إلى عدم وجود علاقة بين استكمال تنفيذ سد الوحدة وموقف سورية من المفاوضات المتعددة الأطراف، مؤكدة ان الاجتماعات تعكس «تحسن العلاقات» بين البلدين بعد لقاءات الرئيس حافظ الأسد والملك حسين.

وكان الوفدان استأنفا اجتماعاتهما في مبنى وزارة الري السورية ظهر أمس بعدما التقيا وزير الري المهندس عبدالرحمن المدني. وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» إن الجانب السوري نظم جولة ميدانية للوفد الأردني في سورية.

ورأس الوفد السوري معاون وزير الري المهندس برحات حديد، والوفد الأردني الدكتور دريد المحاسنة.

وقال رئيس الوفد الأردني لـ «الحياة» إن المحادثات كانت «ناجحة وجدية»، مؤكداً ان «لا علاقة بين موافقة سورية (على الاستمرار في تنفيذ اتفاق سد الوحدة) وموقفها من المفاوضات المتعددة الأطراف، التي تقاطعها دمشق بسبب عدم حصول تقدم في المفاوضات الثنائية مع إسرائيل».

وكان محللون ربطوا بين موافقة سورية على استئناف العمل في اتفاق سد الوحدة المجمد منذ العام ١٩٨٧ بسبب معارضة إسرائيل، واحتمال تغيير مواقفها من المتعددة على أساس أن اقامة السد والاستمرار في تنفيذ الاتفاق يفسحان في المجال أمام تنفيذ بعض المشاريع التي اتفق عليها الإسرائيليون والأردنيون بموجب اتفاق وادي عربة (١٩٩٤). وأشاروا إلى ان المشاريع المخطط لها على نهر الأردن أو سد العدسية في الأردن لا يمكن تنفيذها قبل تحديد كمية المياه المصرفة من سورية.

لكن مصادر الجانبين اكدت لـ «الحياة» عدم وجود «اي بعد سياسي» للاجتماعات. وقال الدكتور محاسنة: «إنها زيارة لتنشيط عمل اللجنة الفنية وتطوير العلاقة بين الجانبين». وزاد: «لا علاقة لها بإسرائيل وبأي أمر سياسي».

وأضافت المصادر أن رئيسي الوفدين السوري والأردني وقعا المحضر الختامي وأن الجانب الأردني تعهد إعداد الدراسة الفنية لإقامة السد، علماً أن شركة أميركية كانت أعدت دراسة مشروع العام ١٩٨٧، وقدرت نفقاته بنحو ٤٥٠ مليون دولار، وتعهد الوفد الأردني تأمين التمويل الدولي للسد، على النهر الذي يبلغ معدل تدفق مياهه في المكان المقترح لإقامة السد نحو ٢٥٠ مليون متر مكعب سنوياً.

وتابعت أنه تم الاتفاق على أن تستفيد سورية من سدود حوض اليرموك اضافة إلى ري الأراضي خلف سد الوحدة. وزادت المصادر ان الأردن ينوي اقامة محطة أخرى لتوليد الطاقة في العدسية «للافادة مرة ثانية من المياه المصرّفة من السد».

رغم مقاطعة دمشق المفاوضات المتعددة

اتفاق سوري-أردني على "التنسيق الكامل" دولياً

☐ دمشق -
من إبراهيم حميدي:

■ اتفق الجانبان السوري والأردني على وصف اجتماعات اللجنة المشتركة الخاصة بمياه اليرموك، بأنها «ممتازة وفتحت باب التعاون بينهما في مجال ملف المياه»، وعلى أن المحادثات ستستمر بعقد لقاءات على مختلف المستويات.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» إن الوفدين اتفقا على «التنسيق الكامل بينهما في موضوع المياه في المحافل الدولية»، وأن يعقد وزيرا الري السوري المهندس عبدالرحمن المدني والأردني الدكتور صالح ارشيدات «اجتماعاً تنسيقياً خلال شهر في عمّان أو دمشق».

ملف المياه

وأعطى مراقبون أهمية خاصة لموافقة سورية على «التنسيق الكامل» بين عمّان ودمشق في ملف المياه «لأن سورية تقاطع المفاوضات المتعددة الأطراف، فيما يشارك الأردن بشكل نشط واتفق مع الإسرائيليين على اقامة عدد من المشاريع المشتركة في هذا المجال».

وقالت مصادر الوفد الأردني لـ «الحياة» ان الجانب السوري «هو الذي طلب التنسيق في الاجتماعات الدولية». وزادت ان اجتماعات اللجنة الخاصة في المياه «تأتي في إطار استئناف اجتماعات اللجان السورية - الأردنية في مجالات الأمن والاقتصاد وصولاً إلى عقد اجتماع للجنة العليا، التي يرأسها رئيسا الحكومة المهندس محمود الزعبي والسيد عبدالكريم الكباريتي».

وكانت سورية الغت اجتماعات اللجنة العليا قبل ساعات من عقدها في العام ١٩٩٤، اعتراضاً على توقيع الأردن اتفاق السلام مع إسرائيل، وكي لا تعطي تغطية لاتفاق يلقى معارضة قوية من الحكومة السورية. وبدأت العلاقات الباردة منذ العام ١٩٩٤، بالتطور بعد لقاءات الرئيس حافظ الأسد والعاهل الأردني الملك حسين على هامش مؤتمر القمة العربية في الشهر الماضي.

وقالت المصادر المطلعة ان اللجنة الفنية ستجتمع قبل نهاية العام الجاري وبعد لقاء وزيري الري السوري والأردني.



وزادت ان سورية تركز في الفترة الأخيرة على ملف المياه لبحث حل مشاكلها في هذا الموضوع مع الدول المجاورة «تمهيداً لما يسمى قمة المياه» المقررة في المنطقة.

دعوة تركيا؟

وأوضحت مصادر سورية لـ «الحياة» ان الخبراء الفنيين رفعوا إلى القيادة اقتراحاً بدعوة الجانب التركي لحضور اجتماعات الدورة الـ ١٧ للجنة السورية - التركية - العراقية المشتركة، وان الموضوع «يخضع للدراسة في ضوء الاشارات الايجابية التي عبر عنها مسؤولون اتراك لحل مشكلة مياه الفرات بين الطرفين، وفي ضوء نتائج محادثات الوفدين السوري والعراقي في الشهر الماضي في بغداد».

وزادت المصادر ان المفاوضات «ستكشف اذا كان هناك نية للتوصل إلى اتفاق نهائي لقسمة المياه، بعد تشكيل رئيس حزب الرفاه الإسلامي نجم الدين اربكان حكومة ائتلافية في تركيا، واعلان سورية نيتها حل كل الخلافات بين الطرفين». واشارت المصادر إلى ان الاهتمام السوري بملف المياه «برز ايضاً في اصرار دمشق على اقناع الدول العربية باقامة مركز مياه عربي، وعلى أن يكون مقره دمشق».

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ٢ آ اغسطس ١٩٩٦

الغاء اجتماع اللجنة السورية ـ التركية للنقل

■ دمشق - «الحياة» - قالت مصادر ديبلوماسية لـ «الحياة» ان الجانب التركي ابلغ دمشق امس الغاء اجتماع اللجنة المشتركة الخاصة بالنقل. في وقت غادر السفير التركي اوغور زيال امس الى انقرة بناء على طلب وزارة الخارجية التركية.

واضافت المصادر ان السفارة التركية نقلت طلب المسؤولين الأتراك «تأجيل اجتماع اللجنة الذي كان مقررا بين ٢ و ٤ الشهر المقبل على ان يتم تحديد الموعد لاحقا».

واوضحت المصادر الديبلوماسية ان زيال سافر الى بلاده «لتلقي تعليمات جديدة في شأن العلاقات السورية - التركية التي بدأت بالتحسن الشكلي مع البحث عن تحسن عملي». وتوقعت ان يلتقي السفير زيال كلا من الرئيس التركي سليمان ديميريل ورئيس الحكومة نجم الدين اربكان للبحث في موضوعي «تحسن العلاقات واحتمال قيام احد المسؤولين الاتراك بزيارة الى سورية».

ويقف امام تطور العلاقات السورية - التركية ملفا الأمن والمياه، إذ ان سورية تطالب بالدخول في مفاوضات جدية للتوصل الى قسمة عادلة لمياه الفرات. وتنفي الاتهامات التركية بدعم «حزب العمال الكردستاني» بزعامة عبدالله اوجلان فيما اعتادت انقرة على طلب تسليم اوجلان ووقف دعم حزب العمال كمقدمة للدخول في مفاوضات لقسمة المياه.

المياه فى الشرق الأوسط .. من منظور الأمن القومى

مقبلون على أزمة مائية كبيرة

● المياه العذبة ستصبح مع بداية القرن الجديد سلعة استراتيجية .. قد تتجاوز فى أهميتها «النفط»



رسالة بيروت :
جلال عيسى

تقع معظم أراضى الوطن العربى فى المناطق الجافة وشبه الجافة، وقد تأثرت غالبيتها بمجموعة من عوامل التصحر وتدهور الغطاء النباتى وانجراف التربة السطحية وسرعة تجمع مياه الأمطار بشكل سيول جارفة .

كما تشهد هذه الأراضى فى السنوات الأخيرة تدهورا ملحوظا فى مواردها المائية من نواحى الكم والنوع، وذلك نتيجة العديد من العوامل المتداخلة بعضها اجتماعى واقتصادى والبعض الآخر بيئى وطبيعى. وقد ترتب على ذلك وجود فجوة بين ما هو متاح من موارد مائية متناقصة وما هو مطلوب لسد الاحتياجات المتزايدة، ومن المشاهد أن هذه



المصدر : أخبر ساعة ..

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٦ ....

الفجوة تزداد اتساعا عاما بعد عام. وقد تنبهت الدول العربية لخطورة هذا الوضع وبدأت منذ سنوات في اتخاذ الخطوات الإيجابية في سبيل وضع استراتيجيات العمل بهدف التعرف على امكاناتها المائية وتنميتها في ضوء احتياجاتها ومتطلباتها حاليا ومستقبلا. وقد عملت الدول العربية على تقديم برامج المخططات المائية والتخطيط لمشاريع التنمية لآجال قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.

لكن نظرا لاستمرارية العوامل والمشاكل والصعوبات التي أدت أصلا إلى تدهور الوضع المائي. إضافة إلى حقيقة أن حدود الأحواض المائية سواء السطحية أو الجوفية لاترتبط بالحدود السياسية للأقطار. فقد اتضح جليا ضرورة العمل المشترك بين الأقطار العربية المتجاورة ذات السمات الهيدرولوجية المتشابهة والأحواض المائية المشتركة، حيث تشكل المياه محور الصراع الاستراتيجي الذي يجب العمل على التصدي لتحدياته بالتعاون الجاد والصادق بين دول المنطقة العربية جميعها من خلال استثمار كافة إمكاناتها البشرية والمادية والطبيعية..

ولأهمية موضوع المياه كان هو الموضوع الرئيسي في مؤتمر لجان التضامن العربية لشعوب آسيا وافريقيا الذي عقد مؤخرا في بيروت.. وتقدمت سورية بدراسة حول المشكلة نشرتها «آخر ساعة» كاملة، وفي هذا العدد ننشر الدراسة المصرية التي أعدها خبير المياه الدولي الدكتور عبدالوهاب عامر أستاذ ورئيس قسم «الري والهيدروليكا» بكلية هندسة القاهرة تحت عنوان المياه في الشرق الأوسط من منظور الأمن القومي. وجاء في دراسته حول تواجد وتوزيع المياه على الكرة الأرضية ما يأتي:

انه لما كان الماء هو العنصر الأساسي في حياة الانسان والحيوان والنبات، وهو عنصر هام في مجالات التطور الصناعي والسياحي، بسببه تنشأ وتزدهر الحضارات، كما أن نقصانه أو نضوب مصادره يؤدي إلى اضمحلالها، ويحكي التاريخ عن حدوث صراعات واندلاع حروب للاستئثار بموارد الماء العذب والسيطرة على منابعه في أزمنة كانت فيها الاحتياجات محدودة.

ويتواجد الماء خلال الدورة «الهيدرولوجية» على هيئة ثلاث صور: هي الحالة الغازية كبخار ماء في الهواء، والحالة السائلة كأمطار وأنهار وبحار ومحيطات وبحيرات وبرك، وفي صور صلبة على هيئة غطاء جليدي في القطبين وجبال ثلجية. وتمثل المحيطات والبحار المخزون الرئيسي للمياه على سطح الكرة الأرضية حيث تشكل مياهها المالحة حوالي ٩٧,٣٪ من إجمالي كمية المياه، ويتبخر من سطح الكرة الأرضية يوميا ما مقداره ٨٧٥كم٣/يوم من الماء، يعود منه حوالي ٧٧٥كم٣/يوم مرة أخرى إلى المحيطات والبحار على هيئة مياه أمطار، أما الباقي (١٠٠كم٣/يوم) فتحمله الرياح على هيئة بخار. ويفقد سطح الأرض ما مقداره ١٦٠كم٣/يوم من الماء على هيئة بخار، ولكنه يستقبل ٢٦٠كم٣/يوم على هيئة مياه أمطار هي جملة ما فقده، زيادة على ما حملته الرياح من بخار المحيطات، ولكن هذه الزيادة الأخيرة تعود إلى الأنهار والبحار والمحيطات على شكل مياه سطحية أو متسربة من الأرض.

ورغم أن المياه العذبة تشكل ٢,٧٪ من كمية المياه على الكرة الأرضية، إلا أنها موزعة كما يلي:

٢,٠٨٪ غطاء جليدي، ٠,٦٪ مياه جوفية، أقل من ٠,٠١٪ بحيرات وبرك ومستنقعات، أقل من ٠,٠١٪ بخار ماء وأقل من ٠,٠١٪ في الأنهار. ويظهر من هذا التوزيع أنه بالرغم من توافر كميات المياه العذبة على سطح الأرض تكفي أضعاف السكان، إلا أنه يصعب الحصول عليها لأسباب تكنولوجية اقتصادية لتواجدها في القطبين أو في باطن الأرض، ولايبقى سوى النزر اليسير من الموارد المائية المتاحة محليا في الأنهار والتي



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : أخبار ساعة

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٦

تتعرض إلى الاستنزاف السريع نتيجة سوء الإدارة والإهمال حتى تصبح غير صالحة للاستعمال بسبب تدهور نوعيتها .

وعلى ذلك فإن العالم كوحدة واحدة نظريا يمكن أن يكون خاليا من المشاكل المتعلقة بالمياه، كما أن الموقف المائى على مستوى كل قارة ليس سيئا مع ترشيد استخدام المياه المتاحة وحسن إدارتها . غير أنه يلاحظ أن مصادر المياه العذبة موزعة على الشعوب والدول بشكل غير متعادل فى وقتنا الحاضر .

فبينما تحظى بعض الدول بمعدلات أمطار موزعة بانتظام تزودها بإمدادات كافية من المياه ، فإن هناك دولا أخرى تسقط عليها الأمطار أكثر من احتياجاتها ولكنها ليست بالضرورة فى المكان والزمان الملائمين، وتبقى دول أخرى ليس لديها المياه الكافية لمقابلة احتياجاتها الحالية حيث تتعرض مناطق حزام الأراضى القاحلة إلى الجفاف سنويا، كما أن بعض الدول ليست لديها منابع مائية فى أراضيها، لكنها تتلقى مواردها من خارج حدودها تحت ظروف طبيعية وبدون تدخل من البشر .

مع تزايد الأنشطة وتطور التكنولوجيا يتزايد الطلب على المياه، والتى تتناقص مواردها المحدودة بسبب التلوث، لذلك فسوف يشهد المستقبل القريب تدافعا وتكالبا حول تأكيد احتكار مصادر المياه والسيطرة عليها بمختلف السبل والوسائل ، مما قد يؤدى إلى المشاحنات والمنازعات .

بوادر أزمة المياه فى الشرق الأوسط

إذا نظرنا إلى منطقة الشرق الأوسط نجد أنها مقبلة على أزمة مائية كبيرة سوف تزداد حدة فى المستقبل القريب، مما ينبىء بحدوث صراعات بالغة التعقيد، إلا إذا تحركت الدول المعنية بصورة جماعية لمواجهة هذه الأزمة قبل انفجارها ، وتعاونت معا لتطوير وزيادة الموارد المائية المتاحة، وعملت على عدالة توزيعها فيما بينها بما يعود على الجميع بالنفع والرخاء والرفاهية .

وقد ظهرت فى السنوات الأخيرة بوادر وأحداث تشير إلى أن المياه العذبة ستصبح مع بداية القرن الحادى والعشرين سلعة استراتيجية قد تتجاوز فى أهميتها النفط . من هذه الأحداث قيام تركيا بحجز مياه الفرات فى بحيرة سد أتاتورك ووقف سريان مياه النهر نحو سوريا والعراق لمدة شهر كامل خلال يناير ١٩٩٠. كما أن هناك أقوالا بأن بعض الخبراء الاسرائيليين يقومون بإجراء دراسات فى أثيوبيا للبحث عن إمكانية إقامة مشروعات على روافد النيل الأزرق .

كما اقترح رئيس جامعة تل أبيب الأسبق حاييم بن شاهار فى ندوة التعاون الاقتصادى لدول الشرق الأوسط التى عقدت فى لوزان عام ١٩٨٩ أن تقوم مصر بمنح إسرائيل حصة من مياه النيل .

هذه الأحداث الثلاثة مرتبطة ببعضها البعض فيما يمكن أن نسميه الصراع على المياه فى الشرق الأوسط، وهو ليس جديدا على المنطقة حيث بدأ خلال العقود القليلة الماضية، وتكفى مراجعة أسباب العدوان الثلاثى على مصر بسبب تمويل مشروع السد العالى وصراع اقتسام مياه نهر الأردن واحتلال جنوب لبنان للحصول على مياه نهر الليطانى .

ومن ناحية أخرى فقد نظم مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة جورج تاون الأمريكية ثلاثة مؤتمرات خلال عامى ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ شارك فيها مسئولون من وزارتى الدفاع والخارجية وآخرون من اسرائيل وتركيا وبعض الدول العربية هى مصر والأردن والعراق لبحث مشكلة المياه فى أحواض أنهار الأردن والفرات ودجلة والنيل وتأثير انخفاض الموارد المائية على البلدان المعنية . وقد أصدر المركز فى ختام المؤتمر تقريرا خلص إلى أن منطقة الشرق الأوسط تقف على حافة أزمة موارد مائية حادة يمكن أن تؤدى إلى نزاع قبل نهاية القرن الحالى ، وأن ضعف التعاون بين دول المنطقة يزيد من حدة الأزمة .



المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٢٨ أغسطس ١٩٩٦

مسئول اسرائيلى :

أزمة المياه فى الشرق الأوسط قنبلة موقوتة .. إذا لم يوجد المخرج المعقول الحرب ستصبح أكيدة







● أيدن ● جى موليه ● بن جوريون

قادة العدوان الثلاثى على مصر



● الحرب من أجل المياه .. بدأت بالعدوان الثلاثى على مصر بسبب مشروع السد العالى



المصدر : أخبار الساعة

التاريخ : ٢٨ أغسطس ١٩٩٦

وفى بحث بعنوان «نقص المياه فى الشرق الأوسط» يقول المدير العام الأسبق لوزارة الزراعة الاسرائيلية مائر بن مائير : «أن أزمة المياه فى منطقة الشرق الأوسط هى مثل قنبلة موقوتة وإذا لم يكن المسئولون فى هذه المنطقة قادرين على مناقشة مخرج معقول فإن الحرب بين دول المنطقة تصبح مسألة أكيدة وأن اسرائيل سوف تواجه أزمة فى بداية القرن المقبل لامحالة» .

ويقول مناحم كانتور مفوض المياه الأسبق فى اسرائيل : «سوف تمضى عشرون عاما حتى تستطيع اسرائيل استعمال البدائل غير التقليدية فى تحلية المياه ، وأن هذه المدة كافية لتجفيف اسرائيل حتى الموت» .

● نجح عبد الناصر فى الحصول على تمويل مشروع السد العالى.. وهنا بدأت أول حرب فعلية من أجل الصراع على المياه.. وقامت قوات بريطانيا وفرنسا واسرائيل بالعدوان الثلاثى البغيض على مصر فور تأميم قناة السويس

ومن ناحية أخرى قدمت أميرة حسن تحقيقا من القدس منذ عامين فى الأهرام تحت عنوان «مشكلة المياه فى الشرق الأوسط حقيقة أم افتعال اسرائيلى ؟!». ونظرا لأهمية ما جاء فى هذا التحقيق من آراء أساتذة جامعيين كبار فإنه قد يكون من المفيد إعادة نشره كاملا حتى نتبين حقيقة أبعاد مشكلة المياه فى اسرائيل، إذ يقول التحقيق .

فى جامعة تل أبيب عقدت مؤخرا ندوة حول مشكلة نقص المياه فى منطقة الشرق الأوسط تحت شعار «النزاع حول المياه وتوزيعها غرب نهر الأردن» وقد أظهرت الندوة وجود خلافات فى الرأى بين رجال الاقتصاد فى اسرائيل وأعضاء الوفد الاسرائيلى فى مفاوضات المياه والذين يتخذون من مشكلة نقص المياه وسيلة لاحتفاظ اسرائيل بسلطتها على مصادر المياه فى الأراضى المحتلة وهضبة الجولان .

وقد ناقشت اللجنة ثلاث دراسات، الأولى للبروفسور نسفى اكشطابين رئيس قسم الاقتصاد فى جامعة تل أبيب والذى أكد أنه لايوجد مشكلة مياه فى اسرائيل وأنه لايتفق مع المفاوضين الاسرائيليين بهذا الخصوص، مؤكدا أن محاولة اسرائيل التركيز على أنها تعانى من مشكلة مياه هو أمر لا أساس له من الصحة .

وقد قدم رئيس جامعة بن جوريون افينساى بارقمان ونحميا حسين دراسة ثانية لعرضها على البنك الدولى ، أكد فيها أن الزيادة الديموجرافية فى منطقة الشرق الأوسط هى المسئولة عن نقص المياه وأن كوب المياه بواسطة التحلية سيتكلف ٧٥ سنتا فى حين أن الحصول عليه من مصر لن يزيد على ٤٥ إلى ٥٠ سنتا .

والدراسة الثالثة أعدها طاقم جامعة حيفا تحت إشراف مردخاى شينحطر وتقترح شراء المياه بواسطة «سوق المناقصة» وهو ما سبق أن اقترحه طاقم العمل فى جامعة تل أبيب، كما أن الأسعار المطروحة للمياه مشابهة لما قدمه البروفسور اكشطابين فى تقريره، وقد اتفق الاقتصادى الاسرائيلى الشهير بنحاس زولمان مع رأى نسفى اكشطابين فى أن ثمن المياه فى اسرائيل لايتعدى ٢٠٠ مليون دولار أى ثمن قيمة المساعدات الأمريكية لإسرائيل وهو ما يوازى ٥,٣٪ من الدخل القومى للفرد، وهذا المبلغ لايستدعى أن تدخل اسرائيل فى حرب من أجل المياه ضد أى دولة من دول المنطقة .

وقد اتضح من خلال الدراسات الثلاث التى عرضت خلال الندوة أن اسرائيل لاتعانى من مشكلة مياه بل ان إظهارها بهذه الصورة هو لتعزيز الموقف الاسرائيلى فى المفاوضات بلجنة المياه، كما قال عضو الوفد الاسرائيلى فى المفاوضات البروفسور أورى شاير : «إن إظهار المشكلة الملحة للمياه هو أمر مريح جدا للموقف الاسرائيلى فى المفاوضات، وهذا الوضع أيضا يساعد اسرائيل فى موقفها السياسى الذى يهدف للابقاء على سلطة المياه فى الأراضى المحتلة وهضبة الجولان» .

مع البروفسور نسفى اكشطابين من جامعة تل أبيب تم الحوار التالى :



● سؤال : كيف أظهرت دراستك أنه لاتوجد مشكلة مياه فى المنطقة ولا فى اسرائيل ؟

●● اكشطاين : عندما أقول أنه لاتوجد مشكلة مياه أقصد بذلك أنه عمليا يمكن توفير المياه بتكلفة سعر معقول يسمح بتزويد جميع سكان المنطقة بالمياه والزراعة، فى نفس الوقت يمكن الاستغناء عن الكثير من المنتجات الزراعية وانتاجها فى أماكن أخرى حيث تكون تكلفة المياه أرخص من هذا كما فى مصر وتركيا .

● سؤال : ما هو الحل لمشكلة المياه فى اسرائيل ؟

●● اكشطابين : الحل هو تحلية المياه وسعر تحلية المياه اليوم وفقا لأقل التقديرات ٨٠سنتا أقصى تقديرات ١,٥دولار، ولكن ما أقترحه بالتحديد بالنسبة لجميع دول المنطقة بما فيها الفلسطينيون هو الاستفادة من إدارة مشتركة وحقيقية للمياه ، أما إذا حاول الفلسطينيون إقامة سلطة مياه مستقلة وجهاز مستقل لتحلية المياه من حوض الجبل وجلب هذه المياه لقطاع غزة فإن ذلك سيكلفهم أكثر من ٤٠سنتا لكوب الماء الواحد ، فإذا استخدموا ٣٠٠مليون كوب ماء فى السنة فهذا يعنى ١٢٠مليون دولار وهذا المبلغ كبير جدا بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى حيث أن عدد السكان صغير ٢مليون فلسطينى فى المناطق ومتوسط دخل الفرد ٢٠٠٠دولار فى السنة .

● سؤال : لماذا إذن تركز اسرائيل على أنها تعانى من نقص المياه.. بينما يبدو من كلامك أنه لاتوجد أى مشكلة ؟

الإجابة على السؤال العدد القادم

جلال عيسى

الموارد المائية بين الحقيقة والخيال

فى السنوات القليلة الماضية، نسمع فى الإذاعات ونقرأ فى الصحف عن بيانات كثيرة فى الأمور الفنية، خاصة فى شأن الموارد المائية، وأن القرن المقبل سيشهد عراكا عنيفا لاحتياجات المياه، وهناك الكثير فيما نسمع ونقرأ من الآراء العجة ومن الأقوال المتضاربة بحيث تجعل حتى رجال العلم يتوهون فى هذه المتاهات، ونضرب الأمثال عن هذه الأقوال خصوصا على ما جاء على لسان الدكاترة الأساتذة، سواء فى مجال العلوم أو الجيولوجيا أو خلافهم، فمنهم من قال إن السد العالى غير ذى منفعة لأن مياه البحر فى رأس البر طغت على الشاليه الخاص به، ومنهم من يقول إن السد العالى سبب البلاء، وآخرون يقولون إننا مقبلون على شح من المياه شديد، بينما تجرى تحت أقدامنا المياه كأنهار كبرى، وبعضهم يبنى على هذا القول طرق استعمالات هذه المياه الجوفية والتى تعادل تخزين السد العالى مائة مرة، أى حوالى عشرة الاف مليار متر مكعب (١٠٠٠٠ مليار م٣).

فوالله كيف أسكت عن هذا، فعشرة الاف مليار متر مكعب تروى جميع جمهورية مصر العربية وليبيا والجزائر، ولا أدرى مطلقا كيف نسكت للآن بدون عمل أمام هذا القول وإننى أنادى بأعلى صوتى على رجال البترول وعلماء الجيولوجيا والعلماء والمهندسين أن يبادر كل منهم فى العمل فورا وادعوا كلا منهم أن يحمل معوله على كتفه ويذهب إلى الصحراء ليحفر عينا من عيون الصحراء، ويجب أن نقطع الشك باليقين فى هذا الموضوع.

إن هذا العمل يعتبر مشروعا قوميا يجب البت فيه قبل أى مشروع كان، ونحن نسأل أنفسنا ماذا وجدت الشركات البترولية عند حفرها فى الصحراء؟ كما نرجو من وزارة البترول أن تطلب من شركاتها أن تنفذ كثيرا من الأعمال حتى تصل إلى المياه الجوفية إن وجدت، ونطالب وزارة الرى فيما كشفته الآبار التى عملت فى منطقة العوينات، وما تقدير كمية المياه الجوفية، وهل هى محدودة أم متجددة وكم تحوى طبقات الحجر النوبى من المياه إذا وجدت

المهندس **إبراهيم زكى قناوى**

وزير الرى الأسبق

إن سياسة الوزارة فى العهد الحالى تطالب وتعمل جادة للانتشار فى ٢٥٪ من مساحة مصر بدلا من الاقتصار على الوادى والدلتا فى حدود ٥٪ فقط، وهذا الكلام لا يتأتى إقراره بصفة نهائية إلا بعد الدراسة الكاملة فى جميع أنحاء مساحات الانتشار، فكيف يمكن أن نقول إننا سنعمل ترعا تأخذ من أمام إسنا حتى الواحات الخارجة بحيث تروى من ٣٠٠ الف إلى ٥٠٠ الف فدان، ولم اسمع فى حياتى أن مشروعا كبيرا كهذا يحدد بمدى اتساعه على هذه المفارقات من ٣٠٠ الف إلى ٥٠٠ الف فدان، فهل عملت الفحوص الكاملة من خطوط كنتورية أو تصنيف تربة أو تحديد بدائل الزراعات أو تحديد مقنن المياه أو خلافه من أهم الشروط اللازمة المطلوبة.؟

إن وزير الأشغال ـ كما أرى الآن ـ يحصى موارد مياهه بالنقطة حتى يكاد يحصى دموع الباكين ليكمل موارده ـ والبعض يقول ازرعوا بلاد النوبة فهل قصر هذا البلد عن بلاد النوبة أن أول ما عمل من مشروعات هو خزان وقناطر إسنا التى انتفعت بها بلاد الصعيد ولم تبخل الدولة بإنشاء المصانع ـ قصب السكر ـ السماد ـ الالومنيوم وخلافه والآن يمكن الانتشار فى البر الغربى من النيل وهناك مساحات واسعة، اما بلاد النوبة فإنه يجب العناية الكاملة ببحيرة ناصر. فإننا نحمد الله ألف حمد وشكر على بقاء بحيرة ناصر خالية من السموم والأمراض التى تنتشر فى مجرى النيل، وياويلنا إذا انتشر فقط ورد النيل أو الملاريا أو البلهارسيا، وإنى اشكر الأستاذ الدكتور العلامة عبدالفتاح القصاص، إذ جاء فى المؤتمر الذى أقامته وزارة الأشغال وطالب بالإقلاع عن الزراعات العادية حول بحيرة ناصر فإننا نرى فى أسوان وبلاد النوبة أن تكون أحلى بقاع العالم جوا وصحة، ويمكن أن تكون لكل منشأة وحدة خاصة للتنقية، كما هو متبع فى السفن والفنادق الكبرى، وقد قمنا بعمل مؤتمر منذ سنتين حضره ٤٠٠ مهندس وعالم وخبير من ٦٥ دولة لمعرفة الأضرار التى لحقت بالسد العالى من التأثيرات الجانبية لبحيرة ناصر وقدمنا خمسة وثلاثين بحثا عن سلامة السد العالى فنيا وإنشائيا وصحيا وعدم وجود تأثيرات جانبية ضارة.

يجب الا نأخذ بكلام من يتكلم بدون تحقيق فى كلامه، وإننا نعلم أن الصحراوات الكبرى فى الولايات المتحدة أو إفريقيا أو اسيا كثيرة، وربما زاد طغيان رمال هذه الصحراء على الأرض الزراعية، ولأضرب مثلا طيبا على وجود بعض المياه فى الصحراء أثناء زيارتى للجزائر، فقد تكرموا بعمل الترتيبات لزيارة منطقة فى جنوب الجزائر تبعد عن مدينة الجزائر بحوالى ٨٠٠ كيلو، ورأيت هناك مساحة كبيرة مزروعا فيها حوالى ربع مليون نخلة من أجود أنواع التمر، تروى من بئر واحدة تخرج مياهها ساخنة ويعاملونها معاملة خاصة لرى هذا النخيل الذى يبلغ ارتفاع النخلة منه الآن حوالى ستة أمتار، وحين سألت عن مورد المياه قالوا إنه على عمق ١٥٠٠ متر وإنه حين تم تحليل المياه وجد أن المياه عمرها عشرة الاف سنة،

وبهذه المناسبة نقول إنه حين العمل في أربعة أنفاق بمشروع كهرباء خزان أسوان وجدنا عينا في أحد الأنفاق وإذا بها عين ساخنة وكان بعض العمال يغتسلون بمائها ولم نجد لهذه العين مثيلا أو سببا، وأظن أن صديقي المهندس نجيب فهمي سعيد يذكر هذه الحادثة.

أما بعد فمن هو المستفيد بإعلان هذه الأرقام عن المياه الجوفية إلا طامع أن ينال نصيبا أكبر من نصيبه قائلا مادام لديكم مياه جوفية كثيرة فلماذا تطمعون في المياه الجارية، وأن الباحثين في تقسيم مياه الأنهار الدولية - أي الأنهار التي تسير في أقطار متعددة - يستندون على بعض العوامل الأساسية عن كل بلد يمر به نهر حتى يمكنهم أن يحكموا في تحديد نصيب كل دولة فمثلا

١ - يبدأون في تحديد نصيب كل دولة من مياه النهر التي تستعملها فعلا في مطالبها المختلفة وتعرف بحقوق الاتفاق وتكون هذه أساس المحاسبة

٢ - يؤخذ في الاعتبار إذا كانت الدولة لها مصدر آخر للمياه مثل العراق وسوريا.

٣ - هل هذه الدولة تستعمل مياه هذا النهر من قديم الأزل تاريخيا.

٤ - مقدار اعتماد الدولة على الزراعة كلية أم تعتمد على مصدر آخر مثل الصناعة.

٥ - نصيب كل دولة من الأمطار.

٦ - نصيب كل دولة من المياه الجوفية.

٧ - هل توجد غابات أو صحاري والأراضي الصالحة للزراعة.

٨ - ما عدد سكان كل دولة.

وبهذه المناسبة فإن اللجنة الدولية للري والصرف التي مركزها الهند والتي مصر عضو أساسي فيها بدأت فعلا في وضع شروط دولية في معاملة الدول مع بعضها التي تقع على نهر واحد ويسمونها الأنهار الدولية.

واللجنة الأهلية للري والصرف بوزارة الأشغال في وعي تام بهذا الموضوع.

وإني بصفتي نائبا شرفيا لهذه اللجنة أرجو الله أن يوفقها في حسم طلبات الدول التسع التي تقع في حوض النيل. ولا ريب أن مصر سبقت دول العالم كله في الزراعة ونصيبها معروف، ويجب علينا وعلى كل فرد في الجمهورية أن يعمل بكل مافي وسعه لتوفير كل نقطة ماء وعلى الدولة الترشيد في هذا المقام.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريـخ : ١ - سبتمبر ١٩٩٦

أعياد النيل بين الماضى والمستقبليات

د . فريد النجار

اليوم أول سبتمبر عيد الوفاء للنيل.. ويتفق مضمون الوفاء مع معنى التنمية المتواصلة والحفاظ على جودة النيل وطاقاته لخدمة الاجيال القادمة. ولعل ذلك يتطلب منا البحث عن هوية جديدة لوفاء النيل فى ضوء المستجدات العالمية والاقليمية الراهنة. فلم تصبح التنمية وقياساتها مرهونة فقط بنصيب الفرد من الدخل السنوى الحقيقى القومى. ولكن اكتشفت الامم المتحدة مؤخرا أن نصيب الفرد من المياه النظيفة للشرب مثلا أحد مكونات مؤشرات التنمية البشرية. من هنا نستطيع أن نقفز بالتنمية البشرية والاقتصادية المصرية من مستواها الحالى إلي مستوى تنافسى عالمى .. ولكن كيف؟

ان حرب المياه على الصعيد العالمى لتتطلب الترشيد والرقابة برؤية استراتيجية تتفق مع اقتصاديات الدولة فالندرة النسبية للمياه فى العالم تعكس الميزة التنافسية لنيل مصر واقتصادها.

وكان المصريون فى الماضى حريصين على احتفالات النيل انطلاقا من أن مصر هبة النيل وبدون مياهها العذبة لاتقوم للحياة قائمة. وشارك المصريون حتى يومنا هذا بالشعر والغناء والفن والموسيقي فى مهرجانات النيل وعروس النيل. ان الوفاء شيء عظيم واحد قيم المصريين ولكن لايكفى هذا مع زيادة حجم السكان وتلاحم منظومات الصناعة والبيئة والصحة والامراض والزراعة والأمن الغذائى ومركزية الرى ومستجداته.. لايكفى كل ذلك تحقيق طموحات التنمية القومية.

لذلك يجب ان يكون المستقبل أكثر إشراقا بالنيل العظيم الذى يعد من اهم الممرات المائية فى العالم بل وأفضلها على الاطلاق. لذلك أقيمت السدود والأهوسة لتنظيم التدفقات النيلية مثل السد العالى وسدود الصين وأنشئت المنظمات المسئولة عن الرقابة لتجنب الفيضانات والمخاطر مثال ما تم فى نهر الميسيسبى فى أمريكا. نعم اختلف الخبراء فى مصر حول فعاليات وسلبيات السد العالى... ولكن ما يخصنا هنا فى هذا المقام هو استطلاع المستقبل من حيث سلوك النيل وقرارات تشغيله وهياكل تنظيمه.

وتظهر أهمية الدعوة لرؤية جديدة لادارة النيل بعد عدد كبير من المؤشرات المخيفة (١) مركزية السيطرة فى التدفقات. (٢) غياب النظافة (٣) تلوث النيل بمخلفات المصانع والثروة الحيوانية والزراعية (٤) عدم وصول روافد للنيل لمناطق عديدة فى المستطيل السكانى وهو مادعا السيد الرئيس الأسبوع الماضى إلى طرح بدائل لربط الوادى الجديد غربا بمنابع النيل جنوبا (٥) زيادة التلوث والأمراض وانخفاض نصيب الفرد من المياه النظيفة حيث أكد البنك الدولى ان ٣٥٪ من سكان المدن الكبرى فى مصر لايشربون مياها نظيفة (٦) انتشار ورد النهر وتدهور الترع والمصارف المائية فى بعض المناطق بالجمهورية (٧) غياب السلوك الحضارى فى بعض التجمعات السكانية على ضفاف النيل لغسيل المواشى والقاء الصرف الصحى (٨) زيادة نسبة الفاقد بالقاء الفوائض المائية بالبحر الأبيض المتوسط

إننا حقا فى حاجة استراتيجية لاعادة بناء آليات حضارية للاستفادة من النيل لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لاجيالنا فى المستقبل وهو ما يشمل: .

١ - الادارة الاسراتيجية للنيل : يجب أن تتحول أساليب ادارة النيل من منظور وزارة واحدة إلى مسئوليات متضامنة تنفذها المحافظات المطلة على النيل. إن التخطيط الاقليمى لمحافظة أسوان فى أعقاب بناء السد العالى لم يتم تطبيقه حتى الآن.. يجب على كل محافظة أن تقترح خططا مستقبلية للتعامل والتحاكي مع النيل والمصادر البديلة للمياه من آبار ومستودعات مائية وأساليب التخلص من المياه المستخدمة وإعادة تدويرها Re-cycling. إن الادارة الاستراتيجية مسئولة عن ضمانات التنمية المتواصلة فى كل بقعة من بقاع مصر قبل التفكير فى خارج الجمهورية

٢ - التعامل مع النيل كمنظومة متكاملة: مازالت استخدامات النيل محدودة جدا ومن ثم توجد طاقات وفرص عاطلة ويجب طرح بدائل جديدة للتشغيل الاقتصادى المثالى لموارد النيل الثروة السمكية والتصنيع السمكى والمزارع السمكية. مياه الشرب. السياحة النيلية. اللوجستيات النيلية والنقل والمواصلات والرياضات المائية. سياحة المؤتمرات النيلية. المهرجانات النيلية فى المحافظات. زراعة الزهور على ضفاف النيل. النزهة والفسحة النيلية. التعليم والثقافة النيلية.. يقول أحد السياح هل يمكن استئجار النيل لفترة ١٠٠ سنة.. هل ممكن خصخصة النيل NIL Privatization؟ وتختلف استخدامات النيل باختلاف طوله وفروعه وبالتالى يجب بناء جداول للأهداف يتم تحقيقها فى كل محافظة وفق الإمكانات.

٣ - قاعدة بيانات النيل : يستطيع مركز معلومات مجلس الوزراء بالتعاون مع أجهزة الاحصاءات والمعلومات فى الدولة إنشاء قاعدة بيانات للنيل وتوفير مراكز

لدعم قرارات النيل لأغراض التنبؤ بالفيضانات عن المناسيب المقررة

٤ - التخطيط الاستراتيجى للنيل · اذا كان النيل فى الماضى محدود الاستخدامات والأهداف ويدار بأساليب فنية فقط. فإن النيل الآن يحتاج إلى خطط طويلة المدى لأغراض التنمية المتواصلة. وتقوم وزارة التخطيط والمجالس القومية المتخصصة ومراكز الأبحاث بدراسات تساعد فى تكوين وعاء خطة استراتيجية طويلة المدى وأخرى متوسطة المدى وهنا دعوة لاشتراك الأجهزة والخبراء المعنيين لبناء تلك الخطة الاستراتيجية لاقرارها من المسئولين.

٥ - التنظيم المرن للنيل · إن المرونة فى تنظيم اجهزة النيل تحتاج إلى تعاون مستمر وتنسيق دائم وتشخيص سديد وتنبؤ بالمشكلات وتقدير للمواقف. إن تعدد الأجهزة الرقابية والتخطيطية والشرطية والمائية والهندسية والزراعية والاشغالية والمسطحات المائية وغيرها عادة ما يؤدى إلى تضارب الاختصاصات وضياع المسئوليات وصعوبة المساءلات. لذلك عادة ما يتم بناء أشكال ونماذج تنظيمية جديدة لادارة النيل توفر المراقبات المانعة للأخطاء والانحرافات والمخاطر.

٦ - إنتاجية النيل : إن الوفاء يحتاج بصفة مستمرة إلى تحسين انتاجياته فى المجالات المختلفة. إن إزالة المعوقات ووضع اليد على ضفاف النيل لمسئولية قومية . ومنع التعامل مع النيل الا فى حدود القانون لمطلب حضارى، هنا يجب ان نعظم إنتاجية النيل فى النقل والمواصلات والسياحة والرياضات والثروة السمكية والرى وغيرها. وتعتبر الادارة الواعية الواعدة للنيل مسئولة عن تحسين إنتاجية النيل بصفة مستمرة.

٧ - فعالية التكلفة للنيل : وقد يتساءل القارىء عن تكلفة إدارة النيل بالرؤية الجديدة. ففى ظل اقتصاديات السوق نستطيع إدارة النيل بالتكلفة والمكاسب وتسويق المنتجات النيلية C- B المتنوعة بعائد يفوق التكلفة بما يسمح بإجراءات التحسينات والتجديدات المطلوبة. كما يمكن ربط الصحراء الغربية والوادى الجديد وأراضى مرسى مطروح بروافد النيل حتى تتحول الصحراء إلى أراض خضراء بعيدا عن التلوث.

٨ - السلوك الحضارى الابتكارى للنيل : ويبقى فى النهاية مع الدور الحكومى القيادى للنيل ضرورة تطوير وتحسين سلوكيات المتعاملين مع النيل وفاء له وتقديرا لثرواته وحفاظا على مستقبلياته. إن السلوك الحضارى للجمهور والاعلام الترشيدى ضرورى وفاء لنيل مصرنا الحبيبة.... هل نستطيع أن نحقق جميعا ذلك!!.



التاريخ : ٢٣ - سبتمبر ١٩٩٦



العلاقات التركية - السورية

ملف الفرات ما زال متفجراً

مياه الفرات وخلاف على التعريف القانوني للنهر.

الوسط

مع وصول حزب «الرفاه» الاسلامي الى قمة السلطة في تركيا اخيراً، ظهرت الى السطح بوادر تحسن في العلاقات بين انقره ودمشق، دفعت كبار المسؤولين السوريين الى الحديث عن صفحة جديدة من العلاقات مع تركيا، كما دفعت رئيس الحكومة التركية نجم الدين اربكان الى استقبال مسؤولين حزبيين سوريين هناوه برئاسة الحكومة، كما نقلوا اليه استعداد دمشق لطي صفحة الماضي.

وفي حين بدا ان ثمة استعداداً للتفاهم على نقطتين هما: الانفاق العسكري التركي - الاسرائيلي، والكلام على اتجاه للحكومة التركية الى تعديله، او على الاقل تعطيل امكانات ان يكون موجهاً ضد سورية من جهة حدودها الشمالية، ثم موضوع حزب العمال الكردستاني الذي يخوض حرباً استقلالية ضد تركيا والعراق، ويشكل نهاية الطريق، لاحد الخلافات الاكثر خطورة في الشرق الاوسط في السنوات المقبلة. فإن عدم اثارة موضوع مياه نهر الفرات، اكد على ان انقرة ما زالت على موقفها القديم منه.

وفي حين تعتبر تركيا نهر الفرات نهراً تركياً عابراً للحدود، تصر سورية، ومعها العراق على اعتباره نهراً دولياً يتوجب اقتسام مياهه بين الدول الثلاث، في مقابل وجهة النظر التركية التي تقول ان النهر تركي عابر للحدود، وتالياً فإنه من حقها التصرف بمياهه لتلبية اغراض الري وتوليد الطاقة، وهو ما باشرت تنفيذه منذ اواخر الستينات.

وفي الواقع، بدات الحكومة التركية اقامة مجموعة من السدود متفاوتة الحجم اعتباراً من العام ١٩٦٧، عندما اقامت سد «كيبان»، ثم اتبعته بسد «قره قاي» في العام ١٩٨٦. ومع ذلك، فإن منسوب النهر ووتيرة تدفقه لم يتأثرا بصورة ظاهرة، اذ استمرت الكميات التي تدخل الاراضي السورية، ومنها الى العراق، تزيد على ٤٠ مليار متر مكعب سنوياً.

لكن ما حصل في العام ١٩٨٩، كان له الاثر الاهم على ظهور المشكلة، وذلك عندما بادرت تركيا الى اقامة سد «اتاتورك» الذي يصنف على انه الثاني من حيث الاهمية في العالم، في اطار مشروع «غاب» الذي يشتمل على إنشاء ٢١ سداً بطاقة اجمالية تبلغ ١٨٦ مليار متر مكعب، ٤٨ ملياراً منها لسد «اتاتورك» ومع انتهاء اعمال السد مطلع العام ١٩٩٦، ظهرت المشكلة، فقد تراجعت كميات المياه المتدفقة في النهر عند دخولها الاراضي السورية الى حوالي ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، بدلاً من ٨٠٠ متر مكعب كما كان الوضع في السابق، على ان يذهب ٥٢ منها الى العراق، في مقابل ٤٨ في المئة حصة الجانب السوري، وفق البروتوكول الموقع بين دمشق وبغداد في العام ١٩٨٧.

ورفض الاتراك المحاولات السورية لاقناعهم بالتوصل الى اتفاق نهائي على قسمة مياه النهر. ويقول كبار الخبراء في دمشق، ان تحفظ انقره عن عقد اتفاق نهائي هو مؤشر شبه اكيد الى خطها الاستمرار في تنفيذ مشروعات «غاب»، حتى ولو كان الموضوع على حساب حصة سورية والعراق، تطبيقاً لقولة ان النهر هو نهر تركي عابر للحدود، وليس نهراً دولياً ينبع من الاراضي التركية.

مشروع «غاب»

وبالفعل، تشير المعلومات المتوافرة عن مشروع «غاب» الى انه يشتمل على إقامة ٢١ سداً، الى جانب ١٩ محطة لتوليد الكهرباء بما يصل الى ٢٦ مليار كيلوواط ساعة، وهو ما يوازي انتاج تركيا بالكامل من الكهرباء اوائل الثمانينات.

ويندرج المشروع من وجهة نظر انقره في اطار خطة اقتصادية انمائية شاملة لمنطقة شرق الاناضول، وهي منطقة يصل عدد سكانها الى حوالي ٥,٥ ملايين نسمة، الا انها تعاني من مشاكل الجفاف، والاعتماد على الزراعات البعلية، وهجرة ابنائها الى المدن الرئيسية، وبحسب الاهداف التي اشتمل عليها المشروع عند انجازه، فإن المطلوب توفير مياه الري لاراض لا تقل مساحتها عن ١,٧ مليون هكتار، الى جانب توفير ٣ ملايين فرصة عمل.

الا ان المشروع على اهميته بالنسبة الى تركيا، الا انه اصطدم حتى الآن بمشكلتين: الاولى

سياسية تمثلت في تحفظ سورية والعراق عن تنفيذه بسبب المخاوف من ان يكون تحقيق المشروع على حساب حصتيهما من مياه النهر. اما المشكلة

الثانية فتمثلت في عدم توافر التمويل الكامل والذي يقدر بحوالي ٣٢ مليار دولار، انفقت انقره منه ما يصل الى ٦ مليارات دولار من موازنتها العامة لتمويل الجزء الاول من المشروع.

ويشير المسؤولون السوريون الى علاقة ما بين اعتراضهم على تنفيذ المشروع، وبين تحفظ الجهات الدولية التي وعدت بالتمويل عن تقديم قروض لمشروعات لا زالت موضع خلاف سياسي، وهو ما ساهم فعلياً في مرحلة حصول تركيا على قروض كافية من البنك الدولي، ومن جهات دولية أخرى، ثم انسحاب الشركة المنفذة، وهي شركة «فيليب هولامان». وقد بدا ان الجانب السياسي للمشروع كان احد الاسباب لحجب التمويل عنه، الى جانب الاعتبارات الاخرى، ومن بينها الصيغة التي قررت الحكومة التركية اعتمادها، وتقوم على مبدأ «ابن وشغل ثم رد» (B.O.T)، اي ان تقوم الجهة الخاصة بتنفيذ المشروع واستثماره لفترة معينة، ثم اعادته الى الحكومة التركية. ويتركز الاستثمار في هذه الحالة على بيع انتاج محطات الكهرباء لاستعادة الاكلاف في مرحلة اولى، ثم تحقيق ارباح في مرحلة ثانية.

الانعكاسات على سورية

بالمقابل، فإن سورية لم تكن اقل تاثراً من تنفيذ المرحلة الاولى من مشروع «غاب»، والتي اشتملت على بناء سد «اتاتورك». فقد تراجعت كمية المياه المتدفقة الى حوالي ٥٠٠ متر مكعب في الثانية، الامر الذي ساهم في تعطيل مشروعات اساسية كانت تنوي سورية تنفيذها، وابرزها الآتي:

الغاء المحطة الكهربائية الثانية، على سد «الفرات» الذي انشأه السوفيات في العام ١٩٧٤ بطاقة ١١,٥ مليار مكعب، الى جانب المحطة الاولى التي تصل طاقتها الى ٨٨٠ ميغاواط. وبرر السوريون التخلي عن اقامة المحطة الثانية بالحاجة الى تلبية احتياجات الري في المنطقة، والتي تقدر بحوالي ٥٠٠ الف هكتار.

الى ذلك، توقفت الحكومة السورية عن تنفيذ مشروعات استصلاح ١٤٠ الف هكتار اضافية في منطقة حوض الفرات بسبب تناقص تدفق المياه من ٨٠٠ الى ٥٠٠ متر مكعب.

كما يثير المسؤولون السوريون مشكلة جديدة تتمثل في ارتفاع نسبة التلوث في مياه النهر بسبب الافراط في استخدام الادوية والمبيدات في محيط سد «اتاتورك» الى جانب ارتفاع نسبة الملوحة في المياه بعد تخزينها لفترة طويلة داخل السد.

حتى الآن، لمحت تركيا الى استعدادها للبحث في الخلاف على موضوعي الاتفاق العسكري مع اسرائيل، ونشاطات حزب العمال الكردستاني، لكنها ابقت على فمها مقفلاً بشان موضوع تقاسم مياه نهر الفرات، الامر الذي لا يشجع على الكثير من التفاؤل، وتاليا توقع توصل الطرفين الى تسوية، ان لم يكن الوقت دفع الجميع الى مرحلة اللارجوع في النزاع، وهو ما يشكل عنوانا للمخاوف من احتمال ظهور «حروب المياه» في الشرق الاوسط ■



المصدر : الأهـــــــرام ..

التاريـخ : ٥ - سبتمبر ١٩٩٦ ..

نحن والأمن المائى الجديد

أحمد يوسف القرعى

على امتداد ٤٠٠٠ ميل طول مجرى النيل من منبعه إلى مصبه ترك الانسان المصرى بصماته على هذا النهر بعمق تاريخه . كنا بناة أم الحضارات على ضفافه .. وفى مقدمة رواد استكشاف منابعه . واكثر الناس ترويضا له .. نظمنا مياهه، وحفرنا فروعه وترعه وخلجانه .. وأقمنا الجسور والقناطر والمقاييس قبل تحويل مجراه لإنشاء اكبر سد مائى عليه . ولاعجب ان يتصف الانسان المصرى طوال تاريخه بعبقرية هندسة الرى .

كنا أقدم من قدس النيل وقدر وفاءه، وكنا أشعر الشعراء فى التغنى به ومغازلته، وأبلغ الخطباء خطبا لوده وأوائل المؤلفين من أبنائه يسجلون تاريخه ويكتبون جغرافيته ويضعون خطط تنمية موارده وليس ثمة مراجع مكتوبة بأية لغة من لغات شعوب حوض النيل تضاهى ماكتبه المصريون عن النيل ابتداء من خطط على مبارك الى شخصية جمال حمدان ومرورا بكتاب النيل لمحمد عوض محمد وكتابات شفيق غربال وسليمان حزين ورشدى سعيد ومحمد السيد غلاب وجمال الدين الشيال.

وعبد الملك عودة ونعمات احمد فؤاد .. وغيرهم الكثير من الجيل الجديد الواعد .

كنا ومازلنا اخلص دعاة التضامن و التعاون وتبادل المصالح والمنافع بين شعوب دول حوض النيل شعورا بالإنتماء اليه وتامينا وحماية له من الدخلاء .

كنا ومازلنا أكثر شعوب حوض النيل استخداما لمياه النهر وبالتالى اكثرهم تقديرا لكل قطرة ماء جديدة .

لكل هذا وغيره .. فإننا اليوم اسعد شعوب النيل بفيضانه الجديد، عيوننا ساهرة على مقاييسه تتابع ارتفاع منسوب مياهه بالسنتيمترات وتحسب من الآن مواجهة أية محاولة لنزواته الطارئة، وتصدرت أخبار الفيضان الصفحات الأولى من جرائدنا ومجلاتنا ومقدمة نشراتنا الإذاعية وأصبحت الحديث المفضل بين المعنيين بالمستقبليات أملا فى سبع سنوات سمان خضر تكون فاتحة خير للألفية الثالثة .

هكذا جاء فيضان النيل بفيض كريم غير مسبوق فى العقود الأخيرة وليس خافيا علينا اننا قبل مجيئه كنا قد بدأنا سياسة تقشفية فى استخدام الموارد المائية المتاحة تحسبا لأية موجة جفاف أو سنوات أخرى عجاف وذلك عندما أعلن العالم المصرى المعروف د . محمد عبد الهادى راضى وزير الأشغال العامة والموارد المائية فى أواخر إبريل الماضى أن مصر تعمل على زيادة مواردها من المياه باستثمار الفواقد المائية بإعادة استخدام مياه الصرف الزراعى وخزانات المياه الجوفية بالوادى والدلتا وتطوير نظم الرى فى الأراضى القديمة والحد من مساحات المحاصيل عالية الإستهلاك للمياه وترشيد استخدامات مياه الشرب والصناعة (نحو ٨,٨ مليار متر مكعب سنويا) وإعادة النظر فى تشريعات وقوانين الرى والصرف المعمول بها حاليا لمواكبة المتغيرات المحلية والإقليمية للحفاظ على الموارد المائية والحد من الإسراف .

ولاشك أن وزيرنا الحكيم يوافقنى على الإستمرار فى سياسة التقشف حتى مع قدوم هذا الفيض الكريم من الحياة فى محاولة لتقويم سلوك التبذير التى أصابتنا فى وقت أصبحت فيه نقطة الماء سلعة نادرة فى المعاصر .

إننا نثق ثقة مطلقة فى مدرسة الرى المصرية وعميدها .وزيرنا الحكيم بحكم اصالة وعراقة هذه المدرسة المشهود بها دوليا .

إننا نثق فى المشروعات الطموحة التى طرحها د . عبد الهادى راضى للاستفادة من الفيضة الجديد وإن كنا نرى أهمية مساندة الوزارات الأخرى ومراكز البحوث والدراسات المختلفة فى مثل هذه المشروعات وقبل كل شىء وعى المواطن المصرى بقيمة ثروته المائية . ولن يتحقق هذا الوعى بغزارته الكاملة إلا بإعطاء النيل مايستحقه فى مناهجنا الدراسية .

وفى مقال سابق بالأهرام تحت عنوان : النيل فى مناهجنا اثرت هذه المسالة . وإدراكا لأهميتها جاء اتفاق وزيرى الموار المائية والتعليم مؤخرا على إضافة مواد دراسية جديدة فى مختلف مراحل التعليم الأساسى لتوضيح كيفية التعامل مع المياه فى كل أوجه الحياة الحيوية من منطلق الالتزام بندرة المياه وأهميتها والحفاظ عليها من الإهدار والتلوث كما جاءت موافقة جامعة القاهرة على إضافة دبلومات جديدة فى الدراسات العليا فى عدد من الكليات تتناول بعض المسائل المائية المهمة مثل الحقوق القانونية والتاريخية المتعلقة بالنهر وروافده وذلك لتنشئة كوادر فنية دراسية تعى أصول التعامل مع ثروتنا المائية استخداما وتوظيفا امثل وحفاظا على كل قطرة ماء منها .

واخيرا . لقد جاء الفيض الجديد من المياه ليكمم أفواه الذين لوحوا باستخدام مياه النيل كورقة سياسية ضاغطة على مصر ويتبقى علينا مسئولية التعامل مع دول حوض النيل جميعها بقلب مفتوح وليس ادل على هذا التوجه المصرى من مبادرة وزير مواردنا المائية للتعاون مع السودان الشقيق لمواجهة اية نزوات للفيضان الأخير . ويمكن للتعاون المائى المصرى السودانى ان يؤتى اليوم وأكثر من اى وقت مضى نتائج أفضل لو صدقت نوايا نظام الحكم فى الخرطوم وامتثل لمبادىء وقيم المواثيق العربية وقرارات المجتمع الدولى .

المدرسة
للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٥ - سبتمبر ١٩٩٦

الدول النيلية ومشكلة المياه كما تراها اثيوبيا

نافورة المياه الأفريقية تعاني من العطش

إدريس القاضي *

قرر البرلمان الاثيوبي اخيراً بناء سدين على احد اهم روافد نهر النيل الذي يجري داخل اثيوبيا قبل جريانه نحو السودان ومصر، الامر الذي اعاد مخاوف هذين البلدين من خفض منسوب المياه الجارية الى اراضيهما، وهما اكبر المستفيدين والمستهلكين لمياه هذا النهر.

ما هي انعكاسات بناء هذين السدين في اثيوبيا وعلاقتها بالازمات السابقة التي عصفت بدول حوض النيل بداية من منابعه في اوغندا وصولاً الى مصبه الاخير في مصر؟

نهر النيل هو شريان الحياة في الدول التي يجري في اراضيها، وعندما اعلنت بعض المؤسسات الغربية المتخصصة في نهاية الثمانيات ومطلع التسعينات ان هذا النهر العظيم في خطر والمنابع في طريقها للإنكماش وحزام المطر يتراجع جنوباً عن المنابع لأن درجة الحرارة شمالاً وجنوباً تتغير وتتبدل والامطار الاستوائية في مناطق اعالي النيل لا تهطل بالقدر الكافي، دقّ ناقوس الخطر في كل بلدانه، وكان صوت الناقوس عالياً كلما اتجهنا شمالاً لأن المطر يقل كلما ذهبنا في ذلك الاتجاه ويزيد الاعتماد على مياه النيل.

يجري نهر النيل وروافده في تسع دول على راسها مصر والسودان واثيوبيا وكينيا واوغندا وتنزانيا ورواندا وبوروندي وزائير، لكن اكثر المستفيدين من مياهه هما مصر ثم السودان إذ يستخدمان اكثر من ٨٠ في المئة من هذه المياه. اما اكبر المساهمين والمنتجين بلا جدال فهي اثيوبيا التى يطلق عليها نافورة الماء الافريقي إذ ينطلق من الهضبة الاثيوبية ١١ نهراً يذهب بعضها للصومال وتصب البقية في الاراضي السودانية وتشكل ٨٠ في المئة من مياه النيل.

يعتبر نهر النيل احد اطول انهار العالم ويبلغ طوله ٦٧٠٠ كليومتر مربع كذلك حوضه يعتبر الاكبر بمقدار ٣ ملايين كيلومتر مربع.

والنيل مع كل خيراته التي أفاضها على بلدانه كان سبباً اساسياً للتوتر، خصوصا بين المستفيدين الاساسيين مصر والسودان ودول المنابع في البحيرات الاستوائية والمرتفعات الاثيوبية، خصوصا اثيوبيا.

وسعى خديوي مصر اسماعيل بين عامي ١٨٧٤ - ١٨٧٦ الى مد حدود الدولة المصرية حتى وصل بها الى البحيرات الاستوائية ومناطق كرن ومصوع في الاراضي الاثيوبية (اريتريا حالياً). واجمع المؤرخون على ان هدف التوسع المصري الرئيسي آنذاك هو ان الخديوي اسماعيل اراد تامين منابع النيل او ان يجعل النيل نهراً مصرياً وان يضم الى بلاده كل المنطقة الجغرافية لحوضه. لكن وجود قوى استعمارية اخرى آنذاك دمرت احلام الخديوي.

مصر واثيوبيا والسودان

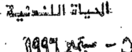
شهدت العلاقات المصرية - الاثيوبية - السودانية في السنوات الخمسين الماضية توترات متباينة حول نهر النيل وصلت في مرات الى درجة التهديد بالحرب. ولا تخلو كل هذه التوترات من ان تكون في اطار لعبة الامم التي كانت تمارسها الدول الكبرى، خصوصا عندما كانت اثيوبيا تحت حكم الامبراطور هيلاسيلاسي المحمي من المعسكر الغربي والكنسي وكانت مصر تحت زعامة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر الذي صنف موالياً للمعسكر الشرقي الاشتراكي. وأدى ذلك الى توتر العلاقات واللعب بورقة المياه من فترة لاخرى. وعندما. انقلبت الاوضاع في اثيوبيا بعد الانقلاب العسكري الشيوعي بقيادة الجنرال منغيستو هايلي مريام في ١٩٧٤ تبدلت الامور ايضاً في مصر وقلب الرئيس الراحل انور السادات الاتجاه من الشرق الى الغرب ما ادى الى استمرار التوتر وازدياده. ووصل التوتر في عهد الرئيس السادات الى مداه عندما هدد اثيوبيا في ١٩٧٨ بشن الحرب وقال: «ان مصر ستخوض الحرب اذا اعتزمت اثيوبيا اقامة سدّ على بحيرة تانا». وتبعه وزير الري المصري السابق عبدالعظيم ابو العطا الذي اكد «ان مصر لن تسمح مطلقاً لاثيوبيا ان تقيم سدوداً على منابع النيل».

وردّ الجنرال منغيستو على تهديدات السادات ببيان قال فيه: «ما من احد عاقل يمكن ان يشكك في حق اثيوبيا الذي لا ينازع في الاستفادة من مواردها الطبيعية لمصلحة جماهيرها المناضلة. وتود اثيوبيا الثورية ان توضح بجلاء لا يقبل اللبس ان لها مطلق الحرية وكامل الحق في استخدام مواردها الطبيعية من اجل تقدم شعبها».

وهذا احد النماذج الكثيرة عن توتر العلاقات بين مصر واثيوبيا في شان مياه النيل. اما السودان فوقع اتفاقية مياه النيل عام ١٩٥٩، ومنذ ذلك التاريخ لم يحصل اي توتر في شان المياه إلا بعد ثورة نيسان (ابريل) ١٩٨٥ التي اطاحت نظام الرئيس جعفر نميري في السودان، إذ رفضت مصر تسليم نميري للحكام الجدد في الخرطوم ومنحته حق اللجوء



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر :


التاريخ :

السياسي وتحركت التظاهرات في الخرطوم في اتجاه السفارة المصرية وحرقت الاعلام وطالبت الحكومة السودانية الموقتة وقتها بمراجعة اتفاقية مياه النيل لأن السودان يريد ان يرفع حصته من المياه لمقابلة احتياجاته التنموية.

وانتهت هذه الازمة لأن مصر كانت تعلم ان اسباب مطالبة السودان بزيادة حصته يعود لظروف سياسية وليس اقتصادية وان السودان لا يستغل حتى حصته المقررة له في الاتفاقية. وتكررت ازمة المياه بين مصر والسودان بعد محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك في اديس ابابا في حزيران (يونيو) ١٩٩٥ اثناء توجهه لحضور مؤتمر القمة الافريقي واتهام مصر للسودان صراحة بانه وراء محاولة الاغتيال. ونفست مصر عن رغبتها ببسط نفوذها على مثلث شلاتين - حلايب الحدودي. وشعر نظام الرئيس عمر البشير بعجزه امام القوة العسكرية المصرية الامر الذي دفعه الى البحث عن نقطة ضعف يرد بها على الحكومة المصرية ولم يجد امامه الا استخدام سلاح الماء واعلن ذلك صراحة رئيس المؤتمر الشعبي العربي والاسلامي الدكتور حسن الترابي (رئيس البرلمان الحالي) حين قال: «يجب ان تعي حكومة مبارك ان نهر النيل يذهب لمصر بعد ان يمرّ على الاراضي السودانية». وكان الرد المصري حازماً وواضحاً وجاء على لسان الرئيس المصري: «لا تلعبوا بالنار». وشعرت حكومة الفريق البشير بجدية التهديد المصري وسكتت عن الحديث في موضوع مياه النيل.

احتياجات الدول النيلية

يبلغ ايراد النيل في بحيرة ناصر على السد العالي نحو ٨٤ بليون متر مكعب نصيب مصر منها ٥٥,٥ بليون والسودان ١٨,٥ بليون و١٠ بليون تذهب هدراً نتيجة التبخر، وذلك حسب اتفاقية مياه النيل الموقعة بين البلدين في ١٩٥٩.

وتقدر الرقعة الزراعية في مصر الآن بحوالى ٦.٨ مليون فدان ولمقابلة الزيادة السكانية من المتوقع ان تصل الرقعة الزراعية في نهاية القرن الجاري الى ٩ ملايين فدان تحتاج الى حوالى ٦٥ بليون متر مكعب من الماء. يضاف الى ذلك الاستخدامات غير الزراعية التي تقدر بحوالى ٧ بلايين متر مكعب. اي ان العجز الكلي في نهاية القرن الجاري سيصل الى نحو ١٦,٥ بليون متر مكعب.

ويستهلك السودان الآن نحو ١٦ بليون متر مكعب من الماء اي حوالى ٨٠ في المئة من نصيبه البالغ ١٨,٥ بليون عند السد العالي. وتبلغ مساحة الاراضي المزروعة في السودان حوالى ١٦ مليون فدان منها نحو ٤ ملايين فدان اراض مروية من النيل والبقية مطرية. وستزيد في نهاية هذا القرن الرقعة المروية في النيل الى ٦,٥ مليون فدان وتقدر احتياجاتها المائية بنحو ٢٤ بليون متر مكعب يضاف اليها الاستخدامات غير الزراعية للماء والمقدرة بنحو ٤ بلايين متر مكعب، ويقدر العجز المتوقع نحو ٩,٥ بليون متر مكعب.

اما الدول النيلية الاخرى فإن استخداماتها لمياه النيل ضئيلة للغاية. ويتوقع ان تستخدم هذه الدول حتى نهاية القرن الجاري نحو ٥,٥ بليون متر مكعب من مياه النيل لمقابلة احتياجات الري التكميلي لمساحة تقدر بنحو ٥ ملايين فدان. وبصورة اجمالية نجد ان العجز بين المتوافر من المياه والمطلوب لدول حوض النيل سيبلغ بنهاية القرن الجاري نحو ٣١,٥ بليون متر مكعب.

نهر النيل ولعبة الأمم

دخل النيل منذ فترة بعيدة في ما اصطلح على تسميته «لعبة الامم»، وبدا ذلك واضحاً في عهد الرئيس الراحل عبدالناصر، فالولايات المتحدة كانت عرضت المساعدة في بناء حلم مصر السد العالي في أسوان، لكنها في اطار كبح جماح التمرد السياسي لعبدالناصر قررت الانسحاب من مشروع السد العالي وبررت انسحابها باسلوب قانوني حين اكد بيان الانسحاب في حزيران (يونيو) ١٩٥٦ «ان هذا المشروع لا يتضمن فحسب حقوق مصر ومصالحها وانما ايضاً حقوق ومصالح دول اخرى مشاركة بما في ذلك السودان وأثيوبيا واوغندا وان بناءه يتطلب حلاً مرضياً لمسالة الحقوق في مياه النيل وإن هذا الاتفاق مع الدول النيلية الاخرى لم يتم». وعندما وافق الاتحاد السوفياتي على المساعدة في بناء السد العالي في نهاية الخمسينات قام المكتب الاميركي لاستصلاح الأراضي متطوعاً باجراء عمليات مسح على منابع النيل في الهضبة الاثيوبية ووضع دراسات لبناء ٢٦ سداً وخزاناً توفر مياه الري والطاقة الهيدروكهربائية كما قام المكتب الاميركي بتعيين أراض مساحتها ٤٠٠ الف هكتار صالحة للري ومشاريع طاقة قادرة على توليد ٣٩ بليون كيلوات/ ساعة. لكن هذه الدراسات لم تر النور وكانت تستعمل فقط كورقة ضغط كلما مرت على العلاقات المصرية - الاثيوبية ازمة سياسية. ولا ننسى سعي الدولتين في فترة الخمسينات والستينات لزعامة القارة الافريقية.

وزاد من حريق الاعصاب المصري ان اسرائيل وصلت الى منابع النيل منذ الستينات وبنت لها علاقات ديبلوماسية وأمنية جيدة في افريقيا، خصوصا مع دول المنابع، وتحديدا اوغندا. وأعلنت اكثر من مرة انها ستساعد الحكومة الاثيوبية في بناء سد كبير على بحيرة تانا لتوفير مياه الري والطاقة الهيدروكهربائية لها. ولا ننسى الحلم اليهودي بالوصول الى مياه النيل. وقد تردد في منتصف السبعينات ان اسرائيل تدعم اثيوبيا وتحثها على تحديد حصة مائية في اتفاقية توزيع مياه النيل على ان تقوم اسرائيل بشراء هذه الحصة من اثيوبيا ويتم التسليم عن طريق مصر، خصوصا وانه كان يتردد ان مصر ستقوم بنقل مياه النيل الى سيناء لاعادة الاستيطان ويمكنها لذلك ان تنقل مزيداً من المياه الى قطاع غزة والنقب.

كانت الحكومة الاثيوبية في الماضي تعلن انها تحتفظ بحقها

في تنفيذ مشاريعها من جانب واحد للاستفادة من مياه النيل وقد كان هذا التهديد ينصب في اطار المنازعات السياسية بين اثيوبيا من جانب ومصر والسودان من الجانب الآخر. وايضاً كان التهديد لا يكتسب اهمية مباشرة اذا ما وضعنا في الاعتبار الشدة الاقتصادية التي كانت تعاني منها اثيوبيا آنذاك ولم تستطع ان تنفذ الا (سد فينشيا) الصغير على احد روافد النيل الأزرق وقد موّل ذلك المشروع «البنك الدولي للانشاء والتعمير» من دون الرجوع الى الدول النيلية الاخرى، خصوصاً مصر والسودان كسابقة ذات دلالة كبيرة واشارة مهمة الى ان البنك الدولي قد يموّل مشاريع مشابهة في المستقبل. ويذكر ان مشروع (سد فينشيا) نُفذ في عهد الجنرال منغيستو هايلي مريام بينما الآن الوضع مختلف.

عانت اثيوبيا (نافورة الماء الافريقية) عطشاً في السنوات الماضية وعانت من الازمات الغذائية التي وصلت الى مستوى المجاعة في نهاية حكم الجنرال منغيستو كما تعاني الآن نقصاً حاداً في الطاقة الكهربائية وصل الى وضع برنامج لقطع امدادات الكهرباء عن المناطق السكنية حتى في العاصمة اديس ابابا بذريعة ان مستوى المياه في خزانات كوكادام انخفض بصورة خطيرة. وإذا وضعنا في الاعتبار وعود الحكومة الديموقراطية الجديدة برئاسة ملس زيناوي للأقاليم الاثيوبية المختلفة بامدادها بالطاقة الكهربائية، وتشجيعها لراس المال الاجنبي للاستثمار في اثيوبيا ووعدها للمستثمرين كاحد اهم المغريات بتوفير طاقة كهربائية رخيصة كذلك تصدير الطاقة الكهربائية الى دول الجوار، نجد ان اثيوبيا لن تتخلى عن برنامجها في استغلال مياه النيل أرادت الدول النيلية الاخرى ام لم ترد.

وعلى اساس الطموح المذكور قدمت الحكومة الاثيوبية الى البرلمان في حزيران (يونيو) الماضي خطة مشروع اقامة سدين كبيرين احدهما على النيل الأزرق والآخر على احد فروعه (نهر دابوس) مشيرة في مقدم المشروعين الى استحالة الخروج من الضائقة الغذائية في اثيوبيا من دون تنفيذ المشروعين. والأهم انها نوّهت في مشروع قرارها الى ان «البنك الدولي للانشاء والتعمير» وافق على تمويلهما ولم يجد البرلمان الاثيوبي امامه الا اجازة المشروعين مما فتح الباب على مصراعيه للتوتر من جديد بين دول المنطقة.

حاول السودان، الذي كان محاصراً آنذاك من مصر واثيوبيا، من خلال احتجاجه واثارته لهذا الموضوع كسر الطوق المضروب حوله وترتيب الأوراق من جديد في المنطقة وإعادة التحالفات الى سابق عهدها. فقد دان وزير الري السوداني يعقوب ابو شورى الحكومة الاثيوبية وقال «انه يجب عليها ان تحصل على موافقة السودان ومصر وأن المشروع سيؤثر عليهما بصورة خطيرة». ودانت مصر من جانبها المشروع بطريقة غير مباشرة من خلال الصحف المصرية القومية لكنها تحاشت التصعيد. فهي من جانب لا تريد ان تضعف التحالف والتنسيق الذي تم بينها واثيوبيا بعد محاولة اغتيال الرئيس حسني مبارك ومن جانب آخر تركت الباب موارباً لتحسين علاقتها مع الخرطوم ليقفا كجبهة واحدة امام التمرد الاثيوبي إذا استمر واستفحل خطره.

وسعت اثيوبيا للتصعيد من جانبها، واكد وزير الموارد المائية الاثيوبي شفراو جارسو ان بلاده دولة ذات سيادة لها الحق في اقامة السدود على ضفاف أنهارها الواقعة داخل بلادها. واوضح أنه من المستحيل التغلب على المجاعة والوصول للاكتفاء الذاتي من دون الاستفادة من مياه النيل الذي يشكل نصف الثروة المائية الموجودة في البلاد. وكشف الوزير للمرة الأولى ان بلاده بدات، فعلاً في تنفيذ مشاريع ذات درجات صغيرة في الولايات الاقليمية التغراوية والأرومية والأمهرية من اجل استغلال مياه النيل وأن الحكومة رصدت لها مبدئياً مبلغ ٥٠ مليون بر اثيوبي (حوالى ٨ ملايين دولار). وهاجم الوزير الاثيوبي مصر والسودان معاً وقال «ان الاتفاقية التي تمت بين مصر والسودان في شأن الاشتراك في استغلال مياه النيل في ١٩٥٩ من دون استشارة بلدان حوض النيل لا تكون نافذة على بلدان مثل اثيوبيا». واضاف «ان مصر والسودان ظلا لسنوات طويلة يقومان بنشر دعايات تزعم بان دول حوض النيل الاخرى لا ينبغي لها أن تستغل مياه النيل بذريعة انها تحصل على المياه من الامطار بصورة كافية». وبرر الوزير موقفه «ان الاتفاقية التي تم التوصل إليها في هلسنكي (فنلندا) عام ١٩٦٦ حول استغلال مياه نهر النيل تنص على استغلال هذه المياه بالعدل والانصاف».

أسباب سياسية

لا شك أن اثيوبيا في حاجة لاستغلال بعض مياه النيل ومن المؤكد أن المجتمع الدولي راض عنها ويسعى لمساعدتها. لكن الواضح امام عدد من المراقبين لهذه التطورات ان اثيوبيا اعلنت رغبتها في استغلال مياه النيل الآن بصورة دعاوية حتى أيقن الجميع ان هناك رسالة تريد حكومة الرئيس زيناوي ارسالها للمعنيين بالأمر.

ويرجح ان التقارب المصري - السوداني الذي برز اخيراً قبل ان يتراجع، أحد أهم أسباب توتر الحكومة الاثيوبية. ويعتقد الاثيوبيون ان هذا التقارب بدأ في مجلس الأمن عندما رفضت مصر تعريض السودان لعقوبات عسكرية واقتصادية واكتفت بالعقوبات الديبلوماسية المخففة واصبحت تدفع عن الخرطوم العقوبات حتى بانت اديس ابابا وكانها صاحبة المصلحة الوحيدة من عقاب نظام عمر البشير. وبرزت المخاوف الاثيوبية عندما وصل التقارب المصري - السوداني إلى حد لقاء الرئيسين مبارك والبشير خلال مؤتمر القمة العربي في حزيران (يونيو) الماضي.

ترى اثيوبيا ان نظام الخرطوم يهدد استقرارها أكثر من تهديده ...



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٥ - سبتمبر ١٩٩٦

بنظام المصري، وتؤكد ان السودان يرعى ميليشيات عسكرية اثيوبية معارضة من قبائل الارومو والامهرا، وان هذه الميليشيات تكبر يوماً بعد يوم بينما الوضع بين السودان ومصر على العكس تماماً. فوجود المجموعات المعارضة لنظام الحكم في مصر تقل يوماً بعد يوم تحت اثر الضغوط الاقليمية والدولية، لذلك كان هدف الحكومة الاثيوبية من تشديد العقوبات على نظام البشير هو التخلص منه قبل ان تستفحل أمر المعارضات المسلحة لها ويصعب السيطرة عليها، ويرى الاثيوبيون ان مصر والسودان لديهما شكوك دائمة حول توجه اديس ابابا لاستغلال مواردها المائية، وأن اجتماع البشير ومبارك على هامش مؤتمر القمة العربي الأخير ما كان ليتم لو لم تصرح اثيوبيا بانها ستقوم باستغلال بعض مواردها المائية مما اعتبراه تهديداً مباشراً لهما.

وفي الاتجاه ذاته، أشار المراقبون إلى موقف الحكومة المصرية غير الودي من المعارضة المسلحة في جنوب السودان التي يقودها الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق وإصرار مصر على عدم تضمين العقوبات العسكرية في قرار مجلس الامن الأخير مع كل الخلافات القائمة بينها ونظام الفريق البشير. وأن هذا الاصرار قصد منه عدم اعطاء المعارضة الجنوبية فرصة للتمدد خوفاً من مناداتها في المستقبل بقيام كيان خاص بها يهدد مياه النيل الجارية من البحيرات الاستوائية، لأن الحوار والتفاهم مع القوى السياسية الشمالية ذات العلاقة الثقافية والدينية واللغوية مع مصر أسهل من التفاهم في المستقبل مع دولة لا يربطها مع مصر إلا نهر النيل.

الخروج من الأزمة

اختلف العلماء المختصون في أمر الخروج من أزمة المياه المقبلة على دول المنطقة لكنهم اجمعوا على بعض الحلول التي تساعد في سد بعض العجز المتوقع أهمها:

١- مراعاة الدقة في تشغيل السد العالي وايقاف استخدام أية مياه اضافية فوق الحصص المقررة إلا في ظروف الحاجة الملحة.

٢- العمل على حسم قضية الحرب الأهلية في جنوب السودان لاستئناف العمل في مشروع قناة جونقلي الذي سيوفر حوالى ٤ بلايين متر مكعب من المياه.

٣- الاتفاق مع دول البحيرات الاستوائية على تنفيذ مشاريع تخزين في هذه البحيرات واقناع هذه الدول بجدواها في توليد الطاقة الكهربائية وحمايتها من الفيضانات العالية.

٤- الاقتصاد في الاحتياجات المائية نفسها بدراسة المقننات المائية خصوصاً في مصر، إذ ان كفاءة الري متدنية لا تزيد عن ٥٥ في المئة.

٥- على القاهرة استخدام الماء بصورة اكثر كفاءة حتى وإن اضطرت لتبديل المحاصيل الزراعية المستهلكة للماء بأخرى أقل استهلاكاً باعتبار مصر أكبر مستهلك للنيل وأن تستخدم مياه الصرف الضائعة مرة أخرى لري الزراعات القائمة، وذلك بعد مزجها وتحليتها بمياه قنوات الري.

---

* صحافي سوداني مقيم في اثيوبيا.

المصدر : الـ . . . المصرية

التاريخ : ٨ – مايو ١٩٩٦

نظام الخرطوم يعرض على إسرائيل بيع ٤ مليارات متر مكعب من مياه النيل سنويا !!

صنعاء :

ذكرت مصادر المعارضة السودانية فى اليمن أن السودان أعد مشروعا لبيع المياه لاسرائيل من حصته غير المستخدمة من مياه النيل كوسيلة لاخراج السودان من دائرة العزلة والحصار الدولى المفروض عليه .

وقالت المصادر نفسها أن السودان عرض على اسرائيل بيع جزء من مياه الفائض السودانى المخزون فى بحيرة النوبة داخل حدوده وخلف خط عرض ٢٢ درجة والتى تقدر باكثر من مائة مليار متر مكعب حيث يعطى القانون الدولى السودان الحق فى التصرف بالبيع أو الهبة من مياهه الموجودة داخل حدوده وأضافت المصادر فى تصريحات صحفية فى صنعاء أن العرض السودانى ينص على بيع السودان لاسرائيل أربعة مليارات متر مكعب من المياه سنويا مقابل ثلاثة مليارات دولار على أن ينشئ اسرائيل خطوطا لنقل المياه من قرية صوادرة على الضفة الشرقية لبحيرة النوبة إلى مدينة محمد قول على البحر الاحمر بطول مائتى كيلو متر ومن هناك يتم نقل المياه إلى اسرائيل بواسطة ناقلات ضخمة وقالت مصادر المعارضة السودانية أن المشروع السودانى ينص أيضا على أن توفر اسرائيل الحماية لمسات داخل السودان مع الالتزام بتقديم مساعدات إلى ٢٦ جامعة سودانية لانشاء اقسام لتعليم اللغة العبرية فيها استعدادا لاحتمالات تعاون واسع بين الجانبين فى المستقبل .

كما ينص أحد بنود المشروع على أن تقوم اسرائيل بمنح قروض للسودان وضمانات بمبلغ عشرة مليارات دولار لتمويل خطة جديدة لبناء خمسة سدود على نهر النيل وروافده والاسراع بتعلية خزان الروصيرص .

وأضافت هذه المصادر أن اسرائيل وافقت على العرض السودانى إلا أنها أبدت بعض الملاحظات والتحفظات من بينها الاكتفاء بدفع نصف المبلغ الذى يطالب به الجانب السودانى مع دفع مبلغ مائة مليون دولار اضافية سنويا مقابل قيام اسرائيل ... بالصيد فى بحيرة النوبة كما ترى اسرائيل أن يسبق تنفيذ المشروع قيام علاقات دبلوماسية بين البلدين أولا .

وأوضحت المصادر نفسها أن مدة تنفيذ هذه الاتفاقية تبلغ عشرين عاما قابلة للتجديد



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٨ - سبتمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقترحة قيام «سوق المياه الاقليمية»

اثيوبا تفتح ملف مياه النيل في القرن 21

عام 2000 ستستهلك مصر 10 مليارات متر مكعب من المياه

اثيوبيا تخطط لتوليد الكهرباء وبيعها لكل من مصر والسودان





أثارت وزارة الخارجية الاثيوبية في تقرير هو الأول من نوعه الى اهمية التوصل الى اتفاق جديد لتوزيع مياه نهر النيل بين دول الحوض وهي مصر والسودان واثيوبيا.

وكان تقرير وزارة الخارجية الاثيوبية قد اشار الى ان اتفاقية 1959 لتوزيع مياه النيل قد انحصرت بين دولتين من دول الحوض هما مصر والسودان وان اثيوبيا ـ لاعتبارات كثيرة ـ لم تكن طرفاً فيها.

وعلى ضوء اتفاقية 1959 التي وقعت في عهد الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر والرئيس السوداني الفريق ابراهيم عبود، فان كمية مياه النيل عند سد اسوان العالي تبلغ في مجملها 74 مليار متر مكعب تحصل بمقتضاها مصر على 55.5 مليار متر مكعب في العام بينما يحصل السودان على 18.5 مليار. ويذكر تقرير وزارة الخارجية الى ان الاتفاقية لم تضع اي اعتبار للاحتياجات المستقبلية لأثيوبيا من مياه النيل.

اكثر ما يثير الانتباه في تقرير وزارة الخارجية الاثيوبية انها افترضت ان بلدان الحوض الثلاث تواجه العديد من المصاعب في امكانية اجراء مفاوضات جديدة لتوزيع مياه النيل بينها وترى ضرورة التدخل الدولي للضغط على الدولتين الاخريين للجلوس الى طاولة المفاوضات وفق اتفاق سابق وقع بين اثيوبيا والسودان في 23 ديسمبر (كانون الاول) 1991 عرف باسم «اتفاق السلام والصداقة» يقضي بأن البلدين متفقان تماما على ضرورة استغلال مياه النيل بينهما دون ان يؤدي ذلك الى الاضرار بمصالح اي منهما وانهما سوف يسعيان الى انشاء منظمة باسم منظمة حوض النيل.

ويعتمد تقرير وزارة الخارجية الاثيوبية ـ في جانب منه ـ الى دراسات اعدتها وزارة الداخلية الامريكية حول المصالح الاثيوبية في اعادة توزيع مياه النيل، تشير الى ان هنالك تطورات هامة تقتضي اعادة النظر في اتفاقية 1959 على المدين الأوسط والبعيد اهمها التغييرات السكانية في كل من اثيوبيا ومصر.

ففي العام 2025 تشير التقديرات الى أن تعداد السكان في اثيوبيا سوف يرتفع الى 122 مليون نسمة، اكثر بنسبة 20% من تعداد السكان في مصر الأمر الذي يتطلب ان تبذل اثيوبيا جهودا مضاعفة لزيادة انتاجها من الحبوب وهو امر صعب في ظل الاتفاقية الراهنة الى جانب تدهور البيئة في المرتفعات الاثيوبية بالصورة التي لن تمكن اثيوبيا حتى من مجرد المحافظة على مستوى الانتاج الحالي مع العلم بأن اثيوبيا لا تمتلك القدرات المالية التي تمكنها من الاعتماد على الاستيراد.

وتشير دراسة اعدتها جامعة جورج تاون في واشنطن الى ان الطريقة المثلى امام اثيوبيا لزيادة انتاجها من الأغذية هو تطوير وسائل الري في المرتفعات الغربية للاستفادة القصوى من مياه النيل



لري ما يقرب من مليون هكتار وبصفة خاصة من مياه النيل الأزرق و1.5 مليون هكتار في حوض نهر السوباط احد روافد النيل الابيض. وتقترح الدراسة الى أن اثيوبيا ـ في هذه الحالة ـ تحتاج من 20 الى 30 مليار متر مكعب مياه، وهو امر صعب وفق اتفاقية 1959 بالرغم من ان اثيوبيا تنتج 85 في المائة من مجموع المياه التي تصل الى سد اسوان العالي.

تكنولوجيا زراعية

وتعتقد اثيوبيا انها في حاجة الى ادخال التكنولوجيا في الزراعة وتطوير وسائل الانتاج عن طريق اللجوء الى مؤسسات التمويل الدولية وبصفة خاصة البنك الدولي الأمر الذي يحتاج الى اعادة النظر في اتفاقية مياه نهر النيل وحل ـ ما اسمته مذكرة وزارة الخارجية ـ بالمشاكل المعقدة الناجمة عن الخلافات حول المياه بين دول الحوض.

تذكر دراسة اعدتها مجلة الايكونومست البريطانية تحت عنوان (السلعة الأولى) ان مصر تحتاج ايضا الى زيادة انتاجها من الغذاء لمواجهة الزيادة المضطردة في عدد السكان عن طريق اصلاح نصف مليون هكتار على المدى الأوسط والبعيد، وان استهلاك المياه سوف يرتفع عام 2000 بأكثر من 10 مليارات متر كعب وتعتمد هذه الزيادة على عدة عوامل من بينها الاستفادة من مياه الصرف الصحي وتحسين اوجه الصرف الى جانب التوسع في انتاج المياه الجوفية في منطقة الدلتا والصحراء الغربية ومن مياه النيل والفراغ من المرحلة الأولى من قناة جونقلي في جنوب السودان التي توقفت نهائياً بسبب الحرب الدائرة هناك. لهذه الأسباب وأسباب أخرى منها زيادة استهلاك المياه في المشاريع البلدية والسكانية والصناعية فان مصر سوف تحتاج الى اكثر من حصتها الحالية في مياه النيل.

ومن جانب آخر فان خطط التنمية السودانية منذ عهد النميري وحتى العشرية (91 ـ 2001) تعتمد بصفة اساسية على تطوير الزراعة كمصدر رئيسي من مصادر الغذاء للعالم العربي التي عرفت ببرنامج (سلة غذاء العالم)، وهي خطة طموحة بالرغم من فشلها في استقطاب دعم عالمي، الا ان هنالك بعض الجهود الذاتية التي ما زالت في طور النضوج.

خطوط طموحة

وعلى ذلك تواجه دول الحوض الثلاث (مصر ـ السودان ـ اثيوبيا) خططاً طموحة بقدر غير كاف من مياه النيل لتنفيذ مشروعات الري. وهي اشارة من اثيوبيا الى ضرورة تعديل اتفاقيتي عام 1929 و1959 وترى ان هنالك ست قضايا رئيسية يجب مواجهتها، اهمها



التركيز على ضرورة توزيع منتوج النيل الأزرق وتشجيع دول الحوض على الاعتماد المتبادل بينهم ووضع بنود محددة لتوزيع المياه في اوقات (شح المياه) والوصول الى اتفاق حول اسس جديدة لسوق المياه الاقليمية في منطقة الحوض العليا. وتقترح اثيوبيا ـ وذلك هو بيت القصيد ـ ان يجري تعديل الاتفاقية بالصورة التي تمكن اثيوبيا من بناء خزانات للمياه فوق اراضيها بهدف التقليل من كمية المخزون السنوي للمياه في السد العالي بدعوى ان حجز المياه داخل الحدود الاثيوبية سوف يقلل من نسبة التبخير والتي ـ حسب تقدير مكتب اصلاح الأراضي الامريكي ـ تقل بنسبة 50% في اثيوبيا عما هي عليه في مصر والسودان وتوفر ـ حسب تقديرات غير رسمية ـ من 4 الى 5 مليار متر مكعب من المياه سنويا. وترى اثيوبيا ـ وفق هذا التصور ـ ان يتوقف العمل نهائيا في حجز المياه عند خزان جبل اولياء الذي يقع جنوب الخرطوم وتحويله الى مجرد (قنطرة على النيل الابيض) لأن الفاقد من المياه المخزونة في جبل اولياء تصل الى 2.8 مليار متر مكعب سنويا.

وترى اثيوبيا ان المفاوضات يجب ان تتجه نحو التوفيق بين وجهة النظر المصرية التي ترى ان اثيوبيا ليست في حاجة الى مياه النيل الأزرق لأن ما تملكه من روافد اخرى يزيد عن حاجتها المستقبلية وبين وجهة النظر الاثيوبية التي ترى انها في حاجة الى 20 مليار متر مكعب سنويا لاستثمار كل اراضيها الصالحة للزراعة. وترى اثيوبيا ان بناء سدود عند منابع النيل الأزرق سوف يقلل من نسبة الفاقد ويرفع كمية المياه في مجرى النيل من 74 مليار الى 80 مليار على ان تخفض نسبة حصص مصر من 55.5 الى 52 وحصة السودان من 18.5 مليار الى 14 مليار على ان تحصل اثيوبيا على 14 مليار متر مكعب. وتقترح اثيوبيا ضمن مشروعها قيام «سوق للمياه الاقليمية» تؤول بمقتضاه ملكية مياه نهر النيل الى المنتجين (المزارعين، المهندسين الخ) بدلاً من

الوضع الحالي حيث تدار مياه النيل بواسطة لجان حكومية. وبينما تحصل اثيوبيا على حصتها المقترحة كاملة عندما يهبط مستوى نهر النيل، يخصم الفاقد سواسية بين حصتي مصر والسودان ويحق لكل منهما شراء ما قد يحتاج اليه من مياه من المخزون الاثيوبي لسد العجز.

وترى اثيوبيا ـ التي لا تحتاج الى متر مكعب واحد من مياه النيل الآن او في المستقبل الأوسط والبعيد لاعتمادها على الروافد ولصعوبة استخدام المياه من النهر ـ ان تقوم بتوليد الطاقة الكهربائية من السدود المقترحة عند اعالي النيل لأنها تدر طاقة تقدر بثلاثة اضعاف التوليد الحالي من السد العالي او خزان الروصيرص في السودان، وبالتالي ـ وفق هذا الترتيب ـ يقل انتاج الكهرباء في كل من مصر والسودان الى النصف تقريباً ويرتفع في اثيوبيا الى ستة اضعاف الحجم الحالي، على ان تقوم اثيوبيا بتوفير احتياجات مصر والسودان من الطاقة عن طريق البيع.

ووفق هذا الترتيب فان كلا من مصر والسودان سوف يعتمدان بصورة اساسية على اثيوبيا في احتياجاتهما من مياه النيل ومن الطاقة الكهربائية، وبالتالي فان مصر يجب ان تتخلى عن مشروعات استصلاح الاراضي الزراعية في المناطق الصحراوية. وهو امر ذو أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة... على مستقبل مصر والسودان... فاذا اخذنا فى الاعتبار عدم توفر النوايا الحسنة تاريخيا



المصدر : الأهالي

التاريخ : ٨ - سبتمبر ١٩٩٩م

بين اثيوبيا وشركائها في حوض النيل، يصبح من الصعب على كل من مصر والسودان وضع خطط التنمية فيهما، ومستقبل الاجيال القادمة في يد اثيوبيا. وبالتالي فان ملف مياه النيل الذي فتحته وزارة الخارجية الاثيوبية.. مصيره مياه النيل الأزرق ■

كامل حسن محمود



المصدر : روزاليوسف

التاريخ : ٩ - سبتمبر ١٩٩٦

رئيس البرلمان التركى لـ « روزاليوسف » :

لاخلافات مع سوريا ونسمح بمرور ٥٠٠ متر مكعب مياه كل ثانية

كتب حمدى الحسينى :

اعترض مصطفى كمالملى رئيس البرلمان التركى على مناقشة ازمة المياه بين تركيا وكل من سوريا والعراق داخل اروقة الجامعة العربية ، باعتبار ان تركيا ليست عضوا بالجامعة

وقال رئيس البرلمان التركى لـ « روزاليوسف » ان حكومة نجم الدين اربكان قد توصلت إلى اتفاق مع الحكومة السورية يسمح بتدفق ٥٠٠ متر مكعب من مياه نهر الفرات لسوريا كل ثانية ، كما ان تركيا تراعى مصالح جيرانها العرب ، وسوف تؤمن حصص المياه المقررة لكل من سوريا والعراق .

واكد ان حكومة اربكان تضع فى اولوياتها فتح قنوات للتعاون مع الحكومات العربية خاصة فى المجالات التجارية والاقتصادية وسوف يتم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الجديدة فى المرحلة القادمة بين تركيا والدول العربية تساعد فى تسهيل العقبات امام الاستثمارات المشتركة ، وإنهاء المشكلات الجمركية وإجراءات الاستيراد والتصدير .

ومن ناحية اخرى اشار مصطفى كمالملى إلى اتفاق الغاز بين تركيا وإيران حيث جرى الاتفاق على بداية المشروع العام فى العام الماضى ، ولا يرتبط الاتفاق بوصول الحكومة الحالية للسلطة مؤكدا ان تركيا ماضية فى تنفيذ اتفاقياتها الاقتصادية مع إيران والعراق بصرف النظر عن معارضة الإدارة الأمريكية لأى تعاون مع الحكومتين العراقية والإيرانية لان مصالحنا القومية اهم من الاعتراضات الامريكية .

واضاف رئيس البرلمان التركى ان تركيا سوف تستمر فى دفاعها عن الجالية التركية المقيمة فى قبرص حيث يصل تعداد الاتراك اكثر من ٢٠٪ من سكان الجزيرة ويقيمون على مساحة ٤٠٪ من الاراضى القبرصية ، مشيرا إلى ان الاتحاد الاوروبى رفض قبول قبرص فى عضويته منذ عام ١٩٧٤ ، وان قبولها فى الوقت الحالى سوف يزيد المشكلة القبرصية تعقيدا ، وان تركيا سوف تعمل على إيجاد حل سلمى للازمة القبرصية .■

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ١٨ سبتمبر ١٩٩٦

مصر تنفي اتهامات اثيوبية بنقل مياه النيل الى أبعد من سيناء

■ القاهرة - ا ف ب - نفى مسؤول مصري تاكيدات اثيوبية بان القاهرة عقدت اتفاقاً سرياً مع اسرائيل لتحويل مياه نهر النيل وقال ان مثل هذه التاكيدات «لا اساس لها من الصحة على الاطلاق».

واكد الامين العام للجنة القومية للري والصرف السيد صفوت عبدالدايم لوكالة «فرانس برس»: «لا توجد اي محاولة من جانب مصر لمد مياهها الى ما بعد حدودها، خصوصاً الى غزة، ذلك «ان مواردنا المائية محدودة جداً، وبالكاد تكفي لتغطية حاجاتنا».

وكانت وثيقة وزعتها وزارة الخارجية الاثيوبية نددت بـ «انتهاك مصر الخطير للقانون الدولي» برغبتها في «ايصال مياه النيل الى غزة وربما الى ابعد» من ذلك اي اسرائيل. يذكر ان مصر اعلنت في حزيران (يونيو) الماضي ان مياه النيل ستصل للمرة الاولى الى صحراء سيناء في ١٩٩٧. وستتم هذه العملية عبر «قناة السلام» التي ستمر تحت قناة السويس لتصل الى سيناء.

وقال عبدالدايم، في اشارة الى الاتهامات الاثيوبية انه «تفسير خاطئ» للمشروع موضحاً، ان صوراً التقطتها الاقمار الاصطناعية لدلتا النيل تظهر ان «جزءاً من نهر النيل كان موجوداً» في سيناء.

واضاف: «كل ما نفعله هو العمل على ايصال المياه الى هذا الجزء. والمنسوب يكفي فقط لهذه المنطقة ولا يمكن ان يذهب الى ابعد، منها مشدداً على انه «لا يمكن ايصال نقطة اضافية اخرى الى ابعد» من هذه المنطقة.

واكد عبدالدايم ان مصر «تحترم في دقة كل المعاهدات والاتفاقات المبرمة» مع كل الدول، مشيراً الى عدم وجود اي «مشكلة» بين اثيوبيا ومصر.

وقال: «نبذل قصارى جهدنا للتعاون والتنسيق مع اثيوبيا ونلتقي دورياً ممثليها في اطار مشروع تكونايل» الذي تدعمه الامم المتحدة ويهدف الى دراسة حاجات دول مثل مصر والسودان واثيوبيا وتقويمها من اجل تقاسم مياه نهر النيل.

ويشارك عبدالدايم في المؤتمر الدولي السادس عشر للري والصرف الذي بدأت اعماله الاحد الماضي في القاهرة وتنظمه اللجنة الدولية للري والصرف وهي هيئة غير حكومية تضم ٨١ بلداً.

كلمة اليوم

مياه النيل والأمن القومي المصري

عندما يتعلق الامر بخطورة المياه ينبغي ان يبدى الجميع كل الاهتمام . فالمياه هي الحياة.. ولذلك تعد المياه عنصرا رئيسيا واساسيا من عناصر الامن القومي لاية دولة.. ومن هذا المنطلق كان اهتمام مصر وحرصها الدائم على ابعاد هذا الموضوع عن اى جدل او خلاف او نقاش. ولعل المخاوف التى ثارت مؤخرا بخصوص مياه نهر النيل كانت وراء الاقتراح الذى قدمه الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء امس الاول بقيام جميع دول حوض النيل بممارسة الادارة المشتركة لمياه نهر النيل لتجنب ظهور نزاعات حول المصادر النادرة للمياه.. وهو الاقتراح الذى جاء فى كلمة د. الجنزورى التى القاها نيابة عنه الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة فى افتتاح المؤتمر الدولى السادس عشر للرى والصرف الذى حضره ٨٥٠ خبيرا من ١٧٥ دولة.

ويتضمن اقتراح الدكتور الجنزورى ان ادارة المياه ونقلها بكفاءة هو المفتاح لمستقبل خال من النزاعات الاقليمية والقومية والدولية الناجمة عن الاقتصاد الخرب والآثار الاجتماعية لندرة المياه. وفى كلمته اشار الدكتور الجنزورى الى صعوبة الموقف المستقبلى بخصوص قضية المياه لما قال ان اجمالى المياه المتوافرة لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا محدودة بثلاثمائة وخمسين مليار متر مكعب سنويا وان نصيب الفرد من المتوقع ان ينخفض الى ٦٦٠ مترا مكعبا بحلول عام ٢٠٢٥. واضاف الجنزورى انه من المتوقع ان يصبح هذا النمط عالميا حيث ستستمر الزيادة فى عدد سكان العالم الى رقم قياسى يبلغ فى ذلك العام ثمانية مليارات نسمة.

ولعل المطلوب حاليا هو ان يتم التركيز وبقوة على التوصل الى اتفاقات شاملة وملزمة بين دول حوض النيل من خلال منظمة «اندوجو» وان يتم ابعاد اية خلافات سياسية جانبا.. لان اية مشاكل بهذا الشأن ستصبح تهديدا لامن مصر القومى.. كذلك فانه من حق دول حوض النيل جميعها ان تتشاور وتنسق المواقف قبل الاقدام على اية مشروعات اضافية للاستفادة من مياه نهر النيل.. كذلك ينبغى على دول حوض النيل الا تسمح لاطراف خارجية للتدخل ودق الاسافين فيما بينها للاستفادة من اية خلافات..

ونحن ندعو دول حوض النيل الى مزيد من التعاون والتنسيق قبل الاجتماع المهم الذى ستعقده الجمعية العامة للامم المتحدة خلال الاسابيع القليلة القادمة لبحث اصدار قانون دولى جديد لاقتسام مياه الانهار.. حيث ان مثل هذا التعاون والتنسيق هو السبيل امام اصدار قانون لايقلل من حقوق اى منها.. او اعطاء الاقوياء حقوقا.. والجميع يدرك حجم المشكلة القائمة حاليا على المستوى العربى بين كل من سوريا والعراق من جهة وتركيا من جهة اخرى بشأن مياه نهر الفرات بعد المشاريع التى اقامتها تركيا على منابع النهر.

ان علينا ان نواجه اية مشكلة قبل وقوعها.. هذه بديهية فى الامور السياسية.. لكن عندما تتعلق الامور بقضايا فى اهمية قضية المياه فان الامر يستدعى مضاعفة الجهود وسرعة الحسم والحزم.

المحروسة
للبحوث و التدريب و المعلومات
المصدر: الأهرام المسائي
التاريخ: ٢١/٩/٩٦

«الأهرام المسائى» تنفرد بنشر ملامح «ميثاق إعلان مبادىء» القاهرة لحل أزمة المياه بالدول النامية

المطالبة بتوفير الأمن والسلام للشعوب لمواجهة أزمتها المائية وتطوير نظم الرى بها

مع فض المؤتمر الدولى للرى والصرف أعماله غدا.. بدأ المشاركون من الخبراء ومسئولى المياه بالدول العربية و الافريقية إعداد التصور النهائى «لميثاق المبادىء» الذى ستعلنه القاهرة لمواجهة أزمة المياه بالدول النامية و تطوير نظم الرى والصرف ودعم الزراعات المروية تمهيدا لإعلانه غدا.

وينفرد «الأهرام المسائى» بنشر الملامح المبدئية لميثاق المبادىء، وتشمل ضرورة التوزيع العادل للموارد المائية بين الدول الاعضاء فى الأنهار، ودعم الحقوق التاريخية للدول الواقعة على الأنهار.

مطالبة المنظمات الدولية المانحة بتمويل مشروعات تطوير نظم الرى والصرف فى البلدان النامية لمواجهة ندرة المياه، ونشر الوعى البيئى بين مواطنى هذه البلدان.

السعى لمعالجة قضايا الارتفاع الشديد فى درجات الحرارة التى تؤثر على المصادر المائية، و دعم الزراعات المروية فى شتى البلدان لمواجهة الفجوة الغذائية وتحقيق الأمن الغذائى المنشود.

● كما يتضمن «ميثاق المبادىء» دعم الجهات غير الحكومية لتقوم بدورها تجاه مشروعات الرى والصرف بالبلدان النامية وترشيد استخدامات المياه.

● إنتهاج برامج الحفاظ على المصادر المائية المتاحة بكل دولة، واستخدام التقنيات الحديثة فى استهلاكها، والعمل على زيادة انتاجية المياه الجوفية فى اطار المعايير البيئية، ووضع نظام فعال تجاه الحد من تلوث المياه والجو.

توفير السلام والأمن للشعوب النامية والحد من الحروب الأهلية بها لإعطاء دفعة للتنمية بها، وتحقيق معيشة أفضل لشعوبها، كذلك المطالبة بإعادة النظر فى الديون المستحقة على هذه الدول للمنظمات والهيئات والدول المانحة.

● إنتهاج استراتيجيات جديدة على مستوى الأحواض المائية بما يحفظ حقوق الدول فى المياه، إلى جانب تنمية وتطوير الآليات لحل المنازعات بين الدول على المياه، والبحث عن مصادر مائية بديلة مثل تبنى مشروعات إعادة مياه الصرف واستغلال مياه الأمطار والسيول، والسحب الآمن للمياه الجوفية.

من ناحية أخرى وخلال افتتاحه لمعرض منتجات ومعدات الرى الذى يقام على هامش المؤتمر، أكد د. عبد الهادى راضى وزير الأشغال والموارد المائية أن مصر لا تهاجم أية مؤسسات دولية أو دول، وإنما تعبر عن سياستها تجاه قضايا المياه الإقليمية والدولية المختلفة، مشيرا إلى أن لكل دولة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها، التى من خلالها تستطيع أن تدير شئونها دون تدخل من أحد، وذلك لتحقيق مصلحة شعبها.

وأضاف أن هناك تدخلات غير حريصة على مستقبل بلادنا من بعض الجهات المانحة، فى حين أن هناك دولا أخرى مانحة تقدم مساعدات كثيرة لمصر فى مجالى الرى والصرف مثل هولندا واليابان.

وأوضح المهندس عبد الرحمن مدنى وزير الرى السورى أن قرارا سيصدر قريبا من شأنه دعم حقوق العرب فى مياه الأنهار التى تجرى ببلدانهم.

وقال: إنه لابد من وضع آلية عربية للحفاظ على المياه العربية من السرقات التى تتعرض لها، خاصة أن بعض الدول تتحكم فى مقدرات الشعوب المائية، خاصة دول المنبع.

وقال: إن العرب نجحوا فى وضع تعريف لتنظيم استخدام الأنهار الدولية المشتركة بها، مشيرا إلى أن التعريف سيحفظ للعرب حقوقهم التاريخية للدول الواقعة على هذه الأنهار.

من ناحية أخرى وعلى هامش المؤتمر الدولى للرى و الصرف اكد محمود أبوزيد رئيس المجلس العالمى للمياه أن المجلس التنفيذى للجنة الدولية للرى و الصرف انتخب أمس الدكتور على شادى «مصرى الجنسية» رئيسا للجنة خلال الدورة القادمة التى تنتهى عام ٩٩، وذلك خلفا للدكتور شهرزالية بن عبد الله. كما وافق المجلس على اختيار ٣ نواب جدد لرئيس اللجنة الدولية للرى والصرف خلال السنوات الثلاث القادمة وهم د. ولتر دركسين من ألمانيا، والسيد سى ستوربرص من هولندا، وجى فرهودى من إيران. وأشار د. صفوت عبد الدايم مدير معهد بحوث الصرف والأمين العام للمؤتمر الدولى للرى والصرف إلى أنه تم مناقشة مجموعة من الأبحاث حول الزراعات المروية وكيفية ترشيد استهلاك المياه بطرق متطورة للحد من أزمة المياه، ودعم الجمعيات الأهلية لتقوم بدورها الفعال تجاه تطوير الرى والصرف.

كما تمت مناقشة مجموعة من الأبحاث المصرية حول تجربة مصر فى تطوير نظم الرى، كذلك فى شبكات الصرف المغطى، وإعطاء صلاحيات أوسع للمزارعين فى إدارة المياه وحسن توزيعها.

ومن المقرر أن يختتم المؤتمر أعماله غدا، حيث ستعلن التوصيات ومن بينها ميثاق المبادىء الذى يعرف بميثاق «القاهرة» لحل أزمة المياه بالبلدان النامية.

أشرف بدر



احتياط المياه العالمي الى تناقص

مصر تعتمد على النيل لسد ٩٧ في المئة من حاجاتها والمستوطنون اليهود يستهلكون ٤ أضعاف استهلاك العرب

☐ واشنطن -
من بتسي لاون المعلوف:

■ نظراً الى ان سكان العالم سيزدادون بمقدار ٢,٦ بليون نسمة خلال السنوات الـ ٣٠ المقبلة، ستزداد الحاجة الى المياه، مما سيزيد حدة التنافس بين الدول وقد يتسبب باضطرابات وقلاقل سياسية واجتماعية. جاء هذا التحذير على لسان الخبيرة الاميركية في شؤون الماء ساندرا بوستل.

وفي كتاب جديد نُشر في واشنطن في الـ ١٤ من الشهر الجاري، اشارت بوستل، الزميلة في مؤسسة «وورلد وتش انستيتيوت»، الى ان مصر، التي بالكاد تهطل عليها امطار، تاخذ من النيل ٩٧ في المئة من مائها الموجود على سطح الأرض. وبما ان عدد سكان مصر يزداد بسرعة، والطلب على الماء فيها وصل تقريباً الى حد المعروض منه، تقول بوستل ان اي وقف لتدفق مياه النيل سيلحق ضرراً بالغاً جداً بمصر. وبات من المسلّم به ان الحكومة المصرية ستحارب للحؤول دون قطع مياه النيل. لكن بوستل توحي في كتابها ان الوضع قد يتبدل.

وتقول الكاتبة متكهنة في كتابها: «حتى عهد قريب كان خطر تناقص مياه النيل ضئيلاً وفي الحد الأدنى، هذا اذا لم يحدث جفاف طبيعي. لكن لدى اثيوبيا، حيث تنبع ٨٦ في المئة من مياه النيل، الآن الاستقرار السياسي والطاقة على تحريك الموارد المتوافرة لديها لخزن الماء واستخدامه في الزراعة وفي مجال التقدم الاقتصادي». وتضيف بوستل ان يوغندا تدرس ايضاً امكانات الري في منطقة النيل الأبيض فيها.

وتعرب بوستل عن اعتقادها ان اثيوبيا قد تتحدى مصر، خلال السنوات المقبلة عن طريق انشاء سلسلة من السدود الترابية الصغيرة في المناطق المرتفعة منها حيث تستطيع ان تخزن مياه النيل الأزرق، وان تساهم في حل مشكلة الماء فيها وفي توليد الطاقة الكهربائية.

ونظراً الى ان ١٤ في المئة من مياه النيل يتبخّر في منطقة اسوان، والى ان نسبة التبخّر تقل عنها في مناطق اثيوبيا المرتفعة، تعتبر بوستل ان ثمة منافع مشتركة من مشاريع متنوعة تتطلب او تتناول ادارة مشتركة لماء النيل من مصر والسودان واثيوبيا. ويأتي كتاب بوستل، المعنون «تقاسم المياه: الأمن الغذائي والنظام البيئي والصحة وسياسة الندرة الجديدة»، على ذكر مناطق اخرى في العالم يوجد فيها احتمال اشتعال الحروب من اجل المياه في السنوات المقبلة، فيما يزيد الطلب على العرض، مما يسبب نزاعات حادة بين الدول التي فيها انهار او القريبة من انهار. وتتضمن هذه المناطق اودية الأردن ودجلة/ الفرات والغانجيز وامو داريا وسير داريا.

وتشير بوستل، التي تشغل منصب مديرة «مشروع درس سياسة الماء في العالم» في مدينة امهيرست في ولاية ماساتشوسيتس الأميركية، الى ان اسرائيل تحد في شكل صارم من حصول العرب على المياه الجوفية في الضفة الغربية المحتلة من فلسطين، ويستخدم المستوطنون الاسرائيليون اربعة اضعاف ما يستخدمه جيرانهم العرب من الماء. كما ان الحكومة الاسرائيلية منحت ١٩ اذناً فقط للعرب لكي يحفروا آباراً جديدة منذ ١٩٦٧، فيما منحت المستوطنين اليهود اكثر من ثلاثين اذناً مما يكفي غالباً لاقامة بحيرات للسباحة في المستوطنات. واضافة الى هذا التقسيم غير العادل للمياه، يدفع الفلسطيني ثمناً للماء المنزلي ثلاثة اضعاف ما يدفعه المستوطن الاسرائيلي، ويدفع ثمناً للماء المستخدم في الري سبعة اضعاف ونصف ما يدفعه المستوطن اليهودي. واعترفت اسرائيل، للمرة الأولى، ان للفلسطينيين الحق في المياه الجوفية في منطقة الضفة الغربية، وذلك عندما وقعت على الاتفاق الموقت في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٥. وعلى رغم ان



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢١ سبتمبر ١٩٩٦

بوستل تعتبر ان ما فعله الاسرائيليون ايجابياً الا انها تقول ان الوضع يتطلب كثيراً من التدابير الاضافية.

وتضيف: «من المحتمل ان يكفي الماء الذي سُمح للفلسطينيين باخذه حاجتهم الى المياه المنزلية فقط. لكن مسألة توزيع الحقوق في مياه الضفة الغربية، التي تشكل الآن ٢٥ في المئة من موارد اسرائيل المائية كلها، وفي مياه حوض الأردن الأخرى، تبقى من دون حل». اما في ما يتعلق بحوض نهري دجلة والفرات فتلفت بوستل الى ان مشروع الغاب التركي الضخم، الذي يتناول الري الزراعي وتوليد الطاقة الكهربائية، قد يخفّض ما يتدفق من مياه الفرات الى سورية بنسبة ٣٥ في المئة في الأحوال العادية، وبنسبة اكبر من هذه النسبة في سنوات الجفاف، ثم ان المشروع يلوّث المياه بسبب ما يتسرب من المواد الكيماوية الزراعية اليه. اما ما يتدفق من مياه الفرات الى العراق فقد يتدنى ايضاً بسبب المشروع التركي. وسبق لتركيا وسورية ان وقعتا على اتفاق تقاسم للمياه عام ١٩٨٧، لكن تركيا لا تزال ترفض طلب سورية اعطاءها مزيداً من مياه الفرات.

وعلى رغم ان في العالم ٢١٤ نهراً تمر على الأقل في دولتين، لا يوجد قانون دولي يضبط مسألة تقاسم مياه الأنهار. وتقول بوستل ان عدم وجود قانون دولي من هذا القبيل يجعل من الصعب التوصل الى اتفاقات تتناول تقاسم المياه وتحد من احتمال انفجار النزاعات. وعلى رغم ما فعلته لجنة تابعة للأمم المتحدة، وعلى رغم قوانين «هلسنكي»، تعتقد بوستل ان وقتاً طويلاً سيمر قبل ان تتوصل دول العالم الى اتفاق على اطار قانوني لتقاسم مياه الأنهار. والى حين حصول هذا، تعتقد بوستل، ان على الدول المعنية ان تتوصل الى اتفاقات لتفادي احتمالات انفجار النزاعات الاجتماعية والسياسية. وتضيف بوستل ان التنافس بين الدول على المياه يشكل وجهاً واحداً فقط من أوجه مشكلة نقص المياه الخطيرة في العالم الذي قد يشهد مفاجآت اخرى غير سارة في المستقبل لأن تناقص الماء العذب سيساهم في زعزعة الأمن الغذائي وفي الانحطاط الدرامي للنظم البيئية.

وفي حسابات خبراء الماء ان زراعة طن من الحنطة يتطلب ألف طن من الماء، وبناء عليه يتطلب اطعام الزيادة المنتظرة، في خلال الـ ٣٠ عاماً المقبلة، في عدد سكان العالم، كمية من الماء تعادل اثني عشر ضعفاً ما في نهر النيل.

وساهم التوسع في الري خلال العقود الأخيرة في زيادة المحاصيل الزراعية، الا انه وصل الى اقصى مداه عام ١٩٧٩ ثم تدنى سبعة في المئة منذ ذلك العام.

وتعتبر المشكلة اكثر حدة في الدول التي توصف بانها تعاني «ضيقاً مائياً» لأن المياه المتجددة المتوافرة فيها تقل عن ١٧٠٠ متر مكعب سنوياً للشخص الواحد. وبدءاً من عام ١٩٩٥ بلغ عدد هذه الدول ٤٤ دولة يسكنها ٧٣٣ مليون انسان ومن بينها الدول العربية كلها تقريباً. ويقطن اكثر من نصف هذا العدد البشري بقليل في القارة الافريقية او الشرق الأوسط حيث ينتظر ان يزداد عدد السكان بنسبة الضعفين خلال العقود الثلاثة المقبلة، وهذا لن يؤدي الى تحسين حظوظ هذه الدول.

لكن كتاب بوستل يشير الى وجود ادلة كثيرة على ان زراعة المواد الغذائية تسبب تناقصاً كبيراً في المياه الجوفية في كل المناطق الزراعية الرئيسية في العالم، من ولاية كاليفورنيا وواديها المركزي في الولايات المتحدة الى شمال الصين والهند وجنوب شرقي آسيا. ويزداد الطين بلةً بسبب زيادة ملوحة الأراضي المروية وبسبب الاضرار النازلة بانظمة الأنهر البيئية والمتأتية من انشاء السدود.

والمنتظر ان يزداد عدد سكان المدن في العالم، خلال العقود الثلاثة المقبلة بنسبة الضعفين مما سيزيد التنافس بين المناطق الزراعية والمدينية على المياه المتوافرة.

ونظراً الى العلاقة الوثيقة بين الماء وانتاج المواد الغذائية، يتكهن الخبراء، مثل بوستل، ان تفاقم ازمة موارد المياه سيؤدي الى زيادة المستورد من المواد الغذائية لا سيما من الحنطة. وتشير بوستل «ان استيراد الحنطة سيصبح استراتيجية رئيسية ومفتاحاً لموازنة الأموال المخصصة للماء. ومن المحتمل ان يصبح الاكتفاء الذاتي الغذائي مشكلة، هذا اذا لم يصبح مستحيلاً بالنسبة الى عدد كبير من دول العالم».

وتستورد كل من الجزائر ومصر وليبيا والمغرب وتونس، وهي الدول التي تعاني نقصاً في الماء، اكثر من ثلث حاجاتها من المواد الغذائية (الحنطة). وبما ان التقديرات تشير الى ان عدد سكان هذه الدول سيزداد بمقدار ٨٧ مليون نسمة، خلال العقود الثلاثة المقبلة، سيصبح اعتمادها على الحنطة المستوردة أمراً لا مفر منه.

وفي تقرير لا علاقة له بالكتاب، قالت مؤسسة «وورلدووتش انستيتيوت»، المستقلة والناشطة في مجال الأبحاث من مدينة واشنطن، والتي تصب اهتمامها في المقام الأول على المسائل الطارئة التي تؤثر على البيئة في العالم كله، ان اسعار المواد الغذائية ستزداد في العالم لأن مساحة الأراضي الزراعية تتجه نحو التقلص. وفي اعتقاد الباحثين العاملين في هذه المؤسسة ان العمل في الزراعة قد يصبح اكثر جاذبية من الأعمال والمهن الأخرى في المستقبل. وقد يجد المزارعون، الذين يسيطرون على الأرض الزراعية والماء، انفسهم في موضع قوي للبت في



شؤون المستقبل الاقتصادي في العالم كله. وبحلول سنة ٢٠٢٥ قد يعيش خمسا سكان العالم في دول تعاني نقصاً مزمناً في المياه، على حد ما تشير اليه حسابات بوستل. لكن على رغم هذا، تحذر الخبيرة الاميركية ان «الزعماء السياسيين في العالم يقللون كثيراً من اهمية نقص المياه بالنسبة الى انتاج المواد الغذائية والى الانظمة الطبيعية والى الامن والسلام والاستقرار في العالم».



العالم يبحث عن «نقطة» على خريطة «المياه»

القاهرة تعلن «ميثاق مبادىء» لحل أزمة المياه فى الدول النامية

٨٧ دولة معرضة للجفاف خلال فى القرن القادم مالم تبحث عن موارد مائية بديلة

ندرة المياه ..الزلازل ..التلوث : ثالوث الخطر الذى يزحف بخطى سريعة ليحصد اعمار البشر دون حسيب او رقيب بل ويمتد ليحصد الاخضر بل واليابس ايضا!! وندرة المياه تعد اخطر «الثالوث» على الاطلاق لانه بدون «المياه».. لاتكون «الحياه». لذا فقد باتت نقطة المياه اغلى من نقطة الدم!! وتشعر اكثر من ٨٧ دولة نامية بالطبع منها معظم الدول العربية والافريقية بخطر فناء الحياة بها بسبب ندرة مواردها المائية، وعدم استغلال المياه المتاحة لديها الاستغلال الأمثل!! كوكبة من الخبراء وعلماء الرى والصرف والبيئة إلى جانب مجموعة من المسئولين فى شتى بلدان العالم ناقشوا فوق أرض «النيل» كيفية مواجهة ازمة المياه فى العالم، وتطوير نظم الرى وذلك من خلال المؤتمر الدولى للرى والصرف الذى يختتم اعماله اليوم.



حرب ضد مصر

السؤال يطرح نفسه بديهيا إذن . هل تريدها إسرائيل حربا؟!

تقارير الموساد نفسها تجيب، والمعلومات تؤكد أن تقريرا أعدته شعبة المخابرات العسكرية الاسرائيلية وسلمته منذ شهور إلى مجلس الوزراء الاسرائيلي يفيد احتمالات وقوع حرب اسرائيلية عربية، فى حالة استمرار السلام البارد

التقرير الذى تناقلته عدد من وكالات الأنباء، والذى تم تسريبه للصحافة، يشير إلى أن شعبة المخابرات العسكرية بوزارة جيش الدفاع الاسرائيلية قد حددت زمنا تقريبيا للحرب مع مصر حيث يشير التقرير إلى نشوب هذه الحرب بين ٨ إلى عشر سنوات قادمة، فى ظل استمرار حالة البرود فى السلام الرسمى بين البلدين

الموساد الاسرائيلي لاينكر ذلك، لكنه يعلن موقفه بوضوح - وعلى صفحات الجرائد الاسرائيلية - فها هى صحيفة «ها ارتس» الاسرائيلية تنشر فى صدر صفحتها الاولى فى مارس قبل الماضى تقريرا صادرا عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية «أمان» يقول إن مصر هى العدو رقم واحد لاسرائيل.

الكاتب الأمريكي «سيمور هيرش» يرصد التوتر فى المنطقة ويكشف العديد من المعلومات، فالحرب القادمة قد تكون نووية، والرد الوحيد العملى لاسرائيل فيها هو الخيار «شمشون».. التجارب تؤكد ذلك وخريطة القصف النووى الاسرائيلي تشير بوضوح إلى أربعة مواقع هامة واستراتيجية فى المنطقة العربية، بداية من حقول كركوك والموصل فى العراق. حتى مضيق هرمز لإغلاق عبور ناقلات البترول العملاقة، ثم الحقول الليبية والجزائرية، حتى الهدف الرئيسى فى مصر.. السد العالى.

تهديدات نووية

لكن هل تستطيع اسرائيل بالفعل استخدام سلاحها النووى ضد العرب؟! البعض لا يستبعد ذلك والشواهد تؤكد أن اسرائيل سبق لها وأن أعلنت حالة التأهب النووى فى أكتوبر ٧٣ فاسرائيل لاتقوم بتصنيع القنابل النووية فقط، لكنها تمتلك أكثر من ٢٠٠ رأس نووى.. صحيح أنها لن تكون إلا الخيار المر أمام اسرائيل، إلا أن المخاوف قائمة، وأجواء التوتر فى المنطقة تعيد إلى الأذهان ما حدث فى أكتوبر ٧٣ عندما هددت اسرائيل المبعوث الأمريكى فى ذلك الوقت هنرى كيسنجر باستخدام السلاح النووى، وهى التهديدات التى وصلت إلى الرئيس الأمريكى نفسه ما لم تتدخل

العملية محددة ومرسومة بدقة.. والشفرة السرية تحمل اسم «الخيار شمشون» والأهداف أكثر تحديدا، اربعة مواقع استراتيجية هامة على خارطة القصف النووى، إذ لم يعد أمام اسرائيل سوى الحرب النووية بديلا.. وعلى راس القائمة، سد عبد الناصر العالى.

الاوراق الرسمية تقول إن جسم السد مؤمن ضد الغارات الجوية، والقنابل العادية وهو الأمر الذى يؤكده أحد الخبراء العسكريين فبعد أن عقد عدد من الخبراء العالميين عدة اجتماعات بالقاهرة منذ نوفمبر ١٩٥٤ اكدوا أن إنشاء سد فى الركام الصخرى مزود بنواة صماء من الطمى مع فرشه أمامية وقاطع راسى للمياه بواسطة عملية الحقن طبقا للأبعاد المقترحة بمعرفة الخبراء يعتبر بين السدود، أكثرها أمنا لانه بهذا الشكل يعتبر محميا ضد الانهيار بخطى دفاع، وهما الفرشة الأمامية وقاطع المياه

ضد الغارات الجوية

لكن ماذا سيكون الموقف إذا قامت الحرب؟! المعلومات تقول إن جسم السد يختزن خلفه مياه تكفى لمدة ثمانى سنوات على أقل تقدير، وبالتالى فإن انهياره سوف يكون كارثة.. الخبراء العسكريون يؤكدون أنه فى حالة نشوب حرب، واحتمال حدوث غارات جوية يقتضى ذلك أن يتم الحفاظ على منسوب المياه أمام الخزان على درجة ١٥٠ مترا، بصفة مستمرة، فضلا عن وقاية أعلى الخزان بواسطة دوره من الخرسانة ذات التسليح الثقيل، قاعدتها على منسوب ١٦٠ مترا وملاصقة للواجهة الخلفية للنواه الصماء.. وكل ذلك من شأنه أن يؤمن الخزان ضد القنابل غير الذرية، وفى هذه الحالة فإن كل ما يمكن حدوثه هو تلف الفرشة الأمامية فقط، وهذا التلف سوف ينشأ عنه زيادة المياه المتسربة خلال السد.. أما جسم السد نفسه فلن يحدث له أى ضرر وبالتالى يمكن القول إن جسم السد مؤمن ضد أية حروب أو غارات جوية

لكن ما هو الموقف إذن لو استخدمت اسرائيل السلاح النووى «الموقف الغامض الحالى يترك أمام اسرائيل الخيارات مفتوحة».. الرؤية للخبير العسكرى اللواء أركان حرب حسام سويلم خاصة وأنه ليس للاسلحة النووية الاسرائيلية حاليا استخدامات حتمية، فاكتفت لفترة باستراتيجية الردع بالشك، غير أنه مع توقيع معاهدات سلام، تقلصت التهديدات التى تتعرض لها، فظهرت فى اسرائيل أصوات تطالب بالتحول الى استراتيجية الردع العلنى.



الولايات المتحدة، وتلبى احتياجات اسرائيل بمجهودها الجوى، فى معركتها مع العرب المؤشرات والوقائع تقول إن اسرائيل إذا كانت قد وضعت كل الاحتمال والتصورات لحربها القائمة مع العرب، إلا انها قد بدأت بالفعل حربا شرسة مع ألد خصومها فى المنطقة «السد العالى» بعد أن تخلصت من المفاعل النووى العراقى فى ٨١ - نظرا لما يحمله هذا الصرح العظيم من دلالات وذكريات مؤلمة، تحولت مع مرور الوقت والأحداث الدوية والعاصفة إلى كابوس مزعج لها

شبح اسرائيل

المراقبون يؤكدون ان الخطر قادم من الجنوب أيضا، ففى الوقت الذى أثارت فيه تركيا مشكلة مياه نهر الفرات مع سوريا والعراق أعلنت أثيوبيا - رسميا - عزمها على بناء سدين على النيل الأزرق ونهر أبتره وهما من أهم روافد النيل، وفى كلتا المشكلتين كان الشبح الاسرائيلى حاضرا مع تركيا بالاتفاقات العسكرية الأخيرة، ومع أثيوبيا بالخبراء الصهاينة الذين شجعوا وزير الاقتصاد الأثيوبى على التصريح بعد موافقة البنك الدولى على تمويل السدين واسناد مهمة التنفيذ لشركة ايطالية إن بلاده غير ملزمة بالحصول على موافقة دول حوض مصب النيل.

الباحثون والمهتمون بشئون المياه، يؤكدون أن الحرب القادمة لن تكون نووية فقط، لكنها ستكون حربا على المياه، وبالتالى فإن كل تحرك فى الجنوب قد يغير من طبيعة مجرى النيل، ويؤثر بشكل مباشر على حركة تدفق المياه وكميتها، وبالتالى فإن الأحداث تكشف باستمرار التورط الصهيونى فى المشكلات المتعلقة بالمياه، ففى عام ٥٩، وردا على بناء السد العالى، قامت بيوت الخبرة الأمريكية والالمانية بإعداد خطة باشتراك صهيونى أعلنت عنها حكومة الامبراطور «هيلا سلاسى» فى عام ٦٤ تحت عنوان مشاريع بحيرة تانا ومنطقة بيليز العليا، اوراق الخطة اعتمدت على بناء ٣٤ سدا يقع بعضها على حوض أنهار النيل الأزرق وعطبره والسوباط، وإذا كانت هذه هى المرة الأولى التى فجرت فيها اسرائيل الأزمة، فإنها تكررت فى عام ٨١ عندما أعلنت أثيوبيا عن قيامها بناء خزانين للمياه على النيل الأزرق بعد إعلان السادات عن احتمال مد اسرائيل بالمياه من نهر النيل، والثانية فى عام ٨٩ عندما بدأت مصر تخطو أولى خطواتها الجادة نحو عودة العلاقات العربية المصرية، والثالثة التى تفجرت أخيرا مع القمة العربية التى عقدت فى القاهرة فى يونيو الماضى.

خلف القناع الأمريكى

لكن .. هل توقفت مشروعات إسرائيل لضرب السد العالى؟!

الشواهد تنفى ذلك، وعمليات التطوير التى تتم حاليا فى جسم السد، والتى تشمل حقن جسم خزان أسوان، وحوائط أهوسه الخزان، والتى تتم بنجاح كبير - كما تقول الحكومة - تحمل العديد من الشبهات، كان آخرها ما تردد عن وجود خبيرين اسرائيليين بجوازات سفر مزورة ضمن بعثة هيئة التنمية الأمريكية التى ضمت ١٢ خبيرا امريكيا وهى البعثة التى اقرت تمويل مشروع تجديد محطات كهرباء السد المائية والبالغ عددها ١٢ وحدة بمنحة ١٤٠ مليون دولار، وبهدف زيادة عمر المحطة الافتراضى إلى ٣٠ سنة مقبلة فضلا عن زيادة الكمية المنتجة بنسبة ٥٪ لكل محطة، وهو الأمر الذى ينفيه عدد من العاملين بالسد، فكل ما حدث كان مجرد شرخ بسيط فى أحد مراوح توليد الكهرباء روسية الصنع، ورغم العرض الروسى بإصلاح هذا الشرخ، تم تغيير المراوح جميعا، وبيع المراوح القديمة «خرده» وإحلال أخرى أمريكية الصنع محلها.. فهل يمكن إذن أن نقول إن اسرائيل اخترقت السياج الأمنى ووصلت إلى السد من الداخل.. لا أحد يستطيع أن يؤكد ذلك لكن المخاطر لاتزال قائمة.. وسد عبد الناصر العالى الذى حمى مصر من الجفاف والتصحر والمجاعة، لايزال صامدا أمام مخططات اسرائيل.

تقرير: أحمد أبو المعاطى

والمتابع لمناقشات المؤتمر يجد انها كانت متباينة من جانب المسئولين والخبراء على السواء وفقا لمعايشة كل منهم للأزمة فى بلاده.

فبينما بدت المناقشات المصرية «هادئة مطمئنة» إلى حد ما بسبب تزايد فيضان النيل المتزايد هذا العام والذى يكفى ايراده حصة مصر السنوية من مياه النيل لمدة ٧ سنوات قادمة

بدت عصبية إلى حد ما من جانب خبراء ومسئولى المياه فى فلسطين وسوريا ويوجوسلافيا واندونيسيا وطالبه خبراء هذه الدول بضرورة البحث عن موارد مائية بديلة لتلك المتاحة بكل دولة على حدة، خشية التعرض للجفاف «والانهيار»!!

وفى استعراض لمشاكل المياه والرى والصرف والبيئة من خلال هذا المؤتمر الكبير الذى ضم نحو ٨٠٠ خبير ومسئول فى مجالات المياه . نجد تأكيد الدكتور اسماعيل سراج الدين نائب رئيس البنك الدولى ان قضية المياه اصبحت ازمة عالمية، ولم تقتصر على دولة بعينها، وهو مايجوب التكاتف لمواجهة هذا الخطر الذى بات يهدد فناء الحياة.

وقال ان البنك الدولى وافق على تخصيص مبلغ ٥٠ مليون دولار منحة سنوية لتحويل مشروعات تطوير الرى فى عدد من الدول الافريقية ومن بينها مصر للحد من الاسراف فى المياه العذبة التى تضيع فى عمليات الرى بالغمر أو التى تلقى فى البحر.

واشار إلى ان هناك ١٨٠ مشروعا تحت التنفيذ و٤٥٠ يجرى الاعداد والدراسات بشأنها وتبلغ التكلفة الاجمالية لهذه المشروعات نحو ٢٢٠ مليار دولار، وتستهدف حماية البيئة من التلوث، ومواجهة الازمة المائية الطاحنة فى عدد من الدول النامية، بل وبعض الدول المتقدمة.

وتوقع نائب رئيس البنك الدولى ان تنشب حروب بين الدول على نقطة المياه، وقال: إن العالم يعيش الآن أزمة نقطة المياه التى اصبحت اغلى من الدم!!

نيبال ومشكلة التصحر

بينما يؤكد جمال فاديا وزير المياه بدولة نيبال ان بلاده جبلية وترتفع عن سطح البحر بنحو ٦٠ مترا وتمر بتغيرات مناخية غريبة، لذا فهناك مساحات شاسعة من الاراضى تعانى من التصحر بسبب قلة المياه.

وقال: ان اهم ماوجهنا به ازمتنا المائية هو اسلوب الترشيد، على الرغم من اننا نستخدم ٨٪ فقط من جملة مواردنا المائية!! مشيرا إلى ان قطاع الزراعة وحده يستحوذ على ٤٢٪ من المياه بسبب الممارسات الخاطئة فى عمليات الرى وهو مادفع الحكومة إلى تطوير نظم الرى وحسن ادارة المياه.

وقال: ان حوالى مليونى هيكتار من الأراضى تعانى من التصحر وندرة المياه، واننا نستهدف توفير المياه اللازمة لزراعتها لاستغلالها فى زراعة الحبوب لتوفير حاجة الشعب من الطعام فى ظل تزايد عدد السكان بشكل رهيب.

اندونيسيا تجربة رائدة

وعن التجربة الاندونيسية فى ترشيد استهلاك المياه والتعامل مع ندرتها أكد سبريونا دال المدير العام للموارد المائية باندونيسيا، ان بلاده اعدت استراتيجية شاملة منذ الستينات للتعامل مع محدودية الموارد المائية بها، وزراعة نحو ٥٠ الف فدان سنوياً، وكان اهم ما فى الاستراتيجية، هو رفع كفاءة محطات الرى وشبكات الصرف، إلى جانب ادخال احدث النظم فى إدارة المياه بالاراضى الزراعية، وهو ماساعدنا فى توفير نحو مليار متر مكعب سنويا استطعنا بها اضافة نحو مليونى فدان للرقعة الزراعية خلال ٥ اعوام.

وأوضح ان اندونيسيا من الدول التى تتعامل مع ندرة المياه المتجددة لديها بنوع من الحكمة والواقعية، واستغلال كل نقطة مياه بها.

وتعد منطقة فلسطين والأردن وسوريا من المناطق الملتهبة فى العالم تجاه قضية المياه، نظراً لقيام اسرائيل بسرقة المياه العربية.. وهو ما أكده المهندس عبد الرحمن مدنى وزير الرى السورى، وقال: انه لابد من التكاتف العربى لمواجهة السرقات غير المقبولة من الجانب الاسرائيلى للمياه الجوفية وتحكمها فى مياه نهر الاردن.

وقال: إن سوريا تنفذ خطة طموحة حاليا لاستغلال المياه الجوفية، وادارة الخزانات، إلى جانب اعادة استغلال مياه الصرف، مشيراً إلى حسن التعاون بين مصر وسوريا فى مجال ادارة المياه وحسن توزيعها.

ويشير عزام الأحمد وزير الرى الفلسطينى الى انخفاض نصيب الفرد الفلسطينى من المياه وتدنيه الى تحت خط الفقر العالمى، فقد بلغ نصيب الفرد نحو ٧٠٠ متر مكعب سنويا فقط، فى حين ارتفع نصيب المواطن الاسرائيلى الى نحو ٢٥٠٠ متر بسبب سرقة أسرائيل للمياه الجوفية فى الضفة الغربية وغزة، ووضعها لعدادات على فوهة الآبار الجوفية للتحكم فى المياه المنصرفة من الآبار.

وقال: إن الزراعة مهددة بالتوقف تماما فى الضفة الغربية، حيث تسحب اسرائيل نحو ٦٥٠ مليون متر مكعب من الحوض المائى والمياه الجوفية من الضفة، ولا يتبقى سوى ٢٥٠ مليونا فقط لنا مطلوب ان تكفى الزراعة، واحتياجاتنا فى الصناعة والشرب!!

وقال ايضا ان اسرائيل تحاول عرقلة اية مسيرة تنموية على ارض فلسطين، وتطلب منا البحث عن موارد مائية بديلة، لان من حقنا مياه غزة والضفة وحدهما، ولابد من عدم الربط بين امتلاك الأرض والسيطرة عليها، وبين المياه التى فى جوفها!!

قضية شائكة

ونسأل الدكتور شهرزاليه رئيس الهيئة الدولية للرى و الصرف عن كيفية مجابهة مشكلة ازمة المياه فى العالم.. فيجيب قائلا: انها قضية شائكة، وتختلف من دولة لأخرى حسب طبيعة البلاد، ودرجة تقدمها ووعى شعوبها

وقال ان تطوير نظم الرى والصرف من أهم الطرق التى ينبغى اتباعها لمواجهة ازمة المياه، فقد لوحظ فى معظم الدول النامية ان المزارعين يستخدمون نظام الرى بالغمر، وهذا النظام يهدر أكثر من ٤٠٪ من المياه المخصصة لزراعة الفدان طوال الموسم دون فائدة تعود على النبات!!

وقال: ان الهيئة الدولية للرى والصرف تسعى من خلال المنظمات غير الحكومية، وهيئات التمويل الدولية لاقامة مشروعات مشتركة لمجابهة ازمة المياه، وتطوير كافة نظم الرى والصرف بالبلدان النامية.

توزيع غير متكافىء

اما الدكتور محمود ابوزيد العالم المصرى ورئيس المجلس العالمى للمياه فقال: ان الموارد المائية توزع بشكل غير متكافىء، فهناك على سطح الكرة الارضية مناطق قاحلة وأخرى رطبة وثالثة مائية، وتختلف ازمة المياه فى البلدان وفقا لوقوع كل دول فى اية منطقة من هذه المناطق

وقال: إن الندرة المائية تلوح بخطرها فى كل العالم مما يعنى توقف التنمية والرخاء الاجتماعي، والسلم والأمان، الى جانب احداث فوضى فى النظام البيئى ككل.

وقال د. ابوزيد انه على الرغم من أن برنامج العمل العالمى يعتمد على التعامل مع القضايا باشكالها المختلفة بشكل فعال، إلا ان هذا البرنامج ينقصه الكثير من الدراسات والامكانيات ومصادر التمويل.

فمثلا الدول النامية بحاجة الى تمويل لوضع وتنفيذ برامج الحفاظ على مصادرها المائية، واستغلال مصادر اخرى بديلة، والحد من التلوث البيئى للمياه وللجو بها، وتشجيع المزارعين على ادارة وحسن وتوزيع المياه.

لجان فنية لمواجهة الأزمة

وأوضح د. صفوت عبدالدايم نائب رئيس الهيئة الدولية للرى والصرف ان الأمانة الفنية للمؤتمر ناقشت امكانية انشاء لجان فنية جديدة لشئون الرى فى المناطق التى تقل فيها المياه، وتعانى من نقص فى الموارد المائية، وكذلك تكوين لجنة فنية لاعادة استخدام مياه الصرف والمياه الجوفية، خاصة ذات الملوحة العالية فى الرى لتوفير موارد مائية جديدة.

وقال: إن هذه اللجان ستسهم الي حد كبير فى حسن ادارة وتوزيع مياه الرى الي جانب المساهمة فى رفع كفاءة شبكات الصرف خاصة في الأراضى القديمة بما يعود بالنفع على التربة وزيادة خصوبتها.

وطالب د. عبدالدايم بدور أكثر فاعلية من جانب المزارعين والمراة فى المحافظة على المياه، وترشيد الاستهلاك، إلى جانب الاتفاق على التراكيب المحصولية المختلفة وفقا للموارد المائية المتاحة، وعدم التوسع فى زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه.

أشرف بدر



المصدر: الشعب

التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٩٦

للبحوث و التدريب و المعلومات

عقب رفض القاهرة للسدود الإثيوبية:

إثيوبيا تحاول الوقيعة بين مصر ودول حوض النيل

فى محاولة للوقيعة بين مصر ودول حوض النيل اتهمت إثيوبيا مصر بأنها تسعى إلى التصرف فى مياه النيل بطرق غير قانونية، وأنها ترفض توزيع حصص المياه بالعدل على الدول المستفيدة من نهرالنيل.. وحذرت من قيام مصر بشق قناة فرعية، وزعمت أن ذلك سيلحق ضررا بمصالح بلدان حوض النيل!

وقالت: إن مصر تقف وراء الحملات الإعلامية العربية لعرقلة المشروع المائى الذى تنوى أديس أبابا إقامته على النيل الأزرق بالتعاون من إسرائيل. ردت وزارة الخارجية الإثيوبية على هجوم وسائل الإعلام المصرية حول المشروع المقترح، وحاولت التقليل من اخطاره على كل من مصر والسودان.

وزعمت أن الإعلام المصرى يعطى هذا المشروع أكثر من حجمه، وصورته على أنه يمثل خطرا على الأمن القومى العربى، وأشارت وزارة الخارجية الإثيوبية إلى أن الحملات الإعلامية المصرية تتحدث عن عداء مبيت من قبل إثيوبيا ومعها إسرائيل ضد العرب، وقالت الخارجية الإثيوبية. إن اتهامات مصر والسودان لإثيوبيا تمثل إسفينا فى العلاقات العربية والإثيوبية، وتشويها لصورة إثيوبيا أمام العرب،

لصورة إثيوبيا أمام العرب، وإنها تعمل لضرب المصالح العربية الإثيوبية بسبب اتفاقها مع إسرائيل.

ومن المقرر أن يعقد عمرو موسى -وزير الخارجية- اجتماعا خلال الأيام القليلة المقبلة فى نيويورك مع سيوم سفين -وزير الخارجية الإثيوبى- لاحتواء الأزمة التى تفجرت بين البلدين إثر اتهامات من مصر لإثيوبيا بإقامة سدين على منابع النيل يودان حصة مصر من المياه بمساندة من الخبراء الصهاينة.

وعلمت «الشعب» أن الطلب الإثيوبى المتعلق باحتجاج إثيوبيا على شق مصر لقناة فرعية فى سيناء ستناقشه الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الأيام القادمة ضمن مناقشات إعادة النظر فى معاهدة استخدامات المياه بين دول حوض النيل، وهى المناقشات التى ترفضها مصر.

وكانت مصر قد اتهمت إثيوبيا بالاستعانة بشركات إسرائيلية لتشييد السدين بهدف الإضرار بحصتها المائية، وتحريض إريتريا بمساعدة إسرائيل على احتلال جزيرة حنيش اليمنية، الأمر الذى أغضب الحكومة الإثيوبية التى اعتبرت هذا تدخلا من الحكومة المصرية.

يذكر أن مصر تتمسك باتفاقية ١٩٠٢ التى وقعتها بريطانيا نيابة عن مصر وإثيوبيا والتى تحظر القيام بأى مشاريع على النهر قد تمس حصة دولة المصب (مصر) قبل التشاور بين دولتى المنبع والمصب ومازالت إثيوبيا ترفض حتى الآن الانضمام إلى دول منظمة الأندوجو (دول حوض النيل).



المصدر: الشعب

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ٢٤ سبتمبر ١٩٩٦

وزير الرى يهاجم البنك الدولى ويرفض حصول إسرائيل على مياه النيل

كتب جمال إمبابى:

تواصل الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها وحربها الخفية ضد مصر والدول العربية فى انحياز سافر للكيان الصهيونى.. تقدم البنك الدولى بتشريع مشبوه إلى الأمم المتحدة يتضمن تغيير اتفاقيات الأنهار الدولية، وبنودا غامضة حول أحقية بعض الأطراف فى المياه.

يهدف التشريع الجديد إلى إعطاء إسرائيل أحقية فى مياه النيل والمياه العربية الأخرى بالمنطقة.. واتهم البنك الدولى مصر بإلقائها ١٣ مليار متر مكعب من مياه النيل فى البحر -فى محاولة مفضوحة لإثارة الوقيعة بين دول حوض النيل- وطالب الحكومة المصرية وحكومات المنطقة بضرورة تسعير مياه الرى للفلاحين وهو ما يعتبر تدخلا فى الشئون الداخلية لمصر.

من ناحيته شن د. عبد الهادى راضى، -وزير الأشغال العامة والموارد المائية- هجوما عنيفا على البنك الدولى محذرا من التدخل فى الشئون الداخلية لمصر، مؤكداً رفض الحكومة المصرية المساس باتفاقيات تقسيم الأنهار الموقعة من قبل وأشار إلى أن قسمة المياه هى حق للدول التى تقع شواطئها على النهر بما يناسب كل حوض دولى.. وحذر د. راضى البنك الدولى والدول المانحة التى تقحم نفسها فى الشئون الداخلية لمصر من أن هناك خطا أحمر لا ينبغى تخطيه وأن حقوق تلك الدول النامية من المياه ومنها مصر مسألة لا رجعة فيها فى إطار الأعراف والقوانين الموضوعة من قبل.

وأكد الوزير أن ما يثيره البنك الدولى حول إلقاء مصر هذه الكمية من المياه فى البحر هو محض افتراء، موضحا أن جملة المنصرف للبحر الأبيض سنويا لا تتجاوز ٣٠٠ مليون متر مكعب. وهى قضية ضرورية للحفاظ على الاتزان الملحى بين البحر والدلتا لمنع تغلغل مياه البحر فيها.

كما رفض وزير الرى بشدة مطالبة البنك الدولى بتسعير المياه للفلاحين باعتبار أن المياه حق طبيعى من حقوق المزارعين، وأن ذلك من شأنه التأثير فى قضية التنمية.

يذكر أن أمريكا سبق لها أن قدمت خطة مجانية للحكومة الإثيوبية لعمل مجموعة سدود من شأنها تقليل مياه النيل على مصر بمقدار ٦ مليارات متر مكعب وهو ما كشفته «الشعب» فى حينه.

من ناحية أخرى يواصل منسوب المياه ارتفاعه أمام بحيرة السد حيث بلغ حتى أمس ١٧٧ متراً و٤٨ سنتيمتراً بما يعنى أن المياه ستصل إلى بحيرة توشكا خلال ٥ أيام على الأكثر. كما بلغ محتوى المياه بالبحيرة ١٣٤,٥ مليار متر مكعب، أما المنصرف اليومى فتوقف عند ١١٥ مليون متر مكعب لأغراض الزراعة والصناعة والسياحة.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الدستور

التاريخ: ٢٥ سبتمبر ١٩٩٦

أزمة بين مصر وإثيوبيا بسبب سد على النيل تبنيه إثيوبيا وتموله إسرائيل

عقد وزير الري عبد الهادي راضي عدة اجتماعات على اعلى درجة من السرية على هامش مؤتمر وزراء الري العرب والافارقة الذي عقد بالقاهرة الاسبوع الماضي. اهم هذه الاجتماعات واخطرها كان بين وزير الري المصري ووزير الري الإثيوبي والذي شهد خلافا حادا بين البلدين بعد اتهام إثيوبيا لمصر بالإسراف في استهلاك المياه ومطالبتها الحكومة المصرية بضرورة وضع قوانين للحد من إسراف المصريين في استهلاك المياه.

إثيوبيا بالاشتراك مع السودان طلبت من مصر وقف عملية (غسيل النهر) التي بداتها مصر منذ اسبوعين بصرف حوالي ٩٥ مليون متر مكعب من مياه الفيضان في مجرى النهر لإعادة غسيل وتنظيف المجرى، وذلك - كما قالتا - لعدم استئذان الحكومة المصرية حكومات الدول المشاركة معها في مجرى النهر.

في المقابل فإن مصر طلبت من إثيوبيا وقف جميع الاعمال الإنشائية التي تتم على مجرى نهر النيل في إثيوبيا بالتعاون مع إسرائيل وخاصة السد الذي تقوم إثيوبيا بإنشائه على النهر الأزرق بالتفريعة الرئيسية لنهر النيل والمتصل بهضبة الحبشة والذي تموله إسرائيل ويعتبر اعتداء على المعاهدات الدولية وتهديدا للأمن القومي المصري.

الغريب أن إثيوبيا - الحليف الاستراتيجي لإسرائيل - حاولت المراوغة اثناء الاجتماع السري الذي انعقد بقاعة منفرع بمركز القاهرة الدولي للمؤتمرات فطلبت من الحكومة المصرية عدم مد ترعة السلام في شمال سيناء إلى إسرائيل. وكان الرد المصري قاسيا وصادما عندما أكد الوزير أن ترعة السلام تنتهي عند مدينة بئر العبد الواقعة في وسط سيناء وأن تصل إلى إسرائيل ابدا لأن مصر لا تبيع المياه لاحد خاصة مياه نهر النيل. إثارة هذا الموضوع أدت لاحتداد النقاش لولا نجاح المهندس راضي في احتواء الأزمة مؤكدا للوزير الإثيوبي ان مصر حريصة على مياه النهر أكثر من إثيوبيا، وأن عملية غسيل النهر ليست مخالفة للاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية ٥٩ المبرمة مع السودان.

وزير الري استطاع تكوين لوبي عربي موحد من وزراء الري العرب ضد المشروع الذي تتبناه الامم المتحدة بشأن إعادة صياغة الاتفاقيات الدولية المنظمة لتوزيع مياه الانهار في الشرق الاوسط والذي سيناقش في نوفمبر ٩٦ وسيكون ذلك في مصلحة إسرائيل باعتبارها متضررة من عدم وجود مصادر مياه لديها.

محمد رمضان



المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٦

٣ ـ المياه فى الشـرق الأوسط

.. من منظور الأمن القومى

المناورات الإسرائيلية لسد حاجتها من المياه



رسـالة بـيروت :

جـلال عيسـى

فى الأعداد السابقة من «آخر ساعة» تناولت الدراسات التى أعدت حول مشكلة المياه فى المنطقة.. وما دار فى مؤتمر لجان التضامن العربية فى بيروت الذى ضم العديد من الخبراء والعلماء لبحث هذا الموضوع الخطير الذى يهدد بحرب جديدة إذا لم تحل أزمة المياه.. وحول الدراسة الهامة التى تقدم بها الوفد المصرى فى المؤتمر والتى أعدها الدكتور عبدالوهاب عامر أستاذ ورئيس قسم «الرى والهيدروليكا» بكلية هندسة القاهرة تحت عنوان «المياه فى الشرق الأوسط من منظور الأمن القومى» وهذا جانب من الدراسة المصرية الذى قدمنا منها جزءا وكنا قد نشرنا الدراسة السورية حول هذه القضية الشائكة والمفزعة للغاية فى أول حلقة..

وردا على السؤال الموجه للبروفيسور «نسفى اكشطاين» من جامعة تل أبيب والذى يقول لماذا إذن تركز إسرائيل على أنها تعانى من نقص المياه.. بينما يبدو من كلامك انه لا توجد مشكلة؟

●● اكشطاين: عندما أقول أنه لا توجد مشكلة مياه اقصد بذلك أنه عمليا يمكن توفير المياه بتكلفة وسعر معقول يسمح بتزويد جميع سكان المنطقة بالمياه والزراعة، فى نفس الوقت يمكن الاستغناء عن الكثير من المنتجات الزراعية وانتاجها فى أماكن أخرى حيث تكون تكلفة المياه أرخص من هذا كما فى مصر وتركيا.

● **سؤال : ماهو الحل لمشكلة المياه فى إسرائيل ؟**

●● اكشطاين : الحل هو تحلية المياه وسعر تحلية المياه اليوم وفقا لأقل التقديرات ٨٠ سنتا أقصى تقديرات ١,٥ دولار ولكن ما اقترحه بالتحديد بالنسبة لجميع دول المنطقة بما فيها الفلسطينيون هو الاستفادة من إدارة مشتركة وحقيقية للمياه، أما إذا حاول الفلسطينيون إقامة سلطة مياه مستقلة وجهاز مستقل لتحلية المياه من حوض الجبل وجلب هذه المياه لقطاع غزة فإن ذلك سيكلفهم أكثر من ٤٠ سنتا لكوب الماء الواحد، فإذا استخدموا ٣٠٠ مليون كوب ماء فى السنة فهذا يعنى ١٢٠ مليون دولار وهذا المبلغ كبير جدا بالنسبة للاقتصاد الفلسطينى حيث ان عدد السكان صغير ٢ مليون فلسطينى فى المناطق ومتوسط دخل الفرد ٢٠٠٠ دولار فى السنة.

● **سؤال : لماذا إذن تركز إسرائيل على انها تعانى من نقص المياه.. بينما يبدو من كلامك انه لا توجد أى مشكلة؟**

●● ان مقولة ان الحرب القادمة فى المنطقة ستكون على مصادر المياه هى مجرد شعارات صحفية. إن إسرائيل لا يمكن أن تخوض حربا من أجل ٢٥٠ مليون دولار سنويا هو سعر المياه فى الضفة الغربية ولكن مع وجود السلام يمكن أن نحصل على المنتجات الزراعية الرخيصة من الدول المجاورة فى الشرق الأوسط، ونحن فى إسرائيل نستورد جزءا كبيرا من الغذاء ولكن محاولة تضخيم مشكلة المياه هذه نابعة من عناصر تاريخية وعاطفية وضغوط كبيرة من اللوبى الزراعى فى إسرائيل يمارسونها على الحكومة.. والمعروف ان من يدير قضية المياه فى إسرائيل هم اللوبى الزراعى وفى حالة تقليل نسبة المياه فإن اللوبى الزراعى سيعانى من زيادة التكلفة.. والزراعة فى إسرائيل تحقق أقل من ٤٠٪ من الدخل القومى من الناحية الاقتصادية.. أى أن الزراعة ليست جزءا مهما فى الاقتصاد الإسرائيلى.

وفى إسرائيل يعمل الجميع على إعطاء انطباع انه لا يمكن التنازل عن الأرض والتسوية بسبب مصادر المياه فى المناطق والجولان وان إسرائيل ستستطيع مصادرة مياه مهمة جدا بالنسبة لها شىء مبالغ فيه ولذلك فإنه ليس صدفة أن يعمل الصحفيون حسب متطلبات الإسرائيليين وهو عدم التنازل عن مصادر المياه مع اننا نعلم ان هذا ليس صحيحا.

● **سؤال : ماذا تقترح لإدارة المياه وحل المشكلة؟**

النقطة التى أطرحها والأفضل هى إدارة المياه بشكل اقتصادى صحيح وهذا سيكون نموذجا للعيش كجيران وبناء مؤسسات مشتركة تدير المياه بشكل صحيح ومشترك، وإذا وصلنا الاتفاق لبناء مؤسسة اقتصادية مشتركة لإدارة المياه ومصادرها سيكون هذا انجازا للسلام والاقتصاد لانعاش شعوب المنطقة.

واليوم مازالوا يناقشون كيفية توزيع المياه بين إسرائيل والفلسطينيين.

● **سؤال : لم توافق عضو الوفد الإسرائيلى أورى شامير فى لجنة المياه ولكن بعد ٥٠ عاما لن يكون هناك مياه فى الشرق الأوسط.. ماهو ردك؟**

●● عمليا طريقة الحسابات تعمل كالآتى الطرفان الإسرائيلى والفلسطينى قدما طرحا ولكن المنطقة هنا ستكون مكتظة بالسكان **(٢٠ مليونا بعد ٣٠ سنة)** وسيحتاج الجميع إلى كميات هائلة من المياه والحل هو تحلية المياه خاصة وان مستوى المياه فى إسرائيل مرتفع ودخل أفراد فيها يصل ١٣ ألف دولار سنويا بينما يصل دخل الفلسطينى إلى ألفى دولار سنويا وهذا معدل منخفض جدا واقتصاد غير متطور حسب احصائيات البنك الدولى. وإذا كان الاقتصاد الإسرائيلى معنيا بالوصول كما هو الحال لدخل الفرد فى إسرائيل أى من ألفى دولار سنويا إلى ١٣ ألف دولار سنويا على الاقتصاد الفلسطينى ان يدخل إلى اقتصاد ينمو بشكل سريع جدا حتى يصلوا خلال الـ ٣٠ عاما القادمة كما هو الوضع فى هونج كونج وسنغافورة اللتين يزيد اقتصادهما ٦٪ سنويا.

● **هناك عدة حلول ومشاريع أهمها حل المشكلة عن طريق جلب مياه من تركيا ومن مصر؟**

●● هناك حلول عديدة ولكن السؤال كم ستكلف هذه



المياه لتصل إلى هدفها المطلوب.. بخصوص مصر جلب المياه من الدلتا حتى قطاع غزة هى مسافة ٢٠٠كم/ من بحيرة طبريا إلى غزة خاصة وان فى مصر يوجد فائض مياه وهذا هو الحل المصرى وهو ضخ المياه إلى النقب فى إسرائيل وإلى قطاع غزة إلا ان مصر تراجعت عن هذا المشروع أما بخصوص جلب المياه من تركيا إلى بحيرة طبريا فستكون تكلفتها عالية جدا حيث ستتراوح بين ٤٥ - ٥٠ سنتا واليوم المياه فى بحيرة طبريا لا تكلف شيئا والمياه تصل بدون أى مجهود ويجب إدراك ان المشاريع التركية كلها باهظة ومكلفة جدا.

وكانت آخر الأفكار جلب المياه من حيفا تحت مرتفعات الكرمل ومن ثم إلى بيسا وهناك تقام محطات هيدرولوجية وهناك تجرى عملية تحلية للمياه ومن ثم تباع هذه المياه للأردن.. ووصلت التكلفة إلى ٦٥ سنتا للكوب الواحد وهو غال جدا وهذا المشروع قدمه شلوموغور لاسحاق رابين الذى أيد هذا المشروع وأقام رابين لجنة تؤيد بناء هذا المشروع وأخذت على نفسها الاستثمار شركة ألمانية ولكن من الواضح ان هذه الشركة لم تقم بإجراء حسابات صحيحة.

من هذه التناقضات فى الأقوال يتضح من هم وراء استحداث مصطلح «حرب المياه» ومن الذين يروجون لها وماذا يهدفون إليه. لذلك فقد أصبحت قضية ندرة المياه قضية شديدة الحساسية بالنسبة للشرق الأوسط وصار من الممكن أن تستعمل كسلاح استراتيجى، كما أصبحت تحوز على أولويات الاهتمامات لحكومات المنطقة ومناطق أخرى وكذلك عدد غير قليل من المنظمات الاقليمية والدولية. ومن هنا اجتمعت مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية على التأكيد على أنه فى ظل مرور ٦٧٪ من موارد المياه العربية فى أراض أجنبية ستصبح المياه فى الشرق الأوسط اعتبارا من عام ٢٠٠٠ سلعة استراتيجية تتجاوز فى أهميتها أهمية النفط، وقد تدق طبولها لحرب جديدة فى الشرق الأوسط بتعدد حلقاتها ومناطق صراعها فى المحاور المائية الساخنة. النيل والفرات والليطانى وذلك ان لم يتداولها المجتمع الدولى بالعقل والحكمة.

ويتناول هذا البحث مشكلة عدم كفاية موارد المياه لسد الاحتياجات فى دول المنطقة والتى تضم دولا عربية وغير عربية، والأسلوب الذى تتعامل به الأطراف غير العربية مع هذه المشكلة وكيف تجهز الخطط والمشروعات وتدرس البدائل التى تحقق أهدافها، وذلك سعيا وراء جذب انتباه الفكر العربى إلى هذه الحقيقة. وحتى يتم وضع هذه القضية فى مكانها الملائم من الاهتمام ضمن القضايا الأخرى التى تشغل الفكر العربى.

كما يتعرض البحث باختصار إلى مشروعات المياه السطحية التى يتم التخطيط لها أو يجرى تنفيذها فى الوقت الحالى فى الدول المتاخمة للعالم العربى، ويكون لها تأثير مباشر على الإيرادات المادية للدول العربية.

حوض نهر النيل

نهر النيل من أهم أنهار العالم وتبلغ المسافة بين أطراف روافده فى بحيرة فيكتوريا نيانزا وحتى مدينة رشيد على ساحل البحر المتوسط حوالى ٦٨٢٥كم.

وللنيل عدة منابع:

منابع الهضبة الاستوائية ..

وتشمل مجموعة بحيرات فيكتوريا وادوارد. وألبرت وكيوجا وروافدها وتقع فى أراضى زائير ورواندا وبروندى وأوغندا وتنزانيا وكينيا وهى تزود النهر بتصرفات تبلغ متوسطاتها ٣٠ مليار م/٣ سنة.

٢ـ منابع هضبة الحبشة..

ولهذه المنابع ثلاثة مصادر هى : أولا : المصدر الرئيسى وهو النيل الأزرق الذى يبدأ من بحيرة تانا، وتصل مجموع تصرفاته وروافده العديدة إلى خزان



الـرصيرص بالسـودان حيث تبلغ ٥٤ مليـار م٣/ سنة، وهـذا هو المصـدر الأساسـى لنهر النيل الـرئيسى بسبب ندرة الفواقد.

ثـانيـا : نهر السوبـاط وروافـده ويضيف إلى النيل مـا يصل إلى ١٣,٥ مليار م٣/ سنة.

ثـالثـا : نهر العطبرة حيث يصب فى النيل الأبيض عنـد مدينة عطبرة تصرفا مقداره ١٢ مليار م٣/سنة.

٣ـ حوض بحر الغزال ..

وتنتشر فى هذا الحوض مجموعة من الأنهار الصغيرة التى تنبع من المنـاطق الجبلية فى السـودان وجمهوريـة افريقيـا الـوسطى، وجملـة الايـراد السنـوى لهذه الأنهار حـوالى ١٥ مليار م٣ فى المتـوسط غير أن ما يصـل منه للنيل لا يـزيد على ٠,٥ مليار م٣/ سنة ويفقد الباقى فى مناطق المستنقعات.

وتـتـدفق تصرفات منـاطق الهضبـة الاستـوائية على مـدار السنـة إلا أن معظمها يفقـد فى منطقـة السدود، بينما تتـدفق تصرفـات هضبة الحبشـة صيفـا فقط والفـاقد منهـا محدود للغاية بسبب الانحدار الشديـد لسفوح الهضبة وعـدم وجود الفرصة لتكوين المستنقعات.

وتقدر نسبـة مساهمة منـابع الهضبـة الاستوائيـة فى مياه النيل الرئيسى عند أسـوان بحوالى ١٥٪ من المياه، بينما يأتى الباقى مـن هضبة الحبشة وتشترك فى حـوض نهر النيل تسع دول هى. مصر ـ السودان ـ أثيوبيا ـ أوغندا ـ كينيا ـ تنزانيا ـ زائير ـ رواندا ـ بورنـدى إلا أن جميع هذه الدول بها مصـادر أخرى للميـاه العذبـة غير مياه النيل بجـانب معدلات تسـاقط أمطار عالية ما عدا مصر وشمال السودان حيث الجفاف الدائم طوال العام، لذلك فإن أيـة تعديلات على تصرفات النيل تجرى فى أثيوبيـا ستؤثر دون محـالة على كميـات المياه التى تصل إلى مصر والسـودان، وكانت أثيـوبيا ولاتـزال تـرفض العضويـة الكاملـة فى منطقة دول حوض النيل المسماة منظمة «انـدوجو» (وتعنى الصداقـة والإخاء باللغة السـواحلية) والتى تعمل على وضع خطط العمل المشترك فى المجالات الاقتصادية والمائية.

وقد قـامت أثيوبيـا خلال الفترة مـن عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٦٤ بالتعاون مع مكتب استصلاح الأراضى الأمريكيـة لعمل دراسة شاملـة لتنمية حـوض النيل الأزرق انتهت إلى إمكـانيـة إنشـاء ٢٤ سـدا منهـا أربعـة سدود كبيرة على النيل الأزرق (وهـى سدود كـارادوبى ومـابيل ومنديـا وسـد الحدود) بهدف تـوليـد الطـاقة أسـاسـا أمـا بـاقى السدود فمنهـا مـا هو لتوليد الطـاقة ومنها مـا هـو للزراعة وتبلغ الطـاقة الكهربـائية المقترح توليدها ٣٠ مليـون كيلووات ساعة أى أربعة أضعـاف طاقة السد العـالى، أما الأراضى الـزراعيـة فهى تقع حـول بحيرة تانا وروافده فينشا، انجـار، الرهد، الدندر، امارتـى، بليس الأعلى، جلجل اباى، دايـانا، دابوس ديسيا الأسفل، وأرجو.

كما أتمت أثيـوبيـا بعـد الثورة دراسـة بمعـاونـة السـوق الأوروبيـة المشتركـة على نهر البارو. أهـم روافد السـوبـاط انتهت إلى إمكانية إنشاء سد عند جامبيلا للرى والطاقة.

وقـد دلت الـدراسـة الخاصـة بـالنيل الأزرق أن الـرى للأراضى المقترحـة سوف يستهلك نحو ٦ مليـارات م٣/سنة من مياهه اضافـة إلى نحو ١,٥ مليار م٣/سنة على نهر البارو ونحـو ٠,٥ مليـار م٣/سنـة على العطبرة، وتقـدر تكلفـة كل المشروعات الأثيوبية حوالى ٢٠ مليار دولار فى وقت الدراسة.



المصدر : الوطنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ - ٢ سبتمبر ١٩٩٦

● مشـــروعات أثيـــوبيـــا.. على روافـــد نهـــر النيـــل

● فيضانات مدمرة ـ يتعرض لها نهر دجلة في وقت تكون فيه المحاصيل على وشك النضج !!

مشروعات أثيوبيا على روافد النيل

١ـ مشروع فينشا وامارتي..

أتمت أثيوبيا المرحلة الأولى من مشروع نهر فينشا وتحصل منه على نحو ٠,٤ مليار م٣/سنة للزراعة، أما المرحلة الثانية فتقضي بتحويل نهر امارتي إلى نهاية نهر فينشا لتوفير ٠,٢٥ مليار م٣/سنة.

٢ـ مشروع التعاون مع إيطاليا..

ويقضي بإنشاء ثلاثة سدود: الأول على نهر بليس بطول ٨٠٠ م وارتفاع ٥٠ م، والثاني سد امبيجيلا بطول ١١٠٠ م وارتفاع ٣٠ م والثالث على بليس الصغير بطول ٢٠٠ م وارتفاع ٤٠ مترا بجانب إنشاء محطات مياه الشرب وآبار مياه جوفية في إطار ما يسمى «صندوق مكافحة الجوع» ومن الجدير بالذكر أن هذه السدود الثلاثة لاتستوعب أكثر من ٠,١٠ مليار م٣/سنة.

٣ـ مشروع خزان بحيرة تانا..

وفكرة التخزين في بحيرة تانا فكرة قديمة، وتتحدث موسوعة حوض النيل للمؤلفين هرست وبلاك وسميكة ـ الجزء السابع ـ عن مشروع خزان بحيرة تانا، المشروع محل الحوار مع حكومات أثيوبيا المتعاقبة منذ عام ١٩٢٥ ومازال الحوار حوله متصلا للآن.

وقد بدأ التخطيط لاستغلال بحيرة تانا لتوليد الكهرباء والري قبل منتصف الستينات تحت اسم «مشروعات تانا» ثم أثيرت مرة أخرى في السبعينات ثم في الثمانينات، وقد تباحثت أثيوبيا مع الاتحاد السوفيتي ثم مع أمريكا حول المشروع ويتم التأجيل من عام لآخر وهذا المشروع يغلق حوض البحيرة عند جزيرتي دايرا ماريم وشيمابو قبيل خروج النهر من البحيرة وذلك عن طريق إنشاء سد يرفع منسوب التخزين بالبحيرة بمقدار ٢م، فيوفر مخزونا قدره ٧مليارات م٣ تكفي لمشروعات التوسع الزراعي غرب البحيرة، وترى مصر إقامة سد قبل موقع شلالات تيسيات ٢٥كم من مخرج النهر من بحيرة تانا. يرفع منسوب التخزين في بحيرة تانا ١٠ م ويوفر مخزونا قدره ٣٥ مليار م٣، وتشترك في الاستفادة من هذا المخزون كل من أثيوبيا والسودان ومصر بحصص يتفق عليها دون المساس بالحقوق المكتسبة.

حوض دجلة والفرات..

تشترك في نهر الفرات تركيا وسوريا والعراق، والتي تشوب علاقتها مع بعضها البعض شيء من التوتر لأسباب مختلفة، يهمنا منها في هذا المقام مابين سوريا والعراق من ناحية وتركيا من ناحية أخرى من أسباب توتر حديثة مع بدء تنفيذ تركيا لمشروعاتها القاضية ببناء سد أتاتورك وسلسلة أخرى من السدود على نهر الفرات الذي تنبع ٩٠٪ من مياهه جنوب شرق جبال تركيا ويبلغ طوله حوالي ٢٨٠٠ كم، منها ١٠٠٠ كم في تركيا حيث منبعه من المنطقة الجبلية التي ترتفع أكثر من ٣٠٠٠ متر فوق مستوى سطح البحر ـ و٦٧٥ كم في سوريا و ١٢٠٠ كم في العراق حيث يصب في الخليج العربي.

وتشير التقديرات إلى أن كمية المياه التي تتجمع في نهر الفرات هي قرابة ٣٠ مليار م٣/سنة وتتضمن خطة تركيا الاستفادة من مياه الفرات بكميات تحتجزها سلسلة السدود تقدر بعشرة مليارات م٣/سنة.

مشروع جنوب شرق الأناضول وسد أتاتورك (مشروع الغاب)..

أعد هذا المشروع منذ عام ١٩٨٦ حيث يشتمل على إقامة سلسلة من السدود سبعة منها في حوض الفرات وستة في حوض دجلة ويجري تنفيذه حاليا.



المصدر : أخر ساعة

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ويهدف هذا المشروع إلى تزويد المناطق الحدودية فى تركيا بالطاقة ومياه الرى فى إنشاء سد أتاتورك عام ١٩٨٣، ويعتبر تاسع أكبر سد فى العالم ويبعد عن حدود سوريا حوالى ١٣٠ كم بارتفاع ١٢٠ م وبسعة تخزين ٤٨ مليار م٣ من المياه. وسوف يتم توليد طاقة كهربائية فى حدود ٢٤٠٠ ميجاوات أى مايعادل ٢٠٪ من احتياجات تركيا.

نهر الفرات..

ولقد قطعت الحكومة التركية خلال يناير ١٩٩٠ ولمدة شهر سريان مياه الفرات لملء بحيرة سد أتاتورك. وكان تقاسم مياه نهر الفرات بين كل من تركيا وسوريا والعراق موضع سوء تفاهم منذ أكثر من ثلاثين عاما، والذى تؤكده تركيا أن قضية مياه نهر الفرات قضية تقنية وليست سياسية، حيث عرضت تعويض النقص فى الماء بزيادة تدفق النهر إلى سوريا فى فترة ما قبل القطع، كما أعلنت حسن نواياها من أنها لن تنقص حصة سوريا المتفق عليها وهى ٥٠٠ م٣/ثانية (٤٣ مليون م٣/يوم) وتراقب سوريا بقلق مشاريع السدود التى تنفذها تركيا فى مشروع الأناضول ففى عام ١٩٧٤ انتهى العمل فى سد كابان على نهر الفرات الأعلى ثم أنشىء سد فى قراقيا ولاشك أن أتاتورك سوف يغير نظام نهر الفرات تغييرا جذريا بدءا من احباسه العليا حتى العراق مرورا بسوريا مما سوف يؤثر بالضرورة على مجرى النهر.

وتمتنع تركيا عن وضع معاهدة تنظم العلاقة والحصص وكيفية استغلال نهر الفرات باعتباره نهرا دوليا، وتدعى بانه لايوجد مبرر لعقد مثل هذه الاتفاقية لأن علاقتها مع الجيران جيدة، وان نهر الفرات ليس نهرا دوليا وماتطلبه تركيا مجرد اتفاق صداقة. ورغم أن الشواهد وحسن الجوار تؤكد أن تركيا لن تفكر فى استخدام المياه كسلاح، إلا أن وجود اتفاقيات دولية يضمن توزيع مياه الأنهار المشتركة وتضمن حقوق الدول فى جميع الظروف لتعتبر من الضرورات الملحة.

نهر دجلة

ينبع نهر دجلة من الجبال خارج الحدود الشمالية للعراق، ويلاحظ أن الأمطار فى وسط وجنوب العراق لاتتجاوز ٢٠٠ مم/سنة، حيث يروى نهر دجلة المنطقة الجنوبية الشرقية بدءا من قرب **مدينة الكوت (٣٠٠ كم جنوب بغداد)** حتى مدينة أمارة، حيث تتفرع منه ثلاث قنوات تساعد على استيعاب الفيضانات العالية، والتى تتجمع مرة أخرى عند التقاء الفرات ودجلة مكونين شط العرب، الذى يمر بمدينة البصرة ومنها إلى الخليج العربى، وتعتمد المناطق الشمالية من نهر دجلة فى ريها على رفع المياه بالطلمبات المنتشرة فى المنطقة.

ويتعرض نهر دجلة لفيضانات مدمرة فى وقت تكون فيه المحاصيل على وشك النضج مما يكون له آثار سلبية على الاقتصاد، والصفات الطبوغرافية والمورفولوجية للأراضى التى يشقها مجرى نهر دجلة تجعل من الصعب إقامة السدود عليها لحجز مياه الفيضانات لاستخدامها فى أوقات الجفاف، ولذلك وعلى الرغم من أن كمية المياه التى يحملها نهر دجلة تصل إلى حوالى ٤٢ مليون م٣/سنة إلا أن هذه الكمية لاتكفى لزراعة حوض النهر على مدار السنة.

ومعدل الأمطار التى تسقط على حوض نهر دجلة تتراوح مابين ١٠٠ مم و١٥٠٠ مم/سنة حيث تزداد فى المناطق الجبلية والتى تقع فى الشمال الشرقى بالحوض.

ويتميز نهر دجلة بأن الفاقد من مياهه بسبب البخر ضعيف على عكس الفاقد عن طريق التسرب والذى لايعتبر فاقدا بالمعنى الصحيح حيث أن هذه المياه المتسربة تغذى المياه الجوفية ويمكن إعادة استخدامها عند الحاجة عن طريق الآبار.

جلال عيسى



البنك الدولي واسرائيل ومياه الليطاني

■ قبل بضعة اشهر اصدر البنك الدولي تقريراً قال فيه ان لبنان يستطيع ان يجني فوائد اقتصادية من بيع مياه نهر الليطاني لاسرائيل. وقد اثار التقرير وقتئذ ردود فعل غاضبة في لبنان، واحيا المخاوف المتواترة حيال طموحات اسرائيل القديمة في مياه هذا النهر. فهل لاسرائيل حقاً طموحات في مياه الليطاني؟ وهل كان البنك الدولي مخطئاً في تاكيداته؟ وكيف نتعامل مع هذه المسالة؟

من المعروف تاريخياً ان الحركة الصهيونية طلبت من بريطانيا وفرنسا في مؤتمر باريس للسلام عام ١٩١٩ ان يُدخلا الليطاني ضمن فلسطين الانتداب التي كان بلفور، وزير خارجية بريطانيا، قد وعد اليهود عام ١٩١٧ بوطن قومي فيها. لكن المحاولة الصهيونية تلك لم تنجح وبقي الليطاني خارج حدود فلسطين الانتداب. مرة اخرى حاولت اسرائيل ان تدرج الليطاني ضمن حوض نهر الاردن خلال محادثات اريك جونستون في اواسط الخمسينات لحل النزاع العربي - الاسرائيلي حول مياه الحوض. لو استجيب لمطالب اسرائيل لأصبح لها من ناحية القانون الدولي الحق في المطالبة بحصة من الليطاني كما من حوض الأردن. لكن الدول العربية لم تقبل بالادعاءات الاسرائيلية، وكذلك لم يقبل بها المبعوث الاميركي نفسه. وبذلك تاكدت على المسرح الدولي هوية النهر اللبنانية مرة اخرى.

منذ احتلال اسرائيل «المنطقة الامنية» في لبنان عام ١٩٨٢ حصل كثير من التخمين عن اهدافها في الليطاني. وقد ذهب البعض الى حد القول أن غزو اسرائيل للبنان كان هدفه سلب مياه النهر. عدا عن ان هذا في رأيي تحليل خاطئ فانه يعكس وجهة نظر عربية تُغالي كثيراً في «احتياجات» اسرائيل المائية. اني أضع كلمة «احتياجات» بين قوسين لأنه كثيراً ما اسيء استخدامها في الكتابات العربية، وطبعاً في الكتابات الاسرائيلية التي من مصلحتها ان تبالغ في «احتياجاتها» المائية. ويخلط المعلقون عادة بين «الاحتياجات» و«الطلب». الطلب قد يكون اكثر أو أقل من الاحتياجات التي من الصعب تحديدها بجزم. على سبيل المثال، احتياجات الانسان الاساسية من الماء المنزلي لتامين قدر معقول من النظافة قد يكون ٥٠ متراً مكعباً سنوياً، بينما في اليمن فإن الطلب هو خُمس (١/٥) هذه الكمية، وفي اسرائيل ضعفها، اي ضعف الحاجة الاساسية.

وفي حالة اسرائيل فإن معظم الماء يذهب للزراعة ولكن هل «تحتاج» اسرائيل كل الماء الذي تستخدمه في الزراعة؟ للاجابة على هذا السؤال يجب ان نأخذ في الاعتبار النقاط الآتية: اسرائيل تخصص ثلث ماء الري هذه الايام لمحاصيل التصدير خصوصاً الحمضيات، والقطن، والورد. عدا عن ذلك، فهي تزرع القطن، الذي يستهلك كميات مياه كبيرة في حرارة صحراء النقب والسهل الساحلي الجنوبي على مساحة ضعف مساحة الارض المروية في الضفة الغربية. هذا بالرغم من ان القيمة الاقتصادية للقطن حسب التكاليف في اسرائيل قد تضاءلت. وبوجه عام يمكن القول بأن مساحات كبيرة من الارض المروية في اسرائيل ليست ذات جدوى اقتصادية. ويتمكن المزارعون من زراعتها فقط لانهم يتلقون دعماً سخياً من الدولة يتضمن خفضاً كبيراً في سعر المياه والمداخيل الاخرى.

ويجب ان نتذكر كذلك ان القطاع الزراعي في اسرائيل ليس ذا اهمية اقتصادية كبيرة، اذ ان حصته من الناتج القومي الاجمالي اقل من ٣ في المئة وكذلك حصته من القوى العاملة اليهودية. واليوم فكثير من القاطنين في الكيبوتزات والموشافيم، معاقل الزراعة الاسرائيلية، لا يشتغلون في الأرض كما كانوا من قبل. ولذلك تستطيع اسرائيل ان تخفض استهلاكها من مياه الري بشكل كبير من دون ان تتأثر اقتصادياً بشكل ملموس. ويمكن ان نذهب ابعد من ذلك ونقول بأنه يكون أرخص للمستهلك الاسرائيلي لو اعطى مياه الري للمزارعين الفلسطينيين واشترى محصولاته منهم لأن الأجور الفلسطينية اقل كثيراً من نظيرتها الاسرائيلية، ولأن المستهلك الاسرائيلي يتجنب بذلك تكاليف الدعم. باختصار فإن «احتياجات» اسرائيل

شريف الموسى *

لمياه الري من منظور اقتصادي أقل كثيراً من الطلب على تلك المياه.

حتى على المستقبل البعيد فإن لدى اسرائيل القدرات الاقتصادية والتكنولوجية لتلبية طلب الاستهلاك المنزلي والصناعي ولتزويد الاسرائيليين الخضر والفواكه الطازجة من دون ان تمس اسرائيل الحقوق المائية للعرب في حوض الأردن أو في الضفة الغربية. وحقاً، فاسرائيل عندها خطط لزيادة ملموسة في تنقية المياه العادمة لاستخدامها في الزراعة وعندها كذلك برنامج لتحلية المياه بكميات تكفي الأغراض المنزلية لحوالى ٩ ملايين شخص في سنة ٢٠٤٠. اضف الى ذلك انه يوجد في اسرائيل خزان ماء جوفي هائل (٧٠ بليون متر مكعب) قلما تعترف اسرائيل رسمياً بوجوده على رغم ان بعض علمائها واقتصادييها يحض منذ سنوات على استخدمه في الزراعة في النقب وفي السهل الساحلي. صحيح ان مياه هذا الخزان غير متجددة (مثل البترول) الا انه يمكن ضخها بكميات لا بأس بها خلال مدة طويلة من الزمن.

هاتان الحقيقتان، استخدام اسرائيل للمياه بشكل تبذيري وقدرتها على استغلال مصادر مياه بديلة هما النقطتان اللتان يجب ان يركز عليهما المعلقون العرب، وليس على تضخيم «احتياجات» اسرائيل المائية.

كل هذا لا يعني ان اسرائيل ليس لها اهتمام بمياه الليطاني. فهي قد يكون لها حقاً اهتمام فيها لأنها مياه حلوة ولذا فهي مناسبة اكثر من التحلية من الناحية البيئية. لكن ان نقول ذلك يختلف كثيراً عن نظرية ان اسرائيل غزت لبنان عام ١٩٨٢ من أجل الليطاني أو عما يقول به بعض المعلقين بأن اسرائيل سنربط توقيع اتفاق سلام مع لبنان بمقدرتها (اي اسرائيل) على استيراد مياه من هذا النهر. في رأيي ان اسرائيل ستبني قرارها بالانسحاب من لبنان (اذا قررت ذلك طبعاً) على اسس أمنية واقتصادية وسياسية اخرى غير مياه الليطاني الذي لا تحتاجه كثيراً.

واذا عدنا الى تقرير البنك الدولي، فالبنك قد أساء اختيار التوقيت في طرح هذا الموضوع لأنه بتاييده فكرة بيع مياه الليطاني الى اسرائيل يبدو كأنه يشجع موقف تلك الدولة اذا ما طرحت المسألة في المفاوضات مع لبنان. والبنك لم يأخذ في الاعتبار ايضاً الحساسية التاريخية للبنانيين والعرب حيال أهداف الصهيونية واسرائيل في مياه النهر ولا التقارير المستمرة - بغض النظر عن صوابها أو خطئها - عن سحب المياه من الليطاني منذ غزوها للبنان ثم لماذا لم يقترح البنك بيع مياه الليطاني الى الأردن أو الفلسطينيين، اذ ان هذين الطرفين يحتاجان الى الماء اكثر جداً من اسرائيل؟

هذا من ناحية، أما من الناحية الاخرى فإنه ليس من الخطأ مبدئياً ان يفكر لبنان في تصدير الماء، سواء من الليطاني او من أي مصدر آخر اذا ما ارتأى ان ذلك من مصلحته. البترول والغاز الطبيعي، وهي مصادر غير متجددة تباع في الاسواق العالمية، كذلك المحاصيل التي يستخدم الماء في ريها ومياه ايفيان (Evian) وبيرييه (Perriar) تباع بأسعار تضاهي اسعار البنزين. وليس عيباً اذن على لبنان اذا قرر بيع الماء، وليس فيه انتقاص من كرامته. لكن ما يجب التشديد عليه هو ان لبنان وحده هو صاحب القرار في ما اذا كان يود ان يصدر الماء ولمن يصدره. ويجب الا تقبل حكومة لبنان وضع المسألة للمساومة على طاولة المفاوضات مع اسرائيل. فالليطاني نهر لبناني وليس دولياً، وهناك كما ذكرنا آنفاً سابقتان تاريخيتان تدعمان هذا الوضع، رسم حدود فلسطين وخطة جونستون. على العكس تماماً فإن على لبنان ان يثير مسألة حصته في حوض نهر الأردن مع اسرائيل التي خصصت له في خطة جونستون، هذه الحصة (٣٥ مليون متر مكعب) تاخذها اسرائيل. وبكلمة اخرى، فإن اسرائيل هي المدينة للبنان بالمياه وليس العكس. ان التركيز على الليطاني ينسينا احياناً هذه الحقيقة.

---

* زميل أبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية في واشنطن.



للبحوث و التدريب والمعلومات

المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٦

المياه فى الشرق الأوسط بين السيادة والتقسيم والتعاون

أحمد يوسف القرعى

قليلة هى الدراسات العربية المعنية بقضية المياه سواء على المستوى القطرى او القومى. هذا فى الوقت الذى تزايدت فيه مثل هذه الدراسات بكل فروعها باللغات الآخرى وذلك مع تفاقم أزمة المياه على المستوى الاقليمى أو الدولى.

وفى هذا الاطار لايسعنا إلا الترحيب بالدراسة الجادة التى نشرها مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام للدكتور حبيب عائب محاضر الجغرافيا السياسية بجامعة باريس ٨ تحت عنوان [المياه فى الشرق الأوسط. الجغرافيا السياسية للموارد والنزاعات].

والكتاب قراءة جديدة للخريطة المائية والسياسية التى تجرى محاولات إعادة رسم حدودها بخطوات متسارعة وفى اتجاهات قد لاتخدم مصلحة الامة العربية.

ومن هنا تاتى اهمية مثل هذا الكتاب فهو صيحة جغرافى عربى أدرك خطورة مثل هذه الاتجاهات ووظف كل خبرته العلمية ـ كاستاذ للجغرافيا ـ لدراسة الخريطة الجيوسياسية والهيدرو سياسية للمنطقة لعلها تساعد القارئ العربى وايضا صانع القرار العربى فى فهم الحاضر واستشراف المستقبل.

ومما يعطى كتاب د. حبيب عائب أهمية متزايدة أن دراسته لم تبدأ من فراغ وانما بعد استيعاب للكتابات المعاصرة سواء الكتابات الاوروبية والامريكية أو الاسرائيلية او العربية.

ويرى المؤلف ان الكتابات الاوروبية والامريكية يغلب عليها التاكيد على حتمية حروب المياه اذا استحال الاتفاق على توزيع الموارد المائية بين كل شعوب المنطقة. ومن بين هذه الكتابات تلك التى تعتبر ان كل الصراع العربى الاسرائيلى مجرد صراع دائم على إدارة وتوزيع المياه المشتركة من دجلة والفرات الى النيل مرورا بالاردن والليطانى وهو ماينطوى بطبيعة الحال على قلب متعمد أوعفوى او متجاهل لحقائق التاريخ، ليس تاريخ المنطقة فحسب بل التاريخ الحديث لكل انحاء العالم تقريبا وخاصة الأحداث التى حدثت قبل وخلال الحرب الباردة.

اما الكتابات الاسرائيلية فيرى المؤلف انها تركز على عنصرين اساسيين: حق اسرائيل التاريخى والأبدى فى مياه المنطقة وحتمية توزيعها بطريقة تفى باحتياجات اسرائيل حاضرا ومستقبلا بعيدا عن اى ضغوط سياسية أو عسكرية.

ويكشف المؤلف الفخ أوالشراك المنصوب فى مثل هذه الدراسات الاسرائيلية والتى للأسف الشديد انزلقت اليه بعض الاقلام او الكتابات العربية ويوضح المؤلف هذا بقوله ان «حتمية حرب المياه» التى يتبناها أغلب الدارسين العرب قد تكونت أولا فى اسرائيل وهى تعبر تعبيرا واضحا عن نظرتها إلى المستقبل المائى للمنطقة والذى يمكن تلخيصه بمبادلة «المياه أو الحرب» وفى هذا تهديد واضح لجيرانها العرب إن شروط السلام لن تقتصر على تقسيم الأراضى المتنازع عليها والأمن العسكرى الاسرائيلى فحسب بل ستشتمل ايضا على الامن المائى الاسرائيلى.

وفى اعتقاد المؤلف د. حبيب أن تبنى هذه المعادلة من طرف العرب يعد خطا كبيرا لأنه فى الحقيقة يعنى قبولا ضمنيا بالشروط الاسرائيلية للسلام وخاصة تلك التى تتعلق بالمياه والاغرب ـ كما يقول المؤلف ـ ان من بين الذين تبنوا فكرة حتمية حرب المياه كثيرا من العرب الذى لم يؤمنوا ولم يقبلوا ابدا باطروحات السلام مع اسرائيل!!

يعنى هذا ان «حتمية حرب المياه» المشار اليها تمثل اتجاها بارزا فى الكتابات العربية الى جانب اتجاهين بارزين آخرين وهما:

● الرفض الكامل لأى حق اسرائيلى فى المياه العربية والمطالبة بالتصدى لرغبة دول الجوار الجغرافى التى تنبع منها اكبر الانهار «العربية» كتركيا واثيوبيا فى الادارة الكاملة أو المشتركة لمياه المنطقة.

● القبول بفكرة ادارة توزيع المياه بين كل شعوب المنطقة بما فيها اسرائيل ودول الجوار الجغرافى. وهذا فى الحقيقة ـ كما يقول المؤلف ـ اتجاه جديد مرتبط بفكرة السوق الشرق اوسطية التى ينظر اليها البعض فى الدول العربية وخارجها وكان السلام العادل قد قام واصبح امرا واقعا.

■ ■ ■

هكذا يرصد المؤلف اتجاهات الكتابات المختلفة حول قضية المياه فى المنطقة ويقدم دراسة علمية لخريطتنا المائية من منظور الجغرافيا السياسية مؤسسا دراسته على عدد من الأفكار الأساسية من أهمها:

أولا: ان مشكلة المياه فى المنطقة ليست مشكلة ندرة أو جفاف مستديم بل هى مشكلة توزيع جغرافى للموارد والحدود والشعوب.

ثانيا: إن الصراع العربى الاسرائيلى ليس صراعا على المياه بل صراع على السيادة والوجود وحق تقرير المصرى ومركزة فلسطين المحتلة بارضها وممياهها وسكانها وكل مواردها الاخرى.

ثالثا: اذا كان الصراع على الموارد المائية حقيقيا ومتداخلا مع بعض عناصر الصراعات الاخرى فإن حروب المياه فى الشرق الأوسط لن تكون حتمية إلا إذا استثنينا بعض النزاعات المحلية. ويتساءل د. حبيب اين وبين من ستقوم حرب المياه التى يتنبأ بها البعض؟

رابعا: إن اى سلام لا يأخذ بعين الاعتبار السيادة على المياه ـ تماما كالسيادة على الأرض ـ سيبقى سلاما ناقصا ومنقوصا ولن يولد إلا مزيدا من التبعية وعدم الاستقرار.

وفى تحليل جيوسياسى بارع لشرح النقاط الأربع السابقة يقول د. حبيب انه فيما يتعلق بالسيادة يتعين أن تعرف ما هى الأراضى التى ستظل تحت السلطة الاسرائيلية وما هى تلك التى ستنتقل الى السلطة العربية سواء كانت فلسطينية او سورية أو لبنانية او اردنية. وستتوقف سيادة هذه الدولة اوتلك على الموارد المائية على رسم الحدود.

ويعطى د. حبيب مثلا واضحا بحالة الجولان حيث يلخص الوضع الخاص لهذه المرتفعات مدى تعقد المشكلة حيث يؤكد انه لا يمكن توقع اى سلام اسرائيلى / سورى دون استعادة دمشق لسيادتها الكاملة على الجولان ولذا فالقضية المطروحة هى معرفة شروط وعواقب ذلك خاصة على صعيد السياسة المائية.

ويواصل د. حبيب شرحه قائلا انه اذا كان من الممكن قيام ترتيبات امنية متبادلة فى ظل السلام تقلل من الميزة الاستراتيجية لمرتفعات الجولان، فإن المشكلة تترتب عليها مشكلة اخرى الا وهى الموارد المائية لانه اذا ما قبلت اسرائيل بالتخلى عن هضبة الجولان فسيتعين عليها ايضا التخلى عن سيطرتها على منابع بانياس واليرموك والماصباتى اذا ما انسحبت من جنوب لبنان.



المصدر : الأهـــــرام
التاريـخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٦

وسيعنى ذلك فى أسوأ الاحوال الوقف التام لجريان مياه تلك الانهار نحو أجزائها السفلى، كما أنه سيعنى فى أحسن الاحوال إجراء تخفيض جوهرى فى كم المياه التى ستواصل تدفقها نحو الاجزاء السفلية من تلك الانهار . ولذا يتمثل الأمر بالنسبة للدولة العبرية فى مقايضة الاعتراف بالسيادة السورية على الجولان بحق مقصور عليها فى استخدام مياه أعالى نهر الاردن. والحل - كما يقول المؤلف - قابل للتصور تماما ومن الممكن أن تقبل سوريا تاجير هذه المنابع لاسرائيل لمدة ٩٩ عاما كما أنه ليس من المستحيل اللجوء الى حلول أخرى وان كانت قلة الماء المتاح تحد من امكانات المناورة فالأمر يتعلق بتقاسم ثروة طبيعية شديدة الندرة بين دول أبعد من أن يكن بعضها للبعض أى مشاعر صداقة حقيقية.

ويرى المؤلف ايضا أن المشكلة نفسها ستثور بمزيد من التعقيد بين الاسرائيليين والفلسطينيين فى حالة مواصلة المفاوضات لأن كل تقاسم للموارد المائية سواء كانت جوفية أو نهرية سيعنى بالضرورة تخفيض كم المياه المتوافر حاليا لدى اسرائيل التى تستغل حاليا كل المياه المتاحة تقريبا أيا كان مصدرها . ولعل التعاون بقدر كبير أو قليل من الكثافة بين الطرفين قد يؤدى الى استغلال مشترك للمياه. ولكن الفارق الشاسع فى امكانية الحصول على هذا الماء يجعل من الصعب تصور الأمور بهذا القدر من التفاؤل.

ويشير المؤلف فى نهاية تحليله الختامى الى أن التوصل الى حل يشمل نطاقا أوسع ويخص مجموع دول منطقة الشرق الأوسط يبدو لا مفر منه لمواجهة ضرورة تجاوز مصاعب تقسيم الموارد المحدودة باستمرار بين شركاء كانوا متحاربين حتى وقت قريب وتلبية الاحتياجات الناجمة عن عدم التوازن المحلى بين الامكانات والديموغرافيا وتطور انماط الاستهلاك.

■ ■ ■

وأخيرا فإن كتاب الدكتور حبيب عائب هو رسالة موجهة للجغرافيين فى وطننا العربى للدعوة للخروج من كواليس الجغرافية الطبيعية والمدرسية القديمة والاهتمام بما يشكل حاضر ومستقبل الانسان العربى، فالمياه والحدود والصراعات والحروب كلها ذات أبعاد جغرافية ولا تقل كما يقول قيمة عن التوزيع الأفقى أو العمودى للطبيعة والبشر والموارد الاقتصادية التى تعد من المباحث التقليدية لعمل الجماعة الجغرافية العربية... الخ. ومن هنا لا يمكن ان يتصور أحد أن يبقى الجغرافى العربى مجرد شاهد على أحداث الطبيعة والبشر - ولعل هذه المقولة للمؤلف تذكرنا بمدرسة د. جمال حمدان ومفهومه لدور الجغرافيا السياسية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: ... العربي ...

التاريخ: ... ٣٠ سبتمبر ١٩٩٦

سيناريو الخنق
بدأ جنوباً
والخيار شمشون وارد

خطة إسرائيل لتدمير السد بقنبلة ذرية

ربما كانت مصادفة أن تأتي ذكرى عبد الناصر في وقت يصل فيه النيل إلى ذروته التي لم يصلها أبدا.. لكنها ليست مصادفة أن نعيد النظر إلى التاريخ ونقول: نعم.. لقد غيرت ثورة يوليو الجغرافيا. ونقلت النهر إلى الجبل، ونقلت الجبل إلى النهر، فكان السد.. في قصة السد العالي تختلط السياسة بالحرب، والهندسة بالعرق. هاجمه أعداء الثورة، وخرج ليدافع عن نفسه بنفسه عام ١٩٩٦ حين كادت مصر تغرق.. كانت مصر تغرق في «شبر ميه» من الفيضان، فما بال ما جرى هذا العام؟

شيوخ الري يتحدثون، وقبلهم نقرأ: كيف أعد العدو الإسرائيلي خطته لإغراق مصر بقنبلة ذرية تنسف السد .. إذا لزم ونقرأ شهادة رجل صناعته الأخبار... وقد جاء بعد ٢٦ عاما من بناء السد ليروي لنا خبر ما كان وبعض ما كان مازال أخبارا تروى.. وهل هناك خبر أهم من أن الجغرافيا يمكن أن تتغير، والطبيعة يمكن أن تنهزم! إنه ذكر ما جرى، وطوق النجاة لما كان يمكن أن يجرى هذا العام.. أو العام المقبل، أو أي عام ترتفع فيه المياه «فوق العادة»

إنها حكاية ناصر والنهر.. تلك التي شغلته منذ بدء الثورة، وحتى الرحيل الأخير حين غاص جثمانه في نهر آخر.. من البشر.

هل تضرب إسرائيل السد العالي؟!

الاحتمال قائم في ظل التوتر المسيطر على المنطقة والانطلاق من حصون اسرائيل النووية حتى حصن السد في مصر، فإسرائيل تملك أربعة مفاعلات نووية، اسرائيل في مواجهة العرب، وأكثر من ٢٠٠ رأس نووي جاهز للانطلاق فورا من قواعده في تل أبيب إلى العواصم العربية، إذا استدعت الضرورة ذلك، بعضها في قاعدة تل يهوذا غرب القدس الأسير، فضلا عن ٥٠ صاروخا حاملا للرءوس النووية في ٥٠ دشمة حصينة تحت الأرض، وجاهزة للانطلاق ايضا، يصل مداها إلى ابعد عاصمة عربية، وغرب الاتحاد السوفيتي وتحمل أسماء (أريحا١، أريحا٢) فضلا عن الصاروخ «الذئب».



نفى أنباء عن اقتراح بيع مياه الليطاني الى اسرائيل

البنك الدولي: فوز "ليكود" بالسلطة قوّض فرص انعقاد "مؤتمر المياه"

□ واشنطن -
من بتسي لاون المعلوف:

■ قال مسؤول كبير في المكتب الاقليمي الخاص بالشرق الاوسط وشمال افريقيا في البنك الدولي لـ «الحياة» ان الهيئة الدولية تخلّت عن املها في انعقاد مؤتمر اقليمي خاص بمياه المنطقة.

وسيوجه البنك الدولي اهتمامه مستقبلاً على مساعدة دول المنطقة في ما تبذله من جهود في سبيل معالجة مشاكل المياه فيها، من طريق مساعدة الحكومات في المنطقة والدول والجهات المانحة مساعدات، لتحسين ادارة موارد المياه.

وسيشدد البنك الدولي على الحلول القومية/ الاقليمية التي لا تتناول تقاسم المياه بل تتناول الخطوات التي تستطيع كل دولة من الدول ان تخطوها لمعالجة مشاكل المياه فيها، على حدّ ما قال المسؤول الاقليمي. لكن المشاركة الاقليمية ستكون في المعلومات التي تتناول تقنيات توفير الماء وترشيد استخدامه.

وينتظر البنك الدولي ايضاً، على حدّ ما قال المسؤول فيه، ان يؤدي التعاون الذي بدأ مع الاتحاد الاوروبي وبنك الاستثمار الاوروبي الى نتائج ايجابية مثمرة.

وكان المسؤولون في البنك الدولي روّجوا لفكرة عقد مؤتمر اقليمي في شان المياه لكي يتركز الاهتمام على وضع المياه في المنطقة. وهو الوضع الذي يعتبر البنك الدولي معالجته اولوية تواجه المنطقة كلها.

وقدم البنك الدولي اقتراح عقد المؤتمر الاقليمي لدى انعقاد مؤتمر القمة الاقتصادية في العاصمة الاردنية.

لكن يبدو ان تبدّل الاوضاع السياسية في المنطقة، ولا سيما منذ تسلّمت حكومة «ليكود» السلطة في اسرائيل، قوّض فرص عقد مؤتمر من هذا النوع.

ونفى المسؤولون في البنك الدولي ايضاً ان يكون البنك اقترح ان يبيع لبنان جزءاً من مياه نهر الليطاني الى اسرائيل. وكرروا هذا النفي في مؤتمر صحافي عُقد الخميس الماضي».

وقال السيد كمال درويش (تركي) نائب رئيس البنك الدولي في مكتب الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاقليمي، للصحافيين: «الحقيقة هي ان البنك الدولي لا يرغب في ان يتورط او ان يتدخل في اي من المشاريع الكبيرة المتعددة التي تتناول تقاسم دول المنطقة مياهها والتي تمّ اقتراحها خلال الاعوام القليلة الماضية».

وشدد على ان «التجارة بالماء ستكون امراً صعباً». كما شدد على ان بالامكان تحسين الوضع المائي في المنطقة في صورة كبيرة من طريق تحسين ادارة الموارد المائية في داخل كل دولة من دول المنطقة. واقترح البنك الدولي ان تتبنى دول المنطقة طريقة متكاملة في ادارة المياه تاخذ في الاعتبار الحاجات المتناقضة والمتنافسة الى المياه لدى السكان العاديين والمزارعين والصناعيين، وتضمن توزيع الماء في شكل عادل لكي تاخذ الجماعات المغبونة اجتماعياً ولجهة الدخل، نصيبها الكافي من الماء.

وتتناول طريقة من هذا النوع تحسين التكنولوجيا وزيادة المعلومات المفيدة وتسعير الماء بما يتناسب واوضاع السوق وحفظ الماء واعادة استخدامه وحماية البيئة. ولا يُعتبر نزع ملوحة الماء حلاً حتى الآن.

وذكر درويش: «ان البنك الدولي بدأ منذ فترة التنسيق مع كل من بنك الاستثمار الاوروبي والاتحاد الاوروبي لاجتذاب التمويل من الجهات المانحة والتكنولوجيا، في سبيل معالجة مشكلة المياه في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا».



المصدر: الحقيقة

للبحوث و التدريب و المعلومات

التاريخ: ١٢ اكتوبر ١٩٩٦

بمساعدة أمريكا وإسرائيل

أثيوبيا تصعد حرب المياه ضد مصر والسودان

مذكرة للخارجية الأثيوبية تطالب بإلغاء اتفاقية ٥٩ لحوض النيل وإعادة توزيع المياه بين الدول الثلاث!!

سدود اثيوبية جديدة على النهر والحكومة المصرية نائمة ..!!

تعطيل اللجنة الأمنية المصرية السودانية المشتركة يخدم المخططات الصهيونية المشبوهة

تقرير:
عبدالله احمد
عادل السيد

بدات اثيوبيا فى تصعيد حرب المياه بمساعدة امريكا واسرائيل ضد مصر والسودان.. ففى تطور خطير للخطط التى تديرها اسرائيل فى محاولة للحصول على المياه العذبة ارسلت الخارجية الاثيوبية بناء على معلومات امريكية مذكرة لمصر تطالب فيها بالغاء اتفاقية مياه دول حوض النيل المبرمة عام ١٩٥٩ بحيث يتم الاتفاق من جديد على توزيع المياه.

امريكا ايضا تتدخل بشكل مباشر بالضغط على مصر للجلوس على مائدة المفاوضات مع اثيوبيا لتنفيذ هذا المخطط المشبوه.. بينما لم تعى الحكومة المصرية ان تعطيل عمل اللجنة المشتركة للمياه بينها وبين السودان يخدم الاهداف الصهيونية الاثيوبية الخبيثة.. ومع كل ذلك فهناك ما هو اخطر حيث تقوم اثيوبيا ايضا ببناء المزيد من السدود على النيل بمساعدة اسرائيل ايضا حتى وصل عددها الان ٢٤ سدا بهدف توليد الكهرباء.. وهذا يعنى انه ربما ياتى علينا يوم نشترى فيه الكهرباء من اثيوبيا ما دامت حكومتنا نائمة هكذا.

التدخل الدولى

نعود للمذكرة التى ارسلتها الخارجية الاثيوبية مؤخرا إلى الخارجية المصرية بضرورة التوصل الى اتفاق جديد لتوزيع المياه بين دول حوض النيل لان اتفاقية ١٩٥٩ لتوزيع مياه النيل التى وقعت فى عهد الرئيس الراحل جمال عبدالناصر مع الرئيس السودانى الاسبق ابراهيم عبود انحصرت بين الدولتين وان اثيوبيا لاعتبارات كثيرة لم تكن طرفا فيها.. لذلك لابد من اعادة النظر.

وتضيف ان دول الحوض الثلاث تواجه حاليا العديد من المصاعب فى امكانية إجراء مفاوضات جديدة لتوزيع مياه النيل بينما الامر الذى يتطلب التدخل الدولى للضغط على مصر والسودان للجلوس الى طاولة مفاوضات وفق اتفاق سابق وقعته اثيوبيا مع السودان فى ٢٣ ديسمبر ٩١ والذى عرف فيما بعد باتفاق السلام والصداقة.

تعديل الاتفاقية

وتضيف المذكرة ان هناك ٦ قضايا رئيسية يجب مواجهتها اهمها التركيز على ضرورة حصة النيل الازرق ووضع بنود محددة لتوزيع المياه فى اوقات (الشح) والوصول الى اتفاق حول اسس جديدة لسوق المياه الاقليمية فى منطقة الحوض.

وتقترح الخارجية فى مذكرتها ضرورة تعديل الاتفاقية بالصـ[illegible] التى تمكن اثيوبيا من بناء خزا[illegible]

للمياه فوق اراضيها بهدف التقليل من كمية المخزون السنوى للمياه فى السد العالي بدعوى ان حجز المياه داخل الحدود الاثيوبية سيقلل نسبة التبخير حسب تقدير مكتب إصلاح الاراضى الامريكى بنسبة ٥٠ ٪ فى اثيوبيا عما هو عليه فى مصر والسودان.

وتعتمد المذكرة فى جانب كبير منها على الدراسات التى أعدتها وزارة الخارجية الامريكية وجامعة جورج تاون فى واشنطن حول المصالح الاثيوبية فى اعادة توزيع مياه النيل حيث تشير هذه الدراسات الى أن هناك تطورات هامة تقتضى اعادة النظر فى اتفاقية ٥٩ خاصة فى ظل المتغيرات السكانية فى كل من اثيوبيا ومصر ففى عام ٢٠٢٥ تشير التقديرات الى ان تعداد سكان اثيوبيا سوف يرتفع الى ١٢٢ مليون نسمة بزيادة قدرها ٢٠٪ عن تعداد السكان فى مصر الأمر الذى يتطلب من اثيوبيا زيادة انتاجها من الحبوب الأمر الذى يتطلب اعادة النظر فى الاتفاقية وحل ما اسمته المذكرة بالمشاكل المعقدة الناجمة عن الخلافات حول المياه بين دول الحوض وهذا يعنى زيادة نصيب اثيوبيا على حساب مصر.

وترى الخارجية الاثيوبية ان المفاوضات يجب ان تتجه نحو التوفيق بين وجهة النظر المصرية التى ترى أن اثيوبيا ليست فى حاجة الى مياه النيل الأزرق لان ما تملكه من روافد اخرى يزيد عن حاجتها المستقبلية ووجهة النظر الاثيوبية التى ترى انها فى حاجة الى ٢٠٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا لاستثمار كل اراضيها الصالحة للزراعة وان بناء السدود فى اثيوبيا عند منابع النيل الازرق سوف يقلل من نسبة الفاقد ويرفع كمية المياه فى مجرى النيل من ٧٤ الى ٨٠ مليارا على ان تخفض نسبة مصر من ٥٥٫٥ الى ٥٢٫٥ مليار سنويا وحصة السودان من ١٨٫٥ الى ١٤ مليار سنويا على ان تحصل اثيوبيا على ١٤ مليار متر مكعب حصة سنوية.

كما تشترط المذكرة حصول اثيوبيا على حصتها كاملة من المياه فى حالة هبوط مستوى المياه ويخصم الفاقد من حصتى مصر والسودان على أن يحق لكل منهما شراء ما يحتاجه من مياه من المخزون الاثيوبى لسد العجز.

وفى بجاحة شديدة تؤكده المذكرة الاثيوبية ان اثيوبيا تقوم عن طريق السدود التي تنشاها عند أعالى النيل بتوليد الطاقة الكهربائية بما يعادل ثلاثة اضعاف التوليد الحالى من السد العالى فى مصر وخزان الروصيرص فى السودان وبالتالى وفق هذا الترتيب يقل انتاج الكهرباء فى كل من مصر والسودان الى النصف تقريبا ويرتفع نصيب اثيوبيا ستة اضعاف على أن تقوم اثيوبيا بتوفير احتياجات مصر والسودان من الطاقة عن طريق البيع.

سدود على النيل

وفى تطور آخر للمحاولات الاثيوبية الخبيثة وافق البرلمان الاثيوبى وسط تجاهل مصرى على المستويين الاعلامى والرسمى على مشروع انشاء خزانين للمياه على نهر النيل والتى سوف تؤثر سلبيا على حصة مصر من المياه .

وتاكيدا للحملة الدولية التى تقودها اثيوبيا واسرائيل ضد مصر واستغلالهما للنفوذ الصهيونى وافق البنك الدولى على تمويل المشروع مع ان الاتفاقيات الموقعة لمياه حوض النيل تنص على عدم موافقة البنك الدولى على تمويل اى مشروع إلا بعد موافقة باقى الدول الأعضاء!!

وطبقا للمعلومات المؤكدة فان اسرائيل سوف تستخدم ورقة المياه للضغط على مصر حيث ان تقارير منظمة الفاو توضح انه عام ٢٠٠٥ سوف ينخفض نصيب المواطن المصرى من المياه ليدخل ضمن تصنيف المنظمة للدول الفقيرة مائياً.

وان هذه الفترة الزمنية المسموح فيها بعدم تاثر مصر بالمياه ربما تنخفض لاقل من ٥ سنوات فى حال قيام اثيوبيا بتنفيذ مشروعات السدود والخزانات التى اعدتها منذ عام ١٩٦٣ ويقضى بانشاء ٢٤ سداً على روافد النيل.

وتقوم اسرائيل حاليا بنشاط مكثف مع الادارة الاثيوبية لتنفيذ هذه المشروعات نظراً لانخفاض تكلفة هذه السدود حيث تمتاز الهضبة الاثيوبية بتكوينات صخرية تجعل التكلفة أقل من معدلاتها العالمية.

تخدم البرنامج النووى

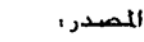
تؤكد ان مياه النيل العذبة ستكون محور نشاط اسرائيل فى المرحلة القادمة حيث اثبتت المعلومات ان المياه العذبة عنصر هام وضرورى للمشروعات النووية الاسرائيلية وان مشروعات تحلية مياه البحر لا تساعد اسرائيل على تطوير برامجها النووية وسوف تبذل كل مساعيها لنقل المياه الاثيوبية .

وكشفت مصادر دبلوماسية ان تعطيل اللجنة الامنية المشتركة بين مصر والسودان والتى تم تشكيلها عقب لقاء مبارك البشير تخدم كل هذه الاغراض.

واضافت ان هناك ضغوطاً مكثفة على الادارة المصرية حالت دون انعقاد الجولة الثانية بالقاهرة وهى الهامة لتلقى اجابات الطرفين على التساؤلات التى طرحت فى الجولة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: 

التاريخ: ١٤ اكتوبر ١٩٩٦

اثيوبيا تعارض جر مياه النيل الى سيناء!

القاهرة - «الوسط»

وسط الخلافات على استخدام مياه نهر النيل بين بعض بلدان الحوض ومصر، تفجرت بشكل مفاجئ اخيرا مشكلة بين القاهرة واديس ابابا بسبب اعتراض اثيوبي جديد على مشروع مصر انشاء «قناة السلام» لنقل مياه النيل (ضمن حصة مصر البالغة ٥٥,٥ مليار متر مكعب سنويا) الى سيناء عبر أنبوب يمر تحت قناة السويس.

وعلمت «الوسط» ان اثيوبيا بررت رفضها للمشروع بحجة «ان سيناء خارج حوض نهر النيل» الأمر الذي أثار استغراب الدوائر المصرية، كون الاعتراض جاء في اعقاب ترويج اثيوبيا معلومات عن وجود اتفاقية سرية مصرية - اسرائيلية لنقل المياه العذبة الى اسرائيل، ونفي مصر ذلك بشدة. وكانت اثيوبيا اضافت في اعتراضها «ان الأعراف الدولية في شأن استخدامات مياه الأنهار الدولية استقرت على منع نقل المياه الى خارج احواض هذه الأنهار، وان حوض نهر النيل في مصر هو الوادي».

وما زالت المحادثات بين مصر واثيوبيا مستمرة لاقناع الأخيرة بأن سيناء ارض مصرية وان المياه المنقولة اليها هي من حصة مصر من المياه وان قناة السويس مانع مائي اصطناعي أنشئ حديثاً. وقدمت مصر خرائط قديمة وصوراً التقطت بالاقمار الصناعية تثبت ان مياه النيل في عصور قديمة كانت تصل الى سيناء.

لكن القاهرة ترى ان المشكلات مع بعض دول الحوض «فنية» ولا تحمل «أي طابع سياسي».

ويأتي الاعتراض الاثيوبي في الوقت الذي أبلغت فيه مصر البنك الدولي موافقتها على انشاء سدين لتخزين المياه للاستفادة منها في مشاريع التنمية في اثيوبيا بعدما احاط البنك مصر علماً بالبيانات الخاصة بالمشروع، والتي أوضحت ان تصريف المياه من السدين يبلغ ٩٠ مليون متر مكعب سنوياً وهو رقم ضئيل بالمقارنة بتصريف المياه من مصر (١٢٠ مليون متر مكعب يومياً).

وكان البنك الدولي اشترط للموافقة على تمويل مشروع انشاء السدين موافقة دول الحوض خصوصاً مصر. ومعروف انه لا يوجد اتفاق حديث حتى الآن بين مصر واثيوبيا في شأن استخدامات مياه النهر والحصص وما تم توقيعه عام ١٩٩٣ هو مجرد «اتفاق إطاري» بشأن التنسيق حول منافع مياه النهر وتشكيل آلية ثنائية تجتمع دوريا للتشاور ولم يلتق الجانبان في اطار هذه الآلية حتى الآن، في الوقت نفسه ترفض اديس ابابا اتفاقية ١٩٠٢ (تعهدت فيها اثيوبيا عدم اقامة اية مشاريع في حوض النهر قبل التشاور مع مصر) بحجة ان توقيع الامبراطور منيلك - وقتها - جاء في وقت كانت اثيوبيا تحت السيادة الايطالية ومصر تحت الاحتلال البريطاني، وبدعوى ان الطرفين الاصليين في المعاهدة (بريطانيا وايطاليا) سلطتا احتلال، وهذه الاتفاقية هي الوحيدة بين مصر واثيوبيا في هذا الشأن من وجهة نظر مصر.

ويشار الى ان الخلاف المصري - الاثيوبي على قناة السلام يندرج في اطار الخلافات بين مصر وعدد من دول الحوض، واهم هذه الخلافات:

١ - عدم التزام اوغندا الكامل باتفاقية ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ في شأن انشاء خزان اوين عند مخرج بحيرة فيكتوريا، والتي اتفق البلدان بمقتضاها على ان تستفيد اوغندا من توليد الكهرباء على ان يتم تخزين المياه لمصلحة السودان ومصر، وتدفع الاخيرة تعويضاً عن العجز في توليد الكهرباء، ولا يوجد التزام كامل من اوغندا، كما ان مصر لم تدفع تعويضاً كون المتولد من الكهرباء يفيض عن حاجة اوغندا التي تصدر الفائض الى كينيا على رغم انها لم تكن طرفاً في الاتفاقية، وتغاضت مصر عن ذلك.

٢ - تطالب تانزانيا منذ ١٩٨٩ بإعادة النظر في اتفاقية ١٩٢٩ - (وقعتها بريطانيا ومصر والسودان من جهة واوغندا وكينيا وتانزانيا من جهة اخرى. واكدت حقوق مصر التاريخية والمكتسبة في مياه النيل) باعتبارها «معاهدة استعمارية» وتدعو الى صيغ اخرى جديدة «تراعي مصالح الشعوب وحاجاتها».

٣ - ترويج اثيوبيا معلومات تنفيها مصر عن مد اسرائيل بالمياه العذبة وفق اتفاقات سرية، على رغم ان الرئيس حسني مبارك اوقف الكلام عن هذا الموضوع الذي كان الرئيس الراحل انور السادات أطلقه عام ١٩٨٠ من باب الحديث عن «آفاق» السلام في المنطقة. وكذلك الترويج بأن مصر تعترض على توزيع عادل لحصص مياه النهر «وتخشى من اي استقرار في دول منطقة حوض نهر النيل يتيح التوجه نحو التنمية».



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٢٣ كتوبر ١٩٩٦

مصر: الحصة السنوية من مياه النيل لاتلبي حاجات التوسع الزراعي والصناعي

● القاهرة – «الحياة» – دعت القاهرة أمس دول حوض النيل التسع للمشاركة في مؤتمر مرسيليا لإدارة شؤون المياه منتصف الشهر المقبل.

وأكدت في اجتماع تمهيدي لدول حوض النيل اهمية المؤتمر لدول الحوض لعرض مقترحاتهم في إدارة المياه وتقسيمها في ظل الاتفاقات الموقعة وترشيد استخدام المياه وإحلال الفواقد على طول مجرى النيل والبالغة ٤٢ بليون متر مكعب سنوياً.

وقال الدكتور عبدالهادي راضي وزير الاشغال العامة والموارد المائية المصري إن مصر اصبحت من الدول المحدودة الموارد المائية وان حصتها السنوية من مياه النيل والبالغة ٥٥,٥ بليون متر مكعب لم تعد تلبي حاجات التوسع الزراعي والصناعي.

ودعا الى ضرورة طرح فكرة انشاء معهد خاص في دول حوض البحر المتوسط لإدارة المياه لإيجاد صيغة مشتركة للتنسيق بين دول اوروبا وحوض النيل في إطار المؤتمر السنوي لهذه الدول.

مشكلات المياه في الشرق الاوسط

كيف نكسر الحلقة المفرغة في معضلة مزمنة.. وشديدة الخطورة

بثت هيئة الاذاعة البريطانية برنامجا عن مشكلات المياه في الشرق الاوسط ومنطقة الخليج. وقد استهلته بالاشارة الى اهمية المياه خلال الفترة المقبلة باعتبارها مصدرا رئيسيا للتنمية الاقتصادية، وكونها سببا مباشرا في اثارة الصراعات والحروب الدولية.

تاتي الموارد المائية في المنطقة العربية اما على هيئة مياه سطحية مثل انهار جمهورية مصر العربية والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين، واما بها مياه قد تاتي حينا وتجف حينا آخر، مثل بعض المناطق في عمان وفي المملكة العربية السعودية وبعض المناطق في الاردن، او تجدها معتمدة على المياه الجوفية ومياه التحلية مثل ما هو سائد في البحرين، والكويت والامارات وقطر، كما ان اجزاء كبيرة من سوريا والاردن وصحارى مصر تعتمد على المياه الجوفية.

وفي ما يتعلق بمنطقة الخليج يبلغ متوسط الامطار في شبه الجزيرة العربية عموما ٥٠ ملم في السنة، قد يزيد في البحرين ليصل الى ٧٠ مم، فنجد ان البحرين على سبيل المثال تعتمد على المياه الجوفية. امطارها حوالي ٢٠ مليون م٣ مكعب من المياه في السنة ينزل منهم الى الخزان الجوفي نصف مليون و١٩.٥ مليونا تتبخر في الهواء، وتبلغ احتياجات البحرين ٩٠ مليون متر مكعب وهي تأخذها من الخزان الجوفي المرتبط مع السعودية ومن مياه التحلية، وهي حاليا تستهلك اكثر من ٢٣٠ مليون متر مكعب، ومن هنا تظهر المشكلة، ولم تكن هذه المشكلة قائمة من قبل ٥٠ او ٦٠ سنة حيث كان عدد السكان قليلا لا يتعدى حوالي ١٠٠ الف نسمة وكان لديهم مليون نخلة، وكانت «جنة الله في ارضه» في ذلك الوقت و«درة الخليج» حيث كان الناس يعيشون في ظل توازن مع البيئة. ولكن بزيادة عدد السكان احتاجوا الى زراعة الارض بصورة اكثر من ذي قبل، واليوم اصبح عدد السكان حوالي نصف مليون، وهذه الزيادة تمثل عنصر ضغط على المياه، والنتيجة انه ازداد استهلاك الناس للمياه الآتية من الخزان الجوفي واصبحت عملية شفط المياه من الخزانات الجوفية اكبر من عملية الانتشار واعادة شحن هذه الخزانات، وكانت النتيجة ان مياه البحر دخلت على الخزان الجوفي وملحت مياهه، فترتب على ذلك ان الفلاح بدأ يروي بمعدل اكبر لكي يزيل الملوحة، وهكذا اصبحت اليوم هناك مساحات كبيرة غير مزروعة.

٣ وظائف للسدود

● هل هناك وسيلة لكسر هذه الحلقة المفرغة؟

ج - هناك نماذج لاصطياد المياه وتجميعها، فتنشا سدود مثلا لتجميع مياه الامطار. عملية اصطياد المياه وتجميعها يشرحها بالتفصيل الدكتور سفيان التل الخبير الاستشاري البيئي: «المطلوب منا ان نحول الآليات المتوفرة في عالمنا العربي، وهي آليات كثيرة لعمل حفائر بسيطة وسدود ترابية صغيرة في مجاري المياه في الصحراء لها ثلاث وظائف اساسية.

الاولى: انها ستغذي المياه الجوفية، وبالتالي سترفع من منسوب الآبار في الصحارى فتتمكن من الاستفادة منها.

الثانية: ستبدأ واحة خضراء في النمو حول هذه الحفائر.

الثالثة: امكانية تربية قطعان من الماشية ترد على هذه المنطقة.

مثال ذلك، كينيا حيث اقامت عددا هائلا



من الحفائر بغرض ان تؤمن مياه الشرب للحيوانات البرية.

محاصيل زراعية في مدى قريب

وهناك طرق اخرى يعتبرها الدكتور نبيل علاء الدين اكثر فاعلية لحل هذه المعادلة الصعبة.

د. نبيل: الاهم هو اختيار محاصيل زراعية قصيرة العمر تمكث في الارض وقتا اقل، وتعطينا العائد نفسه في الانتاج، واختيار محاصيل متحملة للملوحة، وهذا يعني نمو النبات دون ان يحتاج الى كثير من المياه، وهذا يساعدنا على كسر هذه الحلقة. الاستغناء عن الزراعات التي لا تمثل اهمية اقتصادية او اهمية حيوية للانسان، والاستغناء عن المحاصيل المكلفة مائيا، فمثلا اذا استخدمنا نظام الزراعة المحمية او نظام التوزيعات المائية يمكن ان نحصل على مابين ٢ - ٣ أطنان خيار او طماطم. منطقة الشرق الاوسط العربية تصدر بعض الفواكه او بعض الموالح الى دول متقدمة وغنية، وهذا يتناقض مع موضوع الاقتصاد في زراعة المحاصيل التي تستهلك كميات كبيرة من المياه، فالانسان عندما يريد ان يقيم شيئا اقتصاديا من المفترض ان يقيمه بالمقارنة مع اكثر العناصر قدرة، فاذا كان العنصر الرئيسي النادر هو الارض نقيمه بمساحة الارض، فنقول مثلا محصول الفدان او محصول الهكتار، وعندما تكون الارض متوفرة ويزرع ٤٪ - ٥٪ فقط منها والباقي صحراء لعدم وجود مياه، نقول انه في هذه الحالة يعتبر الماء العنصر المحدد لتنمية في هذه الدول فنقول مثلا ان كيلو الخيار يتكلف حوالي متر مكعب من المياه لانتاجه، اي ان الف كيلو من الخيار يتكلف الف متر مكعب مياها، والطماطم تقريبا الشيء نفسه، اما الموالح فتصل تكلفتها في منطقة الخليج الى ٥٥ مترا مكعبا من المياه للكيلو غرام الواحد وهذا يعني ان زراعة الموالح في هذه المنطقة خطأ كبير. وهناك شيء آخر وهو ان الناس يصدرون منتجات زراعية، هذا في الواقع يعتبر مصادرة لحق الاجيال المقبلة في العيش في سلام. فعندما نصدر منتجا زراعيا فمعناه اننا نصدر مياها، فاليوم اصبحت هناك ارقام للتكلفة المائية للمحصول او انتاجية المياه من المحصول، فباي حق تحارب اسرائيل على هذه المياه لكي تقوم بتصدير هذه الحاصلات الى اوروبا؟ من الذي يتحمل هذا العبء؟ سنجد ان من يتحمله هو الضفة الغربية والاردن.

فالصراع على الماء يجب ان يكون من اجل ضرورة البقاء فقط، وليس لاسباب اخرى. انما ياتي بافراد من الخارج للاستيطان ثم يسحبون المياه ليجعلهم يحيون في مستوى اوروبا نفسه، ويمارسون الزراعة المكثفة وينفقون عليها مياها، فهذا هو في نظري نوع من انواع السرقة التي يجب ان يقف المجتمع الدولي والمجتمع العربي ضدها. لان ذلك يعني انه يسحب مياها من الفقراء والجوعى مائيا، ليصدر منتجات زراعية عالية القيمة الى اوروبا، وكون الاوروبيون يشترونها فهم يشتركون في هذه الجريمة.

للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٤ أكتوبر ١٩٩٦

مقــ...

من أكتـــوبر

.. ورســـالة

ماجستير عن

صراع المياه فى الشرق الأوسط

الخطر

مصادر المياه العربية تحت سيطرة دول غير عربية



استراتيجية عربية موحدة لتبادل المنافع بدلاً من المواجهة

عرض وتقديم:
سمية أحمد



المصدر : الجمهورية
التاريخ : ٢٤ اكتوبر ١٩٩٦

فى اكتوبر من كل عام نحتفل بذكرى انتصارات اكتوبر ١٩٧٣ وماقدمه رجال مصر من قواتها المسلحة من بطولات وتضحيات لهذا الوطن وأبنائه .

والغريب أننا مازلنا نحيى هذه الانتصارات بالاقوال والكتابات والاغانى ، ولكن رجال اكتوبر مازلوا يواصلون عطاءهم لهذا الوطن بالافعال وليس الاقوال .

من هؤلاء الرجال اللواء اركان حرب دكتور محمود محمد خليل قائد اللواء الاول مدرع فى حرب اكتوبر والذى شارك لواؤه فى معركة الدبابات الكبرى يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ وكبد العدو الاسرائيلى فيها خسائر فادحة اضطرته الى الانسحاب مع أخر ضوء لهذا اليوم .

وفى يوم ١٩ اكتوبر اصيبت سيارته بصاروخ القته أحدى الطائرات المقاتلة للعدو ، وكانت نتيجته اصابته بفقدان البصر .

لكن من تعود على العطاء لايستطيع ان يركن للراحة فالتحق بمعهد البحوث والدراسات العربية عام ٧٤ وحصل على دبلوم السياسة والقومية بامتياز ، ثم زمالة كلية الدفاع الوطنى باكاديمية ناصر العسكرية العليا عام ١٩٧٧ وعين مدرسا بها حتى عام ١٩٨٣ ، ثم حصل على دكتوراه الفلسفة فى الاستراتيجية القومية عام ١٩٨٥ من كلية الدفاع الوطنى حول « الامن القومى العربى والمصرى وحرب اكتوبر » .. ودبلوم معهد الدراسات الاسلامية ١٩٨٧ .. واخيرا ولعلها الصدفة وبعد ٢٣ عاما من معركة الدبابات الماجستير فى ١٦ اكتوبر ١٩٩٦ فى العلوم السياسية من معهد البحوث والدراسات العربية حول « ازمة المياه فى الشرق الاوسط والامن القومى العربى والمصرى » .

و« الجمهورية الاسبوعى » من خلال عرضه لهذه الدراسة الهامة على الصعيدين الوطنى والقومى يحاول أن يسهم بتواضع فى الاحتفال باكتوبر من خلال تقديم جهد وبطولة جديدة لجيل قدم حياته للوطن ورغم ماتحمله من الام وتضحيات مازال الوطن هو شاغله الاول والدائم .

يبدأ الباحث دراسته بالقول بأنه اذا كان عقد السبعينيات والثمانينات هما عقد الصراع على البترول فإن عقد التسعينات وماليه هو عقد الصراع على موارد المياه .

ومنطقة الشرق الاوسط تحديدا تتصف بمصادر المياه المحدودة والتى تتركز فى أحواض الانهار الرئيسية النيل - الفرات - الاردن وكذلك النمو السكانى المطرد حيث تشير الاحصاءات الى أن معدل النمو السكانى الطبيعى لكل دولة عربية هو معدل ثابت من ٧٠ - ١٩٧٨ وسيظل كذلك حتى عام ٢٠٣٠ حيث قدر بحوالى ٣٪ سنويا وهو من أعلى المعدلات فى العالم .

واذا كان سكان الوطن العربى وصلوا الى حوالى ٢٢٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠ فإن هذا الرقم سوف يصل عام ٢٠٣٠ الى حوالى ٧٥٨ مليون نسمة !!

من هنا تأتى أهمية بحث قضية المياه فى المنطقة وتأثيرها على الامن القومى العربى والمصرى -- حيث تسيطر عدة دول مجاورة للعالم العربى على أكثر من ٨٥٪ من منابع الموارد المائية العربية مثل اثيوبيا ، وأوغندا وتركيا بجانب سيطرة اسرائيل على جزء كبير من الموارد المائية للوطن العربى بالاحتلال .

ايضا فإن ٦٧٪ من موارد المياه العربية ينبع من أرض غير عربية وبالتالى فإنه لاتوجد للدول العربية سيطرة مطلقة على هذه الموارد وهو مايجعل الكثير من خطط التنمية العربية عرضه



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٤ ٩ اكتوبر ١٩٩٦

للتهديدات .

قضية أمن

هذه الزيادة السكانية الاخذة فى النمو تحتم علينا ضرورة زيادة المساحات الزراعية لتامين حد أدنى من الاكتفاء الذاتى من المواد الغذائية الاساسية كما أن العالم العربى بدأ يدخل منطقة التصحر والجفاف نتيجة للعوامل الطبيعية من سخونة متزايدة للمناخ والتى تجعل من الصعب زيادة مصادر المياه بالاضافة الى سوء استخدام الموارد المتوافرة حاليا نتيجة اتباع بعض الانظمة غير السليمة والافراط فى استخدام الاسمدة والموارد الكيماوية .

واذا علمنا ان كمية المياه المطلوبة للوفاء بالاحتياجات المستقبلية لعام ٢٠٣٠ سوف تكون حوالى ٧١٠ مليارات متر مكعب سنويا وهو يعادل ضعف المتوفر والمتاح بالوطن العربى عام ١٩٨٥ ويقدر بحوالى ٣٥٠ مليار متر مكعب وعلى ضوء أن الدول العربية تعانى الان من نقص فى المياه يقدر بحوالى ٤٤٪ من احتياجاتها وهو مايحول دون الاستمرار فى التنمية وزيادة الانتاج .. تتضح لنا خطورة واهمية قضية المياه والتى تعتبر بالفعل مشكلة وجود وبقاء خاصة لدولة مثل مصر والتى تعتمد على مياه النيل فى رى ٩٧٪ من أراضيها المزروعة .

أحلام اسرائيلية

واذا كان هذا هو الوضع المائى للدول العربية فإن الرسالة تعرض ايضا لوضع دول الجوار وأطماعها وهى اسرائيل ، تركيا ، أثيوبيا .

فالمياه كانت هى العنصر المحدد والرئيسى لاختيار فلسطين لتكون نواه للمشروع والدولة الصهيونية حيث تشكل المياه الدعامة الاساسية المحققة للاهداف التوسعية للعقيدة الصهيونية فى شتى المجالات من أجل جلب المزيد من المهاجرين وكانت البداية عام ١٨٦٧ بارسال بعثة هندسية لفلسطين لمسح الموارد الطبيعية لها وكانت النتائج هى ان الموارد الطبيعية فى فلسطين تسمح باستيعاب الملايين من السكان وضرورة مد المياه من الشمال الى الجنوب وهو مايعنى تقسيم المياه مع دول الجوار .

ومع اعلان وعد بلفور ١٩١٧ حددت الصهيونية اسرائيل فيما يلى : كل فلسطين الموضوعة تحت الانتداب ـ لبنان الجنوبى بما فى ذلك مدينتا صور وصيدا ومنابع نهر الاردن ـ مرتفعات الجولان فى سوريا بما فيها القنيطرة ونهر اليرموك ومنابع مياه الحمة المعدنية ـ وادى الاردن بكامله والبحر الميت والمرتفعات الشرقية حتى عمان ووصولا الى خليج العقبة فى الجنوب ـ الجزء الممتد من العريش الى البحر المتوسط باتجاه جنوبى حتى خليج العقبة ـ الجزء الشمالى الغربى من الحجاز والمنطقة الممتدة من المدينة المنورة الى اقصى شمال الحجاز .

وقد استطاعوا بالفعل اقتطاع بعض الاجزاء مثل جزء كبير من جنوب لبنان للتحكم فى مصدر من مصادر مياه نهر الاردن ، جزء من أراضى الضفة الشرقية لاعالى الاردن على امتداد الجهة الشرقية لبحيرة الحولة وبحيرة طبرية للسيطرة على نهر الاردن ، مرتفعات الجولان ، الضفة الغربية وقطاع غزة .

اصبحت نسبة استهلاك الفرد العربى من المياه ١٤٠ مترا مكعبا مقابل ٥٠٠ متر مكعب للاسرائيلى فى العام .

تحركات مريبة

وتشير الدراسة الى أن الاطماع الصهيونية فى النيل بدأت منذ عام ١٩٠٣ حين أرسلت بعثة كشفية الى مصر لدراسة سيناء المقترحة كوطن قومى لليهود .

ويرى احد مهندسيها أن تحويل ١٪ من مياه النيل الى النقب يعالج مشكلة اسرائيل المائية لفترة طويلة .

وتشير الدراسة الى أنه على الرغم من المشروعات الكثيرة التى أقامتها اسرائيل من أجل تحسين وضعها المائى الا أنها تعانى من عجز سنوى يصل الى ٣٠٠ مليون متر مكعب من المتوقع أن يصل الى ٨٠٠ مليون متر مكعب عام ٢٠٠٠ نتيجة زيادة معدلات الاستهلاك وهجرة اليهود السوفيت .

ومن هنا فإن استمرار النقص فى المياه سيدفع اسرائيل الى السيطرة على موارد المياه العربية خاصة لدى لبنان (أنهار الليطانى والحاصبانى والوزان) بل تتطلع الى ماهو أبعد من ذلك وهو الحصول على نسبة تتراوح من ١ ـ ٢٪ من مياه نهر النيل من مصر ؟!

كما تهدف الى الاستفادة من المشروعات الطموحة لتركيا فى بيع المياه لدول الشرق الاوسط ايضا تسعى اسرائيل لتوطيد علاقتها بأثيوبيا وبعض دول الحوض لمضايقة مصر والسودان سياسيا وعسكريا ومائيا ، حيث قامت بدعم قوات قرنق فى جنوب السودان لايقاف مشروع قناة جونجلى الذى كان سيحافظ على مياه النيل من الضياع والهدر وكان سيستفيد منه كل من مصر والسودان .

ويمكن تحديد أهداف اسرائيل من وراء ذلك فى تأمين ملاحتها فى البحر الاحمر عبر المضايق الجنوبية باب المندب الذى تتحكم فيه اثيوبيا من الغرب تحقيق الامن الاقتصادى التجارى بانفتاح تجارتها وعلاقتها الاقتصادية مع افريقيا والشرق الاقصى عبر البحر وحتى المحيط الهندى ، تحقيق الامن السكانى بتهجير يهود الفلاشا من اثيوبيا لزيادة كثافتها السكانية .

واذا كانت ندرة المياه تحتل

مصدر تهديد للامن المائى العربى من قبل اسرائيل فان تركيا التى تعتبر من الدول القليلة التى تتمتع بثراء شديد فى مصادر المياه ايضا مصدر تهديد .

فاذا كانت مصر هى هبة النيل فإن سوريا هى هبة الفرات الذى يعد أهم مصدر للمياه بالنسبة لسوريا وهو ينبع من تركيا حيث يصل طوله فيها ٩٠٠ كيلو مترا بينما يبلغ فى سوريا ١٠٠٠كم وفى العراق ٨٠٠كم بالاضافة الى بعض الانهار الصغيرة الاخرى .

ولانه لايوجد اطار قانونى ينظم العلاقات بين الدول الثلاث حول النهر ونصيب كل منهم فيه ، فإن تركيا دائما ماتوكد انها صاحبة السيطرة المطلقة على ثرواتها الوطنية مما دفعها الى اقامة العديد من السدود التى تضر بنصيب كل من سوريا والعراق فى مياه هذا النهر واستخدامه كسلاح سياسى للضغط على البلدين لتحقيق الامن التركى ومصدر تهديد للامن العربى المائى من الشرق .

وقد وصلت ازمة الفرات ذروتها فى يناير ١٩٩٠ عندما قامت تركيا بخفض المياه المتدفقة فى هذا النهر عن البلدين لمدة شهر بغرض ملء بحيرة سد اتاتورك الامر الذى أضر بالبلدين أشد الضرر وكاد يصل الى حد المواجهة المسلحة بين الدول الثلاث لولا ضبط النفس الذى تمسكت به سوريا .

الا أنه لأحد يدرى بما سوف يحدث عندما تتابع تركيا بناء باقى السدود على نهر الفرات .. خاصة اذا علمنا أن ملء بحيرة سد واحد هو اتاتورك خفض تدفق المياه الى البلدين من ٥٠٠ الى ١٢٠ مترا مكعبا فى الثانية لمدة شهر وهو ماأضر باقتصاد سوريا والعراق اشد الضرر .

الخطر الاثيوبى

على الرغم من أن أتيوبيا بها أكثر من مائة نهر وتصل كمية المياه الجوفية الى ٢٠ مليار متر مكعب بخلاف الامطار الغزيرة التى تقع عليها بالاضافة الى اشتراكها فى عدة انهار مع دول اخرى بحيث تصل كمية المياه بها الى ٩٠ مليار متر مكعب الا أنها تحتاج الى مزيد من المياه لزراعة اراضيها الشاسعة .

واذا علمنا ان الهضبة الاثيوبية هى أهم منابع النيل على الاطلاق حيث تمد النيل الرئيسى عند اسوان بحوالى ٨٥٪ من متوسط الايراد السنوى يتضح الخطر الاثيوبى على مياه النيل .

وعلى الرغم من حرص مصر الدائم على تحسين علاقتها باثيوبيا الا ان خطورة اثيوبيا على الامن المائى لكل من مصر والسودان فى علاقة اثيوبيا باسرائيل لان اسرائيل تؤمن بان مياه النيل هى المخرج الرئيسى لما تعانيه من

عجز مائى بدأت منذ الستينات بالاتفاق مع اثيوبيا لاقامة عدد من السدود على نهر النيل لتهديد مصر وفشلت التجربة نتيجة لحرب ١٩٦٧ وقطع اثيوبيا ومعظم دول افريقيا علاقتهم باسرائيل .. وعادت العلاقات بعد معاهدة كامب ديفيد وتركز اهتمام اسرائيل على افريقيا خاصة دول حوض النيل بعد أن رفضت مصر الحالية تنفيذ ماوعد به الرئيس السادات من مد مياه النيل لاسرائيل وتعتبر العلاقة الاسرائيلية ـ الاثيوبية هى النموذج لخطط اسرائيل فى افريقيا

الا أن الخطر الاهم الذى يهدد الامن المائى المصرى والسودانى من هذه العلاقة هو المشروعات المزمع اقامتها على النيل حيث تؤكد عديد من المصادر أن اثيوبيا تقوم بتنفيذ ٣٣ مشروعا مائيا سيوفر لها ٧ مليارات متر مكعب من الماء سنويا بينما يحرم مصر فى المقابل من ٢٠٪ من الايراد الكلى لها من نهر النيل .

والاخطر من ذلك أن اثيوبيا تتهرب باستمرار من أى محاولة لوضع اطار قانونى لاستغلال مياه النيل

وترى الدراسة أن العلاقة الاثيوبية ـ الاسرائيلية تزيد من خطورة اثيوبيا على الامن المائى المصرى ومن ثم الامن العربى بل وتثقل السياسة الخارجية المصرية باعباء كانت فى غنى عنها حيث اصبح لزاما عليها ترقب الوضع فى اثيوبيا ودول حوض النيل ومتابعة النشاط الاسرائيلى فى نفس الوقت وايضا ضرورة الحفاظ على علاقات جيدة مع هذه الدول .

الاستراتيجية العربية

تخلص الدراسة الى أنه من الاهمية القصوى للامن القومى العربى أن تكون هناك استراتيجية عربية لمعالجة أزمة المياه

ولان المشكله تزداد حدة فى المستقبل فان السوال الذى يطرح نفسه هل تختار الدول العربية اسلوب التصعيد وتحاول بشتى الطرق الحيلولة بين جاراتها وبين استكمال مشروعاتها ولو بالقوة ام أن عليها اختيار طريق التعاون ؟

ويجيب الباحث انه على الدول العربية أن تنأى عن اسلوب المواجهة وتبحث عن أسلوب لتبادل المنافع مع الجيران خاصة وأن المتغيرات الدولية والاقليمية والقومية لاتسمح بتبنى اسلوب التصعيد والمواجهة وأول هذه المتغيرات هو اختيار استراتيجية السلام لحل الصراع العربى ـ الاسرائيلى والتى استقرت باتفاق فلسطينى ـ اسرائيلى واتفاق اردنى ـ اسرائيلى .

ويرى الباحث أنه اذا كان خيار التعاون مع دول الجوار هو المطروح فلابد أن يسبق هذا التعاون تعاون وتنسيق عربى ـ عربى من خلال تشكيل الجامعة العربية لهيئة فرعية تختص بدراسة الموارد المائية العربية من حيث الاحتياجات الاتية والمستقبلية (مصادر التهديد ، الموارد البديلة ، المشروعات المقترحة) وتكون هذه الهيئة بمثابة جهاز للتشاور والتنسيق فيما بين الدول العربية تجاه الانهار المشتركة وعند ذلك يمكن للعرب الاتفاق مع دول الجوار الجغرافى بصدد المياه والتعاون مع دول الجوار سياسيا واقتصاديا وقانونيا وفنيا .

المصدر: الأهـــــرام
التاريخ: ٢٧ اكتوبر ١٩٩٦



القحط المائى يهدد دول المنطقة العربية

حتى ثلاثة عقود مضت لم تكن مياه الشرب تمثل اى مشكلة فى المنطقة العربية سواء من حيث الكم او الكيف، وكانت الانهار غنية بمياهها، وبنوعيتها.. ولكن التطور السياسى والديموجرافى والاقتصادى والزراعى والاجتماعى ضغط على الانهار.. واصبح الكل يتكالب على روافدها .. وامتداد الجسور فوق طريقها وتعاظم دور بنوك الماء .. تحسبا لقحط قادم.. او جفاف متوقع.. او حتى فيضان ليس فى الحسبان.

وقد اصاب القلق كل الوكالات الدولية، ومراكز البحث العالمية بازمة المياه المتوقعة.. فى المستقبل القريب. وخرجت الدراسات تبوح بخطر قادم يهدد امن الدول وسلام العالم اسمه المياه. واول من يدفع ثمن اى مشكلة هى الدول النامية وجاءت المنطقة العربية فى مقدمة دول القحط المائى رغم أن مساحتها ١٤ مليون كم. ورغم ثراء انهارها البالغة ٣٤ نهرا ولكنها كلها تنبع من خارج اراضيها اى ان كل مياه المنطقة العربية مستوردة!!

يؤكد هذا الكلام الخبير العالمى د ابراهيم زكى قناوى وزير الرى السابق ويقول أن المياه تهدد التنمية المستدامة فهى سلعة ثمينة ويقول لابد من أدارة علمية دقيقة مبنية على براهين

وعرض د. مغاورى دياب خريطة مائية للوطن العربى والتى تقول إن مساحة الوطن العربى ١٤ مليون كم٢ وهى تعادل ٩٪ من مساحة الكرة الارضية وان كمية المياه المتجددة ٣٣٧ مترا مكعبا تعادل ٧٪ من المياه المتجددة فى العالم. وان عدد انهار الوطن العربى ٣٤ نهرا مستديما اصغرها مساحة هو حوض نهر الزهرانى بلبنان ٨٩كم٢ وأكبرها نهر النيل ٢.٨٠٠.٠٠٠كم أقصرها ٦كم نهر السقى بالعراق وأطولها نهر النيل (٤٠٨٠) كم.

٥٠٪ من إحتياجات الغذاء تأتى من خارجه وان ٦٢٪ من مياه العالم العربى، تأتى من خارجه وان ٨٠٪ من مساحته صحراء

الأراضى قابلة للزراعة ١٩٨ مليون هكتار المزروع ٤٧ مليون هكتار كمية المياه المستثمرة ١٦٠م مكعب بمعادلة ٤٧٪ من المياه الفائضة.

ويضيف د مغاورى أن إحدى عشرة دولة عربية ما يزيد على ١١ مليار مكعب فى السنة من المياه غير التقليدية تشكل المياه المالحة المحلاة ٥ ٤ مليار متر مكعب فى السنة وهذا يمثل ٦٠٪ من انتاج العالم من المياه المحلاة. وأضافت الدكتورة فاطمة الملاح مديرة ادارة البيئة ومسئولة الامانة العامة لمجلس وزراء العرب لشئون البيئة. إن نصيب الفرد من المياه فى المنطقة العربية يتراوح ما بين ٨٠ مترا مكعبا فى السنة الى حوالى ١٥٠٠ متر مكعب فى السنة!

الزراعة المستهلك الرئيسى للمياه ٨٠٪ تليها الصناعة ١٢٪ ثم الاستخدامات المنزلية ٨٪ ولهذا لابد من تقنين المياه التى تعطى للمزروعات

وقال د. عماد عدلى رئيس المكتب العربى للشباب والبيئة: لم تعد قضية المياه العذبة فى المنطقة العربية مجرد وفرة المياه فقط وترشيد استخدامها بل هناك ايضا قضية اكثر خطورة هى نوعية المياه ودرجة نقائها ولقد ازداد تلوث المياه العذبة السطحية وهى مياه الانهار وكذلك المياه الجوفية لصرف الفضلات الآدمية والمنزلية. وكذلك صرف المخلفات الصناعية المشبعة بالمعادن الثقيلة ومياه الصرف الزراعية المحملة بالمبيدات والمخصبات الزراعية

وعلق د. مغاورى قائلا ان تلوث المياه الجوفية فى الوطن العربى استرعى انتباه الباحثين فى مناطق متفرقة نتيجة تسرب الملوثات المختلفة. ففى بعض مناطق الدلتا فى مصر وجدت تركيزات عالية من المبيدات والنترات والالمونيوم وبعض الفلزات الثقيلة.

وتحدث د. حبيب عائب عن الخلل الجغرافى فى توزيع المياه فى المنطقة العربية قائلا لابد من وجود تكامل وتعاون بين دول المنطقة فى توزيع المياه حسب عدد السكان.

وإن قضية المياه العذبة مسئولية الجميع حكومات وأفرادا وجماعات وعلينا أن نتعاون معا لحماية هذا

أزمة المياه فى المنطقة العربية الحقائق والبدائل

د. سامر مخيمر الاستاذ بهيئة الطاقة الذرية قدم للمكتبة العربية أحدث مؤلف عن أزمة المياه فى المنطقة العربية باعتبارها متعددة الأبعاد، ودعا فى مؤلفه (٣٧٠ صفحة) الى انضاج آليات مؤسسية عربية للتعامل مع أزمة المياه العربية.

عنايات مرجان



حسام رضا: إسرائيل المصب النهائى للمياه العربية

بالسرقة والخبرة الوهمية والمشروعات الإقليمية

فى تقدير حسام رضا عضو الأمانة العامة للحزب الناصرى بأن الإطار الاستراتيجى للشرق أوسطية وضعته إسرائيل عقب زيارة السادات للقدس فى عام ١٩٧٧ أما الكونجرس الأمريكى فقد بدأ فى استخدام المعونة كمدخل للتطبيع فى عام ١٩٧٩ حينما أقر برنامجا للتعاون الإقليمى.. أما أول اتفاقية للتعاون الفنى بين إسرائيل ومصر فكانت فى تل أبيب فى ٢٤ مارس ١٩٨٠ وشملت تبادل زيارات الخبراء والدورات التعليمية المشتركة وتطوير الزراعة والخدمات البيطرية وتسويق المنتجات الزراعية. وفى ورقته المعنونة «من التطبيع إلى الهيمنة فى المياه والزراعة» يقول حسام رضا إن ثلاثة أكاديميين إسرائيليين نشروا فى عام ١٩٨٣ بحثا بعنوان اقتصاديات صنع السلام توصلوا فيه إلى أن التفاعلات والمشروعات الاقتصادية المشتركة تشكل المضمون الملموس للسلام.. وفى خطتها لعام ٢٠٠٠ أقرت إسرائيل أن تطويرها يعتمد على الإنتاج الصناعى الحديث وليس الزراعة حتى يتم توفير الأرض للاستيطان وحل مشكلة المياه وفى هذا الإطار بنت خططها المستقبلية لمشروعات التطبيع ورغم ذلك وفى ضوء أن إنتاجها الزراعى حوالى ٣,٢ مليار دولار وتصدر بحوالى ٧٥٠ مليون دولار و ٣٥٠ مليون إنتاج زراعى مصنع عام ١٩٩٥ فإنها بدأت عام ١٩٩٣ فى توقيع اتفاقيتين للتطبيع مع الأردن وسلطة عرفات جوهرها البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها الحديثة وتوفير احتياجاتها من المواد الخام الزراعية اللازمة لصناعاتها الغذائية وأن الأهمية النسبية للزراعة سوف تقل خاصة فى ظل أزمة المياه المزمنة التى تعانى منها... ويكشف الباحث عن وهم خبرة إسرائيل الزراعية من خلال النموذج المصرى الذى لم يستفيد من هذا التعاون سوى دخول الآفات والشتلات والهرمونات الفاسدة التى أضرت بالإنسان والنبات والحيوان.

ويتحدث الباحث بالتفصيل عن المشروعات الإسرائيلية للتطبيع فى المياه والزراعة عبر مشروعات منها محاولة نقل ١٪ من حصة مصر من مياه النيل إليها أى ٦٥٠ مليون متر على أن يتم فى المدى الأبعد الاتفاق مع أثيوبيا والسودان على نقل ١٠ مليارات متر مكعب سنويا إليها عبر مصر.. أيضا ترى الدراسات خاصة تقرير يورك الذى أعدته هيئة المعونة الأمريكية أن الخبرة الزراعية الإسرائيلية يمكن نقلها لمصر... أما مع الأردن فيمكن إدارة الخزانات الجوفية خصوصا فى حوض نهر اليرموك وكذلك وادى عربة ثم مشروع استمطار الغيوم فوق حوض اليرموك كما أن هناك حاجة لنقل مياه لبنانية لإنتاج طاقة كهربائية لكل من إسرائيل والأردن وفلسطين عبر مياه نهر العيون ثم الحاصبانى بحيث تكون محطة الطاقة فى إسرائيل والشق الثانى هو إمكانية تحويل مياه نهر الليطانى إلى إسرائيل.. ولأن إسرائيل تسيطر على الجولان فإنها ترفض الحديث بشأن المياه المتدفقة من الهضبة إلى بحيرة طبريا وهى حوالى ١٢٦ مليون متر مكعب سنويا وترى دراسة لجامعة تل أبيب أنه يمكن لإسرائيل تقديم خبراتها الزراعية مقابل احتفاظها بالجزء الأكبر من المياه فلسطينيا فإن مركز يافا للدراسات الاستراتيجية أكد فى تقريره أن تخلى إسرائيل عن السيطرة على مصادر المياه بالضفة الغربية سيلحق كوارث باقتصاد وزراعة إسرائيل وبالتالى فإن الوضع النهائى لأى تسوية ينبغى أن ينص على استمرار السيطرة طويلة المدى على الخزانات الجوفية.

وتحت عنوان النتائج والمخاطر يؤكد حسام رضا أن مشروعات التطبيع الزراعية والمائية تكرس المصلحة الذاتية لإسرائيل المسيطرة على ٦٥٠ مليون متر مكعب من مياه الضفة و ٥٠٠ مليون من مياه نهر الأردن و ١٢٦ مليونا من مياه جبل الشيخ السورية.. والمقابل هو تفاقم أزمة المياه العربية وتهميش زراعتها والتجسس على معلوماتها الزراعية والسيطرة على الأسواق التصديرية العربية.



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ اكتوبر ١٩٩٦

تقرير دولي يحذر من انعكاسات ندرة المياه في الشرق الأوسط

مصر قد تفقد بين ١٥ و١٩ في المئة من أراضيها واحتمال تراجع محصولها من القمح بنسبة الثلث

□ واشنطن –
من بتسي لاون المعلوف:

■ حذر تقرير دولي من الزيادة السريعة في عدد سكان العالم، خصوصاً في العالم الثالث النامي، ومن ارتفاع حرارة الكرة الأرضية وتلوث الأرض والماء وقال: «ان ندرة الماء او قلته في الشرق الأوسط مشكلة خطرة جداً». كما اشار الى ان مصر قد تفقد، على سبيل المثال، بين ١٥ و١٩ في المئة من أراضيها التي يمكن للانسان ان يعيش عليها وان يتراجع انتاجها من القمح بنسبة الثلث كما لن تنجو الأراضي التي يرويها دجلة والفرات من القحط.

ودق التقرير «نواقيس الخطر» وحذر من ان «تطبيق برامج التخصيص والاقتصاد الحر منذ انتهاء الحرب الباردة لم يؤد الى نتائج صائبة». ولاحظ التقرير، وهو بعنوان «الصراع من اجل البقاء» الذي كتبه مايكل رينر، «ان دخل الفرد في دول العالم الثالث بقي على حاله بين ١٩٨٠ و١٩٩٥».

وجاء في التقرير:

مع وجود اقتصاد عالمي مستتب وتزايد حظوظ النمو الاقتصادي في العالم كله ومرور عدد من الأعوام المتتالية التي شهد العالم النامي في خلالها نمواً اقتصادياً جيداً برز الى الوجود ايضاً اجماع على ان على الدول النامية ان تتخلى عن تمسكها بالاقتصاد الموجه وان تنفذ التحول الصعب الى اقتصاد السوق.

وتبتكر المؤسسات العامة، مثل البنك الدولي، طرقاً جديدة للتعاون مع القطاعات الخاصة في هذا المجال.

لكن السؤال الذي بدأت الأوساط المعنية تتداوله يتمحور حول ما اذا كانت «فكرة» الاقتصاد الحر ستفلح.

واشترك الحريصون على سلامة البيئة مع الذين يوجهون انتقادات لاذعة الى البنك وصندوق النقد الدوليين في اثارة الشكوك حول مبدأ اقتصاد السوق ومارسوا معاً ضغوطاً على المؤسستين الدوليتين لكي يحملوهما على تغيير سياساتهما والتخفيف من عبء الديون الذي تنوء تحته الدول الأفقر في العالم.

واصدرت «مؤسسة مراقبة شؤون العالم» (وورلد واتش انستيتيوت) السبت الماضي دراسة جاء فيها ان دول العالم تحتاج الى تعريف جديد لتعبير الأمن القومي يمكّنها من معالجة عدوى الصراع الناشئ من تحطيم النظام البيئي الانساني.

وذكر ان ابرز تهديد للسلم والاستقرار الدوليين وأكثر التهديدات وضوحاً ما ينشأ لا عن زحف الجيوش، بل ما يتأتى من انهيار النظم البيئية الطبيعية ومن الفقر وعدم المساواة وغياب العدالة في توزيع الأراضي والموارد. وتمسكاً منه بتفكير تي. آر. مالثوس، الخبير الاقتصادي ورجل الدين البريطاني، الذي توفي عام ١٨٣٤، الذي قال «ان الازدياد غير المنضبط في السكان لا توقفه او تحد منه الا محدودية وسائل العيش»، أعرب رينر عن قلقه من الزيادة السريعة في عدد سكان العالم، ولا سيما في الدول النامية حيث تبدو الزيادة أسرع بكثير منها في أي منطقة اخرى من العالم. وركز رينر بحثه على مواضيع منها ارتفاع حرارة الكرة

المحروسة

المصدر : .. الحياة اللبنانية ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢٩ اكتوبر ١٩٩٦

الارضية وتلوث الارض والماء وتراجع الصالح والسليم المتوافر منها وخسارة الارض الزراعية والافراط في صيد الأسماك واستغلال الأراضي الزراعية

ولعل أكثر ما في التقرير قيمة واهمية هي الوثائق التي تربط بين هذه العوامل وانحطاط البيئة، وبينها ايضاً وبين عدوى الصراع على نطاق عالمي.

ودرس رينر في التقرير التبدل المفاجئ في السياسة الاقتصادية في السودان خلال الستينات والسبعينات عندما أدخلت الآلة الى الزراعة في السودان بمساعدة من الحكومة المركزية ومن البنك الدولي ودعمهما، وكان من شان هذا التطور ان ازدادت المساحة، المرخص باستخدام الآلة فيها، عشرة اضعاف ووصلت الى ما بين ٤ و٥ ملايين هكتار، مما سبب زيادة كبيرة على الأراضي الزراعية التي كانت دائماً ترتوي بالأمطار وتسبب في اختفاء المزارع الصغيرة فيما سعى السودان الى الاندماج في السوق العالمية.

ولو حقق السودان حلمه في ان يصبح اهراء المنطقة كلها، لكان ما اقدم عليه مثل قصة «نجاح وفلاح» لا نظير لهما. لكن السودان لم ينجح ابداً في جني ما كان منتظراً منه ان يجني من هذه المشاريع، وما تسببته من ازدياد كبير في التصدير، وذلك عندما تراجعت الأسعار العالمية ولم يعد بوسع السودان ان يغذي نفسه بسبب الضرر الفاحش الذي سببه المشروع كله للبيئة السودانية.

وقال رينر ان نحو ٩٥ في المئة من الغابات التي كانت تغطي شرق السودان انتهى الى القطع والابادة. وسرعان ما تعبت التربة السريعة العطب. وفي بعض المناطق حل هذا التعب خلال ثلاثة او اربعة اعوام، وتراجع انتاج السرغوم (نوع من الذرة) والذرة والجوز (الفول السوداني) بنحو ٨٠ في المئة. وخسر السودان، بسبب انجراف التربة، نحو ١٧ مليون هكتار اي نصف الأراضي الصالحة للزراعة في شماله.

ومنذ ١٩٨٣، فقد السودان نحو ١,٣ مليون نسمة واصبح عدد اللاجئين فيه ثلاثة ملايين نسمة بسبب الحروب والمجاعات الناتجة عن هذه الحروب. ولا يزال السودان منقسماً على نفسه احتماعياً وسياسياً ولا يزال عبء الديون ثقيلاً عليه، لا سيما الديون المستحقة الى صندوق النقد الدولي.

والمعلوم ان السودان هو اكبر متخلف في العالم كله في مجال تسديد الديون الى صندوق النقد الدولي

ومن غير المحتمل ان يتلقى السودان اي مساعدة اضافية من الصندوق حتى بموجب الترتيبات الخاصة بالتخفيف من عبء الديون الدولية التي ينظر فيها حالياً البنك وصندوق النقد الدوليان.

وقال رينر: «ان تبدلات مماثلة في السياسة والممارسات الاقتصادية تفسر الأزمات التي تشهدها حالياً رواندا وتشياباس في المكسيك، ولعبت ندرة الماء والطريقة التي يُوزع بها الماء دوراً مهماً في الصراع العربي – الاسرائيلي».

ولفت رينر الى ان الآبار الفلسطينية نضبت وجفت او اصبحت المياه فيها مالحة، وان المناطق الفلسطينية المروية تراجعت من ٢٧ الى اربعة في المئة فقط من الأراضي الصالحة للزراعة منذ ١٩٦٧، وحذر قائلاً: «لا يعرف احد ما اذا كانت اسرائيل مستعدة للسماح باي تغيير ذي معنى وجدوى في النظام الراهن الذي يوزع الماء بموجبه، لا سيما بعد انتخاب الحكومة الاسرائيلية الجديدة منتصف السنة الجارية. ومن دون هذا التغيير، قد لا تشهد المنطقة سلاماً دائماً». واعرب رينر عن قلقه من عدد من التهديدات للبيئة.

وقال «ان ندرة الماء او قلته تشكل مشكلة خطيرة للشرق الأوسط وشمال افريقيا، لكن يوجد ١٥ نزاعاً في العالم تتناول الماء، مع ما في هذه النزاعات من اختلاف في القوة والعنف، لكن تلوث الأراضي، الذي يقلل في آخر المطاف من الاراضي المتاحة للزراعة، يؤثر على مناطق العالم كلها ويؤذيها، وقد يسبب ارتفاع حرارة الكرة الأرضية ارتفاع مستوى الماء في البحار مع ما يحمل من كوارث للمناطق الساحلية وللزراعة في المناطق القاحلة او شبه القاحلة. وقد تفقد مصر، على سبيل المثال، بين ١٥ و١٩ في المئة من اراضيها التي يمكن ان يعيش فيها الانسان خلال بضعة عقود من الزمن، وقد يتراجع انتاجها من الذرة بمقدار الخُمس ومن القمح بنسبة الثلث، بسبب ارتفاع حرارة الكرة الأرضية. ولن تنجو الأراضي التي يرويها نهرا دجلة والفرات من الأذى».

ولا شك في ان آخرين، غير رينر اثاروا ويثيرون عدداً كبيراً من هذه المسائل كلها، لا سيما من ينشط لخير البيئة العالمية ولعافيتها. كما ان «مؤسسة مراقبة شؤون العالم» عالجت من مقرها في واشنطن هذه المسائل وهي المعروفة بتحليل المسائل التي تؤثر على العالم وتنشر التقرير المنوه عنه هنا كجزء او كواحد من «نواقيس الخطر» التي تدقها بين الحين والآخر. ويذكر ان رينر، الالماني التابعية، يشغل منصب احد كبار الباحثين في المؤسسة. ويسعى الى جعل هذه المسائل من ضمن الاهتمام الرفيع المستوى بالأمن القومي في كل دولة من الدول، بان يقيم الأدلة على ان السياسات الراهنة لا تعالج، في الشكل اللازم والمطلوب، التهديدات التي يلح في ابراز خطرها.

وعارض رينر، خصوصاً، الاجماع الذي برز الى الوجود بعد انتهاء الحرب الباردة بين ما كان يعرف باسم الاتحاد السوفياتي وبين المعسكر الغربي، وهو ان النموذج الاقتصادي الليبيرالي، الذي يقول بان يكون القطاع الخاص على راس النمو الاقتصادي، والاندماج الاقتصادي العالمي، هو الافضل

وقال رينر بهذا الصدد: «ان السياسات التي تتناول تعديل البنى الاقتصادية هي جزء من

نموذج اكبر، نيوليبيرالي، للتنمية يعتبر التخصيص والغاء الانظمة والقوانين التقييدية وتحرير التجارة العالمية ودمج الأسواق العالمية الطريق الى الخلاص الاقتصادي».

واضاف: «ان الاولوية، في المجال الزراعي، تعطى الى منتجي المزروعات التي ترد السيولة الاكبر، الذين عادة ما يكونون متوجهين الى اسواق التصدير والى المواد الغذائية غير الأساسية وحتى غير المستخدمة طعاماً للبشر، على حساب المزارعين الصغار التقليديين التجاريين الاكثر عدداً بكثير من المزارعين الكبار المشار اليهم سابقاً».

وبشر الخبراء الاقتصاديون في صندوق النقد والبنك الدوليين، بالاضافة الى الخبراء الاقتصاديين في غير هاتين المؤسستين، بنتائج هذه الجهود وروجوا لها على اعتبار انها تسبب نشوء او شيوع مناخات اقتصادية عامة مستتبة تؤدي الى النمو الاقتصادي وتعزز الاستثمار.

ويتفق الخبراء الاقتصاديون المستقلون مع هذه الجهود على اعتبار انها تجتذب رؤوس الأموال الاجنبية. لكن رينر رفض هذا كله ويعارض وقال «ان النصح الذي يقدمه صندوق النقد والبنك الدوليان لا يفيد دائماً واحياناً يكون هذا النصح، او يشكل، جزءاً من المشكلة».

واضاف: «ان هذا النصح قد يكون افقم الزيادة الحادة في الفروقات الاقتصادية والاجتماعية في عدد كبير من الدول النامية في أميركا اللاتينية وافريقيا بسبب الاقراض الذي يتناول او يفرض تعديل البنى الاقتصادية».

وفي مثال السودان، قال رينر: «ان الشروط التي رافقت منحه القروض من البنك وصندوق النقد الدوليين كانت سبباً في اعادة توجيه القطاع الزراعي السوداني لكي يخدم اسواق التصدير.

وعندما تراجعت الأسعار في هذه لأسواق العالمية، ازدادت كثيراً ديون السودان الاجنبية وتردت ظروف تجارته كلها».

وبحلول منتصف التسعينات، كانت نحو ٧٥ دولة وقعت على اتفاقات تتناول برامج تهدف الى تعديل البنى الاقتصادية، لكن رينر يلفت الى ان مؤسسة الأبحاث الخاصة بالتنمية الاجتماعية التابعة للأمم المتحدة خلصت، عام ١٩٩٥، الى ان معظم هذه البرامج لم ينجح كما كان منتظراً منه. وما حصل بالفعل هو ان عدداً كبيراً من الدول شهد «حلقات مفرغة من التعديل وقلة الاستثمار ومراجعة ما أدى الى ركود اقتصادي وبقي يلحس مبرد الديون».

واضاف رينر: «عانى معظم الناس في دول افريقيا واميركا اللاتينية المثقلة بالديون تراجعاً كبيراً في مستوى العيش في الثمانينات مما حمل البعض على تسمية هذا العقد ب «العقد الضائع».

وتراجع دخل الفرد في دول اميركا اللاتينية بنسبة ١١ في المئة. اما دخل الفرد في دول افريقيا الاستوائية، في نهاية الثمانينات، فلم يكن افضل من الدخل نفسه عندما حصلت هذه الدول على استقلالها مطلع الستينات».

ورفض رينر المؤشرات الاقتصادية العامة التي يستخدمها محللو شؤون السوق لكي يشيروا الى الاتجاهات الجيدة في الأسواق الناشئة. ولفت الى ان تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى دول اميركا اللاتينية ازداد أربعة اضعاف بين ١٩٩٠ و١٩٩٣ استجابة لبرامج التخصيص وتحرير التجارة والغاء الانظمة والقوانين التقييدية. وباتت مؤشرات النمو الاقتصادية من القوة الكافية ما يعوض تقريباً ما حصل في الثمانينات عندما عانت هذه الدول أزمة الديون والركود الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي الاجمالي. لكن رينر اشار الى ان المؤشرات الاقتصادية العامة توحي في شكل مضلل بأن الرفاه الشعبي كله يتحسن أو بان الرفاه يعم الشعب كله.

ويواجه عدد كبير من المجتمعات، بما في ذلك تلك المجتمعات التي تسمى تضليلاً صناعية راقية، تنامياً في الناتج المحلي الاجمالي من جهة وتراجعاً في المداخيل أو ركوداً فيها وفي مستوى العيش من جهة اخرى».

ولا يزال العالم يشهد فجوات اخرى مثل تلك الموجودة بين الشمال والجنوب، اذ ان عدد السكان في العالم النامي يشكل ثلاثة أرباع سكان الكرة الأرضية بينما لا يحصل سكان هذا العالم النامي الا على ١٦ في المئة من الدخل العالمي. ويشهد العالم حالياً ظهور فجوات داخل المجتمعات. وقال رينر: «يوجد الآن عالم ثالث في أكثر الدول غنى وثروة، كما بات يوجد عالم اول داخل الدول الأفقر».

وشهدت دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا «عقدها الضائع» ايضاً. ويقول البنك الدولي ان



المصدر : الحياة اللندنية
٢٩ اكتوبر ١٩٩٦
التاريخ :
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دخل الفرد الواحد في هذه الدول بقي على حاله بين ١٩٨٠ و١٩٩٥. لكن السنة الجارية شهدت للمرة الاولى منذ خمسة عشر عاماً، زيادة لا يستهان بها في هذا الدخل ويعتبر البنك الدولي زيادة الدخل بين اثنين و٢,٥ في المئة، على مدار العقد المقبل، من علائم النجاح.

وساهم ازدياد أسعار النفط بنسبة ١٢ في المئة السنة الجارية في هذا الازدياد في دخل الفرد، كما ساهمت فيه الأمطار التي هطلت في شمال افريقيا.

ويعزو الخبراء الاقتصاديون في البنك الدولي هذه الزيادة الى سياسات التعديل في البنى والاستتباب الاقتصادي التي طبقتها دول [illegible] نطقة على مدار الأعوام الماضية. ويقول هؤلاء الخبراء ان هذه السياسات بدأت تثمر في زيادة نشاط القطاع الخاص وفي تحسن الاوضاع الخاصة بالموازنات العامة في هذه الدول. لكن المنطقة كلها، مع ذلك، تواجه تحديات تبدأ من تعثر عملية السلام واستمرار النمو في عدد السكان.

ومن الأولويات الاستراتيجية توليد الوظائف عن طريق حفز النمو الذي يتطلب أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة بغية امتصاص الزيادة السنوية في القوة العاملة التي تبلغ نسبتها ٣,٥ في المئة.

وعلى رغم ان منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لم تشهد الفروقات الكبيرة في الدخل التي شهدتها وتشهدها البرازيل أو الهند مثلاً، ارتبط افتقار المنطقة الى الفرص بالمشاكل الاجتماعية والسياسية فيها.

وقال رينر: «ان ثمة حاجة الى سياسة امنية جديدة تركز على الأمن الانساني ويجب ان تاخذ في الاعتبار عوامل معقدة مرتبطة بعضها بالبعض الآخر اجتماعية واقتصادية وبيئية، مع عوامل اخرى».

وفي مجال السياسة الاقتصادية قال رينر: «ان ثمة حاجة الى سياسة جديدة تتناول تعديل البنى وتعترف بان لا مكان لمعادلة أو لوصفة واحدة تناسب الجميع عندما يتطرق البحث الى المزج بين تدخل الدولة والنشاط الخاص والعمل الفئوي أو الجماعي».

وأضاف: «ان الدول التي اصبحت لتوها صناعية، مثل كوريا الجنوبية، كالدول الصناعية القديمة، اعتمدت كثيراً في البدء على تدخل الدولة وعلى الأسواق المحمية وعلى بناء اقتصادات قوية متماسكة قبل انفتاحها على أسواق العالم».

وبناء على [illegible] وصفات وعلاجات [illegible] النقد الدولي [illegible] ض مع ما شـ [illegible] على حد قول رينر



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ نوفمبر ١٩٩٦

الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية

عبد الغفار شكر

ينشط العقل العربي في دراسة إسرائيل والتعرف على سياساتها واستراتيجياتها وما تمثله من خطر على الأمة العربية ونحن في أشد الحاجة إلى التسلح برؤية عميقة للعدو الإسرائيلي ومايمتلكه من إمكانات خاصة وأن التطور ات الأخيرة أكدت بمالايدع مجالا للشك أن إسرائيل لم تتخل عن أطماعها التوسعية وعن ضرورة إخضاع العرب لمتطلبات أمنها القومي حسب رؤيتها هي.

من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي أصدرها مركز الدرسات العربي الأوروبي بباريس في كتاب بعنوان «الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية» للباحث جورج المصري التي يقول عنها الدكتور صالح بكر الطيار في تقديمه للكتاب. (إن أهمية هذا الكتاب تكمن ليس فقط في أنه يبين بوضوح حجم الأزمة المائية التي ستحصل في المنطقة قريبا بل يلقي الأضواء أيضاً ، اعتماداً على أرقام ووثائق وتقارير، على الأطماع الإسرائيلية التي قد تدخل العرب في حروب جديدة ليست معها فقط بل أيضاً مع قوى أقليمية أخرى تتأثر بسياستها وتوافقها تطلعاتها).

والحقيقة أن اجورج المصري بما ضمنه الكتاب من حقائق ومعلومات وأرقام وماقدمه من رؤية تحليلية لحجم المشكلة وأبعادها واحتمالات تطورها مستقبلا إنما يقدم لنا وثيقة بالغة الأهمية ومرجعا لاغنى عنه في قضية الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية.

يقع الكتاب في ١٣٥ صفحة من القطع الصغير وينقسم إلى أربعة أقسام وخاتمه.

.. القسم الأول: يتناول أبعاد أزمة المياه في الوطن العربي وفي إسرائيل، فيشير إلى أن ٦٧٪ من موارد المياه العربية ينبع من أرض غير عربية، وأن نصيب الفرد العربي من المياه لا يزيد عن ١٧٤٤ متر مكعب سنويا بينما المعدل العالمي ١٢٩٠٠ متر مكعب وهو مايعني أن الأزمة مزدوجة من حيث قلة العرض وزيادة الطلب، ويورد قائمة طويلة من الحقائق والأرقام التي تؤكد ذلك. أما أزمة المياه في إسرائيل فهي نابعة أساسا من استمرار وزيادة الهجرة إلى إسرائيل، ويتابع المؤلف مسار الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية في أربع مراحل: التخطيط والتحضير، والاستيطان والتمركز، السيطرة والاستخدام ، التمركز وتجسيد الانتصارات. وبالرغم مما حققته إسرائيل من نجاحات فإنها تواجه عجزاً مائيا فسوف يتراوح بين ٣٠-٥٠٪ من الموارد المائية المتاحة لها حاليا عام ٢٠٠٠، يصل إلى ٨٤٥ مليون متر مكعب إذا استبعدنا الموارد المتاحة لها حاليا في الضفة الغربية والجولان

.. القسم الثاني: المياه. ورقة التسوية الناقصة، يوضح المؤلف أن الحركة الصهيونية اهتمت مبكرا بمسألة المياه، وفي مذكرتها لمؤتمر الصلح في فرساي ١٩١٩ طالبت أن تكون لفلسطين (إسرائيل مستقبلا) منافذها الطبيعية إلى البحار والسيطرة على أنهارها ومنابع هذه الأنهار واستغلت إسرائيل منذ الخمسينيات المياه الفلسطينية إلى أقصى حد، ونفذت مشروعات مائية كبرى مثل نظام الأنابيب عبر إسرائيل كلها ومشروع طبريا-النقب ومشروع العوجة- النقب وكان هدفها توفير المياه اللازمة لتوطين ٤ مليون مهاجر داخل حدود ١٩٦٧ وارتبطت سياسة الاستيطان بعد ١٩٦٧ في الضفة الغربية وغزة بسياسة مائية يتمكن من خلالها المستوطنون من استخدام كميات المياه التي يتمكنون من استخراجها بكل مايترتب على ذلك من أضرار بسكان هذه المناطق العرب وقد حقق اتفاق أوسلو السيطرة الكاملة لإسرائيلي على مياه مناطق الحكم الذاتي. ويوضح الكتاب النتائج الخطيرة لاستغلال إسرائيل المياه الفلسطينية وكذلك نهب إسرائيل للمياه الأردنية سواء من نهر اليرموك أو نهر الأردن.

القسم الثالث: المياه . ورقة التسوية المستحيلة حول موقف إسرائيل من المياه في لبنان والجولان، وتعهدها إهمال المياه في مفاوضاتها مع سوريا ولبنان، لأطماعها في مياه نهر الليطاني، ويتابع المؤلف بالتفصيل النشاط الإسرائيلي للاستيلاء على هذه المياه وأهدافها السياسية، وكذلك نهري الوزاني والحاصباني، ويرى أن هذه الانهار الثلاثة تظهر مدى أهمية الجنوب اللبناني في الاستراتيجية الإسرائيلية المائية والإنمائية. أما هضبة الجولان وجبل الشيخ فإنها مصدر ثلث استهلاك إسرائيل حاليا من المياه، وقد اكتشفت أخيراً ثلاثة ينابيع غزيرة لمياه الشرب فيها ، وترى إسرائيل أن الجولان عائم على خزان من المياه ولهذا فقد احتلت مكانة متميزة لدى الحركة الصهيونية منذ فترة مبكرة ومن الصعب أن تقبل إسرائيل التخلي عن الجولان إلا إذا ضمنت السيطرة على مياهها.

القسم الرابع: التنسيق الإسرائيلي- الإقليمي ضد المياه العربية ، يستعرض دور القوى الإقليمية ويتوقف عند تركيا واثيوبيا، ويرى المؤلف أن هذه الدول تلعب دوراً في عرقلة التطوّر العربي نحو التنمية الشاملة والوحدة سواء التنسيق فيما بينها أو مع الولايات المتحدة الأمريكية أو بشكل مستقل نسبيا. وأن إسرائيل تحرك هاتين الدولتين ضد المصالح المائية للعرب وهناك



تعاون تركي إسرائيلي فى المشاريع المائية وهذا التعاون ليس بعيدا عما تخططه أمريكا من ممارسة هيمنة إقليمية (تركية- إسرائيلية) على العرب ترتبط بشكل وثيق بالولايات المتحدة وقد عززت حرب الخليج الثانية ودور تركيا فى النظام الأمنى الشرق أوسطى ، ويتابع الكتاب استراتيجية تركيا المائية وأبعادها السياسية، وكذلك الدور الأثيوبى المقبل بالنسبة لمياه النيل ودور كل من أمريكا وإسرائيل فى إعداد أثيوبيا للقيام بدور مركزى إقليمى فى إطار استراتيجية البلدين.

ينتهى المؤلف فى خاتمة الكتاب إلى ضرورة الإسراع بوضع استراتيجية منسقة ومدروسة للأمن المائى العربى تشكل جزءاً من استراتيجية أشمل للأمن القومى العربي، بتعزيز التعاون مع الدول الإقليمية المشاركة فى مصادر المياه ووضع المشروعات القابلة للتنفيذ فى إطار توجيه جامعة الدول العربية لتكون مدخلا مناسبا لتنشيط العمل العربى المشترك.

«راضى» ينفى وجود تعاون مصرى اسرائيلى فى حوض النيل

مافيا دولية لنزع حقوق مصر التاريخية من المياه

كتب ـ زكى السعدنى:

نفى الدكتور عبدالهادى راضى وزير الاشغال والموارد المائية وجود تعاون مع اسرائيل فى حوض النيل، واكد وجود اتفاق بين اسرائيل واثيوبيا على اقامة سد لتوليد الكهرباء واضاف ان هذا الاتفاق لن يضر مصر من قريب أو بعيد. ونفى الوزير ماتردد عن وجود اتفاق بين السودان واسرائيل ببيع حصة من المياه مقابل بناء سدود للسودان على النيل.

واوضح ان مصر والنيل بعيدان تماما عن المفاوضات المتعددة بدول حوض النيل، واشار الى ضرورة مشاركة مصر فى المفاوضات المتعددة وأعلن فتح جبهات بمختلف الدول للدفاع عن حقوق مصر من المياه واشار الى ان حصة مصر من المياه ٥٥,٥ مليار متر مكعب، واكد ان اوضاع المياه مستقرة لمدة ٢٠ او ٣٠ سنة قادمة، وتوقع الوزير عدم حدوث مشاكل مع اوغندا على المياه، واشار الى ان الموقف الحالى مع دول حوض النيل يسمح باجراء حوار جيد حول مشاكل المياه بالمنطقة، واكد ان هناك مافيا دولية تمارس ضغوطا شديدة على مصر لنزع حقوقها التاريخية فى مياه النيل، واشار الى تشكيل لجنة على مستوى عال لمناقشة كل ما يتعلق بامور المياه ووضع سياسات وخطط لمواجهة ازمة المياه فى حالة حدوثها، واشار الى ان دول رواندا وبوروندى وزائير لايشكل مشكلة لمصر لان احتياجاتها محدودة من المياه. كما اشار الى عدم وجود مشاكل على المياه مع دول المشرق العربى، واضاف ان هناك مشاكل فى المفاوضات على نهر اليرموك المقام بين الاردن وسوريا وفلسطين، واوضح ان من حق اثيوبيا استخدام حصة من مياه النيل واضاف ان توقيع فلسطين والاردن على ميثاق المياه ادخل مفاهيم جديدة تضر بكل المصالح القومية لمصر، واشار الى ان اسرائيل اخذت ٦٠٪ من المياه الجوفية بفلسطين، واشار الى ان اطلاق مياه النيل على مدار السنة يعنى اختراق الاتفاقية مع السودان، واكد عدم صرف مياه زائدة حفاظا على حصة المياه، واضاف ان منسوب المياه امام السد يبلغ ١٧٨,٥٤سم، واشار الى براءة السد وبحيرة ناصر من الزلازل. واكد ان مفيض توشكا ليس له علاقة بتخزين المياه ولايجوز الربط بين المفيض والنيل، واضاف ان مصر لديها خريطة للمياه الجوفية، واضاف ان حجم المستخدم من المياه الجوفية ٤,٥ مليار متر مكعب، واعترف الوزير بتلوث مياه النيل، واكد ان اغلاق الاف المصانع الملوثة للنيل يعنى وقف التنمية فى مصر، واضاف انه تقرر تحديد سنة لاصحاب هذه المصانع لتنقية مخلفاتها قبل صرفها فى النيل على ان تتحمل الدولة ٥٠٪ من التكاليف، واشار الى غلق المصانع الرافضة لتنقية مخلفاتها خلال سنة، جاء ذلك فى المحاضرة التى القاها الوزير مساء امس الاول بجامعة القاهرة، واكد الدكتور مفيد شهاب رئيس الجامعة ان مصر تعتمد كليا على مياه النيل ويبلغ نصيبها من الامطار والمياه الجوفية حوالى مليار ، واشار الى وجود خطورة فى اعتماد مصر على مياه النيل لانها تأتى من خارج حدودها واشار الى ان افاق التنمية لموارد المياه لاتتواكب مع احتياجات النمو السكانى، واضاف أن جميع الحقائق تشير الى ان مصر لن تواجه ازمة فى المياه حتى عام ٢٠٠٠، كما اضاف ان التوقعات تنبىء بحدوث ازمة مياه بمنطقة الشرق الاوسط فى المستقبل.

د. عبدالهادي راضي



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩- نوفمبر ١٩٩٦

إسرائيل تحاول إشعال حروب المياه بين مصر وأثيوبيا والسودان

تجدد الحديث عن حروب المياه القادمة والتى يتوقع الخبراء اشتعالها فى منطقتنا، وبعد التهديد التركى لكل من العراق وسوريا بالتحكم فى حصصهما من مياه الفرات جاء الدور على اسرائيل لتقحم نفسها وتتسلل داخل دول حوض النيل، وتثير اثيوبيا ضد مصر بسبب ترعة السلام كنوع من الانتقام لرفض مصر تزويد اسرائيل بقطرة ماء واحدة من هذه الترعة المخصصة لاستصلاح سيناء.

ولم تكتف اسرائيل بإثارة اثيوبيا بل لجأت الى ترديد مزاعمها حول وجود صفقة مع السودان للحصول على ماء النيل... لاندرى كيف.. الامر الذى كذبه وزير الرى عبد الهادى راضى.. فى التقرير التالى متابعة لمحاولات اسرائيل اشعال فتيل الحروب بين دول حوض النيل.

بدأت اسرائيل محاولاتها عن طريق البنك الدولى والمؤسسات الدولية المانحة للتغلغل داخل دول حوض النيل وكان بداية الطريق اثيوبيا باعتبارها ذات النصيب الاقوى من حيث القوة والتأثير على مصر والسودان فهى التى تمثل العمق المائى لنا ومن خلالها يجرى النهر الخالد بمياهه المتدفقة.. وهذا يدعو للتساؤل: هل من حق البنك الدولى والمؤسسات الدولية المانحة ان تفرض سيطرتها والتدخل فى شئون دول حوض النيل؟. ولماذا يصر البنك الدولى على لعب هذا الدور حتى النهاية باعتباره ساترا خفيا تقف وراءه اسرائيل؟

ووجدت اسرائيل ضالتها الكبرى لتنفيذ مخططها الخبيث عن طريق دول حوض النيل وخصوصا اثيوبيا مستغلة فترة الاستعمار التى خضعت لها هذه الدول وحاجاتها الضرورية لرفع مستواها التنموى من خلال مشاريع وبنية اساسية فى الداخل بالاضافة الى الشعور غير السوى لمعظم هذه الدول تجاه كل من مصر والسودان.. معتقدة انها بذلك سوف تحصل على مياه النيل وبالتالى قطع الامال العريضة التى تخطط لها مصر على مياه النهر الخالد من خلال حقها الطبيعى والتاريخى.

والمتابع لقضايا المياه يكتشف ان اسرائيل لعبت حتى اليوم هذا الدور بتفوق عن طريق مساعدة اعوانها فلم يتبق امامها سوى اثارة النزاع والصراع بين دول حوض النيل بالكامل مقابل ان تكون هى محور ضد النزاع.. وبالفعل حدث ما ارادت فى بداية المخطط.. فنرى اليوم كل دولة من دول حوض النيل توجه للاخرى اتهاما مباشرا بأن لها علاقة مع



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٩ - نوفمبر ١٩٩٦

تقرير :

عيسى عبد الباقى

اسرائيل وتحاول امدادها بمياه النيل وظهر هذا بشكل واضح مع اثيوبيا فمنذ فترة قليلة اعلنت اثيوبيا اعتراضها على مشروع ترعة السلام لنقل مياه النيل الى سيناء وقالت فى حيثيات الاعتراض ان مياه النيل لاراضى الوادى فقط وسيناء خارج هذا النطاق والهدف من نقل المياه اليها هو تزويد اسرائيل بحصة من النيل مقابل اتفاق مبرم مع مصر!!

ويأتى هذا الاعتراض فى الوقت الذى وافقت فيه الحكومة المصرية على اقامة بعض السدود الاثيوبية هناك والغريب حقا ان تسجل اثيوبيا هذا الاعتراض وهى تجرى مباحثات مع البنك الدولى فى واشنطن تطلب من خلاله نصيبا ثابتا من مياه النيل مثل مصر والسودان وتكشف الاحداث ان ادعاءات اثيوبيا حول ترعة السلام هى ورقة سياسية تحاول بمقتضاها ابعاد الشبهة عنها وهى تتفاوض مع اسرائيل عن كيفية الحصول على حصة ثابتة من النيل يتم بعدها اقامة مشاريع مشتركة رغم عدم حاجة اثيوبيا للمياه من النهر الخالد!

وفى الوقت نفسه اطلقت اسرائيل شائعات بان مصر تسرق حصة السودان من النيل ومقابل ذلك تؤكد لدول الحوض الاخرى أن السودان تجرى حالياً مباحثات مع الجانب الاسرائيلى لتنازل السودان عن فائض حصته من مياه النيل لاسرائيل مقابل مبلغ مالى واقامة سدود وخزانات بتمويل وتوثيق اسرائيليين

والهدف فى النهاية زرع الشكوك واثارة النزاع وفقدان الثقة بين مختلف دول حوض النيل وخصوصا شعبى وادى النيل.

وفى الوقت نفسه استطاعت الدول المانحة ان تمسك بزمام الامور داخل دول حوض النيل من حيث فرض مشروعات معينة يراها البنك الدولى ثم مكتب استصلاح الاراضى الامريكى الذى يقدم من جانبه مشروعات مشبوهة ويحاول تمويل هذه المشروعات بمنح لاترد لاهداف غير معلنة.

لم تكن مصر بعيدة عن هذه المخططات بل تتابع بكل دقة من خلال فنييها داخل كل دول حوض النيل وبدأت تعد اليوم سيناريو المواجهة من خلال لجنة عليا مشكلة من قبل القيادة السياسية تضم فى عضويتها خبراء القانون والسياسة والهندسة والرى لاعداد السيناريو الكامل والبدائل المطروحة وتوقيت مشترك والمواجهة تحسباً لاية ظروف طارئة.

هذا من جانب ومن جانب اخر يتم حالياً بحث تكثيف التعاون والمشاورات مع دول حوض النيل وتبادل وجهات النظر لاقامة مشروعات مشتركة من طبيعتها تنمية موارد النهر لصالح دول حوض النيل

ويرفض خبراء القانون الدولى تدخل البنك الدولى فى اية مباحثات داخل دول حوض النيل ويعتبرون الامر من خصوصيات هذه الدول ومن قضايا السيادة الوطنية وقد ايد ذلك قانون الانهار الدولية الذى سيصدر قريباً.

ومازال التساؤل مطروحاً.. لمصلحة من يتدخل البنك الدولى فى علاقات واتفاقيات دول حوض النيل؟

المصدر : الحياة اللندنية

التاريخ : ٩ - نوفمبر ١٩٩٦

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزير مصري يرفض اتهام السودان بالتعاون مع إسرائيل

□ القاهرة -
من اشرف الفقي:

■ رفض وزير الاشغال والموارد المائية المصري الدكتور عبدالهادي راضي، اتهام السودان بالتعاون مع اسرائيل في مجال المياه، واكد أن موضوع مياه النيل ليس مدرجاً على جدول اعمال المفاوضات المتعددة الاطراف للتعاون الاقليمي في الشرق الاوسط.

وسعى المسؤول المصري الى طمأنة الدول التي تشارك مصر في مياه النيل، من خلال تاكيده التزامها حصتها وفق اتفاق عام ١٩٥٩، موضحاً أن المياه الوافدة الى مفيض توشكي، الذي افتتح في الشهر الماضي، كانت ستتبخر في بحيرة ناصر خلف السد العالي.

ونفى في محاضرة القاها مساء أول من امس في جامعة القاهرة، وجود اي تعاون بين مصر وإسرائيل في شان مياه نهر النيل، ورفض ايضاً الحديث عن اتفاق السودان مع اسرائيل لتزويدها مياهاً من النيل مقابل بناء الدولة العبرية عدداً من السدود. وقال: «هذه اتهامات مروجوها يفتقدون العقل».

ولفت الى حرص الرئيس حسني مبارك وحكومته على العلاقة بين الشعبين المصري والسوداني، وقال: «نتعامل مع السودان كأسرة واحدة»، مشيراً إلى أن السودان لا يستغل حصته المائية في شكل كامل.

وكشف محاولات تقوم بها دول رفض تسميتها للايقاع بين مصر ودول حوض النيل من خلال الزعم بان لمصر خططاً مائية تتعارض مع مصالح هذه الدول. وقال إن «مصر دولة مصب وليست من دول المنبع، ونعلم بهذه المؤامرات ونحبطها بالأسس والأسانيد القانونية ومن خلال المشاورات المستمرة بين دول حوض النيل».

وتحدث خصوصاً عن اثيوبيا قائلاً إن «من حقها استخدام حصتها كما تريد»، لافتاً إلى وجود اتفاق مصري - اثيوبي تلتزم اديس ابابا بموجبه عدم اقامة اي مشاريع جديدة على النهر من شانها التاثير في الكميات التي تصب في مصر.



المصدر : .. الحياة اللندنية .. .. ..

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ..٩.. نوفمبر ١٩٩٦ .. ....

وزير تركي في دمشق يؤكد تحسن العلاقات في عهد أربكان

□ دمشق -
من إبراهيم حميدي:

■ قال وزير الطاقة التركي ريساي كوتان إن العلاقات السورية - التركية «تحسنت كثيرا» بعد تسلم زعيم حزب «الرفاه» الإسلامي نجم الدين أربكان رئاسة الحكومة التركية قبل نحو اربعة أشهر، موكداً أن تطوير العلاقات بين البلدين يقوم على قاعدتي «الاخوة الإسلامية، ومبدأ العدل والحق في حل الخلافات» بين انقرة ودمشق.

وشدد الوزير التركي في تصريحات إلى «الحياة» في دمشق على أنه «لا يوجد خلاف لا يحل إذا اعتمدنا الحق والعدل»، في اشارة إلى ملفي الأمن والمياه. وقال إنه نقل «رسالة شفوية محورها تطوير العلاقات» إلى رئيس الوزراء السوري المهندس محمود الزعبي من رئيس الوزراء التركي الذي «لا ينوي زيارة دمشق الآن».

وجاءت تصريحات الوزير التركي في ختام اجتماعات وزراء الكهرباء والطاقة في الدول الخمس المشتركة في مشروع الربط الكهربائي (سورية ومصر والأردن وتركيا والعراق)، والتي شهدت خلافات بين الوفود المشاركة في شان انضمام إسرائيل إلى المشروع عبر شبكة دولة مجاورة لها وقال إن الوزراء اتفقوا على «أن يتخذ القرار خلال الاجتماع المقبل». واضاف ان الوزراء «بحثوا هذا الموضوع. وهو أمر عادي» وأكد أنه لم يبحث مع المسؤولين السوريين في موضوع الخلاف في شأن قسمة مياه الفرات الذي يتشاطا عليه ايضاً العراق، لانه «موضوع مختلف عن موضوع الكهرباء ولكل من الموضوعين خبراء يتحدثون فيه». لكنه أشار إلى «مساع متواصلة» تبذلها الحكومة التركية برئاسة أربكان «لتحسين العلاقات مع الدول الإسلامية والدول المجاورة، خصوصا سورية التي تأتي في مقدم الدول لأن حدوداً طويلة تربطنا وتقسم العائلات قسمين». ورفض الوزير التركي القول إن العلاقات بين أنقرة ودمشق لم تشهد اي خطوة ملموسة باتجاه التحسن بعد تسلم اربكان زعامة حزب «الرفاه». وأوضح ان «اموراً كثيرة حصلت في الأشهر الأربعة الأخيرة، إذ أن السفير السوري (في أنقرة السيد عبدالعزيز الرفاعي) أحد أقرب الأصدقاء إليّ وإلى أربكان». لكنه أشار إلى أن عدم زيارة رئيس الوزراء التركي دمشق بعد يعود إلى «وجود برنامج يتعلق بزيارة الدول الإسلامية وتطوير العلاقات الاقتصادية، إضافة إلى انشغاله (أربكان) بمناقشة قضايا داخلية مثل موضوع الموازنة». وأكد عدم وجود «نية لدى أربكان لزيارة دمشق في الفترة الحالية».

ورفض وزير الطاقة التركي الربط بين عدم زيارة أربكان دمشق وتأجيل اجتماعات اللجان الفنية لموضوعي المياه والأمن، وقال إن «العلاقات تحسنت» عما كانت عليه في عهود الحكومات التركية السابقة، ونظر إلى تطوير العلاقات على قاعدتي الاخوة الاسلامية ومبدأ حل الخلافات على أساس العدل والحق». واضاف: «الأهم اننا نحاول تطوير العلاقات من دون الرضوخ لتأثير القوى العربية التي لها باع طويل في اعاقة تطوير العلاقات».



المصدر : الصنداى التليفزيون

التاريخ : ٥ نوفمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دماء فى البحيرات

لا يستطيع أى مراقب سياسى فى مصر أن يتجاهل ما يحدث فى دول منابع النيل والتى تشكل بالنسبة لمصر حزام الامن الاستراتيجى فى الجنوب وهو حزام يمتد إلى كل دول حوض هذا النهر العظيم والذى تحرص السياسة المصرية عبر القرون إلى المحافظة على علاقات ودية مع اثيوبيا فى القرن الافريقى من جهة والتعامل مع القوى الاستعمارية التى احتلت زائير ورواندا وبورندى واوغندا وكينيا وتنزانيا «تنجانيقا سابقا» ثم اقامة علاقات قوية مع هذه الدول بعد الاستقلال وهذا إلى جانب التعاون الثنائى بين مصر والسودان والذى يشكل المحور الاساسى فى الاستفادة من مياه النيل طبقا لاتفاقتى 1929، 1959.

ولعله من أوضح مؤشرات الاهتمام الاستراتيجى المصرى وجود بعثات الرى المصرية فى السودان وفى منابع النيل «باستثناء اثيوبيا التى مازالت ترفض الاعتراف بالاتفاقيات الدولية والتى تدعى انها لم تكن طرفا فيها» حتى يمكن رصد أية متغيرات لإيراد النهر ومن هنا فإن ما يحدث الان من حروب اهلية أو غزو من قوات رواندية لاراضى زائير يثير قلقا حول هذه التطورات المؤسفة التى تواصلت فى منطقة اعالى النيل وأدت إلى مذابح عرقية وقبلية راح ضحيتها مئات الالوف وأدت إلى هجرات جماعية تفوق المليون نسمة حتى الان ومع الاسف فإن منظمة الوحدة الافريقية من خلال ألية فض المنازعات لم تتمكن من وقف هذه الحروب وبالمثل فإن الامم المتحدة تقف عاجزة عن أى عمل وتكتفى بمبعوث لها يحاول الوصول إلى حل سياسى دون أية مساندة قوية وفعالة من جانب القوى الدولية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا ويضاف إلى ذلك هذه الحملة الأمريكية المسعورة ضد بطرس غالى والتى تحجم اى دور سياسى للأمين العام للأمم المتحدة فى الوقت الحاضر ومن الغريب أن اسباب هذه الحروب والمجازر معروفة خاصة انها لم تتوقف منذ الستينات قبل وبعد استقلال هذه الدول ولعب الاستعمار البلجيكى فى رواندا وبورندى دوره فى اذكاء العداوة التاريخية بين قبائل الهوتو والتوتى خاصة تمييز الاخرين بالتعليم والادارة والجيش رغم أنهم لا يشكلون أكثر من 15٪ من مجموع السكان واغلبيتهم من الهوتو ولذلك لم تتوقف ثورة الهوتو ضد هذه الاوضاع وكان من أهم مظاهرها المذابح للقضاء على التوتسى ولأن الاخرين لديهم الجيش والتسليح فقد كان ردهم فى غاية القسوة والعنف وتمكنوا من أن تكون لهم سيطرة الحكم على هذه الاغلبية ولكن هذه الاوضاع المؤلمة لم تمنع ايضا من محاولات مخلصة من زعماء الطرفين للتعاون وارساء اسس ميثاق وطنى غير أنه فى كل مرة يحدث هذا الاتفاق فإن الفشل يلحقه إما بسبب انقلاب عسكرى أو تحريك النعرة القبلية ومن الملاحظ أن العمليات العسكرية التى قامت بها التوتسى ضد زائير بدأت بتمرد عسكرى من جانب افراد هذه القبائل فى شرق زائير وانضمت لهم قوات عسكرية من رواندا.



سفير صلاح بسيونى

وبالنظر إلى زائير تعتبر الان رجل افريقيا المريض حيث لا سلطة للحكومة ولا جيش يعتمد عليه ولا سياسة اقتصادية ورئيس مريض بمستشفى فى الريفيرا الفرنسية فإن الفرصة اصبحت مواتية لضربها من جانب التوتسى ازاء سياستها فى اثارة الهوتو ضدهم وهو وضع خطير يهدد الامن والاستقرار والسلام فى منطقة البحيرات العظمى.

وإذا كانت القمة الافريقية المصغرة فى نيروبى تهدف إلى وضع حد لهذه التطورات الخطيرة فإنه مالم تكن هناك الوسائل الفعالة من تدخل عسكرى افريقى أو دولى فإنه يصعب تصور وقف هذا المسلسل الدامى والذى



المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٠ نوفمبر ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تقف ازاءه الدول الكبرى موقفاً سلبياً لا يتعدى الادانة أو التعاطف مع الملايين التى تترك اوطانها هربا من هذا الجحيم العرقى البغيض وحسنا فعلت مصر باعلانها الاستعداد فى المشاركة فى قوة دولية وفى النهاية لابد من التساؤل عما إذا كانت هذه الانظمة العسكرية أو الديكتاتورية فى هذه الدول التى ترفض المجتمع المدنى ودعم الديمقراطية السياسية وهى انظمة تساندها قوى خارجية بصورة أو باخرى حفاظا على الاحتكارات الاقتصادية هي السبب فيما يحدث واعتقد أن الرد هو بالايجاب وأننا سنشهد لسنوات طويلة مثل هذه الاوضاع طالما أن الولايات المتحدة وأوروبا لا يعنيها كثيرا ما يحدث لهذه الملايين فى افريقيا!.



شددت على اقتسام مياه دجلة والفرات في شكل عادل

دمشق ترفض أي مشروع مائي اقليمي قبل تسوية الخلاف مع أنقرة

□ دمشق -
من ابراهيم حميدي

■ اكدت مصادر سورية مطلعة لـ «الحياة» رفض دمشق الموافقة على «اي مشروع جديد» يتعلق بالمياه في الشرق الأوسط قبل التوصل الى «حل عادل ومعقول» لموضوع مياه الفرات ودجلة مع تركيا.

جاء ذلك رداً على اعلان نائبة رئيس الوزراء وزيرة الخارجية التركية تانسو تشيلر استعداد انقرة لـ «بيع» الأردن مياهاً بعد «التنسيق» مع سورية. وقالت المصادر السورية: «لا تمكن الموافقة على تنفيذ مشاريع جديدة تمر عبر الأراضي السورية قبل الاتفاق على المجاري المائية الموجودة».

يذكر ان دمشق وانقرة تختلفان على قسمة مياه الفرات التي يتشاطأ عليه العراق ايضاً، ويطالب البلدان العربيان بالتوصل الى «قسمة عادلة ومعقولة» لمياه النهر، واتفاق نهائي يحل بدلاً من الاتفاق المرحلي لعام ١٩٨٧ الذي نص على تمرير ما يزيد على ٥٠٠ متر مكعب في الثانية الى العراقيين والسوريين، من أصل أكثر من الف متر مكعب.

وشددت المصادر على «وجوب اقتسام مياه الفرات ودجلة في شكل عادل حسب احكام القانون الدولي ومبدأ حسن الجوار والانسجام مع الذات، قبل تنفيذ اي مشروع اقليمي جديد» بين تركيا واي دولة أخرى.

وكانت دمشق وافقت «من حيث المبدأ» على مشروع «انابيب السلام» الذي اقترحته جهات دولية في النصف الثاني من الثمانينات لتزويد دول الخليج والأردن مياه سيحان وجيحان التي تصب في الفرات في الأراضي التركية.

وقال خبراء فنيون لـ «الحياة» ان اتفاق ١٩٨٧ نص في النقطة الرابعة على موافقة سورية «من حيث المبدأ على مشروع انابيب السلام»، وان سورية ابلغت تركيا لاحقاً انها «لا تريد الافادة من مياه المشروع للشرب وذلك في اطار اقتناعها بان لا تعتمد في مياه الشفة على اي مصدر خارجي يعرضها للضغط السياسي».

وكان وزير الطاقة التركي رويساي كوتان قال لـ «الحياة» ان «اي خلاف بين دمشق وانقرة «يحل استناداً الى العلاقة الاسلامية والعدل والحق». وتأمل سورية بالتوصل الى «انجاز» في مجال المياه مع حكومة زعيم حزب «الرفاه» (الاسلامي) نجم الدين اربكان.

الى ذلك، قالت مصادر ديبلوماسية لـ «الحياة» ان وزارة الخارجية السورية تدرس امكان ارسال دعوة عبر الاقنية الديبلوماسية في الجامعة العربية الى العراق لارسال الوفد الفني الى اجتماعات اللجنة الخاصة بالمياه. واضافت ان اجتماع اللجنة المقرر قبل نهاية السنة سيتناول «استمرار البحث في التنسيق بيننا وتبادل المعلومات الفنية».

وقال مسؤول المياه الدولية في وزارة الري السورية المهندس عبدالعزيز المصري لـ «الحياة» ان الوفد السوري «نسق المواقف مع الوفد العراقي» خلال اجتماعات اللجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة الخاصة ببحث قانون «استخدام المجاري المائية للاغراض غير الملاحية» الشهر الماضي. واشار المصري الذي شارك في الوفد الى ان مشروع القانون درس مدة عشرين سنة في لجنة القانون الدولي التي اعتمدته بقراءته الثانية قبل سنتين، ورفعته الى الجمعية لمناقشته واعداده ليكون «اتفاق اطار».

واوضح المصري ان المناقشات التي حصلت في نيويورك ركزت على تعريف «المجرى المائي الدولي»، وان الدول المشاركة اقرت بـ «غالبية ساحقة التعريف كما ورد في القراءة الثانية»، وهو نص على الآتي: اولاً، المجرى المائي، هو شبكة المياه السطحية والمياه الجوفية التي تشكل بحكم علاقتها الطبيعية ببعضها بعضاً كلاً واحداً وتتدفق الى نقطة مشتركة. ثانياً، المجرى المائي الدولي هو المجرى الذي تقع اجزاؤه في دول مختلفة. ثالثاً، يقصد بدول المجرى المائي الدول التي يقع في اقليمها جزء من المجرى المائي الدولي».

واعتبر مراقبون ذلك «مكسباً سورياً جديداً» يستند اليه في تسوية الخلاف مع تركيا على ملف المياه، خصوصاً ان دعوة الوفد التركي اجتماعات نيويورك الأخيرة الى التمييز بين «النهر الذي يعبر الحدود» و«النهر الذي يشكل الحدود» في اطار تعريف النهر الدولي، لم «تلق تجاوباً من المشاركين».

وزاد المصري ان المجتمعين اكدوا «وجوب عدم تلويث المجرى المائي الدولي وخفض نسبة التلوث»، وبحثوا ايضاً في بنود المشروع التي تضم أسس «الانتفاع والمشاركة المنصفين والتزام عدم التسبب في الضرر والتعاون على قدم المساواة».



المصـدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ نوفمبر ١٩٩٦

[illegible] بيع مياه من دجلة والفرات

□ القاهرة – من جيهان الحسيني:

■ عرض المدير العام لوزارة الري في تركيا دوجان التينبليك بيع دول المنطقة مياهاً من نهري دجلة والفرات. وقال، في ندوة عن الموارد المائية عقدت مساء أول من امس في اطار اعمال المؤتمر الاقتصادي في القاهرة، إن مياه النهرين محدودة فيما تزداد قيمتها كل يوم، وأشار إلى أن تركيا تستخدم ٩٠٠ مليون متر مكعب من هذه المياه في السنة. وأوضح أن بلاده اقامت ١٨٦ سداً لتوليد الطاقة من المياه، وأنها بصدد إنشاء مئة سد أخرى.

وأكد المسؤول الفلسطيني السيد عبدالقادر حمدان، في الندوة، ان هناك أكثر من ٢٠٠ قرية فلسطينية لا تتوافر فيها شبكات للمياه.

وقال إن اتفاق اوسلو يسمح للفلسطينيين بالبدء فوراً باصلاح البنية الاساسية في قطاع المياه، وان المدن والقرى الفلسطينية تحتاج الى انابيب لتوصيل المياه.

ودعا إلى الاستثمار في مشاريع المياه في مناطق الحكم الذاتي عبر مشاريع مشتركة.

وتحدث في الندوة المدير العام لوزارة المياه والري في الأردن السيد قصي قطيشات الذي حذر من ازمة مياه في العاصمة الاردنية بسبب زيادة السكان بنسبة ٦ ٣ في المئة سنوياً، ووجود عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين.

وقال إنه إذا لم يتم تدارك هذا الوضع، ستحصل مشكلة كبيرة في عمان، خصوصاً في ظل نضوب المياه الجوفية. وطالب رجال الأعمال بالاستثمار في مشروع لمعالجة مياه الصرف الصحي من أجل إعادة استخدامها في الأردن.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : المسـائـيـة

التاريـخ : ١٨ نوفمبر ١٩٩٦

«الجنزورى» يعلن التزام مصر بالاتفاقيات الدولية للمياه

توفيـر ١٠ مليـارات متر مكعب من الميـاه سنويا لري الأراضي الجـديدة

كتب ـ فتوح الشاذلى:

اكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس الوزراء احترام مصر لجميع الالتزامات الدولية الخاصة بالمياه والالتزام بالحصص المخصصة لمصر والبالغة ٥٥ مليار متر مكعب طبقا للاتفاق الموقع مع السودان

وقال رئيس الوزراء ان شق القناة الجديدة لن يحتاج الى زيادة فى موارد المياه المخصصة لمصر واشار د. الجنزورى فى اجتماعه امس باللجنة الوزارية لتنفيذ مشروع قناة توشكا الى توفير المياه اللازمة لرى المناطق الجديدة عن طريق توفير ١٠ مليارات متر

مكعب سنويا من المياه السطحية منها ٣,٥ مليار متر مكعب من مياه الصرف الزراعى و٣ مليارات متر مكب من المياه الجوفية، والتى يعاد استخدامها من الوادى والدلتا و٣,٥ مليار متر مكعب من المياه السطحية للنيل. وتتم عملية التوفير عن طريق ترشيد استهلاك المياه بخفض الحاصلات ذات الاستهلاك العالى من المياه ومن خلال التركيب المحصولى الجديد المستخدم حاليا بالاضافة الى ترشيد استهلاك المياه فى الاراض القديمة بما يتناسب مع جودة وخصوبة التربة ونفى رئيس الوزراء مايثار حاليا حول ارتباط ترعة الوادى الجديد بالفيضان مشيرا الي ان التخطيط لانشاء قناة جنوب مصر كان ضمن السياسة المائية التى تم وضعها عام ٩٣ وصرح صفوت الشريف وزير الاعلام عقب الاجتماع انه تقرر تشكيل مجموعة عمل وزارية تضم وزراء قطاع الاعمال والسياحة والصناعة والتخطيط وممثلى وزارات الزراعة والبترول والكهرباء والنقل والدفاع والادارة المحلية والاشغال العامة لتحديد خريطة استثمارية لمنطقة الوادى وتنظيم عملية طرح المشروعات الاستثمارية على المؤسسات العالمية والعربية والمحلية.. تحدد الخريطة المناطق الاستثمارية فى مجالات الصناعة القائمة على الانتاج الزراعى بالوادى الجديد ومناطق الصناعات الثقيلة والمشروعات الاستثمارية فى مجال الطرق والمطارات بالاضافة الى المشروعات والمناطق السياحية. وافقت المجموعة الوزارية على انشاء خط هوائي بطول ٢٠٠ كيلو متر يتم طرحه فى مناقصة عالمية فى الربع الثالث من عام ١٩٩٩ بتكلفة اجمالية ١٥٠ مليون جنيه مصرى كما وافقت اللجنة الوزارية على انشاء محطة محولات جهد ٢٢٠ كيلو فولت يتم الانتهاء منها فى الربع الثالث من عام ١٩٩٩ كما وافقت اللجنة على اتمام اجراءات المناقصة الخاصة بطرح القناة الناقلة للمياه طبقا للاسعار التنافسية فى ٢٥ نوفمبر الحالي.

وتتولى وزارة الاشغال اتمام التعاقد قبل نهاية ديسمبر على ان يبدا التنفيذ لاتمام مسافة ٢ كيلو متر من القناة خلال الاسبوع الاول من شهر يناير اكد الدكتور الجنزورى مسئولية الدولة فى توفير البنية الاساسية عند اقامة مشروع القناة الجديدة من شمال خور توشكي بمسافة ١٨ كيلو مترا عن طريق انشاء الطلمبات الرافعة ومد القناة الناقلة لمسافة ٦٠ كيلو مترا لتدخل قناة الشيخ زايد الذى تمتد بمسافة ٢٣٠ كيلو مترا لاستزراع نصف مليون فدان فى المرحلة الاولي.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: 19 نوفمبر 1996

توتر فى العلاقات بين مصر وإثيوبيا بسبب مياه النيل

كتب ربيع شاهين:

تشهد العلاقات المصرية-الإثيوبية خلافات مكتومة بسبب مياه النيل.. فيما ذهبت وسائل إعلام إثيوبية إلى الادعاء بإساءة استخدام مصر حقوقها فى مياه النيل!!

وقد تلقت القاهرة تقارير مهمة تكشف أبعاد الحملة الإعلامية الإثيوبية ضد مصر حول استخدامات مياه النيل، ولم تبرىء هذه التقارير الحكومة الإثيوبية من هذه الحملة المستعرة ضد مصر..

وكشفت التقارير التى تلقتها القاهرة عن مذكرة قامت وزارة الخارجية الإثيوبية بتوزيعها على سفارات دول حوض النيل لديها عبرت فى الهذه بمذكرة عما زعمته بمشاعر مريرة إزاء ما وصفته بتقارير وردت بوسائل الإعلام المصرية والسودانية ضد إثيوبيا ومشروعاتها لبناء سدود على نهر النيل بمساعدة إسرائيل..

وإشارت التقارير إلى ما وصفته بعض وسائل الإعلام الإثيوبية لقضية مياه النيل بأنها بمنزلة قنبلة موقوتة، وزعمت عدم التزام مصر بالاتفاق الموقع بين الرئيسين مبارك وزيناوى عام ١٩٩٣ حول الاستخدام الأمثل لمياه النيل.

والغريب أن حملة الاتهامات الإثيوبية ضد مصر زعمت أن استخدام مصر لمياه النيل يتسم باللامبالاة على مدار التاريخ.. وذهبت الانتقادات الإثيوبية إلى الادعاء بوجود اتفاق سرى بين مصر وإسرائيل لتمرير مياه النيل وتوصيلها عبر ترعة السلام إلى إسرائيل

وادعت عدم عدالة الاتفاقات الموقعه بين إثيوبيا وبريطانيا حيال مياه النيل وكذا اتفاقات عام ١٩٥٩ بين دول حوض النهر بشأن حصص وتوزيع مياهه بينها

الطريف أن إثيوبيا تدعى على مصر انها هى التى تشن حملة إعلامية ضدها وانتقادات فى صحفها بسبب موضوع السدين وكذا أن القاهرة تعمد إلى خلق فجوة فى العلاقات بين الدول العربية وإثيوبيا!!

وتشير التقارير الدبلوماسية التى تلقتها القاهرة إلى استمرار وتصعيد لهجة النقد الإثيوبى «الإعلامى» ضد مصر واعتبارها تهيمن على مياه النيل وترفض التعاون مع دول الحوض خصوصا إثيوبيا. وزعمت أديس أبابا أنها اتخذت خطوات عديدة عبرت عن رغبتها وحسن نواياها تجاه مصر، وأنها لا تنوى أى ضرر بالشعب المصرى بسبب مياه النيل، وأنها تلقى بالكرة بشأن هذا الخلاف فى ملعب مصر!!

وقد تعمدت القاهرة الصمت حيال الاتهامات والادعاءات والحملة الإثيوبية فيما يذكر أن هذه الحملة تصاعدت عقب لقاء القمة الثنائية بين مبارك والبشير ونجاح جهود المصالحة على هامش القمة العربية وهو ما احتجت إثيوبيا عليه واعتبرته يهدد الأمن بالمنطقة وينذر باشتعال حروب بها!!



القاهرة: بدء اجتماعات اللجنة الفنية لدول حوض النيل

القاهرة – واس:

بدأت امس الاول بالقاهرة اجتماعات اللجنة الفنية لتجمع دول حوض النيل «مشروع التيكونيل» بحضور ممثلين لكل من اوغندا وكينيا وتنزانيا ومصر والسودان واثيوبيا وزائير.

وصرح رئيس قطاع النيل بوزارة الاشغال العامة والموارد المائية المصرية المهندس محمد ناصر عزت «بأن اللجنة ستناقش على مدى اسبوع خطة العمل المستقبلية لمشروع التيكونيل والانشطة الجارية حاليا بالمشروع والتحرك من الجهات المانحة للتمويل وكذلك خطة العمل للمرحلة القادمة التى اقرها المجلس الوزارى فى اجتماعه الاخير بزائير اواخر العام الماضى بتكلفة مائة مليون دولار».

وقال ان اللجنة ستناقش كذلك دراسة مشروع لادارة الموارد المائية وجمع البيانات لهذا الغرض عن طريق استخدام الاقمار الصناعية بتمويل من الحكومة الايطالية بتكلفة خمسة ملايين دولار وتنفذه منظمة الفاو الدولية.

وقال رئيس قطاع النيل انه سيتم كذلك خلال اجتماعات القاهرة اعداد اطار اقليمى للتعاون بين دول حوض النيل حيث عين لهذا الغرض ٣٠ خبيرا على اساس ثلاثة خبراء من كل دولة من الدول العشر التى تمثل دول حوض النيل وبتمويل من البرنامج الانمائى للامم المتحدة.

واضاف انه سيتم كذلك دراسة مشروع خاص لتحليل الامطار وتصرفات فروع نهر النيل المختلفة وتساهم فيه اليونسكو بتكاليف مليون ونصف المليون دولار وكذلك الاعداد لمؤتمر النيل عام ٢٠٠٢ المزمع عقده فى اديس ابابا من فبراير القادم لوضع استراتيجيات لتنمية حوض النيل.ومما يذكر ان دول حوض النيل العشر هى «مصر والسودان واثيوبيا واوغندا وكينيا وتنزانيا وزائير ورواندا وبوروندى واريتريا».

المصدر: الحياة اللندنية

التاريخ: ٣ نوفمبر ١٩٩٦

مصر تواجه نقصاً قدره ١٨ بليون متر من المياه في سنة ٢٠٠٠

● القاهرة – «الحياة» – توقع وزير الاشغال والموارد المائية المصري عبدالهادي راضي نشوب صراعات وأزمات في الشرق الأوسط حول المياه، مشيراً الى أن الموارد المائية الحالية في المنطقة لا تتعدى ٣٥٠ بليون متر مكعب منها ١٢٥ بليوناً ترد من دول خارج الحدود الوطنية، وان ١١ دولة في المنطقة تعاني من نقص حاد في موارد المياه.

وقال راضي، في كلمة القاها أول من أمس أمام ندوة الإعلام وترشيد المياه التي عقدت في القاهرة، ان نصيب الفرد من المياه في مصر سيهبط خلال الربع الأول من القرن المقبل الى ٦٠٠ متر مكعب في السنة، مشيراً الى أن استهلاك مصر سنة ٢٠٠٠ سيصل الى ٧٣ بليون متر مكعب، في حين ان حصتها من مياه النيل ثابتة عند حدود ٥,٥٥ بليون متر مكعب. ودعا الى التنسيق مع دول حوض النيل لمواجهة أزمة المياه المقبلة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الأهـــــــرام

التاريـــخ : ٣ نوفمبر ١٩٩٦

فى مواجهة تركية سورية حول مشكلة المياه

تركيا تريد تصنيف جودة التربة . وسوريا ترى ذلك مماطلة .

رسالة دمشق

عاطف صقر

احتمال اقدام تركيا على بيع المياه لدولة اخرى فى الشرق الاوسط مازال يتجدد، كذلك ضرورة التنسيق التركى - السورى من أجل تحقيق هذا الهدف.. لكن السؤال الذى يطرح نفسه هو: هل من الممكن أن تبيع تركيا مياهها لدولة مثل الأردن وأن تنسق تركيا وسوريا فى هذا الصدد فى المستقبل القريب، فى ظل الحكومة الحالية التى يرأسها نجم الدين أربكان زعيم حزب الرفاه المؤيد للتقارب التركى مع الدول الاسلامية؟..

وزير الطاقة التركي: لاننوي قطع المياه عن الجيران ولابيعها لهم مقابل البترول والغاز

للإجابة عن السؤال واسئلة أخرى حول المياه التقى «الاهرام» مع وزير الكهرباء والطاقة الطبيعية التركي رجاني كوتاني ومسئول المياه الدولية بسوريا المهندس عبد العزيز المصري الذي عرض أجوبته على وزير الري السوري المهندس عبد الرحمن مدني، قبل تقديمها لمراسل الأهرام بدمشق.

استهل الوزير التركي حديثه بأن حزب الرفاه، الذي يتزعمه أربكان، يضع دعم وتقوية العلاقات التركية مع دول الجوار - خصوصا الاسلامية - على رأس أولوياته، وهو ما انعكس في أن الزيارات الأولى لأربكان كانت لدول اسلامية، ايران، باكستان، ماليزيا، اندونيسيا، سنغافورة ثم مصر وليبيا ونيجيريا. وأكد ان تركيا تريد دعم علاقاتها مع سوريا، بحيث يتم التركيز أولا على زيادة وتوثيق العلاقات الاقتصادية بحيث تستفيد تركيا من البترول والغاز السوري وتستفيد سوريا من التقدم التكنولوجي النسبي التركي وعدد سكان تركيا، الذي هو الأكبر بين دول الشرق الأوسط (حوالي ٦٠ مليونا). وأضاف أنه يمكن ايضا دعم العلاقات الزراعية، لتقوية علاقات الشعبين اللذين تربطهما روابط العقيدة والتاريخ والكثير من الأمور المشتركة خصوصا تلك العائلات التي توجد في تركيا واقاربها في سوريا.

أما بالنسبة لمشكلة المياة، فيضيف الوزير التركي أن هناك ٣ أنهار تربط بين تركيا وسوريا والعراق هي: الفرات ودجلة والعاصي (حيث ينبع الأول والثاني من تركيا ويمران عبر سوريا الى العراق، في حين ينبع الثالث من لبنان ويعبر سوريا ليصب في لواء الاسكندرونة. ويوضح الوزير التركي أنه اذا درسنا نهر الفرات نجد أن معدل تدفقه في موسم الفيضان يصل الى ٧٠٠٠ متر مكعب في الثانية، مقابل حوالي ٢٥٠ م٣ في الثانية خلال موسم الجفاف، ونظرا لهذا التباين لجأت تركيا الى اقامة السدود لتنظيم تدفق المياه خلال الموسمين، ولأن موسم الصيف يحتاج الى زيادة كمية مياه الري للزراعة، فإن التدفق الطبيعي وحده خلال موسم الجفاف لن يؤدي الغرض، فأنشأت تركيا سد كيبان لتوليد الطاقة الكهربائية وتنظيم تدفق الفرات، بحيث لاتستهلك تركيا من مخزون المياه بالسد، واستخدمت سوريا والعراق المياه المتدفقة منه بانتظام خصوصا، خلال موسم الصيف الذي يصل فيه معدل التدفق الى حوالي ٢٥٠ م٣ ثانية، في حين أصبح هذا المعدل ٩٠٠ متر مكعب في الثانية بعد انشاء السد. وبعد ذلك أنشأت تركيا سد اتاتورك المزود بخزان ضخم جدا، تستخدم تركيا جزءا منه في الري، لكن مع عام ١٩٨٧ توصلت تركيا وسوريا الى نوع من الاتفاق «بروتوكول - وهو ليس اتفاقا مكتملا - وتعطي تركيا بمقتضاه ما يزيد على خمسمائة متر مكعب من المياه عند الحدود التركية السورية، وهذه الكمية أكبر من نصف مياه الفرات، تركيا مستعدة للاتفاق مع دولتي المجرى الأسفل (سوريا والعراق) بحيث تتم دراسة الأنهار الثلاثة معا، حيث إن اجمالي مياه نهر الفرات يتراوح ما بين ٢٠- ٣٥ - مليار متر مكعب سنويا، مقابل اكثر من ٥٠ مليار متر مكعب سنويا من نهر دجلة لاتستخدم تركيا سوى ٧ مليارات متر مكعب منها وهو ما يعني ان ٤٣ مليار متر مكعب من مياه دجلة تذهب الى العراق لأن سوريا ليست لديها امكانية استخدام مياه دجلة، لذلك فإنه من المنطقي دراسة النهرين معا، أما اذا كانت قدرة دجلة ٥٠ مليارا والفرات ٣٠ مليارا، فانهما يشكلان ٨٠ مليارا، وهو رقم اذا تم تقسيمه على ٣ دول يعني أن تركيا تستخدم اقل من ثلث اجمالي القدرة المائية. لذلك - يضيف الوزير التركي - أنه من العدل دراسة الأنهار الثلاثة، خصوصا انه اذا أخذنا في الاعتبار أن نهر العاصي الذي يأتي من لبنان عبر سوريا ثم يذهب لتركيا يصل تدفقه بتركيا الى ٣ أمتار مكعبة في الثانية وشدد الوزير التركي على انه الى جانب دراسة تدفق الأنهار الثلاثة لابد من دراسة احتياجات الدول الثلاث، كذلك نوعية التربة بها، وهل هي من الدرجة الأولى أم الثانية أم الثالثة؟ فإذا تحدثنا عن العراق هناك مناطق عديدة تربتها مالحة، وليس ممكنا ريها، لذلك لابد من دراسة هذه الاعتبارات والبحث عن حل عادل.

ورد مسئول المياه الدولية السوري بأنه منذ ١٩٦٢ يجري بحث مسألة الأنهار المشتركة بين تركيا وسوريا والعراق، وأن العراق ليس طرفا في نهر العاصي، وأنه من المعروف أن هناك التزامات وحقوقا

مترتبة على كل حوض على حدة، وأن ما تطلبه سوريا هو الحصة العادلة والمعقولة من كل حوض بمفرده

اما بالنسبة للاقتراح التركى الخاص بدراسة التربة، فإنه منذ أسابيع قليلة عقدت اللجنة السادسة بالجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعا لفريق عمل مفتوح العضوية لدراسة مشروع قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية، وخلال ذلك طرحت تركيا اضافة هذا العنصر الجديد (التربة) لكن لم توافق عليه أية دولة بما فيها دول المجرى الأعلى - التى تماثل تركيا - لأنه طلب غير علمى وغير عملى، خصوصا لو استعرضنا كل مبادىء القانون الدولى الخاصة بالمياه بما فيها مبادىء هلسنكى وتوصيات سالزبورج وخطة ماردل بلاتا ومقررات قمة الأرض وغيرها وأوضح أن موضوع التربة - ووفقا للمادة ٦٠ من مشروع قانون استخدام المجارى المائية الدولية للاغراض غير الملاحية - ليس عمليا لانه يحتاج إلى سنوات طويلة للتعرف على تفاصيل ميدانية وأخرى بالكتب والوثائق وغيرها، ولاعادة تصنيف التربة من جديد وكان الهدف الرئيسى للاتراك من طرح هذا العنصر هو إطالة المدد لعدم التوصل لاتفاق (حول المياه مع سوريا والعراق) وأضاف أن هناك مجموعة من التصنيفات الدولية للتربة منها التصنيف الأمريكى والألمانى والروسى إلخ، حيث أن كل دولة من المجرى قد تكون قد أخذت بتصنيف معين، وانه وفقا للاقتراح التركى يجب توحيد التصانيف والمقاييس، وهو ما يتطلب وقتا طويلا جدا، فضلا عن أنه يخالف أبسط مبادىء القانون الدولى الموجودة فى مشروع قانون استخدام المجارى المائية الدولية للاغراض غير الملاحية وهو مبدأ «الاستخدام الأمثل»، لذلك لم ولن يجد الأتراك اى مؤيد على مستوى دول العالم جميعا لانجاح هذا الأمر

وأمام الطرح التركى بشأن دراسة التربة كعنصر للتوزيع العادل للمياه، والذى دحضه الجانب السورى، سألت الوزير التركى عن حقيقة الاتهام الموجه لتركيا بأنها تريد أن يتحول بروتوكول ١٩٨٧ بشأن مياه الفرات الى اتفاق دائم من الناحية العملية وليست الرسمية. قال الوزير التركى: إنه ليس خبيرا فى الامر، لكنه كمثقف يعرف أن تركيا مازالت تعطى اكثر من خمسمائة متر مكعب فى الثانية من نهر الفرات، وأن تركيا تبنى سدين فى المجرى الأسفل لسد اتاتورك هما قرقاميش وبيره جيك، وكلاهما تم لاغراض التوليد الكهربائى وليس هناك استهلاك من مياه السدين. وسيعمل السدان على المزيد من التنظيم لمياه الفرات، لذلك فإن سوريا والعراق سيستخدمان هذه القدرات لمشروعاتهما لانه ليس هناك استهلاك من مياه السدين

لكن المهندس عبدالعزيز المصرى (سوريا) يرد بأن الوثائق تشير الى أن سد «بيره جيك» يهدف إلى رى مساحة ٨١٦٧٠ هكتارا فى منطقة غارى عنتاب، وأن الاحتياجات المائية لهذه المساحة ستؤثر سلبيا على كمية المياه المتجهة لسوريا والعراق وسألت الوزير التركى عما إذا كان ذلك يعنى أن سياسة حكومة اربكان حول علاقات المياه مع سوريا لاتختلف عن الحكومة السابقة عليها، على الرغم من طرحها السعى لتحسين العلاقات مع دول الجوار فقال الوزير التركى سياسة الحكومة السابقة هى نفسها السياسة الحالية وهى أن مشكلة المياه ليست لها علاقة بالسياسة، وأن الحل يجب أن يتوصل اليه الفنيون، لذلك على الفنيين دراسة الأمور بعناية، وأن تركيا تعرف احتياجاتها المائية لكنها لاتعرف احتياجات العراق وسوريا، لأنها درست نوعية تربتها واعدت تصنيف أراضيها، وتود أن تعرف الشىء نفسه عن سوريا والعراق، واذا اعد الفنيون الاحتياجات الحقيقية للدول الثلاث فإنه بعد ذلك يمكن المناقشة وايجاد حل عادل، بحيث تجرى المناقشة بين الفنيين وليس بين السياسيين

لكن الجانب السورى يرد بأن الجميع يعلم أن المسألة سياسية وليست فنية (ويذكر أن تركيا كانت قد اتهمت سوريا بأنها تدعم حزب العمال الكردستانى المطالب باستقلال الاكراد عن تركيا، إلا أن سوريا تنفى ذلك)

وبسبب هذا الجانب الفنى، سألت الوزير التركى عن مدى صحة اتهام تركيا بدفع مياه ملوثة إلى الاراضى السورية؟

أكد الوزير التركى أنه لايوجد تلوث فى وقت الذروة (الفيضان)، لكن ربما يكون التلوث مرتبطا ببعض المدن والأقاليم الصغيرة ومن نظام الصرف الصحى الذى ربما تذهب بعض مياهه للنهر، لكن اذا تم فحص مياه الفرات أو دجلة فلا نجد تلوثا مهما، لكن خلال فترة ما بعد الرى، فإن المياه المنصرفة قد تحتوى على بعض الأملاح، وهو أمر ليس معروفا بالضبط ونظرا لتأثير ذلك على الثروة السمكية، فإنه على مجالس البلدية بناء محطات لمعالجة المياه وهنا يوضح المهندس عبدالعزيز المصرى أن سوريا لاتشكو بشكل مباشر من تلوث المجرى الرئيسى لنهر الفرات، ولكن المسألة موجودة فى بعض الروافد ومن أهمها، وادى الجلاب (البليخ) حيث مازال التلوث مستمرا حتى الآن والذى بدأ منذ عام وتوجد الآن حوالى ٣٠٠ نتيجة تحاليل لعينات مأخوذة من مياه وادى الجلاب القادمة من تركيا، وهى تشير كلها إلى استمرار التلوث بكل انواعه (مياه صرف صحى، زراعى، مياه صناعية)، ومازالت نسب التلوث عالية وما قيل عن مياه وادى الجلاب ينطبق على مياه نهر الساجور واستكمالا لتوضيح مدى صحة الاتهامات الموجهة لتركيا، سألت الوزير - الرحب الصدر - عما اذا كانت تركيا تنوى منع المياه من التدفق إلى سوريا فى اى وقت باستخدام سلسلة السدود على الفرات؟، فنفى ذلك مؤكدا أنه ليس ممكنا لاسباب تتعلق بالجيرة، وأن تركيا لن تستخدم المياه كبندقية موجهة للجيران.. وأن تركيا ستولد الكهرباء من تدفق المياه عبر التوربينات لتذهب بعد ذلك لدولتى المجرى الأسفل للنهر

وعما اذا كانت تركيا تنوى بيع المياه لسوريا مقابل البترول أو الغاز؟ - كما تشير بعض الدراسات - استبعد الوزير ذلك أيضا موضحا أن مسألة المياه شىء والطاقة شىء آخر، وإن كانت تركيا تريد شراء الطاقة الرخيصة سواء كانت فى سوريا أو العراق أو ايران، لكن ليس مقابل المياه وأضاف أن مشروع بيع المياه المعروف باسم «مشروع مياه السلام» أصبح فى الثلاجة، موضحا أن هذا المشروع تضمن انطلاق خطين للمياه - عبر انابيب - من نهرى سيحان وجيحان فى الجنوب التركى، احدهما إلى الشرق نحو دول الخليج وثانيهما يمر عبر سوريا إلى الأردن والسعودية، وأنه خلال دراسة الجدوى لم تتم دراسة مد اى منهما لاسرائيل ونظرا لأنه لم تبد اى دولة اهتماما بالمشروع فقد تم وضعه على الرف وعما اذا كان هناك موعد لدراسة مشكلة المياه التركية السورية العراقية؟ قال الله أعلم كذلك ليس هناك موعد محدد لزيارة إربكان لسوريا، لكن الوزير التركى لم يستبعد زيارة أى من رئيس الوزراء فى سوريا أو تركيا للبلد الآخر، وإن كان قد ألمح إلى أنه من الأفضل أن يزور رئيس وزراء سوريا تركيا أولا بقوله: «عندما كان أوزال رئيسا للوزراء بتركيا، فإن رئيس وزراء سوريا زار تركيا أولا وبعد ذلك زار أوزال سوريا»

وتبقى بذلك مشكلة المياه التركية السورية العراقية معلقة إلى حين الانتهاء من انشاء سلسلة السدود التركية على الفرات أو حل المشكلة الكردية، لتبقى أيضا مسألة بيع تركيا للمياه مسألة معلقة أو فى الثلاجة

المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: في ٣ نوفمبر ١٩٩٦

دول حوض النيل تشارك في مؤتمر اوروبي - متوسطي عن المياه

□ القاهرة - «الحياة»:

■ يشارك وزراء دول حوض النيل في المؤتمر الرابع لوزراء مياه دول اوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط الذي يعقد غداً في مرسيليا (فرنسا).

وقال وزير الاشغال العامة المصري الدكتور عبدالهادي راضي ان المؤتمر سيبحث في تكنولوجيا الموارد المائية والاستفادة من فاقد المياه وتطوير أسلوب الادارة في التوزيع. وتطرح مصر ورقة عمل في المؤتمر تحتوي مشاريع عدة بين دول الحوض وإمكان زيادة حصتها من الموارد المائية بمقدار ١٠ بلايين متر مكعب.

وقال رئيس المجلس العالمي للمياه الدكتور محمود ابو زيد لـ «الحياة»، ان المؤتمر سيبحث في تاسيس معهد للموارد المائية بين دول حوض النيل واوروبا.

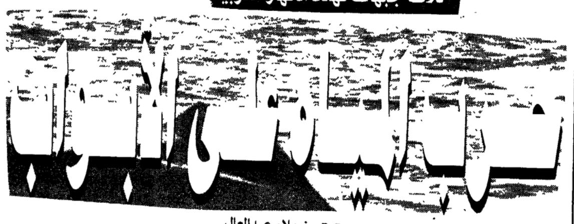


للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : [illegible]

التاريخ : ٤ نوفمبر ١٩٩٦

ثلاث جبهات تهدد الأنهار العربية



□ تحقيق - نجلاء عبدالعال

على مياه الأنهار العربية بدأت الحياة في المنطقة والآن يدور عليها صراع بدأ خافتا لكنه راح يزداد ويأخذ الشكل التآمرى من جانب الدول المحيطة، وهى بالتحديد تركيا واثيوبيا وبالطبع إسرائيل.

وعندما أطلق مركز البحوث الاستراتيجية الإسرائيلى في تل ابيب تعبير «الحرب القادمة في المنطقة ستكون حرب مياه» - وهو أول مصدر لهذه المقولة - فإنه كان يلمح - فيما يبدو - إلى أن إسرائيل ستحارب للحصول على المياه وأنها ستحارب بها ايضا.

الدكتور مغاورى شحاتة دياب استاذ المياه الجوفية بجامعة المنوفية ورئيس قسم بحوث السيول بأكاديمية البحث العلمى يؤكد أن أهداف إسرائيل التوسعية تبدأ وتنتهى بالمياه لكنها ليست وحدها التى تهدد أساس الحياة في المنطقة العربية فهناك تركيا واثيوبيا والثلاث في النهاية تكون مثلثا تتشابك فيه المصالح والعلاقات.

إسرائيل الخطر الأول

يقول د. مغاورى إن إسرائيل تعلن دائما عن وجود عجز في مواردها المائية يصل إلى 5 مليارات متر مكعب وهى تقديرات مبالغ فيها جدا وهى تبرر باستيلائها على مزيد من الاراضى حاجتها لتأمين احتياجات مائية أكثر.

والواقع أن استهلاك إسرائيل من المياه قد تزايد من 350 مليون متر مكعب عام 49 في بداية نشأتها إلى 2,25 مليار متر مكعب عام 85.

وتبلغ ايرادات إسرائيل من المياه 1,5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية و615 مليون متر مكعب من حوض نهر الاردن و65 مليون متر مكعب من مياه الأمطار والسيول، بالاضافة إلى أنها تعيد استخدام حوالى 110 ملايين متر مكعب من المياه قليلة الملوحة في الرى، وهكذا فإنهم ليسوا بحاجة لمزيد من المياه كما يدعون.

ويؤكد د. مغاورى أن محاولات إسرائيل للتوسع بحجة المياه ليست جديدة بل بدأت قبل حتى أن تبدأ إسرائيل، ففى مؤتمر الصلح بفرساى دافعت الحركة الصهيونية عن حدود «أرض الميعاد» وورادتها المائية على النحو التالى:

تبدأ حدود إسرائيل الشمالية من نقطة تقع على البحر المتوسط بالقرب من صيدا وتسير بمحاذاة مساقط المياه عند سفوح جبال لبنان إلى «جسر القرعون» ومن هناك إلى «البيرة» ثم تتبع الخط الفاصل بين المنحدر الشرقى والغربى حتى «جبل الشيخ» في جنوب لبنان ثم حتى غرب «بيت جن» ومن هناك تتجه شرقا تتبعا لمساقط المياه الشمالية لنهر «مغنية» على مقربة من خط حديد الجهاز وإلى القرب منه وتنتهى على خليج العقبة.

أما الحدود الجنوبية فلم يتم رسمها وكان المفترض تحديدها بالاتفاق مع مصر.

إذن فقد كانت حدود إسرائيل الشمالية - حتى قبل أن يتم انشاؤها فعليا - تشمل جنوب لبنان كله بما فيها نهر الليطانى والضفة الغربية لنهر الاردن، ويثبت ذلك طرح بن جوريون سنة 1941 في اجتماعات الصهيونية ضرورة وجود الليطانى ضمن حدود إسرائيل وفى نفس العام كتب يوسف قايت في يومياته التى نشرتها دار امستات: ترتب علينا أن نقنع روزفلت أن ارض إسرائيل تتسع لـ7 ملايين يهودى إذا ما وسعت حدودها حتى الليطانى شمالا ومرتفعات الجولان شرقا، وطردنا العرب من الارض إلى العراق وسوريا.

الحدود الآمنة إذن من وجهة نظر إسرائيل هى التى تضمن التوسع على حدود مائية.

امتدت بعد ذلك المحاولات التوسعية المائية لإسرائيل عندما أعلن ليفى اشكول سنة 67 أن إسرائيل تنظر بحسرة إلى الـ500 مليون متر مكعب من مياه نهر الليطانى التى تذهب هدرا إلى البحر وأن القنوات في إسرائيل اصبحت جاهزة لنقل هذه المياه

ثم بدأت المشروعات الفعلية التى نفذتها إسرائيل للاستفادة من المياه العربية حيث انشأت مشروعات لنقل مياه نهر الليطانى حتى بلدة «غينية شعب» لتخزينها كما أنشأت خزانات ضخمة في منطقة الجليل لتوزيع هذه المياه.

لاتنازل عن الجولان

ويشير هنا د. مغاورى شحاتة إلى أنه من الناحية العملية فإن نهر الليطانى يوفر لإسرائيل مياها أكثر مما توفره منابع نهر الأردن، وهذا مايزيد إسرائيل اصرارا

على الاحتفاظ بالشريط الحدودى جنوب لبنان، وكذلك هضبة الجولان التى تمثل مستودعا رئيسيا للمياه وتشرف على سهل الحولة وبحيرة طبرية ووادى اليرموك وموقع العمل فى مشروع نهر الأردن.

وتعنى سيطرة إسرائيل على الجولان سيطرتها على مصادر المياه القريبة منها وهكذا فإنه ليس بمستغرب قرار الكنيست الأخير باعتبار هضبة الجولان خارج مفاوضات السلام التى تجرى حاليا.

ويعود د. مغاورى للتأكيد على أن مخصصات المواطن الإسرائيلى تتجاوز كثيرا خط الفقر المائى العالمى المقدر بألف متر مكعب سنويا، وأن احتياج إسرائيل للمياه يرتبط فقط بزيادة حجم المستوطنات فهى لاتعانى عجزا فى موارد المياه إذا تخلت عن فكرها التوسعى واحتلال مزيد من الاراضى بمزيد من الهجرة.

تركيا تقطع المياه

وإذا كانت أهداف إسرائيل من المياه العربية أهدافا توسعية، فإن مايقف وراء مشروعات تركيا على مياه نهرى دجلة والفرات يحتاج للتفسير خاصة أنها كما يؤكد د. مغاورى شحاتة دولة غنية بالمياه بل إنها يمكنها الاسهام بحل مشكلة المياه فى المنطقة العربية عن طريق مدها بالمياه عبر مشروع الأنابيب الذى طرحته، وفى نفس الوقت وقبل ذلك عدم تحفيز انشاء مشروعات على نهرى دجلة والفرات وهى مشروعات من شانها تضييق النطاق المائى حول كل من سوريا والعراق.

مشروع أنابيب السلام تقدم به الرئيس التركى السابق أوزال عام 87 ويدخل ضمن مشروعات الشرق أوسطية، وهو يبدأ من نهرى جيجان وسيحان اللذين ينبعان من شرق هضبة الاناضول لضخ مياههما إلى بلدان الشرق الأوسط عبر فرعين أحدهما غربى طوله 2700 كيلو متر يمر بإسرائيل وسوريا والأردن والسعودية والأخر شرقى طوله 3900 كيلو متر يمر بالكويت والسعودية والبحرين وقطر والامارات ثم عمان.

وتنفيذ هذا المشروع يعطى تركيا مزايا قيادية واستراتيجية لتحكمها فى بداية الخط وهو فى نفس الوقت يعطى إسرائيل الفرصة لاستخدام ذريعتها الدائمة فى الحفاظ على حماية مواردها المائية عن طريق التوسع.

وإذا كان لهذا المشروع بعض المميزات للعرب فى الدول التى تعانى مشكلة ندرة فى المياه فإن المشروع الأخر والذى توليه تركيا اهتماما أكبر وهو اقامة سدود على دجلة والفرات لايحقق سوى خسائر لكل من سوريا والعراق، وقد بدأت تركيا بالفعل فى وضع مخطط استراتيجى يربط بين مشروعات الفرات أهمها مشروع جنوب شرق الاناضول وترفض دائما أى ترتيبات بين سوريا والعراق بشأن المياه وقد بدأت بالفعل تنفيذ مشروع لتطوير الرى والكهرباء لتامين مناطق الأرمن والأكراد ولواء الاسكندرونة بهدف تامين سيطرتها عليها.

هذه المشروعات ستؤدى إلى نقص مصادر المياه فى كل من سوريا والعراق مثلما حدث فى العام الماضى عندما انشات تركيا سد أتاتورك فى هضبة الاناضول وقطعت المياه عن سوريا حتى جف نهر الفرات وتوقفت محطات الكهرباء فى سوريا.

40 مشروعا فى اثيوبيا

ولانه قدر على الدول العربية ان تاتيها مياهها من خارجها فعليها دائما أن تتوقع مثل هذه المشروعات التى تهدد شرايين حياتها ويبدو أن اثيوبيا قد تنبهت إلى أن النيل ينبع من ارضها وقررت أن تستفيد من ذلك على حساب نصيب السودان ومصر.

يقول الدكتور مغاورى شحاتة إن اثيوبيا مخزن ضخم للمياه السطحية والجوفية معا، وهى لاتحتاج إلى موارد مياه اضافية حاليا أو مستقبلا، ففى ارضها الهضبة الاثيوبية التى ينبع منها النيل، مع ذلك أعلنت اثيوبيا أنها ستقيم عددا من المشروعات على فرعى النيل الأزرق والسوباط وأنها ستقوم بتنفيذ هذه المشروعات بمفردها إذا لم توافق عليها بقية دول حوض النيل، وهذا يؤكد على نوايا اثيوبيا خاصة أنها تمتنع دائما عن المشاركة فى اجتماعات حوض النيل وتحضر فقط بصفة مراقب.

يذكر ان هناك علاقات قوية بين إسرائيل واثيوبيا خاصة فى مجال التعاون التكنولوجى والهيدرولوجى، وأن إسرائيل تمدها دائما بخبراء المياه، كما يعكس ذلك اهتمام إسرائيل بموارد المياه فى اثيوبيا وتنظيمها، فخبراء إسرائيل قد شاركوا فى تحديد مواقع مشروعات الرى الاثيوبية وهم الذين حددوا مواقع السدود والخزانات فى اثيوبيا مع وضعهم اهتماما خاصا بالسدود على النيل الأزرق والسوباط.

وهذه المشروعات من شانها أن تهدد حصة مصر التى تحتاجها بالفعل لحساب دولة ليست فى حاجة لمزيد من المياه.

هل تصبح حربا؟

وأخيرا فهذه الدول الثلاث بالفعل تهدد الدول العربية فى مقدراتها الاساسية من المياه، وسواء توقفت هذه التهديدات بالطرق السلمية أو غيرها فإن مشاكل المياه ستقفز خلال الفترة القليلة القادمة إلى صدارة القائمة فيما يتعلق بأى تعامل بين الدول العربية والدول التى تطمع فى مياهها.

المصدر : الأهرام
التاريخ : ٩ نوفمبر ١٩٩٦

مؤتمر المياه الأوروبى - المتوسطى يتصدر إعلان مرسيليا

نظام مشترك لتبادل المعلومات وتكنولوجيا المياه بين أوروبا ودول البحر المتوسط

تحذيرات من «أزمات كبرى» ونقص للمياه بالمنطقة خلال السنوات المقبلة

مرسيليا - سعيد اللاوندى - وكالات الانباء - اتفق الاتحاد الاوروبى والدول المطلة على البحر المتوسط على اقتناء نظام مشترك لتبادل المعلومات والتكولوجيا فى مجال المياه.

واكد مؤتمر وزراء المياه والموارد المائية فى دول الاتحاد الاوروبى، والدول الاثنتى عشرة المطلة على البحر المتوسط فى «إعلان مرسيليا» أمس ان المياه ستكون محور الاهتمام الدولى خلال السنوات المقبلة.

وطالب الاعلان - الصادر فى ختام المؤتمر أمس بتنسيق الجهود الرامية لنجاح المشاركة الأوروبية المتوسطية فى قضية المياه فى اطار أشكال التعاون الاقتصادى الأخرى.

وقد ناقش المؤتمر قضايا الصراع حول المياه وسبل الحفاظ عليها، وتناول بيانه الختامى المبادئ العامة التى تحكم ادارة المياه كما تبنى ميثاق روما.

وعلى صعيد اخر، حذر ميشال باتيسى، احد الخبراء البارزين فى شئون منطقة الشرق الأوسط من ان يتحول نقص المياه حاليا إلى نقص دائم يشمل جنوب اوروبا وخاصة اسبانيا. واكد الخبير الفرنسى ان الدول الاكثر عرضة لنقص المياه هى تلك الواقعة فى الجنوب وهى ليبيا - الغائب الوحيد عن مؤتمر مرسيليا - والاراضى الفلسطينية والاردن واسرائيل ومالطا. واضاف ان سوريا وقبرص وتونس والجزائر معرضة بدرجة اقل لنفس الخطر.

واضاف ان لبنان ودول شمال البحر المتوسط سوف تشهد ارتفاعا ضئيلا على طلب المياه ولكنها تواجه مشاكل تلوثها.

ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن خبراء برنامج العمل فى منطقة الشرق الأوسط تحذيرهم من أن وضع المياة فى المنطقة يتجه نحو «ازمات كبرى».

ومن جانبها، طالبت كورين لوباج وزيرة البيئة الفرنسية بانهاء المواجهة بين الدول العربية واسرائيل حول موارد المياه النادرة فى المنطقة ووصفت الوزيرة هذه القضية بانها حساسة.

ومما يذكر أن المؤتمر عقد بناء على مبادرة الرئيس الفرنسى جاك شيراك التى طرحها خلال زيارته للقاهرة فى شهر أبريل الماضى. ويأتى المؤتمر أيضا فى اطار المشاركة الأوروبية المتوسطية التى بدأت فى مؤتمر برشلونة فى نوفمبر عام ٩٥.

وفود من سبع دول عربية من بينها سورية ولبنان شاركت

فرنسا تستبعد من مؤتمر مرسيليا لشؤون المياه النزاعات على الموارد بين دول الشرق الأوسط

□ مرسيليا -
من ارليت خوري:

■ أكد وزير الخارجية الفرنسي هيرفيه دو شاريت أمس في ختام المؤتمر حول «الإدارة المحلية لشؤون المياه» الذي عقد على مدى اليومين الماضيين في مرسيليا (جنوب فرنسا) في حضور وفود تمثل ٢٧ دولة اوروبية ومتوسطية من بينها سبع دول عربية انه «بالرغم من التوترات والصعوبات القائمة حالياً» في الشرق الأوسط «فإن الحوار والتعاون ينبغي أن يستمرا لما فيه مصلحة الجميع».

وقال دو شاريت إن اللقاءات المماثلة للقاء الحالي تظهر أن نهج التعاون الاوروبي - المتوسطي الذي اطلق في برشلونة «قادر على الاستمرار» وان «الجميع يشعر اليوم بضرورة صيانته وتعزيزه».

واضاف انه لذلك، فإن فرنسا تعتبر ان «من الملح العمل سريعاً على تطبيق الالتزامات السياسية التي نص عليها الاعلان الصادر عن قمة برشلونة، واقترحت ان يقر مؤتمر برشلونة الثاني الذي سيعقد في نيسان (ابريل) المقبل ميثاقاً اوروبياً - متوسطياً يجري التباحث في شانه بين الاعضاء».

واشار إلى أن هذا النهج «ينبغي ان يؤدي إلى ارساء شراكة سياسية ملموسة»، وكذلك «شراكة أمنية متينة» عبر «حوار منتظم على مستوى رفيع» وعبر «مجموعة من الاجراءات التي تهدف إلى تعزيز الثقة والاستقرار».

واكد ان الجميع يدرك ان ديناميكية برشلونة والطموح الذي ارسته «بتحويل حوض المتوسط إلى منطقة ازدهار وسلام سيتحقق مع الوقت» وان مؤتمر مرسيليا دليل على استعداد شامل للعمل على تحقيقه.

واقتصرت اعمال مؤتمر مرسيليا في اليوم الأول على الخبراء في قضايا المياه، فيما دارت جلسات اليوم الثاني على مستوى الوزراء أو رؤساء الوفود.

ومن ابرز ما جاء في البيان الختامي الذي اقره مؤتمر مرسيليا بناء على التوصيات التي اقرت خلال الاجتماعات التي عقدها خبراء الدول المختلفة اول من أمس، التشديد على ندرة المياه في العديد من دول حوض البحر الأبيض المتوسط وضرورة تحويلها إلى عنصر تعاون بين هذه الدول.

واكد البيان ضرورة اعطاء التعاون الأوروبي - المتوسطي دفعة جديدة في مجال إدارة المياه، وتحديد الخطوط التي ينبغي ان تحدد التعاون في هذا المجال.

وفي هذا الاطار تضمن البيان ١٤ قراراً نصت على «عقلنة إدارة المياه» في ظل احترام التوازنات الطبيعية، وعلى تعهد المشاركين في المؤتمر العمل على تلبية احتياجات مواطنيهم استناداً إلى مقتضيات المصلحة العامة والاستخدام المتوازن. واكدت القرارات ان التطور الاقتصادي والاجتماعي يتطلب «سياسات تتسم بالاستمرارية في مجال إدارة شؤون المياه» وان يترافق مع خطط معدة للمدى القصير والطويل والمتوسط «تاخذ في الاعتبار المعايير الاجتماعية والاقتصادية والبيئية».

كما نصت على تعهد المشاركين بالعمل على تنظيم سياساتهم المائية من «منظور شامل وتكاملي»، يحرص على تفادي تبديد الثورة المائية وبالتالي تفادي شح المياه.

ودعت إلى ارساء نهج لتبادل المعلومات بين المشاركين بهدف «تطوير وتنسيق الاساليب المعتمدة لديهم في مجال المياه» ونوعيتها.

كما اكدت القرارات ضرورة بذل الدول المشاركة لجهود استثنائية لمواجهة التفاوت القائم بين الموارد المائية المتوافرة والطلب عليها، والحفاظ على ما أمكن من التاهيل المستمر للعاملين لديها في حقل المياه.

وحرص الجانب الفرنسي على تاكيد الطابع المحلي للمؤتمر وحصره بكيفية إدارة كل من الدول المشاركة لشؤون المياه لديها، كما أكد تكراراً ضرورة عدم

تحميل مؤتمر مرسيليا معاني تفوق ما ينطوي عليه بالفعل، واعتباره امتداداً لنهج التعاون الأوروبي - المتوسطي الذي اطلق في قمة برشلونة.

وأكد أن الخلافات الناجمة عن اقتسام المياه وتوزيعها، القائمة بين العديد من الدول المشاركة في المؤتمر، ومنها مثلاً الخلاف السوري - التركي حول مياه الفرات، وقضية مياه نهر الأردن وصلاحية السلطة الوطنية الفلسطينية في استغلال المياه الجوفية في مناطق الحكم الذاتي، ليست مدرجة على جدول أعمال المؤتمر.

لكن هذه التأكيدات لم تحل دون ان تكون هذه الخلافات حاضرة في أذهان المشاركين جنباً إلى جنب مع المصاعب المترتبة عن الجمود المسيطر على عملية السلام. وكان هذا ما أكدته وزيرة البيئة الفرنسية كورين لوباج خلال مؤتمر صحافي بقولها إن القضايا المتعلقة بقسمة المياه لم تطرح، ولكنها كانت «موجودة ضمنياً».

ورأت ان مشاركة وفود تمثل لبنان وسورية وإسرائيل والأردن ومصر في المؤتمر تشكل بحد ذاتها نجاحاً كبيراً نظراً للتعثر المسيطر حالياً على عملية السلام.

أما عضو الوفد الفلسطيني رياض الخضري الذي يترأس الوفد الفلسطيني في مجموعة العمل حول المياه في إطار المفاوضات المتعددة الأطراف، فقال في تصريح له ان «المشكلة الجوهرية بالنسبة إلى الفلسطينيين تكمن في معرفة ما إذا كانوا خاضعين للاحتلال، أم غير محتلين، وبالتالي قادرين على استغلال مواردهم».

وذكر أن اللجنة الفلسطينية - الإسرائيلية حول المياه لم تجتمع منذ اول آذار (مارس) الماضي، وأن السبب في ذلك هو «اننا منهمكون في المفاوضات السياسية» مع الجانب الإسرائيلي «الذي يريد الاحتفاظ بالأرض والسلام في آن معاً».

وأكد الخضري انه من المتعذر تحقيق اي تقدم في اي من المجالات ما لم تقدم إسرائيل على الالتزام بما هو متفق عليه في أوسلو وفي مدريد وما لم تتخل عن اصرارها على إعادة بحث كل الملفات.

وقال إنه بناء على ذلك، فإن الوفد الفلسطيني يشارك في المؤتمر ليقول «نحن هنا... ونحن هنا ونحن جزء من منطقة المتوسط وشعبنا جزء من شعوبها، بانتظار ان نتمكن من الاستفادة من مواردنا».

ورأى وزير الاشغال العامة اللبناني علي حراجلي ان المؤتمر «يساعد على تنفيس بعض التوترات القائمة بين عدد من المشاركين حول قضايا المياه» لكنه استبعد حصول أي تبادل مباشر لأي معلومات بين لبنان وإسرائيل «التي تقوم بيننا وبينها حالة عداء وحرب».

وأشار إلى ان الوفود العربية المشاركة في المؤتمر ومنها تحديداً الوفدان اللبناني والسوري، عقدا جلسة استهدفت تنسيق المواقف وان اجتماعات ثنائية عقدت في الاطار نفسه بين الخبراء من الوفود المختلفة.

وقال عضو الوفد المصري إن الجمود القائم على صعيد مسيرة السلام ينبغي الا يعيق الحوار على صعيد عدد من المسائل منها مثلاً قضية المياه. وأشار إلى ان انعقاد المؤتمر يندرج في امتداد النهج الذي اطلق في برشلونة، ويشكل مخرجاً للاقتراح الذي أطلقه الرئيس الفرنسي جاك شيراك خلال زيارته إلى القاهرة في نيسان الماضي، وانه يلبي حاجة فعلية لدى بعض دول الضفة الجنوبية من حوض المتوسط، للحصول على المزيد من الطاقات الفنية.

وعبر عن اعتقاده بان النظرة الأوروبية إلى قضية المياه هي نظرة مستقبلية لأن حجم الانفاق في السنوات العشر المقبلة على المياه يقدر بين ٦٠٠ و٨٠٠ بليون دولار، ومن البديهي أن أوروبا لا تريد أن تكون بعيدة عن هذه السوق.

وشارك في المؤتمر وفود تمثل كلاً من سورية والجزائر والمغرب وتونس والأردن، اضافة إلى لبنان ومصر والسلطة الفلسطينية.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ٩ نوفمبر ١٩٩٦

فرنسا تتهم إسرائيل بالسعى للسيطرة على منابع النيل!

أكد تقرير صادر عن المخابرات الفرنسية تورط إسرائيل فى إشعال الصراع فى منطقة البحيرات العظمى وتهديد منابع النيل، والعمل على تكوين منطقة نفوذ إسرائيلى للالتفاف حول الدول العربية بعد أن نجحت إسرائيل فى تأسيس قاعدة نفوذ لها بالقرن الافريقى والبحر الاحمر عن طريق إريتريا وإثيوبيا.

وأشار التقرير إلى أن إسرائيل تقوم بتسليح جيش رواندا وبوروندى ودعم المتطرفين التوتسى حتى يظل الصراع مشتعلاً فى منطقة البحيرات العظمى على حساب الابرياء الذين يموتون كل يوم.. وقامت إسرائيل بتزويد الجيشين بأسلحة قديمة مجاناً حتى تحافظ على ولائهما لها.

اتهمت المخابرات الفرنسية فى تقريرها إسرائيل بمخالفة الحظر الدولى المفروض على إمداد أطراف الصراع بمنطقة البحيرات العظمى بالسلاح، وقيام تجار السلاح الإسرائيليين ببيع السلاح بأسعار زهيدة للمتمردين وأطراف القتال بناء على تعليمات مباشرة من الموساد، فى إطار خطة لتكوين قاعدة ضغط عسكرية تضمن لها قدرة التدخل والسيطرة على منابع النيل للتأثير فى مصر والدول العربية.

هل بدأت إسرائيل حصار منابع النيل؟

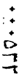
من مفكرة

سعد الدين وهبة

هل تحاول إسرائيل أن تجذب انتباهنا دائما إلى الشمال لتعبث بالجنوب هل تثير الأزمات مع الفلسطينيين وتحيك تمثيلية هزلية اسمها إعادة الانتشار في الخليل لكي يتجه اهتمامنا واهتمام العالم العربي، وبل واهتمام العالم كله إلى ما يحدث في الأرض المحتلة لتصرف انتباهنا عما يحدث في افريقيا.

هل نجحت إسرائيل في دق أسفين في وسط إفريقيا وحول البحيرات الكبرى لتستطيع أن تتحكم في مياه النيل وتجبر مصر على تزويدها به.

هل نجحت إسرائيل في التسلل إلى منابع النيل في اثيوبيا لكي تقيم اثيوبيا مشروعات على النيل الأزرق تؤثر على حصة مصر من مياه النيل؟ وما هو هدف إسرائيل من إثارة القلاقل في جنوب السودان ومساعدة جرانج للهجوم المسلح على السودان الشمالي.. ماذا تريد إسرائيل من ذلك التحرك العريض.. ولماذا ذهب كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي قبل ان يترك وظيفته بعد أن قدم لإسرائيل أجل الخدمات؟





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦

الجواب واضح كل الوضوح وهو لا يحتمل اللبس ولا الغموض، إن إسرائيل تحاول حصار مصر والتحكم فيها بالتحكم فى مياه النيل وفى البحر الأحمر الممر الاستراتيجى للأمن القومى المصرى، بل للأمن القومى العربى.

المخابرات الفرنسية

نقلت وكالات الأنباء من باريس أن المخابرات الفرنسية اتهمت إسرائيل باشعال الصراع فى منطقة البحيرات الكبرى بإفريقيا، أكد تقرير المخابرات الفرنسية تغلغل إسرائيل فى المنطقة لاستكمال مخطط الالتفاف حول الدول العربية بعد نجاحها فى النفاذ إلى منطقة البحر الأحمر، وأشار التقرير إلى أن إسرائيل تتحمل الجانب الأكبر من مسئولية تدهور الأوضاع بشكل خطير فى منطقة البحيرات الكبرى والتى تعد احد منابع نهر النيل، فقد ثبت قيام إسرائيل بتسليح جيشى رواندا وبوروندى الواقعين تحت سيطرة قبيلة (التوتسى)، كما اوضح ان إسرائيل قامت خلال الشهور الأخيرة بتزويد الجيشين بالأسلحة القديمة التى يعود تاريخ تصنيعها إلى الستينات بدون مقابل مادى وتهدف إسرائيل إلى كسب ود السلطات الحاكمة فى رواندا وبوروندى والتغلغل فى منطقة البحيرات الكبرى، وأشار التقرير إلى أن إسرائيل نجحت فى وضع اقدامها بالمنطقة وعرضت مساعدة حكومتى البلدين فى حماية المنشآت الاستراتيجية فى العاصمتين بوجومبورا وكيجالى ضد هجمات قبيلة الهوتو وتتولى الحماية بعض الشركات الخاصة التابعة لجهاز الموساد الإسرائيلى، كما اشار التقرير الفرنسى إلى قيام تجار السلاح الإسرائيليين ببيع الأسلحة بأسعار زهيدة للمتمردين بناء على أوامر الموساد لإشعال الأوضاع فى المنطقة وضمان استمرار حاجة حكومات دول المنطقة للمساعدات والوجود الإسرائيلى وتسعى إسرائيل إلى تسهيل عمليات الاختراق والالتفاف حول مصر والدول العربية.

هذا ما نقلته وكالات الأنباء العالمية عن تقرير للمخابرات الفرنسية وهو يتضمن موضوعين هدفهما واحد وإن كانا منفصلين الأول هو وصول إسرائيل وإثارتها القلاقل فى منطقة البحيرات الكبرى، حيث منابع النيل ،والأمر الثانى هو اتجاهها للعبث بالأمن المصرى والعربى بالبحر الأحمر.

إسرائيل عند منابع النيل

ونبدأ بالحديث عن الموضوع الأول:

فالذى يحاول أن يتبين حقيقة (الكوارث) التى تحل بالقارة الافريقية فى السنوات الأخيرة سوف يجد إسرائيل عند كل كارثة من هذه الكوارث تثير النوازع القبلية وتمنح السلاح بالمجان لكل القوى المتحاربة حتى يقتل الافريقيون الافريقيين.

فقد قدمت إسرائيل مساعدات عسكرية للرئيس الزائيرى موبوتو، كما اشرفت على تدريب قوات الحرس الجمهورى الذى يشكل العمود الفقرى للقوات المسلحة الزائيرية.

وعلمت فرنسا بما يحدث فى المستعمرة البلجيكية السابقة فى زمن الرئيس السابق ميتران ولكن ميتران غض الطرف عما يدور فى زائير . وعندما جاء شيراك إلى الحكم بدأ ينتبه إلى ان ما تقوم به إسرائيل فى افريقيا يهدف إلى هدفين الأول أنها تقوم بدور السمسار لحساب الولايات المتحدة الأمريكية لطرد النفوذ الفرنسى من إفريقيا، ولكى ترثها أمريكا، كما ورثت النفوذ الفرنسى والبريطانى فى الشرق الأوسط وفى أماكن أخرى كثيرة فى العالم.

اما الهدف الثانى فهو لحساب إسرائيل نفسها من أجل السيطرة على مياه النيل فى البحيرات الكبرى.

وعندما قام وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر برحلته الافريقية الأخيرة منذ أسابيع كان الهدف واضحا، وقد تناولته الصحف الفرنسية ثم اشتعلت المعارك الصحفية بين فرنسا وأمريكا وتناثرت الاتهامات من كلا الجانبين إلى الجانب الآخر.

قالت الصحف الفرنسية إن إسرائيل بقيامها بعملية السمسرة لحساب امريكا سوف تحصل على وضع يدها على مناجم الذهب والالماس فى المنطقة، وقد عرف منذ وقت بعيد أن ملايين السكان الهوتو يواجهون مصيرا محتوما.

وبهذه المناسبة هناك بين الهوتو نسبة كبيرة من المسلمين يتحدثون العربية، بل بلكنة مصرية، وهذا يقطع بصلات قديمة من الجنوب والشمال فى افريقيا.

لقد أوضحت فرنسا أن إسرائيل زودت أطراف النزاع الهوتو والتوتسى، وكذلك الجيش الزائيرى بكميات كبيرة من الأسلحة ويقدمها الموساد الإسرائيلى كهدية أوتباع بأسعار زهيدة بواسطة شركات تعمل لحساب الموساد.

وترى فرنسا أن المشروع الأمريكى - الإسرائيلى الذى دخل مرحلة التنفيذ هو تحريك الأقليات فى شرق زائير على الحدود بين رواندا وبوروندى وأوغندا للانقضاض على القوات الموالية لموبوتو فور إعلان استقلال ذاتى فى المنطقة، وكانت المرحلة الأولى من المشروع قد بدأت قبل عامين وضحى فيها بمليون قتيل وفرض سيطرة الأمريكية التوتسية على الحكم فى رواندا وبوروندى وتهجير مليون نسمة من الهوتو إلى الضفات القريبة لبحيرة كيفو مازالوا فى حكم المفقودين.

وربما تفسر هذه المؤامرة الأمريكية - الإسرائيلية تقاعس مجلس الأمن عن التدخل فى المنطقة لأن عمليات القتل مطلوبة لصالح امريكا وإسرائيل.

هل ضبطت مصر طائرة زائيرية

قالت بعض وكالات الأنباء العالمية أن السلطات المصرية اجبرت منذ عدة أيام طائرة من طراز اليوشن ٧٤ موجهة من كينشاسا إلى مطار بن جوريون فى إسرائيل، وكان قائدها يحاول التسلل عبر الأجواء المصرية فى طريقه إلى اسرائيل.. ولم يعرف بعد نتيجة التحقيق الذى اجرته السلطات المصرية مع الطائرة الزائيرية.. وهذا معناه بغير جدال ان اسرائيل تعبث الان فى منطقة البحيرات الكبرى كى تستطيع السيطرة على مياه النيل لتسيطر بذلك على مصر.. هذا هو الجزء الاول من المؤامرة.

اتفاقيات مياه النيل

نعرف جميعا ان بحيرة تانا تمدنا عبر النيل الازرق بجزء كبير من مياه النيل. وبحيرة تانا كما نعلم تقع فى اثيوبيا، ونتوقف امام الاتفاقيات الدولية التى تنظم حصول مصر على حصتها من مياه النيل والعلاقة القائمة الان بينها وبين شركائها فى مياه النيل وهذه الاتفاقيات هى:

- بروتوكول روما فى ١٥ ابريل ١٨٩١ بين بريطانيا وايطاليا فى شأن تقسيم الحدود بين اريتريا والسودان الذى تعهدت فيه الحكومة الايطالية بالامتناع عن اقامة اى اعمال تؤثر فى كمية مياه نهر عطبرة باعتباره احد روافد النيل.
- اتفاقية اديس ابابا فى ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا واثيوبيا وتعهدت بموجبها اثيوبيا عدم اقامة اى مشاريع تؤثر على مياه النهر.
- معاهدة لندن ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا نيابة عن الكونغو ونصت على تعهد حكومة الكونغو عدم اقامة اى انشاءات على نهر السمليكى، احد روافد النيل.
- اتفاقية ١٩٠٦ بين بريطانيا وفرنسا وايطاليا التى تعهدت المحافظة على وحدة اثيوبيا ومصالح بريطانيا ومصر فى حوض النيل.
- اتفاقية ١٩٢٥ بين بريطانيا وايطاليا التى اكدت ايطاليا بموجبها الامتناع عن القيام باى عمل من شأنه تعديل حجم المياه فى نهر النيل.
- اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا ممثلة السودان من جهة، وبين اوغندا وكينيا وتنزانيا من جهة اخرى وتنص على الا تقام، بغير اتفاق مسبق اى اعمال او اجراءات على النيل او فروعه تمس مصر، كما اعترفت الاتفاقية بحقوق مصر التاريخية والمكتسبة فى مياه النيل وتحديد حصة مصر بـ ٤٨ بليون متر مكعب سنويا فى مقابل اربعة بلايين متر مكعب سنويا للسودان.

وكانت تنزانيا قد طالبت عام ١٩٨٩ باعادة النظر فى هذه الاتفاقية باعتبارها

معاهدة استعمارية وطلبت البحث فى صيغ جديدة تراعى مصالح الشعوب واحتياجاتها.

● اتفاقية ١٩٣٢ بين مصر وبريطانيا بصفتها احدى دولتى الادارة الثنائية على السودان وتتضمن اقامة مشروع خزان جبل الاولياء.

واكتسبت هذه الاتفاقيات الاستمرارية والقوة طبقا لاتفاقية فيينا لعام ١٩٧٨ فى شأن التوارث الدولى للمعاهدات.

● اتفاقية يناير ١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والاوغندية وتنص على موافقة مصر على انشاء سد وخزان على شلالات اووين عند مخرج بحيرة فيكتوريا بغرض توليد الكهرباء فى اوغندا وتخزين المياه فى البحيرة لمصلحة السودان ومصر على ان يكون التخزين فى حدود ٣ امتار وتدفع مصر بمقتضى الاتفاقية تعويضا عن العجز فى توليد الكهرباء وهو الامر الذى لم يحدث كون المتولد من الكهرباء يفيض عن حاجة اوغندا الفعلية ويصدر إلى كينيا.

● الاتفاقية المصرية - السودانية لعام ١٩٥٩ فى شأن تقسيم مياه النيل التى حددت حصة مصر بنحو ٥٥.٥ بليون متر مكعب سنويا توفر ٨٦٪ من حاجة مصر من المياه وتحصل عليها من المياه الواردة من اثيوبيا من النيل الازرق.

واكدت هذه الاتفاقية حق مصر فى ايجاد مكتب تفتيش رى فى منبع النيل فى منطقة جنجا الاوغندية، كان وضعه القانونى قبل الاتفاقية يستند إلى اتفاقية مصرية - بريطانية وقعت عام ١٩٤٨.

● اتفاقية انشاء منظمة دول حوض النيل (اندوجو) عام ١٩٨٣ التى نصت على التزام الدول الاعضاء (مصر - السودان - اوغندا - كينيا - زائير - اثيوبيا - رواندا - بوروندى - تنزانيا وافريقيا الوسطى) بالتنسيق والتشاور فى شأن اى مشاريع مائية واحترام المعاهدات الدولية والثنائية فى شأن تقاسم مياه النهر والتعهد بعدم المساس بها.

رأى مصر

وكانت المصادر المصرية المسئولة تؤكد دائما ان اى دولة من دول حوض النيل لا يمكنها التحكم وحدها فى مياه النهر او الاضرار بحصة دول الحوض بسبب الاتفاقيات الثنائية والجماعية التى اكتسبت الصفة الدولية والتى اشرنا اليها.

وقال مصدر مصرى تعقيبا على انشاء اثيوبيا خزانين على النيل الازرق احد روافد نهر النيل ان مصر تجرى اتصالات مع الحكومة الاثيوبية فى شأن مشاريع انشاء خزانات او سدود على نهر النيل، لعدم المساس بحصة مصر من مياه النهر (٥٥.٥ بليون متر مكعب سنويا توفر ٨٦٪من حاجة مصر من المياه).

واوضح ان الحكومة الاثيوبية اكدت فى ايضاحاتها ان اى مشاريع ستنفذها لا تمس حصص اى دولة من دول حوض النهر معربا عن ثقة بلاده فى ان (اثيوبيا لاتقدم على فعل شىء يمس مصر)، لكنه اكد فى الوقت نفسه ان مصر (تتابع بحرص وبجدية شديدين كل التطورات على نهر النيل وروافده)

واستبعد المصدر تورط اثيوبيا فى اى محاولة تستهدف الاضرار بمصر مشيرا إلى العلاقات التاريخية والروابط التى تجمع البلدين.

وقد شنت وسائل الاعلام الاثيوبية حملة اعلامية ضخمة ضد مصر اتهمت فيها الحكومة المصرية بعدم الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الموقعة بخصوص مياه النيل.

وادعت الصحف الاثيوبية وجود اتفاق سرى بين مصر واسرائيل وبمقتضاه تقوم مصر بمد ترعة السلام إلى سيناء لنقل مياه النيل إلى اسرائيل وبان قناة (توشكى) سوف يتم تغذيتها من مخزون بحيرة ناصر، مما يعد مخالفا لنصوص ومبادئ الاتفاقيات الدولية.

وانتقدت هذه الصحف الاتفاقيات الموقعة بخصوص مياه النيل بين إثيوبيا وبريطانيا - وقت احتلالها لمصر والسودان - والاتفاقيات المبرمة بين مصر واثيوبيا عام ١٩٥٩ وقالت إن جميع هذه الاتفاقيات لاتتصف بالعدالة.

هدف إسرائيل

وقد ردت مصادر مصرية بأن حملة الصحف الإثيوبية مدفوعة من إسرائيل وأن إسرائيل لن تهدأ حتى تدفع مصر إلى مشاكل مع جيرانها، خاصة شركاءها فى مياه النيل، وهدف إسرائيل من ذلك واضح كل الوضوح وتاريخ الصهيونية مع مياه النيل معروف تماما، فمنذ عام ١٩٠٣ حاول زعيم الحركة تيودور هيرتزل مفاوضة اللورد كرومر المندوب السامى البريطانى فى مصر لإقناعه برى صحراء النقب وسيناء بمياه النيل ورفضت الحكومة البريطانية هذه المحاولة، وهناك مشروع وضعه مهندس يدعى اليشع كيلى عام ١٩٧٤ لنقل مياه النيل إلى إسرائيل.

وكان هذا المهندس ضمن الوفود الفنية الإسرائيلية المصاحبة للوفد المفاوض فى كامب ديفيد ويعتبر اليشع مشروعه حلا نهائيا لأزمة المياه فى إسرائيل عبر إيصال المياه إلى وسط إسرائيل وشمالها فى مرحلة لاحقة.

النيل فى إسرائيل

وسبق ان أشير إلى مادار بين عزرا وايزمان وزير الدفاع الإسرائيلى فى ذلك الوقت والرئيس السادات خاصا بمياه النيل.

واعترض مصطفى خليل رئيس الوزراء وبطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية على هذا المشروع وشكل رئيس الوزراء لجنة ضمت وزير الرى وبعض الخبراء وبطرس غالى وعددا من المستشارين القانونيين وقام مصطفى خليل وبطرس غالى بعرض الموضوع على الرئيس السادات كالآتى:

إن نتائج البحث القانونى أظهرت مايلى:

١ - إن اتفاقية مياه النيل الموقعة بين دول حوضه، لاتسمح لدولة من دول الحوض بأن تعطى لطرف ثالث اى كمية من المياه إلا بموافقة كل دول الحوض.

٢ - إنه إذا حصل طرف ثالث على اى كمية من المياه لمدة سنة واستزرع عليها ارضا، فهذا يرتب لذلك الطرف وبمقتضى القانون الدولى حق ارتفاق دائم على هذه المياه.

٣ - إن هناك اثنتى عشرة معاهدة تم توقيعها بين كل دول حوض النيل.

فإذا جئنا وطالبنا بإعادة الاتفاق على توزيع المياه فى هذه الظروف، فإن اى توزيع جديد لحصص المياه لن يكون فى مصلحتنا لاننا نأخذ بالفعل اكثر من حصتنا ونقول لدول الحوض إننا نقوم بإصلاح مساحات ضخمة من الأراضى ونحتاج إلى كل نقطة ماء مما نأخذه، فإذا جئنا الآن وأعطينا لإسرائيل مياها قلنا إنها زائدة على حاجتنا. فإننا بذلك نمنح الفرصة لكل دول الحوض أن تنقض معاهدات توزيع حصص المياه، وصحيح أن بعض دول الحوض تتجاوز الآن فيما تسحبه من النهر ولكنها تفعل ذلك خفية وعلى استحياء فإذا جئنا الآن وأعطينا المياه لطرف ثالث، فمعنى ذلك اننا نعطى لكل دول الحوض تصريحا رسميا بأن تفعل كل منها ماتشاء..

واستمع الرئيس السادات إلى الحجج التى ساقها بطرس غالى وقال مصطفى خليل «إننى رئيس وزرائك ومن واجبى تجاهك، فضلا عن واجبى إزاء البلد، أن احمى صورتك أمام الناس، وأنا لاأستطيع بضمير مستريح أن أمد أنبوبة قطرها بوصة واحدة إلى إسرائيل لأسباب واضحة» وراح مصطفى خليل يعدد أسبابه:

١ - ليست عندنا مياه فائضة على الإطلاق.

٢ - نحن من الآن فعلا نستعير جزءا من حصة المياه المخصصة للسودان.

٣ - إن إيراد مياه النيل يشهد تذبذبا خطيرا فى السنوات الأخيرة، وقد بدات بالفعل سنوات قحط فى الجنوب ولولا بناء السد العالى لحلت بمصر كارثة ولو استمرت سنوات القحط فإننا سوف نستهلك مخزون بحيرة السد فى ظرف سنوات قليلة.

٤ - إن احتياجاتنا الحالية من المياه الآن ٥٥ مليار متر مكعب وأملنا الحقيقى فى احتمالين:

× أن نتمكن من تغيير أساليب الرى فى مصر ونلجأ إلى الرش بدلا من الغمر.. ونحن نطبق ذلك فى الأرض الجديدة ولانطبقه فى الوادى القديم ولن نقدر على ذلك إلا بعد سنوات طويلة.

× أن نتمكن من معالجة مياه الصرف.. وهذه تحتاج إلى استثمارات كبيرة وإلى وقت طويل حتى تصبح ممكنة.

وإلى الأسبوع القادم لنتحدث عن إريتريا والبحر الأحمر وإسرائيل.



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٣٠ نوفمبر ١٩٩٦

عمرو موسى:

علاقاتنا مع دول حوض النيل على قمة أولوياتنا الدبلوماسية

كتب محمد الرماح:

اكد عمرو موسى وزير الخارجية ان العلاقات بين مصر والدول الافريقية بصفة عامة ودول حوض النيل بصفة خاصة تاتى على قمة سلم اولويات الدبلوماسية المصرية. وقال وزير الخارجية في تصريحات صحفية امس ان الاتصالات المصرية مع اثيوبيا ودول حوض النيل الاخرى مستمرة وان هناك بعض الخلافات بخصوص قضايا معينة الا ان العلاقات يجب ان تكون علاقات قوية مع جميع دول حوض النيل والدول الافريقية الاخري.

واكد موسى فى رده على سؤال حول موقع دول حوض النيل واهميتها بالنسبة للسياسة المصرية بدول الخارجية ان العلاقات المصرية بحوض النيل قائمة ومستمرة وسوف تظل قوية موضحا ان هناك تعاونا كبيرا مع هذه الدول فى الوقت الحالى. واستطرد قائلا: انه بالنسبة للأزمة الحالية الموجودة فى منطقة البحيرات العظمى.فانه تتم معالجتها فى اطار اقليمى بالاضافة الى الاهتمام العالمى بهذه المشكلة واضاف ان مصر قد قررت من حيث المبدا المشاركة فى علاج هذه الازمة باعتبار ان هذه المنطقة هامة لمصر بالاضافة الى كونها مشكلة إنسانية كبيرة.

المصدر: الشعب
التاريخ: ٣ - ديسمبر ١٩٩٦

نشــــاط إسرائيلى متــزايــد فى أفــريقيــا: سلاح وجواسيس

ومـؤامـرات إسرائيليـة فى أعـالى النيل

لم تكن التقارير والمعلومات التى حصلت عليها مصر ودول أفريقية وأوربية والتى تؤكد وجود تزايد فى معدل النشاط الاستخبارى والعسكرى الإسرائيلى فى أفريقيا مصدر دهشة بقدر ما كانت الدهشة من الدور القذر الذى يلعبه الصهاينة هناك لتأجيج نار الحروب الأهلية وخلق مناطق أزمات، فضلا عن تعاونهم مع الجميع سواء كانوا حكومات أو حركات تمرد وكأنهم أصدقاء للجميع!

فالإسرائيليون أرسلوا فى خضم أزمة الحرب العرقية الحالية بين الهوتو والتوتسى والتى شملت ثلاث دول هى رواندا وبوروندى وزائير صفقات أسلحة كبيرة لحكومات هذه الدول وأخرى للمتمردين عليها وسلحوا الهوتو والتوتسى معا بما يكشف أنه ليس لديهم مصلحة هناك سوى إشعال النيران وخلق الاضطرابات وتحقيق الأرباح من وراء تجارة السلاح. وفى الوقت ذاته أرسلوا جواسيسهم للمنطقة وخبراءهم العسكريين لجمع المعلومات وتثبيت أقدامهم هناك دون أن يستفيد مرتزقتهم أيضا من قادة وجنود الجيش الإسرائيلى المتقاعدين الذين ينتشرون فى كل الدول الأفريقية تقريبا، زاعمين قدرتهم على حماية النظم الحاكمة فيها.

وكانت قصة بداية النشاط والوجود الإسرائيلى قد بدأت فى الستينيات بهدف فتح أسواق جديدة أمام السلع والأسلحة الإسرائيلية، وفى الوقت ذاته محاصرة مصر والعرب من خلال منابع النيل والبحر الأحمر. ونجح الصهاينة فى إيجاد موضع قدم لهم فى أكثر من (١٠) دول أفريقية سواء بتقديم معلومات استخبارية لهم لنيل ثقتهم أو بتدريب أطقم حماية الزعماء وقيادتها مباشرة لنيل رضاء الزعماء الافارقة. ونجح هذا الوجود الإسرائيلى المبكر فى تحويل عدد من الدول الأفريقية من العداء إلى الصداقة مع إسرائيل ومن ثم التصويت لصالحها فى المحافل الدولية، فضلا عن خرق المقاطعة العربية على الإسرائيليين وإقامة علاقات معهم. وقد تشعب الوجود الإسرائيلى شرقا خصوصا فى أريتريا وإثيوبيا، وجنوبا خصوصا جنوب أفريقيا وأوغندا، ووسطا خصوصا زائير ووسط أفريقيا وبوروندى، وكل تحرك له هدف.. فالوجود فى الشرق والوسط هدفه أساسا منابع النيل والضغط على مصر إن لم يكن سياسيا فبسلاح المياه لأن الصهاينة لم يتخلوا بعد عن حلم إمدادهم بمياه النيل. وقد زادت علاقات التعاون مع أوغندا وإثيوبيا خلال السنوات الثلاث الماضية بصورة



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر: [illegible]

التاريخ: ٣ مايو ١٩٩٦

خطيرة إلى حد الاتفاق على المشاركة فى بناء سدود إثيوبية على مجرى النيل وفتح جسر جوى للسلاح الإسرائيلى إلى أوغندا كى تواجه به حكومة السودان الإسلامية التى تعتبرها إسرائيل خطرا على مصالحها فى أفريقيا بسبب علاقات السودان ونفوذه القوى فى القارة ودول الجوار مثل أفريقيا الوسطى وزائير وأوغندا. أما الوجود فى الجنوب فهدفه الاساسى كان التعاون العسكرى.

القاهرة ترصد نشاط الصهاينة

ولم يعد سرا أن القاهرة من اكثر العواصم اهتماما ورصدا لهذا النشاط الصهيونى فى أفريقيا وأن هناك مئات التقارير التى تنقل من السفارات المصرية فى العواصم الأفريقية بشأن هذا النشاط الذى يثير قلق القاهرة لانه لعب فى منطقة مصرية حيوية لا تحتمل الصمت مثل أفريقيا التى تمثل عمقا إستراتيجيا لمصر ومنها يمتد شريان الحياة (النيل) لمصر، بل بدأت مصر اتصالات مكثفة مع عدة دول أفريقية لصد هذا النشاط الإسرائيلى المتزايد ومواجهته، فالقاهرة -رغم خلافاتها مع حكومة السودان- لن تقبل مثلا أن يصل التآمر الإسرائيلى على السودان، إلى حد توفير كل الوسائل العسكرية لإريتريا والمعارضة السودانية فى الشرق، والشروع فى غزو السودان، لان ميناء بور سودان المستهدف من وراء هذا الغزو لا يبعد كثيرا عن الموانىء المصرية على البحر الاحمر واستيلاء أى قوة معادية لمصر على هذه المنطقة يضر الامن القومى المصرى مباشرة، أيضا لن تسمح القاهرة بأى محاولات غزو عسكرية تصل إلى حد تفتت وحدة السودان لان فى ذلك خطرًا داهمًا على مصر أيضا وربما لهذا السبب لم تساند مصر حركة التمرد الجنوبية فى أى وقت من الاوقات رغم فتح مكتب



لها فى القاهرة واستقبال قادتها.

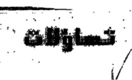
دولة توتسية إسرائيلية!

ولعل الاصابع الإسرائيلية القذرة ظهرت بوضوح فى المجازر التى دارت وتدور على ضفاف البحيرات العظمى فى زائير وبوروندى ورواندا فالدولة الصهيونية ساهمت ضمن (١٧) دولة افريقية وأوربية فى إشعال نيران الحرب ومد الأطراف المتقاتلة بالاسلحة لإفناء بعضهم بعضا، كما ساهمت فى تدريبات الميليشيات المتقاتلة..

فالممول الرئيسى لسلاح الحكومة الرواندية التى تسيطر عليها الاقلية التوتسية هو الصهاينة، والممول الرئيسى لميليشيات التوتسى فى بوروندى وزائير هو ايضا الصهاينة. وقد زار نائب رئيس رواندا (بول كاجامى) إسرائيل مؤخرا للاتفاق على شراء المزيد من الأسلحة. ويصور بعض الصهاينة وضع الاقلية التوتسية بانه اشبه بوضع اليهود فى الجيتو الأوربى، ولذلك يتعاطفون معهم حتى قيل إن الصهاينة يستهدفون إنشاء دولة توتسية إسرائيلية فى افريقيا تمتد من رواندا وبوروندى إلى زائير رغم أن التوتسى لا يمثلون سوى ١٥٪ على الاكثر من سكان هذه المناطق فى حين هناك اغلبية لقبائل الهوتو (اغلبية مسلمى رواندا من الهوتو). وقد حصل بعض المراسلين الاجانب الذين يتابعون الحرب فى منطقة البحيرات العظمى على وثائق لتصدير السلاح الإسرائيلى وتدريب ضباط الميليشيات التوتسية التى تستعد لغزو رواندا مجددا. كذلك كشف تقرير لهيئة الإذاعة البريطانية عن دور إسرائيل فى عقد صفقات السلاح وتزوير هوية شحن هذه الأسلحة بزعم انها سوف تذهب إلى مناطق اخرى ومن ثم التحايل على قرارات الامم المتحدة بحظر السلاح عن هذه المنطقة.

وربما كانت اجهزة المخابرات الفرنسية هى التى وراء تسريب جزء كبير من الاسرار عن التورط الإسرائيلى فى المذابح الافريقية بسبب مساندة إسرائيل وأمريكا لقبائل التوتسى الانجلوفونية ضد قبائل الهوتو الفرانكوفونية، إلا أن ابرز ما كشفته المخابرات الفرنسية هو أن الصهاينة زودوا كلا الطرفين المتحاربين بالسلاح حتى يضمنوا رضاء الجميع عنهم وتوسيع رقعة عدم الاستقرار فى هذه المنطقة الحيوية.

التورط الإسرائيلى فى افريقيا إذن ليس جديدا ولكن الجديد هو ان الصهاينة يتحركون بجنون لإشعال النيران فى كل مكان حتى يضمنوا لانفسهم نفوذا على الجميع. ويجب أن يتبع الرصد المصرى لهذه الأنشطة الإسرائيلية المعادية عمل مضاد -بالتعاون مع عواصم افريقية اخرى - لوقف هذا التمدد الصهيونى وإخماد نيران الحرائق المشتعلة فى منطقة البحيرات العظمى.



يكتبها
معتز صلاح الدين

مؤامرات إسرائيل على منابع النيل !

* استرحت كثيرا بعدما طالعت التصريح الصادر اول امس عن عمرو موسى وزير الخارجية الذى اكد فيه ان علاقات مصر بالدول الافريقية عامة ودول حوض النيل خاصة تاتى على راس اولويات الدبلوماسية المصرية ، وان مصر قررت المشاركة فى معالجة الازمة الموجودة حاليا بمنطقة البحيرات العظمى .

* لقد كنت قلقًا - قبل صدور هذا التصريح من وزير خارجيتنا - مما اعلنته الاسبوع الماضى المخابرات الفرنسية التى ذكرت ان إسرائيل تقوم بدور مشبوه فى إشعال الصراع بهذه المنطقة !! وبالطبع فإسرائيل تستهدف بذلك تطويق منابع النيل .. التى هى شريان الحياة فى مصر !!

* لقد كان سر انزعاجى هو ان إسرائيل إذا وضعت يدها - وبالاصح انفها - فى هذه المنطقة فإنها بذلك تكون قد اكملت مؤامرتها المشبوهة على منابع النيل .. !!

* لقد بدات هذه المؤامرة منذ اكثر من عشر سنوات عندما بدات فى إقامة علاقات سرية ومشبوهة مع اثيوبيا ، اثمرت عن تعاون عسكرى بينهما واختراق الجيش الاثيوبى ، عن طريق خبراء عسكريين إسرائيليين ، وقد تمخض عن ذلك كله تهريب يهود الفلاشا من اثيوبيا إلى إسرائيل !

* وواصلت إسرائيل مؤامرتها ضد منابع النيل ، فاخترقت قبل عامين إريتريا !! وقصة الإختراق الإسرائيلى لإريتريا قصة عجيبة ، فقد استغلت إسرائيل فرصة مرض الرئيس الاريترى الحالى أسياسى افورقى - قبل استقلال إريتريا بشهور - وكلفت السفير الإسرائيلى فى اثيوبيا ، بالاتصال به وان يعرض عليه علاجه مجانا فى إسرائيل ، نظرا لانه كان مصابا بمرض خطير فى المخ ، وبالفعل وافق افورقى على ذلك وتم نقله بطائرة إسرائيلية خاصة إلى أحد مستشفيات تل أبيت حيث تم شفاؤه وكان ذلك بداية للإختراق الإسرائيلى لاريتريا ، حيث أقامت إسرائيل



للبحوث و التدريب و المعلومات

المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٣ - ديسمبر ١٩٩٦

قاعدة عسكرية فى «دهلك» ، وبدأ الخبراء العسكريون الإسرائيليون فى تدريب الجيش الاريترى ، وقد اتهمت اليمن اريتريا بان خبراء عسكريين إسرائيلين قادوا هجوم إريتريا على جزيرة حنيش الكبرى منذ شهور مما ادى لإحتلال هذه الجزيرة حتى الآن ، وللأسف تحول اساسى افورقى - رئيس اريتريا وهو تلميذ فى السياسة - إلى بوق لإسرائيل ضد مصر والعرب ، ورفض الانضمام لجامعة الدول العربية ، بل إنه فتح قاموسه الهابط ضد مصر حيث هاجمها منذ اسابيع على صفحات « الحياة » اللندنية ، وتحدث عن ان مصر يجب ان تهتم باقتصادها أولا ، واتهمها بالانحياز لليمن فى صراعها مع أريتريا !! مع ان مصر ستبقى شامخة رغم الاقزام ومنهم هذا القزم المسمى أسياسى افورقى ! .

هذه باختصار الحلقات الثلاث للمخطط الإسرائيلى ضد منابع النيل ويجب ان نبقى متيقظين من هذه المحاولات المشبوهة .

* أخيرًا - فإننى أدعو الله أن يتغمد الفقيد الدكتور محمد عبدالهادى راضى وزير الأشغال والموارد المائية الراحل الذى كلما التقيت به فى حوار صحفى كنت أراه شعلة لا تهدأ ، غيرة على مصر وعلى منابع النيل ، لقد سألته فى آخر حوار صحفى أجريته معه ونشرته على صفحات جريدة « النيل » عن تهديدات أثيوبيا لمياه النيل ، فكانت إجابته قاطعة حيث قال إن أثيوبيا تُطلع مصر دائما على اية مشروعات تنوى القيام بها ومكاتب الرى المصرية متيقظة لأى شئ . فرحمة الله على هذا الرجل الذى قلما يجود بمثله الزمان .



المصدر: الجماهير اليوم

التاريخ: 4 ديسمبر 1996

هذا الزمان

إسرائيل ومنابع النيل

كلما جاء الحديث عن مياه النيل ومنابعه والمؤامرات التى تدور فى الخفاء فى منطقة البحيرات تذكرت الخديو اسماعيل هذا الحاكم العبقرى الذى ادرك طوال سنوات حكمه أهمية النيل لمصر.. ورغم انه كان يمد نظره دائما إلى الشاطىء الاخر من البحر المتوسط حيث كان حلمه الازلى أن تصبح مصر قطعة من اوروبا إلا أنه لم يترك لحظة اهتمامه بمنابع النيل وحاول دائما تامينها وحمايتها بكل الوسائل العسكرية وغير العسكرية. هذا الخديو العظيم لم يبق فى ذاكرة ابنائنا منه غير انه ادان مصر كما قالت لهم كتب التاريخ المزيفة.

وتذكرت هذه الايام الخديو اسماعيل بعد أن زاد اللغط حول دور اسرائيل فى منطقة البحيرات وخرجت تقارير صحفية من عواصم كبرى فى أوروبا تؤكد أن اسرائيل تمد جميع الاطراف فى منطقة البحيرات بالسلاح وبدون ثمن.. ثم ان اثيوبيا بدأت الحديث عن حصص المياه.. وتقوم الان بدراسة انشاء مسار بمساعدة اسرائيل.

ورغم كل محاولات التجميل التى بذلتها اسرائيل منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ورغم كل الوفود الذاهبة إلى هناك والاتية إلى هنا إلا أن الوجه الاسرائيلى القبيح يظهر واضحا فى احيان كثيرة رغم الاتفاقات واحاديث التطبيع والسلام القادم.

وإذا كانت نوايا اسرائيل طيبة تجاه مصر.. وإذا كانت تريد السلام للمنطقة كما تزعم وإذا كانت تريد أن تعيش فى أمن واستقرار كما تقول فلماذا تعبث فى منطقة البحيرات ولماذا تحاول اختلاق مشاكل لمصر فى أهم واخطر مقومات الحياة لشعبها وهو نهر النيل.

ان اسرائيل لن تسكت ابدا على الاستقرار فى مصر لأنها لا تريده ولأنها لا تريد مصر القوية القادرة على اداء دورها. وهى أيضا تحاول ان تفتعل مشاكل لها مع اطراف اخرى حتى تتفرغ اسرائيل لبرامجها التوسعية فى العالم العربى.

ولكن مصر تدرك تماما أهمية منابع النيل.. وأهمية الاستقرار فى هذه المنطقة. وقبل هذا فإن مصر قادرة على الدفاع عن كل قطرة مياه يحملها نهرها العظيم.. ولكن كل هذه دروس لنا فلاحاديث الجميلة والشعارات الرنانة عن السلام القادم والاحلام الوردية عن المستقبل الأمن كلها اشياء سبقت اوانها بكثير ويجب أن نعيد حساباتنا معها.

أما النيل فلا أحد يستطيع أن يقترب من منابعه فقد ظل طوال تاريخه العريق مقبرة للغزاة.. وسوف يبقى دائما..

فاروق جويدة



منابع النيل

كينشاسا: محمود معروف
القاهرة: عادل الجوجري

● القاتل والقتيل يمسكان بمدفع «عوزي» الإسرائيلي، هذا هو المشهد الذى التقطته عدسات المصورين في «غوماء» الواقعة على حدود رواندا وزائير قبل أن تفك ميليشيات التوتسي الزائيرية والمدعومة بقوات رواندية الحصار على مخيمات اللاجئين من قبيلة الهوتو، وفيما كان مئات الآلاف من اللاجئين الهوتو يتجهون نحو العاصمة كيغالي في رحلة العودة المأساوية كان خبراء «الموساد» الإسرائيليون المنتشرون في رواندا وزائير يخططون لتفجيرات عرقية أخرى في منطقة البحيرات العظمى، إذ وراء كل تفجير عرقي في هذه المنطقة الحيوية للأمن العربي يقف الإسرائيليون لحصد النتائج. وأهمها تعميق وجودهم في دول البحيرات العظمى. والتغلغل في مؤسسات صنع القرار بغية الوصول إلى هدف قديم هو خنق مصر من شريانها المائي «النيل»، فضلاً عن وضع يدها على مناجم الذهب والماس الموجودة في أراضي هذه الدول.

مصادر غربية في القاهرة ربطت بين النشاط الإسرائيلي المتنامي في رواندا وبورندي حاليا، وبين الوجود الإسرائيلي المكثف في دول أخرى تنتمي لحوض النيل منها أثيوبيا وأوغندا وكينيا، والهدف هو اختراق جدار الأمن المائي العربي، خاصة وأن مصر وطدت علاقاتها مع دول حوض النيل من خلال منظمة «الأندوجو» بعدما اكتشفت الأجهزة الأمنية المصرية النشاط الإسرائيلي الجديد في رواندا



وبوروندي، والذي خطط له ضابط الاستخبارات الإسرائيلي ديفيد كمحي الذي عمل سفيرا لبلاده في نيروبي، ومن هناك انطلق لينفذ خطة محاصرة مصر في شرق أفريقيا.

ويشير تقرير وضعته المخابرات الفرنسية إلى أن إسرائيل تمكنت في البداية من وضع أقدامها في رواندا وبوروندي من خلال شركة «إيروفتش كونسلت» المتخصصة في إنتاج الأسلحة الصغيرة والمتوسطة، وأنها منحت حكومتي البلدين كميات من الأسلحة مقابل السماح لشركات إسرائيلية بالبحث عن الذهب والماس في البلدين. وتطور الأمر إلى حد تدريب قوات من قبيلة «التوتسي» على أعمال القتال داخل الغابات، فضلا عن تكوين جهازي أمن واستخبارات في العاصمتين بوجمبورا وكيغالي مهمتهما اكتشاف أية عمليات تقوم بها ميليشيات قبيلة «الهوتو» تستهدف السيطرة على نظام الحكم في البلدين.

أوري لوبراني وديفيد كمحي وباروخ بار سفير رجال الموساد الإسرائيلي في شرق أفريقيا

سباق مصري ـ إسرائيلي

والمثير هنا أن إسرائيل زودت جميع أطراف الصراع بكميات من الأسلحة بما في ذلك مسلحو التوتسي الزائريون الذين شنوا هجمات خاطفة ضد الجيش الزائيري في الفترة الأخيرة، وفرضوا سيطرتهم على مخيمات اللاجئين الهوتو الذين كانوا محاصرين من الجيش الرواندي ومن الميليشيات الزائيرية حتى صدر القرار الدولي ١٠٨٠ القاضي بالتدخل، أما قوات الرئيس الزائيري موبوتو سي سيكو فهي أيضا مسلحة بأسلحة إسرائيلية، ويتواجد في العاصمة الزائيرية حاليا ١٧ شركة إسرائيلية هي غطاء لنشاط استخباراتي، كما يتواجد مستشارون عسكريون في قطاعات مختلفة من الجيش، والوجود الإسرائيلي في زائير يعود إلى ٣٠ عاما وارتبط بالرئيس موبوتو، ويعتبر مراقبون غربيون الوجود الإسرائيلي هو واجهة لرغبة أميركية للحضور في الساحة الأفريقية، وفي إطار التنافس الحالي مع فرنسا، غير أن المراقبين يأخذون في الاعتبار التنافس المصري ـ الإسرائيلي في هذه المنطقة الحيوية التي تضم دول البحيرات العظمى، إذ أن الوجود المصري قديم للغاية في هذه المنطقة، وقد تعمق في حقبتي الخمسينات والستينات من خلال الدعم المصري لحركات التحرر الوطني الأفريقية، كما تجدد في عهد الرئيس مبارك الذي تولى رئاسة منظمة الوحدة الأفريقية مرتين. عمل خلالهما على حماية مصالح مصر المائية في منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل، ويقع الجزء الأكبر من بحيرة فيكتوريا داخل الحدود الأوغندية، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن منابع النيل الاستوائية تبدأ من أوغندا «بحيرة فيكتوريا» بالإضافة إلى العديد من البحيرات الأخرى «كيوجا ـ وألبرت وإدوادر» وبعبارة أخرى فإن حوالي ١٣٪ من إيراد النيل السنوي يأتي من تلك المنطقة، وتذهب بعض التقديرات إلى أن كمية المياه التي تخرج من بحيرة فيكتوريا تقدر بحوالي ٣٦ مليار متر مكعب سنويا. لا يصل منها إلى مصر سوى ٣٦٪ منها فقط، وهو ما يدعو مصر إلى الاهتمام الشديد بأوغندا كأحد المصادر الهامة لمياه النيل. وفي نفس الوقت فإن إسرائيل تسعى إلى مضايقة مصر من خلال نشاطها واسع النطاق في كمبالا، ومحاولات خلق مشكلات بين دول «الأندوجو» التي تضم دول حوض النيل التسع.

رواندا تستخدم «المولينجا» لتحقيق أطماعها الإقليمية

مهمة باروخ

وقد أوفدت إسرائيل عددا كبيرا من المستشارين العسكريين بقياد- الكولونيل باروخ بار سفير ليتولى تنظيم القوات الأوغندية ووصل عدد الخبراء العسكريين في أوغندا حوالي ٤٠٠ مستشار تغلغلوا في كافة قطاعات القوات المسلحة. وانتقل باروخ إلى زائير حيث قام بتخطيط سلاح الطيران ومعه ١٤ مستشارا كما استعان بـ ٣٠٠ خبير عسكري لتدريب المظليين، وضباط وجنود سلاح المدرعات، وزودت إسرائيل الجيش الأوغندي بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة والثقيلة، ومن هذه الأسلحة، الرشاش «عوزي» ومدافع الهاون ودبابات «شيرمان» وطائرات «كفير» و«نوجا مستير»، والأخيرة مخصصة لتدريب الطيارين.

والمثير في هذا الصدد هو أن إسرائيل اختارت رجال المخابرات ليكونوا سفراء لها في دول البحيرات العظمى، وعلى سبيل المثال فإن أوري لوبراني كان سفيرها في كمبالا، وعندما تركها خلفه ديفيد كمحي ضابط الموساد المعروف، ويمكن القول إن كينيا تحولت إلى قاعدة عسكرية هامة لإسرائيل منذ زمن بعيد. وتشير بعض المصادر إلى وجود ما يقرب من ٢٥٠ خبيرا إسرائيليا عسكريا في نيروبي، والأكثر من هذا هو أن إسرائيل أقامت محطات استخباراتية في العاصمة الكينية تمثل نقاط انطلاق للتجسس على النشاط المصري في دول البحيرات العظمى.

ولم تبخل إسرائيل بالعطاء على كينيا حيث زودتها بمختلف أنواع الأسلحة، وقد بدأت الصفقات بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة ثم تطورت لتشمل بعد ذلك زوارق من طراز «دافور»، وصواريخ بحر/ بحر من طراز «جبرائيل» ومدفعية وأجهزة الكترونية، كما قدمت خبرات في المجالين الصناعي والزراعي، وقامت بتصدير سلعها إلى الأسواق الكينية.

وتعتبر كينيا نقطة ارتكاز هامة للنشاط الأميركي الإسرائيلي في وسط وشرق أفريقيا، لاسيما وأن أميركا أحرزت تقدما سياسيا على فرنسا في منطقتي الهضبة الأثيوبية، وهضبة البحيرات وهما منابع النيل، وهذا النفوذ السياسي ليس بعيدا عن دلالات قيام البحرية الأميركية في آب «أغسطس» ١٩٩٤ بمناورات بالذخيرة الحية في دلتا نهر تانا الذي ينبع من وسط كينيا، ويصب في المحيط الهندي في إقليم الساحل الكيني.

وكان أنطوني ليك مستشار الأمن القومي الأميركي هو مهندس الوجود الأميركي في هذه المنطقة من خلال تزكية الصراع بين دول الفرانكفون ودول الأنجلوفون، وتعتبر أوغندا محور ارتكاز النشاط الأنجلوفوني في المنطقة رغم هواجسها باحتمالات تغييب دورها في أية أزمة إقليمية مقابل تنامي دور زائير التي تعتبر أبا لأسرة البحيرات الكبرى التي تضم رواندا وبوروندي. ولا يستبعد أن يكون المخطط الإسرائيلي الأميركي الأخير هدفه إضعاف زائير، وسحب الريادة منها إلى رواندا التي يقودها نخبة التوتسي الموالية لأميركا.

أما زائير فهي ثاني أكبر دولة من حيث المساحة، وثالث دولة من حيث التعداد السكاني بين دول حوض النيل، لذا فهي تمثل المحرك الرئيسي



للتجمع الاقتصادي لدول البحيرات العظمى «زائير رواندا وبوروندي».. وعن علاقة زائير المباشرة بمصادر المياه فإن ذلك يتمثل في وجود بحيرة «موبوتو سي سيكو» داخل أراضي زائير، وعلى رغم العلاقات الطيبة التي تجمع مصر وزائير إلا أن إسرائيل نشطت منذ منتصف السبعينات في إيجاد موطىء قدم لها من خلال إثارة المشكلات بين دول حوض النيل، والتحريض الدائم والمستمر لإشعار هذه الدول بالظلم الناتج عن الإسراف العربي في موارد مياه النيل.

وتقول مصادر أفريقية إن إسرائيل وبـ«مساعدة أميركا» نجحت في تأمين سيطرتها على بعض مشاريع الري في تلك المناطق، ووفقا للمصادر فإن إسرائيل قدمت دراسات تفصيلية إلى زائير ورواندا لبناء ثلاثة سدود كجزء من برنامج شامل لإحكام السيطرة على مياه البحيرات العظمى وحرمان مصر منها، وتقول المصادر إن مهندسين إسرائيليين قاموا بالفعل باختبارات للتربة في رواندا، كما يتابع المصريون حاليا النشاط الإسرائيلي في بوروندي، إذ يمثل الجزء الخاص بحوض نهر النيل حوالي ٥٠٪ من مجموعة مساحة بوروندي، ويهتم الخبراء الإسرائيليون بوجه خاص بنهر كاجيرا الذي يمثل حدود بوروندي مع رواندا في الشمال الشرقي، وهو الرافد الوحيد المباشر للنيل من تلك الدولة.

وتقول مصادر دبلوماسية مصرية إنه في الوقت الذي كانت المخابرات الإسرائيلية «الموساد» تغذي الصراع بين كل من بوروندي ورواندا في أعقاب الأحداث الدامية التي وقعت بين قبائل «الهوتو» التي تشكل غالبية السكان، و«التوتسي» التي تشكل النخبة الحاكمة في آب «أغسطس» ١٩٨٨، وأدت إلى تدفق اللاجئين من «الهوتو» إلى جارتهم رواندا، فإن مصر قامت بجهود للوساطة، لكن منهج إسرائيل الذي وضعه خبير الاستخبارات «يسرائيل ليئور» هو تزكية الصراعات في منطقة البحيرات العظمى، ويعتمد هذا المنهج على تصدير الأسلحة إلى طرفي الصراع. فالرشاش عوزي يحمله رجال «الهوتو» كما يحمله مقاتلو «التوتسي» على حد سواء.

صراع فرنسي أميركي في زائير قاعدته أوغندا وامتداداته في رواندا وبوروندي

وكان الإسرائيليون قد أسسوا عدة شركات منها شركة «اينكود» ولها عدة فروع في كينيا وبوروندي ورواندا وزائير، وهي في الواقع مكاتب استخباراتية، كما تقوم هذه الشركة بتأمين صفقات السلاح للقوات المتصارعة، وفي أغلب الأحيان لا تطلب مبالغ نقدية، وإنما تحصل على حقوق البحث عن الذهب والماس، وتقول مصادر دبلوماسية مصرية إن إسرائيل صدرت لدول البحيرات العظمى الثلاث كميات من الدبابات الروسية الصنع التي كانت استولت عليها خلال حروبها مع الجيوش العربية، وهي من طراز «ت - ٥٤» وقطع مدفعية، فضلا عن الرشاش «عوزي»، كما قدمت لقبائل التوتسي كميات أخرى من الرشاش الروسي «الكلاشينكوف» كانت قد استولت عليها خلال هجومها على مقرات ومخازن منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام ١٩٨٢. وتسعى إسرائيل إلى ترويج الولايات المتحدة في هذه المنطقة التي كانت مستعمرات بلجيكية، قبل أن ترتبط بعلاقات فرانكفونية مع فرنسا. وهو الأمر الذي أثار الجهات الاستخباراتية الفرنسية مؤخرا، فألقت الضوء على النشاط الإسرائيلي في منطقة البحيرات العظمى، وتؤكد المصادر أن القاهرة ترصد النشاط



الإسرائيلي في شرق ووسط أفريقيا عن كثب، بعدما نفذ الإسرائيليون فعليا في أديس أبابا وأسمرة من خلال قواعد بحرية وجوية في دهلك ومصوع، وتأكد هذا النشاط عبر المساعدات الفنية والبشرية التي حصلت عليها أريتريا خلال العامين الماضيين ومكنتها من احتلال جزيرة حنيش اليمنية.

وخطة مصر

وأشارت مصادر دبلوماسية مصرية إلى أن التكتيك المصري لمحاصرة النشاط الإسرائيلي في هذه المنطقة يقوم على تشجيع التعاون الإقليمي بين دول حوض النيل من خلال قيام اتحاد أو رابطة تجمع هذه الدول تحمل اسم مجموعة الأندوجو، وكلمة الأندوجو تعني الأخوة، وتحقق التعاون المشترك في المجالات التنموية والاقتصادية، كما تقوم مصر بتقديم الخبرات الفنية، الزراعية والصناعية لتلك الدول، وتستقبل طلابها في المعاهد والجامعات، وهناك حوالي ألف طالب أفريقي يدرسون في جامعة الأزهر وحدها. فضلا عن ٥٠٠ طالب أفريقي يدرسون فى معهد الدراسات الأفريقية بالقاهرة مما يعمق الروابط السياسية ويحول دون تحقيق غرض إسرائيل في محاصرة مصر من الجنوب والشرق الأفريقيين.

في كينشاسا

تعالوا بنا إلى أفريقيا وبالتحديد في وسط القارة في قلب الأحداث من خلال هذا التحقيق المصور.

ولحسن الحظ أن السفير المصري في زائير علاء الدين عبدالعليم رزق كان سفيراً لمصر في بوروندي ورواندا والآن في زائير منذ حوالي شهرين ويعيش الأحداث يوماً بيوم.. تعالوا لنعرف منه مزيداً من الحقائق والتفاصيل..

– في البداية سألته عن دوافع ما يحصل حالياً في شرق زائير؟

● فقال: لاشك أن عملي الدبلوماسي في كل من بوروندي ورواندا وزائير أفادني كثيراً في فهم حقيقة الأوضاع في منطقة البحيرات العظمى، وما أستطيع أن أذكره بعيداً عما تتناقله الصحف في هذا الأمر هو إلقاء الضوء على حقيقة الصراع الدائر حالياً في هذه المنطقة، وهناك عدة نقاط أعتقد أنها تقف وراء الأحداث الراهنة.. النقطة الأولى تتمثل فيما ورثته المنطقة من رواسب ومشاكل حدود منذ عهد الاستعمار الألماني والبلجيكي.. أما النقطة الثانية فتتعلق بوجود تداخل شديد بين الأعراق في مناطق حدود بلدان منطقة البحيرات العظمى حيث حدث تزاوج فيما بينها ولذا فإن الجيل الثاني منهم لا يكاد يفرق بين هويته سواء كان زائيريا أو رونديا أو بوروندیا.. وفي البداية لم تكن هناك مشاكل تذكر بين هذه الأعراق.. أما الآن فما نراه من اشتعال للصراع القبلي كلها فتن لخدمة أهداف بعض القوى العالمية التي تصر على الاستمرار في سياسة تقسيم القارة السمراء وإضعافها، وهذه هي خلفية الصراع الدائر حالياً والتي ربما لا تتوافر للمتابع العادي.

الوضع على الأرض

– .. نريد معرفة الصورة الحقيقية في موقع الأحداث؟

● كما ذكرت أن الحدود بين منطقة البحيرات العظمى متداخلة بشدة ولذلك فمن السهل إشعال الفتن فيها، وهذا هو ما حدث حالياً حيث استغلت رواندا

المهاجرين الروانديين الذين وفدوا إلى زائير منذ ما يقرب من مائة وخمسين عاماً وأشعلت فيهم نعرة أصولهم التوتسية الرواندية حيث استدعتهم إلى رواندا وتم تدريبهم وتسليحهم لخدمة أهداف معينة، وبعد ذلك تم الدفع بهم إلى زائير مرة أخرى لإحداث قلاقل حيث ترى رواندا أن لها أقاليم في زائير. هؤلاء المهاجرون يرون أنهم أصبحوا زائيريين بحكم تواجدهم الطويل في البلاد ولذلك يطالبون ببعض الصلاحيات والامتيازات، وزائير من جهتها تقول إنها لم تمنحهم الجنسية الزائيرية وأنها غضت الطرف فقط عن وجودهم.. أما رواندا فتقول إنه إذا كانت زائير لا ترغب في وجود هؤلاء المهاجرين فعليها إعادتهم ومعهم الأراضي التي يعيشون فوقها، ومعنى هذا أنها تريد ضم أراض زائيرية، وهذا بالطبع حل غير معقول حسب الاتفاقات الأفريقية بعدم المساس بالحدود التي رسمت منذ العهد الاستعماري، لأنه لو حدث ذلك فسيسبب مشاكل وقلاقل لا حصر لها.

بعض القوى العالمية تقف وراء الصراع القبلي في شرق زائير

الشق الثاني للمشكلة جاء نتيجة لوجود اللاجئين الروانديين الذين هاجروا للأراضي الزائيرية عقب مقتل الرئيس الرواندي السابق جوفيال هابيا ريمانا عام ١٩٩٤ والمذابح التي حدثت بين الهوتو والتوتسي. والآن فإن زائير تدفع ثمن سكوتها على وجود هذا العدد الضخم من المهاجرين والذين تتخوف منهم رواندا لانتماء عدد كبير منهم إلى الجيش الرواندي السابق الذي كان يؤيد الرئيس الراحل هابيا ريمانا ومعظمه كان من الهوتو. وحالياً فهناك اتجاه دولي لإرسال قوات لهذه المنطقة لخدمة الأغراض الإنسانية في الوقت الذي تريد فيه زائير أن تكون مهمة هذه القوات إنهاء مشكلة احتلال أراضيها من قبل المتمردين التوتسي الذين تدعمهم رواندا.

– ما هي رؤيتكم للموقف.. وهل تتوقع انسحاب المليون لاجيء رواندي؟

● بالنسبة لمشكلة اللاجئين الذين هاجروا إلى زائير عام ١٩٩٤ فأعتقد أنها قد خفت الآن حيث تشير الأخبار إلى عودة نصف مليون منهم إلى بلادهم ومع تزايد المساعدات الإنسانية فإن الأمور في طريقها إلى الحل حيث تمنح حوافز للراغبين في العودة.

أما بالنسبة للمشكلة الأصعب فتتمثل في المسلحين التوتسيين من ذوي الأصول الرواندية والذين يعرفون باسم «المولينجا» ويصل تعدادهم إلى حوالي خمسة وعشرين ألفاً، ومن الصعب أن تعطيهم زائير الجنسية لأنهم حملوا السلاح ضد الجيش الزائيري.

امتيازات للتوتسي

– قيل إن عدد ضحايا الصراع بين الهوتو والتوتسي في رواندا بلغ مليون قتيل.. فهل ستظل المشكلة قائمة حتى تقضي قبيلة منهما على الأخرى؟

● حل هذه المشكلة ليس سهلاً ويحتاج إلى سنوات طويلة من التضامن والتعاون بين بلدان منطقة البحيرات العظمى، كذلك يحتاج الحل إلى جهود دولية وإنسانية كبيرة حتى نرى الهدوء يعود تدريجياً إلى هذه المنطقة.

وبداية، أقول إن قبيلتي الهوتو والتوتسي توجدان أساساً في رواندا وبوروندي حيث تبلغ نسبة القبيلة الأولى حوالي ٨٥ في المائة والثانية ١٥ في المائة من عدد السكان في كلتا الدولتين.. ويعود أصل المشكلة إلى



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٦ - ٩ يوليو ١٩٩٦

البحيرات العظمى تمد مصر بـ ١٥٪ من احتياجاتها المائية وإسرائيل تسعى لمحاصرة مصر في الشرق الأفريقي

رواسب عهد الاستعمار حيث حصل التوتسي على فرص كبيرة في التعليم والتدريب إضافة إلى المنح الدراسية التي أعطيت لهم في بلجيكا وفرنسا وألمانيا ونتيجة لهذا كون التوتسي كوادر ثقافية واستطاعوا تطوير أنفسهم اجتماعياً واقتصادياً، وذلك على عكس الهوتو، وهذا هو أصل المشكلة حيث يرى التوتسي في أنفسهم الكفاءة والأهلية في حكم البلدين دون أدنى مشاركة من الهوتو لأنهم يعتقدون أن هذه المشاركة على المدى الطويل ستمنح الهوتو فرصة الحكم ويصبحون هم - أي التوتسي - الأقلية، ولذلك فهم يسيرون على سياسة «إما نحن.. وإما هم».. وهذا بالطبع فكر خاطئ وأعتقد أن هناك إمكانية للتعايش بين القبيلتين في ظل الفكر الديمقراطي السائد في السياسة والاقتصاد وأعتقد أن هذا هو الحل النهائي الذي يقوم على قبول الآخر وعدم استبعاده وزوال النزعة العنصرية بين الطرفين.

وأشير إلى أن الهوتو كانوا مسيطرين تماماً على الحكم في رواندا أيام الرئيس هابيا ريمانا إلى أن قتل واستولى التوتسي على مقاليد الأمور.. أما في بوروندي فقد ظل يحكمها التوتسي إلى أن جرت أول انتخابات ديمقراطية هناك عام ١٩٩٣، والتي جاءت بالرئيس أنداديه الذي ينتمي إلى الهوتو وبذلك أصبحت القبيلة الأخيرة تحكم ديمقراطياً لأول مرة، ولكن اختلت الأوضاع مرة ثانية بعد الانقلاب العسكري الذي دبره التوتسي ضد الرئيس أنداديه واستولوا بموجبه على الحكم مرة أخرى في ظل نظرة عنصرية أنهم الأجدر بإدارة شؤون الدولة.

والآن يفضل التوتسي في رواندا وبوروندي الاستقرار الواقعي على الحقوق الديمقراطية التي يرى الهوتو أنهم بموجبها الأولى بالحكم نظراً لكونهم الأغلبية.. كما أن كثيرا من الدول الأوروبية والغربية يفضل السياسة الواقعية وهي عدم تغيير الوضع الحالي وتفضيل الحلول السلمية على الحلول الجذرية والتي ستؤدي بالطبع إلى نوع من العنف حيث يرفض التوتسي تسليم الحكم للهوتو بطرق سلمية.. وأعيد القول وأكرر إنه رغم هذه المشاكل فإن الحل ممكن عن طريق قبول الطرف الآخر والتعايش معه وإحداث مزيد من التنمية في هذه المنطقة لأنها الوسيلة الوحيدة للتغلب على النعرات العرقية في البحيرات العظمى.

- ما هي المشاكل الأخرى في منطقة وسط أفريقيا غير الخلاف الدموي بين الهوتو والتوتسي؟

● الحقيقة أن منطقة وسط أفريقيا تعج بكثير من المشاكل المعقدة مثل انتشار الأمراض الخطيرة كالإيدز والإيبولا، كذلك تعرضت البيئة في هذه المنطقة لتدمير شديد نتيجة الحروب بين الهوتو والتوتسي حيث تعرضت بيئة منطقة شرق زائير، نتيجة لوجود اللاجئين الروانديين، لاعتداءات كثيرة مثل القضاء على أنواع عديدة من الحيوانات والنباتات التي يقتات عليها اللاجئون كذلك قطع كميات كبيرة من الأخشاب للتدفئة مما نتج عنه إزالة العديد من الغابات.

وإضافة لذلك فإن هذه المنطقة أساساً تعاني من فقر شديد في المشاريع التحتية والتنموية ولذلك فهي في حاجة لأموال ضخمة لتطويرها.

- سيادة السفير.. العلاقة بين مصر وزائير كانت قوية في فترة الستينات وكان هناك تبادل تجاري ومشاريع مشتركة.. أما الآن فنلاحظ أنها تقتصر على التمثيل الدبلوماسي لا أكثر.. فما هي رؤيتك لهذه العلاقة؟

● للأسف العلاقات الآن بين مصر وزائير ليست وطيدة بالشكل الذي يرجوه الشعب في البلدين،

ويعود ذلك لأسباب كثيرة أهمها: عدم الاستقرار في زائير في فترة أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات وبسبب ذلك تراجع التعاون التجاري والاقتصادي بين القاهرة وكينشاسا، ولكن ظلت العلاقات السياسية وطيدة نظراً لأن زائير إحدى دول حوض النيل.

والآن مصر وزائير بالاشتراك مع بعض الدول الأخرى بصدد الدخول في مشروع مشترك لتوليد الكهرباء الهيدروليكية يعرف باسم «انجا - أسوان».. و«انجا» هي منطقة في جنوب غرب زائير لها قدرات ضخمة في توليد الكهرباء والتي سوف يتم إنتاجها وتوزيعها حتى تصل إلى أسوان تمهيداً لربطها بشبكة أوروبا الكهربائية.. وهذا المشروع سيتيح فوائد اقتصادية عديدة على البلدان التي يمر بها.

- واضح أن التجارة المصرية لا وجود لها هنا في زائير.. والزائيرون متشوقون للمنتجات المصرية، ولكن رجال الأعمال المصريين يخشون على أموالهم بسبب عدم الاستقرار في زائير.. فكيف السبيل لحل هذه المشكلة؟

● إذا ما تجاوزنا الفترة الحرجة الحالية وعاد الهدوء إلى زائير فإن المنتجات المصرية ستجد لها سوقاً رائجة في هذا البلد الذي يعتمد على استيراد كل شيء وخاصة المنتجات الصناعية.

- ومن يضمن حقوق المصريين؟

● نأخذ الوضع الحالي كمثال.. فحتى في ظل عدم الاستقرار فإن المنتجات من جنوب أفريقيا ولبنان تغزو الأسواق الزائيرية ناهيك عن المنتجات الغربية من فرنسا وألمانيا وبلجيكا.. فلماذا لم يتخذ المصدرون من هذه البلدان الوضع الحالي في زائير حجة لعدم التصدير؟ وأتمنى أن يهتم الوزراء المعنيون وكذلك المصدرون المصريون بالسوق الزائيرية لأن هذا سيعود بمردود إيجابي على الأمن القومي المصري من الناحية الاقتصادية.. وأعتقد أن رأس المال الخاص يقبل الدخول في المغامرة المحسوبة.

كما أمل أن يعود الدور البارز لشركة النصر للاستيراد والتصدير في السوق الزائيرية، وهو الدور الذي توقف منذ فترة.. وكذلك أن تقوم شركة مصر للطيران بمعاودة الرحلات إلى كينشاسا ولو على سبيل التجربة وأعتقد أنها ستجده خطاً مربحاً وذلك على غرار الرحلات المنتظمة التي تقوم بها إلى جنوب أفريقيا.

الوجه

أزمة المياه في المتوسط أزمة هدر أيضا

ممثلو ٢٧ دولة منها ١٥ أعضاء في الاتحاد الأوروبي و١٢ دولة متوسطية (مصر والجزائر والأردن ولبنان والمغرب وسورية وتونس وتركيا وقبرص ومالطا وسلطة الحكم الذاتي وإسرائيل) اجتمعوا في مرسيليا لدرس أمر واحد أوحد: الماء.

أوروبا، مهتمة بالغ الاهتمام بالماء في الشرق الأوسط. وهي تستثمر أكثر من ستة مليارات دولار بين العام الجاري والعام ٢٠٠٠ في صندوق للتعاون الأوروبي المتوسطي (نصفها قروض من البنك الأوروبي للاستثمار ونصفها الآخر دعم من الاتحاد الأوروبي).

وأوروبا يهمها موضوع المياه، لأنها تخشى أولا أن تؤدي المياه، ونقصها تحديدا، إلى نزاعات في المتوسط بين دول الحوض، تدفع بالمزيد من الهجرة نحو شواطىء المتوسط الشمالية في أوروبا.

أما دول حوض المتوسط، فتبدو وكأنها غير مكترثة لصدامات المياه وصداماتها التي تنذر بالوقوع.

وفي افتتاح اجتماعات مرسيليا، أنذر ميشال باتيس، رئيس المشروع الأزرق للمتوسط التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ممثلي الدول المتوسطية المجتمعين بما ينتظرهم بين اليوم والعام ٢٠٢٥.

دراسة تستنتج ببساطة أن هوامش الحركة اختفت أو ستختفي خلال جيل واحد في معظم دول المتوسط بسبب ضغط الموارد المائية وأن زمن اعتماد منطقة شح على موارد متوافرة في غيرها ولى إلى غير رجعة.

في الواقع، هناك أكثر من ١١٥ مليون نسمة في المتوسط تعيش تحت عتبة الألف متر مكعب من المياه سنويا للفرد الواحد، في وقت تستهلك بلاد مثل مصر ١١٠٠ متر مكعب سنويا للفرد مقارنة بمعدل سبعمائة متر مكعب في دولة مثل فرنسا.

واليوم، وقبل حلول كارثة الجيل المقبل، هناك ثماني دول في المتوسط تستغل أكثر من نصف مواردها المائية المتوافرة، أي ما يحدد العتبة الرسمية لبداية الشح المائي.

وبعض دول المتوسط، تخطى استغلالها عتبة المائة في المائة، مثل ليبيا، التي تستغل مياها جوفية، في غالب الوقت غير متجددة وتهدد بتفجير نزاع بينها وبين الجزائر.

ويشير معظم الدراسات أن أكثر من نصف سكان حوض المتوسط يعاني من شح المياه، مع حلول العام ٢٠٢٥، إذا تابعت دولة استغلالها على النمط الحالي.



إلا أن أخطر ما يشير إليه رئيس المشروع الأزرق، هو أن النزاعات من أجل المياه لن تتوقف على حدود الدول، بل تهدد بالتحول إلى نزاعات بين قطاعات الاستغلال داخل البلد نفسه، وبين المناطق وحتى بين الأجيال.
ويبلغ الهدر حاليا في القطاع المسؤول عن سبعين في المائة من استغلال المياه حاليا، أي الري الزراعي، ما بين ٣٠ و٦٠ في المائة، بينما يبلغ الهدر في توزيع المياه للمدن الرئيسية في حوض المتوسط ما بين ١٥ و ٥٠ في المائة.
أزمة الماء مسألة سياسية، خاصة في قوس النزاع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط. لكنها مسألة هدر أيضا، وهذه لا تحتاج لاتفاقات.

هاني حمود





لقاءات سورية - تركية قرب الحدود

□ دمشق - من إبراهيم حميدي:

■ قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» إن وزارة الخارجية السورية تدرس توجيه دعوة إلى الجانبين التركي والعراقي لعقد الدورة الـ ١١ للجنة الثلاثية الخاصة بمياه الفرات، في دمشق، للبحث في موضوع قسمة المياه بين الدول الثلاث. وزادت ان الجانبين السوري والعراقي ينويان ترتيب انعقاد اجتماع للجنة الثنائية الخاصة بالمياه قبل اجتماعات اللجنة الثلاثية، بهدف تنسيق المواقف بينهما.

وأعلنت مصادر رسمية أمس أن اجتماعات سورية - تركية عقدت اخيرا قرب الحدود المشتركة بين البلدين.

وكانت الحكومة السورية قررت توجيه الدعوة إلى الجانب العراقي لايفاد خبراء في مجال المياه إلى دمشق، لكن المشرفين على ملف المياه فضلوا العمل لعقد اجتماع للجنة الثلاثية التي لم تجتمع منذ نهاية ١٩٩٢

وقالت المصادر إن اللجنة لم تجتمع بسبب رفض الجانب التركي عقد اجتماع للجنة الفنية، خصوصاً أن «حجة الجانب السوري للتوصل إلى قسمة مياه الفرات صارت أقوى بعدما وعد الرئيس سليمان ديميريل عندما كان رئيساً للحكومة بداية العام ١٩٩٣ بالتوصل إلى اتفاق نهائي على مياه الفرات».

وأوضحت أن الخارجية السورية تنتظر «الوقت المناسب لتوجيه الدعوة، لأننا نريد أن يكون الاجتماع ناجحاً». واشارت إلى رغبة في «أن يحمل الخبراء المعنيون توجيهاً سياسياً بهدف التوصل إلى قسمة مياه الفرات في شكل نهائي، بحيث تحل محل الاتفاق المرحلي للعام ١٩٨٧»، ونص على تصريف ٥٠٠ متر مكعب من المياه في الثانية عند نقطة الحدود السورية - التركية، فيما يطالب بعض الخبراء السوريين بأن تكون القسمة ثلاثية أي نحو ٦٦٦ متراً مكعباً من المياه للسوريين والعراقيين من أصل اجمالي التدفق البالغ نحو الف متر مكعب.

إلى ذلك، لم تعلق سورية رسمياً على إقرار رئيس الوزراء التركي نجم الدين أربكان اتفاقاً عسكرياً مع إسرائيل، مع أن الآمال كانت معقودة على أن يؤدي ترؤس اربكان زعيم حزب «الرفاه» الائتلاف الحكومي في تركيا، إلى تحسن كبير في العلاقات بين أنقرة ودمشق.

وقالت مصادر ديبلوماسية لـ «الحياة» إن «المؤسسة العسكرية التركية هي الحاكم القوي، لكن أربكان ساهم في تخفيف التوتر وحشد القوات على الحدود مع سورية» منتصف السنة. وقالت مصادر سورية آنذاك إن الضغوط والتهديدات «امتدت إلى تركيا الراغبة في السيطرة على ثروات المنطقة واحياء نفوذها البائد في الشرق الأوسط».

واعلنت مصادر رسمية أمس ان اجتماعات بين الجانبين السوري والتركي عقدت أخيراً قرب الحدود المشتركة، وأوضحت ان محافظ شانلي اورفة التركي شهاب الدين هاريوت زار أول من أمس محافظ الرقة السيد محمد أحمد نفاخ. ونقلت عن المسؤول التركي تأكيده أهمية العلاقات بين البلدين، وأن «هذه الزيارة ستساهم في تعزيز العلاقة بين الشعبين وتوطيدها»، فيما شدد نفاخ على «ضرورة تطوير العلاقات خصوصاً في المجالات الاقتصادية والثقافية».



وثيقة مزيفة للموساد تثير دول حوض النيل ضد مصر

كتب صلاح بديوى:

سرب الموساد وثيقة لإثيوبيا زعم أنها تمثل أحد ملاحق اتفاقات كامب ديفيد السرية التى أبرمها الرئيس المصرى الراحل أنور السادات مع حكومة الكيان الصهيونى برئاسة مناحم بيجين. تشير الوثيقة -كما جاء فى مذكرة قدمتها الخارجية الإثيوبية لعدد من دول حوض النيل- إلى تعهد مصر بنقل جزء من مياه النيل يبدأ بـ١٪ حتى يصل بعد أعوام إلى ٤٪ لتزويد الكيان الصهيونى بما يقدر بمليار متر مكعب من هذه المياه، وذلك من أجل زراعة النقب وتوفير مياه الشرب للصهاينة. وتركز الوثيقة المزعومة على قيام إسرائيل -بالتعاون مع حكومة مصر- بتنفيذ مشروعات توفير المياه بمناطق المستنقعات بجونجلى وبحر الغزال وأعالى النيل، بحيث يستفيد الطرفان من هذا التوفير ولا تأخذ السلطات الصهيونية حصة من المياه على حساب مصر. وتقول مذكرة الحكومة الإثيوبية -التى أرفقت بصورة من الوثيقة- إن حكومة مصر تعهدت بإكمال المرحلة الأولى من مد المياه للكيان الصهيونى أواخر عام ١٩٩٧، وذلك عبر توصيل مشروع ترعة السلام حتى أودية العريش ليتم بعد ذلك توصيل المياه بمعرفة السلطات الإسرائيلية إلى داخل فلسطين المحتلة. وتزعم المذكرة الإثيوبية أن المشروع سيتكلف أكثر من مليارى دولار تعهدت الولايات المتحدة بتدبيرها مع أصدقائها وحلفائها من أجل استمرار التسوية.

ووفقا للرؤية التى طرحها خبراء الموساد لإجبار دول حوض النيل على قبول الكيان الصهيونى باعتباره الدولة رقم ١٠ فى حوض النيل، فإن ذلك يتطلب زعزعة الاستقرار وإثارة الفتن والحروب الأهلية فى مناطق الجنوب السودانى وحوض البحيرات العظمى الذى يضم زائير وأوغندا ورواندا وبوروندى على النحو الذى نراه الآن، والذى تتصاعد درجات فورانه تدريجيا بإثارة النعرات القبلية والطائفية والدينية لتتفجر الحروب ويفرض الأمر الواقع على دول الحوض.

ولأول مرة منذ توقيع اتفاقات كامب ديفيد تشن إثيوبيا حملة إعلامية ضد مصر زاعمة وجود مخطط إسرائيلى مصرى لنقل المياه خارج دول الحوض، وقد رفض على عثمان طه -وزير الخارجية السودانية- التسليم بصدق تلك الادعاءات، وأشار فى حوار مع صحيفة ريبوتز الإثيوبية إلى أن السودان بصدد التأكد والتحقق من صحة الاتهامات التى تتردد حول عقد بعض دول الحوض اتفاقات مع دول خارجه



اتفاقات مع دول خارجه لاعطائها جزءا من مياه النيل، مؤكدًا رفض بلاده قيام أى من دول حوض النيل بإبرام اتفاقات مع دول خارج الحوض. أما إثيوبيا فقد أكدت وزارة خارجيتها بوضوح أن مصر التى تحتج على التعاون الإثيوبى- الإسرائيل لإقامة السدود على منابع النيل عليها الا تتدخل فى شئون إثيوبيا لانها سبقت إثيوبيا فى إبرام اتفاقات لتوصيل المياه لإسرائيل، ويتردد أن محاولات صهيونية تبذل حاليا لتغيير الاتفاقات الدولية التى تحرم نقل المياه خارج أحواض الأنهار.

● يبدأ أعماله اليوم بمشاركة مصر:

مؤتمر دولى لوضع سياسات استخدام الأراضى والمياه خلال المرحلة القادمة

يعانى العديد من دول اقليم الشرق الادنى، والذى يضم ٣٠ دولة من بينها مصر حاليا من نقص المياه، ويفرض ذلك ضرورة مراجعة واعادة النظر فى كل من الموارد المطلوبة والمتاحة لمواجهة النمو السكانى والاحتياجات المائية للتنمية المستديمة ، حيث أن الموارد المائية المتاحة يتم استنزافها فإن الصعوبة ستزداد فى المستقبل للوفاء بالطلب المستمر على المياه بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو التورط فى نزاعات اقليمية قد تعرض الأمن والاستقرار فى المنطقة للخطر. ومن المتعارف عليه أن الضغط المتزايد والمتعاظم على موارد الأرض والمياه يؤدى إلى تدهور وتلوث هذه الموارد النادرة، وكذلك الفقد الجزئى أو الكلى لطاقتها الانتاجية ويتطلب تحقيق الأمن الغذائى العالمى جهودا منسقة لتحسين ادارة موارد الأراضى والمياه المحدودة فى الشرق الأدنى

وتشير تقديرات منظمة الاغذية والزراعة إلى أن نصيب الفرد من الموارد المائية المتعددة الداخلية اقل من ٥٠٠ متر مكعب سنويا فى ١٦ دولة من دول الاقليم بالاضافة إلى أن التنبؤات بتأثر الطلب المتزايد على المياه تشير إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥ فإن معظم الاقليم سوف يحصل فقط على ٣٢٪ إلى ٦٦٪ من الموارد المائية المتجددة التى كانت متاحة عام ١٩٩٠.

ويقدر اجمالى الأراضى الصالحة للزراعة فى اقليم الشرق الأدنى بحوالى ١٢٩ مليون هكتار بما يعادل ٢٠. هكتار لكل فرد مما يعنى أن الانتاج فى دول الاقليم أصبح معتمدا على الزيادات فى الغلة لكل وحدة من الاراضى، وإذا لم يتم اقرار سياسات وممارسات صحيحة فإن الاستخدام الهائل والمستمر لموارد الأراضى والمياه قد يؤدى إلى تدهور التربة وتلويث مصادر الغذاء ومياه الشرب.

وفى ضوء هذه المؤشرات تبدأ اليوم بلبنان اجتماعات الهيئة الاقليمية لاستخدام الاراضى والمياه فى الشرق الأدنى التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة بمشاركة ٣٠ دولة من دول الاقليم من بينها مصر وستستمر لمدة ٤ أيام وذلك بهدف اقرار سياسات تؤدى إلى ادارة افضل للموارد الأرضية والمائية.

وسيتم خلال اجتماعات الهيئة بحث تخطيط الموارد المائية للاستخدام المستديم والموارد المائية والرى وقاعدة معلومات التربة والأراضى والتخطيط للاستخدام المتكامل واصلاح السياسات القطرية للمياه وتملح التربة والموارد المائية من الرى والصرف والاتجاه المتكامل للعناية بالاراضى والحفاظ على التربة وادارة موارد المياه الجوفية. ومن المقرر أن تصدر الهيئة خلال اجتماعاتها توصيات تتعلق بالطرق المثلى للزراعة المروية فى الدول الأعضاء، ومقترحات حول الطرق والوسائل التى يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تساعد بها دول الاقليم على تحسين استخدام موارد الأراضى والمياه بالاضافة إلى تجميع المعلومات والبيانات المتعلقة بتنمية وصيانة الأراضى والمياه فى الاقليم وتبادل المعلومات.

ماجد منير

د. طلبة يدعو إلى

حملة دولية لتشجير هضبة الحبشة لزيادة فيضان نهر النيل

بالرغم من فيضان النيل هذا العام.. فإن مصر لا تزال تعتبر تحت خط الفقر فى المياه.. مما يضعنا فى خطر بالغ.. اذ لم نتنبه من الآن، لهذه المشكلة، ونبادر باخذ الخطوات الجادة لحلها.

فى البداية يقول د. مصطفى كمال طلبة رئيس المركز الدولى للبيئة والتنمية إن نصيب الفرد فى مصر من المياه اقل من ١٠٠٠ متر مكعب فى العام . مما يضعنا تحت خط الفقر فى المياه، حيث أن هناك تقسيماعالميا.. يضع الدول التى يقل فيها نصيب الفرد عن ١٠٠٠ متر مكعب فى السنة تحت خط الفقر فى المياه والاتفاقية الدولية لدول حوض النيل حددت نصيب مصر من مياه النيل بـ ٥٥ مليار متر مكعب فى العام . وبما أن تعداد مصر وصل الى ٦٠ مليون نسمة . فمعنى ذلك أن نصيب الفرد ٩٠٠ متر مكعب من المياه فى السنة. وقد يقل عن ذلك مع تزايد التعداد.. حيث يقل نصيب الفرد إلى ٨٠٠ متر مكعب عندما يزداد التعداد إلى ٧٠ مليون نسمة. مع ملاحظة أننا نزيد بمعدل نسبته ٢,٢٪ فى العام فى الوقت الذى لايزيد نصيب مصر السنوى من مياه النيل على ٥٥,٥ مليار متر مكعب، فهى لا تزيد ولا تقل سواء فى حالة وجود فيضان أو فى سنوات الجفاف، وذلك على حسب الاتفاقية الدولية لدول حوض النيل . وهو ما أكده ايضا المهندس احمد فهمى فى ورشة العمل التى اقامتها مؤخرا وزارة الأشغال العامة والموارد المائية عن «دور الاعلام فى نشر الوعى بمحدودية المياه».. فيقول ان لمصر حصة معروفة من المياه سنويا تبلغ ٥٥,٥ مليار متر مكعب، وذلك طبقا لاتفاقية السودان لسنة ١٩٥٩ وقد بلغ نصيب الفرد من المياه وقتها ١٨٩٣ مترا مكعبا، ونتيجة للزيادة السكانية وزيادة استهلاك الماء وتعرض كميات هائلة من المياه للتلوث والاهدار فمن المتوقع أن يصل نصيب الفرد فى عام ٢٠٢٥ الى ٦٣٧ م٣ مما يدل على أن مصر ستواجه مشكلة نقص المياه فى المستقبل.

د. مصطفى طلبة

ويضيف عصام الحناوى استاذ علوم الأراضى بالمركز القومى للبحوث أن ٨٠٪ من كمية المياه المستهلكة تستخدم للرى.. حيث مازلنا نتبع فى معظم الأراضى المصرية طريقة الرى بالغمر ونتيجة لذلك تهدر نسبة ٦٠ - ٧٠٪ فاقدا فى مياه الرى.. علاوة على الأضرار البيئية الأخرى التى تلحق بالأرض مثل «تطبيل» الأرض.. اى ارتفاع منسوب المياه الجوفية بها.. وتمليح بعض الأراضى، لذا يجب ادخال الطرق الحديثة للرى مثل الرى بالرش والرى بالتنقيط فى كل الأراضى الزراعية المصرية مطلوب، ويقول الجيولوجى صلاح حافظ رئيس جهاز شئون البيئة.. إن الجهاز وضع برنامجا لزيادة الوعى بترشيد استخدام المياه.. فقد لاحظنا أن هناك نسبة كبيرة من مياه الشرب تفقد.. وهى مكلفة بالنسبة للدولة.. فالضغوط كثيرة على سحب مياه الشرب.. فهى تستخدم استخدامات خاطئة فى الورش والمصانع ولغسيل السيارات.. ورى الحدائق.. علاوة على أن كثيرامن المياه يفقد بسبب سوء الاستخدام وترك صنابير الشرب مفتوحة دون داع.. او لعدم صيانتها.. كما يضيع من شبكة المياه والمواسير نسبة أخرى.

هذا البرنامج يهدف بالدرجة الأولى إلى رفع زيادة الوعى الجماهيرى لأهمية مياه الشرب.. ودعوة كل مصرى أن يفهم قيمة المياه ويستخدمها بدون فاقد.. وعلينا كشعب وصانعى السياسة أن ينظر للمياه على أنها أموال ضائعة، ويجب أن نوفر من المياه المفقودة..

ويضيف د. طلبة انه علاوة على طرق العلاج السريعة لهذه المشكلة.. فيجب أن نبدأ فى التحرك من الآن لزيادة الوارد للنيل.. وذلك بالقيام بحملة اقليمية تدعو إلى التعاون الدولى من أجل إعادة تشجير هضبة الحبشة.. حيث تعمل هذه الأشجار على حماية مياه الامطار والحفاظ عليها وتسمح بعائد منتظم للمياه الداخلة للنيل الأزرق.. وبذلك تعطى الحبشة كفايتها من المياه والمتبقى يغذى نهر النيل.. حيث أن التربة الموجود عليها هذه الغابة كاسفنجة تقوم بامتصاص مياه الأمطار ثم اعادتها للنيل. كذلك تشجير مصادر المياه فى كينيا التى تغذى بحيرة فيكتوريا.. فذلك يساعد على زيادة كمية المياه الداخلة للنيل.. كل هذه الخطوات ولو أنها بعيدة الأمد إلا أنها ضرورية لوقف تسرب المياه من منابع النيل.. وستساعد فى المستقبل على زيادة موارد مياه النيل..

شهيرة الملاخ

د.الباز فى نادى القضاة :

السلام جعلنا نتعرف على إسرائيل من الداخل ليس لدينا مشكلة مياه .. وملتزمون باتفاقية حوض النيل

اكد الدكتور اسامة الباز المستشار السياسى للرئيس انه ليس فى الحسبان نشوب حرب بين سوريا واسرائيل وقال أن الحديث عن ذلك يعنى أن هناك تشكيكا فى عملية السلام .

ونفى أن تكون سوريا قد حشدت اية قوات عسكرية كما نفى بالمثل أن تكون اسرائيل حشدت قوات عسكرية استعداداً للقيام بعمليات عسكرية ضد سوريا واكد أن الذى حدث كان عبارة عن مناورات عسكرية سنوية لكل طرف للحفاظ على قدراته الدفاعية .

واكد الباز فى هذا الصدد أن ذلك محاولة فاشلة لابتزاز العرب وتساءل قائلا الحرب لماذا .. هل لكى نصل إلى مانحن فيه الان واكد اننا مستمرون فى عملية السلام لأنه هدف استراتيجى للجميع ولكافة الاطراف .

واشار إلى أن دخول مصر فى سلام مع اسرائيل أتاح لها فرصة مشاهدة المجتمع الاسرائيلى من الداخل والتعرف عليه وعلى تفكيره مؤكدا أن المجتمع الاسرائيلى ليس كله متطرفا . جاء ذلك فى محاضرة ألقاها الدكتور أسامة الباز الليلة الماضية بنادى القضاة استمرت ثلاث ساعات تحت عنوان (ندوة آفاق مستقبل مصر داخليا وخارجيا) .

وأكد الدكتور اسامة الباز ضرورة المحافظة على قوة مصر العسكرية القادرة على المحافظة على السلام وأشار إلى أن ذلك ليس فيه أى نوع من الرفاهية ومن يقول ذلك يكون مخطئا .

وأوضح أن السلام لا يعنى التفريط فى القدرات والقوى العسكرية المصرية لأن هذه القوة توظف لتحقيق هدف السلام وهى تستطيع أن تحافظ عليه وعلى الاستقرار والامن فى المنطقة .

وتحدث الدكتور الباز عن مشكلة المياه فى المنطقة فأكد أن مصر ليس لديها مشكلة مياه لأن كل دول حوض النيل ملتزمة باتفاقية المياه وحصة مصر وفقا للاتفاقية عادلة .

وأشار إلى أن مصر لديها القدرة



أسامة الباز

على ترشيد استخداماتها من المياه واللجوء إلى مصادر مياه اخرى كالمياه الجوفية .

ونوه بالعلاقات المصرية الافريقية وقال انها علاقات طيبة كما أن العلاقات مع دول حوض النيل جيدة والكل ملتزم باتفاقية حوض النيل وحصته من المياه وفقا للاتفاقية .

واكد فى هذه النقطة انه ليس هناك اية مشاكل بين دول حوض النيل فيما يتعلق بتقسيم المياه .

وتحدث الدكتور الباز عن اقامة سوق عربية فقال انه تم الاتفاق فى القمة العربية بالقاهرة فى ٢٢ يونيو الماضى على احياء السوق العربية التى كانت ١١ دولة عربية وقعت على اقامتها من قبل .

وقال انه حدث بالفعل بعض الاتصالات بين وزراء الخارجية العرب بحيث يكون هناك ورقة عمل خلال سنة للتوصل إلى اقامة سوق عربية .

واعرب الباز عن امله فى أن يتم التوصل إلى اقامة سوق عربية خلال الاربع سنوات القادمة .

واشاد الدكتور اسامة الباز فى محاضرته بالقضاء المصرى وقال انه استقر فى وجدان مصر قيادة وشعبا

وأكد أن الرئيس حسنى مبارك يحرص على القضاء الذى يمثل لديه منزلة كبيرة بصفته مصريا أولا

وتحدث الباز عن آفاق المستقبل بالنسبة لمصر وقال أن الفترة القادمة فترة خاصة فى تاريخ العالم وبالتالى فى تاريخ مصر .

واضاف أن حجم المعلومات فى مجال العلوم اصبح يتضاعف حاليا كل عشر سنوات وكان يتضاعف فى الماضى كل ٣٠٠ عام لذلك اصبح لنا أن ننظر إلى المستقبل بنظرة علمية وأن نكون اقوياء داخليا حتى نكون اقوياء خارجيا .

وأكد الدكتور الباز أن القيادة السياسية فى مصر مقتنعة تماما بتعزيز القوى الداخلية وعناصرها التى تتمثل فى ضرورة تحقيق تماسك النسيج الاجتماعى للشعب والنهوض بالعنصر البشرى وتعظيم دوره والاهتمام بالتعليم والتربية والثقافة والتكنولوجيا .

وأوضح الباز أن هذه العناصر تشكل تلاحما وطنيا قويا مؤكدا فى الوقت نفسه على ضرورة أن يكون الهيكل الاقتصادى المصرى قويا ومتينا وأن تكون المصنوعات المصرية راقية من حيث الجودة والسعر والمنافسة مع تحسين الخدمات التى تقدم للانسان المصرى

وطالب بضرورة الاهتمام بصحة المواطنين بحيث تواجه القرن القادم ونحن اصحاء اقوياء .

وأكد الباز فى ختام محاضراته انه اذا تحسنت قوة الفرد المصرى والوعى والثقافة لديه فسوف يتحسن الوعى الديمقراطى لديه .



أسامة الباز فى ندوة نادى القضاة :

استبعد نشوب حرب بين اسرائيل وسوريا

ليست لدينا مشكلة فى مياه النيل.. ونؤيد انشاء اثيوبيا لسدود

□ كتب ـــ ماجد على وأنس المليجى :

أكد الدكتور اسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية على ضرورة ان تحتفظ مصر بقوة عسكرية على درجة معينة تمكنها من القيام بدورها الفاعل فى المنطقة مشيرا إلى أن هذه القوة العسكرية تستطيع ان تخدم فى عملية السلام.

وقال الدكتور الباز فى ندوة آفاق مستقبل مصر داخليا وخارجيا وبنادى القضاة مساء أمس الأول أن دور مصر فى المنطقة وفى عملية السلام لا تحدده أية دولة كبرى أو خارجية مشيرا إلى أن مصر لا تفرض دورها ولكن الاوضاع فى المنطقة هى التى تفرضه.

وقال إن مصر هى التى تستطيع ان تحفظ الاستقرار والتوازن فى المنطقة لا اسرائيل وبدون دور مصر المركز والفاعل يكون التوازن هشا. كما أكد مجددا التزام مصر بالسلام الشامل والعادل كخيار استراتيجى.

واستبعد مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية قيام اسرائيل بشن حرب على سوريا أو قيام حرب بينها وبين أى دولة عربية على الاقل فى الوقت الحالى والمستقبل القريب.

وقال إن بعض المسئولين الاسرائيليين والإعلام الاسرائيلى هم الذين يروجون لفكرة هذه الحرب فى محاولة منهم لابتزاز العرب.

وقال إن علينا أن نحافظ على مسيرة السلام بحيث لاتنتكس اولا نتوقف محذرا من أن غياب دور مصر فى المنطقة يجعل هناك فراغا قد يسعى أى طرف لشغله.

وأشار إلى أن مصر لاتؤيد أو تدعو إلى سياسة المحاور داخل المنطقة العربية بل تدعو إلى التكتلات وتسعى إلى أن يقوى كل قطر عربى ثم تتجه إلى تعزيز التضامن.

وحول السوق العربية المشتركة وامكانية قيامها قال الدكتور الباز إن على الدول العربية أن تسعى أولا لإيجاد صيغة مشتركة للتعاون الاقتصادى فيما بينها تؤهلهم لبدء انشاء السوق العربية المشتركة خلال الخمس سنوات القادمة وبعدها يكون فى استطاعة العرب تحديد ماهية التعامل مع الاطراف غير العربية فى المنطقة.

وحول مشكلة المياه على دول حوض النيل نفى الدكتور اسامة الباز وجود أية مشاكل فى المياه على مصر مؤكدا التزام جميع الدول فى حوض النيل بالاتفاقيات حول المياه وأن علاقات مصر طيبة على هذه الدول.

وقال إننا لانعارض أن تقوم اثيوبيا ببناء سدود على النيل أو خلافه بشرط الا يؤثر ذلك على حصتنا العادلة من مياه النيل.

واضاف انه حتي الان لم يتبين لنا أو يبد لأن أية دولة افريقية فى حوض النيل قد تأثرت بمحاولات التأليب على مصر فى اشارة منه إلى اسرائيل ومحاولاتها المستمرة لاثارة مشكلة المياه.

وقال الباز إن التحقيقات لاتزال مستمرة بشأن قضايا الاسرى المصريين فى حرب 56، 67 مع اسرائيل وانها تتم من خلال لجنة ودعا إلى عدم اثارة تلك القضية حاليا لعدم التأثير على نتائج ومسير التحقيقات مؤكدا أن مصر لن تتردد فى استرداد حقوقها ولن تأخذ هذه القضية باستخفاف.

اسامه الباز

وحول اقتراح الدول الأوروبية الاربع ايطاليا وأسبانيا والبرتغال وفرنسا بإنشاء وحدات وقوات لتدخل فى حالة وجود نزاعات بالمنطقة قال الدكتور اسامة الباز أن علاقة مصر بهذه الدول طيبة وتحرص عليها وأن هناك حوارا معها بشأن هذه الفكرة.

وقال إنه ستتم مراجعة هذه الدول ومناقشتها فى إنشاء هذه الوحدات خلال الأسابيع القادمة وبيان النتائج والاثار التى قد تترتب على انشاء مثل تلك الوحدات فى المنطقة.

وأكد أن مصر تؤكد على مبدأ عدم التدخل فى شئون اية دولة.

وحول الاوضاع الداخلية المصرية قال الباز أن هناك خطة مؤقتة كبرى تتم تنفيذها على مدى 5 سنوات لمحو الأمية والقضاء عليها تماما.

وقال إن الصناعة المصرية حققت انجازات كبيرة وخاصة بعد تزايد مساهمات القطاع الخاص فيها.

وأشار الباز إلى أن معدل التقاضى قد زاد زيادة مسبوقة خلال الفترة الماضية حيث تضاعف عدد القضايا المنظورة أمام القضاء 8 مرات الأمر الذى يستلزم اعادة النظر فى التشريعات والقوانين. ودعا الباز إلى ضرورة الاهتمام بالبنيان الداخلى لمصر من خلال الاهتمام بالتنمية البشرية وصحة المواطن مع الاستمرار فى تطوير ممارسة الديمقراطية مشيرا إلى أن تحسن الاوضاع الاقتصادية يصاحبه تحسن تلقائى فى مستوى ممارسة الديمقراطية والتى لن تتحقق الا من خلال استعدادات الناس للمشاركة فيها.



المصدر : الأهرام المسائي
التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٦
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أمين عام إتحاد الجيولوجيين العرب «للأهرام»:

تركيا تبنى السدود على «دجلة» و «الفرات» لمقايضة برميل نفط بمثيله من المياه !

عمان : نصر زعلوك
ورشا أبو المجد :

أكد الدكتور وسام الهاشمي الأمين العام لاتحاد الجيولوجيين العرب أن الموارد المائية المستثمرة في الوطن العربي تنتج ٥٠٪ من احتياجاته ولكي يحقق العرب الاكتفاء الذاتي لابد من مضاعفة الموارد المائية، مشيرا إلى أن زيادة الطلب على الاستهلاك المائي تحول دون تلبية حاجة الدول العربية المائية.

وأضاف في تصريحاته «للأهرام» بعمان أن الفترة المقبلة ستشهد عصر جفاف حيث ستقل بسببه الموارد المائية وسينعكس ذلك على منسوب المياه الجوفية، مؤكداً صعوبة تنمية الموارد المائية العربية في ظل هذا الواقع الجديد.

وتوقع الدكتور الهاشمي أن تدخل المنطقة العربية مرحلة النزاع على المياه مشيرا الى العمليات التى تجرى للتآمر على مياه الأمة العربية والتى تأخذ بعدا استراتيجيا طويل النفس يهدف للسيطرة على مصادر المياه العربية بالتدريج.

وتطرق الى ما مر على الأمة العربية في العصر الحديث حيث بدأ بحروب الاستيطان الإسرائيلى وبعدها جاءت حروب النفط.

وأشار أمين عام اتحاد الجيولوجيين العرب الى أن أكثر من ٧٥٪ من مصادر المياه العربية موجودة خارج الوطن العربى وتحديدا فى تركيا وهضبة أثيوبيا والبحيرات الاستوائية ، ودعا الى دق ناقوس الخطر ازاء مايحدق بتلك المصادر من تآمر يهدف الى السيطرة عليه.

ورداً على سؤال حول وجود أمثلة لتلك «المؤامرات» قال الهاشمى : أن هناك مايدور من مشاريع لتنمية هضبة الأناضول التركية التى تهدف لبناء سدود على نهرى دجلة والفرات مما سيؤدى لانخفاض منسوب المياه فى النهرين حيث ينخفض فى نهر الفرات من ٣٠ مليار متر مكعب الى ١٢ مليار متر مكعب

وأضاف ان هناك أهدافا معلنة من وراء هذا المشروع منها عرقلة التنمية فى العراق وسوريا وحصول تركيا على موقع مؤثر فى الشرق الاوسط يسمح لها بمقايضة برميل نفط مقابل برميل مياه.

وقال انه من ضمن الأهداف غير المعلنة للمشروع أيضا تزويد إسرائيل بالمياه.

إسرائيل تحارب الاستثمار العربى للمياه وتستنزف المياه الجوفية للأراضى الفلسطينية

ورداً على سؤال عما تطمع فيه إسرائيل من مياه عربية قال الهاشمى : أن إسرائيل تستنزف المياه الجوفية فى الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تأخذ ٨٠٪ من تلك المياه مقابل ٢٠٪ للفلسطينيين ،كما تقيم إسرائيل سدودا على روافد نهر الأردن وتحارب المشروعات العربية الهادفة لاستثمار المياه ، وأشار الى أن ١٥٪ فقط من احتياجات إسرائيل من المياه تأتى من فلسطين و٨٥٪ مياه مسروقة من خارج حدود عام ١٩٤٨.

وقال ان مصر ايضا تشهد تآمرات على مياه النيل ومنها مشروع تنمية الهضبة الاثيوبية الذى يهدف الى ابتزاز مصر من أجل أن تقوم بتزويد إسرائيل بمياه النيل.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ ديسمبر ١٩٩٦

اسرائيل تلعب في مياه النيل

سيناريوهات الالتفاف علي المياه من الجنوب

الدولة العبرية وحلم المياه فى الشرق الاوسط

الأحلام «التوراتية» فى مياه النيل تهديد للأمن القومى المصرى

" مياه النيل أحدي ركائز الأمن القومي المصري لأنها تحفظ لنا حق البقاء، والتعرض لمنابع النيل معناه اعلان حرب ضد مصر.

واذا كانت مصر قد ترجمت أمنها القومي فيما يتعلق بموضوع المياه في صورة اتفاقيات، وعلاقات حسن جوار مع دول حوض وادي النيل من نهاية القرن الماضي وحتي الآن، فإن اقتراب اسرائيل من منابع النيل يثير الكثير من القلاقل وينسف عملية السلام من جذورها لأن مصر لن تقبل المساس بأحد ثوابت أمنها القومي.. وفي هذه التحقيقات التي تعرضها الوفد اليوم تتعرض لأطماع اسرائيل في مياه النيل وحلمها «التوراتي» من النيل الي الفرات خاصة وان تقرير المخابرات الفرنسية قد أشار بوضوح الي النشاط الملحوظ لاسرائيل في اشعال الحرب في منطقة البحيرات العظمي! "

عماد الغزالي

الصراع حول المياه، سواء في أفريقيا أو غيرها، هو عنوان رئيسي لصراعات القرن المقبل - وفي كل الأحوال ستكون اسرائيل، التي ستواجه مع حلول عام ٢٠٠٠ عجزا في المياه يقدر بحوالي ٨٠٠ مليون متر مكعب، طرفاً في مواجهات وتحالفات جديدة، وسعي اسرائيل الي اريتريا واثيوبيا وجيش التحرير الشعبي بقيادة جون قرنق في جنوب السودان ليس خافيا علي أحد، كما أن سعيها للتحالف مع تركيا لاتغيب عنه قضية المياه، خصوصاً وأن خلافات المياه بين تركيا من ناحية، والعراق وسوريا من ناحية أخرى ، اخذت أبعاداً جديدة.

ومصر تعلم تماما بوجود اسرائيليين يجرون أبحاثاً في حوض النيل، في اثيوبيا وأوغندا بالتحديد، وقد هددتا اكثر من مرة بتقليل حصة مصر من المياه. ولعلنا نتذكر فكرة الرئيس السادات التي طرحها في أعقاب توقيع معاهد السلام مع اسرائيل لتوصيل المياه اليها عبر سيناء والتي هدف من ورائها الي تخفيف التطرف الاسرائيلي بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، لكن المعارضة الشديدة التي لاقتها الفكرة، والتي قادها رسمياً المهندس عبدالعظيم أبو العطا وزير الري المصري السابق، وآخرون في مجلس الشعب وفي وسائل الأعلام وأدت الفكرة في مهدها. لكن ذلك لم يمنع اسرائيل أن تطرح مشروعها الذي تعتبره مشروعاً للمستقبل لاتمل طرحه والالحاح عليه، وهو مشروع ترعة السلام، وهو يقوم علي فكرة تعاونية منبثقة عن مشروعات السلام في المنطقة، اذ تزعم اسرائيل ان بوسع مصر الاستفادة من برنامج التعاون الزراعي والخبرة الاسرائيلية في تنمية الأراضي الجديدة في مصر، مقابل أن تستفيد اسرائيل من المياه المصرية. والأفكار الاسرائيلية حول ترعة السلام تنطلق من ايجاد ترعة لنقل مياه النيل الي اسرائيل بقدرة تتراوح بين ١٠٠ مليون الي ٥٠٠ مليون متر مكعب سنوياً، ووفقاً للمخطط الاسرائيلي، سيصل طول الترعة الي ٢٠٠ كيلو متر، تبدأ من قناة السويس وحتي داخل اسرائيل، وكانت شركة تاحال هي التي ستتولي تنفيذ المشروع، وهي مؤسسة هامة في اسرائيل، موكل اليها عمليات تخطيط المياه ودراسة المشاريع المائية منذ العام ١٩٤٨، وهي شركة مملوكة للحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي.

الحلم الاسرائيلي

في بؤرة الحلم الصهيوني لاقامة دولة اسرائيل تأتي نقطة المياه، فقد طرحت الأيديولوجية الصهيونية منذ البداية فكرة البحث عن موارد للمياه كي يتحول الحلم الي حقيقة، كي تصبح اسرائيل بحسب زعمهم واحة الديمقراطية والرفاهية وسط هذه الصحراء القاحلة المتخلفة.

وفي المنطقة، لدينا ثلاثة مشروعات مستقلة للمياه، المشروع العربي والمشروع التركي والمشروع الاسرائيلي. وما دمنا بصدد المشروع الأخير، فلابد من التذكير بمقولة رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق شيمون بيريز التي تلخص تصوراته حول دور دول المنطقة في المستقبل. يقول «بيريز»: «ان المعادلة التي سوف تحكم الشرق الأوسط الجديد ستكون عناصرها كما يلي: النفط السعودي + الأيدي العاملة المصرية + المياه التركية + العقول الاسرائيلية».

ويعود المشروع المائي الاسرائيلي الي عام ١٩٧٤، وقد طور ضمن دراسة موسعة عن التعاون الاقتصادي والسلام في منطقة الشرق الأوسط، ويرتكز علي ادعاء اسرائيلي صاغه البروفيسور الاسرائيلي جدعون فيشلزون جاء فيه: ان البنية المائية السطحي منها والجوفي في الشرق الأوسط غير متواصلة، وهذا ما يقيم ارتباطاً مائياً بين مناطق جغرافيا مختلفة، وتشير خريطة مصادر المياه في الشرق الأوسط الي المصادفات الجغرافية، وهذه الظاهرة تقوض مفهوم حقوق الملكية وشرعية الاستخدام محليا فقط، وتفرض الحاجة الي اتفاق لنقل المياه الي مناطق لم تنشأ المصادفات أن تمنحها اياها.

ويربط الاسرائيليون بين تحقيق السلام مع جيرانهم العرب، واقرار مشروعاتهم المائية. ويشير البروفيسور «دان سالازفسكي» مفوض المياه في اسرائيل، واحد أعضاء الوفد الاسرائيلي في لجنة المياه بالمحادثات متعددة الأطراف في فيينا الي ذلك بقوله: «إذا كان احد يقصد السلام، فينبغي الا يجادل بشأن المياه، وعليه ان يجلس لمحاولة البحث عن حلول فنية، فاذا كان العرب يقولون انه لايمكنهم التحدث عن المياه، فانهم اذن غير جادين في السلام».

وتتمثل أركان المشروع الاسرائيلي للمياه في:

- تزويد الضفة الغربية وقطاع غزة بالمياه من مصادر خارجية، أما هذه المصادر الخارجية فهي بحسب المشروع، نهر النيل أو نهر اليرموك أو نهر الليطاني، أو جميع هذه الأنهار.
- نقل مياه النيل الي شمال النقب، ويزعم المشروع أن كميات ضئيلة من مياه نهر النيل المصري ٠٫٥٪ من الاستهلاك المصري، لاتشكل عبئاً علي مصر، وبالامكان مد مشروع تزويد سيناء بالمياه الي داخل اسرائيل.
- مشروع أردني اسرائيلي مشترك لاستغلال مياه نهر اليرموك. وذلك لتخزين مياه السيول الشتوية لنهر اليرموك في بحيرة طبرية، الواقعة داخل حدود اسرائيل.
- مشروعات مع لبنان تتضمن الاستغلال الكهربائي لنهر الحاصباني، ونقل مياه نهر الليطاني الي اسرائيل واستغلاله كهربائياً.
- هيئة مائية مشتركة أردنية اسرائيلية للتنمية المشتركة واقتسام موارد المياه.

الفجوة واحتمالات المستقبل

سنفترض أن مصر ستقدم يد العون لاسرائيل فيما يتعلق بالمياه، وان الحكومة المصرية أبدت حسن نيتها في هذا الصدد، تحت وهم التعاون الاقليمي والاستفادة المتبادلة مع اسرائيل، فهل الموارد المائية المصرية الحالية وفي المستقبل القريب، تسمح بالتنازل عن نقطة مياه واحدة؟ وهل مصر ذاتها بعيدة عن مخاطر نقص المياه حتي يمكنها ان تزود بها اسرائيل أو غيرها؟

تشير التقديرات الرسمية الي أن موارد مصر من المياه تبلغ ٦٣٫٥ مليار متر مكعب، منها ٥٥٫٥ مليار مياها سطحية تمثل نصيب مصر وحقها المكتسب من مياه النيل وفقاً لاتفاقية ١٩٥٩، ويبلغ مقدار المياه الجوفية ٣٫١ مليار متر مكعب، منها ٢٫٦ مليار متر مكعب من المياه الجوفية غير المتجددة، والموارد غير التقليدية ٤٫٩ مليار متر مكعب «مياه معالجة»، منها ٤٫٧ مليار متر مكعب ناتجة عن معالجة مياه الصرف الزراعي، فيما يبلغ مقدار مياه التحلية ٢، مليار ولذا فان نسبة الموارد المائية المتجددة الي اجمالي الموارد ضعيفة جداً.

وتقدر احتياجات مصر الحالية من الموارد المائية بـ ٥٧٫٤ مليار متر مكعب، منها ٣٫١ مليار متر مكعب مخصصة للشرب والاستخدامات المنزلية، ٤٫٦ مليار للصناعة، فيما يبلغ الاستهلاك الزراعي ٤٩٫٧ مليار متر مكعب، أي حوالي ٨٤٪ من اجمالي الاحتياجات المائية.

وبعد ربع قرن، أي في العام ٢٠٢٥ تقريباً، سيبلغ عدد سكان مصر حسب التقديرات الرسمية ٨٦ مليون نسمة، فيما ستظل الموارد المائية ثابتة عند ٧٤٫٥ مليار متر مكعب، وستتزايد الاحتياجات المائية للأغراض المختلفة الي ١٠٣٫٢٥ مليار متر مكعب، وسينخفض نصيب الفرد بالتالي من الموارد المائية الي ٦٣٧ متراً مكعباً، وهو أقل من حد الاستقرار المائي بـ ٣٦٣ متراً مكعبا.

أي أن الفجوة المائية التي ستواجه مصر حينذاك ستبلغ ٢٩٫٢ مليار متر مكعب، يتوقع أن ترتفع الي ٦٢٫٣٦ مليار متر مكعب مع بلوغ عدد السكان ١٢٠ مليون نسمة عام ٢٠٥١.

لهذا كله، فان أي حكومة وطنية مصرية ينبغي أن تعمل علي زيادة موارد مصر المائية، والا تتنازل عن قطرة مياه واحدة لاسرائيل أو غيرها، فالمستقبل ينذر بخطر حقيقي، وعلينا ان نستعد لمواجهته.



٣٢ مشروعا إثيوبياً على منابع النيل تهدد أمن مصر

كتب صلاح بديوى:

وافقت المجموعة المالية العالمية (صندوق النقد والبنك الدوليان ومؤسسات تمويل أوربية وأمريكية) على منح تمويل لإثيوبيا يقدر بـ٢,٥ مليار دولار، وذلك لتنفيذ مخططات سبق أن أعدتها لها بيوت خبرة أمريكية وبريطانية وصهيونية تتعلق بإقامة ٣٢ سدا ومشروعا زراعيا على منابع النيل بالحبشة. جاء ذلك خلال اجتماع مهم عقدته هذه المؤسسات باديس أبابا أوائل الأسبوع الماضي.

وكانت إثيوبيا قد تقدمت بطلب لهذه المجموعة لتخصيص مبلغ مليارى دولار لها لتشييد هذه المشروعات إلا أنها فوجئت بتخصيص نصف مليار دولار إضافية فوق المبلغ الذى طلبته، وتشير المصادر إلى أن الإدارة الأمريكية وبريطانيا تحمستا بشدة لدعم المشروعات الإثيوبية، كمكافأة لإثيوبيا تجاه تنفيذها المخططات الأمريكية-الأوربية بمنطقة البحيرات العظمى والقرن الأفريقي..

وضمن المخطط نفسه وافقت المجموعة أيضا على تخصيص نصف مليار دولار لإريتريا تتولى من خلالها شركات إسرائيلية تحويل جزيرة دهلك بمدخل باب المندب إلى منطقة حرة للاستثمارات حيث توجد بالجزيرة قاعدة للموساد الصهيوني.

هذا وقد وصفت دوائر أمنية واقتصادية مصرية التطورات السابقة بأنها خطيرة جدا وتشكل تهديدا بالغا للأمن القومى المصرى والعربى، حيث يوجد بإثيوبيا وإريتريا حاليا ٤٥٥ خبيرا يمثلون ٨ شركات إسرائيلية وأمريكية وبريطانية يعملون بهذه المشروعات الاقتصادية، وقد سأل أحد الاقتصاديين العرب الأفارقة المرموقين نائبا للبنك الدولى، معنياً بشئون أفريقيا عن هذا المبلغ الضخم الذى لا تستطيع إثيوبيا -مهما فعلت- استيعابه فرد الرجل بأن هذا السؤال صحيح وهو ما أكد أن المؤامرة فى منطقة البحيرات ومنابع النيل قد اكتملت تماما وتجاوزت مرحلة الإعداد وانطلقت نحو مرحلة قطف الثمار. وتأتى هذه المكافأة لإثيوبيا تقديرا لدورها فى مخطط محاصرة مصر والسودان والتخطيط لتدويل باب المندب.

ويقول المراقبون السياسيون: إن المؤشر اللافت للنظر هو الهجوم الكاسح الذى يدبره ويشنه أسياسى أفورقى -رئيس إريتريا- ضد مصر بحرارة ونبرة جارحة ومتعالية بتحريض إسرائيلى وأمريكى.

وعلمت «الشعب» أن أفورقى رفض تماما الإفراج عن ١٦ سفينة صيد مصرية يحتجزها منذ أكثر من عام.



المصدر : جريدة أخبار الخليج

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ يونيو ٢٠٠٠

الشرق الأوسط وقصص المياه الخطيرة فيه

« المياه، هى الحياة نفسها»، كما أشار سانت إكسوبيرى الذى طالما حلّق بطائرته فوق الصحارى.

هذه الحقيقة لاتسبب صدمة فى أى مكان أكثر من الشرق الأوسط، المنطقة التى تعانى منذ القدم من شبح الجفاف، وحيث المياه النادرة والثمينة تغذى القصص والأساطير. وعلى مر العقود الماضية، عمل كل من ميلاد إسرائيل والحروب التى تبعت ذلك وصراعات السيادة والضغوط السكانية وزيادة رى الأراضى الزراعية وإنتشار التلوث واستنزاف أبار المياة الجوفية- على زيادة القيمة الاستراتيجية للمياه التى أصبحت «الذهب الأبيض» فى المنطقة. إن المياه مثل الهواء لاتبالى بالحدود، يمكن - حسب إرادة البشر- أن تولد إما مصالح وإما صراعات وأن تقدم فرصة للتقارب أو مبررا للحرب. وليس من قبيل الصدفة أن قامت إسرائيل فى أعقاب انتصارها عام ١٩٦٧، بوضع المياه تحت سيطرة جيشها ومنعت فلسطينى الضفة الغربية من حفر أبار إرتوازية جديدة. وليس من قبيل الصدفة أن تكون المياه محور المفاوضات متعددة الأطراف التى انبثقت من مؤتمر مدريد الذى عقد فى ديسمبر عام ١٩٩١. ومن ناحية أخرى، فإن خبراء الموارد المائية سيكونون يوماً مامدعوين للقيام بدور محورى فى وضع الحدود النهائية لإسرائيل.

أليس أكثر من نصف كمية المياه الصالحة للشرب التى تستهلكها إسرائيل نابعة من الضفة الغربية والجولان؟ سيحل السلام تماماً فى الشرق الأوسط فى نهاية المطاف، عندما يستفيد أعداء الماضى من « المزية المشتركة» ويتقاسمون على الدوام مواردهم ، بدءاً من المياه.

لقد قاد هذا السيناريو المتفائل إسرائيل والاردن الى تخصيص فصل من معاهدة السلام بينهما (أكتوبر ١٩٩٤) للمياه. وستترك الدولة اليهودية لجارتها استخدام نصيبها من مياه نهر اليرموك وستساعدها فى وقت لاحق أن تستغل بصورة أكبر تدفق المياه وتضمن سريان.

ميثاق بحر متوسطى

إن الاستثمارات الكبيرة المتاحة والتى لاتحقق فى الوقت نفسه عائدا كبيرا على المدى القصير، تبرز أهمية التعاون فيما بين الدول فى هذا المجال. ومن أجل تشجيع ذلك، تم توقيع ميثاق بحر متوسطى للمياه فى روما عام ١٩٩٢، كما احتلت مشكلة المياه مساحة كبيرة من إعلان برشلونه الذى صدر فى ختام المؤتمر الأوروبى البحر المتوسطى الأول فى نوفمبر عام ١٩٩٥.

وبعد ذلك بعام، اجتمعت فى مؤتمر حول



صحيفة « لوموند » الفرنسية
١٩٩٦/١٢/١٢
بقلم : جون بير لانجيليه
ترجمة عادل عبد اللطيف

إدارة المياه، الوفود التى كانت موجودة فى برشلونه وحددت فى مارسيليا المبادئ الرئيسية حول أهمية ترشيد استخدام هذه الثروة المشترك.

إن بعض الأرقام تكشف حجم هذا التحدى الاقليمى. فحجم المياه المتاح للفرد فى المغرب والشرق الأوسط سينخفض على مدى جيل من البشر من ٣٤٠٠ متر مكعب عام ١٩٦٠ إلى ١٢٥٠ مترا الآن الى ٦٥٠ فى عام ٢٠٢٥، وهو مايقل بكثير عن حد الخطر الذى حدده البنك الدولى بـ ٢٠٠٠ متر مكعب . وخلال ثلاثين عاماً ستكون لبنان هى البلد الوحيد الذى لديه مايكفى احتياجاته من المياه. ولن يجد واحد من بين كل ستة أفراد مايحتاجه من مياه صالحة للشرب. إن البلدان العربية التى تمثل ٥٪ من سكان العالم، لاتملك سوى ١٪ من موارده المائية. وهناك تسع دول عربية تستهلك أكثر من إجمالى مخزونها المتجدد.

كيف يمكن التخطيط لتعاون فنى فى مجال سياسى للغاية؟ هذا هو مكمن الصعوبة التى تواجهها الدول المطلة على البحر المتوسط فى إطار « متابعة برشلونة». ولن يكون هناك مجال لهم لمناقشة مشكلات السيادة التى تتصل بالتقسيم أو السيطرة على المياه والتى يتعين على جهات أخرى أن تناقشها بشكل ثنائى أو إقليمى. ولكن هناك مجال عمل أمام الخبراء فيما يتعلق بالرى ونبادل التكنولوچيا ونشر الوعى فى الريف.

إن بعض القصص المتعلقة بالمياه أصبحت قضايا وطنية حقيقية لأهميتها الإستراتيچية وهذه هى حال النزاع الدائر بين دمشق وأنقرة منذ أن بدأت تركيا ودون مشاورة جارتيها سوريا والعراق، تنفيذ برنامج طموح يمكن أن يحرم هاتين الدولتين من جانب من مياه نهر الفرات التى تم تحويل مجراه عند طريق السدود نحو هضاب الأناضول.

ورغم أن تركيا تدافع عن ذلك، إلا أنها تستخدم المياه كسلاح سياسى ضد سوريا، حيث تلوم عليها مساندتها للمتمردين الأكراد من حزب العمال الكردستانى التى تحاربهم هى نفسها.

أما بالنسبة لأوروبا، فإن مساعدة الدول المطلة على البحر المتوسط على نزع فتيل مثل هذه الصراعات يأتى فى إطار إعلان برشلونة. وهى تهدف من وراء ذلك إلى تشجيع حدوث إنطلاقة اقتصادية لدى شركاتها فى الجنوب وتقليل المناطق التى تعانى من المشكلات والتى تكون أرضاً خصبة للتطرف الاسلامى وعاملاً للهجرة، كما تهدف إلى دعم التعددية والديمقراطية اللتين لاتزالان نادرتين فى المنطقة.

وباهتمامها بمشكلات المياه باسم « اعلان برشلونه»،

تريد أوروبا أيضاً أن تؤكد وجودها فى الشرق الأوسط فى وقت تعانى فيه عملية السلام الاسرائيلية الفلسطينية من الجمود.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ديسمبر ١٩٩٦

إسرائيل واستراتيجيتها المائية

مصطفى مرجان

هو من الكتب المهمة التى تلقى الضوء على مسيرة إجراءات السلام وعلى الاطار الذى حددته إسرائيل لحصول الفلسطينيين على الاستقلال الذاتى : إذ أو ضح المؤلف أن الاراضى التى إحتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ليست مجرد اراض جرى الاستيلاء عليها بواسطة الحرب وإنما إستخدمت هده لحرب حتى تدخل هده الاراضى ضمن مشروع سياسى إسرائيلى ، عبر تطبيق إستراتيجيات واضحة محددة

فبفضل الاستراتيجية العسكرية أصبح التهديد المسلح الذى يمكن أن تواجهه إسرائيل محدودا محصورا وبفضل الاستراتيجية السكانية (الديموغرافية) أصبح الوجود الانسانى اليهودى كبيرا وغير خاضع لتهديد تزايد السكان العرب، وبفضل الاستراتيجية النفعية إستطاعت إسرائيل أن تستغل الى أقصى حد المصادر الاقتصادية كما أصبحت تسيطر بالفعل على أول مصدر حيوى للحياة وهو المياة

بمعنى أخر يوضح هذا الكتاب تطور مايسميه المؤلف بالصهيونية الحديثة وهو التطور الذى يترابط فيه التطبيق السياسى سياسة الاراضى والمياه وإذا كان هذا الكتاب قد نشر قبل حصول بعض الأراضى الفلسطينية على إستقلالها الذاتى ، فإن هدا الاستقلال لم يغير شيئا من جوهر السياسة الاسرائيلية التى يتناولها المؤلف وهى السياسة التى عملت منذ وقت مبكر ومازالت تعمل بها بعد الاستقلال على إندماج الأراضى المستقلة فى السياسة الاقتصادية الاسرائيلية، دون ان تتمكن هده من الوقوف على قدميها وحيث يظل الفرق شاسعا بين الفلسطينيين والاسرائيليين.

لا اذكر على وجه الدقة من هو الجغرافى الذى قال أن مصائب العالم من قديم الأزل وحتى اليوم تنبع من عدم الاتفاق أو التوافق بين الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا السياسية، ولكن إذا رجعنا الى تاريخ دولة إسرائيل فستكتشف أن تيودور هرتزل نفسه كان يدرك أن إنشاء دولة إسرائيل لا يمكن أن يعتمد على الاستيلاء على الأراضى وحدها بل لابد لهذه من نظام رى يتمتع بشبكة كبيرة واسعة اى أن « رائد» الصهيونية كان يدرك بوضوح أن إسرائيل التى يريد إنشاءها لن تكون بلدا « يقطر عسلا ولبنا » حسبما وعد به موسى إلا إذا كان هناك مايكفى من الماء لزراعة الأرض ورفع قيمتها، ولم يكن من قبيل المصادفة أن القادة الصهيونيين طلبوا فى مؤتمر باريس للسلام الذى عقد عام ١٩١٩ أن تمتد حدود إسرائيل الشمالية الى نهر الليطانى والمنحدر الغربى لجبل حرمون واسفل وادى اليرموك كذلك ليس من قبيل المصادفة أن « المستوطنين» الأول توجهوا نحو الشمال حيث أن ٨٥٪ من المصادر المائية تقع شمال تل ابيب وللتحكم فى هذا الاحتياطى الكبير من المياه بما يسمح لهم بعد ذلك بإستغلالها لصالح الأراضى التى تعانى نقص المياه.

أما مرتفعات الجولان فهى خزان مياه هائل بالنسبة لاسرائيل فمن هذه المرتفعات ينبع رافدا نهر الأردن وهما الدان وبنياس . اللذان يأتيان بثلث مياه نهر لأردن النهر الوحيد الممتلىء ماء طيلة العام والذى يروى منطقة حرمون ولذلك تعمل إسرائيل كل مافى وسعها للتحكم من هذه المصادر المائية ومما له دلالة فى هدا الشأن ان الاسرائيليين أسسوا عند محرح وادى الحولة كيبوتز « سنير» الذى يتحكم فى مبع نهر بنياس كذلك أنشئت مستعمرة « كال ـ سيون» على مرتفعات حرمون بالقرب من نهر « صهيون» الذى يمول هو أيضا نهر الأردن

بشكل عام يمكن القول أن « مستوطنات » الشمال (حار ـ دوف ونيف ـ عتيف) تقوم بعدة وظائف أهمها حراسة خاصرة جبل حرمون وثرواته المائية (وهى عيون محلية ومخازن شتوية لتخزين المياه). أما فيما يختص بجنوب الجولان فهو يفتقد للمصادر المائية ولكن أهميته تكمن فى أنه يتحكم فى بحيرة طبرية وهو مصدر صراع دائم مع سوريا التى تحاول أن تمنع إسرائيل من إستغلالها لتحويل مياهها نحو صحراء النقب' هذا الى جانب أن جنوب الجولان يقع فوق اليرموك الذى تأتى إليه المياه من نهر الأردن وبالطبع لا يمكن اغفال الاهمية التي يعطيها اسرائيل للحضور الإسرائيلي جنوب الجولان من حيث أنه يعنى التحكم الفعلى فى الأراضى التي تعلو الخزان المائى الكبير الذى تشكله بحيرة طبرية والرافد الرئيسى لنهر الأردن.

ويقول الان ديكهوف أن وادى الأردن هو ثانى منطقة فى إسرائيل لعبت فيها المياه دورا مهما من حيث أنها حددت إسرائيل إستراتيجية إسرائيل الخاصة بالأراضى التوزيع « المستوطنات» هو نتيجة لاحتلال أكثر الأراضى خصوبة وأكثر قدرة على الزراعة الكثيفة ولايمكن تطبيق سياسة الزراعات الكثيفة إلا إذا كان الماء منتظما وكافيا وعليه فقد كان منطقيا والحال هذا ان أهم المستعمرات أقيمت في وادى الأردن الذى يتمتع بماء وفير، رغم حرارة مناخه إذ يصل معدل المياه التى تصب فى البحر الميت الى ٨٧٥ م م٣ سنويا ، هذا الى جانب الاحواض المائية التى تحتوى على حوالى ١٠٠ م . م٣ صالحة للرى والاستهلاك الفردى

هذا الثنائى الذى لاينفصل ابدا أى الماء/ الرى كان ضروريا لاقامة قاعدة إقتصادية ذات طابع زراعى سائد. وهذا التكامل هو الذى جعل الاسرائيليين ينظرون دائما بعين الى جودة المياه وصلاحيتها للرى والشرب وبعين أخرى الى الاحتياطى المائى ذلك أن الاستراتيجية المائية تسير بالتلازم مع الاستراتيجية الزراعية . بما يعنى أن سياسة إسرائيل إزاء الأراضى فى الضفة الشرقية ترتبط بالسياسة المائية. ورغم أن الكاتب لايوافق على التحليلات التى تقول أن إنشاء المستعمرات هو وسيلة فعالة تتوافق مع الاستغلال المكثف للمصادر المائية لصالح اليهود وتؤدى بالتالى الى حرمان الفلسطينيين من هذه المصادر فهو يعترف بأن هذه الاستراتيجية أدت الى نتائج سلبية فيما يختص باحتياطى الماء اللازم لرى الاراضى العربية الأمر الذى أدى الى تناقص المياه بشكل بالغ الخطورة بالنسبة



ام... مثل « العردلة » و « تل البيضاء » و « العوجة » وذلك إثر إنشاء مستوطنات « ميحولا » و « يافيف » و « جلجال » حيث حفرت آبار من العمق بحيث أدى ذلك الى إنخفاض مستوى المياه الجوفية وقد أدى ذلك بدوره الى وقف توسيع الاراضي العربية التي تتمتع بالرى المنتظم بل وحتى الى دمار بعض المحاصيل السنوية واصبحت الاراضي العربية تابعة لنظام الرى الاسرائيلي الذي تديره شركة ميكوروت مما يعني أن إنقاص حجم المياه التي يحتاج اليها المزارعون الفلسطينيون يضاعف من تبعيتهم وإندماجهم الاجباري الى السياسات الاسرائيلية وذلك من خلال تحويلهم الى عمال يعملون بالاجرة في اسرائيل حيث أن الأرض لم تعد تستطيع أن تقيم اودهم أو تحويلهم الى « زبائن » للنظام الاسرائيلي الخاص بتوزيع المياه بما يلغى إستقلال الفلسطينيين الذاتي الاقتصادي وبالتالي السياسي ويساهم في تعميق هذه التبعية عديد من الاجراءات التقنية التي تحد أو تلغى القدرة على البحث عن حلول أخرى مثل محاولة حفر آبار جديدة للرى أو ضرورة الحصول على موافقة مسبقة من السلطات الاسرائيلية لزرع أشجار الفواكه

لايمكن إذن ، كمايقول المؤلف ، إنكار الآثار السلبية الناتجة عن تنمية المستوطنات الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه في وادي الأردن » ولايمكن إنطلاقا من هذه الملاحظة الفعلية الاستدلال على أن إستراتيجية إسرائيل للاراضي تخضع لهدف واحد هو إستغلال مصادر الماء في الضفة من الفلسطينيين » ويضيف المؤلف أن مايقود الاستراتيجية الاسرائيلية هو

أسباب أخرى ملحة عسكرية وديموغرافية وزراعية وبشكل أبسط فهناك تنافس على إستخدام المياه نفسها بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين كما أن هناك تنافسا على الأرض من واقع التنافس بين قوميتين والتفوق الذي تتمتع به إسرائيل في كل هذه الميادين هو على صورة تفوق الصهيونية على القومية الفلسطينية.

على مستوى السياسة العامة لاستراتيجية التمسك بالاراضي كما تبدو من خلال إنشاء المستوطنات يبدو واضحا أن إسرائيل لن تتخلى في أحسن تقدير عن كل المساحة لأن الحوض المائي المعروف بإسم يركون ـ ترنيم رغم أنه يقع على المنحدر الغربي لمرتفعات الضفة يوفر خمس الـ ١٦٥٠ مليون متر مكعب التي كانت تحتاجها إسرائيل في الثمانينات ولاشك أن هذه الاحتياجات قد تزايدت بعد ذلك مما أدى إلى حفر آبار أخرى في وادي شارون الساحلي وعلى ذلك لابد أن نضيف أن الحوض الشمالي الشرقي الذي يحيط بنابلس وجنين والذي تفيد به منطقت شيان وجزريل والواقع بالضفة الغربية يوفر ثلث المياه التي تستهلكها إسرائيل وقد صرحت إسرائيل دائما منذ ١٩٧٩ انها لن تقبل تحويل إدارة مياه الضفة الى الإدارة الفلسطينية «إذ يكفي أن تقرر هذه الإدارة حفر عشر آبار جديدة بمرتفعات الضفة الغربية حتى يصبح إستهلاك إسرائيل من المياه تحت رحمة هذه الإدارة» الأمر الذي يدفع اسرائيل الى الإحتفاظ بسيطرتها على نصف مساحة الضفة الغربية والوسيلة التي تتبعها إسرائيل للحفاظ على المياه الجوفية بهذه المنطقة تكمن في زيادة عدد المستعمرات بصرف النظر عن أي اتفاقات تقضي بالحد من إنشاء مستوطنات جديدة إن بناء المستوطنات الجديدة في منطقتي إيمانويل وأريل هو ضمانة حصول «ضواحي وأرباض تل أبيب و «مستوطنات» وادي شارون على ما يلزمها من المياه

كما هو واضح إذن فالمياه لا يمكن أن تكون محايدة، فهو موضوع صراعات سياسية وإستراتيجيات للحصول عليها والإحتفاظ بمصادرها وفي الحالة الإسرائيلية فإن الفاعلين الأساسيين هم شركة ميكوروت المكلفة بتوزيع المياه وتاحال وهي المؤسسة المكلفة بالتخطيط ووزارة الزراعة والمؤسسات القومية مثل «الصندوق القومي اليهودي» والوكالة اليهودية هذا على مستوى القمة ، اما على مستوى القاعدة فهناك الجماعتان اليهودية والعربية، الاولى تتمتع بامتيازات وفوائد عديدة فيما يختص بالرى والاستهلاك الفردي والثانية محرومة تماما من هذه الفوائد نتيجة لسياسة ترمي الى هدف رئيسي هو ضمان التموين المنتظم الوفير للمستوطنات والأماكن السكنية اليهودية سواء كان ذلك داخل أو خارج الخط الاخضر

بالنسبة لمناطق أخرى فإن استراتيجية الاستيلاء على الاراضي تلعب دورا ثانويا على سبيل المثال. باستثناء المستوطنات الواقعة على جوانب مرتفعات جبل الشيخ(ميرمون أو حبرون) التي تسهر على هذا الجبل الذي تذوب ثلوجه وتجعل نهر الأردن يفيض من كل جوانبه، فإن احتلال الاراضي لم يكن الوسيلة المثلى أو المميزة التي حاول الإسرائيليون من خلالها مضاعفة تحكمهم في المياه

، فقد إستخدموا للوصول الى هذا الهدف استراتيجية قانونية بدأ تنفيذها بواسطة الحكومة العسكرية التي تتمتع بالسلطات الادارية والتشريعية وكانت ترجمة ذلك هي تنظيم صارم للملكية وادارة المصادر المائية عبر فرض الأنصبة ومنع حفر الآبار.

إن أسباب الدور المحدود الذي لعبته استراتيجية الأراضي في الميدان الاقتصادي، حتى وإن كان قد جرى إعادة تقويمها فيما يختص بالزراعة ترجع جزئيا الى ثانوية العامل الاقتصادي عند الاسرائيليين من حيث أنه قوة دفع لزيادة رقعة الأراضي الفلسطينية المحتلة

والحاصل عمليا أن قوة إسرائيل الاقتصادية فرضت على الأراضي المحتلة أن تخضع للظروف الاقتصادية الناتجة عن دمجها (القسري) فيما اصبح شيئا فشيئا أشبه بسوق مشتركة اصبحت الاراضي المحتلة منفذا للمنتجات الإسرائيلية (وخاصة السلع الإستهلاكية) كما اصبحت مخزنا لليد العاملة بالنسبة للإقتصاد الإسرائيلي.

واقع الأمر أن حرب ٦٧ أدت الى إصطدام اقتصاد زراعي متأخر تكنولوجيا وقوة عمل غير منظمة مع اقتصاد حديث يتمتع بقطاع صناعي ديناميكي وتكنولوجيا متقدمة وقد أدى ذلك الى اختلال التوازن بالنسبة للاراضي خاصة عندما قرر الإسرائيليون إلغاء حواجز مرور المنتجات والبشر بين إسرائيل والأراضي المحتلة. والحاصل اليوم أن عددا كبيرا من العرب (٧٩ الفا عام ١٩٩٢) يعمل بإسرائيل في قطاعات الإعمار والنسيج والزراعة وهذا التداخل أو هذه التبعية تتزايد يوما بعد يوم بين إقتصاد متخلف وآخر متقدم

إن الباحثين الفلسطينيين يركزون على التبعية الهيكلية للإقتصاد الفلسطيني وخضوعه لمقتضيات الاقتصاد الإسرائيلي أما الإسرائيليون فيقولون أن الأراضي المحتلة عرفت نموا اقتصاديا مهما بعد اندماجها في آليات الاقتصاد الإسرائيلي. ولكن الفلسطينيين يتجاهلون إمكانيات وطاقات الأراضي على الاستقلال الذاتي عندما يصورون الامر على أن إسرائيل هي مركز لا يعمل إلا على استغلال المحيط وأما الإسرائيليون فيقولون أن الفلسطينيين حصلوا على فوائد فردية عند لقائهم بالاقتصاد الحديث المتمثل في إسرائيل وهم يهملون بذلك النتائج السلبية لذلك الإندماج الإقتصادي

رغم التوقعات المتشائمة لإحتمالات إبطاء أو تعطيل مسيرة السلام فالثابت أن مشكلة المياه تحتل موقعا استراتيجيا في المفاوضات بينها وبين اسرائيل والعقل يقول أن العنف لا يؤدي إلى العنف واستغلال المياه،اي المصدر الاساسي للبقاء والحياة، يجب أن يتم بالتراضي بين مختلف الاطراف ولعلنا نذكر في هذا الشأن أن الولايات المتحدة تدخلت بقوة عام ١٩٥٨ لمنع إسرائيل من تحويل مياه نهر الأردن وقدمت انذاك ما يعرف بخطة جونستون وهو المبعوث الذي أرسله إيزنهاور. وإقترح أن تتعاون كل البلدان المستفيدة بنهر الأردن في إدارة مشتركة وليكون لكل منها النصيب الذي تستحقه. من



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات　　التاريخ : ٢٥ [illegible]

بناحية اخرى لابد أن تؤدى المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية إلى اتفاق يسمح للأراضى المستقلة فى غزة أن تتمتع بما يلزمها من المياه للشرب والرى، فالمعروف ان غزة هى أكثر المناطق افتقادا للماء باستثناء المستوطنات الإسرائيلية فيها. يضاف إلى ذلك أن المزارع الإسرائيلى المستوطن يدفع ١٥٫٠ أغوروت» للمتر المكعب من الماء المستخدم فى الزراعة و٢٢ للمتر المكعب من الماء الصالح للاستهلاك الفردى، على حين يفرض على الفلسطينى أن يدفع ٧٠ أغوروت للإدارة الإسرائيلية لكل متر مكعب ايا كان الغرض من استخدامه. وقد أدت هذه الإجراءات الى ارتفاع هائل فى استهلاك المياه بالمستوطنات الإسرائيلية. إن الإسرائيلى يستهلك سنويا ٣٧٥م٣ من الماء اما الفلسطيني فلايستهلك اكثر من ١٠٧ الى ١٥٦ م٣من الماء سنويا وأما المستوطن المزارع الإسرائيلى فيستهلك ما يتراوح بين ٦٤٠ و١٤٨٠م٣ من الماء سنويا، وإذا استطاع الفلسطينى أن يحصل على تصريح بحفر بئر - وهذا أمر يكاد أن يكون مستحيلا - فإن الإدارة الإسرائيلية تفرض عليه ألا يزيد عمق البئر على مائة متر، أما المستوطن الإسرائيلى فمن حقه أن يحفر حتى عمق خمسمائة متر يضاف إلى ذلك انه فى كل مرة يحصل فلسطينى على حق حفر بئر فإن الإدارة الإسرائيلية تعطى للمستوطنين تصريحات كيفما شاءوا لحفر ابار بالقرب من الآبار الفلسطينية

وأما فيما يختص بقطاع غزة فتبلغ مساحته ٢٦٥كم٢ ويعيش به أكثر من ٨٠٠ الف فلسطينى وما يتراوح بين ٤ الاف وخمسمائة ألف «مستوطن إسرائيلى» موزعين على ١٧ مستعمرة، وهم يتحكمون عمليا فى ثلث أراضى القطاع ويتمتعون بأوفر مصادر للمياه بالقرب من رفح حيث تقع ١١ مستعمرة

فيما مضى كانت غزة مشهورة بزراعة الموالح خاصة الليمون، ولكن سنوات الاحتلال والإجراءات التعسفية الإسرائيلية ادت إلى تدهور هذه المزروعات، ففى عام ١٩٦٧ أنتج ٧٢ الف دونم ما يزيد على ٢٥٦ الف طن من الليمون أما فى عام ١٩٩١ فقد هجر الكثيرون الأرض وأنتج الـ ٥٨ ألف دونم ما لا يزيد على ١٩ الف طن، أى بواقع طنين تقريبا للدونم، وهذه نسبة لا تكفى حتى لتغطية تكاليف الزراعة (الدونم = ألف متر مربع)

إن الاستقلال الذاتى لغزة يصبح عديم القيمة ما لم يتمتع بالمقومات الضرورية للاستقلال الذاتى الاقتصادى.

من كتاب معركة المياه فى الشرق الأوسط



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ [illegible] ١٩٩٩

أسـامة البـاز :

لاخـوف .. من سـدود أثيـوبيا

تربطنا بدول حوض النيل اتفاقية واضحة .. لايمكن انتهاكها

كتب ـ رضا سيف النصر :

قال الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس الشئون السياسية .. اننا لاتمانع ان تقوم اثيوبيا باقامة بعض السدود من اجل الحفاظ على جزء من المياه لاعمال التنمية هناك وكلما زاد الاستقرار في دول حوض النيل فانه يعزز الامن القومى المصرى .

قال فى ندوة « مصر وقضايا الحاضر والمستقبل » التى عقدت بديوان عام محافظة الجيزة وحضرها المحافظ د. عبدالرحيم شحاتة .. ليس هناك ما يقلقنا فى هذا المجال .. ولكن تربطنا بدول حول النيل اتفاقية واضحة وليس لهذه الدول القدرة على انتهاكها .

وعن العلاقات المصرية والسودانية



اشار الى ان مصر لاترضى بفرض عقوبات على السودان حتى لايتأثر الشعب السودانى اكثر مما هو فيه .. فعلاقة الشعبين قوية ونحن نرفض اى تقسيم لاراضى السودان .

وعن السوق العربية المشتركة قال انه يجب العمل على اقامة سوق عربية مشتركة بالتدريج .. وذلك من خلال وضع اهداف واقعية مقبولة .

قال اننا نأمل خلال الاسبوع القادم ان يتم الاتفاق على انسحاب اسرائيل من مدينة الخليل .. والمناطق الاخرى المتفق عليها .

قال ان مصر لعبت دورا كبيرا مع الولايات المتحدة فى سير المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية .

استطرد الباز ان اكثر من ٧٠٪ من الشعب الاسرائيلى يطالب بالسلام .. بما فيهم من اعطوا اصواتهم لنتنياهو .

اوضح ان رجال الاعمال الاسرائيليين طالبوا حكومتهم بضرورة العمل على احلال السلام حتى لاتهرب رؤوس الاموال من اسرائيل الى دول اخرى .

وحول مزاعم البعض من ان الدور المصرى غير بناء فى دفع عملية السلام قال : ان هذه المزاعم ليس لها اساس من الصحة .. وانه بدون الدور المصرى يصعب على الطرفين التوصل الى اتفاق للسلام .



السدود الإثيوبية تحرم مصر من ٢٠ مليار متر مكعب سنوياً من مياه النيل

تلقت جهات سيادية فى مصر تقريرا مهما يؤكد أن ٤ سدود رئيسية من بين المشروعات التى تزمع إثيوبيا تشييدها على مياه النيل، سوف تحجز ٢٠ مليار م٣ من حصة مصر والسودان البالغة ٨٦,٥ مليار م٣، وأوضح التقرير أن خبراء صهاينة بداوا العمل فى تنفيذ سدين منها علي رواقد النيل الأزرق بمنابع الحبشة والذى يزود مصر والسودان بـ٨٥٪ من حصتهما من مياه النيل، وسينتهى العمل من السدين أوائل عام ٩٩ على أن تستكمل عمليات بناء السدين الأخرين فى موعد غايته عام ٢٠٠٢.

وعلمت «الشعب» أن الدوائر المصرية بدأت تحركات جدية إثر تلقيها التقرير من جهة عربية، والذى أكد مصداقية الاتفاقية التى ابرمتها إثيوبيا مع مجموعة مؤسسات تمويل دولية مؤخرًا لغرض البدء فى تشييد هذه المشروعات إذ تستعد مصر لإعداد مذكرة احتجاج وتحذير لإرسالها إلى هذه الجهات عبر دوائر وزارة الخارجية استنادًا إلى أن المؤسسات صاحبة التمويل، خالفت القرارات الدولية التى تشترط استشارة دول الحوض والحصول على موافقتها قبيل تقديم مثل هذا التمويل، فى وقت كشفت فيه وزارة الزراعة الإثيوبية عن مشروعات مشتركة للزراعة سوف يشارك فيها مستثمرون صهاينة على مياه هذه السدود، بدأ الإعداد لها فى إطار التعاون المشترك مع الطرفين.

من جهة أخرى قالت أوساط اقتصادية سودانية: إن قناة جونجلى التى شقت منها مساحة تتجاوز الـ٨٠٪ باتت جاهزة ميدانيا لاستئناف العمل بها وإتمامها عقب استقرار الأوضاع الأمنية بها.. يذكر أن القناه سوف توفر ٤ مليارات م٣ فى مرحلتها الاولى لكل من مصر والسودان.

وكان العمل قد توقف فيها إثر اعتداء قوات المرتزقة بزعامة جون قرنق على الشركات الأجنبية والمصرية التى كانت تتولى عملية حفرها.



مشروع مصرى لإقامة سوق عربية مشتركة

الباز : السدود الإثيوبية على النيل لاتقلق مصر

النظام السودانى لايزال يعمل لزعزعة الأمن القومى المصرى

اعلن الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية انه يجرى حاليا وضع مشروع لإقامة سوق عربية مشتركة لأنها اصبحت ضرورة، وقال إن المشروع يقوم على مبدأ الخطوات المتدرجة، وعلى أن يكون لمصلحة جميع الدول العربية، بحيث لاتضار اى دولة، وأضاف أن الرئيس مبارك سيقوم قريبا بإرسال المشروع إلى رؤساء الدول العربية، واضاف أن السوق العربية المشتركة سيكون عليها أن تبحث مستقبلا كيفية التعامل مع بقية دول المنطقة

من ناحية أخرى أكد الدكتور الباز أن ماتقوم به إثيوبيا من مشروعات لبناء سدود على النيل لايقلق مصر، لأن إثيوبيا دولة صديقة تعمل على الاستفادة من حصتها من الماء

وأوضح أن مصر على استعداد لتقديم خبراتها فى مشروعات تنمية موارد المياه وحسن استخدامها، وفى مختلف مجالات التنمية، سواء لإثيوبيا أو لغيرها من دول حوض النيل والدول الإفريقية، لأن الاستقرار والتنمية فى إثيوبيا يعززان الامن القومى المصرى، وأن مصالح مصر والدول الإفريقية مشتركة ومترابطة.

وفى معرض حديثه عن العلاقات المصرية - السودانية أشار الباز فى ندوة بالجيزة إلى ان الحكومة السودانية تتبع - ولأول مرة منذ حصول السودان على استقلاله - سياسات تشكل خطرا على الأمن القومى المصرى. وأكد أن هناك أدلة على أن النظام السودانى لايزال يعمل على زعزعة الأمن القومى المصرى ويوفر الحماية والمأوى لعناصر مصرية منغمسة فى الإرهاب، ومحكوم عليها فى قضايا معينة، وقال إنه على الرغم من ذلك فإننا لم نقبل فرض عقوبات على السودان حتى لانزيد معاناة شعبه الشقيق، وعارضنا فرض حظر السلاح على السودان لأن هذا الحظر لن يمنع وصول الأسلحة إلى الأطراف المؤيدة للانفصال، فى حين ستبقى الحكومة السودانية هى الوحيدة المفروض عليها الحظر.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٦

الباز : كشف قضايا التورط الإيرانى.. قريبا
لاقلق من بناء أثيوبيا سدودا على النيل

أكد د . أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية انه سيتم الكشف قريبا عن قضايا تظهر تورط النظام الايرانى فى زعزعة الأمن المصرى . وقال اننا نعتبر طهران بممارستها الحالية تشكل خطراً على الأمن القومى المصرى والأمن القطرى لبعض الدول العربية محذرا من استمرار هذا الوضع .

وأوضح د . الباز فى ندوة بمحافظة الجيزة حضرها المحافظ د . عبد الرحيم شحاته ان علاقات عميقة تربط الشعبين المصرى والسودانى مشيرا الى أن سياسات النظام السودانى تهدد الأمن المصرى والمصالح من خلال حمايته لبعض العناصر المتطرفة وقال ان مصر رفضت فرض عقوبات تزيد من معاناة الشعب السودانى كما رفضت فرض حظر توريد السلاح عليه .

واكد انه لاقلق من بناء اثيوبيا سدوداً على النيل . واضاف ان استقرار وتنمية دولة صديقة وشقيقة مثل اثيوبيا يعزز أمتنا وأعرب عن استعداد مصر تقديم خبراتها لاثيوبيا فى مجال تنمية موارد المياه .

وقال انه يتم حاليا اعداد مشروع مصرى لانشاء سوق عربية مشتركة يرسل للملوك والرؤساء العرب لدراسته موضحا ان تنفيذه سيكون بالتدريج دون تسرع .

المدونة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: الحياة اللندنية
التاريخ: ٢٨ ديسمبر ١٩٩٦

خدام يلتقي طالباني على هامش اجتماع اللجنة السورية ـ الايرانية

ايران تتابع الوساطة بين دمشق وأنقرة

□ دمشق –
من ابراهيم حميدي:

■ قالت مصادر ديبلوماسية لـ «الحياة»، ان اتصالات تجري بين دمشق وطهران لترتيب زيارة نائب الرئيس السوري السيد عبدالحليم خدام الى العاصمة الايرانية في منتصف كانون الثاني (يناير) المقبل لترؤس وفد بلاده الى اجتماع اللجنة العليا المشتركة التي يراسها من الجانب الايراني نائب الرئيس الدكتور حسن حبيبي ويحضرها وزيرا الخارجية السيد فاروق الشرع والدكتور علي اكبر ولايتي.

واوضحت المصادر ان موعد اجتماع المجلس الأعلى كان مقرراً في الخامس من الشهر المقبل لكنه ارجئ «للإفساح في المجال لتطوير الوساطة الايرانية بين تركيا وسورية». اذ من المقرر ان يلتقي الدكتور ولايتي نظيرته التركية تانسو تشيلر في الرابع من كانون الثاني، ويطلعها على تطورات الوساطة التي رحبت فيها دمشق ثم يعود المسؤولون الايرانيون لمناقشتها في التفصيل مع السيدين خدام والشرع.

وكان السفير السوري في انقرة السيد عبدالعزيز الرفاعي اكد ان بلاده «تتعامل بإيجابية مع اي مبادرة يمكن ان تساهم في تطوير العلاقة مع انقرة». واشار مسؤولون سوريون الى «حرص شديد على تطوير العلاقة مع الاتراك في كل المجالات».

وعلمت «الحياة» ان الجهود الايرانية تقوم على تقريب وجهات النظر حول ثلاث نقاط هي «ملف الامن، ملف المياه، ملف اجتماع اللجنة الوزارية الثلاثية الخاصة بشمال العراق». ويتهم المسؤولون الاتراك سورية بدعم «حزب العمال الكردستاني» بزعامة عبدالله اوجلان في حين يؤكد السوريون عدم صحة ذلك وانهم لا يقدمون اي دعم لحزب العمال وان «مشكلة الاكراد داخلية وان حزب العمال يتلقى دعماً من دول عدة».

وبالنسبة الى ملف المياه، قالت مصادر مطلعة لـ «الحياة»، ان «الموقف السوري يسير الآن باتجاه توجيه دعوة لعقد الاجتماع الـ ١٧ للجنة السورية – التركية – العراقية لبحث موضوع المياه، التي لم تجتمع منذ العام ١٩٩٣». واشارت الى تأكيد السفير السوري في طهران السيد احمد الحسن على ضرورة «تقديم تركيا ضمانات خطية مفادها أن انقرة لن تغلق المجاري المائية على سورية، كما حصل في سنوات سابقة.

وقالت مصادر اخرى ان استئناف عقد اجتماع وزراء خارجية سورية وايران وتركيا «يساهم في استمرار الحوار السوري – التركي وتقريب وجهات النظر». واشارت الى ان الوزراء لم يجتمعوا منذ اكثر من سنة حيث عقد الاجتماع الأخير في طهران في ايلول (سبتمبر) ١٩٩٥ وأكد الوزراء فيه «رفض تقسيم العراق والتمسك بوحدة العراق ارضاً وشعباً».

وتحمل دمشق وطهران بعض الشكوك تجاه النيات التركية بالنسبة الى شمال العراق وخصوصاً دورها في رعاية المصالحة بين «الاتحاد الوطني الكردستاني» بزعامة السيد جلال الطالباني و«الحزب الديموقراطي الكردستاني» بزعامة السيد مسعود برزاني واعطاء دور أولي للتركمان في رعاية مصالحة مقررة.

وفي هذا المجال، قالت مصادر في المعارضة العراقية لـ «الحياة»، ان دمشق وطهران «تريدان دوراً اكبر للمعارضة الاسلامية والعربية». واشارت الى ان السيد خدام سيلتقي السيد الطالباني في طهران على هامش اجتماعات اللجنة العليا السورية – الايرانية. واوضحت ان نائب الرئيس السوري اجتمع الى ممثل «الاتحاد الوطني» في دمشق السيد دانا مجيد لهذا الغرض.

وتابعت المصادر ذاتها ان لقاء يعقد اليوم لـ «لجنة تنسيق العمل القومي والاسلامي» في دمشق. واوضحت ان المجتمعين سيبحثون في «تطورات الوضع في العراق بعد محاولة اغتيال عدي نجل الرئيس العراقي صدام حسين، والعلاقة بين اطراف المعارضة العراقية وخصوصاً الحزبين الكرديين، اضافة الى الاجتماع المرتقب بين نائبي الرئيسين السوري والايراني في طهران واجتماع الطالباني اليهما».

وخلصت المصادر الى ان «مؤشرات ايجابية» توافرت بين دمشق وانقرة وان المسؤولين الايرانيين يعملون على تطويرها خصوصاً في ضوء التقارب التركي – الاسرائيلي ومحاولة رئيس الوزراء التركي نجم الدين اربكان منع ذلك وتفضيله تطوير العلاقات مع الدول العربية والاسلامية. وزادت ان الحل سيكون «شاملاً» لكل الملفات



نيتانياهو و مياه الجولان

التصريح الذى أدلى به بنيامين نيتانياهو مؤخرا حول مرتفعات الجولان السورية لايصح أن نمر عليه مرور الكرام، فقد أكد رئيس الوزراء الاسرائيلى أن مرتفعات الجولان مهمة لأمن اسرائيل وتوفير المياه لها. وبينما تم منذ فترة طويلة ـ تتجاوز حكم الليكود ـ التركيز على البعد الأمنى،يكاد بنيامين نيتانياهو أن يكون هو السياسى الاسرائيلى الأول الذى يذكر صراحة موضوع المياه فى اطار الحديث عن التسوية السياسية مع سوريا ومن المهم أن نذكر أولا أنه يتوافر لاسرائيل من المياه السطحية (حوض نهر الاردن) والجوفية ومصادر هامشية أخرى نحو ٢٠٠٠ مليون متر مكعب سنويا،ومع ازدياد وتيرة الهجرة لاسرائيل خلال هذا العقد ومع معدل نمو سكانى يصل الى ٢ / سنويا فان العدد الاجمالى للسكان فى اسرائيل من المقدر أن يصل الى حوالى ٦.٤ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٢٠ هذا مع الوضع فى الاعتبار أن الاستهلاك الاسرائيلى من المياه يقدر بما يتراوح بين ٢٠٠٠ ـ ١٨٠٠ متر مكعب سنويا حاليا

والواقع أن اسرائيل تحاول تحقيق أكبر المكاسب من احتلالها للاراضى العربية وذلك بترتيب حقوق لها فى المياه التى تقع تحت سيطرتها بغض النظر عن قضية الانسحاب من الأراضى، وهوما يتضح بجلاء فى مياه الضفة الغربية، ونهر الاردن الذى تسحب منه نحو ٦٠٠ مليون متر مكعب، مقابل أعلى حصة حددتها خطة جونستون الأمريكية فى الخمسينيات وقدرها ٣٧٥ مليون متر مكعب وهى حصة رفضها الجانب العربى فى حينه،ثم مياه نهر اليرموك الذى تسحب اسرائيل منه مايقارب ١٠٠ مليون متر مكعب مقابل حصة فى خطة جونستون لاتزيد على ٢٥ مليون متر مكعب،ثم أخيرا استغلال أنهار مياه جنوب لبنان وخاصة الليطانى بقوة احتلالها لجنوب لبنان

المدرسة

...نشر والخدمات الصحفية والمعلومات

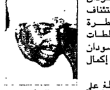
المصدر :

التاريخ : ٢١ ديسمبر ١٩٩٦

واشنطن تحذر مصر من مشاركة السودان فى إتمام مشروعات أعالى النيل

كتب صلاح بديوى:

وجهت دوائر أمريكية تحذيرات إلى مصر من مغبة القيام بأى أعمال مشتركة مع حكومة السودان تتعلق بتنفيذ مشروعات أعالى النيل، وهددت تلك الدوائر بإعادة النظر فى المساعدات الأمريكية الممنوحة للقاهرة والتى تقدر بـ ٨٥٠ مليون دولار، إذا مابدات مصر فى تنفيذ المرحلة الأولى من قناة جونجلى التى سبق حفر ٨٠٪ منها. وتوفر هذه المشروعات لمصر والسودان فى حالة إنجازها أكثر من ١٤ مليار متر مكعب من المياه. وقال جون قرنق زعيم المتمردين بجنوب السودان: إن حكومة مصر ستدفع ثمنا غاليا إذا ما أقدمت على تنفيذ مثل هذه المشروعات، وفى هذا الوقت الذى أكدت فيه حكومة السودان أن مناطق المشروعات بجنوب السودان باتت جاهزة تماما لاستئناف العمل بها وتخضع للسيطرة الكاملة من جانب السلطات السودانية، حيث ناشد السودان مصر بـدء العمل فى إكمال مشروع قناة جونجلى.



البشير

من جهة أخرى أبلغ على عثمان طه –وزير الخارجية السودانى– سفير مصر بالخرطوم، رغبة السودان فى تحسين علاقاتها مع القاهرة لمواجهة التهديدات التى تواجه المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.. وقال الوزير السودانى: إن اتصالات بعض قيادات العملاء بمصر تجعل السلطات السودانية تجد نفسها مضطرة إلى لفت نظر القيادة المصرية لضلوع مثل هؤلاء الأشخاص فى قيادة حركات إرهابية مسلحة تدعمها قوى أجنبية، مدفها تفتيت السودان وتقسيمه لدويلات.. وعرض المسئول السودانى على السفير المصرى عددًا من الأدلة والقرائن التى تؤكد تورط عناصر أجنبية فى التآمر على وحدة السودان بالتنسيق مع عناصر التمرد. وقال سفير مصر لوزير خارجية السودان إن هؤلاء الأشخاص يزورون مصر مثل أى مواطنين سودانيين عاديين، إلا أن الوزير السودانى أكد ضلوع هؤلاء الأشخاص فى ارتكاب جرائم بحق السودان وشعبه.

